بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : **فالح بن عبدالله بن محمد الحقباني** / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم **الدراسات العليا الشرعية.**

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : **الدكتوراه** في تخصص **الاقتصاد الإسلامي**

عنوان الأطروحة: **الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (١٣٩٦ - ١٤١٥هـ).**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد :

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ: ٢٠ / ٨ / ١٤٢٠هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه...

والله الموفق،،،،

أعضاء اللجنة

المناقش	**المناقش**	**المناقش**
الاسم: د/ سعيد درويش الزهراني	**الاسم: د/ محمد مكي الجرف**	**الاسم: أ.د. محمد أنس مصطفى الزرقاء**
أستاذ مشـــارك	**أستاذ مشـــارك**	
التوقيع:	**التوقيع:**	**التوقيع:** ....

المشرف الاقتصادي/ أ. د. أحمد فريد مصطفى

التوقيع: ....

المشرف الفقهي/ أ. د. يوسف محمود عبدالمقصود

التوقيع: ....

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

الاسم: أ. د/ عبدالله بن مصلح الثمالي

التوقيع: ....

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
شعبة الاقتصاد الإسلامي



الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية

(١٣٩٦ - ١٤١٥هـ)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

إعـداد

فالح بن عبدالله بن محمد الحقباني

إشراف

أ. د/ يوسف محمود عبدالمقصود — مشرفاً شرعياً
و
أ. د/ أحمد فريد مصطفى — مشرفاً اقتصادياً

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

ملخص الرسالة

استهدفت هذه الرسالة دراسة الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، وانطلقت من فرضية إمكانية وجود محددات وعوامل تؤثر في مدخرات القطاع العائلي في المملكة تختلف عنها في الاقتصادات الأخرى، وذلك انطلاقاً من تَميُّز الوضع الاقتصادي والديني والاجتماعي للقطاع العائلي في المملكة، كما افترضت الدراسة – أيضاً – وجود ضوابط ومعايير إسلامية تضبط السلوك الادخاري للأفراد في الاقتصاد الإسلامي، قد تختلف عنها في الاقتصادات الأخرى، نتيجة اختلاف الأسس والمعايير الحاكمة. وفي سبيل التحقق من صحة هذه الفرضية بأسلوب علمي موضوعي، تناولت الدراسة بالعرض والتحليل الادخار العائلي في الاقتصاد الوضعي ماهيته وأهميته ونظرياته، والعوامل المحددة له والأجهزة المسؤولة عن تجميعه، والأدوات التي تتولى تعبئته وتوظيفه. ثم تناولت الدراسة كافة هذه المسائل من منظور إسلامي، وذلك من خلال استقراء النصوص، وتصور لطبيعة المجتمع المسلم، وطبيعة النشاط الاقتصادي فيه، ومن ثم تصور للسلوك الادخاري لأفراده. وتناولت الدراسة أيضاً الادخار العائلي في المملكة من خلال دراسة ميدانية لثلاث مدن رئيسة – الرياض، جدة، الدمام – ولشريحة تُمثل أغلب فئات المجتمع.

ومن خلال البحث والدراسة لم تثبت صحة الفرضية الأولى، الخاصة بإمكانية وجود عوامل ومُحددات تؤثر في مدخرات القطاع العائلي في المملكة، قد تختلف عنها في الاقتصادات الأخرى، حيث يتأثر الأفراد في هذا المجتمع – مثل غيرهم – عند تجنيب جزء من الدخل بعيداً عن الاستهلاك، بكافة العوامل المحددة للسلوك الادخاري، فإسلامية المجتمع أو حتى خصوصيته لم تمنع تأثّره بكافة هذه العوامل[1]. أما الفرضية الثانية والخاصة بإمكانية وجود ضوابط ومعايير تضبط السلوك الادخاري للأفراد في الاقتصاد الإسلامي، قد تختلف عنها في الاقتصادات الأخرى، نتيجة اختلاف الأسس والمعايير الحاكمة، فقد خلصت الدراسة إلى سلامة هذه الفرضية والتأكد من صحتها، حيث إن السلوك الادخاري في الاقتصاد الإسلامي، ليس مطلقاً من كل قيد أو ضابط بل يتعين الالتزام بمعايير وضوابط معيّنة تنظّم وتضبط السلوك الادخاري، بما يتفق مع احتياجات الفرد ولا يتعارض مع مصالح المجتمع، كما أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك مقومات الكفاءة والفاعلية في مجال السلوك الادخاري، بالإضافة إلى امتلاكه العديد من الأدوات والأجهزة الادخارية ذات الطابع المميز والقدرة العالية على تلبية مطالب المدخرين والمستثمرين.

اسم الطالب	المشرف الشرعي	المشرف الاقتصادي	عميد الكلية
فالح عبدالله الحقباني	د. يوسف عبدالمقصود	د. أحمد فريد مصطفى	د. محمد بن علي العقلا

(١) ماعدا سعر الفائدة التي لم تُثبت – أيضاً – الدراسات الحديثة تأثيره في قرارات الادخار في المجتمعات غير الإسلامية.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أحمد اللّه تعالى وأشكره أولاً وآخراً على ما منحني من توفيقٍ وأولاني من نِعَمٍ وأعان ويسّر حتى تم إخراج هذا البحث بالصورة التي هو عليها الآن، فله تعالى الحمد في الأولى والآخرة، وأصلّي وأسلّم على معلّم البشر محمد رسول اللّه القائل [**لا يشكر اللّه من لا يشكر النّاس**] (1).

وامتثالاً لأمر اللّه تعالى واعترافاً بالفضل وتسجيلاً للحقيقة أن أذكر فأشكر هنا والديّ – رعاهما اللّه – فلقد آثرا تعليم أولادهما على كل حق لهما سائلاً المولى تعالى أن يعظم لهما أجراً ويجزل لهما ثواباً لقاء ما قدّما وصبرا.

ثم أشكر لجامعة أمّ القرى ممثّلة في كلية الشريعة وقسم الاقتصاد الإسلامي وقسم الدراسات العليا الشرعية، عمادة ورئاسة ووكالة وأعضاء هيئة التدريس، ما أتاحوه لي من فرصٍ ثمينة لمواصلة البحث وتهيئة سُبُله وأسبابه. ولعل المكان الواسع الفسيح، والمباني الشامخة الجميلة التي حظيت بها الجامعة من حكومتنا الرشيدة، جزء قليل مما تستحقه.

وإنه لمن الواجب أن يُعاد الفضل إلى أهله أن أسطّر شكراً وعرفاناً لأولئك الأفاضل الذين وقفوا حولي يشدّون من أزري ويشيرون إلى أماكن المصادر والمراجع، ولمن شارك في إخراج هذا البحث ومدّ يد العون والمساعدة في أي أمر من الأمور المتعلقة بإعارة كتابٍ أو إسداء نصحٍ أو تقديم رأي ومشورة، أو بيان مشكل أو توضيح غامض، أو دعاءٍ صادق .. وأخصّ من هؤلاء:

- أستاذيّ الكريمين اللذَيْن أشرفا على هذه الرسالة وهما **الدكتور/ أحمد فريد مصطفى** – الأستاذ بكلية الشريعة، قسم الاقتصاد الإسلامي، و**الدكتور/ يوسف محمود عبدالمقصود** – الأستاذ بكلية الشريعة، قسم الفقه، حيث كان الأول استاذاً وموجهاً وأباً لي في مكة استفدت من علمه وتوجيهاته وسلوكه، وكان الثاني استاذاً وموجهاً لي من الناحية الفقهية والفنية استفدت من واسع خبرته وكريم خصاله، بل لم يضنّا طيلة السنوات التي صحبتهما فيها بوقت أو جهد.

- **الأستاذ الدكتور/ شوقي أحمد دنيا** – المشرف الاقتصادي السابق، وصاحب الأيادي البيضاء عليّ وعلى زملائي الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

---

(1) الحديث أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة، انظر:
- الإمام أحمد، المسند ٢/٢٩٥، نشر دار صادر، بيروت.
- أبو داود، السنن، كتاب الآداب، باب شكر المعروف، ٤/٢٥٥، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.
- الترمذي، السنن، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، راجع ابن العربي، عارضة الأحوذي، ٨/١٣٣، ١٣٤، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **الدكتور/ أحمد الحسني** – رئيس قسم الاقتصاد بالكلية، لما يبذله من جهدٍ وعونٍ لتذليل الصّعاب – الإدارية منها والعلمية – والتي تواجه الباحثين.

- **الدكتور/ عبدالله بن حمد الغطيمل** – رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية، لما قدّمه لي ولزملائي الباحثين من عونٍ صادقٍ وتوجيهٍ سديد.

- فضيلة عميد الكلية والأستاذ المشارك بالقسم **الدكتور/ محمد بن علي العقلا**، لما بذله من فكرٍ وجهدٍ وتشجيعٍ لهذا البحث مذ كان عميداً لعمادة خدمة المجتمع بهذه الجامعة.

- المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي وجميع الأساتذة الكرام العاملين به، لما يقومون به من جهدٍ صادقٍ في معاونة الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي وتسهيل مهمتهم، وأخص منهم أستاذي **الدكتور/ محمد أنس الزرقاء** – الأستاذ بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز والباحث الرئيس بالمركز، لما أولاني وزملائي الباحثين من دعمٍ ومساندة، وكان – ولا يزال – الأستاذ والأخ والصديق لنا جميعاً.

- **وزارة المالية** ممثلة في المركز الوطني للمعلومات والوثائق ومصلحة الإحصاءات العامة.

- **وزارة التخطيط** وجميع العاملين في المكتبة التابعة لها.

- **مؤسسة النقد العربي السعودي** ممثلة في مركز المعلومات فيها.

- **المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني** وعلى رأسها معالي المحافظ **الأستاذ/ محمد بن سليمان الضلعان**، على ما أولاني من رعايةٍ وتشجيع، وسعادة نائب المحافظ **الدكتور/ علي بن ناصر الغفيص** على متابعته وحرصه، وسعادة مدير عام الإشراف التطبيقي **الأستاذ/ محمد بن صالح الفالح** على توجيهه واهتمامه.

وفي الختام لا أنسى أن أُسطّر كلمة عرفان صادقة لزوجتي وأولادي لما آثروني به من وقتهم وحقوقهم مساعدةً لي في إنجاز هذا البحث. كما أتقدّم – سلفاً – بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأساتذة الكرام الّذين سيقومون بقراءة هذه الدراسة ومناقشتها والحُكم عليها.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يُوفّق الجميع لكل خير ويُديم عليهم رعايته ونِعَمه في الدنيا والآخرة.

الباحث

مقدمة الدراسة

المقدمـــة

أهمية البحث:

تسعى جميع الدول المتقدمة منها والنامية، إلى توفير مستوى معيشي أفضل لشعوبها، وذلك عن طريق تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، غير أن الغالبية من الدول النامية – وهي تنشد هذا التقدم – تواجه بصعوبات متعددة لعلّ من أهمها ما يتمثل في عجز مواردها الذاتية عن مواجهة احتياجاتها الاستثمارية، الأمر الذي يجعل هذه الدول تعتمد على آخرين في الحصول على ما يلزمها من رؤوس أموال، كي تحقق التنمية والتقدم، إذ إن أي خطة للتنمية لا تؤتي ثمارها أو تحدث آثارها ما لم تتوفر لها المدخرات الكافية لتمويل متطلباتها الاستثمارية.

وإذا كان الاقتراض وطلب العون من آخرين، إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها الأساسية – خاصة في مراحلها الأولى – إلا أنه يلزم أن يكون إجراءً مؤقتاً وللمدة محدودة، تُهيء فيه الدول النامية نفسها للمرحلة التي تعتمد فيها اعتماداً كلياً على مدخراتها المحلية في تمويل عمليات التنمية، أي المرحلة التي يتساوى فيها معدل الاستثمار المطلوب –لتحقيق معدل النمو المستهدف– مع معدل الادخار المحلي.

والسياسات الراهنة المسماة بسياسات الاعتماد على الذات، تؤكد على أهمية التمويل الداخلي لعملية التنمية الاقتصادية، وهذا التمويل ليس من الصعوبة بحيث يستحيل إيجاده، ولكن لضعف الإدارة والإرادة والمؤسسات المالية في الدول النامية، لجأت هذه الدول إلى أسهل الطرق في الحصول على الأموال.

وتقع الدول الإسلامية في دائرة الدول النامية التي تعاني من الديون الخارجية، وذلك بسبب قلّة التكوين الرأسمالي من جهة، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي من جهةٍ أخرى.

لذا قد يكون من أهم الموضوعات التي ينبغي دراستها المدخرات العائلية، والعوامل التي تحددها، والضوابط والمعايير الإسلامية التي تحكمها، مستنداً في هذا إلى مصادر هذا النظام والقواعد التي يرتكز عليها، هذا بالإضافة إلى أن المدخرات هي الركن الأساس لبناء الأصول المنتجة وتدعيم الطاقة الإنتاجية.

وعليه فإن أهمية هذا البحث تتضح في ناحيتين رئيستين:

الأولى: تتمثل في أن دراسة العوامل المؤثرة في تكوين المدخرات العائلية ليست دراسة للعوامل المؤثرة في تمويل تكوين رأس المال فحسب، ولكنها في الواقع دراسة لمحددات النمو الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد المحلي عموماً.

الثانية: تتضح في إعطاء صورة واضحة عن مدخرات القطاع العائلي في المملكة العربية السعودية، وبيان العوامل المؤثرة في حجم هذه المدخرات، وفي توجيهها وتوظيفها وكيفية رفع كفاءتها، لتمارس مهمتها الأساسية في تمويل التنمية في المملكة، إذ تمثل مدخرات هذا القطاع النسبة الكبرى في الادخار المحلي.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١- تقديم مشاركة نظرية فيما يتعلق بموضوع الادخار كمحدد رئيس من محددات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

٢- الخروج بتصور دقيق عن محددات الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية والعوامل التي تؤثر عليها، ومدى اتفاق أو اختلاف هذه المحددات والعوامل عنها في الاقتصادات الأخرى.

٣- مدى ارتباط هذه العوامل بأي بُعد إسلامي أو اجتماعي.

٤- إبراز مدى مشاركة هذه المدخرات في الناتج المحلي الإجمالي.

٥- بيان العوامل التي تحدد المدخرات في الاقتصاد الإسلامي، والضوابط والمعايير الإسلامية التي تحكمها، وذلك من خلال الكتاب والسنّة وأقوال الفقهاء والمفسرين.

٦- محاولة إثبات أن الدول الإسلامية قادرة على الرفع من إمكاناتها تدريجياً وأن تتحمل بنفسها أعباء التنمية.

وعليه، فإن هذا البحث يهدف أساساً إلى تقديم مشاركة نظرية فيما يتعلق بموضوع الادخار في الفكر الوضعي، وكذلك إبراز العوامل التي تحدد المدخرات العائلية في الاقتصاد الإسلامي والضوابط والمعايير الإسلامية التي تحكمها.

كما سيكون هناك جانب تطبيقي يهدف إلى دراسة المحددات والعوامل التي تؤثر على الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، ومدى اتفاق أو اختلاف هذه المحددات عنها في الاقتصادات الأخرى. إذ نعتقد بأهمية هذا المكون من مكونات الادخار المحلي، ويتضح ذلك من خلال المعرفة بأن مدخرات القطاع العائلي تمثل النسبة الكبرى من إجمالي الادخار المحلي بالإضافة إلى وجود إمكانات ضخمة لتعبئة مدخرات هذا القطاع عكس المكونين الآخرين.

مشكلة البحث:

للادخار أهمية حاسمة في الإبقاء على نمو الاقتصاد نمواً قوياً ومتواصلاً، وإجراء التكييف الخارجي، وتخفيف مشكلة الدين الدولي. وقد هبطت معدلات الادخار هبوطاً شديداً في العقدين الماضيين في كثير من البلدان الصناعية والنامية. كما انخفض تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي[١]. وفضلاً عن ذلك ادى التفاوت الكبير في معدلات الادخار فيما بين البلدان في ظهور اختلالات كبيرة في الحساب الجاري، إضافة إلى هبوط نسبة إجمالي الادخار إلى إجمالي الناتج المحلي.

ومن الطبيعي تماماً أن يصبح هذا الادخار مصدراً رئيساً للقلق، ويدفع كلاً من الأكاديميين وواضعي السياسة إلى بحث العوامل الرئيسة المسؤولة عن هذا الهبوط ومعدل الادخار المناسب وكفاءة سياسات تشجيع الادخار، لذا كان لا بد من دراسة ومعرفة المحددات الرئيسة له، والعوامل المؤثرة عليه، خاصة ادخار القطاع العائلي، إذ يمثل النسبة الكبرى من المدخرات المحلية، إضافة إلى أن مدخرات هذا القطاع في المملكة العربية السعودية لا تُشارك مشاركة فاعلة في التنمية الاقتصادية، إذ تتحمل الدولة بمفردها أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك الاستخدام غير الرشيد لمعظم مدخرات هذا القطاع، فكان لا بد من توجيهه ومحاولة إيجاد قنوات لتوظيف المدخرات الصغيرة والمتوسطة في استثمارات فاعلة.

ولما كانت المملكة العربية السعودية لها وضع متميز – اقتصادياً ودينياً واجتماعياً – حيث إنها دولة نامية من حيث القوى العاملة والهياكل الانتاجية، ودولة غنية تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة جداً، إضافة إلى الموارد الطبيعية الأخرى، كما أنها دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تركيبتها الاجتماعية المميزة وعاداتها وتقاليدها الخاصة.

وعليه فإن مشكلة البحث تتمثل في محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، والعوامل المؤثرة على ادخار القطاع العائلي بخاصة، وهل إسلامية الاقتصاد – المجتمع – أثرت في هذه المدخرات أم لا.

---

(١) انظر: بيتر مونتيال وديلانو فيلانوفا، دور الادخار الوطني في الاقتصاد العالمي، الاتجاهات والآفاق الحديثة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣م.

فرضية البحث :

يفترض البحث إمكانية وجود محددات وعوامل تؤثر على مدخرات القطاع العائلي في المملكة العربية السعودية قد تختلف عنها في الاقتصادات الأخرى وذلك انطلاقاً من تميز الوضع الاقتصادي والديني والاجتماعي للقطاع العائلي في المملكة.

كما يفترض البحث -أيضاً- وجود معايير وضوابط إسلامية تضبط السلوك الادخاري للأفراد في الاقتصاد الإسلامي قد تختلف عنها في الاقتصادات الأخرى نتيجة اختلاف الأسس والمعايير الحاكمة.

وتسعى الدراسة إلى اختبار هذه الفرضية من خلال التعرف على هذه العوامل والمحددات، وكذلك إمكانية وجود ضوابط ومعايير إسلامية تؤثر في السلوك الادخاري للأفراد.

إطار الدراسة :

يتكون الإطار العام لهذه الدراسة من ثلاثة جوانب رئيسة، هي:

الجانب الأول: الادخار في النظرية الاقتصادية:

يتناول الباحث فيه النشأة التأريخية للادخار، أهمية الادخار، ماهية الادخار، العلاقة بينه وبين الاكتناز، وكذلك العلاقة بينه وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والنظريات التي جاء بها الفكر الاقتصادي الوضعي في مجال الادخار العائلي والعوامل المحددة له، والأدوات القائمة على تعبئة وتجميع المدخرات العائلية، مع دراسة كفاءة موقف الاقتصاد الوضعي من هذا الموضوع.

الجانب الثاني: الادخار في الاقتصاد الإسلامي:

ويتناول هذا الجانب الادخار العائلي في الاقتصاد الإسلامي من حيث المفهوم والأهمية ومكوناته في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وموقف الاقتصاد الإسلامي من نظريات الادخار في الاقتصاد الوضعي، ودور البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات، وحسن تعبئة وتوظيف هذه المدخرات في ظل القيم الإسلامية.

الجانب الثالث: دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على المدخرات العائلية في المملكة العربية السعودية:

يهتم هذا الجانب بادخار القطاع العائلي في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة تطبيقية في الفترة من ١٣٩٦-١٤١٥هـ، في محاولة للتوصل إلى المحددات والعوامل المؤثرة على ادخار هذا القطاع، وعمل نموذج قياسي لمعرفة التأثير الفعلي للعوامل التي تم التوصل إليها، وكذلك المعنوية الاحصائية لهذه العوامل، وبيان الأجهزة المسؤولة عن تجميع هذه المدخرات وتوجيهها، ومن ثم تقديم مقترحات لتحسين الوضعية الراهنة لها.

محتويات الدراسة :

الباب الأول

الادخار العائلي في الاقتصاد الوضعي

فصل تمهيدي: مفاهيم أساسية

م/١ النشأة التأريخية للادخار

م/٢ ماهية الادخار

م/٣ الفرق بين الادخار والاكتناز

م/٤ العلاقة بين الادخار والاستثمار

م/٥ الادخار العام والادخار الخاص

م/٦ الادخار القومي والادخار المحلي

م/٧ الفضل والفائض والادخار

الفصل الأول: التنمية والتمويل

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية - أهميتها ومتطلباتها

المبحث الثاني: تمويل التنمية والادخار الأجنبي

المبحث الثالث: تمويل التنمية والادخار المحلي

الفصل الثاني: الادخار العائلي - دوافعه وأهميته

المبحث الأول: مفهوم الادخار العائلي

المبحث الثاني: أهمية الادخار العائلي

المبحث الثالث: دوافع الادخار العائلي

الباب الثالث
الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية
في الفترة ١٣٩٦-١٤١٥هـ

منهج الدراسة التطبيقية

- مصادر البيانات
- أسلوب جمع البيانات
- أداة جمع البيانات
- اختبار صدق وثبات أداة جمع البيانات

الفصل الأول: حجم الادخار العائلي وهيكله وأهميته

المبحث الأول: أهمية المدخرات العائلية في الاقتصاد السعودي

المبحث الثاني: حجم الادخار العائلي

المبحث الثالث: هيكل المدخرات العائلية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للادخار العائلي في المملكة

المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة

المبحث الثاني: اتجاهات المواطن السعودي نحو العوامل المحددة للادخار

المبحث الثالث: أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمواطن السعودي على اتجاهاته نحو الادخار

الفصل الثالث: النموذج القياسي

المبحث الأول: الاطار النظري

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الثالث: بناء النموذج وطرق التقدير

المبحث الرابع: النتائج

خاتمة البحث

عرض - نتائج - توصيات

الباب الأول
الادخار العائلي في الاقتصاد الوضعي

فصل تمهيدي:
مفاهيم أساسية

الفصل الأول:
تمويل التنمية

الفصل الثاني:
الادخار العائلي - دوافعه وأهميته

الفصل الثالث:
العوامل المحددة للادخار العائلي

الفصل الرابع:
تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية

الباب الأول
الادخار العائلي في الاقتصاد الوضعي

يتناول البحث في هذا الباب الادخار العائلي في الاقتصاد الوضعي، من حيث الأهمية والمفاهيم والدوافع، وكذا النشأة التأريخية للادخار كظاهرة، والمصادر الرئيسة لتمويل التنمية الاقتصادية، والعوامل المحددة لهذا الادخار، والأجهزة المسؤولة عن تجميع هذه المدخرات، والأدوات التي تتولى استثمارها وتعبئتها، وذلك من خلال الفصول التالية:

فصل تمهيدي: مفاهيم أساسية.

الفصل الأول: تمويل التنمية.

الفصل الثاني: الادخار العائلي – دوافعه وأهميته.

الفصل الثالث: العوامل المحددة للادخار العائلي.

الفصل الرابع: تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية.

فصل تمهيدي
مفاهيم أساسية

م/١ النشأة التأريخية للادخار :

بما أن الادخار هو محور هذه الدراسة وموضوعها الرئيس، كان لابد من الاشارة إلى النشأة التأريخية له، وتتبع نظرة الإنسان له منذ القدم، حتى أصبح من أهم المتغيرات الرئيسة في عملية التنمية إن لم يكن هو أهمها على الاطلاق.

فمنذ أن وجد الإنسان على ظهر هذه الأرض وهو يُجنب جزءاً من انتاجه أو كسبه إلى وقت الحاجة، وعليه فإن الادخار بهذا المعنى عرفته جميع المجتمعات، كما نادت به جميع الأديان. إذ إن في الادخار احتياط وأمان واستقرار للإنسان في يومه وغده.

لذا فإن الادخار قديم قدم الإنسان نفسه، يُعده لتوقي المخاطر ويُشعره بالطمأنينة، وهو ظاهرة اجتماعية قديمة استخدمه الإنسان البدائي وكذلك استخدمه الحيوان – أيضاً – للمحافظة على النوع والجنس، ويؤيد ذلك – أيضاً – ما جاء في القرآن الكريم وعلى لسان عيسى أبن مريم قوله **﴿وأُنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم﴾**(١).

ولعل ما جاء في قصة سيدنا يوسف عليه السلام وتفسيره لرؤيا الملك ما يؤكد ذلك حيث يقول تعالى فيما حكاه من قول الفتى **﴿ يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهنّ سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون ، قال تزرعون سبع سنين دأباً ، فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ثم يأتي من بعد ذلك سبعٌ شداد يأكلن ما قدّمتم لهن إلاّ قليلاً مما تحصنون، ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون﴾**(٢).

كما أننا نستطيع تحديد الأساس التأريخي لنشأة الادخار من خلال دراسة الإطار العام لمراحل التطور التاريخي للمجتمع الإنساني:

ففي مرحلة الاقتصاد الكفائي، والذي يقوم على الإنتاج بهدف الاستهلاك الذاتي ولا يقيم أي علاقات اقتصادية بينه وبين الوحدات الأخرى، فإن الادخار تَمَثّل في هذه المرحلة في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة احتياجات الأسرة المستقبلية.

أما في مرحلة الاقتصاد العيني – السلعي – والذي يقوم الإنتاج فيه على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون اتخاذ وسيط، فقد أدى إنتاج الإنسان لأكثر من حاجته، إلى الرغبة في مبادلة

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٤٩.

(٢) سورة يوسف، الآيات ٤٦-٤٩.

هذا الفائض بما لدى الآخرين من سلع أو خدمات يرغبها أو ترغبها هذه الأسرة. مما أدى إلى بروز ظاهرة الادخار العيني لتوفير الأمن والاستقرار النفسي للإنسان، بل إن بعض الأمم كانوا حريصين على تخزين سلعهم ومتعلقاتهم الشخصية في مقابرهم حتى يجدوها بعد مماتهم، تعينهم على مواجهة حياتهم الجديدة بعد البعث !! واعتبروها مدخرات وقائية [1].

أما في مرحلة الاقتصاد النقدي والذي يقوم على أساس استخدام النقود في التبادل لقياس قيم السلع والخدمات ولإتمام العمليات التبادلية، فقد اعتبرت النقود – بالإضافة إلى أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة – مستودع للثروة.

ثم توالت المدارس الاقتصادية وظهرت النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أن الادخار متغير مهم ورئيس في الحياة الاقتصادية.

م/٢ ماهية الادخار:

الادخار في اللغـــة :

جاء في **لسان العرب** "دَخَـرَ الرجلُ، بالفتح يدْخرُ دُخوراً، فهو داخرٌ، ودَخِرَ دَخَراً: ذلّ وصغُر يَصغرُ صغاراً، وهو الذي يفعل ما يؤمر به، شاء أو أبى. قال تعالى **﴿وهم داخرون﴾**، أي صاغرون[2].

وفي **القاموس المحيط** "دَخَرَ تمنع وفرِحَ ، ودَخَرَ القِرْبة ملأها"[3].

وفي **الصحاح** "الدُخُور : الصَّغَار والذُلُّ، يُقال : دَخَرَ الرجلُ بالفتح فهو داخِرٌ، قال تعالى **﴿وهم داخرون﴾** [4].

جاء في **المعجم الوسيط** "دَخَرَ ، دُخُوراً: صغر وذلّ وهان، وفي التنزيل **﴿ سجّداً للّه وهم داخرون ﴾**، والادخار الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل"[5].

---

(١) المقصود بالمدخرات الوقائية. المدخرات التي يواجه بها الفرد متطلبات الحياة التي ستواجهه بعد مماته [عند البعث] واتخذت صورة تخزين واكتناز حلى ومجوهرات .... أنظر د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي. النفقات المالية – معهد التخطيط القومي – القاهرة مايو ١٩٧٥م.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، جـ٤، ص ٢٧٩.

(٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، جـ ٢، فصل الدال، باب الراء، ص ٢٩.

(٤) اسماعيل الجوهري، الصحاح، دار الكتاب العربي، القاهرة، جـ ٢، ص ٦٥٥.

(٥) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، جـ١، ص ٢٧٤.

مفهوم الادخار:

عندما يحصل الفرد على دخل، فإنه ليس بالضرورة يوجهه للإنفاق، وإنما يتم تجنيب جزء منه تحسباً للظروف، واحتياطاً أو لعدم الحاجة لإنفاقه. وهذا الجزء الذي لا ينفق، هو ما يسمى بالادخار "Savings". فالادخار عند الاقتصاديين "هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك"، أو هو "الجزء من الدخل الذي لا يوجه للاستهلاك" كما عرفه شومبيتر بأنه "تجنيب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل"[1] وعليه – أيضاً – فإن الادخار يساوي الدخل مطروحاً منه الاستهلاك (الادخار = الدخل – الاستهلاك). وعليه أيضاً فإن الادخار يتمثل في ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز[2]، أو ذلك الجزء الذي يُقتطع من الدخل بعيداً عن الاستهلاك، ويكون له قابلية التحول إلى رأس مال عيني[3].

ويُعرّف "ماريو ماريني" الادخار بأنه "ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات " [4]. وهذا التعريف، يبرز ثلاثة جوانب جوهرية، مترابطة في عملية التنمية وهي:

١- الاستعداد للقيام بنشاط إنتاجي، لا يكون جزء من ناتجه موجهاً للاستهلاك.

٢- توافر الإرادة الجماعية، والقدرات التقنية والفنية اللازمة، لتحقيق تراكم رأس المال المادي والبشري.

٣- المستقبل الذي يكون هذا التراكم إعداد له.

والادخار بالمعنى السابق، يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاكتناز كما سيأتي، وتتعدد صور وأشكال الادخار بتعدد مصادره. فهناك الادخار العام – الحكومي – ومصدره الدولة، ويتمثل في زيادة الإيرادات الجارية للدولة عن نفقاتها الجارية. وهناك ادخار قطاع الأعمال، ويتمثل في الأرباح غير الموزعة على المساهمين، بغرض إعادة استثمارها. وهناك الادخار

---

(١) انظر: بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية – المبادئ، المشاكل والسياسات، ترجمة وتلخيص الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٣٥.

(٢) انظر: د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٣٢٧.

(٣) انظر: د. رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦م، ص ٤٥.

(٤) ماريو ماريني، "خيارات التنمية وتعبئة المدخرات المصرفية والشخصية"، مجلة الادخار والتنمية، ميلانو، العدد الأول، ١٩٨٢م، ص٦٦.

العائلي، ومصدره الأفراد، ويتمثل في الفرق – الموجب – بين دخول الأفراد من ممتلكاتهم وأعمالهم وبين نفقاتهم الجارية.

الادخار الاختياري والادخار الإجباري:

الادخار من حيث طبيعة تكوينه، ينقسم إلى قسمين رئيسين، ادخار اختياري "Voluntry Savings"، وادخار إجباري "Compulsory Savings". ويُقصد بالادخار الاختياري، ذلك الجزء من الدخل الذي يتم تجنيبه عن الاستهلاك من قبل الأفراد، من تلقاء أنفسهم دون إجبار، وذلك مثل ما لدى الأفراد من ودائع، وحسابات ادخارية، وكذلك الادخار عن طريق شراء شهادات الاستثمار بأنواعها، وصناديق التوفير في البنوك والبريد.

أما الادخار الإجباري "Compulsory Savings" فهو ما يتم اقتطاعه من دخول الأفراد، على سبيل الإلزام، وذلك مثل مدخرات الأفراد لدى الدولة – للتأمين ومعاشات التقاعد – وكذلك التأمينات الاجتماعية، والادخار الإجباري الناجم عن التضخم، وقد احتل هذا النوع من الادخار، أهمية كبيرة في أدب التنمية، خاصة فيما يتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وذلك لضآلة الدخل القومي من جهة، وزيادة النسبة المخصصة للاستهلاك من هذا الدخل من جهة أخرى، وبالتالي فإن الادخار الاختياري، قد لا يكون كافياً لتمويل الاستثمارات الجديدة، إضافة إلى الصعوبات التي تعيق رفع معدل هذا النوع من الادخار.

الادخار الإجمالي والادخار الصافي

الادخار الإجمالي "Gross Savings" هو كل ما يكون قابلاً للتحويل إلى رأس مال عيني، أو ما يتم تخصيصه لتجديد وصيانة المعدات الرأسمالية المستخدمة في العمليات الإنتاجية. أي يقصد به إجمالي ما لا يستهلك من الناتج القومي، والذي يخصص للاستثمار في عملية تكوين رأس مال جديد، من اجل زيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى تجديد ما استهلك من الجهاز الإنتاجي.

في حين يقصد بالادخار الصافي "Net Savings"، المجموع الكلي لما يدخر من الدخل، مخصوماً منه ما يخصص للإحلال، وتجديد ما تم استهلاكه من عوامل الإنتاج المختلفة، التي تشارك في تكوين الناتج القومي أو الفردي، أو هو ما يتم تجنيبه لزيادة التكوين الرأسمالي، ولا يدخل في ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة وصيانتها.

ولعل التفرقة بين الادخار الإجمالي، والادخار الصافي تتشابه تماماً مع التفرقة بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي.

الادخار الإيجابي والادخار السلبي

إذا أدى ما تم تجنيبه من الدخل – الادخار – إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية، يسمى هذا بالادخار الإيجابي، وذلك نتيجة استثماره في توليد دخل جديد، أو على الأقل المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة. أما الادخار السلبي "Dis savings" فيتمثل في الإنفاق على الاستهلاك بأكثر من الدخل الجاري للأفراد. وعليه فإنه عندما يزيد الاستهلاك القومي، عن الدخل القومي – الادخار السالب – فإن هذا المجتمع يعجز عن المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، فتنخفض عن مستواها السائد. لذا فإن الادخار السلبي يترجم في صورة تدهور للطاقة الإنتاجية للمجتمع.

م/٣ الفرق بين الادخار والاكتناز

قد يقتضي البحث التمييز بين نوعين من الجزء الذي يتم تجنيبه عن الإنفاق الاستهلاكي، أي بين ما يُعتبر ادخارٌ بالمفهوم الاقتصادي، وهو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك ويكون قابلاً للتحويل إلى رأس مال عيني، وبين ما يتم الاحتفاظ به – بعيداً عن الاستهلاك والاستثمار – في شكل نقود سائلة أو معادن نفيسة، أو أصول على درجة كبيرة من السيولة، وهو ما يعرف بالاكتناز "Hoarding".

لذا فإن الاكتناز، وإن كان يشترك مع الادخار، في كونهما يمثلان جزءاً من الدخل، يتم تجنيبه عن الاستهلاك، إلا أن الادخار يختلف عن الاكتناز، في أن ما يتم ادخاره يوجه للاستثمار، باستخدامه في العمليات الإنتاجية مباشرة، من قبل الأفراد والمدخرين، أو بصورة غير مباشرة عن طريق عرضه في سوق رأس المال، وبالتالي فإن ما يدخر يحقق دخلاً لصاحبه. بينما تقتصر عملية الاكتناز، على مجرد الاحتفاظ بذلك الجزء بعيداً عن عمليتي الاستهلاك والاستثمار على حد سواء، في صورة نقود سائلة أو أصول أخرى، دون الحصول على أي فائدة أو ربح لمالكها أو للمجتمع. وعليه فإن أهم ما يميز الادخار عن الاكتناز، أن الادخار يعرض في سوق رأس المال، ويكون له قابلية التحول إلى رأس مال عيني، أما الاكتناز ولو أنه يتشابه مع الادخار، في كونه جزءاً من الدخل لم ينفق على الاستهلاك، إلا أنه لا يعرض في سوق المال ، بل يحتفظ به

الأفراد في شكل نقدي[1]، وبالتالي يمثل تسرباً من دورة الدخل القومي. ومن هنا يتبين لنا الفرق الجوهري بين كلٍ من المصطلحين الادخار والاكتناز.

م/٤ العلاقة بين الادخار والاستثمار

تُقرر النظرية الاقتصادية أن الادخار يتعادل مع الاستثمار، حيث إن الدخل القومي يساوي قيمة الناتج القومي. فإذا أنفق الأفراد جزءاً من دخولهم في شراء جزء من السلع والخدمات، التي تم إنتاجها في فترة معينة، فإن ذلك يعني أن هناك كمية من الناتج لم تستهلك بعد، كما يعني أن جزءاً من الدخل لم يُنفق، ومن ثم لابد أن تكون قيمة الناتج، التي لم تستهلك مساوية تماماً لذلك الجزء من الدخل الذي لم يُنفق. ولما كان الاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العمليات الإنتاجية، فإن الادخار يعادل الاستثمار[2]، ويمكننا إثبات ذلك رياضياً بالاستناد إلى معادلات "كينز" التعريفية:-

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار ..... (١)

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار ..... (٢)

الدخل القومي = الناتج القومي ..... (٣)

الادخار = الاستثمار ..... (٤)

ويُعد تعادل الادخار مع الاستثمار، شرطاً توازنياً مهماً، ذلك أنه إذا كان الادخار أكبر من الاستثمار، فإن ذلك يعني أن الأفراد يستهلكون قدراً أقل من السلع الاستهلاكية المنتجة، ويترتب على ذلك تراكم السلع، وهذا يعني أن الكميات المعروضة من السلع، بالأسعار الجارية، أكبر من الكميات التي يرغب الأفراد في الحصول عليها، وهنا يعمل المنتجون على تخفيض الأسعار، لتصريف منتجاتهم، وفى الفترة التالية يعمدون إلى تخفيض الإنتاج، حتى يتلافوا الزيادة غير المرغوب فيها في المخزون.

---

(١) عرّف الاستاذ (كنت كويهارا) الاكتناز بأنه عبارة عن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي. وعلى ذلك فالاكتناز بهذا المعنى، يتشابه مع مفهوم كينز في تفضيل السيولة "Lequidity performance". د. رمزي زكي، مشكلة الادخار، ص ٢٣، مرجع سابق.

(٢) د. رمزي زكي، مشكلة الادخار، ص ٤١، مرجع سابق.

وبداهة إن انخفاض حجم الإنتاج سوف يؤدي إلى تخفيض حجم الدخل القومي في الفترة نفسها، ولما كان هناك علاقة طردية بين حجم الدخل وحجم الادخار، فإن انخفاض حجم الدخل سوف يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار إلى أن يتعادل مع الاستثمار.

ويحدث العكس إذا افترضنا أن الادخار أقل من الاستثمار، فإن هذا يعني أن الأفراد ينفقون على السلع المختلفة قدراً أكبر مما يُنتج منها، ويترتب على ذلك تناقص المخزون لدى المنتجين، مما يؤدي إلى زيادة مستوى إنتاجهم، حتى يتمكنوا من مواجهة الزيادة في الطلب على هذه المنتجات، وتؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الدخل القومي.

ولما كانت العلاقة طردية، بين حجم الدخل وحجم الادخار، فإن زيادة مستوى الدخل القومي، ستؤدي إلى زيادة حجم الادخار القومي، إلى أن يتعادل مع حجم الاستثمار، ومن التحليل السابق – وفي ضوء ثبات العوامل الأخرى – يتضح لنا، أن تعادل الادخار مع الاستثمار شرط مهم لتحقيق التوازن الاقتصادي. حيث إن عدم تساويهما، يولد قوى انكماشية أو توسعية، تعمل على إعادة التوازن مرة أخرى.

ويختلف تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، عنه في الفكر الكينزي، كما يختلف تحليل هذه العلاقة في المدرسة السويدية، عنها في الفكر الاقتصادي الحديث.

فالاقتصاديون الكلاسيك يرون أن هناك تعادلاً دائماً بين الادخار والاستثمار، على أساس حدوث تغيرات في سعر الفائدة، حيث إن الادخار هو المصدر الوحيد لعرض رؤوس الأموال النقدية، والاستثمار هو المصدر الوحيد لطلب رؤوس الأموال النقدية، فعندما يقرر شخص استثمار مبلغ من المال، فهذا يعني زيادة الطلب على رؤوس الأموال النقدية، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وهذا الارتفاع في سعر الفائدة، يؤدي إلى زيادة عرض رؤوس الأموال النقدية، أي الادخار، بالقدر الذي يجعله يتعادل مع الاستثمار.

أما إذا قرر شخص ادخار مبلغ من المال، فهذا يعني زيادة عرض رؤوس الأموال النقدية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، باعتباره ثمن استخدام رأس المال، وهذا الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة طلب رؤوس الأموال النقدية، أي الاستثمار بالقدر الذي يجعله يتعادل مع الادخار، وعليه فإن الكلاسيك يفترضون تعادل الادخار والاستثمار، وحلقة الوصل التي تؤدي إلى هذا التعادل هي سعر الفائدة، وتقوم النظرية الكلاسيكية على وجهة نظر مميزة، قوامها التقريب

الشديد بين قرارات الاستثمار وقرارات الادخار، حيث يعتقدون أن الادخار لا يعدو أن يكون في نهاية الأمر سوى شكلٍ من أشكال الإنفاق، وعلى وجه التحديد إنفاق على السلع الرأسمالية، لذا اعتبروا المدخرات هي – بحكم طبيعتها – استثمارات حقيقية[1].

وعليه فإنه وفقاً للفكر الكلاسيكي، الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، أي أنهم استبعدوا احتمالات تمويل الاستثمارات عن طريق السحب من المكتنزات، والتي تمثل – أصلاً – سلوكاً مستبعداً في هذا الفكر، وبالتالي يكون أمام المدخر أحد احتمالات ثلاثة للتصرّف في مدخراته:

١- أن يحتفظ بها في شكل مكتنزات، وهذا أمر مستبعد لأنه يتعارض مع مبدأ الرشد الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي.

٢- أن يشتري بها سلعاً رأسمالية، أي يحولها مباشرة إلى استثمار.

٣- أن يشتري بها أوراقاً مالية، وهذا هو تصرف معظم المدخرين.

لذا فإن الفكر الكلاسيكي أعطى أهمية كبيرة لعلاقة سعر الفائدة بالادخار، كما أدخلوا في هذه العلاقة جانب الاستثمار إذ يؤكد مارشال "Marshal" أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق، ويتجه هذا السعر إلى مستواه التوازني، عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال مع العرض الكلي في هذا السوق[2].

أما الفكر الكينزي، فقد اتخذ شكلاً مغايراً لما كان عليه الفكر السابق ، ولعل أهم ما جاء به "كينز" أن أعتبر الادخار دالة في الدخل لا في سعر الفائدة.

وقد كان منطلق " كينز " في هذا التنظير الجديد، هو تفسير ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير[*] ، فقد انخفض سعر الفائدة، ولكن شيئاً مما بشر به الكلاسيك لم يتحقق، فلم ينخفض الادخار، ولم يزد الاستثمار على النحو الذي يحقق الخروج من الأزمة، إذ لم يتحمس رجال الأعمال للاستثمار ، لمجرد الانخفاض في سعر الفائدة، كما لم يثبط انخفاض الأخير الرغبة في

---

(١) د. عبد الفتاح قنديل، د. سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤١.

(*) استمر من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣م.

الادخار بدرجة تحقق إزالة الفجوة بين الادخار والاستثمار، أي أن تحركات سعر الفائدة قد عجزت – وحدها – عن تقديم الحافز التلقائي لعودة النشاط الاقتصادي إلى مستوى أعلى(١).

وقد اعتمد – كينز – في دراسة العلاقة بين الادخار والدخل على القانون النفسي الأساسي "Fundamental Psychological Law"، والذي قدمه إلى النظرية الاقتصادية. ويُشير هذا القانون، إلى أن الأفراد يتجهون كقاعدة عامة، وفي المتوسط، إلى زيادة استهلاكهم بكمية أقل من كمية الزيادة في الدخل. ويرجع ذلك إلى أن جزءاً من هذه الزيادة يُدخر. ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض الدخل، يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، ولكن الاستهلاك لا ينخفض بكمية انخفاض الدخل نفسها؛ لأن ضغط الاستهلاك أصعب من ضغط الادخار. وعلى ذلك يتحمل الادخار جزءاً من انخفاض الدخل ، أي أنه ينخفض بانخفاض الدخل، بل إن انخفاض الدخل، يؤدي بعد حد معين، إلى أن يصبح الاستهلاك أكبر من الدخل، وذلك بسبب استخدام الأفراد للاحتياطات المالية.

وتفسير ذلك أن الاستهلاك في هذه الحالة، ينخفض بمقدار أقل من انخفاض الدخل، وذلك بسبب سلوك الأفراد المعتاد وصعوبة مخالفته (٢).

ولا يتوقف الادخار في المدة القصيرة على حجم الدخل فقط ، بل إن هناك مجموعة من العوامل الأخرى، التي يمكن أن تتغير. إلا أن – Keynes – اعتبر أن الدخل هو المتغير الأساس، الذي يحدد الادخار في المدة القصيرة (٣). وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد، اختلاف التحليل الكينزي لتعادل الادخار والاستثمار عن التحليل الكلاسيكي، فقد سبق أن رأينا أن الاقتصاديين الكلاسيك، كانوا يعتقدون أن سعر الفائدة، هو العامل الموازن بين الادخار والاستثمار. أما "كينز" فيرى أن الدخل هو العامل الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، كما أن نقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل، وبالتالي يؤدي إلى نقص الادخار، مما يجعله يتعادل مع الاستثمار(٤).

وترى المدرسة السويدية الحديثة وعلى رأسها – ميردال واوهين – أنه ليس من الضروري أن يتعادل الادخار والاستثمار المحققان. والواقع أن تحليل هؤلاء الاقتصاديين،

---

(١) د. عبدالفتاح قنديل، د. سلوى سليمان، الدخل القومي، ص ص ١٤٨، ١٤٩، مرجع سابق.

(٢) د. منال محمد متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٦.

(3) See: J. M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, London, The Macmillan Press Ltd., 1973, P. 95.

(٤) د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، ص ٣٢٩، مرجع سابق.

يسمح بتفسير المراحل الديناميكية التي يمر بها الاقتصاد القومي، من مستوى معيّن من الدخل إلى مستوى آخر [1].

أما "روبرتسون" فيعتمد في تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، على التفرقة بين الدخل المكتسب، والدخل الذي يمكن التصرف فيه ، ويعرف "روبرتسون" الادخار – في فترة ما – "بأنه الفرق بين الدخل الذي يمكن التصرف فيه، وما ينفق على الاستهلاك خلال هذه الفترة" ويعتبر "روبرتسون" أن السياسة المصرفية، وقدرة الأفراد على الاستثمار أو الإنفاق مما سبق اكتنازه، هي من أهم العوامل التي تتسبب في عدم حدوث التعادل بين الدخل والاستثمار [2].

ويشير "هيرشمان" إلى أن مظهر التكامل بين الادخار والاستثمار يتمثل في تمويل الأول لتكوين الثاني من ناحية، وفي مراحل تالية فإن الاستثمار المتحقق يمكنه أن يزيد الدخل ومن ثم تزيد معدلات الادخار، لذا فإن الدور الذي تؤديه القدرة على الاستثمار، في عملية النمو الاقتصادي، يقترب كثيراً جداً من ذلك الدور الذي يؤديه الميل إلى الادخار ، ومع ذلك فإن استقلال كل منهما –الادخار والاستثمار– عن الآخر في وقتنا الحاضر يبدو فيما يلي:

١- قد يختلف القائم بالادخار عن القائم بالاستثمار، كما قد تختلف أهداف كل منهما، فالمدخر يسعى لزيادة قدرته المالية، ويتوقف حجم مدخراته على عوامل متعددة، من أهمها التغيرات في دخله المتاح، أما المستثمر فهدفه تكوين رأس المال، أو إنتاج السلع المعمرة الاستهلاكية أو الإنتاجية، ويتوقف حجم استثماره على عوامل وظروف متعددة، كما أن هذا الحجم، يكون نتيجة لحساب اقتصادي غير مؤكد النتائج [3].

٢- بصفة عامة لا يعتبر الادخار في ذاته مغامرة أو مجازفة ، ومن ثم فهو ظاهرة عالمية، أما الاستثمار فيتم على أساس توقع لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وغالباً يقوم المستثمر بإعادة استثمار أرباحه بنفسه، ولكن قد يصعب عليه ألا يلجأ إلى البنوك من أجل تحديث تجهيزاته أو زيادة منشآته، ومن هنا فإن البنوك تشارك في مطابقة أو معادلة السيولة بالنسبة لحاجة الاستثمار والإنتاج [4].

---

(١) د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، ص ٣٣٧، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٧.

(٣) د. عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠٠.

(٤) د. عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، ص ١١٢، مرجع سابق.

وفي الاقتصاد النقدي المعاصر، يمكن القول أن كلاً من الادخار والاستثمار يعتبر من التدفقات، **فالادخار:** هو الفرق بين تيارين من التدفقات الدخل والاستهلاك، **أما الاستثمار:** الذي هو تحويل الادخار إلى رأس مال، ومن ثم يتحول من القوى المنتجة لقطاعات السلع الجارية، إلى قطاعات تصنيع السلع الرأسمالية [(١)].

وعن بعض الملاحظات عن المفاهيم السابقة لعلاقة الادخار والاستثمار، يلاحظ أن الفكر الكلاسيكي، اتفق مع الفكر الكينزي، في تعادل الادخار مع الاستثمار، إلا أن هذا التعادل يتحقق وفقاً للفكر الأول، انطلاقاً من التسليم بضرورة التوازن التلقائي في الاقتصاد القومي، ووفقاً للفكر الثاني، فإن التعادل يكون ضرورياً انطلاقاً من تعريفات "كينز" للمتغيرات المؤثرة في العنصرين.

بين المفهوم الكينزي للادخار والاستثمار، ومفهوم "روبرتسون" للعلاقة بين هذين العنصرين، يمكن القول بأنه لا يوجد تناقض، حيث إن كلاً من المفهومين يكمل أحدهما الآخر. والاختلاف يتمثل في التعبير أو اللغة المستخدمة، وليس في الشرح والتفسير. إن دراسة الاختلال بين الاستثمار والادخار، تقدم مؤشرات مفيدة فيما يتعلق بالتغيرات في الدخل. إنها تشير إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الائتمان، عندما يجعل الدخل غير المتحصل متاحاً، كما توضح أن التأثير على الاكتناز بإنقاصه، يمكن أن يصحح ذلك العيب المتمثل في الندرة النسبية للادخار المتاح في مواجهة الاستثمار.

في وقتنا الحاضر نجد أن الحسابات القومية، وكذلك تقرير المنظمات الدولية تستخدم لغة التعادل بين الادخار والاستثمار، كما أن النظرية الاقتصادية تقرر هذا التعادل الضروري، إلاّ أنه – وفي ظل الفكر الكينزي – لا يوجد ما يمنع القول بان الادخار أكبر من الاستثمار أو العكس.

إن تعادل الادخار مع الاستثمار المرغوبين شرط توازني مهم، ذلك أنه في حالة نقص الاستثمار عن الادخار، فإن ذلك يعني أن استهلاك الأفراد يكون أقل من حجم السلع الاستهلاكية المنتجة، ويعني ذلك أن المعروض من هذه السلع أكثر من المطلوب منها، مما يدفع المنتجين إلى تخفيض أسعارها لرغبتهم في تصريفها، وكذلك تخفيض حجم إنتاجهم في فترة لاحقة ، ويترتب على ذلك انخفاض في حجم الدخل القومي في هذه الفترة. ولما كانت هناك علاقة ارتباط

---

(١) د. عبدالله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، ص ١١٤، مرجع سابق.

بين حجم الدخل، وحجم الادخار –علاقة طردية– فإن انخفاض حجم الدخل، سوف يؤدي إلى إنقاص حجم الادخار، إلى أن يحدث تعادله مع حجم الاستثمار، وبالطبع فإن العكس صحيح.

إن تعادل بل تطابق الادخار والاستثمار المرغوبين، لا يعني أن الحديث عن الادخار يُقصد به في الوقت نفسه الحديث عن الاستثمار، ومن ثم يكون الخلط بينهما، ذلك لأن هذين العنصرين يتحققان – كما ذكرنا – من أطراف مختلفة في النشاط الاقتصادي في المجتمع، تتنوع أهدافها وتتعدد دوافعها[1].

وأخيراً فإن الاختلاف بين الاقتصاديين في مفهومهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار، يقابله إجماع منهم على أهمية تمويل الأول للثاني من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

م/٥ الادخار العام والادخار الخاص:

إن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدل التراكم الرأسمالي – الاستثمار –، وحيث إن كل استثمار لا بد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار. والمقصود بالادخار هنا هو الادخار المحلي والذي يشمل:

١- **الادخار الخاص:** وهو عبارة عن مدخرات الأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة، – قطاع الأعمال –.

٢- **الادخار العام:** ويشمل ادخار القطاع الحكومي والمؤسسات والشركات التابعة للدولة.

لذا فإن دراسة اتجاه المدخرات المحلية هي إحدى البدائل لبحث المشكلات الاقتصادية على مستوى الدولة في أي بلد من البلدان، وتفسير ذلك يتمثل –بإيجاز– في أن تطور حجم المدخرات المحلية وقدرتها على المشاركة في الاستثمارات المنتجة، يعتبر سبباً ونتيجة للنمو الاقتصادي.

---

(١) د. عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، ص ١١٨، مرجع سابق.

م/٦ الادخار القومي والادخار المحلي:

يُمكن تعريف الادخار القومي، بأنه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضافاً إليه صافي دخول عناصر الإنتاج العاملة في الخارج. أما الادخار المحلي فهو عبارة عن مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها.

م/٧ الفضل والفائض والادخار:

لعل من أول وأشهر من تحدّث عن الفائض في العصر الحديث هو "بول باران" حيث قسّم الفائض إلى ثلاثة أنواع[1] هي:

١- الفائض الفعلي "Actual Surplus" وهو الفرق بين الانتاج الفعلي الجاري للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري.

٢- الفائض المخطط "Planned Surplus" وهو عبارة عن الفرق بين الانتاج الأمثل للمجتمع والاستهلاك الأمثل له.

٣- الفائض الاحتمالي "Potential Surplus" وهو الفرق بين الناتج الذي يمكن انتاجه في ظروف طبيعية وتقنية معينة – باستخدام الموارد المتاحة – وبين ما يمكن أن يُعدّ استهلاكاً ضرورياً.

وقد أوضح "باران" أماكن وجود هذا الفائض في أربعة مواضع [2] هي:

١- الاستهلاك المفرط للمجتمع.

٢- ضعف إنتاجية العمل.

٣- عدم الكفاءة في استخدام الموارد أثناء العملية الانتاجية – التبديد –.

٤- وجود بطالة بسبب نقص الطلب الفعال.

---

(١) بول باران، الاقتصاد السياسي والتنمية، دار القلم، القاهرة، ص ٨٣.

(٢) د. عبدالهادي علي النجار، الفائض الاقتصادي الفعلي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٥٦.

وعليه فإن الادخار الذي هو – الفرق بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري – يتطابق مع الفائض الفعلي الذي هو عبارة عن الفرق بين الناتج الإجمالي الجاري والاستهلاك الفعلي الجاري في الفترة نفسها، وقد يكون أكثر أو أقل أو مساوياً للفائض المخطط، أما الفائض الاحتمالي فسوف يفوق الادخار.

أما الفضل في الموارد فقد حظي باهتمام الشريعة الإسلامية، حيث حثت على الكسب وزيادة الدخل، ومن ثم المحافظة عليه وحُسن استخدامه وتوجيهه، كما ورد هذا اللفظ –الفضل– في أحاديث النبي ﷺ كما سيأتي.

الفصل الأول

تمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الأول:

التنمية الاقتصادية - أهميتها ومتطلباتها.

المبحث الثاني:

تمويل التنمية والادخار الأجنبي.

المبحث الثالث:

تمويل التنمية والادخار المحلي.

مدخـــــل :

تحتل التنمية الاقتصادية موقع الصدارة على جدول اهتمامات الدول جميعاً، لا سيما ما يُعرف منها بالدول النامية. فهي الشغل الشاغل لحكومات العالم، إذ من خلالها وعن طريقها تتوفر للمجتمعات الحياة اللائقة الكريمة، وتؤمن للإنسان احتياجات الحياة الحرة الكريمة.

وللتنمية متطلبات يلزم توفرها بالقدر المناسب والكيف الملائم، فإذا لم تتوفر كانت معوقات. ومن المتفق عليه أن رأس المال بكل صنوفه النقدية والعينية وبمختلف صوره وأشكاله الإجتماعية والإنتاجية يُعد من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية. وجوده ضروري وإن كان بمفرده غير كافٍ. وتتكون رؤوس الأموال من خلال عملية تُعرف بالاستثمار، والمصدر الطبيعي للاستثمارات هو المدخرات، فإن توفرت لديها المدخرات المحلية، وإلاّ لجأت هذه الدول إلى المدخرات الأجنبية، مع التأكيد على أن كل التجارب تؤكد على أنه لا غنى لعملية التنمية الاقتصادية الحقيقية المستمرة عن الارتكاز على المدخرات المحلية، كما أن دور المدخرات الأجنبية لا يعدو أن يكون مساعداً ومكمّلاً وليس بديلاً.

لذا كان لزاماً على الباحث، أن يبدأ هذه الرسالة بفصل يبين مفهوم التنمية وأهميتها ومتطلباتها والعلاقة بينها وبين موضوع هذا البحث، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية – أهميتها ومتطلباتها.

المبحث الثاني: تمويل التنمية والادخار الأجنبي.

المبحث الثالث: تمويل التنمية والادخار المحلي.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية:

بالرغم من شيوع هذا المصطلح على الألسنة وفي الكتابات، واحتلاله المرتبة الأولى بين المصطلحات التي تجري في المحافل الرسمية، المحلية والدولية، فإن من الصعب العثور على تعريف محدد متفق عليه لهذا المصطلح، وقد يرجع ذلك إلى تعدد وتنوع أبعاد الموضوع من حيث الطبيعة والوسائل والآليات، ومن حيث الأهداف والغايات ومن حيث المتطلبات والعقبات، ثم من حيث التطور السريع المتلاحق الذي يرد عليه.

ولسنا – هنا – في حاجة إلى استقراء العديد من التعريفات، لكننا نكتفي بالإشارة إلى بعضها مما يكون له قدر أكبر من القبول العام بين الاقتصاديين. ومن ذلك تعريفها بأنها "عملية تترتب عليها زيادة متواصلة في الدخل القومي الحقيقي" أو "هي عملية يترتب عليها زيادة متواصلة في الدخل الفردي الحقيقي" [1].

وبعض الكتاب يضيفون لمفهوم التنمية عناصر جديدة تتعلق بتوزيع الدخل القومي من جهة، وبمدى إسهام الدولة والمواطنين في إنجازها من جهة أخرى[2]. ويعني ذلك ضرورة أن يحدث تحسن في توزيع الدخل القومي، فلا يكفي مجرد زيادة هذا الدخل، حتى ولو بمعدلات سريعة، كذلك ضرورة أن تكون هذه الزيادة ناجمة عن جهود فعلية من قبل المجتمع، وليس عن طريق ظهور اكتشافات طبيعية.

إن معنى كون التنمية عملية "Process" أن هناك بالضرورة تغيرات جذرية شاملة وأنها مترابطة متداخلة، لا تقف عند المجال الاقتصادي، بل تتعداه إلى المجال السياسي والاجتماعي والثقافي، وتتصرف كلها لتحقيق الهدف المنشود وهو الزيادة السريعة المتواصلة في الدخل القومي الحقيقي أو في الدخل الفردي الحقيقي[3].

---

(١) جيرالد ماير وبولدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. يوسف صائغ، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٤م، جـ١، ص ١٨.

(٢) مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه عبدالله منصور، الرياض: دار المريخ، ١٤١٥هـ، ص ٣١ وما بعدها.

(٣) د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٧٢م، ص ٣٤.

ومضمون ذلك أنه عند النظر فيما إذا كانت هناك تنمية اقتصادية أم لا، لا يكفي النظر فيما يلحق الدخل القومي أو الدخل الفردي من تغيرات إيجابية، حيث إن مجرد ذلك لا يعكس أكثر من كوننا حيال ما يُعرف بالنمو الاقتصادي(*). وعليه فلا بد من توسيع دائرة النظر لتشمل ما صاحب هذا النمو وما كان سبباً فيه، وما طرأ من تغيرات متعددة في البيئة الاقتصادية والبيئة المحيطة - الاجتماعية والسياسية - وقد قيل إن التنمية تغيير شامل يحقق النمو في الدخل.

أهمية التنمية الاقتصادية:

لا يختلف الاقتصاديون والسياسيون على أهمية التنمية الاقتصادية لأي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، إلا أن هذه الأهمية تتأكد للدول النامية حيث إنها مسألة في غاية الأهمية تماماً. إن أوضاع الدول المتخلفة خاصة الاقتصادية هي أوضاع سيئة جداً، فالفقر المدقع يضرب بقوة معظم سكانها بما يحمله من صنوف الحرمان من أمس الحاجات الإنسانية من غذاء ومسكن وعلاج وتعليم، وغير ذلك. ثم إن مواردها الاقتصادية - وهي كثيرة وفيرة في العديد من الحالات - إما أنها معطلة أو مُساء استخدامها واستغلالها. ثم إن علاقتها بالدول المتقدمة اقتصادياً هي علاقة التابع بالمتبوع، حيث قد لا تمتلك استقلالية القرار في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية[1].

ومن المتفق عليه أن التنمية الاقتصادية تسهم إسهاماً كبيراً في تغيير وتحسين هذه الأوضاع المختلفة. ومن المنظور الإسلامي فإننا نجد أن معظم الدول الإسلامية المعاصرة تقع على خريطة التخلّف الاقتصادي، وبالتالي فإن قضية التنمية الاقتصادية تُمثل لها درجة كبيرة من الأهمية، لا سيما أنها تمتلك كل مقوماتها من جهة، كما أنها تتعرض لعملية نهب وسلب دولي لهذه المقومات من جهة أخرى. ثم إن الإسلام يأمر أتباعه بإنجاز التقدم الاقتصادي، فهو وسيلة القوة الإسلامية التي تحمي الشريعة من أعدائها، قال تعالى **﴿ وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل تُرهبون به عدوّ اللّه وعدوّكم ﴾** [2]. ثم إن التنمية الاقتصادية وسيلة لنشر الدعوة

(*) هناك فروق عديدة بين عملية التنمية وبين النمو، يراجع في ذلك د. فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥م، ص ١١٥.

(١) روبرت الكسندر، التخطيط والتنمية، ترجمة عمر القباني، القاهرة: دار الكرنك، ١٩٦٤م، ص ٢١.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٦٠.

الإسلامية والحق والعدل في ربوع العالم، وقد استخلفنا اللّه تعالى في الأرض وأمرنا بعمارتها[1]، قال تعالى ﴿ **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها** ﴾ [2].

كذلك فقد أسبغ اللّه تعالى على بني آدم نعمه ظاهرة وباطنة، ومنّ عليهم بالتمتع بالمستويات المعيشية العالية ورغد العيش، قال تعالى ﴿ **قل من حرّم زينة اللّه التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصّل الآيات لقومٍ يعلمون** ﴾ [3].

وهكذا نجد أن للتنمية الاقتصادية أهميتها الخاصة للإنسان، مسلماً كان أو غير مسلم. وهي للمسلم آكد أهمية؛ حيث لا تقف عند الجانب الفطري أو المادي، بل تتعداه إلى الجانب العقدي والديني، بمعنى أنها مطلوبة دينياً بجوار كونها مطلوبة دنيوياً، شريطة أن تُنجز بالأسلوب الحسن، وأن تكون غايتها الحياة الكريمة، من خلال توفير احتياجات الإنسان الحقيقية المادية وغير المادية[4]، وليس مجرّد التكاثر المادي والغرق في بحار الترف المدمّر والظلم المهلك. وأن تتحقق من خلال إصلاحات وتعديلات في النظم والأوضاع – غير الرشيدة – في مختلف مجالات الحياة.

متطلبات التنمية :

طالما أن التنمية عملية معقدة مركّبة تتضمن العديد من التغيرات، فإن إنجازها يتطلب توفر عدة مقومات، وإلا تعثّرت هذه العملية. فالتنمية الاقتصادية تتطلب بيئة سياسية مستقرة وصالحة. وكذا الحال في البيئة الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية[5].

---

(١) د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩م.

(٢) سورة هود: الآية ٦١.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٣٢.

(٤) د. فرج عزت و د. محمد علي، أبعاد وقضايا التنمية الاقتصادية، القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٤م، ص ٣٥.

(٥) وليم ايسترلي، السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ١٩٩١م. د. شوقي دنيا، دور الدولة في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض: العدد التاسع عشر، ١٤١٤هـ.

فالبيئة السياسية المستقرة الصالحة، أساسية لعملية التنمية، فمن الضروري وجود دولة قوية مستقرة تحقق للأفراد الأمن والعدل، وتحقق للمجتمع الحماية ضد أي اعتداء خارجي، حتى تتأتى إقامة المشروعات الاقتصادية، ويمارس الأفراد نشاطهم الاقتصادي على الوجه المرضي من إنتاج واستهلاك وتوزيع وادخار...، ثم إن التنمية تتطلب استقراراً في السياسات الاقتصادية المختلفة التجارية والمالية والنقدية وكل ذلك رهين وجود الدولة الرشيدة(١).

ثم إن البيئة الاجتماعية والثقافية السليمة هي الأخرى أساسية لإنجاز التنمية الاقتصادية، فعلاقات الأفراد والفئات ونظرتهم للعمل الاقتصادي، وسلوكياتهم المتعددة، ومستواهم الثقافي والعلمي كل ذلك إذا لم يكن على النحو السليم فلن تتمكن من إقامة مشروعات اقتصادية ناجحة (٢).

أما المتطلبات الاقتصادية، فيمكن إدراجها تحت العناصر التالية: **التقنية، والعنصر البشري المؤهل، والموارد الطبيعية، ورأس المال.**

ولسنا هنا في معرض تبيان الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر، فهي جميعاً ذات أهمية كبيرة، وإن تفاوتت في الدرجة من مجتمعٍ لآخر، ومن وقتٍ لآخر.

إن الذي نريد أن نتحدث عنه هنا – بإيجاز – هو مدى أهمية عنصر رأس المال في عملية التنمية. فلا خلاف حول أهمية توفر هذا العنصر بالكم المناسب، لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة، حيث يؤثر جوهرياً في بقية المتطلبات الاقتصادية. فتوفره مطلوب لإنجاز تقدم تقني، وكذلك للاستفادة من الموارد الطبيعية، ورفع كفاءة العنصر البشري(٣).

---

(١) انظر: جيرالد ماير، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤١، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١م، ص ٢٠ وما بعدها. د. سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١م، ص ٤٢. شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبدالله، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٢٨.

(٢) انظر: فرانسوا بيرو، الاقتصاد والمجتمع، ترجمة د. كمال غالي، دمشق: وزارة الثقافة، ص ٣٢١. د. عمرو محيى الدين، التخلّف والتنمية، مرجع سابق، ص ١٤٧. د. غازي القصيبي، التنمية وجهاً لوجه، جدة: مكتبة تهامة، ١٤٠١هـ، ص ١٠٨.

(٣) انظر: د. محمد عبدالعزيز عجمية و د. محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٢، ص ١٨١. د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٠١. س. داجل، فن التخطيط، ترجمة د. راشد البراوي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م، ص ٥٩. أفيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨م، ص ٢٦٧. روبرت الكسندر، التخطيط والتنمية، مرجع سابق، ص ٨١. ز.ف. سوكو لينسكي، نظريات التراكم، ترجمة د. عارف دليلة، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠م، ص ١٠٥. بوكانان وآخرون، وسائل التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود فتحي عمر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ، ص ٣٣٦.

وقديماً أشار أحد علماء المسلمين وهو الإمام الماوردي – رحمه اللّه –إلى أهمية توفر رؤوس أموال في المجتمع بقوله "ولولا أن الثاني يرتفق بما أنشأه الأول حتى يصير به مستغنياً لافتقر أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجون إليه من منازل السكنى وأراضي الحرث، وفي ذلك من الإعواز وتعذر الإمكان ما لا خفاء به"(١).

ثم جاء آدم سميث وقال: "من شأن أي زيادة أو نقصان في رأس المال أن يؤدي إلى زيادة أو نقصان في الكمية الحقيقية للصناعة، وفي عدد الأيدي العاملة، وبالتالي في قيمة الناتج السنوي القابل للمبادلة المنبثق عن الأرض والعمل في البلاد، والذي هو بحق مصدر الثروة والإيراد لكل السكان" (٢).

وجاء بعد ذلك زعماء المدرسة الكلاسيكية الحديثة وصادقوا على هذه المقولات(٣). ولا يشذ عن ذلك موقف الاقتصاد الاشتراكي. فمن المعروف أن مشروعات وخطط التنمية الاقتصادية لا تعدو أن تكون ملفات وأوراق إذا لم يتوفر لها التمويل الكافي(٤).

ولقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن رأس المال يرجع إليه النصيب الأكبر في إنجاز التنمية في العديد من الدول، فهو مسؤول عن ٥٠٪ من النمو الاقتصادي، كما أن تدهوره حالياً في بعض الدول المتقدمة مسؤول إلى حدٍّ كبير عن تدهور معدل النمو الذي لحق ببعضها(٥).

وهناك أدوات لمعرفة أحجام رؤوس الأموال المطلوبة لإنجاز معدل معين من النمو الاقتصادي، قد يكون من أشهرها نموذج هاردو / دومار(٦).

---

(١) الماوردي، أدب الدنيا والدين، بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٨٦م، ص ١٤٤.

(2) A. Smith, An Inquiry in to the Nature and Causes of the Wealth of Nations, the Modern Library Random House, N. York: 1937, P. 321.

(٣) انظر: جيرالد ماير وبولدوين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٤٦. ز.ف. سوكولينسكي، نظريات التراكم، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤) انظر: د. محمد يحيى عويس، مقدمة في التخطيط الاقتصادي، القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٥م، ص ٢٣٤. ز.ف. سوكولينسكي، نظريات التراكم، مرجع سابق، ص ٨.

(٥) انظر: مالكولم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

(٦) انظر: د. فايز الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥م، ص ٧٠ وما بعدها. د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٠، ص ٢٠٥ وما بعدها.

$$\text{معدل نمو الدخل القومي} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{معامل رأس المال/الدخل}} - \text{معدل نمو السكان}$$

وبفرض أن المعدل المطلوب للنمو هو ٦٪، وأن معامل رأس المال/الدخل هو ٣، وأن معدل النمو السكاني هو ٢٪، فإن معدل الادخار المطلوب هو:

$$٦ = \frac{س}{٣} - ٢ \quad = \quad ٢٤ ٪$$

ومعنى ذلك أننا في حاجة إلى ادخار ٢٤٪ من الدخل القومي. وعلى المجتمع أن يوفر ذلك محلياً قدر استطاعته وإلا عليه اللجوء للخارج لاستكمال ما لم يتمكن من تدبيره محلياً. إن ذلك يوصلنا إلى أهمية المدخرات في عملية التنمية في شكلها المحلي وشكلها الأجنبي، مع ضرورة أن يكون التركيز على المدخرات المحلية، وهذا ما نعرض له في المبحثين التاليين.

وفي ختام هذا المبحث ينبغي التأكيد على أن أياً كان الموقف حيال مدى أهمية رأس المال في عملية التنمية. فالذي لا خلاف حوله، بين من يضخم إلى حد مبالغ فيه في الدور الذي يؤديه، وبين من يقلل بشكل كبير من هذا الدور، أن توفر رأس المال هو شرط ضروري وأساسي لعملية التنمية وإن لم يكن بمفرده كافياً[1].

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: د. محمد سعيد النابلسي، التمويل الخارجي للتنمية من منظور إسلامي، من أعمال ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمّان: ١٤١١هـ، ص ٨٨٢. د. عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص ٥٦. د. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥ وما بعدها، لستر بيرسون، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير، ترجمة ابراهيم نافع، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م، ص ٨٣ وما بعدها. د. عمرو محيى الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ٤٩. د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٤٥٨.

المبحث الثاني: تمويل التنمية والادخار الأجنبي

في المبحث السابق تبين لنا أهمية رؤوس الأموال لإنجاز التنمية الاقتصادية. والمعروف أن المصادر الطبيعية لهذا التراكم تتمثل في المدخرات "Savings". وأن هذه المدخرات قد تكون داخلية أو محلية، وقد تكون خارجية أو أجنبية. والدروس المستفادة تحتم أن يكون المعوّل عليه أساساً هو المدخرات المحلية، وألاّ تتجاوز المدخرات الأجنبية دور المساعد المكمّل، ونظراً لاعتبارها اليوم وخاصة عند بعض المسؤولين والساسة كما لو كانت هي الأساس الذي يرتكز عليه تمويل التنمية، وأنه لا تنمية دون الاستعانة بها، لهذا تجدنا في حاجة إلى دراسة سريعة لهذه المدخرات الأجنبية من حيث هيكلها ومن حيث أهميتها في عملية التنمية، وما لها من فوائد وما تجرّه من مثالب وقصور، ثم نخلص إلى تقويم موضوعي لعلاقتها بالتنمية.

هيكل المدخرات الأجنبية:

بداية تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من مصطلح يستخدم في هذا الشأن، ومن ذلك التمويل الأجنبي ورأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي والادخار الأجنبي، وكلها تعني شيئاً واحداً مع فروقات طفيفة، حيث قد يستخدم مصطلح الاستثمار الأجنبي في نوع معيّن من التمويل الأجنبي. ومع ذلك، فهي عموماً تعني الاستعانة بالمدخرات الخارجية في توفير وتأمين متطلبات التنمية من رؤوس الأموال بأنواعها المختلفة [(١)].

ويجري تصنيف رؤوس الأموال الأجنبية إلى تصنيفات عديدة باعتبارات متنوعة، فمن حيث طبيعتها نجدها تتكون من قروض ومنح واستثمارات مباشرة وغير مباشرة. فقد تحصل الدولة النامية على تمويل أجنبي في شكل قروض صعبة أو ميسّرة تُعتبر ديوناً عليها للخارج، وقد تكون في صورة مِنَحٍ لا ترد، وقد تكون في صورة إقامة مشروعات أو تملّك أسهم فيها. وهذه

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: أفيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٢١. بوكانان، وسائل التنمية، مرجع سابق، ص٢٠٩ وما بعدها. د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٧٣ وما بعدها. مسعود أحمد، الاستثمار بالحافظة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٣م. أ.هـ. هانسون، المشروع العام والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد أمين ابراهيم، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٣، ص ٥٨ وما بعدها. د. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٠٤ وما بعدها. د. سمير عبدالعزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨م، ص ٤٠٤ وما بعدها.

الأنواع المختلفة تشكل هيكل التمويل الأجنبي، من حيث طبيعته. ومن المعروف أن لكل نوع مزاياه وعيوبه وأهميته النسبية.

ومن حيث المصادر، نجد مصادر التمويل الأجنبي تتنوع من حكومية، وخاصة، ومتعددة الأطراف، فهناك الحكومات وهناك المصارف التجارية وهناك مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسساته، وهناك المؤسسات الإقليمية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الآسيوي، وصندوق النقد العربي ... الخ.

ودراسة وتحليل هيكل التمويل الأجنبي تكتسب أهمية متزايدة، حيث لكل نوع ولكل مصدر خصائصه وله عيوبه ومميزاته. وحيث يلحق التطور السريع في الأهمية النسبية لكل نوع على مر الزمن.

والجدول التالي (١-١) يوضح لنا بعض جوانب هيكل التمويل الأجنبي والأهمية النسبية لكل مكوّن من مكوّناته مع ما لحقه من تطور.

الجدول (١-١): تدفقات مختارة من رؤوس الأموال إلى البلدان النامية[١]

(بالمليون دولار، أسعار ١٩٩٣م)

	الستينات	السبعينات	الثمانينات	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣
الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي	٣٠٤	٣٠٢٤	١٢٩٨٨	٣٤٤٧٥	٤٤٨٦٨	٦٣٩٩٩
الاستثمار في الأوراق المالية	١٣	٤٢٣	٣٣٥٣	١٧٠٠٠	٢٤٢٥٠	٨٦٥٦٩
الإقراض الصافي من البنوك التجارية	٣٨٤	٩٨٣٩	١١٧٩١	١٨٩٢	١٤٥٤١	٥٤٨٢
تدفقات المنح والقروض الرسمية	١٤٦٦	٩٨٥٤	٣٤٣٦٦	٥٩٣٠١	٤٧٣٨٣	٥٢٣٣٦
الإجمالي	٢١٦٧	٢٣١٤٠	٦٢٤٩٨	١١٣١٧٣	١٣١٠٤٢	٢٠٨٣٨٦

ملحوظة: أرقام الستينات والسبعينات والثمانينات تمثل المتوسطات السنوية لتلك العقود.

(١) جويل بيرغسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٩٥م.

أهمية المدخرات الأجنبية في عملية التنمية:

يقدم أنصار الاستعانة بالمدخرات الأجنبية لإنجاز عملية التنمية العديد من المؤيدات لموقفهم ومنها[1]:

١- **تيسير سُبُل التنمية:** فالمتطلبات المالية للتنمية من الضخامة إلى الحد الذي يجعل الاعتماد على المدخرات المحلية بمفردها أمراً بالغ الصعوبة. فالفجوة الادخارية موجودة وقائمة مهما بُذل من جهد للارتفاع بالمدخرات المحلية. وتحميل المدخرات المحلية بمفردها – تلك المتطلبات – معناه تحميل الأفراد بتضحيات جسيمة في مستويات المعيشة، التي هي متدنية في الأصل.

٢- **نقل التقنية:** من أهم الاعتبارات الرامية إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي ما يوفره من تقنية غير متوفرة لدى الدول النامية، مع ضرورتها لإنجاز عملية التنمية، فالاستثمارات المباشرة وأنواع عديدة من المعونات، تجلب معها الخبرات والمعدات المتطورة.

٣- **توفير العملات الأجنبية:** المعروف أن الدول النامية في حاجة إلى مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية لاستخدامها في العديد من الأغراض، والمعروف أيضاً أن هذه الدول لا تمكنها إمكاناتها الذاتية من امتلاك مقدار حاجتها، وإذن فالذي ينهض بذلك هو التمويل الأجنبي.

٤- كذلك يُقال: إنها تُسهم في توفير الكوادر البشرية – الفنية والإدارية – اللازمة لعملية التنمية حيث يتيح الاستثمار الأجنبي الفرص أمام المواطنين لاكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة من خلال عملهم في المشروعات التي يقيمها داخل هذه البلاد.

٥- كذلك نجد من يقول: إن رأس المال الأجنبي يساعد على سرعة تكوين رأس المال المحلي، ويشجع على المزيد من الادخار والاستثمار.

---

(١) لدراسة موسعة يراجع بوكانان، وسائل التنمية، مرجع سابق، ص ١١٨ وما بعدها. مالكولم جبلز، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٦١٧ وما بعدها. د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٧٧ وما بعدها، أفيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٣٠ وما بعدها. جيرالد ماير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة د. أحمد سعيد دويدار، القاهرة: ١٩٦٨م، دار نهضة مصر، ص ٩٧ وما بعدها، روبرت ج. الكسندر، التخطيط والتنمية، مرجع سابق، ص ٩٦ وما بعدها. د. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

٦- كذلك نجد بعض من يذهب إلى أن التمويل الأجنبي يخفف كثيراً من الضغوط التضخمية التي قد يعاني منها اقتصاد الدول النامية. ذلك أن التمويل الأجنبي يخفف كثيراً من الضغوط على المدخرات المحلية، ومن ثم لا يسمح بالارتفاع المتواصل في الأسعار، فهو يوفر من العملة، ويوفر في الوقت ذاته المعروض من السلع المطلوبة، وإن كان البعض الآخر يشكك في ذلك بل يذهب إلى أن رأس المال الأجنبي يسهم بقوة في المزيد من الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار الاقتصادي[١].

٧- كذلك يُقال: إن رأس المال الأجنبي يسهم في علاج الاختلالات في موازين مدفوعات الدول النامية، وتحسين معدلات التبادل الدولي لها، وهذه الحجة نفسها يرد عليها ما ورد على غيرها من اعتراضات.

مخاطر التمويل الأجنبي :

مهما كان الموقف حيال فوائد ومزايا رأس المال الأجنبي، فإن له على الوجه المقابل مخاطر ومضار، حتى وإن سلمنا بما له من بعض المزايا، ومن ذلك[٢]:

١- الإضرار بالمدخرات المحلية سواءً على المستوى الخاص "مدخرات القطاع العائلي" أو على المستوى العام "المدخرات الحكومية" حيث يوهم الحكومة والأفراد بأنه أصبح بديلاً جيداً للمدخرات المحلية، ومن ثم تتراخى الحكومات ويتراخى الأفراد في العناية بالادخار المحلي، مع أنه هو الأساس من جهة، وأن هذه المدخرات الأجنبية غير كافية ولا مستقرة من جهة أخرى، مما يعرض الاقتصاد لهزات عنيفة عند حدوث اضطراب أو عدم استمرار في تدفقات رأس المال الأجنبي كما حدث في الكثير من الدول[٣].

---

(١) انظر: د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٨٢ وما بعدها.

(٢) انظر: روبرت الكسندر، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٩٧ وما بعدها. جيرالد ماير، التجارة والتنمية، مرجع سابق، ص ١٠١ وما بعدها. مالكولم، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٦٠٣ وما بعدها.

(٣) انظر: مارشيلو سيلوسكي، التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩١م، جيرالد ماير، التجارة والتنمية، مرجع سابق، ص ١٠٧ وما بعدها. د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مجلة مصر المعاصرة، اكتوبر ١٩٧٦م. افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٦٠. د. صقر محمد صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر، من أعمال المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، ١٩٧٧م.

٢- كثيراً ما يجلب تدخلات في الشؤون الداخلية والخارجية – السياسية والاجتماعية والاقتصادية – لهذه الدول، قد تصل في بعض الحالات إلى شبه السيطرة، وبالتالي فهو آلية قوية لاستمرارية التبعية الشاملة للدول المتقدمة، والتي تُفقد الدول النامية الكثير من عناصر السيطرة على شؤونها.

٣- ثم إنه لا يستهدف في الحقيقة إنجاز التنمية الجيدة والمستمرة، بل يستهدف مصالحه الخاصة الاقتصادية والسياسية، يقول سنجر – الاقتصادي الغربي الشهير -: "إن الاستثمار الأجنبي الذي توجه إلى القطاع الخاص في بعض الدول النامية لم ينجح في تصنيع هذه الدول بقدر نجاحه في استغلال مواردها الطبيعية لصالح الدولة الأجنبية صاحبة رأس المال[١]".

٤- ثم إن ذريعة حصول الدولة على حصيلة كبيرة من النقد الأجنبي غير مسلّم بها، فهو في الحقيقة يُسهم في تدهورحصيلة هذه الدول من النقد الأجنبي، من خلال ما يستنزفه من أرباح وفوائد وخدمات لهذه الأموال. كذلك فإنه في الحقيقة لا يقلل من الضغوط التضخمية بل كثيراً ما يزيد منها[٢].

٥- أما عن تسهيل استيراد المعدات والسلع من الدول الأجنبية المتقدمة فإن ذلك في الحقيقة ليس دائماً في صالح الدول النامية، فكثيراً ما تستورد سلعاً لا تمثل أهمية كبيرة لها، مما يوقعها في مشكلات متعددة، بل إنه يجعلها دائمة الطلب لرأس المال الأجنبي حتى لإشباع أغراض الاستهلاك وليس لأغراض الإنتاج، مما أوقع الدول النامية في مصيدة الديون الخارجية، التي جثمت على صدرها وكلفتها الكثير وما زالت على كل الجبهات بما في ذلك الاستثمارات. وقد جاوزت هذه الديون مبلغ الألف والنصف مليار دولار[٣]. وانعكاسات هذه المشكلة المدمرة لا تخفى على أي باحث في التجارة الدولية أو في التنمية أو في الاستثمارات أو في الاستقرار الاقتصادي أو في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية.

---

(١) نقلاً عن د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٩٠.

(٢) انظر: د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٩٢ وما بعدها.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر: د. حمدي رضوان، التابع والمتبوع في الاقتصاد الدولي، القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٨٦، ص ١٣٤. ادوارد بول نشتاين، أثر الدين الخارجي على الاستثمار، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٨٩م. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧، جداول الديون العالمية. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، ١٤١٥هـ، ص ٢٧.

٦- يُضاف إلى ذلك ما هنالك من اشتراطات عديدة، ودوافع متنوعة، خاصة بالدول المتقدمة عند تقديم المعونة الاقتصادية، معظمها في غير صالح الدول المتلقية لها، على كل من جبهة الانتاج والتوزيع، كما أنها تؤثر سلبياً في اتجاهات التنمية[١].

٧- وأخيراً. فإن التمويل الأجنبي في معظم صوره لم يعد كافياً ولا مستقراً، بل إنه متقلب ومتناقص عاماً بعد عام، ثم إنه لا يتجه إلى المناطق التي تتطلبه وتحتاجه فعلاً بقدر ما يتجه إلى مناطق أخرى لاعتبارات اقتصادية وغير اقتصادية.

وقد أظهرت جداول الديون العالمية التي يصدرها البنك الدولي أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤م كان على النحو التالي[٢]:

شرق آسيا والمحيط الهادي	٪ ٥٢
شرق أوروبا وآسيا الوسطى	٪ ٠٩
أمريكا اللاتينية	٪ ٢٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٪ ٠٤
جنوب آسيا	٪ ٠٢
افريقيا جنوب الصحراء	٪ ٠٤
الإجمالي	٪١٠٠

خلاصة القول :

من العرض السابق، اتضح لنا أن للتمويل الأجنبي فوائده وله مضاره، وأن الجدل شديد بين الاقتصاديين حول دوره في عملية التنمية الأمر الذي جعل أحد الكتّاب يعنون بحثه بـ "هل التدفق الرأسمالي نعمة أم نقمة؟" [٣].

(١) انظر: د. اسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص ٧٩. محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ص ٢٣١ وما بعدها. د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، ١٩٩٣م، ص ١١٤ وما بعدها. روبرت ل. إيريس، المعونة الأجنبية والإقلال من الفقر، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٠م.

(٢) جويل بيرغسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق.

(٣) سوزان سكادلر، الزيادة في تدفقات رأس المال: أهي نعمة أم نقمة؟ مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٤م، ص ٨.

ولعل التساؤلات الأكثر وضوحاً هي ما تدور حول مدى ضرورة التمويل الأجنبي للتنميـة، وهل يمكن الاستغناء عنه؟ أم أنه على الأقل في بعض الحالات يعتبر عنصراً مساعداً ومكملاً؟ وما هي الحدود والضوابط التي يجب أن تحكم تدفقه؟ ثم ما مدى استعداد الدول الناميـة ومقدرتها على حسن استخدامه والاستفادة منه؟.

إن الجميع يؤمن بعدم صحة الاعتماد الرئيس عليه، وأنه في أحسن الأحوال وتحت أفضل الشروط هو مجرد عامل مساعد ومكمل للتمويل المحلي.

وهذه عبارات لبعض الاقتصاديين تُفصح عن هذه الحقيقة التي كثيراً ما تحجب أو تغيب عن بعض المسؤولين والساسة في الدول النامية، فنراهم يهلّلون ويكبّرون عند حصول دولهم على المزيد من رأس المال الأجنبي زاعمين أنه البلسم الشافي من التخلّف، وإن كثرة تدفقه مؤشر جيد على سلامة النهج والسياسات المتبعة وعلى قوة الاقتصاد القومي.

يقول نورمان بوكانان: "إن دور التمويل الأجنبي يمكن أن يكون فقط دوراً ثانوياً ... إن المعونة الخارجية لن تأتي إلا بمنافع وقتية زائلة. أما إيجاد أسس ثابتة مستديمة لمستويات عيش أرغد فينبغي أن ينبثق من داخل المجتمع"[(١)].

ويقول د. صلاح نامق: "إن التنمية الاقتصادية السليمة والصحيحة لا ينبغي أن تتكيء بكل ثقلها على الموارد الأجنبية المتاحة، لما في ذلك من أخطار اقتصادية وربما سياسية لا يستهان بها، وعليها أن تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الاقتصادية المحلية، بحيث لا يكون رأس المال الأجنبي إلا عاملاً مساعداً ليس إلا"[(٢)]. ويقول مالكولم: "إن التمويل الأجنبي باستطاعته مساعدة التنمية، لكنه ليس ضرورياً لها"[(٣)]. ويقول د. محمد الإمام: "لو كان معدل الفائدة على القرض أكبر من معدل نمو الدخل القومي فإن الدولة بعد سداد القروض يصبح رأسمالها أقل مما لو لم تقترض إطلاقاً. وكأن الدولة بذلك موّلت زيادات حالية في الدخل والاستهلاك على حساب خسارة مستمرة فيهما مستقبلاً"[(٤)].

---

(١) سوزان سكادلر، الزيادة في تدفقات رأس المال، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٠٥.

(٣) مالكوم جيلز، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٥٨٩.

(٤) د. رمزي زكي، دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل، القاهرة: معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم ١١٥٦، ص ٢.

وطبعاً فإنه في الكثير الغالب لا يرتفع معدل نمو الدخل ليتساوى وأسعار الفائدة على القروض الأجنبية. ويقول د. شوقي دنيا: "علينا أن ندرك أن الاعتماد على الموارد والطاقات المحلية ولو كانت متواضعة هو أفضل من الاعتماد على رأس المال الأجنبي" (١).

ويقول د. رمزي زكي: "إن أزمة الديون الخارجية التي تتعرض لها البلاد النامية تشير بوضوح إلى عدم فاعلية القروض الأجنبية في تحقيق مشاركة جادة في التنمية، ما لم ترتبط باستراتيجية تمويلية واضحة تهدف إلى جعل أهمية التمويل الخارجي متناقصة دائماً عبر الزمن، ولن يتم ذلك إلا إذا نظرنا إلى التمويل الخارجي على أنه عنصر ثانوي ومؤقت، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن جهد الادخار المحلي، ومن هنا لا بد أن يكون الهدف الرئيس هو التعبئة الرشيدة للمدخرات المحلية" (٢).

فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن المشكلة لا تقف عند حد استقدام رأس المال الأجنبي بل تتعدى ذلك إلى حسن استخدامه والاستفادة منه. والمعروف أن جزءاً لا يستهان به من هذه الأموال الأجنبية تُبدّد في نفقات لا تمثل أهمية تُذكر في عملية التنمية، وبالتالي فعلى الدول النامية قبل أن تفكر في استقدام رأس المال الأجنبي أن تتأكد جيداً من أنها سوف تُحسن استخدامه.

---

(١) د. شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي – دراسة مقارنة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ، ص ٦٨.

(٢) إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، من أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، ١٩٧٧م، ص ٤٢٦.

المبحث الثالث : تمويل التنمية والادخار المحلي

في المبحث السابق تبين لنا أنه من الخطأ الكبير الاعتماد الرئيس على المدخرات الأجنبية في إنجاز وتمويل عملية التنمية، وأنه في أحسن الحالات يمكن التعويل الثانوي عليها. كل ذلك لما لها من مخاطر وما تجلبه من مضار، إضافة إلى عدم إمكانية الاعتماد عليها لعدم كفايتها وتناقصها عاماً بعد عام.

وبالتالي فلا مفر من التركيز على التمويل المحلي للتنمية الاقتصادية. فالتنمية صناعة وطنية محضة لا تقبل الاستيراد، أو هي سلعة خارج نطاق التبادل الخارجي. وكما أن للمدخرات الأجنبية هيكلها، فكذلك الحال للمدخرات المحلية هيكلها، ولها مشاكلها ومعوقاتها. والأمر يتطلب بذل أقصى الجهود لتشجيعها والنهوض بها وتذليل كل ما يعترض ذلك من صعوبات وعقبات. إن المدخرات الأجنبية تحظى بالتشجيع والدعم الدائم من قبل الدول النامية، والمطلوب أن تنال المدخرات المحلية مثل هذا التشجيع على الأقل.

هيكل المدخرات المحلية :

من أشهر التصنيفات لهيكل المدخرات المحلية التصنيف الذي يُركّز على مصادرها وقطاعاتها، ويقسمها إلى: الادخار العائلي، والادخار الحكومي، وإدخار قطاع الأعمال [(1)].

١ - الادخار العائلي:

هو ادخار الأفراد الطبيعيين في المجتمع، فالمعروف أن هناك في أي مجتمع أفراداً وهناك حكومات وهناك مشروعات اقتصادية بعضها صغير وبعضها كبير أو بعضها منظم وبعضها غير منظم. والمعروف أيضاً أن الأفراد لهم في العادة دخول يقومون بتوزيعها بين النفقات المختلفة. ومن هنا نجد المدخرات العائلية والتي تتمثل في الفرق بين استهلاك الفرد الجاري ودخله الجاري، أياً كان مصدر هذا الدخل.

ولهذا النوع من المدخرات المحلية خاصية قد يبدو عليها بعض الغرابة، فهي مهمة وليست مهمة. هي مهمة من حيث ما يعول عليها وما ينبغي أن تكون عليه، ومن حيث نظرة

(١) انظر: د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٣٥ وما بعدها. د. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٨٢ وما بعدها. بوكانان، وسائل التنمية، مرجع سابق، ص ١٦٦ وما بعدها.

الاقتصاديين لها فهي طوق النجاة لمجتمع يريد الاعتماد على مصادره المالية الذاتية. ولذلك نجد الباحثين عند تناولهم للمدخرات المحلية عادة ما يكون تركيزهم ونظرتهم منصبة على هذا النوع. وهي غير مهمة نسبياً من حيث الواقع، فمشاركتها ضئيلة في هيكل المدخرات المحلية، مع أنها في بعض الحالات تمثل نسبة كبيرة من المدخرات المحلية[1]. ومع ذلك فالمؤمل والمطلوب أن تزداد بشكل مطلق وأن تزداد أهميتها النسبية كذلك. والمعروف أن المدخرات العائلية قد تكون اختيارية وقد تكون إجبارية، وهي عادة ما تجمع بين الأمرين.

٢- الادخار الحكومي:

عادة ما يتكون الجهاز الحكومي من نوعين من الوحدات؛ وحدات إدارية أو الجهاز الإداري، ووحدات اقتصادية أو ما يُعرف عادة بمشروعات القطاع العام.

وكلاهما له مدخراته. الأول يتمثل فيما يُعرف بادخار الموازنة العامة، أي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. والثاني يتمثل في أرباح المشروعات الاقتصادية العامة والتي ترحل بدورها عادة إلى الموازنة العامة. وفي كثير من الحالات يكون التركيز على ادخار الموازنة العامة، على أساس أن الثاني يصب فيه من جهة وأنه في الكثير من الحالات قد لا توجد مشروعات اقتصادية عامة وإذا وجدت فغالباً ما تكون مدخراتها سالبة.

على أية حال فالادخار الحكومي يتمثل في الفرق بين الإيرادات العامة وعلى رأسها الضرائب والرسوم والقروض وبين النفقات العامة الجارية أو الاستهلاكية مثل المرتبات والأجور والصيانة والدعم وفوائد الديون العامة، وغيرها من كل ما يُصرف في تشغيل الأصول القائمة والمحافظة عليها[2]. ومعنى ذلك أن المدخرات الحكومية أو العامة تتجسد فيما يُعرف بالنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية. ومن الواضح أن هذه المدخرات تتحدد من خلال محددين؛ الإيرادات العامة والنفقات الجارية.

---

(١) انظر: مالكولم، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

(٢) انظر: د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٣م، ص ٣٤. د. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٣- ادخار قطاع الأعمال:

والمقصود بهذا النوع من الادخار ما تقوم به الوحدات الانتاجية الكبيرة الخاصة، والممثلة في المؤسسات والشركات – وخاصة المساهمة – من ادخارات بهدف تمويل مشروعاتها الاستثمارية. ويُنظر لهذه المدخرات على أنها أرباح هذه الشركات، لكن ذلك فيه توسُّع وتجوُّز، حيث إن المدخرات هنا تتمثل حقيقة في الأرباح غير الموزعة، وليس في كل الأرباح. إذ إن الأرباح الموزعة تصبح دخولاً للمساهمين وتكون مصدراً للادخار العائلي، أما مدخرات الشركات – القطاع الخاص وليس الأفراد – فهي ما يبقى لدى المؤسسات والشركات من أموال لم توزع على المساهمين(١). ومن الواضح أن حجم هذه المدخرات يتوقف على محددات عدة أهمها، الأرباح المحققة والتي هي محصلة أو نتيجة عاملين؛ الإيرادات والنفقات، ثم النظم واللوائح المحددة والمنظمة لتوزيع هذه الأرباح(٢).

ويلعب هذا النوع من المدخرات دوراً مهماً في تمويل التنمية في العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء رغم ما قد يواجهه من عقبات.

أهمية الادخار المحلي:

لا خلاف حول ما للمدخرات المحلية من أهمية متزايدة في تمويل التنمية، وحبذا لو تمكنت هذه المدخرات من تغطية كل الاستثمارات المطلوبة، فإذا لم يكن ذلك فينبغي الحرص على تقليل الفجوة الادخارية إلى أقل حد ممكن. حيث اتّضح ما للمدخرات الأجنبية من آثار سلبية متعددة على عملية التنمية، رغم ما قد يكون لها من بعض الإيجابيات لكن سلبياتها كبيرة. ومن هنا يكتسب التمويل المحلي أهميته الكبيرة. وقد تمكنت بعض الدول من سد الفجوة الادخارية، وبعضها الآخر لم يتمكن من ذلك، ومن ثم فهو مطالب ببذل كل الجهود للنهوض بالمدخرات المحلية. والجدول (١-٢) يعطي صورة عن الادخار المحلي وعلاقته بالاستثمار.

---

(١) د. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٤.

الجدول (١-٢): المدخرات المحلية وعلاقتها بالاستثمارات المطلوبة

الدولة	معدل المدخرات المحلية من الدخل القومي		معدل الاستثمارات المحلية من الدخل القومي		الفجوة الادخارية الاستثمارات - المدخرات	
	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥
تنزانيا	١٩	٧	٢٩	٣١	١٠	٢٤
بنجلادش	٢	٨	١٥	١٧	١٣	٩
نيجيريا	٣٢	٢٠	٢٢	١٨	-١٠	-٢ *
الهند	١٧	٢٢	٢١	٢٥	٤	٣
الصين	٣٥	٤٢	٣٥	٤٠	صفر	-٢ *
مصر	١٥	٦	٢٨	١٧	١٣	١١
أندونيسيا	٣٧	٣٦	٢٤	٣٨	-١٣	٢
المغرب	١٤	١٣	٢٤	٢١	١٠	٨
ماليزيا	٣٣	٣٧	٣٠	٤١	-٣	٤
المملكة العربية السعودية	٦٢	٣٠	٢٢	٢٠	-٤٠	-١٠ *
البرازيل	٢١	٢١	٢٣	٢٢	٢	١
الارجنتين	٢٤	١٨	٢٥	١٨	١	صفر
فرنسا	٢٣	٢٠	٢٤	١٨	١	-٢
الولايات المتحدة	١٩	١٥	٢٠	١٦	١	١
اليابان	٣١	٣١	٣٢	٢٩	١	-٢

(*) فائض مدخرات.

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية، ١٩٩٧، جدول رقم ١٣.

يتضح من الجدول أنه بينما استطاعت بعض الدول أن تقضي على الفجوة الادخارية، بل لقد كانت هذه الفجوة بالسالب مما يعني زيادة المدخرات المحلية عن الاستثمارات المطلوبة، فإن دولاً أخرى لم تتمكن من سد هذه الفجوة، الأمر الذي اضطرها إما إلى تخفيض معدلات النمو أو اللجوء للخارج مستعيناً برأس المال الأجنبي.

والتحدي القائم أمام الدول النامية يتمثل في النهوض بالمدخرات المحلية بكافة الوسائل والطرق. وكذلك تحقيق أقصى استفادة من رؤوس الأموال الأجنبية بأقل قدر ممكن من التكلفة. وهذا يتطلب دراسة جادة واعية لمشاكل المدخرات المحلية ثم العمل الجاد والإصرار الدائم للتغلب عليها، وذلك من خلال تجنيد كل السياسات والإجراءات لتحقيق هذا الهدف، وإلا ظلت التنمية مجرد حلم لا رصيد له في دنيا الواقع.

مشكلات الادخار المحلي :

يواجه الادخار المحلي عموماً مشكلات وعقبات تحدّ من فعاليته وقدرته على تمويل التنمية، ومن المهم الإشارة هنا إلى أهم هذه المشكلات، حتى تتجه الجهود لمواجهتها [١].

١- مشكلات الادخار العائلي:

يتحدد الادخار العائلي في ضوء العديد من المحددات ذات الطبائع المختلفة والمتنوعة، والتي تشتمل على عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل شخصية أو نفسية وعوامل سياسية ومؤسسية. والنهوض بالادخار العائلي يتوقف على التأثير الإيجابي في هذه المحددات التي قد تعمل في جملتها على تدني مستوى الادخار العائلي[٢]. والصعوبة هنا تكمن في أن العمل والاهتمام ينبغي أن يمتد على جبهة عريضة تماماً تشمل كل جوانب المجتمع. فنجد الدخل منخفضاً لدى غالبية السكان، مما لا يسمح بوجود مدخرات مرتفعة، ونجد الإنفاق الاستهلاكي لدى الفئة القادرة إنفاقاً بذخياً غير رشيد، يتسم بالعديد من ألوان الإسراف والتبذير في مختلف المناسبات، مما يقضي على الدخول وإن ارتفعت. ونجد أن العوامل السياسية والسكانية تعمل هي الأخرى عملها السلبي، ونجد ندرة المؤسسات والأجهزة والأدوات الادخارية الملائمة، ومن ثم ضياع المدخرات الفعلية أو الممكنة، وسوء توجيهها. معنى ذلك أن هناك العديد من المعوقات أمام النهوض بالادخار العائلي، مع أنه مطالب بتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية التمويل.

٢- مشكلات ادخار قطاع الأعمال:

يتوقف هذا الادخار على ما تحققه الشركات من إيرادات وعلى ما تتحمله من تكاليف وعلى الأنظمة الحاكمة لتوزيع الأرباح. والمعروف أن إيراد الشركات في الدول النامية يعوق ارتفاعه العديد من المشكلات، حيث إنخفاض القوة الشرائية، وعدم جودة المنتجات، إضافة إلى ما هنالك من منافسة من السلع الأجنبية، والتي أخذت تحت ظل قواعد الجات الجديدة – وإلزام العديد من الدول بها – تجد مكانها الفسيح في ربوع هذه البلدان. يُضاف

---

(١) انظر: بوكانان، وسائل التنمية، مرجع سابق، ص ١٢١ وما بعدها. أ. هـ. هانسون، المشروع والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر: مالكولم، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٤٥٧ وما بعدها. د. سمير عبدالعزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مرجع سابق، ص ٣٣ وما بعدها.

إلى ذلك أن الارتفاع الكبير في الأسعار لا يحقق للدول النامية بعض مقاصدها التي تسعى لها، من رفع مستوى المعيشة ومن محاربة التضخم وغير ذلك. كل هذا – وغيره – يحول دون تحقيق المزيد من الإيرادات، ومع ذلك فهناك إمكانية كبيرة، ليس من خلال رفع الأسعار ولكن من خلال تحسين نظم الإدارة والتسويق الجيد. ثم إن تكاليف المنتجات لدى الشركات تكون مرتفعة لضعف الإدارة من جهة، ولصغر الوحدات الإنتاجية من جهةٍ أخرى، ولعدم توفر البيئة المناسبة من جهة ثالثة، إضافة إلى ما هنالك من اعتبارات سياسية واجتماعية. كذلك نجد في الكثير من الدول الميل نحو توزيع نسبة عالية من الأرباح المحققة على المساهمين مما لا يترك مجالاً لتحقيق المدخرات[١]. ولا تقف مشكلاته عند ذلك، فقد أشار بعض الاقتصاديين إلى ما يمكن أن يقترن بهذا النوع من الادخار من مشكلات مثل سوء استخدام هذه المدخرات، وحرمان مشروعات أخرى أو قطاعات أخرى قد تكون حاجتها التمويلية أكثر إلحاحاً، لكنها لا تولد مدخرات ذاتية، إضافة إلى ما قد يولده من احتكارات لبعض المشروعات[٢].

٣- مشكلات ادخار الحكومة:

يمكن القول إن زيادة الادخار الحكومي – والذي يتمثل في الفرق بين الإيرادات العامة وبين النفقات العامة الاستهلاكية – محدودة نسبياً، رغم أهميته ورغم أنه محط الآمال بدرجة كبيرة لدى الكثير من الباحثين، إلاّ أن أمامه العديد من المشكلات التي تحول دون زيادته وتفعيل دوره، ومرجع ذلك ما هنالك من عقبات كثيرة قد تحول دون تخفيض النفقات العامة الاستهلاكية من أجور ومرتبات وغيرها، حيث الاتجاه السائد هو زيادتها لا تخفيضها[٣] لاعتبارات موضوعية وغير موضوعية، وبالتالي فهناك التهام شره للإيرادات العامة، والتي بدورها لم تعد قادرة على المزيد من النمو والزيادة. وخاصة الضرائب والرسوم، ثم إن للضرائب والرسوم أثراً سلبياً على الادخار العائلي. ومعنى ذلك أنه كلما

---

(١) **لمعرفة موسعة انظر: مالكولم، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٤٦٦ وما بعدها. أ.هـ. هانسون، المشروع والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٢ وما بعدها.**

(٢) **انظر: د. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٩٤ وما بعدها.**

(٣) **انظر: د. عاطف السيد، دراسات في التنمية الاقتصادية، جدة: دار المجمع العلمي، ١٩٧٨م، ص ٥٧. د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ١٢١، محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص ٦٧.**

حاولنا زيادة الادخار الحكومي عن طريق الضرائب والرسوم كان ذلك على حساب الادخار العائلي في الغالب. والمحصلة الأخيرة على الادخار المحلي تتوقف على المقارنة بين الميل الحدي للاستهلاك الحكومي والميل الحدي للاستهلاك الخاص، ومن سوء الحظ أن الدراسات العلمية برهنت على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك العام في غالبية الدول النامية[١]. وبالتالي فزيادة الضرائب تحدث أثراً سلبياً على الادخار المحلي. وهو ما يُعرف باسم أثر بليز[٢] "Please Effect". ثم إنه عند تخفيض النفقات العامة، فإن الذي يتحمّل أكبر قسط من ذلك التخفيض هو النفقات الاستثمارية وليست النفقات الجارية – كما برهنت على ذلك الدراسات التطبيقية – حيث كان انخفاض النفقات الاستثمارية بنسبة ٣٥,٣٪ بينما لم ينخفض الإنفاق الجاري إلا بنسبة ٧,٨٪[٣]. ومرجع ذلك ما هنالك من خلاف في درجة مرونة الإنفاق فهي أكبر في الإنفاق الاستثماري عنه في الإنفاق الجاري. والمشكلة تكمن بالدرجة الأولى في أن كثيراً من الحكومات لا تُحسن تخصيص مواردها، حيث نجد في العديد من الدول موارد كثيرة تنفق في مجالات أهميتها النسبية للتنمية وللمجتمع أقل بكثير من المجالات التي يكون لها دور فاعل في عملية النمو والتنمية.

النهوض بالادخار المحلي:

قد يكون من أهم نتائج هذه الدراسة، أن المدخرات المحلية ينبغي أن تكون السند الرئيس في تمويل التنمية، بحيث لا تلعب المدخرات الأجنبية إلا دوراً مساعداً فقط. بينما من الناحية الواقعية لا نجد هذه المدخرات تلبي هذا المطلب، فالواقع مغاير كثيراً لما ينبغي أن يكون. والتحدي هنا أمام الدول النامية يتمثل في كيفية الارتفاع بمستواها كي يصبح على المستوى الذي ينبغي أن يكون أو على الأقل قريباً منه. وهذا متيسر، ولكنه يتطلب قدراً كبيراً من الجهد الجاد والتضحية والتصميم على ترشيد كل ما يؤثر في المدخرات المحلية، والعمل على تفعيل دورها وإزالة ما يمكن إزالته من عقبات أمامها[٤]. ومن حسن الحظ أنه رغم صعوبة ذلك، فإن هناك جوانب يمكن عمل الكثير حيالها، ومن ذلك على سبيل المثال مايلي:

---

(١) انظر: مالكولم، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٤٥٧.

(٣) انظر: البنك الدولي، تقرير التنمية، ١٩٨٨م، ص ١٣٠.

(٤) انظر: هانسون، المشروع والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ١٠٧–١٧٩. بوكانان، وسائل التنمية، مرجع سابق، ص ١٢٥ وما بعدها.

١- **ادخار الحكومة:**

إن الدول النامية التي لديها نظام ضريبي واسع يمكنها ترشيد هذه النظام ولا سيما ما يتعلق بتحسين إدارة الضرائب، وإحداث تعديلات جوهرية في هيكله وآلياته، بما يوفر حصيلة أعلى مع عدم زيادة العبء كثيراً[1]. كذلك تستطيع هذه الدول السيطرة قدر الإمكان على النفقات العامة الاستهلاكية، حيث يجب ترشيدها كمّاً وكيفاً. كذلك يجب ترشيد النفقات الاستثمارية العامة، بحيث تُعطي أكبر عائد اجتماعي ممكن من خلال الدراسات الجادة والمستفيضة لجدواها من حيث العائد والتكلفة[2]. ومن المعروف أن هناك العديد من بنود النفات العامة الاستهلاكية في الدول النامية تتطلب الترشيد، الذي يوفر المزيد من الأموال من جهة، كما لا يؤثر على مستوى أداء الخدمات العامة من جهةٍ أخرى.

والأمر يتطلب في البداية ترشيداً في اللوائح والإجراءات، وترشيداً في الأداء السياسي وترشيداً قوياً في الجهاز الإداري على مستوى الكم والكيف، حيث ينظر له بعض الباحثين على أنه معوق رئيس للتنمية، وأن إصلاحه يعتبر مطلباً ضرورياً لإنجازها[3]. كذلك الترشيد في النفقات العامة الجارية، بما يحول دون تبديد الموارد في مجالات لا تمثل أهمية في تنمية المجتمع. وهناك فرص واسعة لذلك، فقط متى ما خلصت النوايا، ورغبت الدول والحكومات بشكلٍ جاد فيما يحول دون التبديد [4].

كذلك من المجالات التي يجب توجيه أكبر قدر من الاهتمام إليها، ما يتعلق بالرسوم والأثمان العامة، حيث ينبغي أن تكون الرسوم أقرب ما تكون إلى التكلفة الفعلية للخدمة أو السلعة، ومن ثم تتوفر للدولة مصادر قوية للتمويل. وأخيراً يجب ترشيد استخدام المرافق العامة من قبل القائم عليها ومن قبل المستخدم، حتى لا يكون هناك هدر وتبديد واستهلاك للمال العام [5].

---

(١) انظر: مالكولم، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ص ٤٨٠-٤٩١. د. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢١٦ وما بعدها.

(٢) انظر: مالكولم، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ص ٤٩٢-٥٠٢.

(٣) انظر: د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤) انظر: البنك الدولي، تقرير التنمية، ١٩٨٨م، ص ١٥٤ وما بعدها.

(٥) انظر: تقرير البنك الدولي للتنمية، ١٩٨٨، ص ١٥٦.

٢- **إدخار قطاع الأعمال:**

بداية يجب العناية القصوى بإدارة الشركات والمؤسسات الممثلة لهذا القطاع، بحيث تكون على درجة عالية من الكفاءة، من خلال نظم إدارية وقانونية جيدة في كافة الجوانب الفنية والتجارية والمالية. كذلك يجب توفر سياسات تسعير سليمة قائمة على أسس علمية، وعلى الدولة أن توفر لها الإطار المناسب من الناحية التسويقية والتمويلية والإنتاجية. كذلك ينبغي أن توضع اللوائح بحيث تخدم قضية التمويل الذاتي، من خلال الأرباح المحتجزة، أو مدخرات هذه الشركات. بعبارةٍ أخرى هناك حاجة ماسّة لجعل المشروعات الاقتصادية الكبيرة، يكون جُلّ اعتمادها على ما لديها من مدخرات تحقق لها التمويل الذاتي، وتقلل قدر المستطاع من اعتمادها على مدخرات القطاعات الأخرى، ويكون ذلك من خلال إدارة رشيدة حكيمة وسياسات إدارية جيدة ومشروعات اقتصادية ذات جدوى عالية، ثم دعم متواصل من قبل سياسات وأنظمة ولوائح الدولة، كل ذلك قد يساعد على زيادة ونمو مدخرات هذا القطاع.

٣- **إدخار القطاع العائلي:**

هذا القطاع في حاجة ملحة إلى دعم قوي وجاد، بحيث تأتي مدخراته على المستوى المرغوب، لأنه كما سبق أن ذكرنا يعتبر المسؤول الأول عن المدخرات المحلية. ثم إنه في الوقت نفسه مجابه بالعديد من المشكلات التي تحد كثيراً من فعاليته[١]. ومدخرات هذا القطاع محكومة بالعديد من العوامل والمحددات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والنفسية، وبالتالي فإن النهوض بها يتطلب التأثير الإيجابي في هذه المحددات، بما يجعلها أكثر قدرة على توفير المزيد من المدخرات. فهناك قضية تدني الدخول، وهي في حاجة إلى علاج مبدئي ولو جزئياً، وهناك قضية البطالة، وهناك قضية التفاوت الواسع في الدخول، وهناك قضية الإنفاق البذخي، كل ذلك يتطلب علاجاً جاداً تشريعياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وهناك عدم الوعي الاستهلاكي والادخاري، كما أن ندرة المؤسسات الادخارية وعدم ملاءمتها لها دور في ذلك. الأمر الذي يقتضي توفير الوعي بكل جوانبه وتوفير هذه المؤسسات الادخارية ونشرها، كما يقتضي تدخل الدولة بسيادتها المالية والقانونية للحد من الاستهلاك الترفي للفئات القادرة وتشجيع المدخرات. فهناك الضرائب المتنوعة – المباشرة وغير المباشرة – والتي يمكن لبعضها أن تمارس دوراً مؤثراً في

(١) انظر: بوكانان، وسائل التنمية، مرجع سابق، ص ١٢٥ وما بعدها.

دعم الادخار العائلي. وهناك الرسوم على الخدمات الخاصة، وهناك النفقات العامة بأنواعها المختلفة. وهناك كذلك السياسة النقدية والتي من أولى مهامها - في هذا الجانب - ما يتعلق بتحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي ثقة الأفراد في مدخراتهم ومن ثم استثماراتهم.

وهناك كذلك برامج التوعية الادخارية وكيفية الحصول على التمويل وأفضل الطرق لذلك، وتحبيب وترغيب الأفراد في ترشيد سلوكهم الإنفاقي، ووضع عملية الادخار في وضعها الصحيح، من خلال التحذير من الاستهلاك الترفي بل والتنفير منه.

ومن الواضح أن تذكية القيم الدينية التي تحث على الترشيد وعدم الإسراف هو أمر في غاية الأهمية للنهوض بالادخار العائلي، مع توفير الأجهزة والمؤسسات والأدوات الادخارية الملائمة، والتي يثق فيها الأفراد على المستوى الديني وعلى المستوى الاقتصادي. وهنا يمكن أن تلعب المصارف الإسلامية دوراً مهماً في النهوض بمدخرات القطاع العائلي، ولا سيما إذا ما عمدت بجدية إلى التطوير والتحسين المستمرين في إدارتها وأنشطتها وأساليبها.

وعليه فإن هذا الفصل تناول بشكل موجز التنمية والادخار، واستهدف تقديم تعريف سريع لعملية التنمية من حيث مفهومها وأهميتها ومتطلباتها، وذكرنا أن من المتطلبات الأساسية لإنجاز هذه العملية توافر رؤوس الأموال. وهذه الدراسة تُؤمن - مع الكثير من الاقتصاديين - بأن رأس المال هو عنصر رئيس من عناصر التنمية، وأن افتقاده من حيث الحجم أو من حيث النوعية، يُعتبر من المعوقات الرئيسة لهذه العملية. كما تُؤمن - في الوقت نفسه - بأنه وإن كان ضرورياً فهو بمفرده غير كافٍ على الإطلاق لإنجاز هذه العملية، وهذا عكس ما شاع في مراحل عديدة من أنه العصا السحرية التي إن امتلكها مجتمع ما، امتلك ناصية التقدم والتنمية.

كما تناولت الدراسة مصادر تكوين رأس المال، وهي مصادر داخلية ومصادر خارجية، وأبرزت أن السياسة الاقتصادية الناجحة، هي التي تعتمد اعتماداً رئيساً على المصادر المحلية، ولا تنظر للمصادر الخارجية إلا على أنها مجرد عامل مساعد. ومعنى ذلك ضرورة الاهتمام بالمدخرات المحلية، والعمل الجاد على النهوض بها، وتذليل المعوقات التي تعترض تحسينها.

ولما كانت هذه الدراسة تتعلق بنوعٍ واحدٍ من أنواع المدخرات المحلية - الادخار العائلي - فسوف تتم دراسته من الناحية النظرية في الاقتصادَيْن الوضعي والإسلامي ومن ثم التطبيق على واقع المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٣٩٦-١٤١٥هـ.

الفصل الثاني

الادخار العائلي دوافعه وأهميته

المبحث الأول :

مفهوم الادخار العائلي

المبحث الثاني :

أهمية الادخار العائلي

المبحث الثالث :

دوافع الادخار العائلي

الفصل الثاني

الادخار العائلي دوافعه وأهميته

مدخـــــل :

يتناول هذا الفصل بالتحليل والدراسة، مفهوم الادخار العائلي، وتميّزه عن بقية قطاعات الادخار المحلي – الحكومي والأعمال – سواء من حيث الأهمية أو الحجم، وكذلك الدوافع التي تجعل الأفراد يجنبون جزءاً من دخولهم، أو يحتفظون بها في شكل مدخرات، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم الادخار العائلي

المبحث الثاني : أهمية الادخار العائلي

المبحث الثالث : دوافع الادخار العائلي

المبحث الأول: مفهوم الادخار العائلي

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يُستهلك، وهو "مادياً" الفرق بين الإنتاج والاستهلاك، و"قيمياً" الفرق بين الدخل والإنفاق، وهو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز[1].

وقد تعددت الآراء حول هذا الدخل، هل هو الدخل المطلق، أو الدخل الدائم، أو الدخل مدى الحياة. ولكن المقصود بالدخل هنا، هو الدخل الجاري، الذي يحصل عليه الفرد نتيجة اشتراكه في العملية الإنتاجية.

وعليه فإن الادخار العائلي، في أي مجتمع من المجتمعات، يتمثل في الجزء من دخول الأفراد الذي لا يخصص للإنفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات.

وينقسم الادخار العائلي إلى قسمين رئيسين:

١. الادخار الإجباري (Compulsory Savings).
٢. الادخار الاختياري (Voluntary Savings).

وتتمثل المدخرات العائلية الإجبارية، في مدخرات الأفراد لدى التأمينات الاجتماعية ومصلحة المعاشات والتقاعد، وتتسم هذه المدخرات باختلافها عن المدخرات الاختيارية، بكونها لا تتحدد وفقاً لقرارات الأفراد، وإنما نتيجة لترتيبات معينة تفرضها الدولة على الموظفين والعاملين بأجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وكذلك على العامل وعلى صاحب العمل في الشركات والمؤسسات الخاصة، ومن ثم لا يكون للأفراد حرية التصرف فيها، أو استردادها وقت الحاجة لها بعكس الحال بالنسبة للمدخرات الاختيارية.

ويلاحظ أن أغلب القوانين في كثير من الدول، قد أقرّت حق الاشتراك الاختياري في التأمينات الاجتماعية، وذلك للأفراد العاملين في المؤسسات والشركات الخاصة، عن طريق تسديد نسبة معينة من دخولهم تمكنهم فيما بعد من الحصول على معاشات شهرية، بعد بلوغ سن معينة، وفقاً لقواعد ونظم خاصة. إلا أن بعض الدول اتجهت إلى إلزام الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية. أما موظفو الدولة، فيؤخذ منهم على سبيل الإلزام، ودون الرجوع إلى الموظف، مقابل معاش تقاعدي بعد سن معينة.

---

(١) انظر: د. علي لطفي، د. إيهاب نديم، التحليل الكلي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢٣.

ولما كانت المدخرات العائلية الإجبارية، تؤخذ بموجب تشريعات معينة تصدرها الدولة ويلزم بها الموظف والعامل وصاحب العمل، فإنها قد تتسم بالاستقرار وغزارة الحصيلة، بل قد تشكل النسبة الكبرى من إجمالي الادخار العائلي في أي دولة من الدول.

أما المدخرات الاختيارية للقطاع العائلي – في أي مجتمع من المجتمعات – فتتمثل في التغير في أرصدة الودائع الادخارية بالبنوك، وصناديق التوفير، وبوالص التأمين، وحصيلة بيع شهادات الاستثمار التي يقتنيها هذا القطاع، فضلاً عن الأصول المالية الأخرى كالأسهم والسندات الحكومية وغير الحكومية، وقد ارتفعت نسبة هذه المدخرات إلى إجمالي ادخار القطاع العائلي، مما يحتم تحليل هذه المدخرات وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها. ويتحدد مستوى هذه المدخرات بعدد كبير من العوامل الموضوعية، مثل الدخل العائلي المتاح للتصرف – الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب المباشرة على دخول الأفراد وممتلكاتهم – ومستوى الأسعار، ودرجة نمو الوعي الادخاري بين الأفراد، كما تتوقف هذه المدخرات على الدوافع الذاتية للأفراد والعائلات لتكوين الادخار، مثل الرغبة في ترك ثروة للأبناء، أو الرغبة في تحسين مستوى المعيشة مستقبلاً، أو للاحتياط ضد المخاطر.

ولكن أياً كانت طبيعة العوامل الموضوعية والذاتية التي تتحكم في مستوى هذه المدخرات، فإن العامل الحاسم هو مستوى الدخل الحقيقي للأسرة، فكلما كان مستوى هذا الدخل مرتفعاً، ظهر هناك فائض قابل للادخار، والعكس صحيح، وبدون هذا الفائض ليس هناك أي مجال للادخار. وتأسيساً على ذلك، نجد أن التضخم يؤثر على القدرة الادخارية لهذا القطاع، فإذا كان معدل التغير الذي حدث في الدخل النقدي بالزيادة أقل من معدل التضخم السائد، فإن القدرة الادخارية سوف تتأثر بشكلٍ سلبي، والعكس صحيح. هذا مع مراعاة نمط توزيع الدخل، والميل الادخاري والاستهلاكي لكل فئة.

المبحث الثاني : أهمية الادخار العائلي

يحظى الادخار بأهميةٍ كبيرةٍ، وعنايةٍ بالغةٍ، في حياة الفرد والمجتمع، فالادخار بالنسبة للفرد مهمٌ وضروريٌ، لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة، والاحتياط للطوارئ، كما أنه يشكل مصدراً للدخل في حالات المرض والعجز والكبر. كما أن في العملية الادخارية، توفير جزء من الثروة للأبناء، تساعدهم على الوفاء بمتطلبات الحياة بعد وفاة مورثهم.

أما في المجتمع، فإن أهمية الادخار تتبلور في الدور الذي يلعبه في عملية النمو والتنمية الشاملة، والتي تتطلب العديد من العوامل، للوصول بالاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي. ويأتي رفع معدل الادخار المحلي واحداً من أهم تلك العوامل، بل هو حجر الزاوية لأي خطة تنموية، مع التأكيد على أن عملية التنمية الاقتصادية، لا تعتمد على رأس المال فحسب بل تتطلب عملية تغيير جذري للأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والقانونية، بصورة تتلاءم مع انطلاق المجتمع في معارج التقدم. وعلى ذلك فلا يكفي التغلب على مشكلة انخفاض معدل الادخار - في دولة ما - حتى تحقق التنمية الاقتصادية، كما تصور ذلك بعض نماذج النمو، فرغم أهمية رفع معدل الادخار، إلا أن العناصر الإنتاجية الأخرى يجب ألا تتخلف عنه، وخاصة الكفاءات الفنية والتنظيمية، والمهارات والخبرات اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية، التي يستهدف التكوين الرأسمالي إنشاؤها، بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية، والمستوى الثقافي، والمناخ الاجتماعي والسياسي الملائم.

كما تبرز أهمية الادخار، في الدور الذي يلعبه في الحد من الضغوط التضخمية. حيث إن زيادة الدخول المصاحبة لعملية التنمية لن توجه إلى الإنفاق الاستهلاكي، بل ستخصص لرفع معدل الادخار والتكوين الرأسمالي، وبالتالي التخفيف من الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

كما أن الأدب الاقتصادي، أولى الادخار أهمية كبيرة جداً. فالتقليديون اهتموا بالنمو الاقتصادي، وأسباب زيادة ثروة الأمم، كما أعطوا التكوين الرأسمالي - الادخار - أهمية بالغة، لذا أُطلق على النظرية التقليدية بأنها نظرية التراكم(1).

وقد عنون آدم سميث "A. Smith" كتابه الشهير بـ (أسباب ثروة الأمم) وأكد أن التراكم الرأسمالي، يعتبر دافعاً لمزيد من التخصص، وتقسيم العمل، وتطبيق فنون الإنتاج الحديثة، وزيادة الدخول، ومن ثم توسع السوق، وزيادة الاستثمار والإنتاج. كما أولى دايفيد ريكاردو

---

(١) انظر: د. سمير عبد العزيز، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية - دراسات تطبيقية في نظريتي الاقتصاد الكلي والجزئي، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٣، ص ص ١٤١ - ١٤٦.

"D. Ricardo" الأرباح أهمية خاصة، لأن طبقة الرأسماليين –في نظرهم– هم الذين يدخرون، ويقومون بالتراكم الرأسمالي. كما وجدوا أن في زيادة الأجور، قيداً على عملية التراكم. لذا فقد نادوا بنظرية أجور الكفاف، بحيث لا تتعدى أجور العمال المستوى اللازم للمحافظة على حياتهم واستمرارهم في الإنتاج. وعليه فإن المشكلة في نظر التقليدين لم تكن زيادة الطلب –لأن الطلب كاف كما في قانون ساي للأسواق– وإنما في زيادة الادخار والتراكم الرأسمالي، وذلك لزيادة الإنتاج. وقد عبر عن ذلك جون استيوارت ميل "J. S. Mill" بقوله:

"Consumption never needs encouragement", " What a country wants to make it richer is never consumption but production".(1)

كما أكدت نماذج النمو الاقتصادي التي ظهرت خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، على أهمية الادخار وضرورته لرفع معدل نمو الدخل القومي. ومن أهم هذه النماذج نموذج هاردو ودومار "Harrad – Domar"، ونموذج آرثر لويس "A. Lewis"، والنموذج الذهبي للنمو "The Golden Growth" ليفيلبس "L. S. Phelps".

ففي نموذج "هاردو – دومار" يأخذ الادخار أهمية محورية ويُعتبر محدداً رئيساً للنمو الاقتصادي، وذلك لافتراضه ثبات معامل رأس المال – خاصة في الفترة القصيرة (*) – وكذلك إن قوة العمل – معدل نمو السكان – تنمو بمعدل ثابت، محدد من خارج النموذج، مما يجعل النموذج، ذا عنصر أحادي، وهو معدل الادخار، الذي يمكن التأثير فيه بالزيادة، عن طريق تشجيع الأفراد على الادخار، أو فرضه إجباراً، أو زيادة حجم المدخرات المتاحة للاستثمار عن طريق الاقتراض من الغير. وعليه فإن الادخار المتوقع، يتساوى مع الاستثمار المتوقع، ولا يحدث التوازن في حالة عدم تساويهما(**).

أما نموذج "آرثر لويس"، فقد جعل للادخار دوراً حاسماً في عملية النمو الاقتصادي، واعتبر أن العقبة الكبرى، لتحقيق مزيدٍ من الاستثمارات، هو انخفاض الميل الحدي للادخار، وأن المشكلة الرئيسة في نظرية النمو الاقتصادي، تتمثل في تفهم العملية التي يمكن من خلالها أن تتحول دولة،

---

(1) See : J. S. Mill "The Influence of Consumption on Production in Hazlitt, H. (ed.), "The Critics of Keynesion Economics" op. Cit. P. 25-26.

(*) وذلك لثبات معدل الفائدة الحقيقية في الأجل الطويل.

(**) هناك انتقادات وتحفظات وجهت للنموذج منها افتراض ثبات الفن الإنتاجي، وتجاهله للعديد من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، مثل كفاءة عنصر العمل، ومدى توافر الموارد الطبيعية، والكفاءات التنظيمية، ووجود طاقات إنتاجية معطلة، يمكن تشغيلها لزيادة الناتج، دون الحاجة لاستثمارات إضافية، وكذلك مدى ملاءمة الظروف الاقتصادية الدولية، ومع ذلك يظل لهذا النموذج أهميته العلمية والعملية، كأحد نماذج النمو التي تُبرز الدور الرئيس للادخار في عملية النمو الاقتصادي.

من ادخار ٥٪ إلى ادخار ١٢ ٪ سنوياً من دخلها القومي، مع كل التغيرات في المواقف والمؤسسات والفنون والأساليب التي تصاحب ذلك(١).

ويعتقد "لويس" أن الادخار في الدول المتخلفة، تقوم به وحدات اقتصادية، تكون الأرباح مصدر دخلها، وأن سبب انخفاض الادخار بهذه الدول، قد يكون صغر القطاع الرأسمالي، ويقيم "لويس" علاقة بين معدل الادخار، ومتوسط دخل الفرد، حيث يتزايد معدل الادخار مع تزايد متوسط دخل الفرد خاصة في الدول المتخلفة.

أما في "النموذج الذهبي للنمو"(*) فقد حاول "E.S. Phleps" دراسة العلاقة المثلى بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالي، نظراً لما تمثله هذه العلاقة من أهمية لزيادة الدخل القومي، ويشير إلى أن هناك معادلة صعبة، تتمثل في أن الدخل القومي يستخدم لغرضي الاستهلاك والتراكم – الادخار –، وبينما تؤدي زيادة التراكم، إلى تخفيض إمكانية الاستهلاك الحالي، فإن معدل زيادة الاستهلاك يؤدي إلى تخفيض إمكانية الاستهلاك في المستقبل. لذا فإن هذا النموذج يتطلب أن يكون معدل النمو السنوي مساوياً لمعدل العائد على رأس المال، أو يستثمر المجتمع حجماً مساوياً لصافي الأرباح الكلية التي حققها، وذلك لزيادة رصيد رأس المال في المجتمع، ومن ثم تعظيم الاستهلاك(٢).

وجملة القول أن تجارب التنمية، أوضحت أن مشكلة التكوين الرأسمالي – الادخار – تحتل أهمية كبيرة جداً، مقارنة بمشاكل توفير العناصر الأخرى، وأن حل مشكلة التكوين الرأسمالي شرط ضروري – وليس كافياً – لنجاح عملية التنمية في كثير من الدول النامية(٣)، وذلك لأن العناصر الأخرى تتوقف بدورها على رفع معدل الادخار، حيث إن ارتفاع هذا المعدل، وما يصاحبه من قدرة على تمويل المشروعات، يُهيئ للعناصر الأخرى أن تكيّف نفسها بما يلائم احتياجات التنمية، فعلى سبيل المثال، يصعب توفير المهارات الفنية – كماً ونوعاً – ما لم يكن هناك استثمارات هائلة في مجالات التعليم والتدريب، كما أن زيادة المساحات الزراعية تتطلب قدراً كبيراً من الاستثمار في مشاريع الاستصلاح والتنمية الزراعية، لذا فإن تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة، يتطلب القيام بالعديد من المشروعات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، مما يتطلب توفر

---

(1) See : A. Lewis, "The Theory of Economic Growth" (London : George Allen & Unwing 1955), p. 216.

(*) صاغ "فيلبس" هذا النموذج في الستينات من هذا القرن ١٩٦١ – ١٩٦٧.

(٢) د. محمد عبد الغفار أبو قشوة، أثر التمويل الخارجي على الادخار في مصر، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) د. عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سابق، ص ٢٤١ – ٢٤٧

قدر كبير من التراكم – الادخار – والتكوين الرأسمالي. وعليه فإن للادخار أهمية حاسمة في الإبقاء على نمو الاقتصاد نمواً قوياً ومتواصلاً.

وهذا ما أكدته الدراسات الحديثة لموضوع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، والأهمية الرئيسة لمعدلات الادخار المحلي . والتي أكد فيها "Lewis" – كما تقدم – على أهمية ومضمون أن يتم تمويل التكوين الرأسمالي باستخدام الموارد المحلية، وذلك بقوله:

"The central problem in the theory of economic growth is to understand the process by which a community is converted from being a 5 percent to a 12 percent saver"(1).

كما أشارت هذه الدراسات، إلى أن ندرة الموارد المحلية – وليس ندرة النقد الأجنبي – هي التي تشكل العامل المحدد للنمو في عدد كبير من البلدان(٢).

ولعل ما حققته تجارب بعض الدول، مثل الهند وكوريا الجنوبية وتايوان، التي استطاعت أن تحقق زيادة في ناتجها القومي، بمعدلات أكثر ارتفاعاً من تلك التي تحققت في كل الدول الأخرى، إذ بلغ معدل النمو السنوي في هذه الدول ٤,٤٪، بينما بلغ ٣,٧٪ في الدول الصناعية الرأسمالية، وفي الدول المتقدمة ذات التخطيط المركزي ٤٪. ويرجع السبب الرئيس للتقدم الذي أحرزته هذه الدول، في الزيادة الكبيرة للموارد المحلية الموجهة نحو تكوين رأس المال المنتج، إذ خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٨، ارتفعت نسبة هذه الموارد من ١٧٪ إلى ٣٢٪ في الهند، ومن ٢٠٪ إلى ٢٦٪ في تايوان، ومن ١١٪ إلى ٣٢٪ في كوريا الجنوبية. وقد اعتمدت الزيادة في تكوين رأس المال بصفة أساسية على تنمية المدخرات المحلية، ففي كوريا الجنوبية مثلاً تناقص نصيب الموارد الأجنبية في الاستثمارات المحلية من ٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٤٪ عام ١٩٧٨. أما تايوان فقد أصبحت مصدّرة لرأس المال(٣).

وكل هذا يؤكد أهمية رفع معدل الادخار المحلي لدوره الرئيس في تمويل الاستثمارات اللازمة لرفع مستوى الدخل، مما يتطلب ضرورة التعرف على مفهوم الادخار ودوافعه والعوامل المسؤولة عنه، للتأثير فيها وتوجيهها والتأكيد على دورها الفاعل في عملية النمو والتنمية.

---

(1) A. Lewis, "The Theory of Economic Growth op. Cit. P. 226.

(2) S. Robinson, "Sources of Growth in Less Developed Countries, Across – Section Study, Quarterly-Journal of Economics, V; IXXXV, No:3 Aug. 1971, p. 397.

(٣) د. محمد عبدالغفار أبو قشوة، أثر التمويل الخارجي على الادخار في مصر، مرجع سابق، ص ٤١.

المبحث الثالث : دوافع الادخار العائلي

يتكون دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة من مصدرين أساسيين :

١- **العمل**

٢- **رأس المال**

ويتمثل الدخل من العمل في الأجور والمرتبات، ويتمثل الدخل من رأس المال في الفوائد والأرباح، والدخل الذي يحصل عليه الأفراد لا يتم إنفاقه بأكمله على الخدمات والسلع الاستهلاكية، وإنما يحجب جزءاً منه بعيداً عن الإنفاق الاستهلاكي، فيكون بمثابة مدخرات.

ويدخر الأفراد لغرضين أساسيين: الادخار للاستثمار، والادخار للاستهلاك الآجل. وقد لا يقوم الفرد بالادخار للغرضين السابقين، وإنما بغرض الاكتناز - Hoarding -، بمعنى أنه قد يوجد مجموعة من الأفراد، من ذوي الدخول المرتفعة، يكتنزون جزءاً من دخولهم في شكل ذهب أو مجوهرات، أو يحتجزون جزءاً منها في صورة نقدية بعيداً عن التداول.

والمدخرات العائلية، قد تكون مدخرات إجبارية "Compulsory Savings" ويقصد بها ذلك الجزء من دخول الأفراد الذي يُقتطع بطريقة إلزامية، بهدف تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي لهم، ومن ثم فإن هذا النوع من المدخرات، لا يتكون نتيجة لاتخاذ الأفراد قرارات اختيارية للقيام بها، وإنما نتيجة لترتيبات معينة تفرضها المؤسسات القائمة على كل من المدخر والجهة التي تتولى تجميع هذا الجزء من المدخرات، وبالتالي فإنه لا يكون للفرد أي سلطان عليها، ولا يمكن له سحبها أو استردادها في أي وقت يشاء، بعكس الحال مع المدخرات الاختيارية، ويتمثل هذا النوع من المدخرات، فيما يتكون عن طريق نظامي التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد. وقد تكون مدخرات اختيارية "Voluntary savings" ويقصد بها ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الأفراد، بإرادتهم المستقلة، عدم إنفاقه على الخدمات والسلع الاستهلاكية، أي أنها تكون نتيجة لاتخاذ الأفراد لقرارات الادخار من تلقاء أنفسهم، ووفقاً للدوافع المختلفة التي تدفعهم إليها.

ونستطيع حصر الدوافع التي تحمل الأفراد على تجنيب جزء من دخولهم، بعيداً عن الإنفاق الاستهلاكي، والاحتفاظ بها في شكل مدخرات، في الآتي:

١- **رغبة الفرد في تنظيم نفقاته وفقاً للتغيرات المتوقعة:**

إن لكل فرد غرائز طبيعية، توجهه فطرياً للحرص على نفسه ومصالحه، ولذلك نجده يسعى دائماً لتحقيق مصالحه الذاتية، التي لا يستطيع أي إنسان آخر أن يقدّرها مثله، وأول ما يحرص عليه، هو تنظيم حياته المعيشية وفقاً لظروفه المالية، وعليه فإن الفرد – من تلقاء نفسه – قد يدخر بغرض الإنفاق فيما بعد، أو بغرض مواجهة أحداث غير متوقعة مستقبلاً، أو بغرض الحصول على دخل يتزايد تدريجياً، أو توفير سبل العيش والطمأنينة لأولاده، أو رغبة في الاستمتاع بجمع المال، أو لمجرد اكتناز الأموال في أشياء ثمينة، قد لا يكون لها عائد مادي، وإنما تحقق له رضاءً نفسياً.

والأفراد في مثل هذه التصرفات، لا يدخرون تمهيداً للاستثمار، بل قد لا يكون حتى لمجرد الاستهلاك الآجل، والاستمتاع بالحياة مستقبلاً، وإنما لانتظار الإشباع لرغبة معينة، ومن ثم فهذه المدخرات لا يتم تكوينها بناء على اعتبارات اقتصادية، وتكون لفترات قصيرة وفي شكل نقدي.

٢- **الرغبة في الثراء والرفاهية:**

يسعى كل فرد في الحصول على ضرورات الحياة، ثم يدخر للاستهلاك الآجل، للحصول على بعض السلع المعمرة، ولا يتوقف الفرد السوي عند هذا الحد، بل يتعداه إلى مرحلة أخرى منتقلاً من الادخار للاستهلاك الآجل، إلى الادخار للاستثمار، فيعمل على زيادة دخله بما يتيح له التمتع بمستوى معيشي معين، ثم يتحول الفائض من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي إلى مدخرات يستثمرها عن طريق إحدى القنوات الادخارية المختلفة، أو بطريق مباشر بواسطة اقتناء سلعة إنتاجية معينة، أو توسيع مشروع يملكه.

ولطبيعة الإنسان وطموحه الفطري، يمكن أن يصل إلى مرحلة يكون فيها الادخار فقط لمجرد زيادة قوته الاقتصادية، وإذا ما تحقق له ذلك يصبح في وضع يبدو له فيه أن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك، حيث إنه كلما ازداد الدخل، تناقصت بالتدريج منفعة الاستهلاك الحدية، وتصبح هناك عملية مفاضلة بين الإنفاق الاستهلاكي الممكن، والمنفعة المحتملة لاستخدام المدخرات في المستقبل، وربما توقفت المنفعة الأخيرة بدلاً من منفعة الاستهلاك الحالية، وبذلك تتكون المدخرات، وتزداد كلما تناقصت منفعة الوحدات الاستهلاكية الحدية.

٣- التراخي في الاستهلاك عندما يرتفع الدخل :

إن استهلاك الكثير من الأفراد، بعد أن يصلوا إلى درجة معيّنة من الغنى والإشباع – المادي والمعنوي – يُصاب بشيء من التراخي، قد يصل إلى الجمود، ويصبح تنمية الاستهلاك بالنسبة لبعض الأشخاص، تتطلب كثيراً من التفكير والبحث عن أوجه استمتاع جديدة، حتى ليبدو الاستهلاك بالنسبة لهم أصعب من الادخار، ومن هنا تتكون المدخرات، بناءً على باعث ذاتي لدى الفرد، ودون وجود رغبة مسبقة منه، في الاستثمار أو الاستهلاك الآجل. وبمعنى آخر، فإن مدخرات الفرد تتكون في مثل هذه الحالة، بعد أن يكون قد استنفذ كل ما يمكن له من استهلاك، ولا يصبح هناك منفعة يمكن أن تتحقق سوى توجيه الفائض نحو تكوين المدخرات.

٤- لمواجهة الأعباء المنزلية في المستقبل:

تعد الرغبة في توفير دخل جيد لمواجهة الأعباء المنزلية في المستقبل، من أهم دوافع الادخار لدى الأفراد، حيث يأتي الإنفاق المنزلي، وبناء المسكن وتحسينه، وشراء الأثاث والأجهزة، على رأس قائمة الأولويات الخاصة ببنود توزيع الدخل لدى كثير من الأفراد.

٥- تأمين احتياجات الزواج للفرد وأولاده:

حيث إن الزواج، والحصول على زوجة، من الحاجات الفطرية التي يجب أن تُشبع. وإشباع هذه الحاجة يستلزم نفقات لابد من مواجهتها، كما أن زواج الأبناء بالنسبة للأسرة يُمثل حدثاً كبيراً، يتم الترتيب له وتوفير مستلزماته، ويُعد من أهم الدوافع التي قد تدفع الأفراد على توفير الموارد اللازمة لها، وذلك بالادخار وتجنيب جزء من دخل الفرد لإشباع هذه الحاجة.

٦- شراء أو تحسين المسكن:

إن توفير المسكن يمثل مطلباً أساسياً لكل فرد، لذا يأتي الإنفاق على بناء المسكن أو تجديده وتحسينه في المرتبة الثانية، من حيث الأهمية النسبية لتوزيع الدخل، وذلك بعد الإنفاق على المأكل والملبس. وعليه فإن الحصول على مسكن مناسب – للفرد وأسرته – من الدوافع الرئيسة، التي قد تدفع الأفراد، على تجنيب جزء من دخولهم بعيداً عن الإنفاق الاستهلاكي الجاري والاحتفاظ بها في شكل مدخرات.

٧- الاحتياط ضد انخفاض الدخل:

قد يدخر الأفراد بغرض الاحتياط ضد مخاطر انخفاض الدخل، إما بسبب المرض أو العجز، وإما نتيجة الحوادث أو عوامل خارجية، كالتضخم وارتفاع الأسعار مما يؤدي لانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد .

٨- المعتقدات الدينية:

إن قرار تجنيب جزء من الدخل بعيداً عن الاستهلاك، قد تحكمه دوافع دينية، حيث إن للعقيدة والمبادئ التي يؤمن بها الشخص، دوراً مهماً في تحديد سلوكه الادخاري – سلباً أو إيجاباً – إذ قد يكون الادخار وعدم إنفاق كامل الدخل، من الفضائل في بعض الأديان، كما أن الفطرة السليمة والعرف السوي قد تدعو إليه وتحبّذه.

٩- الحصول على دخل بعد التقاعد:

يسعى الفرد بفطرته إلى محاولة زيادة مستوى معيشته، أو على الأقل المحافظة عليها. لذا قد يدخر الفرد، ويدفعه في هذا محاولة استمرارية الحصول على نفس مستوى الدخل، وذلك بعد التقاعد والإحالة على المعاش.

١٠- الاستثمار والمضاربة:

قد يسعى الفرد إلى توفير جزء من دخله، والاحتفاظ به في شكل مدخرات بغرض انتظار الفرص الاستثمارية، أو المضاربة بها في سوق الأوراق المالية، بشراء الأسهم والسندات في محاولة للحصول على مزيد من الربح وتحسين مستوى الدخل.

١١- تأمين مستقبل الأبناء:

يهدف معظم الأفراد – سلوكاً فطرياً – إلى توفير مال لورثتهم، من الأبناء والزوجات، مما يدفعهم إلى المزيد من المدخرات، ومحاولة زيادة دخولهم، رغم بلوغهم مرحلة متقدمة جداً من العمر. بل إن كبار السن أشد حرصاً على توفير المال، وتجنيبه الإسراف والسفه في الإنفاق.

١٢- المحاكاة والتقليد:

قد يدخر الأفراد محاكاةً وتقليداً للآخرين، بعيداً عن أي دافع اقتصادي أو اجتماعي، وإنما

لأن الآخرين يجنبون جزءاً من دخولهم بغرض الاحتياط، والحصول على المال عند الحاجة.

١٣- الرغبة في الظهور بمظهر معيّن:

قد يجنب الأفراد جزء من دخولهم، ويحتفظون بها في شكل مدخرات، يدفعهم في هذا الرغبة في الظهور بمظهر معيّن "Unfavorable attitude" - كمظهر الغنى والثراء والجاه الذي لا يرد – الوجاهة الاجتماعية – أو حتى لإشباع رغبة البخل وحب المال. وعليه فإن النماذج السلوكية السائدة في المجتمع لها دور مهم على قرارات الأفراد ودوافعهم تجاه الادخار.

ويتفق سرد هذه الدوافع، التي قد تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل مدخرات، مع "نظرية الدوافع عند ماسلو"[1] خاصة فيما يتعلق بهرم الحاجات ، حيث تأتي هذه الحاجات عند إشباعها لدى الأفراد، في شكل هرمي، يبدأ بالحاجات الفسيولوجية "Physiological Needs" من مأكل ومشرب وراحة – عند القاعدة – ثم يبدأ بالتدرج لأعلى، وبعد ذلك تأتي الحاجات المتعلقة بالأمن والسلامة "Safety Needs"، وهذه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من الحاجات؛ تتعلق الأولى بالحماية من الأخطار المادية "Physical Dangers" التي تهدد حياة الإنسان وسلامته، مثل الحريق والحوادث والجرائم.

أما المجموعة الثانية، فتتعلق بالحاجات الخاصة بالأمن المالي، وتظهر هذه في شكل حاجات تتعلق بالمحافظة على المال الآن، وفي المستقبل. وهذه المجموعة الأخيرة لها علاقة مباشرة بتجنيب الأفراد جزءاً من دخولهم، والاحتفاظ بها في شكل مدخرات أو شراء بوالص تأمين أو شهادات استثمار، أو تفضيل وظيفة ذات راتب تقاعدي أفضل.

ويأتي في الترتيب الثالث لهرم الحاجات عند " ماسلو " المجموعة التي تسمى بالحاجات الاجتماعية "Social Needs" ، وهي تتعلق بحاجة الفرد إلى الانتماء، والاتصال والتعاون مع الآخرين، وكذلك قبول الآخرين له، أو لوجود عُرى المودة والصداقة فيما بينهم. أما الحاجات المتعلقة " بالمكانة " فتأتي في المستوى الرابع عند " ماسلو " وهي تتعلق بالثقة بالنفس، وتحقيق الأهداف، والقبول العام من الآخرين، واحترام الذات، والمعرفة والاستقلالية والحرية، والسمعة الحسنة، والاعتراف بأهمية الفرد من قبل الآخرين، والاحترام المتبادل فيما بينهم.

---

1) **Maslow, A. H. , "A theory of Human Motivation", New York, Harper and Brothers, 1960, p.122.**

وفي قمة هرم الحاجات، تأتي الحاجة إلى "تحقيق الذات"، وهى تلك المتعلقة بحاجة الفرد إلى إدراك المجالات التي يتفوق فيها، وهو في إشباعه لهذه الحاجات يجد نفسه أو يحققها بالشكل الذي يسعده ويرضيه، وهو في هذا حريص على تطوير الذات، وراغب في أن يكون خلاّقاً في هذا الشأن إلى حد بعيد. وهذا النوع من الحاجات يختلف اختلافاً واضحاً من فرد إلى آخر، لارتباط هذا النوع من الحاجات بشخصية الفرد ارتباطاً كبيراً. فهناك من يحقق ذاته من خلال تطوير نظرية علمية أو تحقيق رقم قياسي، أو تربية أبناء متفوقين ومتميزين، أو إدارة شركة بنجاح تام ... وهكذا. والإشباع الأساسي هنا، هو الوصول إلى أكبر درجة من النجاح، في تلك الجوانب التي يجد فيها الفرد ذاته –أي يحقق فيها ذاته– وهو يكسب من هذا الشعور، تحقيق الرضا الداخلي بالدرجة الأولى. ولا يقاس الإشباع هنا بما يتحقق خارج الذات، ولكن الشعور الداخلي هو أساس الحاجة وأساس الإشباع.

ولقد جاءت بعد ذلك العديد من الدراسات[1] التي تنتقد أو تعدل في نظرية "ماسلو" في الحاجات والدوافع، خاصة فيما يتعلق بدرجة الإشباع، التي يجب أن يصل إليها الفرد في أي درجة من درجات الهرم، قبل الصعود إلى الدرجة التي تليها، أو ما يتعلق بالاختلافات الفردية والبيئية، التي تجعل لكل فرد هرمه الخاص بحاجاته، والذي لا يتشابه بالضرورة مع الهرم الخاص بحاجات فردٍ آخر. كما أن الهرم الواحد للشخص نفسه، يتغير من وقتٍ لآخر، إلا أنه يُمكن القول أن وجود هذه الحاجات، وترتيبها بشكلٍ أو بآخر، هي حقيقة سلوكية علمية قد تكون الإشارة إليها في هذا الفصل أمراً ضرورياً ،حيث تُبين لنا الدوافع الرئيسة وراء سلوكيات الأفراد تجاه تجنيب جزء من دخولهم والاحتفاظ به في شكل مدخرات، يتم الرجوع إليها عند الحاجة.

وعليه فإن الدوافع التي تحرك الأفراد، في اتجاه حجب جزء من دخولهم عن الإنفاق الاستهلاكي، بغرض الاستفادة منها مستقبلاً – بغض النظر عن الصورة التي يتم الادخار بها والشكل الذي ستستخدم فيه الأموال المدخرة فيما بعد – والمواقف والاتجاهات التي يتبناها الفرد، نتيجة لنمط شخصيته وخبراته وقيِّمه، والتي تحدد الأحكام إيجابية، أو سلبية، أو محايدة، أو مبنية على أسباب موضوعية وعقلية، أو حتى شخصية وعاطفية، حيث تأخذ هذه الأحكام شكل إبداء الرأي في هذه الجوانب بالتفصيل، وهو التعبير عن الاتجاه الإيجابي "Favorable Attitude"، أو بعدم التفضيل وهو التعبير عن الاتجاه السلبي "Unfavorable Attitude"، أو بعدم القدرة على الانضمام إلى هذا أو ذاك، وهو التعبير عن

(1) See : 1- Simon, H. A., Administrative Behavior, 3rd ed, New York macmillan, 1976.
2- Desai, V. R., Social Aspects of Savings, Bambay, Papulan , Parkashan. 1967.

الاتجاه المحايد "Neutral Attitude" تجاه تجنيب جزء من الدخل والاحتفاظ به في شكل مدخرات. كما نستطيع إجمال الدوافع التي قد تجعل الأفراد لا يميلون إلى الاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل مدخرات في الآتي:

١- انخفاض الدخل الشخصي:

قد يكون لانخفاض الدخل الذي يحصل عليه الفرد، دور كبير في عدم وجود دافع للادخار لدى هذا الفرد، حيث تستحوذ الأعباء العائلية والمصروفات، على كامل الدخل، ومن ثم لا تُبقي للادخار أي نصيب من هذا الدخل، وعليه فإن السبب هنا، غياب القدرة وليست الرغبة في الادخار، أو الاعتقاد بعدم أهميته وأولويته في حياة الفرد والمجتمع.

٢- الرغبة في عدم التقتير على النفس والأولاد:

تختلف سلوكيات الأفراد، تجاه التصرف في دخولهم عند الإنفاق، حيث قد لا يرغب كثير من الأفراد في التقتير والبخل على النفس والأولاد، في المأكل والملبس والمشرب، بل يتوسعون في الإنفاق على أولادهم، وتلبية احتياجاتهم الآنية - بعيداً عن التفكير في توفير جزء من دخولهم في هذه المرحلة، والاحتفاظ بها في شكل مدخرات - من الدوافع التي قد تجعل الأفراد لا يدخرون.

٣- الاحتفاظ بالنقود يضعف القوة الشرائية لها:

لارتفاع الأسعار دور مهم في عدم تجنيب جزء من دخول الأفراد بغرض الادخار. إذ تنخفض القوة الشرائية لهذه المدخرات، لذا قد يفضل الأفراد إنفاقها على شراء السلع المعمرة وشبه المعمّرة، تجنباً لانخفاض قيمتها عند الاحتفاظ بها في شكل مدخرات.

٤- عدم وجود أجهزة ادخارية مناسبة:

قد يكون لعدم توفر الأجهزة التي تتولى تجميع مدخرات الأفراد، دور مهم في عدم تجنيب الأفراد جزء من دخولهم، حيث قد تشجع هذه الأجهزة، سواء بالوجود والانتشار الجيد، أو حتى عن طريق الدعاية والإعلان، كما أن للأدوات الاستثمارية الكفيّة داخل هذه الأجهزة، أثر بالغ في تشجيع الأفراد على الادخار.

٥- الاطمئنان إلى زيادة الدخل مستقبلاً :

إذا لم يكن لدى الفرد، إحساس بأن الدخل في الفترة القادمة، قد لا يفي بمتطلباته المادية والأسرية، بل واطمئن إلى استمرار الزيادة في الدخل مستقبلاً، فقد لا يكون لديه الدافع للادخار. ولعل هذا يفسر لنا سلوك الأفراد الذين يعملون في شركات أو مؤسسات أو حتى قطاع عام، تتمتع فيها وظائفهم براتب تقاعدي جيد.

٦- انعدام الوعي الادخاري :

لا شك أن لإدراك الفرد بأهمية الادخار، وبفوائده للفرد وأسرته مستقبلاً، وكذلك وجود الإرادة الكافية، واكتساب العادات الادخارية الجيدة، دور مهم في خلق الوعي الادخاري لدى الأفراد، وحفزهم على هذا السلوك القويم، أما عند حدوث العكس، وعدم الوعي التام بالأهمية الكبيرة لهذا السلوك، فقد لا يتم تجنيب جزء من الدخل بغرض الادخار، والاستثمار مستقبلاً.

وفي الختام يجب التأكيد على أن الدوافع التي قد تجعل الأفراد يحجمون عن إنفاق كامل الدخل، أو الدخول التي يحصلون عليها، ويحتفظون بها في شكل مدخرات، للرجوع إليها عند الحاجة، تختلف من مجتمع لآخر، بل وحسب الفئة العمرية داخل المجتمع نفسه، وحسب ظرف الزمان والمكان. كما أن للبيئة الاقتصادية والاجتماعية، والقيم والعادات السلوكية، والمعتقدات التي يدين بها الأفراد، دور فاعل في قرارات الإنفاق التي يتخذونها عند حصولهم على الدخل.

الفصل الثالث

العوامل المحددة للادخار العائلي

المبحث الأول :

العوامل الاقتصادية

المبحث الثاني :

العوامل الاجتماعية

المبحث الثالث :

العوامل المؤسسية

الفصل الثالث

العوامل المحددة للادخار العائلي

مدخــل :

يتناول هذا الفصل العوامل المحددة للادخار العائلي في الفكر الاقتصادي. حيث تتعدد العوامل التي تؤثر على قرارات الأفراد بشأن تجنيب جزء من دخولهم بعيداً عن الإنفاق الاستهلاكي، والاحتفاظ بها في شكل مدخرات، وقد أرجع بعض الكتّاب هذه العوامل إلى، عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، في حين أرجعها بعض إلى عوامل نقدية وأخرى اجتماعية، كما قسمها آخرون إلى عوامل شخصية أو ذاتية وأخرى موضوعية. أما في هذا الفصل، فقد تم تصنيفها في ثلاث مباحث رئيسة هي :-

المبحث الأول : العوامل الاقتصادية

المبحث الثاني : العوامل الاجتماعية

المبحث الثالث : العوامل المؤسسية

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية

يتأثر الادخار العائلي بمجموعة من العوامل الاقتصادية، التي تحدد حجم ومستوى الادخار العائلي في أي مجتمع من المجتمعات، ويمكن إجمال العوامل الاقتصادية التي تحمل الأفراد على الامتناع عن استهلاك جزء من دخلهم، والاحتفاظ به في شكل مدخرات، في العوامل التالية:

١- الدخل.

٢- رصيد الثروة.

٣- سعر الفائدة.

٤- السياسة الاقتصادية.

٥- التضخم.

٦- الثقة والطمأنينة في سوق الأعمال.

٧- اتجاه الدورة الاقتصادية.

٨- إصلاح السوق.

٩- معدل التبادل الدولي.

١٠- عدم التأكد والادخار العائلي.

١ - الدخـــل:

يقسم الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات دخولهم بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، فعندما يتسلم الأفراد دخولهم، نتيجة اشتراكهم في العملية الإنتاجية، أو من أي مصدر آخر، فإنهم ينفقون جزءاً كبيراً من دخولهم على سلع وخدمات الاستهلاك، ويدخرون الباقي. ويتحدد الجزء المدخر بعدد كبير من العوامل، إلا أن أهم هذه العوامل على الإطلاق هو حجم الدخل.

فالادخار العائلي يعتمد بصورة رئيسة على مستوى الدخل. ويشير "كينز" إلى أن الادخار يتجه إلى الزيادة، مع الزيادة في مستوى الدخل، ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل، أي أن الزيادة في الدخل لا تخصص كلها للادخار، وإنما تتوزع بين الاستهلاك والادخار، ويحدد هذا التوزيع، ما يسمى بالميل الحدي للادخار[1] "Marginal Propencitiy to save" لذا فإن مستوى دخل الفرد يُعد أحد المحددات الأساسية لسلوكه الادخاري. وسبق أن أشار "A. Smith" قبل "كينز" إلى اعتماد الادخار على الدخل بقوله:

"His whole stock therefore is distinguished into two parts. That part which, he expects, is to afford him his revenue is called capital. The others is that which supplies his immediate consumption"[2].

وتُعدُّ صياغة "كينز" لدالة الادخار، أول محاولة لدراسة الادخار الجاري، على أساس دخل الفرد الجاري[*] . وقد وضع الدالة البسيطة للادخار في الشكل التالي :

$$S = a + (1-b)\,y$$

---

(1) Keynse, the general theory ..., op, cit, p. 110.

(2) A. Smith, "The Wealth of Nations", Book 2, ch1, University Paperbachs, ed, Edwin Cannan, London, Methuen & Co., LTD. P. 262.

(*) يجب التنويه إلى أن بعض الباحثين توصلوا إلى علاقة بين الدخل وكل من الاستهلاك والادخار قبل (كينز) ومنهم Carral Weigth حيث قام بمسح لميزانية ٣٩٧ أسرة من العمال، في إحدى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧٥م ووجد ان الادخار يكون سالباً عند مستويات الدخول المنخفضة جداً، ويرتفع الادخار مع زيادة الدخل من الناحيتين النسبية والمطلقة. رغم ذلك يظل (كينز) أول من وضع هذه العلاقة في شكل نظرية، بمعنى أنه وضع افتراضات أساسية حول هذه الظاهرة موضوع البحث، بغرض تحليلها وإعطاء تنبؤات عنها.

كما أوضح John Clark في بداية الثلاثينات، أن الاستهلاك يتزايد بسرعة أقل من سرعة الزيادة في الدخل، في فترات الازدهار، ومن ثم هناك اتجاه نحو ادخار نسبة متزايدة من الدخل كلما تزايد الدخل نفسه.

See: Stigler, G.G. "The Early History Empirical Studies of Consumer Behavior", J. P. E. Vol. 42 (Apr. 1954), p. 98.

حيث y الدخل الجاري، a الحد الثابت، (1 – b) الميل الحدي للادخار.

ولقد افترض (كينز) أن العلاقة بين الادخار والدخل الجاري خطية، حيث افترض أن الميل الحدي للادخار ثابت، وأعلى من الميل المتوسط للادخار، وأن الميل المتوسط للادخار، يتزايد مع ارتفاع مستوى الدخل.

ولقد قامت العديد من الدراسات، بدراسة هذه العلاقة، بالنسبة للدول المتقدمة والنامية وانتهت إلى[١] :

أ- يلعب الدخل الجاري دوراً مهماً في التأثير على الادخار العائلي.

ب- أثر الدخل على الادخار موجب. فبالنسبة للأغنياء فإنهم يقبلون على الادخار، من أجل تمويل الاستهلاك في المستقبل، أما الفقراء فعلى الرغم من تحقيقهم حد الكفاف، إلا أن ذلك لا يعني أن مدخراتهم تساوي الصفر، حيث إنهم يرغبون في الادخار لسببين:

السبب الأول : أنه ليس لديهم الفرصة الكافية للاقتراض، من أجل تمويل الاستهلاك، في حالة انخفاض الدخل.

السبب الثاني : أنهم يحاولون مواجهة التقلبات، في مستوى الدخل، عن طريق الادخار.

ولا يعتبر الدخل فقط ذو أثر موجب على الادخار، بل لمعدل نمو الدخل نفس الأثر أيضاً. وقد أخذت إحدى الدراسات معدل الادخار دالة في الدخل المتاح للإنفاق ومعدل نموه، وانتهت إلى أن كلا من الدخل ومعدل نموه لهما أثر موجب على معدل الادخار، بحيث إن نمو الدخل بـ ١٪ يؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار العائلي بـ ٥٪ . ويعني ذلك أن أفضل طريقة لرفع معدل الادخار هو ارتفاع معدل نمو دخل الأفراد[٢].

جـ - الميل الحدي للادخار –الذي يبدو أنه يتزايد مع الدخل- يكون أقل في الدول النامية عن الدول المتقدمة، أضف إلى ذلك أنه ليس دائماً أكبر من الميل المتوسط.

---

(1) United Nation, "Household Saving Behaviour" Report of the International Symposium on the Mobilization of Personal Saving in Developing Countries: Saving for Devlopment (4-9) Feb, 1980, p.151

2) Klaus, Schmidt Heddel & S. Webb and G. Corsetti, Household saving in developing countries: First cross country evidence, The world Bank Economic Review V:6, No.3, 1992,p.542.

ونستخلص مما سبق، أن أي تغيير في الدخل يؤثر على الادخار. ولكن بعض أشكال الادخار الفردي تعتبر غير مرنة في مواجهة التقلبات في دخول الأفراد، فهم يستمرون في دفع أقساط التأمين، والتزامات الدين، وغيرها من أشكال الادخار التعاقدي، بغض النظر عن الانخفاض في دخولهم.

نظريات الدخل في الفكر الاقتصادي بعد كينز :

لقد قام الاقتصاديون بعد "كينز" بوضع نظريات للدخل، تختلف عن النظرية الكينزية، من حيث الفروض، وبالتالي النتائج، مثل نظرية الدخل النسبي، ونظرية الدخل الدائم، ونظرية الدخل مدى الحياة. وسنعرض كلا من هذه النظريات كما يلي :

فرضية الدخل النسبي Relative Income Hypothesis

لقد قدم هذا الفرض كل من "R. Friedman" و "D. Brady" وافتراضهما الأساسي، هو أن معدل الادخار لا يتوقف على مستوى الدخل، بل على وضع الفرد النسبي في المجتمع[1].

$$\frac{S}{Y} = a + b\frac{y}{y^{o}}$$

y_o = متوسط دخل الفرد y = دخل الفرد s = الادخار

وقد دعم هذا الافتراض[٢] من جانب "Duesenberry" الذي أضاف العامل النفسي، مبينا أن هناك اتجاهاً قوياً لدى الأفراد نحو التقليد، وتحقيق مستوى معيشي أعلى.

ومن هذا المنطلق بيّن "Duesenberry"، أن معدل الادخار يؤخذ دالة في نسبة الدخل الجاري، إلى أعلى مستوى دخل قد تحقق من قبل.

$$\frac{S}{Y} = a + b\frac{y}{y^{o}}$$

حيث y_o تمثل أعلى مستوى للدخل قد تحقق من قبل.

---

(1) R. Ferber, Research on household behaviour, American Economic, Review, V: 52, 1962, p. 23.

(٢) لم يحدد الدكتور فايز الحبيب مسمى معين لـ نظريات الدخل في الفكر الاقتصادي بعد كينز فسمى نظرية الدخل النسبي فرضية ونسبها إلى دوزنبري مباشرة ولم يُشر إلى أول من قدّم هذه النظرية، في حين سمى نظرية الدخل الدائم بنظرية، أما نظرية موديغلياني وبرومبيرج -دورة الحياة- فسماها فرضية رغم اتفاقها جميعاً في كلمة "Hypothesie". انظر:
د. فايز إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، تهامة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ص ١٧٣.

وبناء على ذلك فإن نسبة الادخار "Saving Ratio" في الأجل الطويل، تكون مستقلة عن مستوى الدخل المطلق، على الرغم من اختلافها من سنة إلى أخرى، وفقا للتغيرات في نسبة الدخل الجاري إلى أعلى دخل سابق ، ولقد لخص "Duesenberry" دعائم نظريته في الادخار فيما يلي:

أ- الادخار ليس دالة في الدخل الجاري، وإنما في العلاقة بين الدخل الجاري، وأعلى دخل سابق.

ب- عدم استقلال تفضيلات الأفراد، حيث الدخل النسبي "Relative Income" وليس المطلق "Absolute" هو الذي يحدد الميل للادخار.

جـ- مجاراة المستهلكين لمستويات معيشة الأسر التي يختلطون بها، والتي تنتمي عادة لفئات الدخل الأعلى منهم مباشرة، وهو ما يطلق عليه أثر التقليد Demonstration Effect [١].

وبناءً على هذه الافتراضات تتمثل أهم النتائج، في أن النسبة المدخرة من الدخل، تتوقف على الوضع النسبي للشخص في سلم توزيع الدخل، فالشخص ذو الدخل فوق المتوسط، ترتفع نسبة ادخاره ، في حين أن الشخص ذا الدخل الأقل من المتوسط، تنخفض نسبة ادخاره، وذلك لأنه يحاول مجاراة الآخرين في مستوى الاستهلاك. وإذا ظل الشخص في وضعه النسبي نفسه، في سلم توزيع الدخل خلال الزمن، فإنه يظل يدخر النسبة نفسها من الدخل بالرغم من ارتفاع دخله المطلق[٢].

وقد ذكر "Duesenberry" أن العلاقة بين الادخار والدخل تختلف في أوقات انخفاض الدخول عنها في أوقات النمو المنتظم لها: ففي أوقات الكساد، تصبح النسبة المدخرة دالة في نسبة الدخل الجاري إلى أعلى دخل حققه الفرد، أما في الفترات التي يتزايد فيها الدخل بمعدل ثابت "Stable" فإن النسبة المدخرة تظل ثابتة[٣].

وتؤكد نظرية الدخل النسبي، أن حجم الادخار لا يعتمد بدرجة مطلقة على الدخل المطلق، الذي تحصل عليه العائلة، قدر اعتماده على المركز النسبي لهذه العائلة في سلم توزيع الدخل، وفي

---

1) Duesenberry, Income, Saving and the Theory of Consumer behaviour, Harvard University Press Cambridge, Mass, 1952, p. 71.

(٢) انظر: د.منال محمد متولى " المدخرات في الاقتصاد المصرى ص ٢٧ مرجع سابق.

(3) Duesenberry, Income, Saving and the Theory of Consumer behaviour, Op, cit, p.38-39.

حالات النمو المستمر، والارتفاع المضطرد في مستويات المعيشة -بالنسبة لغالبية السكان- فإن التغير في المركز النسبي للعائلات المختلفة، فيما يتعلق بتوزيع الدخل، سيكون ضئيلاً للغاية ، ومن ثم فإن الميل المتوسط للادخار سيظل ثابتاً.

وتعتبر هذه النظرية تحقيق المساواة في توزيع الدخول، يؤدي إلى ارتفاع قيمة الميل المتوسط للادخار للاقتصاد ككل، أما زيادة التفاوت في توزيع الدخول، فيؤدي إلى نتيجة عكسية.

وتفسير ذلك أن المستويات الأعلى للمعيشة، تمثل ضغطاً على فئات الدخل المنخفض، والتي تستهلك بدورها نسبة أكبر من دخولها. بينما يتجه هذا الضغط إلى التضاؤل كلما انخفضت المستويات القصوى للدخول اتجاهاً نحو المزيد من التقارب في نمط التوزيع(١).

وبالإضافة إلى أثر توزيع الدخل على نسبة الادخار ، فقد أضاف "Duesenberry" مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر على نسبة الادخار وهي معدل نمو الدخل، أسعار الفائدة، العلاقة بين الدخل الجاري والدخل المتوقع في المستقبل، التوزيع العمري للأفراد، وأيضاً رغبة الأفراد في الادخار للطوارئ (مواجهة البطالة، حماية الأطفال، ترك ثروة للورثة)(٢).

ونخلص مما سبق، إلى أن ميل الفرد للادخار - بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه - دالة متزايدة في وضعه النسبي في توزيع الدخل "Percentis position in the income distribution" وأن معلمات "Parameters" هذه الدالة تتغير مع تغير شكل توزيع الدخل.

فرضية الدخل الدائم "Permanent Income Hypothesis" :

أقام "Milton Friedman" فرضه عن الدخل الدائم - محدد للاستهلاك - وذلك على أساس قبوله النظرية المعروفة لسلوك المستهلك. كما افترض رشادة المستهلكين، وهم يعظمون منفعتهم من الاستهلاك، بتخصيص الموارد المتاحة لهم خلال فترة طويلة من الزمن (٣).

وقدّم نظريته التي تُبين أن قرارات الاستهلاك، لا تتوقف على الدخل المقاس في الفترة الجارية، بل على الدخل الدائم. فالدخل الجاري yc ، يشمل بالإضافة إلى الدخل الدائم yp ،

---

١) W. Eizenga, Contribution to economic analysis, demographic factors & savings Amesterrdam, North Holland publishing company, ١٩٦١, p. ٣٣.

(٢) Duesenberry, Income, and the theory of consumer behavior, Op, cit, p. ٤١-٤٥.

٣) M. Friedman, A Theory of consumption function (princeton, N.J. Princeton University, Press, ١٩٥٧, p.٦

المكاسب الرأسمالية الفجائية أو النقص غير المتوقع في الدخل، وكل ما يمكن تمثيله بالدخل المؤقت yt.

كذلك يختلف الاستهلاك الدائم Cp عن الاستهلاك المحقق Cc بالفعل، وذلك بسبب وجود استهلاك غير متوقع لأي ظرف، وهو ما أطلق عليه "فريدمان" الاستهلاك المؤقت Ct ويرى "فريدمان" أن المكونات الدائمة والمؤقتة للدخل والاستهلاك لا يوجد أي ارتباط بينها(١).

$$Corr\ (yp, yt) = Corr\ (cp\ , c_t) = Corr\ (y_t\ , c_t) = O$$

يعبر الاستهلاك الدائم، عن قيمة السلع والخدمات التي يخطط المستهلك لإنفاقها، خلال فترة زمنية معينة. وافترض "فريدمان" أن العلاقة بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم نسبية على النحو التالي:

$$c_p = k_{\ yp}$$

حيث k هي النسبة من الدخل الدائم، والتي ينفقها المستهلك على الاستهلاك. وبعد الافتراضات الخاصة بالاستهلاك الدائم والطارئ، وطبيعة العلاقات بينهما، يمكن اشتقاق دالة الادخار كما يلي :

$$S = (\ 1 - k\ )\ y_p + k_1\ y_t$$

حيث $k_1\ y_t$ هو الادخار الطارئ Transitory ، و S الادخار المقاس.

ووفقاً لفرض الدخل الدائم ، يمثل الادخار نسبة ثابتة من الدخل الدائم ، وهذه النسبة مستقلة عن مستوى الدخل ، وإذا كان هذا الفرض صحيحاً "Valid" ، فإنه لا يوجد ارتباط بين مستوى الدخل المنخفض ونسبة الادخار المنخفضة، بل من الممكن أن يؤدي الارتفاع السريع في الدخل، إلى انخفاض نسبة الادخار إلى الدخل، وذلك لأنه من المتوقع أن يكون الارتفاع في الدخل دائماً ، لذا فإنه سيرفع من الدخل الدائم، بالنسبة للدخل المقاس، وبذلك يرتفع الاستهلاك، أي ينخفض الادخار بالنسبة للدخل المقاس(٢).

وتتأثر النسبة (1 – k) بنسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية(*). وذلك عند إدخال عنصر عدم التأكد، حيث يرغب الأفراد في تكوين احتياطي للطوارئ، أي أن هذه النسبة تتأثر

---

1) M. Friedman, The Permanent Income Hypothesis in Macroeconomic Theory: Selected Readings ed. Wiliam & Huffhangles, New York, Meredith Corporation, 1969, p. 141-14.

(2) Friedman, The permanent income hypothesis, op, cit, p.149.

(*) تعرف الثروة البشرية بأنها الأجور والرواتب التي يحصل عليها الأفراد طيلة فترة حياتهم، أما الثروة غير البشرية فهي متحصلات الفائدة أو الحصة من الربح التي يحصل عليها الفرد خلال الفترة نفسها.

بتفضيل المستهلكين u وسعر الفائدة i ، وأخيراً بنسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

أما النسبة K_1 فهي تشير إلى الميل الحدي للادخار MPS من الدخل الطارئ . وقد افترض "Friedman" بأنه يعادل الواحد الصحيح، وأضاف إلى ذلك، بأن التغيرات المؤقتة في الدخل، تؤدي إلى الإضافة أو السحب من الأصول، وليس إلى تغيرات الاستهلاك(1). ولكن أضاف "Mayer" بعد ذلك، أنه من الممكن أن تكون k_1 أقل من الواحد الصحيح وذلك لاعتبارات الثروة "Asset adjustment"، وتغيرات الاستهلاك الوقتية، وبذلك يكون الميل الحدي للادخار، من الدخل الطارئ، أكبر من الميل الحدي للاستهلاك، من الدخل الدائم، ولكنه ما زال أقل من الواحد الصحيح(2).

وقد صاغ "Friedman" مفهوم الدخل الدائم، بثلاث طرق(3) ، **الأولى** : عرف الدخل الدائم بأنه الدخل الذي يتوقع الفرد أنه كذلك، **والثانية** : أنه يساوي ثروة الفرد، مضروبة في سعر الخصم المناسب، **والثالثة** : أن الدخل الدائم هو متوسط مرجح للدخول في الفترة الماضية، يأخذ شكل الدالة الأسية والأوزان تنخفض بمعدل متناقص (متوالية هندسية).

ولقد تعرض "Friedman" للنقد، لأنه أخذ ثلاث مفاهيم للدخل الدائم ، ولكن يمكن أن تتواجد الثلاثة مفاهيم، بحيث تتدرج من حيث التجريد، بمعنى أن المفهوم الأول يعكس التعريف النفسي "Psychological" ويُعتبر التعريف الذي يتفق مع نظرية الدخل الدائم. وحيث إن التوقعات من الصعب قياسها، فقد تم تقريب هذا التعريف، عن طريق التعريف الموضوعي "Objective Definition" للثروة البشرية وغير البشرية، مضروبة في سعر الخصم. إلا أن هذا التعريف يُعاني من مشاكل القياس، وبذلك يسود التعريف الثالث، لأنه يتجنب مثل هذه المشاكل باعتبار أنه تقدير للدخل الدائم(4) .

ولقد قدم "Hall" أسلوباً آخر، لتقدير الدخل الدائم، يعرف باسم "Random walk" ، وذلك على أساس أن دخل الفرد في العام الجاري، هو أفضل تقدير لدخله في المستقبل. أي أن الدخل

---

(1) Friedman, the permanent income hypothesis, op, cit, P.150.

2) S. Bhalla, The measurement of permanent income and its application to savings behavior, world bank reprinted series, No. 172, 1982, p.732.

(3) Friedman, A theory of cnsumption function, op, cit, p. 12

4) Mayer, permanent income, wealth and consumption: A critique of the permanent income theory, life cycle hypothesis and related theories, Berkeley, Los Angeles : University of california press, 1972, p. 36-37

الدائم في المستقبل = الدخل الجاري + Random amount (e) والتي تنتج مـن الصدمـات غير المتوقعة، والتي من الممكن أن تؤثر علـى تقدير الدخل الدائم. وقد حـاول "Hall" تطبيق هذا النموذج، ليتأكد من صحته، إلا أنه وجد أن هناك عوامل أخرى تؤثـر علـى توقعـات الأفـراد، مثـل القيود على قدرتهم على الاقتراض(١).

ولفرض الدخل الدائم، عدة نتائج مهمـة، وهـى أنـه بمقتضـى هـذا الفرض، يتـأثر الاسـتهلاك بالتغيرات طويلة الأجل، في الدخل وليس بالتغيرات الوقتية، ويؤثر ذلك على مدى فاعليـة السياسـة المالية، ذلك أن اتباع سياسة تخفيض الضـرائب، في حالة الانكماش، قد يؤدي إلـى زيـادة الادخـار، وذلك إذا ما أُعتبرت الزيادة في الدخل مؤقتة.أما التخفيض الدائم في الضـرائب، فإنه يولد زيادة فـي الدخل الدائم، وبالتالي يخفض من الادخار.

إن افـتراض "Friedman" باسـتقلال نسـبة الادخـار، عـن مسـتوى الدخـل الدائـم، أدى إلـى تقويض أحد الدعائم، التي يقوم عليها فرض الركود طويل الأجل "Secular Stagnation" ، ألا وهي زيادة نسبة الادخار مع ارتفاع مستوى الدخل(*).

ولقد دفع ذلك، إلى تقليل أهمية فكرة زيادة التفـاوت فـي توزيـع الدخـل القومـي، وسـيلة لرفـع نسبة الادخار. كذلـك يجـب، أن يؤخـذ فـي الاعتبـار، أن أثـر التفـاوت، يتوقـف علـى إذا مـا كـانت الزيادة، في دخول الطبقات العليا، مؤقتة أم دائمة(٢).

ولقد تعرض فرض الدخل الدائم، لعدة انتقادات، منها الانتقاد الموجـه لـ "Friedman" لأنـه افترض أن الادخار يكون بغرض حماية الاستهلاك، مع كبر السن، ولم يـأخذ فـي اعتبـاره، دوافـع أخرى للادخار، أو ترك ثروة للورثة.

ولقد وجهت أيضـاً، عدة انتقادات، إلى افتراض "Friedman بأن الميـل الحـدي للادخـار مـن الدخل المؤقت، مساوياً للواحد الصحيح، وذلك على أساس أن العائلات، ذات الدخول الدنيـا، تكـون

---

1) **R. Hall, Stochastic implication of the life – cycle permanent income hypothesis : theory and evidence, journal of political economy, V: 86 , no. :6, dec 1978 – p.971 – 986 (2) ibid. p. 986**

(*) **يقوم افتراض الركـود طويل الأجل علـى دعـامتي: عدم كفايـة الاسـتثمارات وزيـادة نسـبة الادخـار مـع ارتفاع الدخل .**

(2) **M. Friedman, A theory of comsumption function, op, cit, p.237.**

مضطرة، عادة لإنفاق أي دخول غير متوقعة لمقابلة الاحتياجات الجارية[1].

فرضية دورة الحياة Life cycle Hypothesis:

إن أحد المحددات الرئيسة للادخار هو مدى اختيار الأفراد للادخار، وذلك بمعنى أن يتخذ الفرد القرار بأن يقسم الزيادة في موارده فيما بين الاستهلاك وإشباع الحاجات الحالية ، والادخار الذي بدوره يؤثر على إشباع الحاجات في المستقبل. وأي نموذج لدراسة الادخار من جانب الأفراد، لابد وأن يركز على "Trade off" فيما بين الإشباع الحالي للحاجات، أو إشباعها في المستقبل.

ويشتمل دخل الفرد – عبر الزمن – على دخله الجاري ، والقيمة المخصومة لدخله المتوقع عبر حياته ، بالإضافة إلى ثروته الجارية [2]. ويتكون الادخار – وفقاً لهذا الفرض – من مكونين أساسيين هما :

أ – المكون الأول يعادل نسبة ثابتة من الدخل على مدى الحياة "Life time income"، وهذا المكون مستقل عن مستوى الدخل الجاري مدى الحياة والعمر.

ب– يدخر الفرد جزءاً من عائداته "receipts" الطارئة، ويتوقف هذا الجزء على عمره، وليس له علاقة بدخله . ويُعد السبب في استهلاك الفرد، لجزء من عائداته، أنه يخطط لأن تصل قيمة الأصول إلى الصفر، مع نهاية العمر (وفاة الشخص).

وادخار الفرد لا يتوقف على الدخل الجاري أو المتوقع فقط، بل أيضاً على القيمة الحقيقية للأصول التي يمتلكها، حيث تأخذ المدخرات السابقة، أحد الأشكال التالية : إما شراء منزل، أو سلع رأسمالية، إلا أن القيمة الإسمية، والحقيقية للثروة، يمكن أن تختلف عن مجموع المدخرات السابقة، وذلك لما يلي :

---

1) S. Bhalla, Measurement Errors and The Permanent Income Hypothesis : Evidence from Rural India, American Economic Review, V:69.No.:3 June 1979, p. 295 Feber, op, cit, p. 30-31

2) Ando and Modigliani, the life cycle hypothesis of saving : Aggregate implication and test, American Economic Review, V : 53(1-3), 1963, p.56

١- إن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للثروة، بالنسبة للدخل وبالتالي ينقل دالة الاستهلاك إلى أعلى، أي تنخفض دالة الادخار.

٢- أن انخفاض مستوى الأسعار، يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصول، وبالتالي تزداد الثروة، وكذلك الاستهلاك أي يقل الادخار.

٣- ولهذا يتأثر معدل الادخار، بالتغيرات في كل من مستوى الأسعار، وأسعار الفائدة[*] مثل تأثره بالتغير في الدخل.

ووفقاً لفرض الدخل مدى الحياة ، يتأثر الادخار الكلي بمعدل نمو السكان. ذلك أن السلوك الادخاري للأفراد يتغير عبر الزمن، حيث يدخر من هم في سن العمل "active workers" للتأمين ضد فترة التقاعد، التي لا يعملون فيها. ومن هنا يتوقف الادخار الكلي، على العدد النسبي للعاملين المتقاعدين. وهذا يتوقف بدوره على معدل نمو السكان.

وإذا لم يترك الأفراد أي ثروة فإنهم، يستهلكون كل الدخل، على مدار العمر. وأيضاً إذا لم ينمو السكان، فسيترتب على ذلك أعداد متساوية منهم، في كل مرحلة عمرية، وبالتالي يصبح الادخار الكلي مساوياً للصفر . وذلك لأن المدخرات، التي يقوم بها من هم في سن العمل workers ستعوض باستهلاك المتقاعدين.

إلا أن هذا النموذج يتجاهل فئة الأطفال، وهم مثل فئة كبار السن، من حيث إنهم يستهلكون أكثر مما ينتجون . ولهذا تم تطوير هذا النموذج بإدخال مرحلة الطفولة في التحليل[1]. وبالتالي إذا اشتمل النموذج، على الثلاث مراحل عمرية، وهي الطفولة، والشباب، والتقاعد، ففي هذه الحالة، تؤدي الزيادة في معدل نمو السكان، إلى زيادة عدد الشباب بالنسبة إلى المتقاعدين، إلا أنه سيقل العدد بالنسبة لصغار السن. وبما أن الصغار والمتقاعدين، يستهلكون أكثر مما ينتجون، فإن الأثر الصافي على الادخار الكلي يكون غير واضح.

إلا أن بعض الدراسات الاقتصادية، الخاصة بفرض الدخل مدى الحياة، أوضحت أن استهلاك الأطفال، يتم في داخل أسرهم . ويعني ذلك أن الادخار، يمكن ألا يتغير مع إضافة أطفال آخرين وذلك لما يأتي:

(*) أما الأثر النظري على الادخار نتيجة التغير في معدل الفائدة فيعتبر غامض ، لأن كلاً من أثر الدخل وأثر الإحلال يعمل في اتجاه مضاد.

1) Modigliani and R. Brumberg, utility analysis and the consumption function In post Keynesian economics. Ed, K. K urihara, London, George Allen and Unwain, LTD, 1955, p.427

١- يمكن أن يختار الآباء، تخفيض الاستهلاك والرفاهية لأنفسهم أو لأطفالهم، إذا أرادوا أن يتسع حجم الأسرة "Large Family" .

٢- يمكن أن يختار الآباء العمل أكثر.

وبالنسبة لحالة الأفراد الذين يتخذون الأطفال وسيلة لتدعيمهم مع كبر السن، فإن إعطائهم الفرصة للادخار، في شكل من أشكال الأصول، لن يجعلهم يتخذوا الأطفال وسيلة للادخار.

ولقد وجهت عدة انتقادات لفرض الدخل مدى الحياة، تتعلق بصعوبة قياس الدخول المتوقعة، خلال حياة الفرد والتي يخطط على أساسها إنفاقه الاستهلاكي مدى الحياة، وبالتالي ادخاره ، مما اضطر أصحاب هذا الفرض، اعتبار تغير الدخل الجاري، والمتوقع في الاتجاه نفسه، زيادة ونقصاناً.

أيضاً بينت بعض الدراسات أن الكثير من السكان لا يتصرف وفقاً لنظرية الدخل مدى الحياة من نواحي عديدة[١]:

أولاً : يمكن ألا يتأثر استهلاك الأفراد بالتغيرات في قيمة أصولهم.

ثانياً : يرتبط استهلاك الأفراد بالتغيرات قصيرة الأجل في الدخل.

ثالثاً : أن الأفراد لا يدخرون مثل ما هو متوقع من فرض الدخل مدى الحياة.

مدى انطباق نظريات الدخل على الدول النامية:

ترجع الاختلافات بين النظريات المختلفة للادخار، حول مفهوم الدخل، إلى اختلاف الفروض التي تقوم عليها كل نظرية، وبالتالي تختلف النتائج المترتبة عليها. ومن ناحية ثانية، يرجع الاختلاف إلى فترة التحليل ، أي إذا ما كانت متعلقة بالأجل القصير أم بالأجل الطويل.

فبالنسبة لفرض الدخل النسبي، تم اختباره في الدول المتقدمة، حيث حقق نتائج جيدة، في حالات كل من هولندا، ألمانيا الغربية، وكندا، ولكن لم ينطبق هذا الفرض على الدول النامية حيث يسود شعور الأفراد بالواجب والمسؤولية – في ظل الأسر الممتدة – حتى مع انخفاض الدخل.

---

(١) د. منال محمد متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٣٧.

أمـا فرض الدخل الدائم فقد تم تطبيقه على كثير من الدول المتقدمة، أما اختبـار تطبيقه علـى الدول النامية فيواجهه مجموعة من المشاكل علــى المسـتوى النظـري والتطبيقـي. ففـي ظـل غيـاب البيانات الملائمة، تضطر العديد من الأبحاث إلى التقريـب مـن أجـل تقدير مسـتوى الدخـل الدائـم، سـواء فـي الدراسـات القائمـة علـى السلاسـل الزمنيـة "Time Series" أو فـي دراسـات المقطـع العرضي "Across Section". فعلى سبيل المثال وجد – بعد تقسيم الأفراد إلى مجموعات – أنـه من الضـروري استخدام الدخل المتوسط الجاري في كل مجموعة من أجل تقدير الدخل الدائم لهـذه المجموعة(١).

وهناك دراسات أخرى استخدمت المتوسط المتحرك، وقد طبقت هـذه الدراسـات علـى الـدول النامية (٧ من دول أمريكا اللاتينية و ٣ من افريقيا)، ثم تبعتها دراسات أخـرى عـن آسـيا وبصفـة خاصـة عن الهند(٢).

وبالإضـافة إلى ما سبق ، هناك دراسـة أخـرى، اسـتخدمت الاتجـاه العـام، بـدلاً مـن المتوسـط المتحرك في تقدير الدخل الدائم، وذلك للتمييز بين التأثيرات الدائمة والدوريـة للدخـل، علـى معدل الادخار . ولقد طبقت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية وانتهت بالنتائج الآتية:

١- بالنسبة للافتراض النظري، بان الميل الحدي للادخار، من الدخل الطارئ، يسـاوي الواحـد الصـحيح، فإنه محل جدل ، حيث من الممكن أن تكون هناك علاقة موجبة، بين الاسـتهلاك الجاري والدخل الجاري.

٢- صـعوبة قياس الدخـل الدائـم ، حيـث إن هنـاك مجموعـة مـن الخصـائص، تتعلـق بـالأفراد، وتؤثر على مستوى الدخل الدائم، مثل التعليم ، المهنة، وغيرها من الخصـائص الاجتماعيـة والاقتصـادية.

وبالإضافة إلى الدراسات السابقة ، فقد قامت دراسـات أخـرى، لاختبـار مـدى انطبـاق فـرض الدخل الدائم على الـدول الناميـة ، وانتهـت إلـى صـعوبـة افتراض ثبـات الميـل للاسـتهلاك، وعـدم الارتباط بين المكونات الطارئة، واشتركت هذه الدراسات، في رفض انطباق فرض الدخـل الدائـم، على الدول النامية(٣). إلا أنه في القسم التطبيقي من هـذه الدراسـة سـوف يحـاول البـاحث اختبارهـا بالنسبة للمملكة.

---

(1) D. Snyder, Economic Studies of Household Saving Behaviour in Developing Countries, A Survey, the Journal of Development Studies, V: 10, No. 2, Jan. 1974, p. 143.

(2) A. Ramanthan, An Econometric Exploration of Indian Saving Behavior, Journal of the American Statistical association, V:64, No: 325 , March 1969, p.90 - 101

3) S. Bhalla, The measurement of permanent income and its application to saving behavior, op, cit., p.722-742 Statiscal Assoclation, V: 66, June, 1971, p.258-262

أما عن فرض الدخل مدى الحياة ، فيتطلب تقديراً لبعض المتغيرات الاقتصادية المهمة، من أجل اختباره، وتعد هذه العملية معقدة، حيث تتطلب تصنيفاً للأفراد، من حيث التشغيل والبطالة، ومن ناحية أخرى، فإن الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية، تجعل من الصعب انطباقها على الدول النامية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم اختبار هذا الفرض في الدول النامية، وعلى الأخص في الهند، وأندونيسيا، وقد افترضت الدراسة، ضرورة إجراء تعديلات، تأخذ في الاعتبار، أثر الأسر الممتدة، وكذلك أنماط سلوك التقاعد، لأنها تختلف عن مثيلاتها في الدول المتقدمة.

وبذلك نجد أن النماذج، التي تعتمد على التخطيط طويل الأجل، مثل نظرية الدخل الدائم، والدخل مدى الحياة، يمكن ألا تنطبق على الدول النامية – بصفة خاصة – لأن هناك بعض الفئات في هذه الدول، مثل رجال الأعمال، وصغار المزارعين، تتعرض إلى تقلبات شديدة في الدخل، وحجم الأسرة، والظروف الجوية، مما يصعب معه، وضع تقديرات لدخولهم في المستقبل.

ومن الصعب عند قياس الدخل التوصل إلى مفهوم محدد للأفراد، الذين يعتبرون شراء المجوهرات، والمعادن النفيسة ادخاراً، وكذلك الذين يعتبرون الأولاد وتعليمهم ضماناً للمستقبل.

وعليه فإنه بالرغم من أن النظريات الاقتصادية، بعد "كينز" أوضحت ضعف العلاقة بين الدخل الجاري والادخار الجاري، إلا أن نظرية "كينز" مازالت قائمة، وبصفة خاصة، في ظل قيد السيولة "Liquidity Constraint" ، حيث إن من لا يستطيع الاقتراض، أو ليس لديه ثروة، مالية لا يستطيع أن ينفق، إلا من خلال دخله، الذي يحصل عليه في الفترة الجارية ، ولقد اعتبرت الدراسات السابقة، أن أفضل مفهوم للدخل يحدد الادخار العائلي هو الدخل الجاري "Current Income" .

٢- رصيد الثروة:

يقصد برصيد الثروة، الأصول التي يمتلكها القطاع العائلي، ومدى تأثيرها على السلوك الادخاري لهم.

وتمثلت دراسة أثر الثروة (الأصول)، محدد من محددات الادخار العائلي، في الفكر الاقتصادي في أثرين هما:

- أثر بيجو "Pigou Effect" .
- أثر كينز "Keynes Effect" .

وفيما يلي نتناول هذين الأثرين :

- **أثـر بيجـو**، يُعـرف هـذا الأثـر بأنــه: (أثـر القيمــة الحقيقيــة للرصيــد النقــدي "The Classical Real Cash Balance" وتقوم فكرة هـذا الأثر، علـى أن الأفراد يُفضلـون دائمـاً، الاحتفـاظ بقـدر مـن ثرواتهـم، فـي صـورة رصيـد نقدي "Cash Balance" أي الأصول ذات القيم النقدية، كالنقود، وودائع الادخار والسندات)[1].

ولكن هذه الأصول ، يتم الاحتفاظ بهـا فـي صـورة حقيقيـة ، بمعنـى ارتفـاع الأسـعار – إذ يخفض من قيمتها – يدفع الأفراد إلـى زيـادة أصولهـم الإسـمية "Nominal Cash" مـن أجل استعادة القيمة الحقيقية السابقة لأصولهم.

- **أثر كينز:** يعتبر "كينز" أن الأصول – الرصيد النقدي – له أثر غير مباشر، علـى الادخـار العـائلي ، حيـث إنـه يُشـتق مـن العلاقـة بيـن الرصيـد النقـدي "Cash Balance" وسـعر الفائدة، فالزيادة في الرصيد النقدي، تسبب انخفاضاً في سعر الفائدة ، مما يكـون لـه الأثـر، في رفع مستوى النشاط الاقتصادي، وكذلك الدخل القومي.

ثـم وضـح "Tobin" أهميـة الثروة، فـي تفسيـر السلـوك الادخاري، عندما فشـل الدخـل المطلـق، فـــي تفسيـر اختــلاف السلوك الادخاري، للزنوج والبيض، عند مسـتوى الدخـل نفسـه، وأرجع ذلك إلى ضعف الاحتياطات المالية، المتاحة للزنوج، عن البيض، فالأسر الزنجيـة، ترغـب في الادخار باستمرار، لتكوين احتياطي مالي لمواجهة الطوارئ. لذا فإن الـثروة يمكـن أن تخفض الادخار من الدخل الجاري، أو ترفع من الميل للاستهلاك، مع ارتفاع مستوى الدخل.

كما تلعب الثروة دوراً مهماً، في فرض الدخـل الدائـم، ففـي صيغـة "Friedman" ، تـتزايد نسبة الاستهلاك الدائم، إلى الدخل الدائم، مع ارتفاع نسبة الثروة إلى الدخل ، أما في فرضيـة دورة الحياة، فتعتبر الثروة هي الأساس، في تقدير الدخل الدائم ، وعليه فإن الادخار، يعتبر وسيلة لتراكم الأصول، التي تقدم وظـائف مختلفة للمدخر، فالفرد الذي يقوم بالادخار لغرض تحقيق ثروة معينـة، يُغير مستوى ادخاره، إذا ما اختلف الرصيد المرغـوب فيـه مـن الـثروة، عـن الرصيـد الفعلـي لـه، وتُطلب الثروة أما لتنظيـم الدخل فـي الأجل الطويـل، أو لضمـان تدفق مسـتمر مـن الخدمـات، أو لغرض الاحتياط في حالة الإحالة على المعاش.

---

1) **D. H. Gowland, Consumption, saving and inflation In Modern economic analysis 2 ed., Gowland, Butterworths, 1983, p.126**

وقد حاول بعض الاقتصاديين، صياغة دالة الادخار، باعتبار أنها دالة في الفرق بين الرصيد من الثروة المرغوب فيها، والثروة الفعلية، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى، كالأذواق، والمكاسب الرأسمالية، والدخول المؤقتة، وقد تم الانتهاء إلى عدة صور لدالة الادخار، تتوقف على الافتراضات الخاصة بالمكاسب الرأسمالية، والدخول المؤقتة، وكونها معلومة على وجه اليقين، أم لا، في هذه الصورة، التي تفترض عدم معرفة الدخول المؤقتة، أو المكاسب الرأسمالية:

$$St = K2 + Yt + a\,(At^* - At - 1)$$

حيث الادخار الخاص St ، والدخول المؤقتة yt ، والثروة المرغوب فيها *At ، والثروة الفعلية للعام السابق At − 1 ، ومعامل التحديد a ، يعتمد على الأذواق النسبية، أو التفضيلات النسبية بين الاستهلاك والثروة، ولكن تطبيق مثل هذه النظريات، يُثير عدة مشاكل، تتعلق بقياس المستويات المرغوب فيها من التغيرات المعنوية، التي يتم وفقاً لها تعديل التعريف الاقتصادي، والتي تجعل الباحثين يفترضون وجود علاقات بين هذه المستويات، وبين الدخول الجارية، أو الدائمة، أو غيرها من المتغيرات، وذلك حتى يمكن قياسها، وعليه فقد يصعب تطبيق هذه الدالة على كثير من الدول النامية، لعدم توافر البيانات الكافية عن متغيراتها، إلا أنه نظرياً توجد علاقة بين الثروة والادخار، تُقلل الادخار من الدخل الجاري، وذلك للعلاقة السلبية بين الادخار والثروة. ونظراً لصعوبة قياس متغير الثروة، فقد استخدمت بعض الدراسات التطبيقية المدخرات في الفترة السابقة على أساس أنها الثروة ، لذا استخدمت St − 1 بدلاً من W . وانتهت هذه الدراسات إلى أن الثروة عامل معنوي إحصائي في تحديد مدخرات الأفراد وأن أثرها على الادخار سالب[1].

٣- سعر الفائدة:

إن تأثير سعر الفائدة على الادخار، والعلاقة بينهما، يثير جدلاً ونقاشاً كبيرين منذ فترة طويلة، كما يكتنف الوصول فيها إلى رأي قاطع، كثير من المصاعب النظرية والقياسية ، إلا أنه يمكن القول: إن الباحثين الذين تناولوا هذه القضية، اتفقوا على أن المدخرين، قد تكون لديهم تفضيلات قوية اقتصادياً، بحيث تُفضي إلى أن رفع سعر الفائدة، قد يؤثر على الادخار في اتجاهات متعارضة.

ونظراً لكثرة الدراسات، خاصة الأجنبية، وتعارضها، فسوف أعرض أولاً؛ أثر سعر الفائدة على الادخار عند التقليديين، ثم في المدرسة السويدية وعند "كينز" ومن ثم في الكتابات المعاصرة.

---

(1) Gold Smith, A study of Saving in the U.S. V:III priceton University press 1926 p. 410

فالتقليديون أعطوا سعر الفائدة أهمية كبرى، محدداً رئيساً للادخار ، حيث اعتبروا أن الفائدة ثمن الادخار، أي عائد التضحية، التي يتحملها المدخر، وأن هذا الثمن، يساوي بين عرض المدخرات والطلب عليها، لأغراض الاستثمار ، بل إنه من تعريفات التقليديين لسعر الفائدة، يتضح أن سعر الفائدة، هو المحدد الأساس للادخار والاستثمار(١):

فقد عرّف "Marshall" الفائدة، بأنها الثمن الذي يُدفع لاستخدام رأس المال، في أية سوق، ويميل إلى مستوى التوازن، بحيث إن الطلب الكلي على رأس المال، في هذه السوق، يصبح معادلاً للكمية الكلية المعروضة.

ويرى "Cassell" أن الاستثمار، يمثل الطلب على الانتظار، والادخار يمثل عرض الانتظار، بينما الفائدة، هي الثمن الذي يحقق التعادل بينهما. ويرى "Taussing" أن سعر الفائدة، يستقر عند المستوى، الذي يجعل الإنتاجية الحدية، لرأس المال تجلب الكمية الحدية من الادخار.

وعليه، في ظل فروض المدرسة التقليدية، وأهمها التشغيل الكامل، وثبات مستوى الدخل، وسيادة المنافسة التامة، فإن الفائدة تمثل ثمناً للادخار وأن الادخار دالة متزايدة لسعر الفائدة، وأنه أي الادخار ذو حساسية كبيرة، للتغيرات في أسعار الفائدة، بل ذهبوا إلى أكثر، من هذا، فاعتبروا أن مرونة سعر الفائدة، تحقق التوازن بين مستوى الادخار والاستثمار(*).

أما أصحاب المدرسة السويدية، فيرون أن سعر الفائدة لا يتحدد بعرض الادخار، والطلب عليه للاستثمار، ولا يساوي بينهما؛ لأنهما متساويان في فترة سابقة "Expost" ، كما أنه من غير المعقول – من وجهة نظرهم – القول بأن سعر الفائدة، يساوي بين الادخار والاستثمار، المخططين لفترة قادمة "Exante" كما يرون أن سعر الفائدة، ما هو إلا ثمن الائتمان، ومن ثم فإنه يتحدد بعرض الائتمان، والطلب عليه، ويلعب الجهاز المصرفي، دوراً كبيراً في تحديد هذا السعر، إلا أن تحديده ليس منبت الصلة، بميل الأفراد والمشروعات للادخار أو بعناصر أخرى في النظام السعري والاقتصاد في مجموعه.

---

(١) د. جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(*) تعرضت آراء التقليديين الخاصة بأثر سعر الفائدة على الادخار للعديد من الانتقادات خاصة من جانب كينز.

ويتمثل عرض الائتمان في استعداد أفراد معينين، خلال فترة معينة، لزيادة مـا بحوزتهم من مختلف المطلوبات، وأنواع الأصول الأخرى مطروحاً منها استعداد أفراد آخرين لتخفيض ممتلكاتهم المماثلة، ومن الطبيعي أن يتوقف حجم ما يرغب كل فرد في عرضه على أسعار الفائدة، أما الطلب على مختلف أنواع الائتمان خلال الفترة نفسها فيتمثل في العرض الكلي للمطلوبات الجديدة مطروحاً منها الانخفاض في الحجم القائم من المطلوبات القديمة ، مع ملاحظة أن الطلب على الائتمان أيضاً دالة في أسعار الفائدة. ويرى "B. ohlin" أحد الاقتصاديين في هذه المدرسة، أن نظرتهم للفائدة تختلف عن البناء النظري لـــ "كينز" في أمر مهم وهو أنهم يوضحون علاقة أسعار الفائدة بمختلف العناصر الأخرى لنظام الأسعار وتحركاتها في حين يبدو أن "كينز" يعتبر أن أسعار الفائدة تحدد بدرجة كبيرة خارج النظام السعري أو على الأقل ليس لها صلة تقريباً بنظام الأسعار.

وعن وجود علاقة بين عرض الائتمان والطلب عليه من ناحية وبين عرض الادخار والطلب عليه للاستثمار من ناحية أخرى يقول "Ohlin" من الواضح أن منحنى عرض الائتمان والطلب عليه، واللذين يتماثلان مع منحنى عرض المطلوبات والطلب عليها يكونان مختلفين تماماً وإن كانا متصلين مع منحنى الادخار والاستثمار المخططين، وقد انتقد "كينز" آراء المدرسة السويدية فيما يتعلق بأثر الفائدة على الادخار، وانتهى إلى أن أصحاب هذه المدرسة قد انتهوا إلى ما انتهى إليه التقليديون أنفسهم في هذا الصدد. كما يرى كينز أن هناك مصدرين آخرين للاضطراب في آراء الاقتصاديين السويديين حول علاقة الفائدة بالادخار.

قد يتعلق **أولهما** بغموض مفهوم الائتمان حيث يرى "Ohlin" أن الائتمان، يعني العرض الكلي للقروض من كل المصادر، في حين يرى بعض الاقتصاديين الآخرين، أن الائتمان يعني العرض الكلي من القروض المصرفية فقط، والذي قد يتساوى التغير فيه مع التغيرات في كمية النقود المصرفية.

ويرجع **ثانيهما** إلى حقيقة أن القرار الاستثماري، قد يشمل أحياناً طلباً مؤقتاً على النقود، قبل تنفيذه، وقبل وجود الادخار المماثل لهذا الاستثمار.

ويطلق "كينز" كلمة تمويل على مثل هذه العملية فالضغط لتأمين مزيد من التمويل عن المعتاد يمكن أن يؤثر على سعر الفائدة من خلال تأثيره على الطلب النقدي.

أما إذا لم يكن النظام المصرفي، مستعداً لتوفير النقود المطلوبة، فإن ذلك يمكن أن يشكل عقبة أمام المزيد من قرارات الاستثمار الجديدة، وهذا التمويل ليس له علاقة بالادخار لأنه في هذه المرحلة لم تتولد عن المشروع أية مدخرات.

أثر الفائدة على الادخار عند كينز:

انتقد "كينز" ما ذهب إليه التقليديون، من اعتبار سعر الفائدة، هو الثمن الذي يساوي بين عرض الادخار والطلب عليه للاستثمار، في ظل افتراضهم ثبات مستوى الدخل، عند مستوى التوظف الكامل، وكانت أهم انتقادات كينز للتقليديين في هذا الصدد هي[1]:

١- انتقد كينز افتراض التقليديين ثبات مستوى الدخل حتى عندما ينتقل كل من منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار، ورأى أن المساواة بين الادخار والاستثمار تحدث بسبب تغيرات مستوى الدخل، وليس نتيجة تغير سعر الفائدة، كما افترض التقليديون.

٢- انتقد "كينز" افتراض التقليديين، استقلال منحنيَّيْ عرض الادخار والطلب عليه (الاستثمار)، بما يعني أنه إذا حدث ما ينقل منحنى عرض الادخار، فإنه ينتقل من مكانه إلى مكان آخر، مع ثبات منحنى الطلب (الاستثمار)، ورأى "كينز" أن المنحنيين غير مستقلين، وأنه لو حدث مثلاً، اختراع فني، فإنه يؤدي لانتقال منحنى الاستثمار لأعلى، مما يرفع مستوى الدخل، ويزيد الادخار، وينتقل منحنى الادخار لأعلى أيضاً.

٣- أغفل التقليديون أثر التغير في الاستثمار، على مستوى الدخل، ثم أثر تغير الدخل، على الادخار، واعتبروا أن الادخار دالة متزايدة في سعر الفائدة فقط، في حين اعتبر "كينز" الادخار دالة متزايدة في مستوى الدخل، وأن سعر الفائدة ربما يكون له أثر على الكمية المدخرة من دخل معين، إلا أن طبيعة هذا الأثر، قد تختلف اختلافاً بيّناً عما اعتقده التقليديون.

٤- طبقاً للتحليل، فإن سعر الفائدة التوازني (الطبيعي)، وسعر الفائدة في السوق، يكونان دائماً متساويين، وأي اختلاف بينهما، يكون مؤقتا ولا يلبث أن يزول في الأجل الطويل، على حين لا ينظر "كينز" إلى الاختلاف بين هذين السعرين، على أنه مؤقت أو عرضي، ويعتقد أنه لا توجد آلية ميكانيكية للتساوي بينهما، فمثلاً قد يتوسع الجهاز المصرفي، في منح الائتمان، مما يُخفض سعر الفائدة السوقي، عن السعر التوازني، ويحدث العكس، في حالة تقييد الائتمان من جانب الجهاز المصرفي.

هذا ويرى "كينز" أن الفائدة، ظاهرة نقدية بحتة، تُمثل ثمن عدم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية، أو التخلي عن السيولة، ويتحدد سعر الفائدة بتلاقي قوتي العرض الجاري للنقود – كما تحدده السلطات النقدية – مع جدول الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط والمضاربة.

---

(١) انظر: جمال الدين سعيد – النظرية العامة لكينز، مرجع سابق ص ٢٢٦ .

كما رأى "كينز" أن التساوي بين الادخار والاستثمار، لا يحدث من خلال تغيرات سعر الفائدة، كما اعتقد التقليديون، وإنما يحدث – هذا التساوي – من خلال تغير مستوى الدخل حيث يقول: "لا يتمثل الجديد في معالجتي للادخار والاستثمار، في الإقرار بالمساواة الكلية الضرورية، فيما بينهما، وإنما في اقتراح، أن مستوى الدخل، وليس سعر الفائدة، بالإضافة لعوامل أخرى، هو الذي يضمن تلك المساواة[1].

وفيما يتعلق بأثر الفائدة على الادخار، لم يعط "كينز" للفائدة، الأهمية المحورية، محدداً موجباً للادخار، كما فعل التقليديون ، وهو لم ينكر أن الفائدة، قد يكون لها بعض الأهمية، في هذا الشأن، ليس في تحديد حجم الادخار، من دخل معين، وإنما في تحديد الشكل "Form" الذي يتخذه هذا الادخار: فالمدخر عندما يتخذ قراراً بالادخار، فإنه في الواقع يقوم بعمليتين متلازمتين:

الأولى : تحديد ذلك الجزء الذي يقرر الفرد ادخاره من دخله.

الثانية : تحديد شكل هذا الادخار : شراء أسهم أو سندات أو ودائع . . الخ.

ومن ثم يرى "كينز" أن سعر الفائدة، لا يحدد حجم الادخار، وإنما يؤثر في تحديد شكل هذا الادخار. ولذلك يمكن القول إن "كينز" اعتبر الادخار غير مرن لسعر الفائدة، لأن الادخار قد لا يكون بغرض الحصول على فائدة، بل إنه من الممكن، تصور حالات تكون فيها العلاقة فيما بين الفائدة والادخار سالبة، وإذا كان للفائدة من أثر في هذا الشأن، فإنه يقتصر على تحديد الشكل الذي يتخذه الادخار. وقد تعرضت آراء "كينز" في الفائدة للعديد من الانتقادات[2].

أثر الفائدة على الادخار في الكتابات المعاصرة :

يتوافر كم هائل من الكتابات الأجنبية، التي تتناول أثر الفائدة على الادخار، في الفترة الممتدة منذ نهاية الخمسينات حتى الآن. ويقسم بعض الباحثين، أثر تغير سعر الفائدة على الادخار، إلى أثرين : **أثر دخل وأثر إحلال.**

---

(١) يقول (كينز) في هذا الشأن :

"It is the price which equalibrate the desire to hold wealth in the form of cash with the available quantity of cash. It is the premium which has to be offered to induce people to hold the wealth in some form other than hoarded money" see:

1- Keynes, J.M. the general theory ... op. Cit. P.167.

2- Keynes, J.M. Alternative theories of the rate of interest, op. Cit. P.242

٢ – أنظر جمال الدين سعيد، النظرية العامة، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

يُقصد بأثر الدخل (الثروة) التغير في الدخل الحقيقي، أو (رصيد الثروة) للمدخرين، نتيجة زيادة العوائد التي سيحصلون عليها في حالة ارتفاع سعر الفائدة .

ويُمكن أن تؤدي هذه الزيادة في الدخل الحقيقي، الناتجة عن ارتفاع سعر الفائدة، إلى زيادة حجم الاستهلاك على حساب الادخار، أي أن أثر الدخل على الادخار يكون سالباً.

أما أثر الإحلال فيقصد به ما يحدث من تأثير على الأثمان النسبية للسلع الاستهلاكية، نتيجة تغير سعر الفائدة فيرى بيلي "M. Baily" أن ارتفاع سعر الفائدة، يؤدي مثلاً إلى ارتفاع أثمان بعض السلع الاستهلاكية الحالية، بالمقارنة بأثمانها في المستقبل، مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك الحالي منها، لصالح زيادة الادخار الحالي (الاستهلاك المستقبلي)، أي أن ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى إحلال الاستهلاك المستقبلي (الادخار) محل الاستهلاك الحالي، مما يسبب ارتفاع أثمان بعض السلع الاستهلاكية حالياً، بالمقارنة بأثمانها في المستقبل، وذلك بافتراض أن المرونة السعرية للطلب على هذه السلع مرتفعة، أي أن أثر الإحلال على الادخار (الاستهلاك المستقبلي) يكون موجباً.

وعن طريق تحليل الأثرين السابقين لارتفاع سعر الفائدة على ادخار الفئات العمرية المختلفة، خاصة فئتي صغار وكبار السن، توصل "M. Bailey" إلى أن ارتفاع سعر الفائدة، يؤدي إلى زيادة الادخار الصافي، لتلك الفئات، ومن ثم فإن المحصلة النهائية، هي أن مرونة الادخار لسعر الفائدة، تكون موجبة وذلك بافتراض ثبات رصيد الثروة لدى المدخرين[1].

ومن خلال القراءة المتأنية لنتائج الدراسات المعاصرة الخاصة بأثر الفائدة على الادخار، يتضح أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين، حول طبيعة هذا الأثر، وإن كان هناك ميل لوجود أثر موجب للفائدة على الادخار، وإن كان محدوداً خاصة في الدول المتقدمة.

نخلص مما تقدم إلى أنه عبر المراحل التأريخية المختلفة، اختلفت مدارس الفكر الاقتصادي، والكتابات الاقتصادية عموماً، فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الادخار، فقد أعطى التقليديون أهمية كبرى لسعر الفائدة، كأحد بل أهم محددات الادخار، وكذلك فعلت المدرسة السويدية، في

---

(1) See : Bailey, M. Saving and the rate of interest op. Cit. P.280 – 82 - 305.

ومن الجدير بالذكر أن "بيلي" أشار إلى أثر ثالث أطلق عليه أثر الأرصدة النقدية ومؤداه أن ارتفاع سعر الفائدة يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية مما يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي لحائزي تلك الأرصدة ويتوقف هذا الأثر على الأهمية النسبية للأرصدة النقدية في اجمالي عناصر الثروة لدى حائزيها . أنظر: Ibid., p.282,284.

حين لم يعطه "كينز" الدرجة نفسها من الأهمية وإنما جعل دوره مقصوراً، ليس على تحديد حجم الادخار من دخل معين، وإنما على الشكل، أو الوعاء، الذي يتخذه هذا الادخار.

أما في الكتابات المعاصرة، منذ الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر، فقد اختلف الباحثون، حول أثر سعر الفائدة على الادخار، وإن كان أغلبهم قد توصل إلى وجود، أثر موجب للفائدة على الادخار، خاصة في الدول المتقدمة وإن كان هذا الأثر محدوداً. أما في الدول النامية، فليس هناك اتفاق على اتجاه عام لأثر الفائدة على الادخار، وإنما هناك ميلاً لدى أغلب الباحثين، إلى أن دور سعر الفائدة في الدول النامية، مقصور على تحديد الأوعية، التي يتدفق فيها الادخار، أكثر من تحديده للميول الادخارية للأفراد.

٤- السياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية، عبارة عن إجراءات اقتصادية، تتخذها السلطات الحكومية، بهدف تحقيق أهداف معينة، ولعل أهم أدوات السياسة الاقتصادية، هي السياسة النقدية، والسياسة المالية.

فالسياسة النقدية – التي هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات الحكومية، للتحكم في كمية النقود المتداولة في السوق، بهدف تحقيق أهداف محددة، وباستخدام أدوات معينة – كانت الأداة الوحيدة، والوسيلة الفعالة، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكان الاعتقاد أن تغيير سعر الفائدة الذي يمكن إحداثه عن طريق تغيير سعر الخصم، لدى البنك المركزي، أو عن طريق السوق المفتوحة، هو المؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي، وأن هذا كافٍ لمكافحة الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية. ثم جاء "كينز" معلناً أهمية السياسات المالية، في المشاركة في الاستثمار ورفع مستوى النشاط الاقتصادي، في أوقات الكساد، بعد أن أدرك الاقتصاديون، أن السياسات النقدية قد لا تستطيع القيام وحدها بهذه المهمة، لفشلها في معالجة الكساد، في فترة ما بين الحربين، إلا أن الأهداف الرئيسة للسياسات النقدية هي(١):

١- تحقيق الاستقرار في الأسعار.
٢- العمالة الكاملة.
٣- توازن ميزان المدفوعات.
٤- معدل عال من النمو.

---

(١) **خالد زكي الديب، دور السياسة النقدية والسياسة المالية في خفض الفجوة الادخارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٦٧.**

وتمارس السياسات النقدية، تأثيرها على النشاط الاقتصادي، من خلال مجموعتين رئيسيتين من الأدوات المتاحة، للتأثير على عرض النقود، والمتاح من الائتمان، وهذه الأدوات، هي عمليات السوق المفتوحة، وأسعار الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي، بالإضافة لاستخدام السلطات النقدية نفوذها في الرقابة المباشرة على الائتمان، من خلال أسلوب الإقناع الأدبي، والتعليمات الملزمة.

وقد ثار الجدل حول أهمية وفاعلية السياسات النقدية في التأثير على قيمة النقود، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

ولعل أبرز من شكك في فاعلية السياسة النقدية هو "كينز" حيث فضل السياسة المالية عنها تماماً، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير. حتى جاء النقديون بزعامة "M. Friedman" ليشككوا في فاعلية السياسة المالية، بأنها تؤدي فقط لآثار توزيعية، بين القطاعين العام والخاص، لكنه أثار بعض المشاكل، التي تشير إلى أن سعر الفائدة، لا يستطيع أن يقود مؤشرات السياسة النقدية[1].

والجدير بالذكر، أن النجاح الذي تحققه السياسة النقدية، سيختلف باختلاف النظام الاقتصادي القائم، من ناحية كونه متقدماً، أو متخلفاً، رأسمالياً، أم اشتراكياً.

ففي الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، تتجه السياسة النقدية، في المقام الأول، نحو تثبيت النشاط الاقتصادي، عند مستوى التشغيل الكامل لمواردها الإنتاجية المتاحة، في مواجهة ما يتعاقب عليها من تقلبات اقتصادية، أما في الاقتصاديات الاشتراكية والنامية، فتتجه السياسة النقدية، نحو التنمية الاقتصادية والنمو بشكل عام.

وتُعدُّ السياسة النقدية والائتمانية في البلدان المتخلفة عموماً، أقلّ فاعلية منها في الدول المتقدمة، بسبب اختلال البنيان الراهن لاقتصادها القومي، وعلاقتها الاقتصادية الخارجية، وما تعانيه من تبعية اقتصادية ونقدية ومصرفية، فضلاً عن ضعف واختلال هيكل الائتمان القائم، في تلك البلدان، ووجود قطاع معيشي كبير في كثير منها. حيث يذهب الجانب الأكبر من إنتاجه إلى الاستهلاك، وتضيق فيه المبادلات النقدية، باستثناء دائرة محدودة من السلع الأساسية، وبذلك يخرج عن مجال السياسة النقدية والائتمانية [2]، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

---

(١) انظر: د. سمير محمود معتوق ، السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي مع اشارة خاصة للبلدان المتخلفة ، مجلة مصر المعاصرة ، يناير وإبريل ١٩٨٧، العدد رقم ٤٠٧ ، ٤٠٨

(٢) انظر: د. عبد الحميد القاضي. السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مكتبة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٣، ص ص ٥١، ٥٢.

١- ضعف واختلال هيكل الائتمان القائم بها .
٢- قصور نمو الوعي أو العادات المصرفية غير الملائمة بسبب انخفاض الدخول وارتفاع الميل إلى الاكتناز وعدم انتشار البنوك في مختلف أرجاء الدولة.
٣- نقص أو ضيق نطاق الأسواق النقدية وضعف نشاطها .
٤- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي للدول النامية تنعكس على الأوضاع النقدية بها، وتؤدي إلى إضعاف سلطة البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية والائتمانية.
٥- قلة التعامل بالأوراق التجارية والشيكات .

أما بالنسبة للسياسة المالية والتي يمكن تعريفها "بأنها استخدام الحكومة للضرائب، والإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي"(١). وعليه فإن أدوات السياسة المالية هي :

الضرائب، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها بالشكل الآتي:
١- زيادة أو إنقاص الضرائب .
٢- زيادة أو إنقاص الإنفاق العام .
٣- استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة .

كما أن الهدف الأساس للسياسة المالية، هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي محاربة التضخم والانكماش. فالإنفاق الحكومي، يجب أن يزداد في أوقات الكساد، لتزداد العمالة والدخل القومي، ويجب أن يقل في أوقات التضخم، ليحد من الارتفاع في الأسعار وتكون زيادة الإنفاق الحكومي، عن طريق زيادة الاقتراض من الأفراد والبنوك، أما الضرائب فتقل في أوقات الكساد وتزداد في أوقات التضخم. ويرى آخرون أن السياسة المالية، والتلاعب في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام، هي أمور أكثر فاعلية في محاربة التضخم والكساد، وفي أوقات التضخم يكون المطلوب، هو ضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي على المنتجات، وكذا تخفيض المدفوعات التحويلية -ما تأخذه الحكومة عن طريق الضرائب من بعض الأغنياء وتعطيه للبعض الآخر من الفقراء لرفع مستوى معيشتهم- أو زيادة مستحصلات الضرائب.

---

(١) د. علي لطفي - المالية العامة - دراسة تحليلية - مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٠٦.

ويرى آخرون أن أدوات السياسة المالية، كما جاءت في الفكر الكينزي، يمكن تطبيقها بسهولة ونجاح في الدول النامية. والواقع أن هذا الاعتقاد خاطئ تماماً، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية، التي تسود في الدول النامية، تختلف اختلافاً بيّناً عن تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة.

وفيما يلي نوضح كيف أن أدوات السياسة المالية الثلاث كما جاءت في الفكر الكينزي لا يمكن تطبيقها بنجاح في الدول النامية(١) :

١- **الإنفاق الحكومي:**

(أ) إن زيادة الإنفاق الحكومي في الدول النامية، يكون تأثيرها محدوداً جداً، على الرغم من ارتفاع مضاعف الاستثمار. ويرجع ذلك إلى أن مضاعف الاستثمار، لا يظهر أثره إلا في حالة توافر شروط معينة، في دورة النشاط الاقتصادي وهذه الشروط هي :

- وجود بطالة لا إرادية .
- اقتصاد صناعي متقدم .
- وفرة رأس المال العامل .
- طاقة إنتاجية فائضة في صناعات السلع الاستهلاكية.

ومن الواضح أن هذه الشروط لا تتوافر في الدول النامية.

(ب) إن إنقاص الإنفاق الحكومي في الدول النامية، أمر يصعب تحقيقه، نظراً للحاجة الشديدة لهذه الدول، لإقامة البنية الأساسية، ولرفع المستويات المتدنية في كثير من المجالات الأساسية، مثل التعليم والصحة. وحتى لو أمكن تخفيض الإنفاق الحكومي، فإن الأثر سوف يكون محدوداً جداً للأسباب نفسها، وهي عدم توافر شروط انطباق مضاعف الاستثمار.

٢- **الضرائب:**

(أ) إن زيادة معدل الضرائب، في الدول النامية، يكون محدوداً جداً، وذلك بسبب انخفاض الدخول، ووقوع معظمها في حدود الإعفاء الضريبي، وهذا أمر يتعارض مع زيادة معدلات الضرائب .

---

(١) انظر: د. علي لطفي، المالية العامة، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

(ب) إن خفض معدل الضرائب في الدول النامية، أمر غير ممكن عملياً، حيث إن ذلك يؤدي إلى إنقاص إيرادات الحكومة، ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.

٣- **الموازنة العامة للدولة :**

(أ) إن استحداث فائض في الموازنة العامة للدولة – في الدول النامية – أمر غير ممكن عملياً، نظراً لوجود عجز ضخم ومزمن –أحياناً– في موازنات معظم الدول النامية.

(ب) إن استحداث عجز في الموازنة العامة للدولة – في الدول النامية – أمر غير وارد، حيث إن الدول النامية، تُعاني أصلاً من وجود عجز ضخم مزمن في موازناتها.

وخلاصة القول، إنه ليس هناك أي أثر مضطرد للسياسة الاقتصادية على الادخار العائلي سواءً عند تحرير القطاع المالي وتخفيف قيوده أو العكس، وذلك كما أشارت دراسة حديثة عن البنك الدولي للتنمية[١].

٥- **التضخم :**

إن انخفاض قيمة العملة، والارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في أي مجتمع من المجتمعات له تأثير كبير على السلوك الادخاري في هذا المجتمع. ويُميِّز الباحثون، بين ثلاث آليات لحدوث التضخم :

- التضخم الناشئ عن جذب الطلب "Demand pull inflation" .
- التضخم الناشئ عن دفع التكلفة "Cost push inflation" .
- التضخم الهيكلي "Structural inflation" .

كما يمكن اعتبار التضخم، نوعاً من أنواع الادخار القسري "Forced Saving"، ووسيلة تلجأ إليها بعض الدول، خاصة الدول النامية، بإحداث عجز في الموازنة العامة أي بزيادة النفقات العامة الجارية، عن الإيرادات العامة الجارية، لتمويل بعض النفقات الاستثمارية، وهذا ما يسمى بضريبة التضخم "Inflation Tax"، كما أثار التمويل التضخمي للتنمية الاقتصادية، في الدول النامية، كثيراً من الجدل، في الفكر الاقتصادي المعاصر، فبينما يوصي بعض الاقتصاديين بالالتجاء إلى التوسع النقدي، أداة لتشجيع الاستثمار، والتعجيل بالنمو الاقتصادي، ينصح بعض آخر، بوجوب تجنب الوسائل التضخمية، بسبب ما تُفضي إليه من زيادة في الأسعار، وهو أمر يضر بالاقتصاديات النامية، نظراً لضعف أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي[٢].

---

1) Worl Bank. Policy and Research. Why do savings rates vary across countries? Jan-March 1999.

(٢) انظر: نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٤٨.

أما فيما يتعلق بأثر التضخم على الادخار، وبالنظر إلى كثرة الدراسات الأجنبية عنها، بجانب تداخل بل وتعارض الآراء بها، فسوف أحاول استجلاء، وبلورة أهم أبعاد تلك العلاقة، وذلك بالتمييز بين التضخم المتوقع، والتضخم الفعلي. وسوف نتناول أولاً، أثر التضخم الفعلي، فمن المعلوم بداهة في الأدب الاقتصادي، أن التضخم يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأصول النقدية، كما يخفض من القيمة الحقيقية للأصول السائلة، ومن ثم يؤدي إلى التحول عنها، إلى حيازة الأصول العينية، أو السلع المعمرة، ويُعرف ذلك بأثر الهروب من العملة "Flight from currency effect"، وحيث إن شراء مثل هذه السلع، يعتبر جزءاً من الإنفاق الاستثماري، لذا اتفق بعض الاقتصاديين، على أن التضخم المتوقع، يدفع الأفراد لتقليل الإنفاق الاستهلاكي – أي زيادة الادخار – ويبرر هذا على أساس، طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم، والتي كانت موضع اهتمام الباحثين، منذ فترة طويلة، حيث توصل "I. Fisher" – وهو ما أطلق عليه فيما بعد "أثر فيشر" – إلى إن سعر الفائدة يتكيف – تماماً – مع التغيرات في معدل التضخم المتوقع في الأجل الطويل، فيرتفع سعر الفائدة مع ارتفاع الأثمان، وينخفض مع انخفاضها، وأما في الأجل القصير، فإن سعر الفائدة الحقيقي، ينخفض مع تزايد معدل التضخم، حتى يُصبح سالباً، وهذا ظرف غير موات بالنسبة لأشكال الثروة النقدية والمالية والمدخرة، مثل ودائع التوفير بالبنوك التجارية، وصناديق التوفير بالبريد، والسندات الحكومية وغير الحكومية، وبوالص التأمين، وشهادات الادخار، وغيرها من صور الادخار، ذات العائد الثابت، والتي تتعرض قيمتها الحقيقية للانخفاض، أثناء التضخم ولا يعوض ذلك سعر الفائدة، والذي قد يصبح سالباً، في بعض فترات التضخم.

وقد توصلت العديد من الدراسات الحديثة، خلال السبعينات والثمانينات، إلى نتائج تؤكد أثر "فيشر" وتوضح أن معدلات التضخم المتوقع المرتفعة، يكون لها تأثير كبير على سعر الفائدة الحقيقي، بما يؤدي لانخفاضه، وقد يصبح سالباً في بعض الأحيان.

حيث أثبت "Mundell" أن التضخم المتوقع يؤدي إلى رفع معدل الفائدة النقدي بأقل من معدل التضخم، وبما أن التضخم يخفض من قيمة الأصول فإنه يخفض الثروة وبالتالي يشجع على الادخار، كما أوضح أن توقع ارتفاع الأسعار، يجعل سعر الفائدة الاسمي يرتفع، ولكن زيادته ستكون أقل من معدل التضخم، مما يشجع على الاستثمار ومن ثم يتضاعف النمو[1].

---

1) **R. Mundell, monetary theory inflation, interest and growth in the world economy, Good year publishing company INC. 1971 p. 15 - 22**

وتقوم وجهة نظر "Mundell" على أساس أن الادخار، يساعد في توفير الموارد اللازمة للاستثمار، ومن ناحية أخرى فإن التضخم يؤدي، إلى توافر الفرص المربحة للاستثمار، من خلال تخفيض سعر الفائدة الحقيقي، ورفع معدل العائد المتوقع، ويرى "Goewland" أن الفرد يعتبر الزيادة، التي تطرأ على سعر الفائدة الاسمي، بسبب ارتفاع الأسعار، تعويضاً عن هذا الارتفاع، لذا قد يتجه الفرد إلى ادخار هذه الزيادة، ومن ثم يرتفع مستوى الادخار[١].

وعليه فإن أثر التضخم المتوقع على الادخار العائلي غير محدد، ويتوقف على قوة تأثير العوامل السابقة.

أما التضخم الفعلي، فإن كلاً من "Juster & Wachtel" يرون أن ارتفاع معدل التضخم، يؤدي إلى خلق جو من عدم التأكد، بشأن المستقبل عن الدخل الحقيقي، مما يدفع الأفراد نحو الأحجام عن الاستهلاك وزيادة المدخرات[٢].

وقد عبر "Deaton" عن هذه الفكرة، بما يسمى بأثر اللبس السعري "Price Confusion Effect" ، ويعني ذلك، أن عدم توافر المعلومات الكاملة، لدى الأفراد، عن أسعار السلع، يدفعهم إلى الخلط، بين الارتفاع التضخمي للأسعار وتغير الأسعار النسبية، ومن شأن ذلك أن يجعلهم يؤجلون قدراً من الاستهلاك مؤقتاً، أي زيادة الادخار، حتى يتبين لهم أنه ليس مجرد تغير سعر سلعة بالنسبة للسلع الأخرى، وإنما هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار[٣].

ومن ناحية أخرى، يؤثر التضخم على الادخار، من خلال تأثيره على قدرة القطاع العائلي على الادخار، فالتغير الحقيقي الذي يطرأ على مستوى الدخول الحقيقية للعائلات ذات الدخل المحدود، يقلل بالتأكيد من قدرتها على تكوين المدخرات، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط لاستهلاك هذه العائلات، وفي المقابل سينخفض ميلها المتوسط للادخار، وإذا كان الارتفاع الذي سيحدث في المستوى العام للأسعار – في نفقة المعيشة على وجه التحديد – جامحاً ومتواصلاً، فإنه

---

1) D. H. Goewland an sumption, saving and inflation in modern economic analysis, 2 ed., Goewland, Butter worths 1983 p.12 g.

2) T. Juster F. P. Wachtel, a note on inflation and the consumer, Brooking papers on economic activity 1972. P.87

3) A. Deaton, involuntry saving through unanticipated inflation. American economic review, V:67, No:5 Dec. 1977 p. 212

من المتوقع، أن يؤدي إلى القضاء كلية على الفائض الذي كان يدخره هذا القطاع[١].

وأكثر الفئات إصابة بضرر التضخم، هم من ذوي الدخل الثابت – العمال والموظفين – الذين لا تزيد معدلات أجورهم النقدية، بما يعادل قوة الارتفاع في الأسعار، ومن هنا تتعرض دخولهم الحقيقية للتدهور، كما ينخفض مستوى معيشتهم، كما تشمل هذه الفئة أيضاً، أصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية، وكذلك الدائنين والمقرضين، أما أصحاب عوائد التملك والتي تتمثل دخولهم، في الأرباح والفوائد والريوع، وهم مالكوا وسائل الإنتاج وأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية وغيرهم ، فهم أكثر الفئات استفادة من التضخم، حيث تتزايد دخولهم، على نحو أسرع من تزايد المستوى العام للأسعار.

ولهذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار، طريقة توزيع الدخل، وميل كل فئة من فئات الدخل إلى الادخار، فالتضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، لصالح الفئات ذات الدخل غير الثابت، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الادخار، وذلك لأن هذه الفئات ذات ميل حدي مرتفع للادخار.

ولكن في الدول النامية، تتسم الطبقات والفئات الغنية، بارتفاع واضح في ميولها المتوسطة والحدية للاستهلاك، حيث يبددون معظم -إن لم يكن- كل الزيادة التي تحدث في دخولهم، أثناء فترة التضخم، في الاستهلاك الترفي، و يمكن الاستدلال على ذلك، بالتجارب التأريخية للتضخم، والتي أثبتت أنه بالرغم من أن ارتفاع الأسعار قد أدى إلى زيادة أرباح المنتجين، والتجار والمزارعين، في الدول النامية، كما كان عليه الحال أثناء فترات الحروب، خاصة الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، إلا أن هذه الزيادة التي طرأت على دخولهم، لم توجه نحو الادخار، ولا إلى تمويل مشروعات إنتاجية جديدة، بل اتجهت إلى زيادة الاستهلاك الترفي، واستيراد السلع الكمالية، وبالتالي من الممكن، أن يؤدي التضخم من خلال إعادة توزيع الدخل، إلى تخفيض الادخار [٢].

ومما سبق يتضح مدى تشعب أثر التضخم على الادخار، حيث لا يمكن التوصل إلى تحديد مؤكد لأثره النهائي. لذا تباينت الدراسات التطبيقية، التي تناولت هذه العلاقة، فبينما وجد "Thirwall" أن معامل التضخم، ذو إشارة موجبة، ولكنه غير معنوي، وذلك لعينة من دول

(١) د. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٥٤٢.

(٢) د. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، مرجع سابق ص ٥١٩

أمريكا اللاتينية، وسبع دول أفريقية(*). نجد أن دراسات أخرى، توصلت إلى أن معامل الأسعار سالب، وغير معنوي، وعلى الجانب الآخر، اتجهت بعض الدراسات، إلى بيان أثر التضخم المتوقع، وغير المتوقع على الادخار، وأخذت دالة الادخار معدل التضخم الفعلي، ومعدل التضخم المتوقع، واعتبرت الفرق بينهما، يعكس التضخم غير المتوقع، ومن الملاحظ أن هذه الدراسات، لم تتفق حول أثر التضخم على الادخار، سواء متوقعاً أو غير متوقع، إلا أننا نستطيع القول، إن المعدل الأمثل للتضخم، والذي لا يتجاوز ١٠٪ يمكن أن يكون له أثر إيجابي على الادخار. أما زيادة معدل التضخم على ذلك، فيمكن أن يكون تأثيرها سالباً، كما أظهر الدليل الإحصائي في عدد من الدراسات التي أُجريت لمعرفة أثر التضخم على الادخار العائلي أنه كلما زاد التضخم – الناتج عن التقلبات الاقتصادية – زاد الادخار العائلي وذلك في حالة ثبات العوامل الأخرى(١). إلا أنه يجب التأكيد على أن أثر التضخم على الادخار قد يختلف من مجتمع إلى آخر.

٦- الثقة والطمأنينة في سوق الأعمال :

تبدو أهمية قطاع الأعمال، ليس فقط فيما يقدمه من فرص للعمل، وإنما أيضاً فيما يقدمه من فرص للاستثمار، لرؤوس الأموال الصغيرة. فقطاع الأعمال يتيح لكل فرد أن يشارك في الاستثمار المنتج، من خلال شرائه لأسهم تعكس مشاركته في المشروع، وبالتالي يشارك قطاع الأعمال في تعبئة الموارد المحلية. إلا أن مدى إقبال الأفراد على المشاركة في هذه المشروعات، يتوقف على نمو هذا القطاع وربحيته وكذلك مدى استمراريته. وتتمثل مصادر تمويل استثمارات قطاع الأعمال في ثلاث مصادر أساسية هي(٢):

(أ) الأنواع المختلفة من القروض.

(ب) إصدار أسهم جديدة.

(جـ) ادخار قطاع الأعمال (التمويل الذاتي).

ولكل نوع من هذه الأنواع التكلفة الخاصة به، حيث تختلف هذه التكلفة، وفقاً لطبيعة كل مصدر.

(*) واعتبر أن العلاقة بين الادخار والتضخم، تختلف بحسب معدلات التضخم، فإذا كان معدل التضخم بين صفر و١٠٪ فإن العلاقة تكون خطية، إلا أنه حدد بعد ذلك، أن هذا الأمر لا يستند إلى أساس نظري، حيث إن الشكل الأفضل هو غير الخطي.

See: A. Thirlwall, inflation and saving ratio across countries, journal of development studies, V:10 No:2, Jan 1984 p. Ibo.

(1) World Bank. Policy and Research. Why do savings rates vary across countries? op. cit.

(٢) انظر: د. منال محمد متولى، "المدخرات في الاقتصاد المصري" ، مرجع سابق، ص ٧٨.

وبالنسبة للاقتراض، تتحمل الشركة نفقة صريحة، تتمثل في الفائدة على الدين، ونفقة ضمنيه تتمثل في النفقات الثابتة، حيث من الممكن ألا يحقق الاستثمار العائد المنتظر منه. أضف إلى ذلك تلتزم الشركة برد أصل الدين، مما يشكل نفقة أخرى تتحملها، وتؤثر على قيمة الأرباح القابلة للتوزيع، وبصفة خاصة أرباح الأسهم.

وبالتالي لن تقبل الشركة إلا بالمشروع الذي يحقق عائداً أكبر من سعر الفائدة، الذي اقترضت به، وبالرغم من ذلك هناك مخاطرة أخرى، تعتبرها إدارة الشركة أكثر أهمية، وهي خطر الإفلاس، الذي ينجم عن تزايد ديون الشركة. وأخذ هذه المخاطرة في الاعتبار، يجعل الإدارة تطلب معدلاً مرتفعاً للعائد [١].

أما عن نفقة إصدار الأسهم فيمكن للشركة أن تمول المشروع، عن طريق هذا الأسلوب، عندما تكون نسبة الإضافة، إلى الربح المتوقع، على الأصول الموجودة، تزيد عن نسبة قيمة الأسهم الجديدة، التي ستصدر إلى كمية الأسهم تحت السداد، فإذا كان من المتوقع، أن يضيف الربح الجديد ٤٠٪ إلى أرباح الشركة، بعد الضرائب، وإذا كان سيمول هذا المشروع بزيادة الأسهم تحت السداد بنسبة ٣٠٪، فسيكون من المفضل للمساهمين الحاليين، أن يأخذوا بهذا البرنامج ما لم تكن هناك طرق أخرى أفضل[٢].

وعلى الرغم من ذلك، فقد لا ترغب إدارة الشركة في الإصدار الجديد "Stock issue" وذلك لسببين:

- إن زيادة عدد الأسهم يمثل مطالبات "Claims" أكثر على أصول الشركة.
- إنه قد تضطر الشركة إلى الكشف عن معلومات خاصة يتطلبها إصدار أسهم جديدة.

ولذلك قد تضطر الشركة، ألا تتكفل بالمشروعات، التي ستمول عن طريق الاقتراض، أو حتى عن طريق إصدار أسهم جديدة، حتى لو كانت هذه المشروعات، ستحقق عائداً كبيراً، ويبرر ذلك مدى أهمية التمويل الذاتي لقطاع الأعمال.

---

1) L. Tarshis, " the flow of business funds consumption and investment" in" post keynesion economics" op, cit, p. 369

(2) Duesenberry, business cycles and economic growth, op, cit., p.91

ويُعرف ادخار قطاع الأعمال بأنه الزيادة في الدخل الجاري، على الإنفاق الجاري، وبالتالي يمثل الأرباح غير الموزعة، التي يتم الاحتفاظ بها ثم يعاد استثمارها في المشروع. وتتمثل تكلفة هذه المدخرات، في أنها من حق أصحاب الأسهم أصلاً، ويتم الاحتفاظ بها لتحقيق عائد في السنوات القادمة. ومن ناحية أخرى تتمثل التكلفة، في نفقة الفرصة البديلة، أي العائد الذي كان يمكن للشركة أن تحصل عليه، إذا استخدمت هذه المدخرات، في شراء أسهم، أو أصول لشركات أخرى.

وقطاع الأعمال يُقبل على زيادة مدخراته لعدة أسباب منها [١]:

- التوسع "Expansion"، حيث إن توافر المدخرات لدى قطاع الأعمال، يمكنه من تمويل المشروعات الجديدة، دون الالتجاء إلى المصادر الأخرى للتمويل.
- السيولة لمواجهة الطوارئ والأزمات.
- الحكمة المالية التي تقتضي تكوين احتياطيٍ يفوق ما يستلزمه النشاط الجاري.
- تحقيق الاتساق في توزيع الأرباح.

لكن عند احتساب قيمة ادخار قطاع الأعمال، تُثار مشكلة أساسية تتعلق بالإهلاك الرأسمالي، وهل يتم اعتباره جزءاً من مدخرات قطاع الأعمال، حيث اختلفت الآراء حول قياس الإهلاك الرأسمالي، فأحد الاتجاهات تقدره على أساس نفقة الإحلال "Replacement cost"، بينما اتجاهات أخرى، تقدره على أساس النفقة الأصلية، للمعدات الرأسمالية "Original cost".

ويظهر تأثير الإهلاك، على الادخار الصافي بدرجة كبيرة، لأنه لو تم الاعتماد على التكلفة الأصلية، فإن المكاسب والخسائر الرأسمالية، سوف تدخل قيمتها في الدخل، ومن ثم الادخار الصافي. أما الاعتماد على أسلوب التكلفة الجارية في حساب الإهلاك، لإدخال أثر الأسعار في الاعتبار، فهو يُخلّص الدخل – ومن ثم الادخار الصافي – من المكاسب والخسائر الرأسمالية [٢].

وفي واقع الأمر فإن قيمة الإهلاك، الذي تقدره أي شركة، لا يعكس حقيقة الاستهلاك الرأسمالي، وذلك لأن الإهلاك مفهوم محاسبي، يخضع لعدد من الاعتبارات، مثل توقع ظهور فن إنتاجي جديد، سيؤدي إلى التقادم الفني للمعدات المستخدمة. ويعني ذلك حساب استهلاك رأس المال

(1) Keyenes, The General Theory..., op, cit., p. 108 –109 A. Hansen, Aguide To Keynes, USA, MC-Grow – Hill Book company, INC, 1953 , p.72 W. Shultt, social security and the economics of saving USA, National industrial conference board inc, 1948 p. 29-30

2) S. Axilrod, A note on saving , depriciation, And capital gains Review of economics and statistics, V: XLII, 1960, p. 231-233

في فترة قصيرة، أي اتباع سياسة سعريه لاسترداد قيمة رأس المال في عدد قليل من السنوات[1].

والاعتبار الثاني هو سياسة الحكومة، تجاه تنظيم الإهلاك، الذي يقدر كل عام، من أجل فرض الضريبة على دخل الشركات.

ووفقاً لما سبق، يشمل ادخار قطاع الأعمال، الأرباح غير الموزعة، بالإضافة إلى قيمة الإهلاك الرأسمالي.

وفي واقع الأمر يواجه قطاع الأعمال عدة قيود والتزامات، في مواجهة الناتج الذي يحققه، فلا بد لكي يستمر العمل والإنتاج أن يتم دفع الأجور التي قد تتزايد، للمستخدمين الذين يتحدد عددهم، وفقاً لطبيعة الناتج، ولابد أيضاً أن يفي القطاع بالالتزامات طويلة الأجل، مثل الفائدة على الديون والإيجارات. ومن ناحية أخرى لابد أن تدفع الضرائب المفروضة على الأرباح، أو على الدخل الذي يحققه القطاع، أضف إلى ذلك أنه حتى تستمر الأسهم ذات الامتيازات، فلا بد من دفع العائد عليها "Dividends" حتى لا يفقدها القطاع، بالإضافة إلى الأسهم العادية. وبذلك يتحدد ادخار قطاع الأعمال بعدد من المحددات المختلفة هي :

(١) سياسة توزيع أرباح الأسهم.

(٢) الضرائب.

(٣) اتجاه الدورة الاقتصادية.

(٤) الصادرات.

٧- اتجاه الدورة الاقتصادية:

قد يكون لاتجاهات الدورة الاقتصادية "Business Cycle" بمراحلها المختلفة دور في زيادة أو خفض الادخار، أذ في فترات الرخاء تزداد الدخول خاصة للعاملين في القطاع الخاص وبالتالي تكون الفرصة متاحة لزيادة المدخرات، لذا يتوقع أن يزداد الميل الحدي للادخار في فترات الرواج، أما في فترة الركود فإنه يتوقع أن ينخفض الميل الحدي للادخار نتيجة لانخفاض الدخول.

(١) د. عبد الفتاح قنديل ود. سلوى سليمان، الدخل القومي، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

٨- حصيلة الصادرات:

أثبتت العديد من الدراسات وجود تأثير إيجابي للصادرات -سلعية أو خدمية- على الدخل القومي والنمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية[١]، حيث يمكن ارجاع زيادة معدل النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات إلى ثلاثة عوامل رئيسة:

١- المنافسة القوية في الأسواق الخارجية مما يوجب زيادة مستوى جودة السلع المصدّرة والعمل على خفض نفقة انتاجها.

٢- الاستفادة من مزايا زيادة الحجم، حيث تتطلب صناعات التصدير حداً أدنى لحجم الوحدة الاقتصادية.

٣- التطور التقني الذي يصاحب سياسة الاتجاه نحو التصدير، إذ أن له آثاراً مواتية على النمو الاقتصادي، وعليه فإن زيادة معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم زيادة مدخراتهم، إضافة إلى أنه عادة ما يُقال إن الصادرات مصدر الدخول المرتفعة خاصة في الدول النامية ذات الهياكل التصديرية غير المتنوعة نسبياً والذي يعتمد -بدرجة كبيرة- على تصدير منتج أوّلي أو عدد محدود من هذه المنتجات. وطبقاً للنظرية الاقتصادية، من المتوقع أن يرتفع الميل الحدي للادخار من هذا الدخل التصديري المرتفع. كما أن الدول ذات الحصيلة الوفيرة من الصادرات -أيضاً- قد تتجه لممارسة درجة أقل من القيود على الاستثمار، مما يترتب عليه مستوى أعلى من الاستثمار، وبالتالي مستوى أعلى من الدخل ومن ثم الادخار، وإن كانت العلاقة بين حصيلة الصادرات والادخار تتضح أو يكون تأثيرها أكبر على مدخرات قطاع الأعمال، حيث توصلت عدة دراسات إلى وجود أثر إيجابي لهذه الحصيلة على مدخرات هذا القطاع.

٩- معدل التبادل التجاري:

يذهب بعض الاقتصاديين[٢] إلى الاعتقاد بأن هناك علاقة طردية، بين الادخار وتغير معدل التبادل الدولي، في أي دولة من الدول، يؤدي إلى إعادة تقييم الصادرات والواردات، وثروة البلاد، كما أن له من جهة أخرى، أثراً إحلالياً نتيجة لتغيير الأسعار النسبية، ويعرف احتمال انخفاض

---

(1) See: Habib, F.I., "Savings Determinants in Law Income Countries", op. cit., p 125.

2) Seveson, L.E.O & Razin A.the terms of trade & the current account: The harbarger Lausen Matzler Effect, journal of political economy, vol 91 Feb. 1983.
Maizels, A. Exports & economic Growth of developing countries N.Y. Combridge University press, 1968.

الادخار نتيجة لتدهور معدل التبادل، بأثر "هاربرجرلورس بتزلر" وإن كانت نتائج الدراسات التطبيقية، تباينت على نحو لا يحسم مدى وجود وصحة هذه العلاقة، إلا أن "ميزل" يرى أن هناك علاقة وثيقة، بين تطور الصادرات ومستوى الادخار المحقق في الدول النامية، حيث يؤدي نمو قطاع التصدير، والذي يتميز بارتفاع الميل للادخار، إلى رفع مستوى الادخار، كما أن نمو قطاع التصدير، وما يرتبط به، من نمو للتجارة الخارجية، من شأنه زيادة حصيلة الدولة الضريبية، كما أن نمو قطاع التصدير، يؤدي من خلال علاقات التشابك إلى نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى، على نحو يرفع من قدرة الاقتصاد المحلي، على توليد المدخرات.

١٠- عدم التأكد والادخار العائلي:

لقد اهتم الاقتصاديون بدور (عدم التأكد)، في التأثير على النمو الاقتصادي، إلا أن المحاولات لدراسة أثره تُعد محدودة، ويؤثر عدم التأكد على الادخار، من خلال توقع الدخل في المستقبل، بحيث إذا توقع الأفراد أن ينخفض الدخل النقدي، تتم مواجهة ذلك، عن طريق تكوين الأرصدة الحقيقية، أي زيادة الادخار، وبذلك إذا انخفض الدخل فعلاً، فإنه يمكن المحافظة على مستوى الاستهلاك، عن طريق تخفيض المدخرات، ونظراً لعدم القدرة على قياس أثر هذا المتغير، على الادخار العائلي فقد استخدمت بعض الدراسات، معدل البطالة، على أساس أنه يعكس عدم التأكد عن الدخل في المستقبل، وانتهت إلى أن معدل البطالة، من شأنه التأثير سلبياً على الادخار العائلي، في ظل انقطاع الدخل، حيث إنه يمثل "A Negative Transitory Income Effect"[١].

إلا أن هذه الدراسات قد لا يمكن قبولها نظرياً وتدل على أن استخدامهم لهذا المعدل – مؤشراً على عدم التأكد – هو استخدام في غير محله. إذ لا يعقل أن إنساناً لا يستطيع التنبؤ بالمستقبل – غير متأكد – سوف يقوم بزيادة استهلاكه الجاري، بل على العكس تماماً سوف يزيد من ادخاره. وهذا ما بيّنته دراسة عن البنك الدولي بعنوان: "Why do savings vary across countries?" [٢] وذلك بتأكيدها على أن عدم التيقن يزيد من الادخار العائلي حيث إنه سلوك طبيعي لحماية أنفسهم من التغيرات أو التقلبات الاقتصادية.

---

1) J. Juster & L. Taylor, towards a theory of saving behavior, American economic review, V:vlxv, N:2 May 1975, p.207-209 L.Hakim and Wallich, deficits, dept and saving structure of OECD countries with trends from 1965 to 1981, world bank : working papers, No: 727, March, 1985, p. 70.

(2) World Bank. Policy and research. op. cit.

المبحث الثاني : العوامل الاجتماعية

مدخل :

نقصد بالعوامل الاجتماعية، تلك العوامل التي تشتمل على الخصائص الأساسية للطبيعة الإنسانية، وعلى العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، والتي لا يطرأ عليها التغيير، إلا في المدة الطويلة، أما في المدة القصيرة، فهي إن لم تكن ثابتة، فإن تغيراتها محدودة إلا في الظروف غير العادية، ويمكن إجمال العوامل الاجتماعية، التي تحمل الأفراد على الامتناع عن استهلاك جزء من دخولهم في الآتي :

١- **العوامل الذاتية.**

٢- **معدل الإعالة.**

٣- **التحول الحضري.**

٤- **القيم والعادات السائدة.**

٥- **المحاكاة والتقليد.**

٦- **العوامل السكانية.**

٧- **التركيب العمري وحجم الأسرة.**

٨- **درجة نمو الوعي الادخاري.**

١- العوامل الذاتية:

يقصد بالعوامل الذاتية، العوامل التي تتعلق بالناحية النفسية للأفراد، من حيث رغبتهم في الإنفاق على الاستهلاك، أوالامتناع عنه بالادخار، والاحتياط لمواجهة طوارئ المستقبل، ويطلق "كينز" على هذه العوامل –دوافع الادخار والاستهلاك من الناحية النفسية– فهذه العوامل ذات طابع شخصي أو ذاتي، تؤثر في سلوك الأفراد، عند تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار، فالفرد عندما يقتطع جزءاً من دخله يتأثر ببعض البواعث النفسية، كالتفكير في المستقبل، والاحتياط للطوارئ غير المتوقعة، من مرض أوعجز أو حرب، أو الرغبة في التمتع باستهلاك حقيقي في المستقبل، وتتوقف هذه العوامل إلى حد كبير، على الخواص النفسية للطبيعة البشرية، وعلى عادات المجتمع محل الدراسة، والمنظمات الموجودة فيه. وتعتبر هذه العوامل، من أهم العوامل المؤثرة على ادخار الأفراد، نظراً لرسوخها ومحدودية التأثير فيها، إلا في الأجل الطويل، لذا أخذ "كينز" هذه العوامل على أنها معطيات "given" ، وخلص – نتيجة لذلك – إلى أن الميل للادخار في المدة القصيرة، يتغير تحت تأثير العوامل الموضوعية فقط(*)، ويمكن إجمال أهم العوامل الذاتية في الآتي:

(أ) الرغبة في تكوين احتياطات مالية لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل: فالفرد قد يقوم باقتطاع جزء من دخله ليدخره، مدفوعاً في ذلك ببعض البواعث النفسية، كالتفكير في المستقبل، والاحتياط للطوارئ غير المتوقعة، والظروف والأحداث السيئة، وكلما زاد خوف الأفراد من المستقبل مالوا إلى ادخار نسبة أكبر من دخلهم.

(ب) الاحتراس ضد حوادث متوقعة، قد تقلل من الدخل في المستقبل، مثل الشيخوخة أو اعتزال الخدمة أو تعليم الأبناء.

(جـ) الرغبة في زيادة الدخل في المستقبل.

(د) التمتع بالاستقلال وحرية التصرف.

(هـ) تحسين الأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

(*) **العوامل الموضوعية، عوامل تُفرض على الأفراد من خلال الأطر التي تتحرك فيها، إذ يسهل التحكم فيها في الأجل المتوسط، بل وحتى في الأجل القصير، وذلك من خلال تغير السياسات العامة التي ترسم المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية، بينما يصعب التأثير في العوامل الذاتية، إلا في الأجل الطويل، وعليه فلا بد من ضرورة تكثيف الجهود، في الأجلين القصير والمتوسط، لزيادة الادخار عن طريق العوامل الموضوعية، والتي تمهد بدورها الطريق لزيادة القدرة على التحكم في العوامل الذاتية في الأجل الطويل.**

(و) الاحتفاظ بجزء من الدخل للمضاربة لتنفيذ المشاريع.

(ز) إرضاء نزعة البخل ،فقد تسيطر صفة البخل والشح على بعض الأفراد، فيقومون بالامتناع عن الإنفاق لمجرد إشباع هذه الغريزة.

(ن) الرغبة في ترك ثروة للورثة، وذلك إما حباً للإيثار "Altruism" أو لرغبة المورث "Bequester" في السيطرة على تصرفات الوارثين.

ومن الواضح أن هذه العوامل، ليس لها فرصة التغير في الزمن القصير، إلا في الظروف غير العادية، ويطلق عليها أحيانا حوافز الاحتياط، وبُعد النظر، والنظرة العامة للمستقبل، والاستقلال عن الغير.

٢- معدل الإعالة:

لقد تبنّت العديد من الدول سياسة تخفيض معدل نمو السكان، استناداً إلى أن ارتفاع هذا المعدل، له أثر سلبي على معدلات الادخار، ومن ثم النمو الاقتصادي ويعرف ذلك باسم "Enke-Demeny Hypothesis" حيث كانا أول من وضع هذه الفرضية، ولقد دعمت هذه الفرضية من جانب "Leff" الذي بيّن، أن ارتفاع معدل المواليد، يؤثر على التركيب العمري للسكان، بحيث ترتفع نسبة الإعالة، نتيجة لارتفاع نسبة من ينتمون إلى فئة صغار السن، التي تتميز بارتفاع مستوى الاستهلاك، ومن ثم يمثل ذلك قيداً على قدرة المجتمع على الادخار، إذا لم تكن هناك زيادة مقابلة في دخل الأسرة أو تخفيض من استهلاكها[1].

ومن الممكن أيضاً أن تكون هناك علاقة، بين عبء الإعالة والادخار العام، على أساس أن الضرائب تُفرض بعد تحديد حجم الاستهلاك اللازم، أي الحد الأدنى من الاستهلاك اللازم لكل فرد، وكلما تزايد عدد المعالين من السكان، انخفض الفائض الذي يُفرض عليه الضرائب ومن ثم تنخفض إيرادات الدولة، ومن ناحية أخرى يتأثر الإنفاق الحكومي بنمو السكان، من خلال تزايد الإنفاق على الصحة والتعليم، وبالتالي ينخفض الادخار الحكومي.

1) **S. Enke, the economics of government payments to limit population, economic develpoment and cultural change, V:VIII,No.4 , July, 1960. P. 339-348. Demeny , investment allocation and population growth, domography 2 1965, p.203 - 232**

ولقد اهتمت الدراسات التطبيقية ببحث العلاقة بين معدل الإعالة، ومعدل الادخار، حيث تناول "Eizenga" العلاقة بين العوامل الديمغرافية والادخار الشخصي(١)، وتناول "Modigliani" العلاقة بينهما وبين الادخار الخاص(٢) . أما دراسة "Leff" فقد وسعت مفهوم الادخار لكي يشمل الادخار الحكومي، بحيث تم اختبار الفرض القائل "بأن معدل الادخار الكلي ينخفض مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، كلما تزايد عدد المعالين من السكان". وقد استخدم "Leff" نسبة من هم في سن ١٤ سنة أو أقل، على أساس أنه يعكس العبء المفروض على صغار السن، ويمثل كبار السن ومن استقالوا من أعمالهم عبئاً، لأنهم يستهلكون دون أن ينتجوا، مما يستوجب إدخالهم في التحليل، على أساس أنهم يُخفضون من معدل الادخار استناداً إلى ما يلي :

١- يمكن ألا يكونوا قد قاموا بالاحتياط للسنوات التي لن يعملوا بها ، إما لعدم توافر سوق لرأس المال ، أو بسبب التضخم ، أو ارتفاع الحد الأدنى اللازم من الاستهلاك، وبذلك يُمثل استهلاكهم عبئاً على دخل من يعملون.

٢- من الممكن أن يعتمدوا في إنفاقهم، على السحب من أرصدتهم ، ومن ثم تنخفض نسبة ادخارهم الجاري إلى الدخل.

من هنا كلما تزايدت نسبة من لا يعملون – مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه – انخفضت نسبة الادخار الكلي في المجتمع.

ولقد اتفقت نتائج بعض الدراسات التطبيقية مع دراسة "Leff" القائلة بأنه كلما ارتفع معدل الإعالة، انخفض احتمال الادخار، وقد تم تبرير ذلك على أساس انخفاض مستوى الدخل في الدول النامية، مما يجعل قدرتهم على الادخار ضعيفة، ومن ثم ارتفاع معدل الإعالة يخفض ادخارهم.

ولقد انتقد "Gupta" دراسة "Leff" حيث بيّن أن معدل الإعالة ذو أثر غير معنوي، في تحديد معدل الادخار في الدول النامية، على أساس أنها مجموعة واحدة، ورأى "Gupta" أنه من الأفضل تقسيم هذه الدول وفقاً لمستوى دخل الفرد، ولهذا قام بتقسيم هذه الدول – النامية – إلى ثلاث مجموعات، وبينت نتائجه أن معدل الإعالة ذو تأثير مهم على معدل الادخار في المجموعة الثالثة، ويفسر ذلك بأنه عندما يكون مستوى دخل الفرد منخفضاً، كما في المجموعتين الأولى

---

1) **W. Eizenga, demographic factors and savings, Amestrdam, North Holland publishing company, 1961, p.74**

2) **F. Modigllani, the life cycle hypothesis of saving: the demand for wealth and the supply of capital, social research, V:33 No:2 Summer 1966, p. 166-167**

والثانية، ولا يكون هناك هامش يمكن ادخاره، حيث يعني ذلك أن الأفراد يتقاسمون الفقر، ومن هنا فإن العوامل الديموجرافية، مثل معدلات الإعالة، تصبح فعالة ومعنوية، عندما يصبح دخل الفرد – لمن يصل إلى سن العمل – عند مستوى يستطيع أن يوفر أكثر من الحد الأدنى اللازم للمعيشة، أي يكون هناك احتمال للادخار[١].

وعلى الجانب الآخر، ظهرت دراسات تطبيقية أخرى تباينت نتائجها مع فرضية "Leff" حيث إنتهت دراسة "Ram" إلى أن معدل الإعالة ذو أثر موجب، وإن كان غير معنوي، ولقد استخدم عينة "Leff" نفسها وتوصل إلى أن ارتفاع معدل الإعالة، ذو أثر عكسي بسيط على معدل الادخار في الدول النامية[٢].

ولقد أيد "Kelley" دراسة "Ram" على أساس أنه كلما ازداد عدد أفراد الأسرة، فإن ذلك لا يقتضي بالضرورة انخفاض مستوى الادخار : فالأطفال من الممكن أن يكونوا بدائل لأشكال أخرى من الإنفاق، أو ربما يكونوا الدافع لرفع دخل الأسرة، وذلك على أساس أن يكونوا سبباً في تشجيع الأسرة على المزيد من العمل، أو على تكوين أصول أخرى للاحتياط، وسوف تختلف هذه الآثار وفقاً لاختلاف مستوى النمو الاقتصادي[٣] "Economic Development" .

كما وجد أن الأطفال لم يكن لهم أثر سالب على دخل الأسرة في ايرلندا، بل الواقع أن كِبَر حجم الأسرة قد اقترن بتزايد ناتج المزرعة، حيث إن الأطفال في المناطق الريفية يُضيفون بطريق مباشر لدخل الأسرة من خلال عملهم، أو بطريق غير مباشر من خلال تحفيز الآباء على العمل أكثر.

وعليه فإن العوامل الديموجرافية، تُعتبر من أهم محددات الادخار، فتغير الهيكل العمري للسكان، مع تفاوت الميل للادخار، بين مختلف الفئات العمرية، من شأنه أن يؤثر على مستوى الادخار في المجتمع، فكلما انخفض عبء الإعالة، أدى ذلك إلى زيادة الميل للادخار في المجتمع، نظراً لانخفاض الميل للادخار لدى كبار السن – ٦٥ عاماً فأكثر – بالمقارنة بالشباب، إلا أن نتائج الدراسات التطبيقية لم تكن قاطعة في تحديد هذه العلاقة ومدى معنوياتها.

---

1) **Gupta: dependency rates and savings rates: comment, Amrerican economic review, V:Ixi, No:3 June, 1971, p.468**

2) **R. Ram : dependencey rates aggregate savings : a new international cross section – study, American economic review, V:72, No:3 June , 1982 p. 539-540**

3) **A. Kelley: savings, demographic change and economic development and cultural, change, V:25,No:1, Oct, 1976, p.684**

٣- التحول الحضري Urbanization :

يتأثر قرار الادخار بانتقال الأفراد من الريف إلى الحضر، حيث يُمثل ذلك انتقالاً من مجتمع يتميز بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك – المجتمع الريفي – إلى مجتمع يتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك – مجتمع المدينة – ويرجع ذلك بصفة أساسية، إلى أثر المشاهدة أو المحاكاة، للأنماط الاستهلاكية السائدة، ومن ثمّ ظُهور تطلعات استهلاكية مرتفعة، يُضاف إلى ذلك أن وسائل التأثير الإعلامية، أكثر انتشاراً وتأثيراً في الحضر، عنها في الريف، ومن ناحية أخرى، فإن تكاليف المعيشة في الحضر أعلى منها في الريف بصفة عامة، فمثلاً أغلب الأسر الريفية تمتلك البيوت التي تسكنها، بينما أغلب الأسر الحضرية تؤجر مساكنها، كما أن تكاليف المواصلات بالنسبة للأسرة، أعلى في الحضر عنها في قطاع الريف، يضاف إلى ذلك أن النفقات الترفيهية محدودة للغاية في قطاع الريف مقارنة بالحضر[١].

ومن العوامل التي قد تكون مسؤولة عن تشجيع الادخار في قطاع الريف، بالمقارنة بقطاع الحضر، اتساع وتنوع فرص الاستثمار المتاحة في القطاع الأول، عنه في الثاني، وخاصة بالنسبة للمدخرات الصغيرة، ففي دراسة على قطاع الريف، في كل من الهند وكوريا واليابان، خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ وُجد أن معظم مدخرات هذا القطاع، يُعاد استثمارها في الأرض مرة أخرى، وأن أي زيادة في الدخل، لا تنصرف إلى الإنفاق الاستهلاكي أو على السلع الكمالية[٢].

ولقد أهتمت الدراسات التطبيقية بالفرق بين الحضر والريف في السلوك الادخاري، حيث لا يعتمد الادخار العائلي على مستوى الدخل المتاح للتصرف، وإنما على درجة التحضر، والتي تُقاس بأنها نسبة عدد السكان في الحضر إلى إجمالي السكان. وفي هذا الشأن يقرر "Duesenberry". إنه من المعروف تماماً أن الأسر الريفية، يكون ميلها للادخار أكبر من الميل للادخار لدى الأسر الحضرية، ومن ثمّ يمكن القول بأن انخفاضاً في الحجم النسبي للسكان الريفيين يُحدث انخفاضاً في الميل نحو الادخار في المجتمع [٣].

---

(١) انظر: د. كريمة كريم ، توزيع الدخل في مصر منذ منتصف السبعينات : تقدير وتوقع "المؤتمر السنوي السابع للاقتصاديين المصريين"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، ٦-٨ مايو ١٩٨٢ ص ١٧-١٨

2) P. Adams. Mobilization household saving through financial markets economic development and cultural change, V:26, No:3 April 1978, p.547-560.

(3) Duesenberry, Income, savings and the theory of consumer ..., op, cit, p. 61-64.

٤- القيم والعادات السائدة:

تلعب القيم والعادات السائدة في أي مجتمع من المجتمعات دوراً كبيراً في التأثير على حجم الادخار، وتعتبر القيم والعادات السائدة في المجتمع، من أكثر العوامل ثباتاً، وقد تكون مبنية على أساس ديني أو عرف اجتماعي وذلك كالإنفاق في مواسم الأعياد أو مناسبات الزواج. بل أحياناً يكون الادخار بالسالب في بعض المجتمعات، نتيجة للأعراف الاجتماعية أو الطقوس الدينية، وذلك أن الأسرة تتجاوز في الانفاق دخلها الجاري التزاماً بعرف أو تقليداً لعادة قد لا يكون لها قبول.

٥- المحاكاة والتقليد:

يُعزى هذا العامل إلى "Dusenberry" صاحب نظرية الدخل النسبي، حيث يرى أن الفرد دائماً يحاول المحافظة على استهلاكه بالنسبة للآخرين، لذا فإن حجم الاستهلاك – الادخار – لا يعتمد على الدخل المطلق الذي تحصل عليه العائلة، بل يعتمد على المركز النسبي لها في سلم توزيع الدخل، كما أن الاستهلاك في فترة معينة لا يتحدد بمستوى الدخل في تلك الفترة، وإنما بأعلى مستوى للدخل حصل عليه الفرد في فترة سابقة، إذ يزيد الاستهلاك في تناسب مع الدخل، وإذا انخفض الدخل الحالي عن مستواه في السابق، فلن يدفع هذا الانخفاض الأفراد إلى التضحية على الفور بمستوى أو نمط المعيشة التي اعتادوا، وإنما سيحاولون المحافظة عليه، ولو فترة بتقليل الادخار، أو السحب من المخدرات السابقة.

أما أهم النتائج (*) التي توصلت إليها هذه الفرضية فهي أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل، هي علاقة نسبية في أوقات النمو المنتظم للدخل، أما في اوقات الكساد حيث تنخفض الدخول عن مستواها السابق، فسيحاول الأفراد المحافظة على مستوياتهم المعيشية السابقة، لذا لن يغيروا من أنماط استهلاكهم، وإنما سيدخرون أقل أو يسحبون من مدخراتهم السابقة، أما النتيجة الثانية، فتتمثل في أن النسب المدخرة من الدخل، تتوقف على الوضع النسبي للفرد في سلم توزيع الدخل، فمتوسطي الدخل يدخرون نسبة أكبر من دخلهم، حتى يُمكّنهم من المحافظة على مستواهم مقارنة بالآخرين، في حين أن أصحاب الدخول الأقل، تنخفض نسبة ادخارهم، لأنهم يحاولون مجاراة الآخرين في مستوى الاستهلاك[1].

(*) الجدير بالذكر أن F. Madigliani قد توصل مستقلاً إلى النتائج نفسها Deuesenberry وفي الوقت نفسه تقريباً، حيث أشار الى ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الدخل في حالات تزايد البطالة ، لأن المتعطلين ينفقون على الرغم من عدم حصولهم على دخل .

(1) J.Duesenberry, Income, savings and the theory of consumer ..., op. Cit. P.3b

كما أمكن تفسير بعض الظواهر، التي بدأت في دراسات ميزانية الأسرة، مثل اختلاف مستوى الادخار للملونين عن البيض عند مستويات الدخول نفسها، وارتفاع مستوى استهلاك العائلات التي ينخفض دخلها إلى مستوى معين، عن مستوى استهلاك العائلات التي يرتفع دخلها إلى نفس مستوى الدخل. أما تفسير انخفاض الادخار، مع عدم تغير الدخل، فمرجعه إلى أثر المحاكاة والتقليد.

٦- العوامل السكانية :

يؤثر نمو السكان على العديد من المتغيرات الاقتصادية، مثل عرض العمل وانتاجيته، والناتج القومي والاستهلاك والادخار، وقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والادخار، مكاناً بارزاً في العديد من نماذج النمو والتنمية، ففي النماذج – النيوكلاسيكية – يتحدد معدل نمو متوسط الدخل الفردي بتفاعل كل من معدل الادخار ومعدل نمو السكان، كما استخلصت هذه النماذج نتيجة مؤداها، أنه عند مستوى معين من الادخار، إذا ارتفع معدل نمو السكان، تباطأ معدل نمو رصيد رأس المال في المجتمع، وهذه النتيجة أدت إلى الاعتقاد الشائع، بأن النمو السكاني السريع، عادة ما يمثل عقبة في طريق التنمية.

وحديثا لوحظ أن العديد من النتائج، تُشير إلى أن العوامل الديموجرافية، يمكن أن تمارس تأثيراً على الادخار، وتكمن المشكلة – أساساً – في تحديد أثر السكان بصورة كمية، وتحديد الأهمية النسبية له، مقارنة بمحددات الادخار، وليس من الضروري أن نفترض أن الأسر كبيرة العدد تنفق على استهلاكها أكثر من الأسر الصغيرة العدد، فالإنفاق ومن ثم الادخار يتوقف أساسا على حجم الدخل، والعادات، والبيئة، كما أن الأطفال لا يغيرون نمط استهلاكهم، فقد يقلل عائل الأسرة استهلاكه مع مزيد من الأطفال، وذلك بالاستفادة من – اقتصاديات الحجم – مثل تَسْكين طفلين أو ثلاثة في حجرة واحدة، بدلاً من طفل واحد، أو استهلاك غذاء ذي نوعية أقل، وما أشبه ذلك، كما توضح النتائج أن السكان والعوامل الديموجرافية، يمكن أن يكون لهم دور مهم وليس حاسماً في الادخار.

٧- التركيب العمري وحجم الأسرة:

يؤثر الهيكل العمري للسكان وحجم الأسرة، على الادخار في اتجاهات متعارضة، فطبقاً لنظرية "دورة الحياة" فإن دخل عائل الأسرة، يكون منخفضاً في بداية حياته، ثم يتزايد مع تقدم عمره، حتى يصل الدخل إلى قمته، عند متوسط العمر الإنتاجي للفرد، ثم يتناقص الدخل مرة

أخرى، ويصل لمستوى منخفض جداً عند بلوغ سن التقاعد، يحدث ذلك في الوقت الذي يكاد يكون مستوى الاستهلاك للفرد نفسه ثابتاً على مدى حياته، مما يجعل منحنى الادخار يماثل شكل منحنى دخل الفرد.

لذا يرى "هارود" أن هناك نوعين من الدوافع للادخار الفردي هما:

١- الادخار في مرحلة الشباب من أجل مواجهة متطلبات الشيخوخة.

٢- الادخار من أجل تلبية احتياجات الأبناء.

كما توصل "Hammer" إلى أن الجدول الزمني لتربية الأبناء، وأيضاً أعمارهم وأعمار آبائهم، أهم من حجم الأسرة، كما وجد أن الأطفال صغار السن يقللون ادخار الأسرة، في حين أن الأطفال الكبار يزيدون ادخارها، وذلك لأن الآباء يدخرون من أجل التعليم العالي، عندما يكبر الأطفال، وقد استنتج "Hammer" أن عمر الأطفال يؤثر على الجدول الزمني للادخار، أكثر من تأثيره على المستوى الكلي لادخار الأسرة، وهذا يعني أن أثر الهيكل العمري على ادخار الأسرة متواضع جداً، وينصرف إلى الجدول الزمني للادخار وتكوين الأصول أكثر من حجم هذا الادخار(١).

وعليه فإن تسارع معدل نمو السكان، يؤدي إلى زيادة نسبة صغار السن -المعالين- مما يتطلب مزيداً من الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات، كما أن هذا التركيب العمري للسكان، يؤدي إلى خفض نسبة السكان المنتجين اقتصادياً، مما يترتب عليه انخفاض مستوى الدخل والناتج القومي، ومع وجود متطلبات استهلاكية معينة فإن هذا الهيكل العمري، يمكن أن يؤدي إلى خفض الادخار الكلي.

وعليه فإن التركيب العمري، لأي مجتمع تزيد فيه نسبة صغار السن من المعالين -غالبية الدول النامية- يؤثر سلبياً على الادخار الكلي، في حين أن التركيب العمري الذي تزيد فيه فئة المنتجين -حالة الدول الصناعية الغربية- فإنه يعتبر مواتياً لمزيد من الادخار.

أما بالنسبة لحجم الأسرة، فإنه يمكن القول أن هناك اتجاهاً عاماً لانخفاض حجم الادخار، بل زيادة السحب من المدخرات "Dissaving" مع كبر حجم الأسرة، فمع تساوي الدخول، فإن الادخار يكون في العادة منخفضاً عند المتزوجين، عنه عند غير المتزوجين بسبب تزايد عدد

---

1) Hammer, H., Population growth and savings in developing countries, World Bank staff working papers, No. 687.

المستهلكين ومتطلبات معيشتهم، ومع وجود أطفال، يحدث تعديل في سلة استهلاك الأسرة، لصالح المواد الغذائية، وسلع الأطفال والمسكن على حساب السلع الكمالية، ونفقات الترفيه. غير أنه ليس من الضروري أن يترتب على زيادة عدد الأطفال إلى حد معين، تزايد نفقات الاستهلاك الخاصة بالأسرة على حساب ادخارها، فهناك عدة متغيرات تتكيف مع العبء الإضافي. فمثلاً يمكن أن يزيد الدخل إذا اشتغل الوالدان أكثر، وفي هذه الحالة فإن وقت الفراغ وليس الادخار هو الذي يقل، أيضاً يمكن أن يقلل الوالدان استهلاكهم للسلع والخدمات التي يحصلان عليها من السوق، وفي المجتمعات الريفية يمكن أن يعمل الأبناء بالمزرعة، كما يمكن أن ينخفض الانفاق على المسكن بكثرة الإشغال أو يظل ثابتاً.

كما أن الأسرة إذا كانت تخطط لأبنائها، فيمكن أن تدخر أكثر، انتظاراً لمزيد من الاحتياجات الاستهلاكية. ولذلك فإن الأثر الصافي لطفل جديد، على مستوى انفاق الأسرة، يمكن أن يكون أقل كلما زاد عدد هؤلاء الأطفال .

وعليه فإنه ليس من الضروري أن ينخفض ادخار الأسرة، بزيادة عدد أفرادها نفسه، أي أنها علاقة غير تناسبية، ومن ثَمّ فإن أثر عدد أفراد الأسرة على حجم ادخارها، يصبح غير محدد ويختلف من مجتمع إلى آخر، بل ومن أسرة إلى أخرى.

٨- درجة نمو الوعي الادخاري:

يختلف السلوك الادخاري فيما بين الأفراد، على الرغم من اتفاقهم على أهمية الادخار، على مستوى الفرد والمجتمع، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن بعضاً يعتبر للادخار قيمة عليا، فهو الذي ينمي الثروة، ويساعد على زيادة الانتاج، ويجعل تقدم المجتمع أمراً ممكناً، وبعض آخر لا ينظر إلى الادخار هذه النظرة، حتى لو زاد دخله. وتنشأ مثل هذه الاختلافات بسبب الاختلاف بين الأفراد، من حيث الوعي الادخاري، ووفقاً للحالة الاجتماعية والتعليمية والثقافية، ومدى تأثرهم بالمعتقدات الدينية وبالعادات والتقاليد.

المبحث الثالث: العوامل المؤسسية

مدخل:

هناك العديد من العوامل المؤسسية، التي لا يستطيع الأفراد، التحكم فيها، سواء من حيث قوة التأثير أو حتى الوجود، إذ هي عبارة عن نظم ومؤسسات قائمة، تؤثر تأثيراً مهماً على قرارات الأفراد حيال التصرف في دخولهم، سواء بالاستهلاك أو الادخار. ويمكن حصر هذه العوامل في الآتي:

١- النظام المصرفي.

٢- نظام التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد.

٣- نظام الضرائب.

٤- توزيع الدخل.

٥- تحديد سن التقاعد.

٦- الائتمان وأسواقه.

٧- المستوى الصحي والتعليمي.

٨- درجة استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية.

٩- التمويل الخارجي.

١٠- تمويل التعليم.

١١- نسبة مشاركة المرأة في العمل.

١٢- تغيّر القوانين والتشريعات.

١- النظام المصرفي :

يؤدي النظام المصرفي وأجهزة الوساطة المالية، في أي دولة من الدول، دوراً كبيراً في التأثير على الادخار العائلي، وذلك من خلال تسهيلها للأفراد، كيفية استخدام الأصول المالية "Financial Assets" شكلاً من أشكال الادخار، بدلاً من الاحتفاظ بالمدخرات، في صورة أصول عينية، حماية لأنفسهم من التضخم. ومن ناحية أخرى، فإن انتشار هذه الأجهزة، سيشجع صغار المدخرين على الادخار، وبصفة خاصة مع ارتفاع العائد الذي توفره هذه الأجهزة، وتتحقق هذه الآثار الإيجابية، عندما تتمتع هذه الأجهزة بالكفاءة، ليس فقط في تجميع المدخرات، بل أيضاً في تخصيصها بين الاستخدامات المختلفة، ويضمن ذلك، رفع مستوى العائد الناتج عن هذه الاستثمارات، ومن ثم رفع مستوى العائد على المدخرات(١).

وتُبين الدراسات التطبيقية، أن إنتشار البنوك وفروعها له أثر على الادخار العائلي ويؤدي إلى ارتفاع معدل هذا الادخار، كما إن تحسين ورفع مستوى الخدمات المصرفية، وزيادة عدد مؤسسات الجهاز المصرفي، أدى إلى زيادة الودائع، دون أن يكون هناك أي تغير في سعر الفائدة، أو إعفاء للمدخرات من أي ضرائب(٢).

٢- نظام التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد:

تعتبر التأمينات الاجتماعية اليوم أهم وعاء من أوعية تجميع المدخرات العائلية، وتتصف مدخراتها بأنها إجبارية "Compulsory Savings" بمعنى أنها لا تتكون نتيجة لاتخاذ الأفراد لقرارات اختيارية للقيام بها، وإنما بناء على تشريعات معينة تصدرها الدولة وتُلزم بها، ومن ثم لا يكون لهؤلاء الأفراد أي سلطان عليها، فلا يمكن لأحدهم سحبها أو استردادها، بعكس الحال مع المدخرات الاختيارية "Voluntry Savings" التي يقومون بتكوينها طواعية واختياراً.

ومدخرات التأمينات الاجتماعية باعتبارها نوعاً من أنواع المدخرات الإجبارية – الجماعية – وبتكوينها نتيجة لتشريعات معينة تضعها الدولة وتُلزم بها الأفراد، تتسم بسهولة الإدارة والتجميع وضخامة الحصيلة والاستقرار، كما أنها بصفتها هذه تمتاز عن أنواع المدخرات الإجبارية الأخرى (الضرائب والقروض الداخلية الإجبارية والتمويل التضخمي) بحصول

---

1) **K. Gupta, Aggregate savings, Fianancial intermediation and interest rate, review of economics and statistics, V:Ixixi May 1987 p. 303-311**

(٢) **د. محمد صلاح الدين ، أسواق الأوراق المالية ،محاضرات معهد الدراسات المصرفية للبنك المركزي المصري، ١٩٨٠، ص ١٤.**

الأفـــراد المشتركيـــن علـــى مزايـــا مباشـــرة كالمعاشـــات والتعويضـــات والخدمـــات الصحيـــة والاجتماعية.

وفضلاً عن الدور الكبير الذي تقوم به التأمينات الاجتماعية في خدمة الاقتصاد المحلي من حيث مشاركتها بقدر وافر من المدخرات المحلية، ومن حيث استخدامها أداة مهمة وفعالة لتوجيه السياسة الاقتصادية في المجتمع والتأثير في هيكله الاقتصادي - بما يؤدي إلى تنمية الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع - فإنها تهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان استمرار الحياة الكريمة والملائمة لجميع أفراد المجتمع في حالة انقطاع مصدر الدخل أو انتقاصه بسبب ما يصادفهم في حياتهم من مخاطر تعجزهم عن الكسب أو تقلل من دخلهم.

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن التأمينات الاجتماعية في الوقت نفسه الذي تشكل فيه مصدراً مهماً من مصادر تمويل التنمية وتُستخدم أداة من أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإنها تقوم بدور أهم في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، حيث توفر سبل الطمأنينة لهم وتؤمنهم على حياتهم ومستقبلهم وتضمن لهم حقوقهم، ويمكن أن تؤثر على قرارات الآباء بشأن الإنجاب والادخار، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف درجة هذا التأثير من دولة لأخرى.

وقد جرت العادة على اعتبار الرغبة في تحقيق الأمان في سن التقاعد دافعاً لزيادة معدلات الخصوبة خاصة في المناطق الريفية بالدول النامية، ومن ثم فإن نظام التأمينات الاجتماعية والمساعدة على توفير الأمان للآباء في سنوات التقاعد يمكن أن يُغير هذه النظرة للإنجاب وزيادة النسل.

وقد دللت بعض الدراسات[١] على أن تلقي الأسرة بعض مدفوعات المعاشات والتأمينات الاجتماعية، قد يكون لها أثر إيجابي على ادخارها[*]، ويتوقف الأثر النهائي للتأمينات الاجتماعية على الادخار، على حجم قطاع التأمينات ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكيف يتم توجيه حصيلة التأمينات الاجتماعية.

وقد ميزت الدراسة التي صدرت عن البنك الدولي للتنمية بين نوعين من صناديق التقاعد، ويختلف أثرهما على الادخار العائلي اختلافاً كبيراً، فصناديق التقاعد المسماة

---

(١) د. السيد إبراهيم الدسوقي، استثمار احتياطيات التأمينات الاجتماعية مع التطبيق على المملكة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٠هـ.

(*) إلا أن هذا قد لا يبدو صحيحاً حيث إن تلقي الفرد للمعاش التقاعدي قد يقلل من شعوره بالخوف من عدم الحصول على دخل في المستقبل وبالتالي قد لا يهتم كثيراً بالرغبة في زيادة الادخار من دخله الجاري.

"Pay-as-you-go" والتي تشبه الموجود في المملكة – التأمينات الاجتماعية، مصلحة معاشات التقاعد – وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تكون الدولة مسؤولة عن الجباية وعن الدفع، فهذه يكون تأثيرها على الادخار العائلي بالسالب، حيث يركن أو يطمئن الشخص إلى حصوله على معاش تقاعدي وبالتالي قد يزيد من استهلاكه – يقلل الادخار –. أما الصناديق الأهلية "Funded System" والتي يملكها من يدّخرون فيها، والحكومة ليس لها علاقة بالجباية أو الاستثمار – أي صناديق مستقلة – كما في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، فإن مثل هذا النوع من الصناديق قد يزيد من الادخار(١).

٣- نظام الضرائب:

إن أثر النظام الضريبي على الادخار العائلي، يتوقف على تكوين الهيكل الضريبي، حيث يجب التمييز بوجه عام بين الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، ويختلف تأثير الضرائب المباشرة، تبعاً لما إذا كانت أسعارها نسبية أم تصاعدية، فالضرائب المباشرة النسبية، تقتطع نسبة واحدة من أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة، ولما كان الجانب الأكبر من الدخول المنخفضة يخصص للاستهلاك، فإن هذه الضرائب تؤثر سلبياً على الاستهلاك، أما بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة – حيث تتمسك هذه الطبقات بالحفاظ على مستوى استهلاكها – فإن هذه الضريبة تؤثر سلبياً على الادخار.

أما الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تُعفى الدخول الصغيرة، ويرتفع سعر الضريبة مع زيادة وعائها، فإنها تؤدي إلى إنقاص ادخار أصحاب الدخول المرتفعة، وبدرجة تعتمد على شدة تصاعديتها، وبالتالي فإن الضرائب المباشرة على الدخول، تؤثر سلبياً على الادخار العائلي.

وتؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان السلع والخدمات، أي خفض المستويات الحقيقية للدخول، مما يمكن أن يؤدي إلى خفض الاستهلاك، والتأثير إيجابياً على الادخار، ولكن يُؤخذ عليها أنها يُمكن أن تخفض من حجم المبيعات لقطاع الأعمال، مما يؤثر سلباً على أرباح الشركات وادخارها أيضاً.

غير أن هناك أثراً سلبياً للضرائب غير المباشرة على الادخار العائلي، يتمثل في أنه مع رفع أثمان السلع والخدمات، قد لا يستطيع الأفراد تخفيض استهلاكهم، إما لرغبتهم في المحافظة على مستويات الاستهلاك السابقة، أو أن السلع التي يتم استهلاكها ضرورية، لا يمكن الاستغناء عنها وبالتالي فإن الأثر النهائي لها تخفيض الادخار العائلي.

---

(1) World Bank. Policy and Research. Why do savings vary across the countries? op. cit.

وعلى الرغم من تباين آثار الضرائب غير المباشرة، إلا أن بعض الكتّاب والباحثين يفضلونها، رغم وطأتها الشديدة على الفقراء، ومحدودي الدخل، عن الضرائب المباشرة من وجهة نظر تكوين الادخار[1].

٤- توزيع الدخل:

إن نمط توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية، يؤثر على الحالة التي يكون عليها مستوى الاستهلاك، ويقصد بنمط توزيع الدخل هنا، الوضع الذي تكون عليه الأنصبة النسبية من الدخل القومي، لكل من الأجور، والفوائد، والأرباح، ويرى الاقتصاديون أن توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع، يعتبر من أهم المتغيرات، التي تؤثر في تحديد العلاقة بين الاستهلاك والدخل ومن ثم الادخار.

وخلال تأريخ الفكر الاقتصادي دار الجدل حول أثر توزيع الدخل على الادخار، فالفكر الاقتصادي الرأسمالي – خاصة الفكر التقليدي – دافع عن التفاوت في توزيع الدخل، وذلك على اعتبار أن التفاوت في الثروات والدخول، هو الذي يؤدي إلى زيادة المدخرات، لأنها تأتي من فائض دخول أصحاب الثروات والدخول المرتفعة، الذين يتميز ميلهم المتوسط والحدي للادخار بالارتفاع. فالتوزيع غير المتساوي للثروات والدخول، هو الذي يشجع في رأيهم على تكوين المدخرات، وبالتالي الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، طالما أن هذه المدخرات تستثمر في المشروعات الإنتاجية، أما إذا تساوت الدخول، وأعيد توزيع الثروات بشكل متقارب، فإن عملية تكوين المدخرات سوف تقل، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى رفع الميل المتوسط للاستهلاك وبالتالي ينخفض الميل المتوسط للادخار[2].

ولقد وجد "Lewis" في نموذجه للتنمية، أن المستوى المطلق للدخل الفردي، لا يحدد معدل الادخار، ولكن ما يحدده هو حجم الفائض الرأسمالي، أي أن توزيع الدخل بين أرباح المنظمين والدخول الأخرى، هو الذي يحدد معدل الادخار، وبالتالي يتوقف الادخار – في رأيه – على حجم الطبقة الرأسمالية ونصيب الأرباح، من الدخل القومي، وقد فسر "Lewis" التقدم الصناعي،

---

(١) خالد زكي الديب، دور السياسة المالية والنقدية في خفض الفجوة الادخارية، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) تناولت مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي أثر توزيع الدخل على كل من الاستهلاك والادخار وبشكل مفصّل وفي أكثر من بحث، ولعل أهمها بحثي د. مختار متولي. أحكام الشريعة ودالة الاستهلاك، والتوازن العام. وكذلك في النقد والتعليقات على هذا البحث من قبل د. محمد فهيم خان، و د. أحمد درويش، و د. محمود زين، و د. منور إقبال.

انظر: مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، المجلد الثاني، شتاء ١٤٠٥. ومجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، ١٤٠٩.

في دول أوروبا الغربية، منذ البداية بالتفاوت في توزيع الدخل القومي[1].

أما "كينز" فقد أكد على أن الطلب الفعال، هو العامل الحاسم لدفع عملية النمو الاقتصادي، وأن رفع الميل الاستهلاكي لأصحاب الدخول الفقيرة، هو الذي يُغذي الطلب الفعال، والذي يُؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج، إلا أن "كينز" لم يأخذ موقفاً معارضاً لظاهرة التفاوت الطبقي في المجتمع، ولكنه رأى ألا يكون هذا التفاوت بالغ الحدة، فالنظرية العامة لـ "كينز" لم يكن من أهدافها إحداث تغيير جذري في البنيان الاجتماعي للنظام الرأسمالي.

وعليه فإن بعض الاقتصاديين يعتقد أن تحقيق قدر من التفاوت في توزيع الدخل، لا يمكن أن يتم إلا على حساب تكوين رأس المال، وبذلك يُصبح في إعادة توزيع الدخل لصالح طبقة الفقراء، تضحية بالتقدم الاقتصادي، ويستندون في هذا الرأي على أنه إذا أُعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات والفئات الاجتماعية، ذات الدخل المحدود - أي في صالح مكتسبي الأجور - وضد مصلحة الطبقات، والفئات الاجتماعية الغنية - أصحاب حقوق عوائد التملك - أدى ذلك إلى رفع مستوى الاستهلاك، وبالتالي تخفيض مستوى الادخار، نظراً لما يتسم به الميل الحدي للاستهلاك للطبقات والفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والمحدود من ارتفاع شديد، فهذه الطبقات والفئات يقتصر استهلاكها في أغلب الأحوال على السلع الضرورية للحياة، ومن ثم فإن كل زيادة تحدث في دخولها قد تنفق بأكملها على سلع الاستهلاك، نظراً لرغبتهم الشديدة في استكمال إشباع حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى معيشتهم[2].

ولقد دافع "Kuznets" عن هذا الافتراض النظري، وبيّن أنه لا يوجد تعارض بين عملية التنمية والتفاوت في توزيع الدخل، فالدخول المتفاوتة تخلق التراكم الرأسمالي، اللازم لتمويل عملية التنمية، وبمجرد أن تتقدم خطى التنمية، تكون ثمارها كفيلة بحل مشكلة التوزيع، ففي المراحل الأولى من النمو، يكون التوزيع بالنسبة للدخل متفاوتاً بدرجة كبيرة، ولكن مع استمرار عملية النمو، يبدأ متوسط دخل الفرد في الارتفاع التدريجي، إلى أن يصل لمستوى معين، تأخذ بعده درجة التفاوت في الانخفاض التدريجي[3].

ولكن تجارب التنمية، في العديد من الدول النامية، أثبتت أنه رغم عدم وجود التفاوت الشديد في توزيع الدخل القومي، إلا أنها حققت معدلات ادخار منخفضة، بل وسلبية في عدد من الأقطار،

---

(1) A. Lewis, theory of economic growth, op, cit., p.216.

(٢) رفعت المحجوب ، إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٠٤-١٠٥.

3) S. Kuznets, economic growth and income inquality, American economic review V:45, No:1 March 1955, p.8-12

مثل الأردن وفيتنام وليسوتو، ويمكن حصر الأسباب وراء ذلك فيما يلي :

(أ) توجيه جانب كبير من المدخرات، نحو امتلاك العقارات والأملاك الثابتة.

(ب) عدم استقرار الأوضاع السياسية.

(جـ) فئة الرأسماليين الصناعيين في الدول النامية فئة محدودة، وتتميز بكونها ذات اتجاه استهلاكي، وليست كطبقة المنظمين الصناعيين، التي قادت عملية التصنيع في أوروبا.

(د) السياسات الاقتصادية في كثير من الدول النامية قد تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم في الخارج.

إلا أن هناك من الاقتصاديين من دافع عن إعادة توزيع الدخل من أجل تقليل التفاوت بين الفئات الدخلية المختلفة، على أساس أن ذلك يُضعف من أثر الضغط المفروض على كل فئة من الفئة الأعلى منها، وهو ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة، ولذا فالمتوقع أن تكون النتيجة النهائية هي انخفاض الاستهلاك عند كل فئة دخلية حيث إن الميل للاستهلاك، لا يتوقف على المستوى المطلق للدخل، بل يعتمد على مستوى دخل واستهلاك الأفراد الآخرين، أو بعبارة أخرى على المستوى النسبي للدخول الحقيقية.

ولقد أكدت بعض الدراسات التي أجريت على العديد من الدول النامية، أن الادخار يميل للتزايد في هذه البلاد مع زيادة المساواة في توزيع الدخل، فعلى سبيل المثال، نجد أن بلاداً تُحقق معدلات نمو مرتفعة، مصحوبة باتجاه نحو إعادة توزيع الدخل، في صالح الطبقات الفقيرة، مثل تنزانيا في الفترة (١٩٦٤-١٩٧٢) وتايوان في الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠) [(١)].

ولذا فالاعتقاد الراسخ بأن الطبقات الفقيرة ذات ميل ادخاري منخفض، استناداً إلى بعض بحوث ميزانية الأسرة في الدول النامية، قول قد يكون غير صحيح، خاصة وأن جزءاً كبيراً من مدخرات الطبقات الفقيرة، يتم تجاهله نظراً لعدم ظهوره في حسابات الدخل القومي، حيث قد يأخذ شكل استثمار مباشر، ومن ناحية أخرى، فإن تأكيد أن الميل الادخاري مرتفع للفئات الغنية في الدول النامية قول محل شك، ذلك أن جزءاً كبيراً من دخلهم يُبدد في المجالات الاستهلاكية البذخية.

ولقد اهتمت الدراسات التطبيقية، بتحليل أثر توزيع الدخل على الادخار، ووجد "Musgrove" أن العلاقة بين توزيع الدخل والادخار سالبة، وأن توزيع الدخل ليس له أي أثر معنوي إحصائي على الادخار، أما الاستثناء الوحيد فهو عندما تكون العينة محدودة، بالدول ذات

---

(١) د. عبدالغفار أبو قشوة، "التمويل التضخمي وأثره على الادخار"، مرجع سابق، ص ٥٣.

الدخل المرتفع، حيث يدعم الافتراض بأن زيادة التفاوت يرفع مستوى الادخار[١].

وفي واقع الأمر، فإن الدراسات عن الدول النامية تُعتبر محدودة، وذلك لنقص وقصور البيانات اللازمة لقياس توزيع الدخل، وعلى الرغم من ذلك، فقد وجد "Musgrove" في دراسة له عن أمريكا اللاتينية، أن هناك علاقة محدودة ولكنها ضعيفة بين معدلات الادخار ودرجة عدم العدالة[٢].

ولا خلاف في أن الطريقة الدقيقة لاختبار أثر توزيع الدخل على الاستهلاك والادخار الكلي، هي التي تكون عن طريق التقدير المباشر، للميول الحدية عند فئات الدخل المختلفة، وحيث إن البيانات لا تمكن من ذلك فتعتبر الدراسات محدودة في هذا المجال.

٥- تحديد سن التقاعد :

جرت العادة على اعتبار الرغبة في تحقيق الأمان في سن التقاعد دافعاً لزيادة معدلات الخصوبة، خاصة في المناطق الريفية بالدول النامية، ومن ثم فإن الخصائص المؤسسية للمجتمع – والتي تؤثر في قدرة الدولة، على المساعدة وتوفير الأمان للآباء في سنوات التقاعد – يمكن أن تُغيّر هذه النظرة للإنجاب.

ففي دراسة عن ريف المكسيك عام ١٩٨٣، قدّم "Nugemd and Gillapy" برهاناً على أن تقديم مدفوعات المعاشات والتأمين الاجتماعي، من جانب الحكومة، يؤدي إلى تخفيض عدد الأطفال الذين تنجبهم الأسرة[٣] .وقد يكون لذلك أثر إيجابي على ادخار الأسرة، إلا أن هناك جانباً آخر من الصورة وهو أن نظم التأمين الاجتماعي، يمكن أن تُخفض الادخار الخاص، حيث تحل الحكومة محل الأفراد، ويتوقف الأثر النهائي للتأمينات الاجتماعية في الادخار الإجمالي، على حجم قطاع التأمينات، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والأوجه التي يذهب إليها فائض التأمينات الاجتماعية.

٦- الائتمان وأسواقه:

ومن الهياكل المؤسسية، التي يمكن أن تؤثر على الادخار العائلي، نظام الائتمان وأسواقه، فقد قدم "هامر" "Hammer" دليلاً على وجود علاقة عكسية، بين نوعية نظام الائتمان، وبين

---

1) P. Musgrove, income distribution and the aggregate consumption function, journal of political economy, V:88, No:3 , June, 1980, p. 504-524.

(2) Ibid., p. 523

(٣) مشار إلى هذه الدراسة عند :
Hammer, J.S. "Population growth and savings ....." op, cit, p.587

معدلات الإعالة، فحيث تتطور قدرة النظام المصرفي، على تقديم أوعية ادخارية آمنة، فإن دافع إنجاب الأطفال للإحساس بالأمان مستقبلاً يمكن أن ينخفض(١). كما أن البنك الدولي في دراسة له عن الادخار العائلي أكد على أن توافر الائتمان للقطاع الخاص بنسبة ١٪ قد يخفض الادخار العائلي بنسبة ٠,٧٪، وعليه فإن زيادة الائتمان وسهولة الحصول عليه تؤثر سلبياً على الادخار العائلي(٢).

٧- المستوى الصحي والتعليمي :

يمكن الاعتقاد بأن ارتفاع المستوى الصحي والتعليمي، يؤدي إلى زيادة الادخار وذلك من خلال زيادة إنتاجية قوة العمل، وكذلك أثره الإيجابي على معدلات الخصوبة والإعالة.

أما فيما يتعلق بأثر المستوى الصحي المتقدم على الادخار فإن له أثراً إيجابياً ذا شقين:

الأول : الأثر الإيجابي على زيادة إنتاجية العاملين وقدرتهم على اكتساب الدخل.

الثاني : إن تقدم وسائل الصحة والعلاج يؤدي إلى توقع حياة أطول، مما يزيد بواعث الادخار للتمتع بمزاياه مستقبلاً، وزيادة الاستثمار لتعليم الأبناء ،كما يؤدي إلى الحد من الرغبة في زيادة الإنجاب، نظراً لتزايد فرص الحياة أمام المواليد. وأخيراً يؤدي التقدم الصحي، إلى زيادة عائد الوالدين من تنشئة أبنائهم، وزيادة عدد الأيام المنتجة في حياة الأفراد.

وفيما يتعلق بأثر تطور وارتفاع مستوى التعليم على الادخار، فإنه له عدة آثار مواتية لزيادة الادخار، منها : تغيير نوعية عنصر العمل للأفضل، بما يؤدي إلى زيادة كفاءته، تغيير نظرة الأفراد للإنجاب بحيث يعملون على تنظيم -بل وخفض- معدلات إنجابهم. لذلك أدخل "Gupta" درجة الأمية محدداً للمواليد، واستنتج أن هناك علاقة موجبة، بين زيادة نسبة الأمية وارتفاع معدل الإنجاب(٣). كما أن تقدم مستوى التعليم يمكن أن يؤثر إيجابياً على الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة، مما يزيد دخولهم ومن ثم ادخارهم، خاصة إذا كانت الظروف والعوامل الأخرى مواتية لذلك (٤).

---

(1) Hammer, J.S. "Population Growth and Savings ..", op. cit. p. 587.

(2) World Bank. Policy and Research. Why do savings vary across countries? op. tic.

(3) Gupts, K. L. " Foreign capital inflows , ..." Op. Cit. P. 367-68

(٤) - د. سامية مصطفى كامل "التعليم والانتاجية : للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦" من أبحاث المؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (٢٣-٢٥ إبريل ١٩٩١)، ص ص ٢-٦.

- نادية كامل خليفة " العلاقة بين الجوانب التعليمية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية " رسالة ماجستير في الاحصاء - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٠ -١٢.

٨- درجة استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية :

تتسم غالبية الدول النامية -إن لم يكن كلها- بجانب بعض الدول المتقدمة، بوجود درجة أو شكل من الاضطراب السياسي والاجتماعي، والذي يتخذ عدة أشكال، أهمها أعمال الشغب والمظاهرات الاحتجاجية، الاضرابات العمالية، التغيرات المفاجئة -والسريعة- في الحكومات، الاغتيالات السياسية، الحروب الأهلية والانفصالية، وخطف الطائرات واختطاف الرهائن واحتلال السفارات وغيرها.

ورغم أن الدراسات الميدانية الخاصة بالادخار، تفترض بقاء الأشياء الأخرى - كالظروف السياسية والاجتماعية - ثابتة، إلا أن هذه الدراسات نفسها، لا تُنكر تأثير البيئة السياسية والاجتماعية على المدخرين، فالبيئة المضطربة، وغير المستقرة، لها آثار سيئة على توقعات الدخل، والائتمان، والنشاط الاقتصادي عموماً.

وفي دراسة مهمة لأثر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، على السلوك الادخاري في الدول النامية عام ١٩٨٥. اختار الباحثان"Y. venieris" و "D. Stewart" عينة مكونة من ستين دولة نامية "غير شيوعية" وحاولا اختبار الفرض التالي: "إن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، يعتبر محدداً مهماً للادخار الإجمالي في أي دولة". في البداية يرى الباحثان أن آثار الاضطراب السياسي والاجتماعي على الادخار، تنبع من زيادة درجة المخاطرة المؤكدة، وخفض القيم المتوقعة، لكل من الدخل المستقبلي والعائد الفعلي، بالأصول المحلية -أي بالعملة الوطنية- وفي مقابل ذلك، يكون مستوى المخاطرة والعائد، المصاحبين للاحتفاظ بالأصول الأجنبية، أو الاكتناز، أقل حساسية لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وحيث إن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، له العديد من المظاهر- كما سبق - فقد ركز الباحثان، على ما اعتبراه أهم مظهرين، لهما صلة بالسلوك الادخاري وهما عدد الاغتيالات السياسية وعدد المظاهرات الاحتجاجية، واعتبرا أن الادخار الإجمالي، دالة في كل من الدخل الجاري، ودرجة الاضطراب السياسي والاجتماعي، ثم معدل التضخم المتوقع.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، تأكيداً قوياً لافتراض وجود علاقة سالبة، بين الادخار الإجمالي وبين عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقد ظهرت هذه العلاقة السالبة بشكل واضح وبمعنوية عالية إحصائياً[١].

---

1) See: Stewart, D.B. and Y. Vemieris"sociopolitical instgbility and the behavior of savings in less – Developed countries " R.E.S. Vol – 67, No:4 , Nov. 1985

ويستنتج الباحثان من ذلك، أن هذه العلاقة السالبة، ذات المعنوية العالية، بين الادخار الإجمالي وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، تعني أنه إذا كانت درجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية عنيفة، فإنها يمكن أن تصل بمعدل الادخار إلى الصفر، مع الأخذ في الاعتبار الدور الحيوي للادخار في عملية التنمية، وأنها ليست عملية قصيرة الأجل. وعليه فإن هذه النتيجة تعني - أيضاً - أن المظاهر المستمرة للاضطرابات السياسية والاجتماعية - حتى المعتدلة منها والتي يمكن أن تتعقد مع الزمن - يمكن أن تؤدي إلى اخفاق خطط التنمية الممكن تنفيذها. وقد يتفق الجميع على ما توصلت إليه هذه الدراسة، إذ لا وجود لنشاط اقتصادي مستقر ومتقدم، في ظل أوضاع غير مستقرة سياسياً واجتماعياً.

٩- التمويل الخارجي :

يقصد بالتمويل الخارجي التدفقات الرأسمالية، التي تستقدمها الدولة من الخارج لتغطية فجوة الموارد المحلية، أي لاستكمال عدم كفاية الادخار المحلي، لتمويل البرامج الاستثمارية اللازمة، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتأخذ هذه التدفقات شكلين رئيسين هما: القروض بأنواعها، والاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد حظيت قضية أثر التمويل الخارجي على الادخار المحلي، باهتمام كبير ومتزايد في العقود الثلاثة الماضية، وذلك على المستويين النظري والتطبيقي[1]. فقد استقر تأريخياً أن التمويل الخارجي يدعم -ويكمل- الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي، إن لم يكن يحثهما. إلا أن الدراسات المعاصرة -خاصة منذ بداية الستينات- قد أثارت قدراً كبيراً من الشك حول تلك المقولة، بل إن العديد من تلك الدراسات قد توصلت إلى عكس الرأي السابق تماماً.

ولن يتم التركيز هنا، على مجمل الآثار التي يزاولها التمويل الخارجي، على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، مثل الناتج والدخل والاستثمار، والعمالة وغيرها، فهذه الآثار يتم تناولها في مواضع أخرى، وإنما ينصب التركيز - في هذا المقام - على كيفية إدخال التمويل الخارجي، كأحد محددات الادخار وحجم واتجاه الأثر الذي يمارسه هذا المتغير.

فمنذ بداية الستينات -١٩٦٣- اقترح "Havelmo" الاقتراح التالي: "إن الاستهلاك في الدول المتخلفة دالة في الدخل القومي، شاملاً ما حصلت عليه تلك الدول من تمويل أجنبي بحيث تأخذ الدالة الشكل التالي:

(1) See : Habid, F.i. "savings Determinants in low income ,countries . .. " op. Cit. P.125

$$It = a (YT + HT)$$

حيث تشير الرموز (HT, YT, It) إلى الاستثمار الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، والتدفق الرأسمالي من الخارج، على التوالي. وفي الفترة نفسها ينتهي "Havelmo" إلى القول: "أعتقد أن ذلك يعني أن الادخار المحلي، يمكن أن يكون سالباً، إذا كانت الموارد الأجنبية كبيرة جداً، بما يعني أن الادخار ليس دالة في الدخل فقط، وإنما هو مرتبط أيضاً بالتمويل الخارجي، خاصة إذا كان حجمه كبيراً "(١).

وقد كان اقتراح "Havelmo" موضع العديد من الدراسات التطبيقية، وقد أجمعت هذه الدراسات على نتيجة واحدة مؤداها أن التمويل الخارجي – القروض والاستثمارات الأجنبية – له أثر سالب على الادخار المحلي، في الدول النامية التي تستعين بهذا التمويل، وإن كان حجم هذا الأثر السالب يختلف من دولة لأخرى.

وقد اجتهد الباحثون الذين تناولوا هذه القضية في تفسير الأثر السالب، للتمويل الخارجي على الادخار المحلي في الدول المقترضة، وفيما يلي أهم تلك الاجتهادات (٢):

١- فسّر "أنيسور رحمان" هذا الأثر السالب على أساس نفسي "سيكولوجي" مؤداه أن زيادة – وسهولة– ما تحصل عليه الدولة، من موارد أجنبية يؤدي إلى تراخي الجهود الحكومية، لتنمية وتعبئة الادخار المحلي، حيث قال: "إنني أفترض تفسيراً نفسياً مؤداه، أن حكومة الدولة النامية –خاصة إذا كانت الدولة فقيرة ومضطربة سياسياً– يمكن أن تتراخى جهودها لتنمية الادخار المحلي، عندما يكون مزيد من التمويل الأجنبي متاحاً عن ذي قبل".

٢- كما حاول "لاندو" تفسير الأثر السالب للتمويل الخارجي على الادخار المحلي، وأرجعه إلى سببين:

الأول : إن هناك نقصاً قصير الأجل في فرص الاستثمار بالدول المقترضة، مما جعل جزءاً من التمويل الخارجي، يذهب لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية.

الثاني : إن فجوة التجارة الخارجية – أي زيادة الواردات السلعية والخدمية على الصادرات – هي المسيطرة على الفجوة بين الاستثمار والادخار في هذه الدول.

٣- كما حاول "جريفن" تفسير أسباب هذا الأثر وأرجعه لعدة عوامل منها:

---

1) See: Rahman, A. "Foreign capital and domestic savings A test of Havelmo' s hypothesis with cross – country data", R.E.S. (Feb., 1968), p.137.

2) See: Rahman, A. "Foreign capital and domestic savings A test of Havelmo' s hypothesis with cross – country data",op. cit, p.137.

- أن حوالي ثلثي أو أربعة أخماس التمويل الخارجي، الذي تستقدمه الدول النامية، يمول الاستهلاك –خاصة الحكومي– وليس الاستثمار.
- انخفاض إنتاجية الاستثمار الممول من القروض الخارجية، نظراً لارتفاع نفقة شراء ونقل المعدات والآلات المستوردة، والممولة من القروض، بالإضافة إلى فداحة الشروط الأخرى.
- ما يترتب على القروض الأجنبية، من فساد سياسي وإداري.

٤- وقدم "بانبك" سببين لهذا الأثر السالب، للتمويل الخارجي على الادخار المحلي:

الأول : إن توافر موارد التمويل الخارجي، يمكن أن تؤدي إلى تراخي الجهود الحكومية لتنمية وتعبئة الادخار المحلي، خاصة إذا ما أُعتبر الادخار المحلي دالة متزايدة في الجهود والسياسات الحكومية، فزيادة النقد الأجنبي المتوافر من القروض الأجنبية، يجعل الحكومة في الدولة المقترضة، تغير سياستها إلى خفض معدل الادخار المحلي، وهذا قريب من تفسير "رحمان".

الثاني : وإذا ما أُعتبر الادخار المحلي دالة في توافر فرص الاستثمار –بجانب عوامل أخرى– وأن بعض الفرص الاستثمارية قد استُنفدت بوساطة رأس المال الأجنبي، فإن ذلك يقابله –جزئياً– خفض تعويضي في الادخار المحلي.

غير أن "بانبك" يتحفظ على هذا الأثر السالب، الذي يفترض فيه الباحثون أن التمويل الخارجي يمارسه على الادخار المحلي، ويرى أن العلاقة بينهما علاقة "ارتباط" وليست علاقة "سببية" ، وأن هذه العلاقة، تحكمها وتؤثر فيها مجموعة عوامل، يمكن ألا يكون التمويل الخارجي أحدها[1].

مما تقدم يتضح أن هناك اتفاقاً عاماً فيما بين الباحثين، الذين تناولوا علاقة الادخار بالتمويل الخارجي، على أن التمويل الخارجي، يؤثر سلبياً على الادخار، خاصة في الدول النامية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الأثر، يختلف في مداه من دولة لأخرى، ومع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن العلاقة بينهما قد تكون علاقة ارتباطية وليست علاقة سببية.

١٠- تمويل التعليم:

ومن الهياكل المؤسسية التي لها علاقة بالادخار، ترتيبات تمويل التعليم، ففي دراسة عن "كينيا" عام ١٩٨٠ أوضح "Kelley" أن الرغبة في تعليم الأطفال – نظراً لما يترتب على تعليمهم من عوائد دخلية – قد أدت إلى ادخار أكثر، وهذا يعني أنه إذا كان الإنفاق على التعليم يتحمله

---

(١) د. عبدالغفار أبو قشوة، أثر التمويل الخارجي على الادخار، مرجع سابق، ص ٥٧.

الآباء، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة الادخار العائلي، لتمويل هذا الاستثمار في العنصر البشري. أما إذا كان التعليم يمول من الموازنة العامة للدولة، فإنه من المتوقع أن يقل هذا الأثر الإيجابي على الادخار العائلي.

١١- نسبة مشاركة المرأة في العمل :

تتوقف درجة مشاركة المرأة في قوة العمل -أي العمل خارج المنزل- على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، منها الأجور النقدية، والحالة الاقتصادية للأسرة، ومستوى تعليم المرأة والمعتقدات الدينية، والبيئة المحيطة بها، وغيرها من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار المرأة بالعمل خارج منزلها. ويفترض بعض الباحثين، أن هناك علاقة عكسية، بين درجة مشاركة المرأة في العمل، وبين درجة الخصوبة والإنجاب، ففي الدول الصناعية المتقدمة ونظراً لارتفاع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في تلك الدول، نلحظ تباين معدل النمو السكاني في هذه الدول، عنها في الدول النامية..

ولذلك اعتبر كل من "Singh" ١٩٧٥، و "Gupta" ١٩٨٥، نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، أحد محددات الادخار، نظراً لأن ارتفاع نسبة المشاركة في العمل من قبل المرأة يُخفض درجة الخصوبة والإنجاب وبالتالي تخفيض معدل الإعالة من ناحية، كما أنه يزيد دخل الأسرة من ناحية أخرى. ورغم أن هذين الاعتبارين مواتيان لزيادة ادخار الأسرة، إلا أنه لم يصل أحد من الباحثين إلى رأي قاطع بشأن الأثر الإيجابي، لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، على الادخار الإجمالي[1].

١٢- تَغيّر القوانين والتشريعات.

من أكثر العوامل المؤسسية التي تؤثر على قرارات الأفراد تجاه الادخار هو عدم ثبات بعض القرارات والقوانين، والتشريعات، خاصة في المجال الاقتصادي، حيث إن تغيرها، بل وأحياناً تضاربها من وقتٍ لآخر، قد لا يُشجّع الأفراد على الادخار، ومن ثم الاستثمار. كما لا بد أن تكون هذه القرارات والتشريعات متفقة وملائمة للواقع والظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المتغيرات الأخرى، حيث إن اطمئنان الأفراد على ممتلكاتهم وثقتهم في اقتصادهم والقائمين عليه، يجعلهم يتفاعلون بالمستقبل ويقبلون على الادخار والاستثمار أملاً في التمتع بمستوى معيشي أفضل.

---

(1) see : Hammer, J.S. "population growth and savings in LDCS..." op. Cit. P.586.

الفصل الرابع

تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية

المبحث الأول:

أجهزة التعبئة والتجميع

المبحث الثاني:

أدوات التعبئة

الفصل الرابع

تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية

مدخـــل:

تعتبر المدخرات العائلية، وهي الجزء من الدخل الشخصي الذي يُقتطع بعد الإنفاق الاستهلاكي، من المدخرات الاختيارية التي يقوم الفرد بتوجيهها حسب متطلباته، ويوجد طريقان يسلكهما هذا الادخار الاختياري وهما: الاكتناز أو الاستثمار.

وهما غير منفصلين عن بعضهما فالفرد إن لم يجد أجهزة لتعبئة وتجميع هذه المدخرات للاستفادة منها في إيجاد عائد بدون مخاطر فإنه سوف يسلك طريق الاكتناز.

وتتميز المدخرات العائلية بضخامة الحجم وتحتاج إلى عملية تعبئة وتجميع، بمعنى جعلها متاحة للاستثمار، وهذه المدخرات يمكن أن تساهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في أي مجتمع توجد فيه.

وعملية تعبئة المدخرات تعني أن يتحول الادخار من مجرد حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك والاكتناز، إلى أن يصبح ذلك الجزء المدخر ذا عائدٍ يضاف إلى الدخل وبذلك يكون هذا الادخار ادخاراً منتجاً.

ويكون الادخار منتجاً – من وجهة نظر التنمية الاقتصادية – إذا أمكن تحويله إلى رأسمال عيني سواء بالقيام باستثماره مباشرة في مشروع معين أو بتوجيهه إلى سوق رأس المال أو مؤسسات الوساطة المالية، أو بعبارةٍ أخرى إذا تم تعبئته.

وسوف نستعرض في هذا الفصل أهم أجهزة التعبئة والتجميع للمدخرات العائلية وهي: البنوك والمصارف التجارية، بنوك الاستثمار، البنوك الإسلامية، منشآت التأمين، صناديق توفير البريد، شركات الاستثمار، صناديق الاستثمار والتأمينات الاجتماعية ومصلحة معاشات التقاعد. وفي المبحث الثاني نستعرض أدوات تعبئة هذه المدخرات.

المبحث الأول : أجهزة التعبئة والتجميع

تنقسم أجهزة التعبئة والتجميع للمدخرات العائلية إلى قسمين: الأجهزة الخاصة بتعبئة وتجميع المدخرات الاختيارية، والأجهزة الخاصة بتعبئة وتجميع المدخرات الإجبارية. وتتمثل أجهزة التعبئة والتجميع للمدخرات الاختيارية في الآتي:

أولاً : البنوك والمصارف التجارية:

للجهاز المصرفي إمكانات كبيرة تعمل على توليد الطاقات الادخارية، ويجب أن يُنظر للجهاز المصرفي ليس من جهة قيامه بتعبئة الفائض النقدي المتوفر في المجتمع فحسب، حيث هو دور تقليدي تقوم به الأجهزة المصرفية – في كل الدول – من خلال سياسات الإيداع وأوعيته التي تتولى تجميع هذه المخرات، ولكن يجب أن ينظر إلى عمليات التوظيف الاستثماري والائتماني التي يقوم بها الجهاز المصرفي والتي تعمل على تعظيم القدرات الادخارية بما تخلقه وتؤدي إليه من تعاظم الدخول ومن زيادة الفائض الموجه من هذا الدخل إلى الاستثمار، ومن ترشيد للقرارات التوظيفية والاستثمارية للوحدات الاقتصادية العاملة في البنيان والهيكل الاقتصادي للدولة.

دور البنوك في تنمية الطاقات الادخارية للمجتمع:

لا شك أن اقتصاديات النقود والبنوك لها أهمية خاصة بين فروع علم الاقتصاد الحديث، وتزداد أهميتها مع التطور السريع في النظام الاقتصادي المحلي والدولي، حتى أصبح النظام المصرفي يمثل المحور الرئيس الذي يتحكم في قوى الاقتصاد المختلفة محلياً ودولياً. فالنظام المصرفي يعتبر المؤسسة الاقتصادية التي يتم من خلالها تسيير الائتمان والاستثمار وقنوات الادخار، وكذلك يُقدم منافع ضخمة للفرد والمجتمع والدولة، حيث يعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية لها والتي من أهمها: رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحسين مستوى معيشة الأفراد، زيادة فرص العمل أمام من يرغب للدخول في سوق العمل، تحقيق الاستقرار في أسعار السلع والخدمات، الحد من العجز المالي للدولة، والحد من عجز ميزان المدفوعات بزيادة الطاقة الانتاجية المحلية. ولا تستطيع أي دولة أن تحقق هذه الأهداف دون الاعتماد على جهاز مصرفي قوي وفعّال. والسبيل لتفعيل دور الجهاز المصرفي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة هو تعبئة الفائض المتاح وتحويله إلى مدخرات نقدية محلية تمثل طاقات هائلة يمكن توظيفها توظيفاً فاعلاً يُعظم من إنتاجها بالشكل الذي يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية للدولة ويزيد من الطاقات الإنتاجية لتحقق إضافات حقيقية للناتج المحلي.

وعلى ذلك فإن دور القطاع المصرفي ليس فقط تحقيق أهداف النمو المتوازن، ولكن - أيضاً - ضمان وتأكيد سياسات اقتصادية مستقرة للدولة.

هذا ولقد عملت البنوك التجارية بالمملكة على استقرار السياسة الاقتصادية وخاصة بزيادة استقطاب الودائع - الودائع الادخارية بصفةٍ خاصة - ولقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة من فترة الدراسة - ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦م - زيادة في إجمالي الودائع من ١٧٤,٨ مليار ريال عام ١٩٩٢ إلى ٢١٥,٥ مليار ريال عام ١٩٩٦م بزيادة نسبتها ٢٣,٣٪، بينما مثّلت الودائع الادخارية نسبة زيادة ٥٣,٦٪ من ٤٦,٣ مليار ريال عام ١٩٩٢ إلى أن بلغت ٧١,١ مليار ريال عام ١٩٩٦م. انظر الجدول رقم (١-٣).

الجدول رقم (١-٣): تطور إجمالي الودائع والودائع الادخارية في البنوك التجارية بالمملكة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦م (القيمة مليار ريال)

العام	إجمالي الودائع		الودائع الادخارية		النسبة إلى الإجمالي
	القيمة	التطور	القيمة	التطور	
١٩٩٢م	١٧٤,٨	١٠٠	٤٦,٣	١٠٠	٪ ٢٦,٥
١٩٩٣م	١٨٤،٢	١٠٥,٤	٤٧,٩	١٠٣,٤	٪ ٢٦,٠
١٩٩٤م	٢٨٨,٢	١٦٤,٩	٥١,٤	١١١,٠	٪ ١٧,٨
١٩٩٥م	١٩٧,٠	١١٢,٧	٦١,٢	١٣٢,٢	٪ ٣١,١
١٩٩٦م	٢١٥,٥	١٢٣,٣	٧١,١	١٥٣,٦	٪ ٣٣,٠

المصدر: جُمعت وحُسبت من التقرير الإحصائي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٩٩٧م.

دور البنوك والمصارف التجارية في تعبئة المدخرات العائلية:

تمكن الجهاز المصرفي من تطوير قدراته وإمكاناته بتقديم مجموعة من الخدمات الإيداعية تتفق مع رغبات وميول جانب كبير من العملاء، وذلك من واقع اقتناع القائمين على البنوك بأهمية التسويق المصرفي ودوره الأكيد في معرفة احتياجات ورغبات ودوافع العملاء وقدراتهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية، حيث تعددت الأوعية الادخارية لدى الجهاز المصرفي سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية واتخذت عدة أشكال من بينها الحسابات الجارية، والودائع لأجل، والودائع الادخارية، والودائع المربوطة، وحسابات التوفير، وشهادات الادخار ذات العائد الجاري الذي يستحق على فترات مختلفة، أو الشهادات ذات القيمة المتزايدة أو الشهادات ذات المزايا الإضافية مثل الاشتراك في سحب دوري على جوائز نقدية أو عينية أو هما معاً، أو الاشتراك في نظام التأمين على الحياة، وكذلك صناديق الاستثمار.

وعليه فإن الجهاز المصرفي يقوم بتقديم الخدمات التي يرغب فيها الأفراد لتشجيع وتنمية مدخراتهم وخاصة في القطاعات المتوسطة الدخل والفقيرة، التي قد يكون من الصعب إقناعها باقتطاع جزء من هذا الدخل وإيداعه في الجهاز المصرفي لكي يدر عليهم عائداً يؤدي إلى زيادة دخلهم، وكذلك للحد من بعض النواحي السلوكية الضارة وغير المناسبة مثل تفضيل الأفراد الاكتناز لأموالهم وجعلها في صورة أموال سائلة بعيدة عن الجهاز المصرفي أو في صور ذهب ومجوهرات أو شراء أراضي وعقارات لا تدر عليهم عائداً.

وكذلك محاولة السيطرة على اتجاهات الإعلام السلبي غير المناسبة والتي تشجع على الاسراف في الإنفاق الاستهلاكي والابتعاد عن الادخار؛ وذلك بشراء السلع الرأسمالية والإستهلاكية غالية الثمن، بصرف النظر عمّا إذا كانوا في حاجة إليها أم لا، مما يقلل ويضعف الحافز على الادخار عن طريق الدعاية والإعلان والتسهيلات في الشراء والحوافز لمن يشتري مثل هذه السلع.

هذا ما دفع البنوكِ للعمل على تكوين المدخرات غير المتوافرة ومحاولة جذبها. فعندما يُشعر صاحبها بأنه سوف يحصل على عائد استثماري يضاف إلى دخله، سوف يستقطع جزءاً منه ويقوم بإيداعه ليدر له عائداً وهكذا.

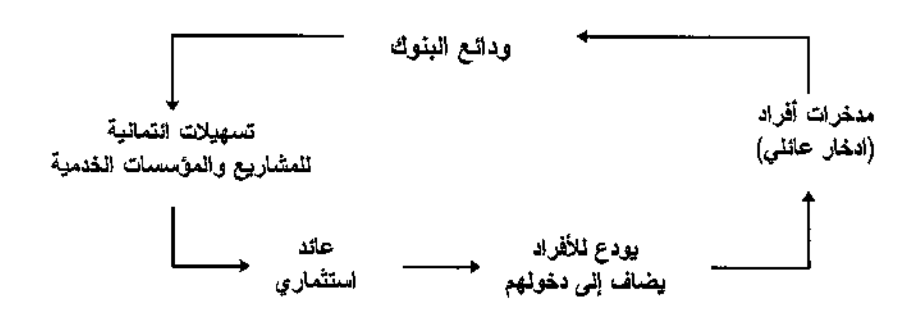
إن ثقة الأفراد في قيام المصارف التجارية بتوظيف وتثمير الأموال والودائع التي لديها فيما يعود بالنفع عليها وعلى مودعيها وبالطرق المشروعة للاستثمار، يكسبها الثقة والقبول في تنمية المدخرات العائلية وجذبها. بل لم تعد عملية إيجاد أوعية ادخارية مصرفية جديدة هو الدور الوحيد الذي تقوم به البنوك لتعبئة المدخرات، بل يوجد كثير من الأدوار المصرفية التي يمكن أن يقوم بها الجهاز المصرفي بجانبيها الائتماني والاستثماري، ومن هذه الأدوار:

١- الائتمان:

يعمل هذا الدور على الإسراع بحركة عناصر الإنتاج في الاقتصاد المحلي من خلال زيادة حجم ما يحتاج إليه من رأس مال بإتاحة التسهيلات الائتمانية.

ومن المعروف أن اتاحة تسهيلات ائتمانية لمشروعات إنتاجية، وقطاعات خدمية، سوف يعمل على نمو ورفع انتاجها، فضلاً على أن الضّخ النقدي الذي تحقق نتيجة للتسهيلات الائتمانية سوف ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي، ويتيح دخول جديدة لباقي أفراد المجتمع مما يزيد من القدرة الادخارية لهم. فمثلاً إذا قام بنك بمنح تسهيلات ائتمانية لمشروع صناعي، فإن من المتوقع أن ينفق هذا التسهيل على عوامل الانتاج الداخلة في

هذا المشروع، وهي ما يحتاجه المشروع من المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج، ثم الأيدي العاملة التي يحتاج إليها المشروع، ثم الإدارة، والكوادر الإدارية التي تستطيع تخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة كافة الأعمال، وأي إنفاق على هذه العوامل يمثل دخلاً جديداً لأصحابها الذين بدورهم سوف يدخرون جزءاً من هذا الدخل ... وهكذا(*). والشكل التالي يوضح حركة الائتمان والتسهيلات الاستثمارية التي تساعد – من خلال البنوك والمصارف التجارية – على زيادة وتوليد المدخرات.



من الشكل السابق يتبين لنا أن القطاع المصرفي يساعد في الإسراع بتدوير النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج بها، بل يُمكن المجتمع من توليد وإيجاد مدخرات جديدة لم تكن موجودة من قبل.

هذا ولقد أظهر الائتمان المصرفي للبنوك التجارية في المملكة الممنوح للقطاع الخاص في صورة قروض وسُلف وسحوبات وسندات، زيادة ملحوظة في عام ١٩٩٦م عن عام ١٩٩٣م بلغت نسبة ٢٠٪. أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية فبلغت الزيادة في الصناعات التحويلية ٤٤,٥٪، وفي قطاع التجارة ٢٩,٢٪، وفي قطاع الخدمات ٢٢,٥٪(١). ولا شك أن هذه الزيادة لها آثار إيجابية على الادخار العائلي.

(*) لو حاولت البنوك والمصارف في المملكة إدخال بعض القيود والضوابط الشرعية على هذه المعاملات، لربما زاد عدد المتعاملين وكبر حجم هذه العمليات.

(١) انظر: التقرير الإحصائي السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

الجدول رقم (١-٤): الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص
(القيمة مليار ريال)

النشاط الاقتصادي	عام ١٩٩٢م		عام ١٩٩٦م		تطور
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	٩٣/٩٦ (٪)
الزراعة وصيد الأسماك	٢٨٥٣	٢,٩	٢٣٣٠	٢,٠	(١٨,٣)
الصناعات التحويلية	٩٥٨٠	٩,٨	١٣٨٤٨	١١,٨	٤٤,٥
البناء والتشييد	١٢٤٠٩	١٢,٧	١٢٩٥٥	١١,٩	٤,٤
التجارة	٢٢٩٩٩	٢٣,٦	٢٩٧٢٣	٢٥,٤	٢٩,٢
النقل والاتصالات	٥١٠١	٥,٢	٣١٨٨	٢,٧	(٣٧,٥)
التمويل	١١٥٩١	١١,٩	٥٩٨٤	٥,١	(٤٨,٣)
الخدمات	٥٨٧٠	٦,٠	٧١٩٤	٦,٢	٢٢,٥
نشاطات أخرى	٢٧٠٣٩	٢٧,٨	٤٠٦٨٨	٣٤,٧	٥٠,٥
إجمالي الائتمان	٩٧٤٤٢	١٠٠	١١٦٩٢٠	١٠٠	٢٠,٠

المصدر: التقرير الإحصائي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

٢- جذب المدخرات العائلية وتشجيعها:

تؤدي البنوك التجارية دوراً مهماً في جذب وتشجيع مدخرات الأفراد حيث إن إنتشار البنوك التجارية وفروعها(*) في المناطق الجغرافية ذات النشاط الاقتصادي سوف يحول المدخرات العينية إلى مدخرات نقدية، كما ستقل عادة الاكتناز في المجتمع الذي تنتشر فيه المصارف والبنوك، وتزداد القدرة الإنتاجية للأفراد والمشروعات في هذا المجتمع. كما أن في قيام المصارف والبنوك بوظائفها الرئيسة يجعل منها وسيطاً بين المودعين والمقترضين وبالتالي تستطيع جذب وتشجيع المدخرات من جهة - لوجود عائد مناسب - وزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع من جهةٍ أخرى. والجدول التالي يبين عدد وأسماء البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٩٥م.

(*) بلغ عدد البنوك التجارية في المملكة ١٢ بنكاً و ١١٩٢ فرعاً حتى عام ١٩٩٥م.

الجدول رقم (١-٥): البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية

اسم فروع البنك الأجنبي	اسم البنك الجديد	المركز الرئيسي الإقليمي	عدد الفروع في آخر ديسمبر ١٩٩٥م
١) البنك الأهلي الباكستاني	بنك الجزيرة	جدة	١٣
٢) الشركة التجارية الهولندية	البنك السعودي الهولندي	الرياض	٣٧
٣) بنك الأندوشين	البنك السعودي الفرنسي	الرياض	٥٨
٤) البنك البريطاني للشرق الأوسط	البنك السعودي البريطاني	الرياض	٦١
٥) بنك القاهرة	بنك القاهرة السعودي	جدة	٦٢
٦) البنك العربي	البنك العربي الوطني	الرياض	١١٨
٧) فرست ناشيونال	البنك السعودي الأمريكي	الرياض	٤٦
٨) سيتي بانك (بنك لبنان والمهجر بنك فلس إيران بنك يونايتد)	البنك السعودي التجاري المتحد	الرياض	١٨
البنوك السعودية بالكامل			
١) بنك الرياض		الرياض	١٧٧
٢) البنك الأهلي التجاري		جدة	٢٤١
٣) البنك السعودي للاستثمار		الرياض	١١
٤) شركة الراجحي المصرفية للاستثمار		الرياض	٣٥٠
١٢ بنك			١١٩٢ فرع

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، احصاءات النقود والبنوك، الربع الرابع ١٩٩٥م (باللغة الإنجليزية).

٣- دور وقاية الصدمات والأزمات الاقتصادية الداخلية:

تُشكل البنوك التجارية حاجزاً وقائياً للصدمات والأزمات الاقتصادية الداخلية في الدولة وذلك بإيجاد احتياطي نقدي يُستخدم عند الحاجة لمعالجة الديون المتعثرة لبعض الشركات والمؤسسات، وإقامة مشروعات صناعية تستوعب عوامل الإنتاج الراكدة، وفتح أسواق جديدة وفتح اعتمادات بنكية، وبذلك تعمل على تقوية البنيان الاقتصادي وتقي الدولة من الصدمات والأزمات الاقتصادية المحلية[1].

وفي المملكة العربية السعودية تؤدي البنوك التجارية دوراً مهماً في تنمية المدخرات العائلية، حيث تشكل الودائع الجانب الأكبر من موارد هذه البنوك التجارية، الأمر الذي أدى إلى منافسة كبيرة بينها، خاصة في ظل السماح لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي بفتح فروع لها في السوق السعودي، والذي يعتبر من أكبر أسواق هذه الدول، كما أن هذه السوق هدف لكل من أراد

(١) نشرات ودراسات من معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري (الإدارة العامة للأساليب والمناهج)، سنوات مختلفة.

البحث عن فرص جيدة للاستثمار، إضافة إلى مشاركتها في دفع عجلة التنمية وبث الوعي الادخاري والقضاء على بعض العادات الاستهلاكية السيئة، وذلك بابتكار وسائل جديدة لتنمية الودائع وتشجيع المدخرات بأشكال مختلفة من الأوعية الادخارية الحديثة المستخدمة في البنوك التجارية العالمية.

الأوعية الادخارية:

أولاً: الأوعية الادخارية التقليدية:

١- الحساب الجاري:

وهي حسابات لأصحابها حرية السحب والإيداع في أي وقت، كما لا يتم منح أي فوائد على هذا النوع من الحسابات. ويمتاز هذا الحساب بإمكانية السحب من أي فرع من فروع البنك[1]، ويفتح لجميع الأفراد أو الشركات أو الهيئات، ويحصل منه على دفتر شيكات يستخدم في السحب والإيداع. ويُسمى هذا النوع من الحسابات في المصارف والبنوك التجارية بالمملكة بالودائع تحت الطلب.

وتمثل الودائع تحت الطلب أعلى نسبة من إجمالي الودائع بالبنوك التجارية في المملكة حيث بلغت عام ١٩٩٦م نسبة ٤١,٧٪. ولقد زادت الودائع تحت الطلب بنسبة ١٠٪ عام ١٩٩٦م عن عام ١٩٩٢م، في الوقت الذي زادت فيه إجمالي الودائع خلال هذه الفترة بنسبة ٢٣,٢٪. هذا ولقد تحسن وضع السيولة في المصارف التجارية بقدر كبير بسبب زيادة الودائع تحت الطلب، مما كان له دور ظاهر في استقرار الوضع الاقتصادي في المملكة. والجدول رقم (١-٦) يُمثل تطور الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية بالمملكة.

---

(١) يستطيع أصحاب هذه الحسابات الحصول على بطاقة الصرّاف، حيث تتيح له إمكانية السحب من مكائن الصرف الآلي (ATM) داخل وخارج المملكة وعلى مدار الساعة.

الجدول رقم (١-٦): الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية بالمملكة
من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦م (القيمة مليار ريال)

العام	الودائع تحت الطلب		إجمالي الودائع		نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع
	القيمة	التطور	القيمة	التطور	
١٩٩٢م	٨١,٧	١٠٠	١٧٤,٦	١٠٠	٤٦,٧
١٩٩٣م	٧٨,٩	٩٦,٦	١٨٤,٢	١٠٥,٣	٤٢,٨
١٩٩٤م	٨٠,٧	٩٨,٨	١٨٨,٣	١٠٧,٧	٤٢,٨
١٩٩٥م	٨١,٤	٩٩,٦	١٩٧,٠	١١٢,٦	٤١,٣
١٩٩٦م	٨٩,٩	١١٠,٠	٢١٥,٥	١٢٣,٢	٤١,٧

المصدر: التقرير الإحصائي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

٢- **الحسابات بإخطار سابق:**

وتجمع بين الحساب الجاري وحساب الودائع لأجل ثابت، حيث لا يحق للعميل سحب أي مبلغ إلا بعد مرور فترة الإخطار المتفق عليها، ويتعين ألا تقل فترة الإخطار عن ٧ أيام، وتتراوح أسعار الفائدة على مثل هذا النوع من الحسابات ما بين ٥٪ إلى ١١٪.

٣- **الودائع لأجل:**

يستحق عليها فائدة، والمدة لا تقل عن ٧ أيام، يتزايد سعر الفائدة بزيادة مدة الإيداع، وتتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٠٪.

٤- **دفاتر التوفير :**

هذه الدفاتر أسمية، وتصدر للأشخاص الطبيعيين وهي غير قابلة للتحويل أو التنازل. يقدم الدفتر عند كل عملية سحب أو إيداع، وله حرية السحب والإيداع وتحتسب الفائدة بواقع ١٠٪ ويمكن منحه باسم القصّر وصغار السن.

كما أوجدت البنوك التجارية بالمملكة الودائع الزمنية الادخارية والودائع الأخرى (شبه النقود) وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية. وتمثل الودائع الادخارية نسبة ٣٣٪ من إجمالي الودائع في عام ١٩٩٦م. ولقد زادت بنسبة ٥٣,٥٪ عن عام ١٩٩٢م وهي تعتبر أعلى نسبة زيادة في الودائع بالبنوك التجارية، ويرجع ذلك إلى زيادة الوعي الادخاري، وتليها الودائع الأخرى (شبه النقود) وتحتل نسبة ٢٥,٣٪ في عام ١٩٩٦م، ولقد زادت بنسبة ١٦,٤٪ عن عام ١٩٩٢م، ثم ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية وتمثل نسبة ٢٠,٤٪ ولقد زادت بنسبة ٤,١٪.

الجدول رقم (١-٧): الودائع الادخارية وودائع المقيمين في البنوك التجارية بالمملكة
(القيمة مليار ريال)

	عام ١٩٩٢م		عام ١٩٩٦م		التطور
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
الودائع الادخارية	٤٦,٣	٢٦,٥ ٪	٧١,١	٣٣,٠ ٪	٥٣,٥ ٪
الودائع الأخرى (شبه النقود)	٤٦,٨	٢٦,٨ ٪	٥٤,٥	٢٥,٢ ٪	١٦,٤ ٪
ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية	٤٢,٢	٢٤,١ ٪	٤٣,٩	٢٠,٤ ٪	٤,١ ٪

المصدر: التقرير الإحصائي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

ثانياً: الأوعية الحديثة:

١- **دفاتر التوفير ذات الحوافز بالعملة المحلية:** تُعطي هذه الدفاتر فائدة وجوائز نقدية وعينية، والدفتر اسمي غير قابل للتحويل، ويحصل على فائدة حوالي ١٠,٥٪ ويتم السحب في نهاية كل شهر على جوائز محددة لزيادة الإقبال وتشجيع الأفراد على شرائها والاستثمار فيها.

٢- **شهادات الإيداع الثلاثية:** تُتيح هذه الشهادات لحاملها الحصول على فائدة بعد ثلاث سنوات وتتمتع هذه الشهادات بارتفاع عائدها وتصدر بفئات معينة محددة من قبل البنك المَصْدر.

٣- **شهادات الإيداع الخمسية:** تُتيح هذه الشهادات لحاملها الحصول على فائدة بعد خمس سنوات تصل إلى ٨٣,٩٪ وتصدر أيضاً بفئات محددة.

وتمتاز شهادات الإيداع الثلاثية والخمسية بأنها شهادات اسمية والعائد معفى من الضرائب والرسوم، كما يمكن الاقتراض بضمانها في حدود ٩٠٪، ويجري السحب الدوري عليها كل ثلاثة شهور في السنة (٤) مرات حيث يخصص لها جوائز عينية ونقدية.

٤- **الشهادات ذات الإيراد (كل ثلاث شهور):** ويطلق عليها شهادات الإيداع أو شهادات ذات الدخل الشهري الثابت في بعض البنوك. يُصرف الإيراد كل ثلاث شهور، ويجوز استرداد قيمتها في أي وقت، كما يمكن الاقتراض بضمانها، والشهادات ذات الإيراد الشهري المُشتَرِكة في التأمين تصدر للأشخاص الطبيعيين في سن معينة وإلى حدٍ معيّن، ومدة الشهادة خمس سنوات يمكن استرداد قيمتها في أي وقت، كما يمكن الاقتراض بضمانها.

٥- **الشهادات ذات الإيراد الشهري:** تصدر بفئات معينة، ومدة الشهادة خمس سنوات، يمكن استرداد قيمة الشهادة في أي وقت، ويُعفى الإيراد الشهري من الضريبة، ويجوز الاقتراض بضمان هذه الشهادة.

٦- **الأوعية الادخارية بالنقد الأجنبي:** وهي الحسابات والشهادات الصادرة بالعملة المحلية، وتنطبق عليها المواصفات والمزايا نفسها التي تنطبق على الحسابات والشهادات بالعملة المحلية، وهي "حسابات جارية بالعملة الأجنبية وحسابات وودائع ثابتة ولمدة محدودة، كما يوجد شهادات ذات إيراد بالدولار الأمريكي ودفاتر توفير ذات جوائز بالدولار الأمريكي".

٧- **شهادات الاستثمار:** وهي من الأوعية الادخارية الحديثة التي أقرّتها بعض الدول وتبنّى تنفيذها البنوك التجارية. ولقد سبق أن أنشأت دول كثيرة هذا النوع من الشهادات منها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند وباكستان وغيرها.

ففي بريطانيا مثلاً يُفاخر الأفراد بالمشاركة في شهادات الاستثمار، إذ إن مدخراتهم تشارك في بناء الوطن(١).

ثانياً: بنوك الاستثمار:

وهي البنوك التي تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات وتنميتها واستثمارها والمشاركة في خطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد المحلي.

ويجوز لبنوك الاستثمار أن تُنشيء شركات استثمارية أو شركات تزاول النشاطات الاقتصادية المختلفة. وبنوك الاستثمار هي عبارة عن منشآت مالية غير تجارية، وتختلف عن البنوك التجارية في أنها تقوم أساساً بتمويل الأنشطة الاستثمارية عن طريق قروض طويلة الأجل، وإنشاء المشروعات المختلفة، والمشاركة فيها، كما أن رأسمالها كبير وودائعها طويلة الأجل(٢).

- **بنوك الاستثمار في المملكة:**

يوجد بالمملكة مؤسسات إقراض حكومية متخصصة منها البنك الزراعي العربي السعودي ولقد أسس هذا البنك عام ١٩٦٥م (١٣٨٤هـ) ليكون مؤسسة حكومية لتمويل النشاط

---

(١) أ. حنفي أحمد موسى، دراسة عن الأوعية الادخارية الحديثة، البنك المركزي المصري، الإدارة العامة للأساليب والمناهج، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، ١٩٨٨م.

(٢) د. نادية أبو فخرة، المؤسسات المالية، كلية تجارة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٨٣.

الزراعي في جميع مناطق المملكة، وتقوم بالائتمان طويل الأجل، ولقد بدأ رأس المال المدفوع عند إنشائه ١٠,٠ ملايين ريال ووصل إلى ١٦ مليار ريال في عام ١٩٩٦م، ولقد بلغت إجمالي القروض التي منحها حتى عام ١٩٩٦م حوالي ٢٤,٤ مليار ريال.

وكذلك بنك التسليف السعودي ولقد أسس عام ١٩٧١م (١٣٩١هـ) لتقديم قروض متوسطة الأجل بدون أرباح للمواطنين ذوي الدخل المحدود لأغراض اجتماعية واقتصادية، ولقد بلغت إجمالي القروض حتّى عام ١٩٩٦م حوالي ٥,٣ مليار ريال.

ثالثاً: البنوك الإسلامية:

تُعتبر البنوك الإسلامية من أهم التطورات المصرفية التي ظهرت حديثاً، وهي منشآت مالية إسلامية اجتماعية تلتزم في جميع معاملاتها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وتقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية التقليدية دون استخدام سعر الفائدة أخذاً وعطاءً، وتحصل على أموالها من الودائع للأفراد الطبيعيين وغير الطبيعيين، وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أنشطة متعددة منها التجارية والزراعية والصناعية والعقارية والخدمية، وتقوم بالتمويل عن طريق المشاركة أو المرابحة أو المضاربة، وذلك وفقاً للقواعد الإسلامية.

بدأت أول محاولة جادّة لإنشاء البنوك الإسلامية في مصر، وذلك بافتتاح بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١م، ثم البنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٤م، ثم بنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٥م، ثم بنك التمويل الكويتي عام ١٩٧٧م، ثم بنك فيصل الإسلامي في العام نفسه ١٩٧٧م، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام ١٩٧٨م، ثم توالى إنشاء هذا النوع من البنوك في عدد من الدول العربية والإسلامية كالسودان والباكستان والبحرين.

ولقد لجأت بعض البنوك التجارية في المملكة إلى إصدار أوعية إدخارية دون تحديد مسبق لسعر الفائدة أو العائد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومنها بعض الحسابات الاستثمارية والشهادات ذات العائد الدوري وتتميز هذه الاستثمارات بتوقع العائد حسب المركز المالي الدوري والقوائم المالية النهائية والاشتراك في الربح أو الخسارة التي تنتج من هذه الأعمال والأنشطة.

رابعاً: منشآت التأمين "Insurance Institutions":

وهي منشآت مالية غير مصرفية تقوم بصفة رئيسة بجمع المدخرات وتتخصص في طرف واحد من طرفي الوساطة المالية[1]. والتأمين هو تحويل الآثار المالية للأخطار التي قد يتعرض لها

---

(١) د. عمر عبدالرحمن عيد الباني، إدارة المنشأة المالية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٦م.

الأفراد أو المشروعات إلى منشأة متخصصة في تحمل هذه الأخطار وذلك مقابل سداد التزامات معينة.

فشركة التأمين تتعهد بدفع قيمة الخسارة التي تنشأ عن تحقق الخطر المؤمن منه في مقابل سداد المؤمن عليه أقساط التأمين. وتضم منشآت التأمين ثلاثة أقسام رئيسة:

- شركات التأمين.
- هيئة التأمين الاجتماعي.
- صندوق التأمين والمعاشات.

وهنا نركز على شركات التأمين باعتبارها النوع الوحيد من منشآت التأمين التي تتعامل مع المدخرات الاختيارية للأفراد، ومن خصائصها:

١- الثقة المالية فيها وذلك لخضوعها للإشراف الحكومي ولقوة مركزها المالي.

٢- عدم اعتمادها على السلف أو القروض ولكن تعتمد على مواردها الذاتية أو حقوق المشاركين أو حقوق حملة الوثائق.

٣- تعدد نشاطها: التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث، التأمين ضد الحريق، التأمين ضد السرقة ... وغيرها.

دورها في الاقتصاد القومي:

- تجميع قدر أكبر من المدخرات المحلية.
- استثمار هذه المبالغ في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يؤدي إلى الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، وزيادة الناتج المحلي.
- تطمين الأفراد على سلامة أموالهم ومشروعاتهم.
- تبعث الثقة في المستقبل حيث تحمي الأفراد من المخاطر التي قد تهدد حياتهم.

طريقة التأمين:

ينقسم التأمين إلى نوعين: تأمين تعاوني، وتأمين تجاري. فالتأمين التعاوني يقوم به مجموعة من الناس يتعرضون لنوع معين من المخاطر، فيلتزمون فيما بينهم بحصص نقدية توضع في صندوق للطوارىء ويُقدم التعويض لأي مشارك منهم عندما يقع عليه الخطر.

أما التأمين التجاري، وهو الذي يكون بعقد بين المؤمن والجهة المؤمنة وهي غالباً شركة التأمين، وهو أن يدفع المؤمن قسطاً شهرياً وهو قسط التأمين.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمنشآت التأمين:

١- تساعد شركات التأمين الأفراد، وتشجعهم على جمع المدخرات، واستثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

٢- يساعد التأمين الأفراد، ويشجعهم على المشاريع الصناعية، والتجارية دون الخوف من الخسائر المحتملة.

٣- تشارك شركات التأمين في تقليل الحوادث عن طريق دراساتها وأبحاثها، ومن ثم توجيه المؤمن لأسباب تلافيها.

ومن أهم طرق التأمين التي تشارك في جمع المدخرات العائلية هي وثائق التأمين على الحياة، وهي عقد بين المؤمن له وشركة التأمين، يتعهد المؤمن بدفع أقساط قليلة محددة، وتتعهد الشركة بدفع مبلغ محدد إلى المستفيد إما دفعة واحدة أو على دفعات في حالة حدوث الوفاة أو بعد السن المحدد، ومن مزاياه:

١- يُعتبر إدخاراً حيث إن الفرد يوفر من دخله القسط، وبعد المدة المحددة يأخذ مدخراته في مواجهة حالات طارئة (مرض أو شيخوخة أو وفاة).

٢- توفير الحماية الاقتصادية للأسرة حيث يمكن استغلال هذا التأمين في مشروع استثماري عند الحصول عليه.

٣- حصول الأسرة على التعويض بسرعة في حالة الوفاة، ولا يحتاج إلى مصروفات إدارية أو قضائية وهو مُعْفى من الضرائب.

ويتميز التأمين عن مختلف أوعية الادخار الأخرى في أنه يُعتبر وعاء ادخاري منظم يُدفع في شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية أو سنوية يستطيع الإنسان أن يرتب دفعها من إيراداته بالقدر الذي يتناسب مع دخله، كما أن التأمين يغطي خسائر الأخطار غير المنظورة، فرب الأسرة الذي يقوم بالتأمين على حياته يحصل على مدخراته إذا انتهى أجل وثيقة التأمين – البوليصة – أو في حالة الوفاة، فيترك لورثته الشرعيين ما يعاونهم على مواجهة الظروف التي تترتب على وفاته.

والتأمين على الحياة يجمع بين مزايا الادخار ومزايا التعويض ضد الحوادث، وما زال هذا النوع من التأمين غير منتشر، ولا يحظى بقبول كثير من العملاء[١].

---

(١) لم يتعرض الفقهاء إلى عقد التأمين سوى المتأخرين منهم والمحدثين، وقد انقسموا إلى فريقين: الأول: يرى بجوازه مطلقاً، وعلى رأسهم فضيلة الشيخ/ مصطفى الزرقاء والشيخ علي الخفيف رحمهم الله. الثاني: يرى التفرقة بين أنواع عقود التأمين. انظر:
– مصطفى أحمد الزرقاء، المدخل الفقهي العام إلى الحقوق المدنية، ط٥، دمشق، ١٩٥٧م.

خامساً: صناديق توفير البريد:

وهو من الأوعية الادخارية التقليدية حيث يمتاز بجذب المدخرات الصغيرة، وهو من وسائل تنمية المدخرات، حيث يبدأ دفتر توفير البريد بمبالغ قليلة جداً تُنمي لدى الأطفال الميل والرغبة في الادخار، وهو منتشر بانتشار مكاتب البريد في أي بلد، وبذلك فإن فتح صناديق توفير البريد لا يحتاج إلى جهد ونفقات كبيرة.

وتعطي صناديق البريد فائدة على المدخرات، ولا يجوز الحجز عليها، وتُعفى من الضرائب، وعملاؤها من أصحاب الدخول المتوسطة. ومدخرات توفير البريد يجب أن تلقى الاهتمام والرعاية حيث تساعد في جذب المدخرات العائلية الصغيرة.

سادساً: شركات الاستثمار "Investment Companies":

وهي شركات تقوم بتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها عن طريق إصدار أسهم عادية تشكل رأس مال تلك الشركات. ثم تقوم باستخدام هذه الأموال في شراء أوراق مالية صادرة من شركات أخرى.

والميزة الأساسية لهذه الشركات هي قدرتها على تكوين محافظ استثمارية متنوعة تؤدي إلى تقليل المخاطر، وكذلك تقدم خدمات للمستثمرين، مثل إعادة استثمار أرباح المستثمرين بصورة تلقائية في أسهم إضافية، وكذلك صرف مبلغ دوري من الأرباح دخلاً يستفيد منه المستثمر، ولها أنواع منها:

- شركات استثمار مغلقة، وهي التي يكون عدد أسهمها ثابت، ولا يحق للمستثمرين إرجاع الأسهم للشركة، ولكن يتم تداول الأسهم في البورصة، وتتحدد القيمة السوقية للسهم حسب العرض والطلب والمركز المالي للشركة.
- شركات استثمارية مفتوحة النهاية، وهي التي يمكنها إصدار أسهم جديدة كما أن المستثمر فيها يمكن إرجاع أسهمه للشركة.

سابعاً: صناديق الاستثمار :

وهي تتكون بوساطة البنوك، أو الشركات الاستثمارية، وتُعتبر هذه الصناديق مثل شركات الاستثمار مفتوحة النهاية.

وينقسم رأس مال الصندوق إلى وثائق بعضها يتداول في البورصة، وبعضها غير قابل للتداول. ويتم استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية، أو أذونات خزانة، أو في مجالات

استثمار أخرى، وذلك بترخيص من الجهة المسؤولة عن سوق المال، ولا يجوز لها مزاولة أعمال مصرفية.

وتمتاز هذه الصناديق بالنمو العالي من خلال تحقيق أرباح رأسمالية عالية مع تحقيق دخل دوري في الأجل القصير، والمحافظة على رأس المال الأصلي للمستثمر بعيداً عن تأثير التضخم[1].

شهدت صناديق الاستثمار التي تطرحها البنوك والمصارف التجارية بالمملكة العربية السعودية نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية، ويرجع ذلك إلى استخدام البنوك، والمصارف التجارية، وسائل التقنية والاتصالات الحديثة، وجذب المدخرات لدى القطاع الخاص للثقة في قيام هذه الصناديق بالاستثمارات المحلية والعالمية. وانعكس هذا على ارتفاع إجمالي أصول الصناديق من ١٢,٤ مليار ريال عام ١٩٩٢ إلى ١٥,٣ مليار ريال عام ١٩٩٦م بنسبة زيادة ٢٣,٤٪، كما ارتفع عدد الصناديق من ٥٢ صندوقاً عام ١٩٩٢ إلى ٧٨ صندوقاً عام ١٩٩٦م بنسبة ٥٠٪، كما زاد عدد المساهمين من ٣٣١٣٦ مشتركاً عام ١٩٩٢ إلى ٤٥١٣٦ مشتركاً عام ١٩٩٦م بنسبة ٣٦,٣٪.

الجدول (١-٨) : صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك والمصارف التجارية بالمملكة

البيان	١٩٩٢م	١٩٩٦م	التطور
عدد الصناديق	٥٢	٧٨	٪ ٥٠
إجمالي رأس المال (مليار ريال)	١٢,٤	١٥,٣	٪ ٢٣,٤
عدد المشتركين	٣٣١٢٦	٤٥١٣٦	٪ ٣٦,٢

المصدر: التقرير الاحصائي لمؤسسة النقد العربي السعودي، عام ١٤١٨هـ.

ثامناً: المنشآت المالية الوسيطة :

وهذا النوع من أوعية الادخار يتمثل بشركات الاستثمار التي نمت في دول الخليج العربي، وخاصة الكويت والبحرين والإمارات، ثم توسعت لتشمل مشاركة مالية عربية وأجنبية وانتشرت على شكل شركات محلية، أو عربية مشتركة في كل من مصر وتونس والمغرب.

(١) د. عبده محمد، تقييم الشركات والأوراق المالية، كليوباتره للطباعة والكمبيوتر، القاهرة، ١٩٨٨م.

فالمنشآت المالية الوسيطة والتي منها المجموعة الاستثمارية العقارية، والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمار الخارجي، تشتمل أنشطتها على جمع المدخرات العائلية واستثمارها محلياً أو عربياً أو دولياً أو كلها معاً في المشاريع العقارية المختلفة، وفي الأوراق المالية، وإكتسبت هذه المنشآت خبرات كبيرة في مجال تعبئة المدخرات الفردية والعائلية.

تاسعاً: الادخار العائلي في المجالات الخاصة :

يعتبر الوعاء العقاري هو أهم الأوعية الادخارية الخاصة بالفرد وهو يأخذ في الغالب شكل بناء وحدة سكنية للفرد وأحياناً استثمار في عدد من الوحدات السكنية الخاصة.

وفيما يتعلق بالادخار السكني فإن أغلب الدول لديها مصارف للإسكان ومصارف عقارية ومصارف للإدخار تساعد العائلة أو الفرد على تشييد السكن المناسب له، وفي بعض دول المغرب العربي تسمى هذه الصناديق "صناديق الادخار السكني".

وكذلك يوجد وعاء آخر للادخار العائلي الخاص وهو التحسينات الزراعية متوسطة وطويلة الأجل في الأراضي الزراعية من قبل العائلات التي تعمل في الزراعة وذلك بشرائها معدات الانتاج، فالعائلة التي تعمل في الزراعة تكون وحدة استهلاكية أو ادخارية بجانب كونها إنتاجية. ويتكون الادخار هنا من الجهود التي يبذلها أفراد العائلة في إنجاز التحسينات بأنفسهم وذلك بادخار مبالغ من دخلهم وشراء معدات الانتاج من الآلات والمعدات الزراعية التي تحل محل الأيدي العاملة.

والوعاء الثالث من الأوعية الادخارية العائلية الخاصة هو الاكتناز، وهو أن يكون في شكل نقد مخزون بالمنازل، أو شراء مجوهرات وذهب وأحجار كريمة. وبعضهم يسمي هذا ادخاراً وليس اكتنازاً حيث إن الذهب والأحجار الكريمة تزيد أسعارها بمرور الزمن وهي ليست كالنقود تقل بسبب التضخم، وكثير من الأفراد يقوم بتجميع النقد الأجنبي ويحتفظ به في بيته بعيداً عن البنوك وحساباتها.

أجهزة التعبئة والتجميع الإجبارية:

يُقصد بهذا النوع من الأجهزة، تلك الأجهزة التي تتجه لها مدخرات الأفراد على وجه الإلزام ودون أن يكون للفرد حريّة في اتخاذ مثل هذا القرار، أو حتى تحديد النسب المدخرة - المقتطعة - من دخله، حيث يتم التحديد للنسب والأقساط الواجب دفعها من قبل المشرّع - سواء

الدولة أو الهيئة التي تتولى تجميع هذه المدخرات - وتنقسم هذه الأجهزة في كثير من البلدان إلى جهازين رئيسين:

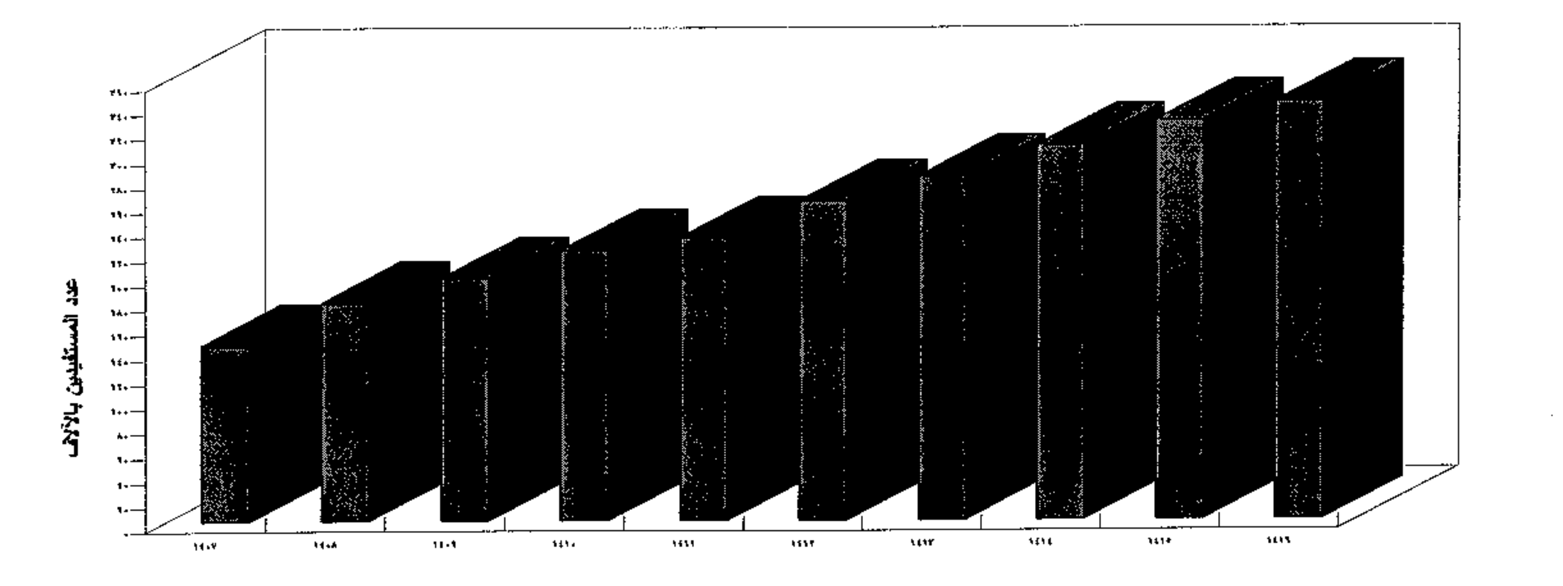
أولاً: جهاز مصلحة معاشات التقاعد [1]:

هو نظام إجباري قائم على تجميع المدخرات من الأفراد العاملين بالدولة، بهدف توفير قدر من الحماية والضمان لهم، وفي الوقت نفسه توفير مدخرات فردية إجبارية لخدمة الاقتصاد المحلي ورفع مستوى معيشة الأفراد. وفي المملكة العربية السعودية يتم استقطاع نسبة ٩٪ من رواتب العاملين في الدولة بصفةٍ شهرية. هذا وقد بدأ صندوق مصلحة معاشات التقاعد في المملكة بمبلغ ١٧,٨٩٥ ريالاً في عام ١٣٧٨هـ وبلغ المصروف ٧,٢٣٥ ريالاً، في حين بلغ الإيراد عام ١٤١٥هـ ١٣,٤ مليار وبلغ المصروف ١٠,٧ مليار ريال. ويتم استثمار هذه المدخرات عن طريق البنوك والمصارف العالمية، كما أن له خبراء عالميين [2] يتم استشارتهم بصفةٍ دورية في مجالات الاستثمار والتوظيف الخاصة بموارد الصندوق. والشكل رقم (١-١) يوضح تطور عدد المستفيدين من أنظمة التقاعد خلال العشر سنوات السابقة، في حين يوضح الشكل رقم (١-٢) تطور المبالغ التي صرفها الصندوق خلال الفترة نفسها، ويوضح الشكل رقم (١-٣) توزيع المتقاعدين على جهات الصرف بمناطق المملكة.

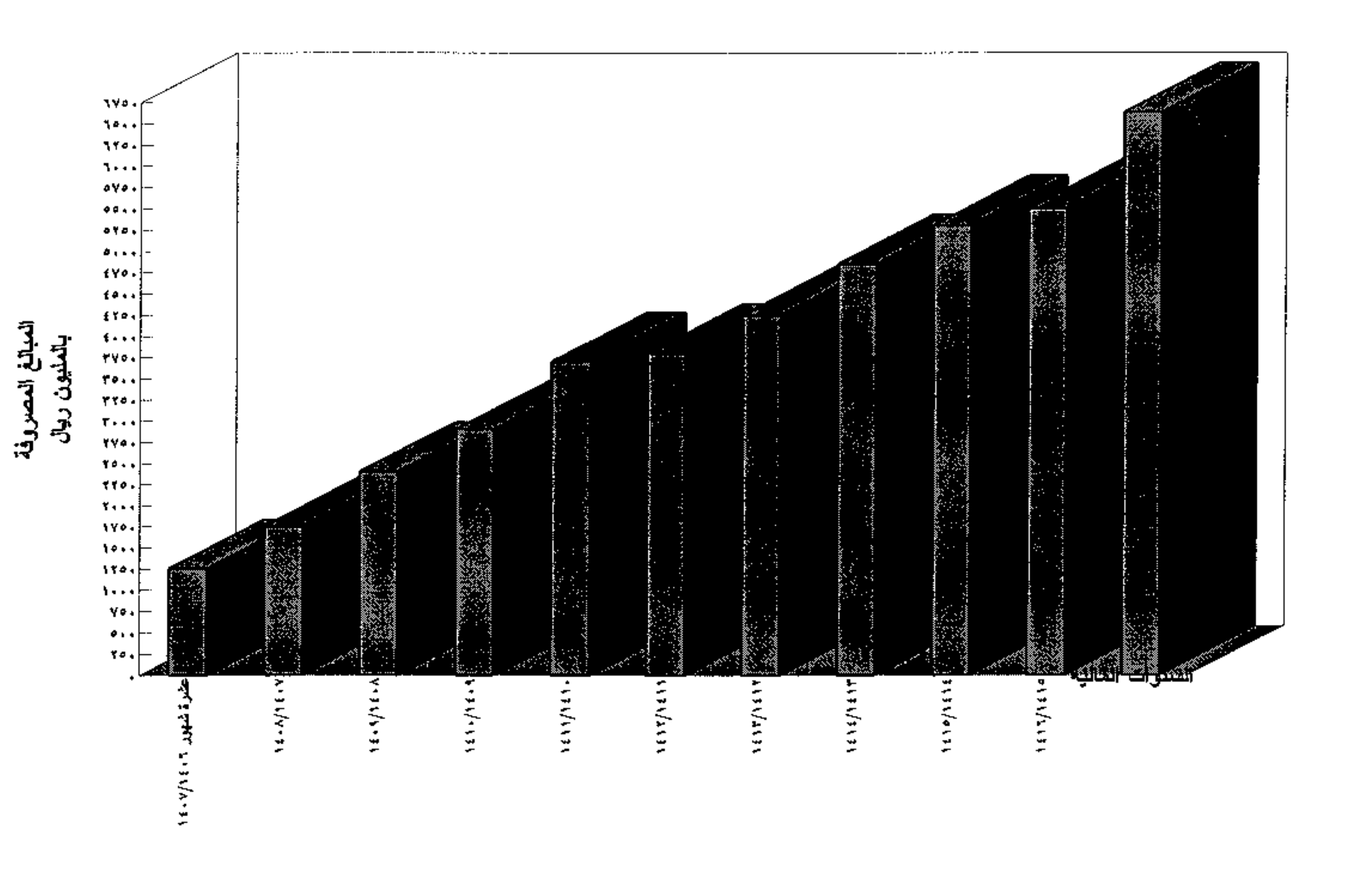
(١) يُسمّى في بعض البلدان بنظام الادخار الوطني.

(٢) عادة مثل هؤلاء الخبراء بلا جنسيات معينة وهم قلّة في العالم ويستطيعون الاطلاع على خطط واستراتيجيات الدول فيما يتعلق باستثمار مدخراتها.

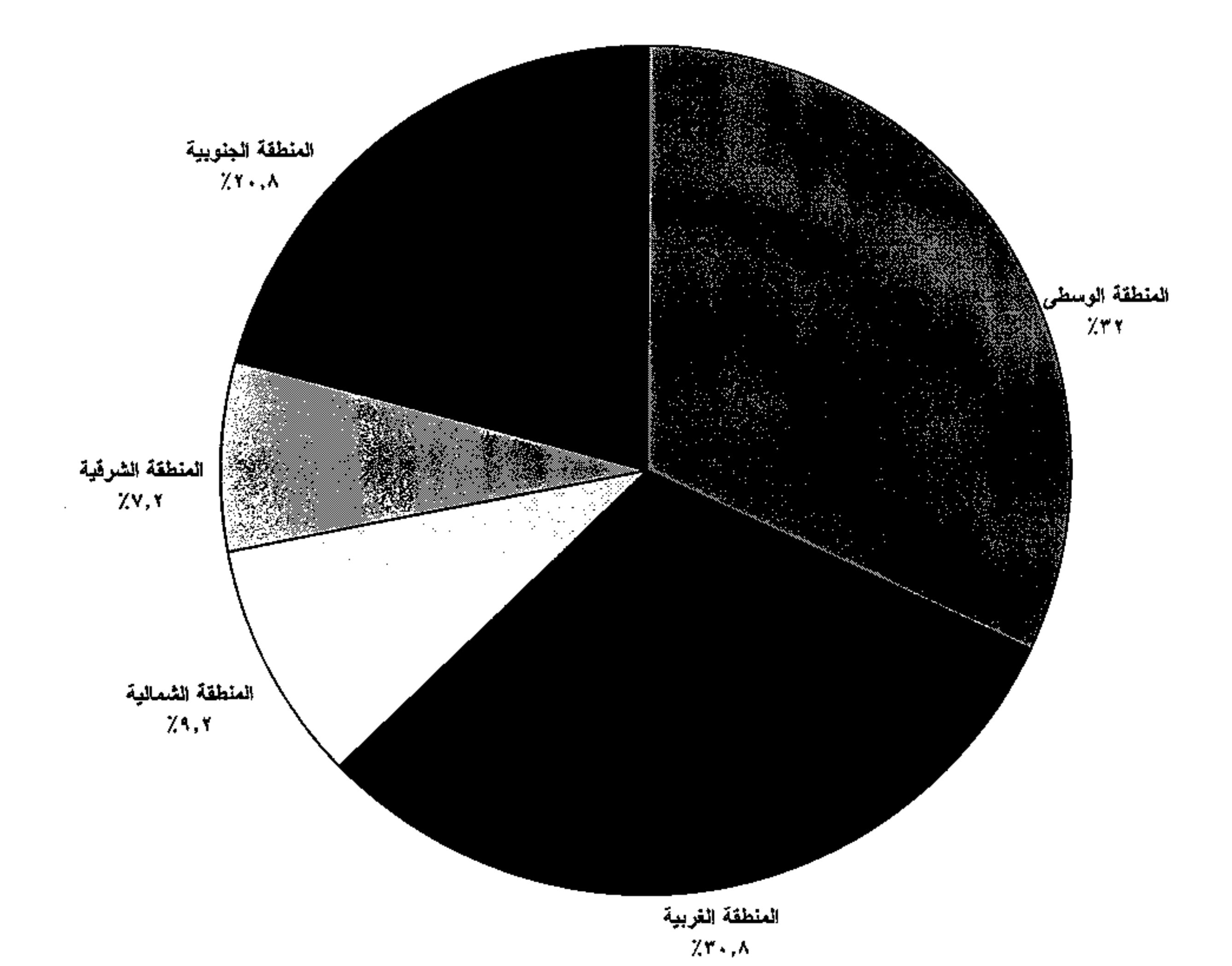
الشكل (١-١) : تطور عدد المستفيدين من أنظمة التقاعد
خلال العشرة سنوات من عام ١٤٠٧-١٤١٦هـ



الشكل (١-٢) : تطور المبالغ المصروفة للمتقاعدين المدنيين والعسكريين
خلال العشر سنوات من عام ١٤٠٦/١٤٠٧-١٤١٥/١٤١٦هـ



الشكل (١-٣): توزيع المتقاعدين على جهات الصرف بمناطق المملكة



ثانياً: التأمينات الاجتماعية :

تُعد التأمينات من أهم الأوعية الادخارية التقليدية التي تقوم بجمع وتعبئة المدخرات الفردية، ويتسم هذا النوع من المدخرات بأنه من المدخرات الإلزامية التي لا تُرّد لمدخريها إلا في حالات معينة، وبعد فترات طويلة، مما يعطيها صفة الثبات والاستقرار، وهذه الميزة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاستثمارات الطويلة والمتوسطة الأجل.

والتأمينات الاجتماعية وأنظمة التقاعد توجد في أغلب الدول سواء على هيئة صناديق للتأمينات أو صناديق للتقاعد لها ميزانية مستقلة أو على شكل هيئة أو مؤسسة عامة للتأمينات الاجتماعية. ويتم تسديد أقساط التأمين بصفة شهرية وتستقطع من أجور ومرتبات العاملين في القطاع الخاص.

وغالباً تتمتع صناديق التأمين أو مؤسسات التأمينات بشيءٍ من الاستقلال الإداري والمالي، ويحصل الأفراد على مزايا مباشرة في حالات العجز أو الوفاة كالتعويضات والمعاشات بجانب الخدمات الصحية والاجتماعية.

وتقوم التأمينات الاجتماعية بدور كبير في خدمة الاقتصاد المحلي، وذلك بمشاركتها في توفير رؤوس الأموال التي قد تُستخدم في إقامة بعض المشاريع التي تؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

لذا فإن التأمينات الاجتماعية تهدف إلى استقرار العلاقات الإجتماعية بين الأفراد وإلى توفير سبل الأمن الاجتماعي والاقتصادي في مستقبل حياتهم، وتُهيء لهم ولمن يعولون مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى أنها تمثل مصدراً لتمويل التنمية الاقتصادية في الدولة.

وفي المملكة العربية السعودية تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باستثمار وتوظيف مواردها في القنوات التالية:

١- مؤسسات الاستثمار المالية:

وهي مؤسسات مالية تشارك معظم الشركات المساهمة عضواً مؤسساً فيها، كما تقوم المؤسسة بالاستثمار في الشركات المساهمة حيث بلغت مشاركتها في ٤٦ شركة متعددة الأنشطة بجملة أموال مستثمرة حوالي ٤,٥ مليار ريال سعودي موزعة كالتالي:

الجدول (١-٩)

النشاط الاقتصادي	المبلغ المستثمر بالمليون ريال	النسبة
١- المال والعقار	٣٢٢٧	٪ ٧١,٧
٢- الصناعات التحويلية	٧٢٢	٪ ١٦,١
٣- التجارة والفنادق	١٨٩	٪ ٤,٣
٤- الكهرباء	١٦٣	٪ ٣,٦
٥- النقل والمواصلات	١٤٠	٪ ٣,١
٦- الخدمات	٣٠	٪ ٠,٧
٧- الزراعة والصيد	٢٩٠	٪ ٠,٦
جملة الاستثمارات	٤٥٠٠	٪ ١٠٠

٢- الاستثمار في المجال العقاري:

تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتنفيذ عدد من المباني العقارية في مدن المملكة منها ما هو مكتبي ومنها ما هو سكني، ومنها ما هو مباني تجارية وسكنية معاً. ويوجد بمدينة الرياض خمسة مجمعات تجارية وسكنية، ومجمع تجاري وسكني في مدينة جدة، وكذلك في مدينة الدمام والجبيل والمدينة المنورة. وبلغ إجمالي الاستثمارات العقارية حوالي ١,٧ مليار ريال سعودي، وبلغ ما صرف على المباني المنفذة مكاتب للمؤسسة في مدن المملكة حوالي ٦٠٠ مليون ريال سعودي[١].

٣- الاستثمار في المجال الصحي:

تقوم المؤسسة بالاستثمار في مجال الخدمات الصحية وذلك بإقامة مستشفيات خاصة بها وذلك لتقديم الخدمات الطبية للمنتسبين إليها واستقبال المرضى من غير المنتسبين بمقابل، ويُعتبر المستشفى الوطني ومستشفى التأمينات الاجتماعية بالرياض من أفضل المستشفيات التابعة للقطاع الخاص.

وهذه الاستثمارات المالية والعقارية والصحية التي تنفذها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - بالإضافة إلى مشاركتها في التنمية الاقتصادية في المملكة - فإنها تساعد على إيجاد قنوات استثمارية طويلة الأجل مأمونة المخاطر.

(١) الكتاب الاحصائي، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ١٤١٧هـ.

المبحث الثاني: أدوات تعبئة المدخرات العائلية

مدخل:

في المبحث السابق تم استعراض أجهزة التعبئة والتجميع للمدخرات العائلية وتبين أنها تنقسم إلى قسمين رئيسين: منها ما هو خاص بالمدخرات الاختيارية، ومنها ما هو خاص بالمدخرات الإجبارية. وفي هذا المبحث سوف يتم تناول أهم أدوات التعبئة والتوظيف لهذه المدخرات، وتتمثل فيما يلي:

- أدوات تعبئة المدخرات في البنوك التجارية.
- أدوات تعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية.
- أدوات توظيف المدخرات من خلال محافظ الأسهم.

حجم المدخرات العائلية في المملكة:

بتتبع حجم المدخرات العائلية في أوعية الادخار المختلفة بالمملكة لعام ١٩٩٦م نلاحظ أنها تمثل نسبة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي حيث إنها بلغت حوالي ٥١ مليار ريال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي البالغ ٥٠٩ مليار ريال، وهذا الرقم لا يستهان به إذا ما أمكن توظيفه في تنشيط الاقتصاد المحلي، وفي الحصول على عائد مناسب لأصحابه.

الجدول (١-١٠): المدخرات العائلية لدى أوعية الادخار بالمملكة في عام ١٩٩٦م
(القيمة مليار ريال سعودي)

الأوعية الادخارية	قيمة المدخرات	النسبة للإجمالي
الأوعية الادخارية المصرفية	٩,٨	١٩,٣
صناديق الاستثمار	٢,٣	٤,٥
التأمينات الاجتماعية	١٣,٤	٢٦,٣
سوق رأس المال (الأسهم)	٢٥,٤	٤٩,٤
الإجمالــــــــي	٥٠,٩	١٠٠

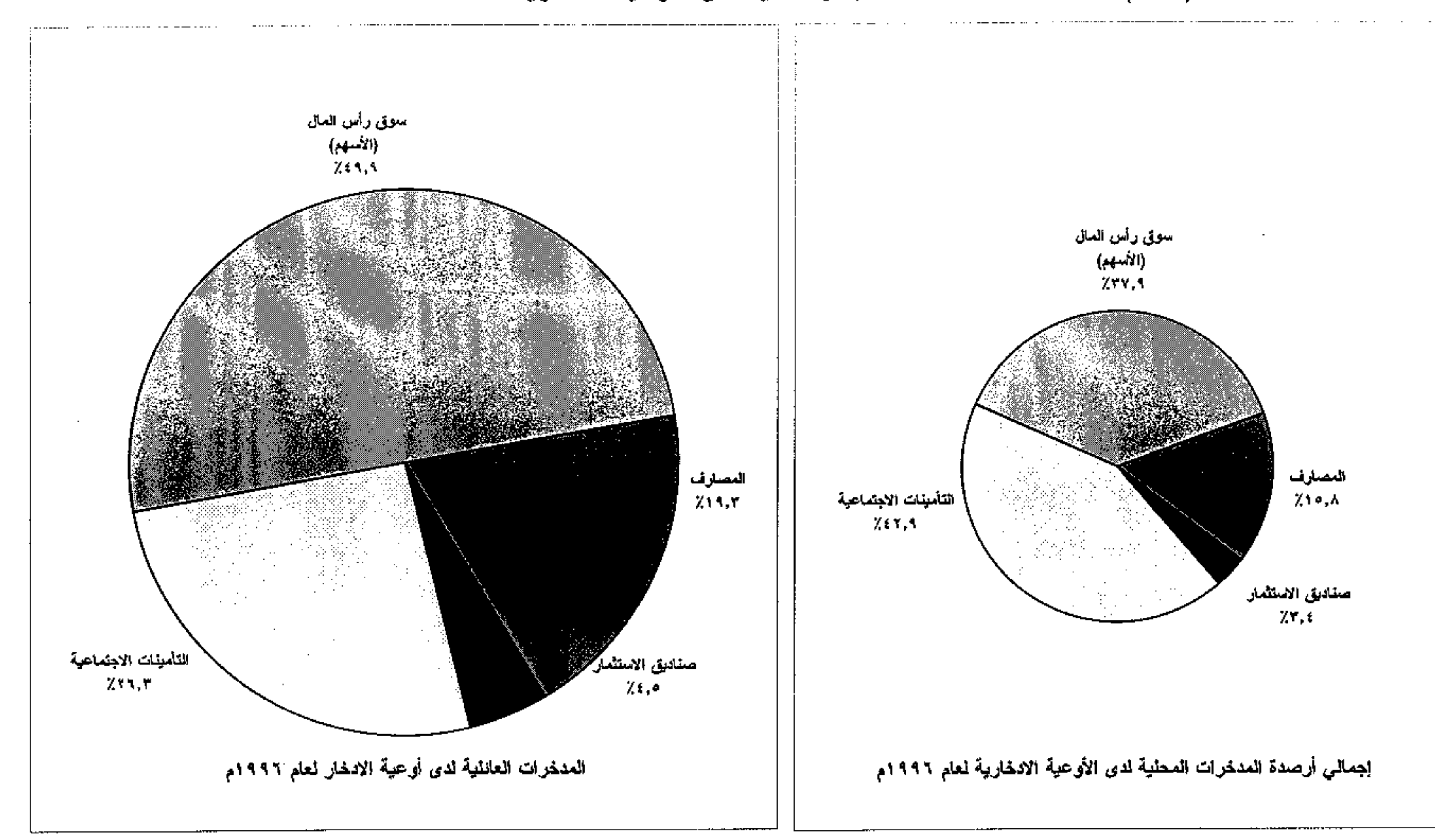
وباستعراض إجمالي أرصدة الادخار المحلي لدى أوعية الادخار المختلفة بالمملكة نجد أنها تمثل – أيضاً – أرصدة كبيرة يُمكن استخدامها في التنمية الاقتصادية فقد بلغ إجمالي الادخار في عام ١٩٩٦م حوالي ٤٥٠ مليار ريال. وعليه لا بد من وجود أدوات كفيئة للتعبئة والتوظيف لهذه المدخرات.

الجدول (١-١١): إجمالي أرصدة المدخرات المحلية لدى أوعية الادخار المختلفة بالمملكة في عام ١٩٩٦م (القيمة مليار ريال سعودي)

الأوعية الادخارية	القيمة	النسبة للإجمالي
الأوعية الادخارية المصرفية	٧١,١	١٥,٨
صناديق الاستثمار	١٥,٣	٣,٤
التأمينات الاجتماعية	١٩٣,٢	٤٢,٩
سوق رأس المال (الأسهم)	١٧٠,٤	٣٧,٩
الإجمالــــــي	٤٥٠,٠	١٠٠

والشكل رقم (١-٤) يُبين أرصدة المدخرات المحلية والعائلية لدى الأوعية الادخارية المختلفة.

الشكل (١-٤) : أرصدة المدخرات المحلية والعائلية لدى الأوعية الادخارية المختلفة



أدوات تعبئة المدخرات في البنوك التجارية:

تتلقى البنوك التجارية من الأفراد الذين يتعاملون معها أنواعاً مختلفة من الودائع وكلها ليست بالضرورة ودائع إدخارية، فمنها الجارية أو تحت الطلب، ومنها الودائع الادخارية أو لأجل، ومنها ودائع التوفير. كما تعمل البنوك على تشجيع العملاء على إيداع مدخراتها لديها، عن طريق تقديم الحوافز والهدايا، وتسهيل عمليات السحب والإيداع وتحسين مستوى الخدمة وتنوعها والتوسّع فيها.

لذا يتوافر لدى البنوك التجارية أرصدة مالية ضخمة، تحتفظ بنسبة منها إحتياطياً قانونياً، وتقوم باستثمار الباقي من خلال مختلف أدوات التوظيف والاستثمار. وقد شهد السوق المصرفي في المملكة العربية السعودية تقدماً سريعاً في مجال التقنية البنكية خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تم إدخال نظام المقاصة الآلية في الرياض وجدة والدمام، ونظام تداول الأسهم آلياً، وكذلك نظام متطور وفعّال للمدفوعات. وتم إدخال خدمة الصرف الآلي – ATM –[١] بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات البنكية الحديثة، مما جعل الجهاز المصرفي السعودي على قمة الأوعية الادخارية التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات.

وفيما يلي أهم أدوات تعبئة المدخرات لدى البنوك التجارية:

١- صناديق الاستثمار:

عادة ما يُنصح المستثمر الذي يمتلك مدخرات محدودة، بأن لا يستثمرها في أوراق مالية، نظراً لاحتمال عدم كفاية تلك المدخرات لشراء تشكيلة من تلك الأوراق، يكون من شأنها تخفيض حجم المخاطر التي قد تتعرض لها مدخراته. ووفقاً لأساسيات الفكر في مجال الاستثمار، لا ينبغي على المستثمر أن يوجه مدخراته لشراء ورقة مالية واحدة – الأسهم والسندات التي تصدرها منشأة معينة – بل عليه شراء تشكيلة من الأوراق التي تصدرها عدد من المنشآت، لكي يتحقق له القدر من التنويع الذي يُحقق شيئاً من الاحتياط ضد مخاطر تقلب القيمة السوقية لمكونات تلك التشكيلة، ومثل هذا التنويع قد يصعب على صغار المستثمرين تحقيقه[*].

---

(١) بلغ عدد هذه الأجهزة ١٣٥٩ جهازاً وذلك حتى عام ١٩٩٦، كما ترتبط هذه الأجهزة بشبكة مدفوعات دولية. التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

(*) إذ التنويع بالنسبة لهم لا بد أن ينطوي على شراء كميات كسرية من كل ورقة مالية، مما يعني ارتفاع تكلفة المعاملات.

ولا يُعتبر صغر حجم المدخرات السبب الوحيد لإحجام المستثمرين عن الاستثمار المباشر في الأوراق المالية، فهناك مستثمرين تتوافر لديهم موارد مالية وفيرة تمكنهم من شراء تشكيلة مناسبة من الأوراق المالية، إلا أنهم يحجمون عن ذلك إما لعدم توافر الخبرة والمعرفة لإدارة مثل هذه التشكيلة، أو لعدم توفر الوقت الكافي لديهم. ولتلبية احتياجات هؤلاء المستثمرين أُنشئت شركات متخصصة في بناء وإدارة تشكيلات –صناديق– من الأوراق المالية، أو ما يُطلق عليها "المحافظ العامة" "Public Portfolios" أو صناديق الاستثمار، تتيح لهم شراء عدد من الحصص في تلك المحافظ، بما يتناسب مع مواردهم المالية.

لذا فإن شركات الاستثمار تتلقى المدخرات من مختلف الأفراد وتقوم باستثمارها في تشكيلة من الأوراق المالية تناسب كل فئة. ويتحدد نصيب الفرد بعدد من الحصص في التشكيلة التي يستثمر فيها أمواله. أما الأوراق المكونة للتشكيلة فهي من النوع ذات التداول العام "Publicly Traded Securities" مثل الأسهم والسندات وأذونات الخزينة.

وتُميّز لجنة الأوراق المالية والبورصة "Securities & Exchange Committee -SEC-" في الولايات المتحدة الأمريكية بين الشركات القابضة للاستثمار "Investment Holding Companies" وبين شركات الاستثمار "Investment Companies"، حيث يُعنى بالنوع الأول الشركات التي تهدف إلى السيطرة على المنشآت التي تستثمر فيها أموالها من خلال امتلاك حصة كبيرة نسبياً من الأسهم العادية للمنشأة المعنية، أما النوع الثاني فيُقصد به الشركات التي تستثمر أموالها في محافظ أو صناديق الأوراق المالية، بهدف تحقيق عائد دون تعريض المستثمر مخاطر كبيرة. كما تدار هذه الصناديق من قبل فريق إدارة مستقل. وتصنّف هذه الصناديق إما على أساس تشكيلة الأوراق المالية المكونة لها أو على أساس هدف الصندوق.

ولقد تطورت الودائع الادخارية لدى البنوك والمصارف التجارية بالمملكة وبلغت في عام ١٩٩٦م حوالي ٧١,١ مليار ريال، كما قامت البنوك والمصارف بفتح صناديق استثمار بلغ عددها ٧٨ صندوقاً يُستثمر فيها حوالي ١٥,٣ مليار ريال، بلغت قيمة الاستثمارات المحلية منها ٧,٢ مليار ريال تمثل نسبة ٤٨٪ بينما الاستثمارات العالمية بلغت ٨,١ مليار ريال تمثل نسبة ٥٢٪ [١].

---

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٤١٨هـ.

مجموعات صناديق الاستثمار وفقاً لمكونات التشكيلة:

١- **صناديق الأسهم العادية:**

تختلف صناديق الأسهم العادية "Common Stock Funds" باختلاف سمات أسهمها. فبعض الصناديق تركز على الأسهم العادية التي تصدرها شركات تتسم بدرجة عالية من النمو، بينما تركز صناديق أخرى على أسهم منشآت معينة، أو في صناعة معينة، أو في منطقة جغرافية معينة.

٢- **صناديق السندات:**

تتكون صناديق السندات "Bond Fund" من تشكيلة من سندات المنشآت الخاصة وبعض السندات الحكومية، وهذه السندات مرتفعة الجودة وتولد عائداً منخفضاً نسبياً ومستوى مخاطرة أقل.

٣- **الصناديق المتوازنة:**

تشتمل الصناديق المتوازنة "Balanced Funds" على مزيج من الأسهم العادية والأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت، ويُطلق عليها أيضاً الصناديق المتنوعة "Diversified Funds".

٤- **صناديق سوق النقد:**

يُقصد بصناديق سوق النقد "Money Market Funds" تلك التي تحتوي على تشكيلة من الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يتم تداولها عادة في سوق النقد من خلال مؤسسات مالية كالبنوك التجارية وبيوت السمسرة. والسمة الرئيسة لهذه الصناديق أنها تستجيب لاحتياجات المستثمرين من حيث السيولة والأمان وتحقيق العائد.

تصنيف صناديق الاستثمار وفقاً لأهدافها:

لجذب فئات معينة من المدخرين تم تقسيم أو تصنيف صناديق الاستثمار وفقاً للأهداف المقررة لها وذلك من خلال خمسة أصناف هي:

١- **صناديق النمو :**

يهدف القائمون على إدارة صناديق النمو "Growth funds" إلى تحقيق تحسن في القيمة السوقية للتشكيلة التي يتكون منها الصندوق، لذا عادةً ما تشتمل هذه الصناديق على أسهم

عادية للمنشآت التابعة لصناعات تتسم بدرجة عالية من النمو، وأحياناً لمنشآت تظهر سجلاتها نمواً مضطرداً في المبيعات وفي الأرباح غير الموزعة، مما ينعكس على القيمة السوقية للسهم.

٢- **صناديق الدخل:**

تناسب صناديق الدخل "Income Funds" الأفراد الذين يعتمدون على عائد مدخراتهم في تغطية أعبائهم المعيشية، لذا تشتمل هذه الصناديق على تشكيلة من سندات وأسهم منشآت كبيرة ومستقرة "Blue-Chip" ويوزّع الجانب الأكبر من الأرباح أسبوعياً أو شهرياً.

٣- **صناديق الدخل والنمو:**

تستهدف صناديق الدخل والنمو "Partially Income, Partially Growth" المدخرين الذين يعتمدون جزئياً على عائد مدخراتهم في تغطية أعباء المعيشة، ويرغبون في الوقت نفسه تحقيق قدر من النمو لمدخراتهم.

٤- **صناديق إدارة الضريبة:**

يقصد بصناديق إدارة الضريبة "Tax-Managed Funds" تلك الصناديق التي لا تقوم بتوزيع الأرباح وإنما تقوم بإعادة استثمار ما يتحقق من أرباح، في مقابل حصول المدخر على أسهم إضافية بما يعادل قيمتها. كما أن المدخر والحالة هذه لا يدفع ضريبة حيث لم يحصل على توزيع للربح.

٥- **الصناديق ذات الأهداف المزدوجة:**

الصناديق ذات الأهداف المزدوجة "Daul-Purpose Funds" هي نوع خاص من الصناديق ذات النهاية المغلقة "Close End" التي يمكنها تلبية احتياجات فئتين مختلفتين من المدخرين، أحدهما المدخرين الذين يهدفون إلى الحصول على دخل لتغطية أعباء المعيشة من مدخراتهم، وآخرون يهدفون إلى تحقيق نمو لهذه المدخرات خاصة إذا كان معدل الضريبة على توزيع الأرباح يقل عن معدلها في الأرباح الرأسمالية. ولتلبية تلك الأهداف يصدر الصندوق نوعين من الأسهم: أسهم دخل "Income Shares"، وأسهم نمو "Growth Share" يتوقع أن يتولد عنها أرباح رأسمالية "Capital Shares"، وعادة ما تكون القيمة الإسمية للأسهم المصدّرة من النوعين متساوية.

٢- تمويل الخطة الاستثمارية المحلية :

يُقصد بذلك قيام البنوك بتوظيف الأموال توظيفاً مباشراً في المجالات الاستثمارية التي تتطلبها خطة التنمية المحلية وذلك بالمشاركة في المشروعات المحلية أو منح القروض للمشروعات المحلية طويلة الأجل أو القيام بالوساطة في شراء مستلزمات الانتاج التي تمنحها البنوك التجارية للمشروعات المحلية أقل من سعر الفائدة التي تمنحها للمشروعات التجارية.

هذا ولقد قامت البنوك والمصارف بالمملكة بتوظيف مبالغ كبيرة في الاستثمارات الحكومية وذلك بشراء أذونات خزانة وسندات التنمية، ولقد بلغت قيمة الاستثمارات في أذونات الخزانة وسندات التنمية عام ١٩٩٦م حوالي ٦٥,٣ مليار ريال سعودي بزيادة نسبتها ٥٠٪ عن عام ١٩٩٣م البالغة ٤٣,٥ مليار ريال. وتمثل أذونات الخزانة نسبة ١٣,٥٪ فيما سندات التنمية نسبة ٨٦,٧٪. والجدول رقم (١-١٢) يوضح الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي.

الجدول (١-١٢): الائتمان المصرفي للقطاع الحكومي
(القيمة مليار ريال سعودي)

الائتمان المصرفي	عام ١٩٩٣م		عام ١٩٩٦م		التطور
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
أذونات خزانة	٦,٤	٪ ١٤,٧	٨,٧	٪ ١٣,٥	٪ ٣٥,٩
سندات التنمية	٣٧,١	٪ ٨٥,٣	٥٦,٦	٪ ٨٦,٧	٪ ٥٢,٥
إجمالي	٤٣,٥	٪ ١٠٠	٦٥,٣	٪ ١٠٠	٪ ٥٠

المصدر: التقرير الاحصائي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

٣- تمويل القطاع الاستثماري الخاص:

يُقصد بالقطاع الاستثماري الخاص، كل المشاريع الاستثمارية التي يقوم القطاع الخاص بإدارتها، سواء في مجال الاسكان أو الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو حتى الخدمات، وتقدم المصارف والبنوك التجارية في هذا المجال نوعين من أنواع تعبئة الودائع والمدخرات لديها وهي:

* **القروض طويلة الأجل:** وتُقدم هذه القروض للأفراد والشركات لتمويل مشروعاتهم وذلك بناءً على دراسات الجدوى الاقتصادية والضمانات الكافية.
* **القروض قصيرة الأجل:** وتُمنح أيضاً بناء على ضوابط وقيود معينة.

وقد شهد القطاع الخاص بالمملكة تسهيلات ائتمانية من المصارف والبنوك التجارية وخاصة في الائتمان متوسط وطويل الأجل ولقد بلغت قيمة الاستثمارات في القطاع الخاص في عام ١٩٩٦م حوالي ١٢٣,٥ مليار ريال تمثل الاستثمارات قصيرة الأجل حوالي نسبة ٧٩,٢٪، بينما متوسطة الأجل نسبة ١١,٧٪، وطويلة الأجل نسبة ٩,٠٪. ولقد انعكس هذا بالإيجاب على نمو القطاع الخاص في المملكة وخاصة للمشروعات طويلة الأجل التي انخفض تمويلها من الصناديق المتخصصة.

٤- استثمار الودائع في سوق المال:

وذلك عن طريق:

- الاستثمار المباشر عن طريق شراء وبيع الأسهم والسندات.
- الاستثمار في صناديق استثمار.
- إقامة أو المشاركة في شركات استثمار مع القطاع الخاص.

٥- شراء حصص من الشركات التي تعرض في الخصخصة.

٦- تمويل الصفقات التجارية الكبيرة.

٧- شراء أذونات الخزانة العامة.

٨- بيع وشراء العملات الأجنبية.

٩- المضاربة في البورصات العالمية.

أدوات تعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك والمصارف الإسلامية بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية مع عدم استخدام سعر الفائدة أخذاً أو عطاءً، في معاملاتها المصرفية أو في استغلال مواردها المالية والودائع التي تجتذبها. ويجد المدخرون في هذه المصارف عدة أدوات يستطيعون توظيف وتعبئة مدخراتهم عن طريقها ومنها[1]:

١- **شهادات الاستثمار المخصص:**

حيث يُمكن للمصرف أن يطرح شهادات تُخصص حصيلتها للاستثمار في مشروعٍ بعينه. ويمكن تسميتها بشهادات الاستثمار المخصص -Specific Investment Certificates- كما يمكن أن تحمل هذه الشهادات اسم المشروع المخصصة له. وميزة هذه الشهادات إمكانية الاستفادة من خبرة المصرف في انتقاء الشركات والرقابة على أعمالها، وكذلك حجم التصويت في مجلس إدارة الشركة، التي يملكه المصرف عندما تكون حصته كبيرة نسبياً. وهذه يستفيد منها صغار المدخرين، التي تكون خبراتهم الاستثمارية ومواردهم أدنى من أن تُهيء لهم الحصول على تلك المنافع مباشرة.

٢- **شهادات الاستثمار العام:**

يمكن للمصرف الإسلامي أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات المتعددة التي يقوم بها المصرف. مما يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه المصرف من جميع أعماله. وهذا الشكل من التوظيف هو أقرب إلى الاحتفاظ بأسهم في المصرف نفسه. وبالإضافة إلى الاستفادة من خبرة المصرف، وكبر كتلة تصويته في المشروعات التي يشترك فيها، فإن شهادات الاستثمار العام تُحقق درجة من تنويع الاستثمار، أكبر مما تحققه شهادات الاستثمار المخصص، مما يخفف عامل المخاطرة لدى المدخرين.

كما يلاحظ – أيضاً – أن الصيغة الاستثمارية لتلك الشهادات تسمح بإصدارها بقيم وفترات مختلفة. وذلك يجعل بالإمكان تسويق الشهادات ذات الفئات القليلة بين صغار المدخرين،

---

(١) انظر: د. معبد علي الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، شعبان، ١٤٠٩هـ.

كما يُمكّن ذلك المدخر من أن ينوّع من استثماراته بين شهادات مختلف المصارف، أما اختلاف فترات الشهادات فيعطي مجالاً إضافياً لتنويع التوظيف للمدخرات عبر البُعد الزمني. كما يُمكّن المدخر من التوفيق بين احتياجاته للسيولة النقدية وحُسن توظيفه لمدخراته.

ولا شك أن طبيعة هذه الشهادات تجعل قابليتها للتسويق عالية جداً مما يجعلها أداةً جيدة لتوظيف المدخرات.

٣- **شهادات المشاركة في الأرباح:**

يمكن للبنك الإسلامي أن يستفيد من فرصة وجود استثمارات قصيرة الأجل لديه، بطريقة المشاركة في الربح، وذلك بإصدار شهادات تستثمر حصيلتها في تلك الاستثمارات. وهذا يُمكّن البنك من الوفاء بحاجات المدخرين، الذين تتوفر لديهم مدخرات مدة ثلاثة أو ستة أشهر فقط. وإمكانية إصدار هذه الشهادات بفئات مختلفة وفترات متفاوتة يُتيح درجة كبيرة من التنويع في مجال الاستثمار قصير الأجل.

٤- **شهادات الإيجار:**

تصدر البنوك الإسلامية شهادات إيجار تُستثمر حصيلتها في شراء المباني والمعدات وأدوات النقل وغير ذلك ومن ثم تأجيرها للغير. وهذه الشهادات تشبه شهادات الاستثمار المخصص، ولكن مع بعض الفروق، فشهادات الإيجار يمكن أن تمثل نوعاً من المشاركة المتناقصة، إذ إن أقساط الإيجار ستشمل أرباح المؤجر بالإضافة إلى استهلاك رأس المال. وعلى هذا فإن شهادات الإيجار في هذه الحالة سوف تُصفى تدريجياً حتى تنتهي تماماً مع آخر الأقساط. على أن هذا لا يمنع من إصدار شهادات إيجار غير متناقصة القيمة، إذ إن البنك ستتجدد عنده دائماً طلبات الاستئجار مما يجعل من الممكن أن يستثمر حصيلة الأقساط المدفوعة في عقود إيجارات جديدة، وفي هذه الحالة فإن شهادات الإيجار غير المتناقصة سوف تُقدم لحامليها معدل ربح أعلى من الشهادات المتناقصة نتيجة لإمكان إعادة استثمار الأقساط المدفوعة. وعليه فإن شهادات الإيجار تشمل نوعين: الأول شهادات الإيجار المتناقصة، والثاني شهادات الإيجار الثابتة.

كما أن لدى المصارف والبنوك الإسلامية مجموعة من الأدوات والصيغ التقليدية مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والمزارعة والسلّم[1] تستطيع من خلالها توظيف الأموال والمدخرات التي تجتمع لديها.

ومما سبق يتبيّن لنا أن قدرة البنوك الإسلامية على جذب المدخرات لا تقل عن قدرة البنوك التجارية بل قد تفوقها. كما أن الأدوات المالية التي تمتلكها لتعبئة وتوظيف المدخرات تستوفي إلى حد كبير الشروط التقليدية لحسن توظيف الأموال وهي الأمان - Safety - والسيولة - Liquidity - والقابلية للتسويق - Marketability - والعائد - Return - فيتحقق الأمان عن طريق تطبيق مبدأ التنويع - Diversification - فكل أداة تتنوع في شكلها وفي استخدام حصيلتها، مع اختلاف درجة التنويع من أداة لأخرى. أما السيولة فإن جواز تعامل هذه البنوك في الشهادات التي تصدرها، وفي اتساع دائرة المتعاملين، ما يُتيح فرصة الحصول على قيمة قد تقترب كثيراً من قيمتها الإسمية. كما أن اتساع دائرة التعامل يرتبط أيضاً بالقابلية للتسويق، وذلك لتعدد هذه الأدوات وتنوعها، في حين أن العائد يرتبط بنوعية الإدارة وكفاءتها في استخدام هذه الأدوات، بالإضافة إلى عامل الخبرة والرقابة على حسن توظيف هذه المدخرات.

٣- شركات التأمين:

تقوم شركات التأمين باستثمار المدخرات التي لديها عن طريق المشاركة في مشاريع استثمارية قائمة أو شراء حصص في شركات أو عن طريق صناديق وشركات الاستثمار وذلك من خلال سوق رأس المال، كما تقوم شركات التأمين بشراء سندات الخزانة التي تصدرها الدولة لمعالجة العجز في ميزانيتها.

٤- صناديق توفير البريد:

يتوفر في بعض الدول مثل هذا النوع من الأدوات التي تقوم بتجميع المدخرات الفردية ومن ثم استثمارها حسب ظروف السوق والمجالات الاستثمارية المتاحة، وإن كان هذا التوزيع للاستثمارات يعتمد على مجموعة عوامل من أهمها حجم المدخرات المتاحة.

---

(١) سوف يأتي الحديث عن هذه الأدوات في الباب الثاني من هذه الدراسة.

٥- التأمينات الاجتماعية والمعاشات:

تقوم مؤسسات التأمين الاجتماعي والمعاشات بتعبئة وتوظيف مدخراتها عن طريق المشاركة في مشاريع استثمارية قائمة أو شراء حصص في الشركات التي تقوم الدولة بخصخصتها وكذلك المشاركة مع المستثمرين وبيوت الخبرة في المضاربة في أسواق المال أو الاستثمار في المجالات العقارية والتجارية والصحية.

٦- سوق رأس المال السعودي (سوق الأسهم):

تعتبر سوق رأس المال السعودي من أكبر الأسواق في العالم العربي، ولقد بلغت القوة السوقية لرأسمالها حوالي ١٧٠ مليار ريال سعودي. وتعتبر هذه السوق من أهم أدوات التوظيف التي يمكن توجيه المدخرات إليها، وقد استطاعت هذه السوق أن تجتذب جزءاً كبيراً من المدخرات العائلية في المملكة العربية السعودية. ومما يدل على ضخامة وكبر حجم هذه السوق أن عدد الأسهم المتداولة في عام ١٩٩٦م بلغ حوالي ١٣٧,٨ مليون سهم بقيمة إجمالية قدرها ٢٥,٤ مليار ريال.

وفي ختام الحديث عن أدوات تعبئة المدخرات العائلية لا بد من الإشارة إلى أن هذه المدخرات وأدواتها تتأثر بنوعين من العوامل:

١- **التضخم:** حيث إن معدل التغير الذي يحدث في الدخول النقدية بالزيادة، عادة ما يكون أقل من التغيرات التي تحدث في قيمة العملة أثناء فترات التضخم، مما يؤثر سلباً على أداء هذه الأدوات، حيث تنخفض العوائد الحقيقية لمدخرات الأفراد، مما يولد اتجاهاً سلبياً حيال مثل هذه الأدوات.

٢- **سعر الفائدة:** حيث إن سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الادخارية للأفراد يكون عادة أقل من معدل التضخم. لذا يحاول الأفراد توجيه مدخراتهم إلى مجالات أخرى تحقق عائداً أفضل مما تحققه الأدوات السابق ذكرها.

إلا أن تأثير هذين العاملين نسبي ويختلف من دولة إلى أخرى. كما أن الشيء المهم والحاسم في أدوات تعبئة المدخرات، هو أن تحقق هذه الأدوات عوائد مجزية لأصحاب المدخرات حتى تشجّعهم على الاستثمار من خلالها.



الباب الثاني

الادخار العائلي في الاقتصاد الإسلامي

الفصل الأول :

مفهوم وأهمية الادخار العائلي

الفصل الثاني :

العوامل المحددة للادخار العائلي

الفصل الثالث :

تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية

الفصل الرابع :

كفاءة موقف الاقتصاد الإسلامي من الادخار العائلي

الفصل الأول

مفهوم وأهمية الادخار العائلي في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول :

مفهوم الادخار والفرق بينه وبين الاكتناز.

المبحث الثاني :

أهمية الادخار في الكتاب والسنة.

المبحث الثالث :

نظرة علماء المسلمين للادخار.

الفصل الأول

مفهوم وأهمية الادخار العائلي في الاقتصاد الإسلامي

مدخــل :

في البــاب الأول تعرفنا على موقف الاقتصاد الوضعي من الادخار العائلي من حيث المفاهيم ومن حيث الأهمية وكذا من حيث المحددات والأدوات والأجهزة. ومدى فعالية وكفاءة الاقتصاد الوضعي في تعامله مع هذه العناصر. وفي هذا الفصل نتعرف على هذه العناصر بأبعادها المذكورة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مع بيان ما قد يكون هناك من فَرْقٍ وتميّزٍ أو ضوابط ومعايير جديدة، وذلك في المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم الادخار والفرق بينه وبين الاكتناز.

المبحث الثاني : أهمية الادخار في الكتاب والسنة.

المبحث الثالث : نظرة علماء المسلمين للادخار.

المبحث الأول : مفهوم الادخار والفرق بينه وبين الاكتناز

الادخار والاكتناز في الاقتصاد الوضعي :

الدارس لموقف الاقتصاد الوضعي من الادخار والاكتناز - كما سبق عرضه- يجد قدراً غير يسير من الغموض والاضطراب، ولاسيما إذا ما وضعنا في الاعتبار مختلف المدارس الاقتصادية. ففي كتب الاقتصاد نجد تعريف الادخار "بأنه الجزء الذي لم يستهلك من الدخل" ومضمون هذا التعريف أننا أمام متغيرين حاكمين، الدخل والاستهلاك، وأن الذي يتبقى من الدخل بعد الاستهلاك هو ما يسمى بالادخار. وطبقاً لهذا التعريف فإن المعول عليه في وجود الادخار هو عدم استهلاك جزء من الدخل، ولا يهم بعد ذلك مصير هذا الجزء الذي لم يستهلك أو بعبارة أخرى مصير هذا الجزء المدخر وهل سيحول إلى استثمارات أو يبقى في صورة فائض نقدي[(١)].

وعليه فإن الاكتناز يمكن اعتباره نوعاً من الادخار، وهو النوع أو الجزء الذي لم يحول إلى استثمار، وإنما بقي في صورة نقدية سائلة.

مع هذا فإننا نجد بعض الآراء تفسر الموقف على نحو مغاير، فهي تفرق من أول خطوة بين عمليتين، فائض من الدخل بعد الاستهلاك بقصد توجيهه للاستثمار، وهو ما يسمى بالادخار، وفائض من الدخل بعد الاستهلاك بهدف الاحتفاظ به في صورة سائلة وهو ما يسمى بالاكتناز[(٢)]. والذي يُفهم من ذلك أن الادخار شيء والاكتناز شيء آخر.

---

(١) انظر: د. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٧م، ص١٦٢.
د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٤م، جـ١ ص٤٥٥ وما بعدها.
د. جمال سعيد، النظرية العامة لكينز، مرجع سابق، ص١١١.
د. وليد الرومي، الادخار الاجباري دوره في تمويل التنمية الاقتصادية، دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٦ وما بعدها.

(٢) انظر: د. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة، دار الشروق، ١٩٧٩م ص٤٣.
د. صبحي تادرس قريصة، دراسة في العوامل المحددة لسياسة ادخارية رشيدة، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٨، ابريل ١٩٦٧م.
د. محمد عبدالغفار أبو قشوة، أثر التمويل الخارجي على الادخار في مصر، مرجع سابق، ص٥ وما بعدها، د. وليد الرومي، الادخار الاجباري دوره في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩ وما بعدها.

وهنا نجد جوانب عديدة من الغموض والاضطراب، فإذا ما نظرنا إلى الترغيب في الادخار والتنفير من الاكتناز فإن ما قد يكون مقبولاً قد يصير مذموماً، حيث إن قرار الادخار وهو القرار الصائب الجيد قد يكون في حقيقته قراراً بالاكتناز ومن ثم فهو قرار غير مقبول اقتصادياً.

وإذا ما نظرنا إلى التمييز من خلال المقصد والمستهدف فإن القصد أمر معنوي غير محسوس، فكيف تُبنى عليه سياسات وإجراءات.

وإذا ما نظرنا إلى التمييز من حيث المصدر والنهاية، فما كان مصيره الاستثمار كان ادخاراً وما كان مصيره الإبقاء عليه سائلاً كان اكتنازاً نجد الغموض والالتباس. فما هي المدة التي عندها إذا تحول إلى استثمار كان ادخاراً وإلا كان اكتنازاً؟ وهل هناك تحديد موضوعي لها؟ أم أنها خاضعة لرغبة متخذ القرار بعدم استهلاك جزء من الدخل؟

كما أن في الاستثمار الذي تتحول إليه المدخرات العديد من جوانب الاضطراب، فما هو مفهوم وحقيقة هذا الاستثمار؟ وما هي صوره ومفرداته؟ وهل وضع الفرد لهذه الأموال في المصرف يُعد استثماراً؟ وهل شراء السندات يُعد استثماراً؟ وهل شراء المجوهرات يُعد استثماراً؟ أم أن ذلك كله أو بعضه لا يدخل ضمن نطاق الاستثمار، ومن ثم نبقى رغم هذه التحولات داخل نطاق الاكتناز؟ [1].

كل هذا يُضفي ظِلالاً من القصور حول موقف الاقتصاد الوضعي من علاقة الادخار بالاكتناز، ومن ثم يجعل من مقولاته عن عيوب ومثالب الاكتناز وتعداده لها من إضاعة للأموال وإيهام في التضخم والانكماش وغير ذلك[2]. يجعل منها مجرد كلام لا نرى له تجسيداً واقعياً يحدد لنا بدقة ووضوح حقيقة ومفردات وصور السلوك الاكتنازي. فماذا عن موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه المسألة؟

---

(١) انظر: د. راضي البدور، تعبئة المدخرات للتنمية في المجتمع الإسلامي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، ١٩٩١م، ز. ف سوكو لينسكي، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي،، ترجمة د. عارف دليلة، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠، ص٥٣.

(٢) لمعرفة مفصلة بالآثار السلبية للاكتناز انظر:
- د. رمزي زكي، مشكلة الادخار في الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٠٢.
- ج ، آكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة عطية سليمان، بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠م جـ١ ص٢٠٧ وما بعدها.

الادخار والاكتناز في الاقتصاد الإسلامي :

وردت مادة الادخار ومادة الاكتناز في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة، وعند علماء المسلمين. ومن المعروف أن الإسلام لم يذم الادخار بل حبّذه، لكنه ذم الاكتناز ونفر منه، ويدل ذلك على أن الادخار غير الاكتناز في نظر الإسلام ومن ثم في الاقتصاد الإسلامي، إذ من المستحيل أن يُذم الشيء الواحد ويُمدح في الوقت نفسه.

والملاحظ أن عملية الادخار في الإسلام لا تقف عند الادخار النقدي وإنما تتعداه إلى الادخار العيني، فقد كان الرسول ﷺ يدخر لأهله قوت عامه [1]. والقرآن الكريم يقول على لسان عيسى عليه السلام: **﴿وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم﴾**[2] وهذا مفهوم شامل للنقدي والعيني والملاحظ أيضاً أن المفهوم الوضعي للادخار يقارن بين الاستهلاك والدخل خلال دورة الدخل فإذا كان الدخل سنوياً فإن ما زاد عن الاستهلاك السنوي يكون ادخاراً، لكن الصورة في الاقتصاد الإسلامي ليست بهذا التحديد. فمثلاً نجد أن الدخل الذي كان يجيء للرسول ﷺ من أموال بني النضير كان سنوياً. ومع ذلك عبر الصحابة عن إمساك الرسول ﷺ لبعض القوت الذي يكفيه على مدار العام بأنه ادخار، مع أن ذلك في الاقتصاد الوضعي لا يعد ادخاراً، وإنما هو استهلاك جزء من الدخل بناء على فرضية الدخل الدائم.

وربما هذه الملاحظات تفسر لنا بعض الاعتبارات وراء تركيز الإسلام على مصطلحي العفو والفضل في توجيهاته وأحكامه، إذ هما أوضح مضمونٍ وأدق توجيهٍ.

ومادة الاكتناز وردت في القرآن والسنة. قال تعالى: **﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل اللّه فبشرهم بعذاب أليم﴾**[3].

يلحظ القارئ للآية الكريمة ضمن ما يلحظ أمرين: **أولاً** : أنها تحدثت عن نوع محدد من الأموال هو الذهب والفضة، فهل لا يصدق الاكتناز إلا عليها؟ وبالتالي فيكون الاكتناز ظاهرة نقدية.

وثانياً : أنها عطفت **﴿ولا ينفقونها في سبيل اللّه﴾** على **﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾** فما معنى هذا العطف؟ وهل هو عطف تفسير، وبالتالي يكون مفهوم الكنز عدم إنفاق الذهب والفضة في سبيل اللّه أم عطف للمغايرة؟

---

(١) أبو عبيد، الأموال، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ص١٤.
(٢) سورة آل عمران، الآية ٤٩.
(٣) سورة التوبة، الآية ٣٤.

قال المفسرون: إنه عندما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول اللّه ﷺ، حيث فهموا حرمة تملّك النقود والاحتفاظ بها، وهذا أمر مغاير لما كانوا عليه، حيث إن لدى غالبيتهم الكثير منها، يحافظ عليها ويؤدي منها حقوق اللّه، وخاصة الزكاة، وتورث لمن بعده. وقد بيّن لهم الرسول ﷺ أن الأموال طالما أُديت منها الزكاة، وكذا الحقوق المالية التي تلحق بها لا تدخل في نطاق الاكتناز.

وبرغم هذا التوضيح القوي فقد كان للعلماء اجتهادات متنوعة حيال مفهوم وحقيقة الكنز أوصلها بعض المفسرين إلى سبعة أقوال[1].

١- إنه المجموع من المال على كل حال.

٢ - إنه المجموع من النقدين.

٣ - إنه المجموع منها ما لم يكن حليًّا.

٤ - إنه المجموع منها دفيناً.

٥ - إنه المجموع منها ما لم تؤد الحقوق منه.

٦ - إنه المجموع منها ما لم تؤد منه الزكاة.

٧ - إنه المجموع منها ما لم ينفق ويهلك في سبيل اللّه.

وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بتنقيح هذه الأقوال، وخلصوا إلى أن الكنز مال نقدي لم تؤد منه الزكاة وكذلك سائر الحقوق الأخرى[2]، ومعنى ذلك أن مجرد طرح المال النقدي للتداول لا يخرجه عن نطاق الكنز طالما لم يخرج حقوق اللّه منه. وقد يرد علينا تساؤل:

هب أن رجلاً لديه نقود حبسها عن التداول لكنه يخرج منها الزكاة وما قد يرد من حقوق فهل يكون ذلك الرجل مكتنزاً؟

---

(١) انظر: ابن العربي، أحكام القرآن، بيروت: د. الفكر، جـ٢ ص٩١٦.

(٢) انظر: د. شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، بيروت: ص ٤٢٢ وما بعدها.
د. يوسف ابراهيم ، انفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق، الدوحة، كتاب الأمة (٣٦) ص ٩٢ وما بعدها.
د. نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة، ١٤١٤، ص ٦٨. الحديث الشريف الذي رواه مسلم يؤيد ذلك حيث ورد فيه "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت صفائح من نار..." الحديث.
انظر: صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة.

الظاهر من المفهوم السابق للاكتناز أن ذلك الرجل لا يكون مكتنزاً. لكن عند التأمل الدقيق يمكن اعتباره كذلك، حيث إن حق النقد أن يتداول لا أن يُحبس، ثم إن ذلك يعد تعطيلاً للمال عن أداء وظيفته، وهذا أمر مرفوض في الإسلام. وقد عبر عن ذلك الإمام الغزالي بعبارة بليغة مفيدة في قوله: "…. فإذن من كنزهما "الذهب والفضة" فقد ظلمهما وأبطل الحكم فيهما، وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه الحكم بسببه، لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم ولا يحصل الغرض المقصود به" [1]، ومع ذلك فتجدر ملاحظة التمييز الواضح بين ما يمكن أن يعد تعطيلاً للمدخرات وحبساً لها عن أداء وظائفها، وما قد يكون حبس مؤقت لها لمجرد أن تلوح فرصة استثمارية، فهذا لا غبار عليه إذ هو حُسْن توظيف للمال وللزمن، كل ذلك شريطة أن يؤدي منها حقوق اللّـه تعالى كاملة. وأياً كان الأمر حيال المفهوم الشرعي للاكتناز، فإن الإسلام يُدين بقوة هذا السلوك ويعتبره من باب كفران النعم كما نص على ذلك الإمام الغزالي، ومعلوم أن كفران النعم يزيلها، وهذا تحذير صريح من مغبة وضرر هذا السلوك. قال تعالى: ﴿ **وضرب اللّـه مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم اللّه فأذاقها اللّه لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون** ﴾ [2].

وطالما أن الاكتناز سلوك سيء اقتصادياً ومحرّم دينياً، فإن إحدى المهام الكبرى للاقتصاد هي الحيلولة بين الفائض من الدخل أو الادخار وأن تتحول هذه الفوائض والمدخرات إلى اكتناز.

ولم يملك الاقتصاد الوضعي حيال ذلك سوى أداة سعر الفائدة [3] وسوف نرى – في مبحث قادم – أنها أداة سيئة وضررها أكثر من نفعها، بينما الاقتصاد الإسلامي قد رفض امتلاك هذه الأداة، وامتلك أدوات أخرى ذات فعالية عالية، وهي الزكاة، وتحريم الفائدة وتحريم الاكتناز وتحريم تعطيل الأموال وفتح الباب أمام الاستثمار من خلال العديد من الصيغ والأدوات – وسوف نعرض لذلك بالتفصيل في المباحث القادمة – وفي ضوء ذلك كله قد لا نجد فرداً عاقلاً يمارس هذا السلوك غير الرشيد.

ثم إن المفهوم الإسلامي للادخار في ضوء التركيز على مصطلحي العفو والفضل نجده يتفوق على المفهوم الوضعي له، فالادخار في الاقتصاد الوضعي هو ما فضل عن الاستهلاك دونما

---

(١) الإمام الغزالي، احياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة ج ٤، ص ٩١.

(٢) سورة النحل، الآية ١١٢.

(٣) انظر: ج . أكلي، مرجع سابق، جـ١ ص ٢٠٤ وما بعدها. د. عبدالفتاح قنديل ود. سلوى سليمان، الدخل القومي، مرجع سابق، ٧٩، ص١٢٠، د. منال محمد متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ١٤.

أية إشارة إلى تنظيم وتحديد وتقييد للاستهلاك أو للدخل، لكننا نجده في الاقتصاد الإسلامي ما فضل من دخل رشيد عن استهلاك الكفاية. ومن ثم فحجمه عادة ما يكون أكبر.

خلاصة القول :

إن الادخار في الاقتصاد الوضعي هو ما لم يستهلك من الدخل، بينما هو في الاقتصاد الإسلامي ما فضل من الدخل عن استهلاك الكفاية وأديت فيه حقوق اللّه. وبذلك يخرج الاكتناز أما الاكتناز في الاقتصاد الوضعي فهو مال سائل لم يستهلك ولم يوجه للاستثمار بينما هو في الاقتصاد الإسلامي مال سائل لم يستهلك ولم تخرج منه حقوق اللّه ولم يدفع للتعامل والاستثمار.

والاكتناز غير مقبول في الاقتصاد الوضعي لمضاره الاقتصادية، وهو مرفوض في الاقتصاد الإسلامي لمضاره الاقتصادية وحرمته الشرعية.

أما الادخار فهو سلوك رشيد، وقد اهتم به الاقتصاد الوضعي، وعند التأمل نجد الاقتصاد الإسلامي أشد اهتماماً به، وهذا ما سيتم توضيحه في المبحثين التاليين.

المبحث الثاني : أهمية الادخار في الكتاب والسنة :

الناظر في القرآن الكريم وفي السنة الشريفة بكل أنواعها، القولية والفعلية والتقريرية يجد اهتماماً كبيراً بقضية الادخار في كل مراحله من تكوين للمدخرات وتعبئته لها وتوجيه وتوظيف.

وقد استخدم الإسلام في هذا الشأن العديد من المصطلحات، وكذلك نجد اهتمام الإسلام لا يقف عند الأوامر الصريحة بالادخار، بل يتجاوز ذلك إلى المزيد من التوجيهات والأحكام حيال العوامل الكبرى المؤثرة في الادخار والمحددة له مثل الدخل والاستهلاك.

المصطلحات الادخارية في القرآن والسنة:

استخدم القرآن والسنّة في هذا الموضوع عدة مصطلحات، هي الادخار والعفو والفضل.

قال تعالى: ﴿**وأُنبِّئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم**﴾ (١). وقال تعالى: ﴿**...ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ....**﴾ (٢). وقال تعالى: ﴿**خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين**﴾(٣).

وقال ﷺ : [**من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له**... الحديث] (٤).

وقد ورد لفظ الادخار في أحاديث الأضحية عندما حرَّم ادخار لحومها لأكثر من ثلاثة أيام لظروف طارئة ثم أباح لهم ذلك مطلقاً .

كذلك نجد في الحديث الصحيح [**يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف**] (٥). وجاء في الحديث أيضاً [**رحم اللّه امرءاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته**] (٦).

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٤٩.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢١٩.
(٣) سورة الأعراف، الآية ١٩٩.
(٤) رواه مسلم، انظر النووي، رياض الصالحين، القاهرة، مكتبة عبدالرحمن محمد، ص٢٥٤.
(٥) رواه مسلم، انظر النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، الرياض: نشر رئاسة البحوث العلمية جـ٧، ص١٢٦.
(٦) المناوي – محمد المدعو بعبدالرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، جـ٤ ص٢٣.

ومما سبق يتضح لنا وجود مصطلح الادخار ومصطلح العفو ومصطلح الفضل، وكلها تكاد تكون ذات معنى واحد وذلك في ضوء افتراض أن المسلم سلوكه رشيد، حيث لا إسراف ولا تقتير، ومعلوم اقتصادياً أن الادخار يقابل الاستهلاك. كذلك فإن كلاً من الفضل والعفو يعنيان ما بقي من الدخل بعد الاستهلاك.

والملاحظ -أيضاً- أن القرآن الكريم وكذلك السنة الشريفة قد استخدما بكثرة وتركيز مصطلحي الفضل والعفو عكس مصطلح الادخار، خاصة وهما بصدد التوجيه والإرشاد. إنَّ الباحث المدقق يلحظ فروقاً وثيقة بين مصطلح الادخار ومصطلحي العفو والفضل.

ففي زمن الشدة منع الرسول ﷺ ادخار جزء من لحوم الأضاحي، فهل معنى ذلك استهلاكها كلها وعدم تكوين فائض أو فضل أو عفو؟ ليس الأمر كذلك، وإنما منع الادخار بحيث يتجه الفائض أو الفضل أو العفو إلى الغير[1] ومعنى ذلك أنه قد وجد الفضل لكنه لم يدخر. وفي ضوء ذلك يمكننا القول إن مفهوم العفو والفضل أوسع من مفهوم الادخار. إن الادخار هو جزء من العفو أو الفضل لم يقدم للغير وإنما أُمسك بقصد الاستفادة الخاصة به، وقد يكون لمجرد إمساكه وهنا ندخل في نطاق الاكتناز خاصة إذا كان نقداً ولم يخرج منه حق اللّه.

والحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم يوضح ذلك، قال ﷺ: [**بينما رجل يمشي بفلاة من الأرض فسمع صوتا في سحابة ... ثم ذهب فسأل صاحب الحديقة ما تصنع فيها؟ فقال : إني أنظر ما يخرج منها فأتصدق بثلثه وآكل أنا وعيالي ثلثاً وأردَّ فيها ثلثاً**] [2] نجد الفضل أو العفو قد وصل إلى ثلثي الناتج، إذ هو بحكم التعريف ما فضل عن استهلاك الكفاية للفرد ولمن يعول، وقد قال صاحب الحديقة [**آكل أنا وعيالي ثلثاً**]. ثم إن الفضل أو العفو قد قسمه الرجل قسمين أو نصفين، نصفاً رفعه للانفاق الغيري أو للتصدق به ونصفاً ردَّه في حديقته أي وظّفه في تنميتها والمحافظة عليها.

وفي تحديد العلماء لمفهومي العفو والفضل نجدهم يذهبون إلى أنهما ما فضلا عن حاجة الفرد ومن يعول في حدود الكفاية [3] أي ما زاد عن استهلاك مستوى الكفاية لصاحب الدخل

---

(١) انظر النووي، شرح صحيح مسلم، مرجع سابق، جـ١٣ ص ١٢٨.

(٢) رواه الإمام مسلم. انظر: النووي، شرح صحيح مسلم، مرجع سابق، جـ١٨ ص١١٤.

(٣) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، مرجع سابق، جـ١ ص٤٨، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، جـ٣ ص٦١، ابن عطية، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الدوحة، دار إحياء التراث، جـ٢ ص٢٣٩، الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م، جـ٢ ص٣٥٢. سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق، مجلد ١ جـ١ ص٢٣٠.

ولمن تجب عليه نفقته من زوجة وذرية. وقد قيد العلماء الاستهلاك بمستوى الكفاية. وقال الإمام المناوي في شرحه للحديث الشريف: "لا يتناول ترف العيال وإطعامهم لذيذ المطاعم بما زاد عن كفايتهم، لأن من لم تندفع حاجته أولى بالصدقة ممن اندفعت حاجته في مقصود الشرع"(١).

الفرق بين مصطلحي العفو والفضل في الإسلام ومصطلح الفائض الاقتصادي:

الاقتصاد الوضعي عرف مصطلح الادخار وشاع فيه وخاصة في كتب النظرية الاقتصادية، وعرف كذلك مصطلحات الفائض الاقتصادي الفعلي والممكن والمخطط (٢) وخاصة في الاقتصاد الاشتراكي وكتب أدب التنمية، والفائض الفعلي يرادف الادخار والفائض الممكن أكبر من الفعلي والفائض المخطط قد يكون أكبر من الاثنين معاً.

والدارس الحصيف لمفهوم العفو أو الفضل ومفهوم الفائض الاقتصادي المخطط يجد بينهما تمايزاً رغم تقاربهما، فأولاً العفو والفضل في الإسلام أعم من أن يكونا في النطاق الاقتصادي فقط، عكس الفائض الاقتصادي. ثم إن العفو يتحدد في ضوء ما يجري على كل من الدخل والاستهلاك من ترشيد، والهدي الإسلامي في ترشيدهما قد يختلف في كثير من جوانبه عن النهج الاقتصادي الوضعي في ترشيد كل من الناتج والاستهلاك.

القرآن الكريم وأهمية الادخار:

لمعرفة مدى الأهمية الكبرى التي يوليها القرآن الكريم للادخار علينا ألاّ نقتصر على النظر في الآيات الكريمة التي وردت فيها المصطلحات الادخارية – الادخار، العفو –. وإنما النهج السليم لمعرفة ذلك – كما يرى الباحث – هو النظر في محددات العملية الادخارية على اختلاف مستوياتها، وكذلك النظر في متطلبات شرعية أمرنا اللّه تعالى بها، وهي بالضرورة تتضمن توافر المدخرات، مثل الجهاد والزكاة ونشر الدعوة وتعمير الأرض ... الخ. بهذا النهج يمكننا معرفة مدى الأهمية التي يوليها القرآن الكريم لعملية الادخار. وفيما يلي استعراض سريع للهدي القرآني حيال تلك الجوانب بهدف التعرف على دلالاتها في بيان أهمية الادخار في القرآن الكريم:

---

(١) الإمام المناوي، فيض القدير، جـ٢ ، ص٣٦، مرجع سابق

(٢) انظر: – شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة د. اسماعيل صبري عبداللّه، مرجع سابق، ص١٠٢ وما بعدها.
- بول باران، الاقتصاد السياسي والتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مرجع سابق، ص٨٣.
- د. عبدالهادي علي النجار، الفائض الاقتصادي الفعلي، مرجع سابق، ص٣١ وما بعدها.

١- القرآن الكريم والعناية بالإنتاج وتنميته:

بداية نجد الصلة وثيقة بين الإنتاج وبين الادخار. فالإنتاج يتوقف على الاستثمار وهو بدوره يتوقف على الادخار، وعليه فإن الحث على الإنتاج حث على الادخار . والإنتاج يولد الدخول والمزيد منه يزيد من الدخل ، ونحن نعلم أن الدخل من أقوى محددات الادخار ، وكلما زاد الدخل فقد يزيد الادخار . ومعنى ذلك – من جهة أخرى - أن الحث على الإنتاج هو حث على تحصيل الدخول المرتفعة ، ومن ثم توالد القدرة على الادخار.

ومن لديه معرفة اقتصادية عندما ينظر في القرآن الكريم يجده يُبدي اهتماماً فائقاً بالإنتاج بصوره المختلفة ومجالاته المتعددة ، سواء مارسه الإنسان من خلال ماله أو من خلال عمله وفكره. فهناك الأوامر القرآنية الصريحة بممارسة النشاط الإنتاجي مثل قوله تعالى: **﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾** [(١)]. والمشي في الآية الكريمة يُحمل - واللّه أعلم - على ممارسة النشاط الاقتصادي وليس مجرد المشي بمفهومه المعروف، إذ إن المشي لا يحقق المقصود وهو الأكل أو الاستهلاك مثل قوله تعالى على لسان نبي اللّه صالح عليه السلام: **﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾** [(٢)]. أي طلب منكم عمارتها بالزراعة والصناعة وغير ذلك. وقال العلماء إن الطلب المطلق من اللّه تعالى يُحمل على الوجوب[(٣)].

ثم إن القرآن الكريم سوى بين الجهاد وبين ممارسة الإنتاج حيث قال تعالى **﴿علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل اللّه وآخرون يقاتلون في سبيل اللّه فاقرءوا ما تيسر منه... ﴾** [(٤)]. والضرب في الأرض ابتغاء فضل اللّه مصطلح قرآني دقيق وعميق يُترجم اقتصادياً بممارسة النشاط الاقتصادي بكل صوره وأصنافه.

كذلك نجد القرآن الكريم يتحدث باستفاضة عن الزراعة والصناعة والتجارة وكل تلك الأنشطة ما هي إلا أنشطة اقتصادية إنتاجية.

كذلك نجد القرآن الكريم يأمرنا أمراً حثيثاً – في آياتٍ كثيرة – بالإنفاق، ومعروف أنه لن يكون هناك إنفاق من أي نوع دون أن يكون هناك إنتاج يُدِّر دخولاً ينفق منها، وقد صرحت الآية

---

(١) سورة المُلك، الآية ١٥.

(٢) سورة هود، الآية ٦١.

(٣) انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق ،جـ٩ ص ٥٦ ، الجصاص ، أحكام القرآن، بيروت : دار الكتاب العربي، جـ٣ ص ١٦٥.

(٤) سورة المزمل ، الآية ٢٠.

الكريمة بتلك العلاقة **﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ...﴾**[1] الآية. وكذلك قوله تعالى **﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾**[2].

وقد علق الإمام محمد بن الحسن – صاحب أبي حنيفة – على الآية الأولى قائلاً " الأمر حقيقته الوجوب ، ولا يُتصور الإنفاق إلا بعد الكسب –الإنتاج– وما لا يتم الواجب إلا به يصير واجباً "[3]، وهناك العديد من الآيات الكريمة وثيقة الصلة بهذا الموضوع وقد يطول تتبعها.

(٢) القرآن الكريم والعناية الكبرى بترشيد الاستهلاك:

لسنا في حاجة إلى التذكير بقوة العلاقة بين الاستهلاك والادخار، بل إن بعض الاقتصاديين يذهبون إلى أن تأثير الاستهلاك في الادخار هو أشد وأقوى من تأثير الدخل فيه. فما قيمة دخل مرتفع إذا كان الاستهلاك بذخي مسرف أو لا يبقى منه إلا نزراً يسيراً أو يتفوق عليه بحيث يكون الادخار سالباً. ثم إن القدرة على التحكم في رفع الدخل قد لا تكون متوافرة بقدر ما تتوافر المقدرة على ترشيد الاستهلاك، أي أن عوامل الترشيد محكومة وليست حاكمة.

إنَّ القرآن الكريم في أكثر من آية يؤكد على أهمية أن يكون الاستهلاك رشيداً ، كماً وكيفاً، بمعنى ان يكون من حيث الحجم معتدلاً داخل مستوى الكفاية، وليس أكثر أو أقل من ذلك. أي بعبارة القرآن الكريم دون إسراف أو تقتير. وربما كان خطر الإسراف الاستهلاكي على العملية الادخارية أكبر وأظهر من خطر التقتير، ومن ثم نجد القرآن الكريم يركز عليه بدرجة أعلى من التركيز على التقتير، قال تعالى **﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾**[4]، وقال تعالى **﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾**[5]، ثم ذكر التقتير قائلاً **﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ﴾**[6]، **﴿والذين إذا انفقوا لم يُسرفوا ولم يَقتروا وكان بين ذلك قَوَاماً﴾**[7].

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٦٧.
(٢) سورة الأنعام ، الآية ١٤١.
(٣) الإمام محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، تحقيق د. سهيل زكار ، نشر عبد الهادي حرصوني، دمشق، ١٤٠٠ ص ٤٦.
(٤) سورة الأعراف ، الآية ٣١.
(٥) سورة الأنعام ، الآية ١٤١.
(٦) سورة الإسراء ، الآية ٢٩.
(٧) سورة الفرقان، الآية ٦٧.

ودلالة هذه الآيات الكريمة في موضوعنا هو ترشيد الاستهلاك كمّاً ، ومن ثم الأثر البارز على الادخار بما أنه الفاضل من الدخل بعد الاستهلاك . بعبارة أخرى يجب الحفاظ على الادخار وعدم إضاعته في صورة الترف الاستهلاكي. وكذلك عدم الوصول بالادخار إلى ما يعرف اقتصادياً بالإفراط في الادخار، حيث لذلك مثالبه الاقتصادية العديدة، والتي يرتد مفعول بعضها على الادخار نفسه، فالتقليل المبالغ فيه في الاستهلاك معناه انكماش في القوة الشرائية أو في الطلب الفعال ، ويعني ذلك انخفاض في الإنتاج، ومن ثم انخفاض في الدخول، وبالتالي انخفاض في الادخار. وهكذا نجد المبالغة في الادخار من خلال المبالغة في التقتير أو تقليل الاستهلاك تهز عملية الادخار نفسها، وقد تأتي بنقيض المقصود. ولعلنا بذلك ندرك مدى سمو الهدي القرآني في مجال الادخار، حين دعا إلى عدم التقتير في الإنفاق من الدخول، بل وجوب مراعاة التوسط والاعتدال في الإنفاق[*] ، إذ قد يرى بعض الباحثين أن له أثراً سلبياً على العملية الادخارية، مع أن العكس هو الصحيح.

كما دعا إلى أن يكون الاستهلاك من حيث النوع طيباً ذاتاً ومعنى. أي يكون داخل نطاق السلع والخدمات المباحة بعيداً عن المحرمات، وأن تكون هذه السلع والخدمات المباحة جيدة النوعية والمستوى، إن هذا الترشيد القرآني للاستهلاك من حيث الكيف يحقق لنا هدفين مهمين: أولاً : خدمة الإنسان نفسه، حيث لا يتضرر من استهلاك الطيبات، **وثانياً** : تخدم الأموال، فتحافظ عليها ولا تبددها فيما هو ضار أو ما لا يحقق الفائدة المثلى [1]. قال تعالى **﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ... ﴾**[2] الآية ، وقال تعالى **﴿ قل من حرّم زينة اللّه التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون﴾**[3] وقد فصل العلماء تفصيلاً جيداً في مفهوم كلمة **(طيبات)** [4]، وقال تعالى **﴿ ولا تبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه**

(*) قد لا يؤدي مبدأ التوسط والاعتدال إلى حدوث آثار إنكماشية في الاقتصاد، كما يقول معظم كتّاب الاقتصاد الإسلامي المعاصرين، بل إن أثره سيكون أثراً توسعياً.

(١) د. شوقي دنيا ، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي ، الرياض، مكتبة الخريجي، ١٩٨٤، ص ٩١ ومابعدها.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٧٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٣٢.

(٤) لمعرفة مفصلة يراجع: الرازي، التفسير الكبير، مرجع سابق، ص١١٩ جـ٢. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، جـ٢، ص ٢٠٧ مرجع سابق.

١- السنة المطهرة وحثها الدؤوب على الإنتاج والمزيد منه وعلى ضرورة أن يكون لكل فرد عمل أو نشاط اقتصادي يُحقق له من الدخل ما يفي بمتطلباته ومتطلبات من يعول من حاجات استهلاكية، وما يفيض عن ذلك بما يسمح له بالاستثمار والإنفاق الاجتماعي. فنجد السنة تُحرض على الإنتاج الزراعي [**ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة**] [(١)]، [**من أحيا أرضاً ميتة فهي له**] [(٢)] وفي رواية [**فله بذلك أجر**] [(٣)] ثم إنه ﷺ أقطع القطائع الكثيرة للقادرين والراغبين في العمل الزراعي. ونجد السنة كذلك تحث على العمل التجاري [**تسعة أعشار الرزق في التجارة**][(٤)]، وكان ﷺ يقول [**من ترك مالاً فلورثته ومن ترك كالاً فإلينا**] [(٥)]، ويقول - أيضاً - [**الشاة في البيت بركة والشاتان بركتان والثلاث شياه ثلاث بركات**][(٦)]، [**إن اللّه يحب العبد المحترف**] [(٧)].

وعندما مر شاب على بعض الصحابة خرج يسعى أو يمارس عملاً اقتصادياً تعجب الصحابة وقالوا ويح هذا الشاب لو كان جَلده هذا في سبيل اللّه فقال الرسول ﷺ [**إن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل اللّه، وإن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل اللّه، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل اللّه وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان**][(٨)] وعندما جاءه رجل يشتكي الفاقه والجوع قال ﷺ له :[**أما في بيتك شيء ؟ قال الرجل : بلى حلس نلبس بعضه ونفرش بعضه، قال: ائتني بهما، ثم قال ﷺ من يشتري هذين، فقال رجل: أشتريهما بدرهم، فقال ﷺ من يزيد، فقال رجل: أشتريهما بدرهمين فأعطاهما إياه، وقال له: اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوماً فائتني به فأتاه به، فشد رسول اللّه ﷺ عوداً بيده، ثم قال: اذهب فاحتطب، ولا أرينك خمسة عشر يوماً ففعل فجاء وقد**

---

(١) رواه مسلم، النووي، صحيح مسلم، ج (٥)، ص ٢١٥، مرجع سابق.
(٢) رواه مالك في الموطأ، القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٥١، ج (٢)، ص ١٢١.
(٣) رواه الإمام أحمد، المسند، ٣٣٩/٤.
(٤) رواه ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، المنصورة، دار الوفاء، ط ١، ١٤١٠، ص ٢٤٤.
(٥) رواة البخاري في صحيحه ٤٤٤/١١، ومسلم في صحيحه ٦١/١١.
(٦) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، ص ٢٤٩ وانظر ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
(٧) ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق، ٢٣٩.
(٨) رواه الطبراني ، انظر المنذري ، الترغيب والترهيب ،جـ٢ ص٥٢٤ ، بيروت : دار الفكر، ١٤٠١هـ.

كفوراً﴾[1] وقد ذهب الكثير من العلماء إلى أن التبذير صرف المال وإن قل على المعصية[2].

ومما مضى يتضح لنا أن القرآن الكريم يولي عملية الادخار عنايةً ورعايةً واهتماماً وذلك من خلال اهتمامه وعنايته بكل من الإنتاج والاستهلاك.

٣- القرآن الكريم والإنفاق الاجتماعي :

وبالطبع فإن أهم صور هذا الإنفاق هي الزكاة، وموقع الزكاة في الإسلام لا يحتاج إلى بيان ، فهي ركن من أركان الإسلام الخمسة. وما من آية تذكر فيها الصلاة إلا وتقرن بالزكاة ثم هناك النفقات التطوعية، والتي قد تصير فرضاً في بعض الحالات .

إن الآيات القرآنية التي تحث على هذا الإنفاق كثيرة جداً، والمعروف أن هذا الإنفاق الاجتماعي إنما هو من العفو أو الفضل، ومعنى الحث على ذلك الإنفاق هو حث على تكوين الفائض او الفضل. ثم إن القرآن الكريم يذم بشدة الاكتناز، وقد سبق الحديث عن ذلك. ومعنى الأمر بالإنفاق "الغيري" والنهي عن الاكتناز والأمر بالاستثمار معنى ذلك كله الحرص القرآني الكبير على حسن توجيه وتوظيف الفائض التوظيف الاقتصادي الرشيد، والحيلولة بين المدخرات وبين أن تُعطل او يُساء استخدامها.

٤- القرآن الكريم وضرورة توفر رؤوس الأموال النقدية والعينية:

عندما يأمر القرآن بالزراعة والصناعة والتجارة والاحتراف، فإن ذلك يعني ضمنياً ضرورة توفر رؤوس الأموال، إذ هي الأداة التي يُمكن من خلالها ممارسة هذه الأنشطة. والمعروف اقتصادياً أن توفر رؤوس الأموال وخاصة العيني منها متوقف على ما يعرف بالاستثمار أو تراكم رأس المال وأن مصدر الاستثمار هو الادخار. ومن هنا يمكن إدراك أهمية الادخار في الهدي القرآني.

٥- القرآن الكريم يشدد بقوة على الجهاد ونشر الدعوة وحمايتها:

قال تعالى ﴿ **وجاهدوا في اللّه حق جهاده ...** ﴾[3] الآية ، وقال تعالى ﴿ وأعدوا لهم ما

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٢٦، ٢٧.
(٢) انظر: د. شوقي دنيا ، تمويل التنمية فى الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ وما بعدها.
(٣) سورة الحج، الآية ٧٨.

استطعتم من قوة ومن رباط الخيل... ﴾[1] وقال تعالى ﴿ الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل اللّه بأموالهم وأنفسهم... ﴾[2] الآية . وقال تعالى ﴿ انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل اللّه ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾[3].

والمعروف أن الجهاد يتطلب المزيد من الأموال لتوفير العتاد والعدّة، والمعروف - أيضاً - أنه يتطلب معرفة علمية وفنية عالية، وكل ذلك يتطلب توافر قدرٍ من المدخرات التي توجه للانفاق العسكري المتزايد. ولذلك كان المعهود لدى المسلمين الأوائل، أن يكون لكل رجل فرس وسلاح يجاهد بهما. وهل يمكن أن يتحقق ذلك إذا لم يكن هناك فضل في الدخل، أو كان الدخل يوجّه كله للاستهلاك؟.

٦- القرآن الكريم والتعامل مع التقلبات الاقتصادية وعلاقة ذلك بالادخار:

القرآن مليء بالقصص، والقَصص القرآني ليس للتسلية وإنما هو للعبرة وأخذ الدروس، قال تعالى ﴿ فاقصص القصص لعلهم يتفكرون ﴾[4] لقد قص علينا القرآن الكريم رؤيا عزيز مصر وتفسير يوسف عليه السلام لها. ويوسف رسول من عند اللّه لا ينطق عن الهوى، وقد أخبر بنفسه عن ذلك قائلاً ﴿ ذلكما مما علمني ربي ﴾[5]، قال تعالى ﴿ وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون. قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين. وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون. يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلّي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون. قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون. ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يُغاث الناس وفيه يعصرون ﴾[6].

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٦٠.
(٢) سورة التوبة، الآية ٢٠.
(٣) سورة التوبة، الآية ٤١.
(٤) سورة الأعراف، الآية ١٧٦.
(٥) سورة يوسف، الآية ٣٧.
(٦) سورة يوسف، الآيات ٤٣-٤٩.

الناظر المتعمق في البرنامج الاقتصادي[1] الذي قدمه نبي اللّه يوسف –عليه السلام– يجده يقوم على الإنتاج المستمر الدؤوب القوي، ويقوم على الادخار المتزايد والذي يتجاوز مقدار الاستهلاك، فالاستهلاك في هذه المرحلة من الدورة " مرحلة الرخاء " يجب أن يكون قليلاً، ثم يأمر بالمحافظة التامة على المدخرات وحمايتها وصيانتها من التلف بأي صورة من الصور مرشداً إلى الأسلوب المحقق لذلك ﴿ **فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون**﴾ ثم يشير إلى أن المرحلة الثانية من الدورة مرحلة الشدة والجفاف. لن يكون فيها انتاج لعدم توفر عناصره المائية ، وبالتالي فإن الاستهلاك خلالها يكون من المدخرات السابقة. ثم إنه يأمر بضرورة عدم استنفاد كل المدخرات في الاستهلاك في تلك المرحلة وإنما يجب الابقاء على جزء منها كي تستخدم بذوراً عندما يزول الجفاف ﴿ **ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون**﴾. ويلاحظ أن الملك قد أصر على ان يستفيد بخبرات وقدرات يوسف –عليه السلام– بل إن يوسف قد طلب أن يتولى بنفسه الإشراف على تنفيذ الخطة التي وضعها. هذه القصة ذات دلالة قوية على أهمية الادخار وضرورة المحافظة عليه وحسن استخدامه. وأن الحيطة للمستقبل أمر مهم ومطلوب.

ومما سبق يتبين لنا أهمية الادخار في القرآن الكريم وعنايته وحرصه عليه.

أهمية الادخار في السنة الشريفة :

كما اهتم القرآن الكريم بالادخار، اهتمت السنة الشريفة به، فهي المبيّنة والمفسّرة للقرآن الكريم، قال تعالى ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزل إليهم ولعلهم يتفكرون** ﴾[2] وهي التفسير القولي والتطبيق العملي لمقاصد القرآن الكريم وأهدافه. ومن المعروف أن تتبع كل ما قدمته السنة من بيان في هذا المجال يحتاج إلى أبحاث ودراسات مطولة مستقلة، ومن ثَمّ فنكتفي هنا بتقديم نماذج قد تكشف لنا عن مدى أهمية السلوك الادخاري. ولن نقتصر – كما كان المنهج في تعرفنا على أهمية الادخار في القرآن – على التعامل المباشر للسنة مع العملية الادخارية ، وإنما نتناول كذلك تناولها غير المباشر من خلال تعاملها مع العوامل المحددة والمؤثرة في المدخرات مثل الدخل والإنتاج والاستهلاك والإنفاق:

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: د. عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، الكويت : سلسلة عالم المعرفة، كتاب رقم (٦٣) ص ٢٢٣ وما بعدها.

(٢) سورة النحل، الآية ٤٤.

أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوباً وبعضها طعاماً. ثم قال ﷺ: **هذا خير من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تحل إلا لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجع]** [1]. إن دلالة هذه الأحاديث الشريفة في موضوع الادخار دلالة بيّنة ناصعة ، فالحث على أن يكون للشخص دخل من نشاط اقتصادي يغنيه عن المسألة ثم يوفر له فائضاً يجعله يعطي المحتاج، ومعنى ذلك الحرص النبوي الشريف على أهمية توافر القدرة على ألا يكون ادخار الفرد سالباً بل يرتقي ليكون موجباً. كما حدث مع الرجل الذي جاء يشكو الحاجة، وكذلك مع الشاب الذي خرج مبكراً سعياً على العمل الاقتصادي، فلقد زالت حاجة الرجل الفقير من خلال الإنتاج الذي مارسه وليس من خلال ما قدمته له الدولة من معونة، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل أصبح من ذوي الفائض والادخار، ولعلنا نلمح من الهدي النبوي إصراره على توفير الفائض مهما كانت الثروة متدنية، فمع تدني ممتلكات الشخص السائلة فقد قسمها رسول اللّه ﷺ بين متطلبات الاستهلاك ومتطلبات الاستثمار، ولم يقف الأمر عند ذلك بل نجد توجيهاً نبوياً إلى مجال الاستثمار المناسب وهو الاحتطاب.

٢- السنّة الكريمة وترشيد الاستهلاك: يلحظ المطلع على السنة الكريمة النقلية والقولية والتقريرية أنها تؤكد بقوة على أن يكون حجم الاستهلاك في وضعه الصحيح ، بعيداً عن الإسراف وكذلك بعيداً عن التقتير . وحياة الرسول ﷺ وآله خير دليل على ذلك . ثم إننا نجده ﷺ يقول في أحاديث كثيرة منها **[كل ما شئت والبس ما شئت ما أخطأتك خصلتان سرف ومخيلة]** [2]. نجد أن الحديث الشريف يحذر من الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي ويحذر أيضاً من نزعة الخيلاء والتظاهر، ومعلوم أن هذه النزعة تُحدث أثراً سلبياً مدمراً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأصحابها ولغيرهم ممن يقعون في تقليدهم ومحاكاتهم **[ما عال من اقتصد]** [3]، **[إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة]** [4]، **[ولا تلبسوا الحرير والديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا**

---

(١) رواه الترمذي وغيره وقال حديث حسن، انظر: المنذري، الترغيب والترهيب، المرجع السابق، جـ٢، ص ٥٢٢.

(٢) رواه الإمام أحمد، انظر الصنعاني، سبل السلام، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جـ٤ ص ١٦٤.

(٣) ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، مرجع سابق ، ص٣٠٩.

(٤) ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق ، ص٣١١ بألفاظ مقاربة

في صحافها ، فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة][1]، **[المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء]** [2].

٣- ثم إن السنة الكريمة تحض على توفير الفائض تحوطاً للمستقبل وتأميناً للأطفال والذرية بعد وفاة العائل، قال ﷺ **[رحم اللّه رجلاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته]** [3]، وقال ﷺ لمن أراد أن يتصدق بكل ماله **[الثلث والثلث كثير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس]** [4]، وقال ﷺ في حديث طويل **[خذ من شبابك لهرمك، ومن صحتك لمرضك ومن غناك لفقرك. . .]** [5]. وكان ﷺ يدعو ربه أن يجعل غناه عند كبر سنّه.

٤- كما نجد أن السنة المطهرة تحث على حسن توجيه الفائض وليس فقط على تكوينه وتوفيره، كما ظهر في حديث سعد السابق الذي أراد أن يتصدق بكل ماله. وكذلك الحديث الشريف الذي رفض فيه الرسول ﷺ من الرجل الذي جاء بمثل بيضة من الذهب وقال هذه هي كل مالي فأقبلها صدقة يا رسول اللّه، فأعرض عنه الرسول ﷺ مرة ثم أخرى ثم أخذها منه فحذفه بها ولو أصابته لأوجعته، وقال **[يأتي الرجل بكل ماله يتصدق به ويجلس يتكفف الناس، خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى]** [6].

كل ذلك يؤكد النظرة المتوازنة من السنة لمصير الفائض وأين يتجه؟ والحرص على عدم توجيهه كاملاً نحو الإنفاق الاجتماعي وعلى حساب الادخار أو الاستثمار. وفي المقابل نجد كذلك الحث على عدم إهمال ونسيان الإنفاق الاجتماعي وتوجيه أو حبس الفائض كله لأغراض الاستثمار الخاصة قال رسول اللّه ﷺ **[يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف وابدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى]**[7].

---

(١) رواه مسلم ، انظر النووي ، شرح صحيح مسلم ، جـ٧ ص ٣٦ مرجع سابق.
(٢) رواه مسلم ، انظر النووي ، شرح صحيح مسلم ، جـ٧ ص٢٤ مرجع سابق.
(٣) رواه الإمام أحمد في المسند، ٣٣٤/٤.
(٤) رواه مسلم ، انظر النووي ، شرح صحيح مسلم ، كتاب الوصية جـ٦ ص ٧٦ مرجع سابق.
(٥) رواه مسلم ، انظر النووي ، شرح صحيح مسلم ، جـ١٨ ص ١١٤ مرجع سابق.
(٦) انظر نص الحديث فى سنن أبى داود ، باب الزكاة.
(٧) رواه سلم، انظر النووي، شرح صحيح مسلم، جـ٧ ص١٢٦.

وقال ﷺ [**من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له وما زال يذكر من الأموال حتى علمنا أنه لاحق لأحد منا في فضل مال لديه**] [1]، كذلك نجد أن التحريض القوي على الصدقات الجارية وعلى الوقف وعلى الإنفاق وعلى الجهاد وعلى البذل للمحتاجين كل ذلك توجيه بتوفير الفائض وتوجيه بحسن التصرف فيه، وحديث صاحب الحديقة[2] وتبيان السنة كيف كان يوزع دخله بين الاستهلاك والإنفاق على الآخرين والاستثمار، يُبيِّن بوضوح كيف يكون التصرف الرشيد حيال الدخل، وعلاقته بالاستهلاك والفائض، وكيف يوزع الفائض بين الإنفاق على الآخرين وبين الاستثمار.

ومما سبق يتضح لنا أن موقف السنة المطهرة من الادخار يمكن تلخيصه فيما يلي :

١- الرسول ﷺ مارس عملية الادخار بنفسه فقد كان يدخر لأهله قوت عامه وهو قدوتنا وسلوكه سنة متبعة.

٢- الرسول ﷺ حثّ ورغبّ في الادخار بطريق غير مباشر من خلال ترغيبه في تحصيل الدخول الكافية والفائضة وفي توجيهه بترشيد الاستهلاك والبعد عن الإسراف.

٣- الرسول ﷺ بيّن كيف يكون مصير الفائض، وذلك بتوجيه جزء منه للاستثمارات وجزء آخر للانفاق على الآخرين، وحذّر من أن يتحول إلــى مجرد مال محبوس ومعطل أو أن يتجه كله للإنفاق على الآخرين أو للاستثمار.

---

(١) رواه مسلم، انظر النووي، رياض الصالحين، مرجع سابق ص ٢٤٠.

(٢) رواه مسلم، انظر النووي، شرح صحيح مسلم، جـ١٨ ص ١١٤ مرجع سابق.

المبحث الثالث : نظرة بعض علماء المسلمين للادخار

اتباعاً للهدي القرآني والهدي النبوي حيال عمليـة الادخـار جـاء الفكـر الإسـلامي الصحيح مبيناً أهمية توافر المدخرات والحرص على حُسن توجيهها وتوظيفها.

وسوف نختار نماذج من مواقف أو أقوال بعض علماء المسلمين حيال هذا الموضوع حتـى يتأكد لنا صدق المقولة التي تذهب إلى أن قضية الادخار قد نالت عناية الفكـر الإسـلامي بدءاً من الصحابة وعبر عصوره الطويلة.

نماذج من مواقف الصحابة والتابعين:

يغلب على فهم بعض أن الصحابة والتابعين رضوان اللّه عليهم لم يكن لديهم اهتمـام بذكـر بالمال وجمعه وتوظيفه، وإنما كل همهم الأعمال الأخروية، أما الدنيا والنظـر فيهـا فكـل ذلـك بعيد عن دائرة الاهتمام، إن لم يكن عند الكثير منهم محل زهد وازدراء.

إن الدراسة العلمية الجادة لحياة الصحابة والتابعين وتتبع مواقفهم وأقوالهم تكشـف لنـا عـن خطأ هذا الفهم وفقدانه أي رصيد من الصحة والصواب. لقد كان الصحابة رضـي اللّه عنهـم علـى درجة عالية من الاتزان والتعامل الرشيد مع ما يعرف بأمور الدنيا وما يعرف بـأمور الآخـرة، بـل إنهم كانوا ينظرون للأموال والمحافظة عليها على أنها إن لم تعد من أمور الآخرة فهـي مـن أمـور الدنيا التي تتوقف عليها سلامة الآخرة.

ويكفي أن نعرف أن غالبية العشرة المبشرين بالجنة منهم كانوا على درجة عالية من الغنى واليسار على مستوى عصرهم، بـل وعلـى مسـتوى العصـور الأخـرى. فهنـاك عثمـان بـن عفـان، وهناك الزبير بن العوام، وهناك عبد الرحمن بن عوف، وهناك طلحة بـن عبيـد اللّـه[1]، بـل هنـاك عمر بن الخطاب[2]، وكان يُعرَّف أبو بكـر رضـي اللّه عنـه بأنـه تـاجر قريـش[3]، وقـد تـرك ابـن مسعود سبعين ألفاً [4] ، ثم إن المتتبع لأقوالهم وأنشطتهم وأعمالهم يجد مصداقية مثـل هـذا التوجـه، فلم يكن أحد منهم دون نشاط اقتصادي إنتاجي، إما تاجراً وإما زارعاً وإما صانعاً، فلكل حرفته بـل للكثير منهم أكثر من نشاط.

---

(١) لمعرفة مفصلة يراجع : ابن خلدون، المقدمـة، بيروت : دار القلم، ص٢٠٤ . ابـن أبـي الدنيـا، مرجع سابق ص ١٨٩.

(٢) انظر: ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، مرجع سابق ، ص٣٤٧.

(٣) انظر: ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق ، ص٢٤٩.

(٤) انظر: ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق ، ص ٣٤٢.

وأقوالهم حيال المال كانت تدور حول أهميته وأهمية المحافظة عليه، وإصلاحه وتنميته وإخراج حقوق اللّه فيه، وكانوا يعدون ذلك من الدّين ومن المروءة ومن الكياسة والحصافة.

يقول عمر رضي اللّه عنه "**يا معشر العرب أصلحوا هذا المال فإنه خضرة حلوة**"[1]، وعندما كثر المال في عهده وأصبح لكل منهم دخل كبير مما كان يعرف بالعطاء وكف الناس أو بعضهم عن ممارسة النشاط الإنتاجي قال لهم "**أيها الناس أصلحوا معايشكم فإن فيها صلاحاً لكم وصلة لغيركم**"[2] ، وكان يقول "**عليكم بالجمال واستصلاح الأموال، وإياكم وقول أحدكم ما أبالي**"[3].

وكان كثير السؤال عن مقدار أعطيات بعض الناس وما يفعلون بها وكان يأمرهم بعدم استهلاكها كلها، وضرورة توجيه جزء كبير منها للاستثمار الجيد في مجالات الزراعة وغيرها[4].

وعندما دخل السوق مرة فلم ير فيه من التجار المسلمين إلا القليل إغْتمَّ كثيراً وجمعهم وسألهم عن سبب ذلك فقالوا أغنانا اللّه عن السوق ، فناقشهم وفنّد توجهاتهم وأمرهم بعدم ترك النشاط التجاري وغيره[5].

وكان رضي اللّه عنه يحذرهم بقوة من الإسراف في الاستهلاك، ومن أقواله في ذلك "**كفى بالمرء سرفاً أن يأكل كل ما اشتهي**"[6] ، "**إياكم والبطنه فإنها مفسدة للجسم متلفة للمال، وعليكم بالقصد في قوتِكم فهو أدنى إلى الإصلاح وأبعد من السرف وأقوى على العبادة**"[7]، وكان –رضي الله عنه– عند تقديم العطاء يعد للناس خيوطاً وخرقاً – قطع قماش لوضع العطاء فيها– فإذا أعطى الرجل عطاءه في يده أعطاه خرقة وخيطاً وقال له : "**اربط دراهمك وأصلح مويلك –تصغير مال– فإنك لا تدري كم يدوم لك هذا**" [8]. وكان يقول "**ما خلق اللّه عز وجل ميتة أموتها بعد القتل في سبيل اللّه أحب إلي من أن أموت بين شعبتي رحلي أضرب في الأرض ابتغي من فضل اللّه**" [9]. وقال الزبير ابن العوام – رضي اللّه عنه – "إن المال فيه صنائع المعروف وصلة

---

(١) ابن أبي الدنيا ، اصلاح المال ، مرجع سابق ، ص١٧٦.
(٢) المرجع السابق، ص ١٧٥.
(٣) المرجع السابق، ص ١٧٥.
(٤) المرجع السابق، ص ١٧٦.
(٥) عبد الحي الكتاني ، التراتيب الإدارية ، بيروت. محمد أمين، بدون تاريخ، ص ٣٧٢.
(٦) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ، ص ١٢٩.
(٧) ابن الجوزي ، تاريخ عمر ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ ، ص١٧٩.
(٨) ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق ص ٢١١.
(٩) ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق ص٢٤١.

الرحم والنفقة في سبيل اللّه وعون على حسن الخلق وفيه مع ذلك شرف الدنيا ولذتها" [1]، وقال عاصم – رضي اللّه عنه – والذي قال فيه رسول اللّه ﷺ إنه سيد أهله الوبر "يا بَنّي عليكم باصطناع المال فإنه نبهة للكريم ويستغني به عن اللئيم"[2]. وسئل عمرو بن العاص عن المروءة فذكر أن من مقوماتها " أن يصطنع المال " [3]، واصطناع المال تعبير عربي اقتصادي دقيق أي أن يجعل من المحافظة على المال واكتسابه وتنميته صنعة له، وعن السؤال نفسه أجاب أبو هريرة – رضي اللّه عنه – بأن منها "أن يُصلح المال" [4]. وكان الأشعث بن قيس يقول "يا بَنّي أصلحوا المال لجفوة السلطان وشؤم الزمان"[5]. وكان سلمان الفارسي إذا أصاب شاةً من غنمه أمر بذبحها ثم عمد إلى جلدها ثم جعله جراباً وعمد إلى شعرها فجعله رسناً "حبالاً" وإلى لحمها فقدده ، فيتمتع بالجراب وينظر إلى رجل له فرس قد ضلع به – مال وجنف – فيعطيه الرسن ، ويأكل من القديد في قادم الأيام . فإذا سُئل عن ذلك قال :أستغن به أحب إلى من أن أنشره – أفرقه – ثم أحتاج إلى سواي" [6]. ودخل رجل على أبي الدرداء فوجده يلتقط حباً منثوراً فكأنه تعجب من ذلك فقال له أبو الدرداء "إن من فقهك رفقك في معيشتك" [7]، وقد رآه بعض الناس – وهو شيخ مسن – يغرس شجرة جوز فسأله في ذلك فقال ما عليّ أن أغرسها ويأكل منها غيري"[8].

وسأل الحجاج رجلاً من العرب : أي قومك أكيس ؟ قال : من يُصلح ماله ويقتصد في معيشته" [9]. وقال سعيد بن المسيب – وهو من سادة التابعين – "ينبغي للعاقل أن يحفظ المال في غير إمساك فإنه من المروءة يكف بها وجهه ويكرم نفسه ويصل رحمه" [10]. ويُروى أنه ترك دنانير كثيرة فلما حضرته الوفاة قال : اللّهم إنك تعلم أني لم أجمعها إلا لأصون بها ديني وأصل بها رحمي وأكف بها وجهي وأقضي بها ديني، لاخير فيمن لا يجمع المال ليكف به وجهه ويصل به رحمه ويقضي به دَيْنه ويصون به دينَه" [11]. وقال خالد بن صفوان "خصلتان إذا حفظتهما لا

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩١.
(٢) المرجع السابق، ص ١٩٣.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٠١.
(٤) المرجع السابق، ص٢٠٢.
(٥) المرجع السابق، ص ٢٠٩.
(٦) المرجع السابق، ص ٢١٦.
(٧) المرجع السابق، ص ٢٢٣.
(٨) عبد الحي الكتاني ، التراتيب الإدارية ، مرجع سابق جـ٢ ص ١٠٢.
(٩) ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق ، ص ٢٢٥.
(١٠) المرجع السابق، ص ١٧١.
(١١) ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، المرجع السابق، ص ١٧٧.

تبالي ما صنعت بعدهما : دينك لمعادك ودرهمك لمعاشك"[1]. وكان هشام بن عبد الملك يقول "ثلاث لا تُصّغِرُ الشريف : تعاهد الضيّعة وإصلاح المعيشة وطلب الحق وإن قل"[2]. وقال الحسن البصري "حسن السؤال نصف العلم والرفق نصف العيش، وما عال امرؤ في اقتصاد"[3].

وكان الشعبي يقول "ما من مال أعظم اجراً من مال تركه الرجل لولده، يغنيهم عن الناس"[4].

هذه نماذج من حياة السلف الصالح ومواقفهم وأقوالهم تُصحح لنا ما قد يرد على أذهان بعض الناس من زهدهم في الأموال وعدم الاهتمام بها، وتكشف لنا عن عقلية اقتصادية رشيدة، فالحرص على تنمية المال وإكثاره مطلب والحرص على ترشيد الإنفاق والاستهلاك مطلب أيضاً، وينتج عن ذلك توافر الفائض والادخار، وقد رأينا أن لهم أفكاراً اقتصادية جيدة حيال تثمير وتوظيف هذه المدخرات في مجالات الإنتاج المختلفة.

نماذج من مواقف علماء المسلمين من أصحاب المؤلفات:

من خلال بعض مؤلفات علماء المسلمين نستطيع أن نستنتج موقفهم حيال العملية الادخارية ومحدداتها بهدف التعرف على الفرضية التي يود الباحث التأكد من صحتها وهي احتلال قضية الادخار مكاناً بارزاً في دراسات الفكر الإسلامي.

١- الإمام محمد بن الحسن الشيباني[5] :

يُعدّ الإمام محمد بن الحسن الشيباني من أوائل العلماء الذين تناولوا بعمق وتفصيل جوانب النشاط الاقتصادي مثل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. ونحن إذ نتناول كلاً من الإنتاج والاستهلاك عند الإمام الشيباني فإننا نستهدف بذلك الوصول إلى موقفه من الادخار من خلال موقفه من المحددين الرئيسين له الدخل والاستهلاك.

الإمام محمد تناول موضوع الاكتساب – الإنتاج – بحديث مفصل شامل ، يهمنا هنا أهمية الاكتساب وحدوده الكمية، حيث بيّن هذا الإمام أن الاكتساب أو الإنتاج فرض من الفروض الدينية

(١) ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق ، ص ١٧٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٩.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٨.
(٤) المرجع السابق، ص ٣٤٤.
(٥) محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، مرجع سابق، ص ٤٤.

قبل أن يكون سلوكاً فطرياً دنيوياً للإنسان ، ومرجع ذلك أن العديد من الفرائض الإسلامية لا تتأتى إلا به وما لا يتم الواجب إلا به يصير واجباً، فالصلاة على سبيل المثال لا يمكن إقامتها إلا بطهارة وستر للعورة، ولا يكون ذلك بغير إنتاج ، ثم إن اللّه أمرنا بالإنفاق من زكاة وغيرها ولا يُموّن ذلك إلاّ من خلال ما يكتسبه الإنسان ، ثم إنه لا بقاء للعالم ولا انتظام له إلى أن ينتهي دون نشاط إنتاجي.

ومن ثم فإن ممارسة الإنتاج مطلب شرعي [(١)]، وهكذا يصل – هذا الإمام – إلى أنه يتعين على كل فرد قادر أن يكتسب الأموال. وبهذا يكون ابن الحسن قد حدد الموقف الإسلامي حيال العامل الأول المحدد للادخار وهو الدخل، ولا يتوقف عند ذلك بل يوضح مقدار الاكتساب، فيبين أن الاكتساب بقدر ما يحقق الكفاية للفرد ولمن يعولهم واجب شرعاً، وبعد هذا المستوى يُستحب للإنسان المزيد من الاكتساب للإنفاق على أقاربه وصلة رحمه والإنفاق على المحتاجين، وعليه فإن الفرد طالما كان قادراً على ممارسة النشاط الاقتصادي فلا يجب تركه، بل لا بد من الاستمرار في العمل والإنتاج حتى يحقق لنفسه دخلاً مرتفعاً يغطي حاجته الاستهلاكية وكذلك حاجة من يعول ثم يُبقى فائضاً يوجه للإنفاق الغيري وإلى الاستثمار.

ثم إن مجرد حثه على الإنتاج والمزيد منه هو دعوة إلى الادخار وإلى توفير الفائض حيث إن الإنتاج يقوم على رؤوس الأموال التي لا سبيل في الحصول عليها إلا من خلال التوفير والادخار.

أما عن المحدد الثاني للادخار وهو الإنفاق الاستهلاكي فقد أسهب الإمام محمد في تناوله من جوانب مختلفة. فتحدث أولاً عن التقتير وهو استهلاك ما دون مستوى الكفاية وبيّن أن ذلك السلوك مرفوض شرعاً لأنه إضاعة للنفس وإضاعة للعبادات والفرائض، ومن أقواله في ذلك "فإن تركوا الأكل والشرب – وكذا بقية الحاجات – فقد عصوا لأن فيه تلفاً "[(٢)]، " وليس للرجل أن يترك الأكل حتى يصير بحيث لا ينتفع بنفسه، يعني حتى ينتهي به الجوع إلى حال يضره ويفسد معدته بأن تحترق فلا تنتفع بالأكل بعد ذلك، لأن التناول عند الحاجة حق لنفسه، وقبله، قال ﷺ **[إن لنفسك عليك حقاً]** [(٣)] والأمر بالايجاب حقيقة، لأن في الامتناع من الأكل إلى هذه الغاية تعريضاً بالنفس للهلاك وهو حرام، وفيه اكتساب سبب تفويت العبادات لأنه لا يتوصل إلى أداء العبادات إلا

---

(١) محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، مرجع سابق، ص ٤٤. وانظر: د. شوقي دنيا، أعلام الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٤هـ ، ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، مرجع سابق، ص ٧٦ وما بعدها.

(٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه، الإيمان/ ١٤٧.

بنفسه، كما أن تفويت العبادات المستحقة حرام فاكتساب سبب التفويت حرام[١].

ويمكننا إضافة اعتبارات اقتصادية إلى ذلك تحتم الارتفاع بالاستهلاك عن هذا المستوى وهي ان ذلك يخل إخلالاً جسيماً بالنظام الاقتصادي، ويتسبب في تدهور الإنتاج، سواء من حيث تدهور القوى الجسمانية والعقلية أو من حيث تدهور القوى الشرائية[٢]. وسبق أن تبين لنا أن ممارسة الإنتاج فريضة، ومعنى ذلك أن الاقلال الزائد من الاستهلاك ضار بالادخار والاستثمار لأنه ضار بالإنتاج والدخل.

ثم بعد ذلك تناول استهلاك مستوى الكفاية فبين أنه كله مباح سواء عند حده الأدنى أو عند حده الأعلى. ثم تحدث باستفاضة بعد ذلك عن الاستهلاك الترفي موضحاً العديد من صوره ومجالاته، منها في الأكل الاكثار من المباحات وتعدد الأصناف والأكل فوق الشبع وكذلك الحال في الثياب وغيرها [٣].

وأخيراً لفت النظر إلى مسألة على درجة كبيرة من الأهمية في موضوعنا وهو التقليد وما يحدثه الاستهلاك المظهري من آثار على الغير، تضطرهم إلى مجاراته أو تتركهم في حزن وغيظ إذا لم يقدروا على ذلك[٤].

إن القضاء على مشكلة التقليد والمحاكاة والتي أطنب فيها بعض الاقتصاديين – أمثال دوزنبري – لا يكون على مستوى الشخص المقلد فحسب بل على مستوى الشخص الأول صاحب القضية، وهو الأقدر والأعلى دخلاً فحسَّمُها على مستوى القادر الذي يقود غيره أفضل وأجدى. وهذا ما أكد عليه الامام محمد بن الحسن بقوله "لأن ذلك يغيظ المحتاجين، وهو منهي عن اكتساب سبب يؤذي غيره، ومقصوده يحصل بما دون ذلك"[٥].

وهكذا نصل إلى أن اكتساب الدخل فرض وأن الاستهلاك الرشيد مطلب. وينتج عن ذلك فائض أو عفو أو ادخار يوجه لمصارفه الخيرية والاستثمارية.

---

(١) محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، مرجع سابق، ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) ز.ف. سوكو لينسكى، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، ترجمة: د. عارف دليلة، مرجع سابق، ص ١٦ وما بعدها.

(٣) لمعرفة مفصلة يراجع د. شوقي دنيا ، أعلام الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق ص ١٠٦ وما بعدها.

(٤) محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، مرجع سابق ، ص ٨٤.

(٥) محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، مرجع سابق ، ص ٨٤.

٢- الإمام الحسن العلامة جعفر الدمشقي(*):

قدم في كتابه "الإشارة إلى محاسن التجارة"[١] دراسة اقتصادية تحليلية جيدة للادخار ومحدداته ، موضحاً بالأداة الرياضية مدى أهمية ترشيد الاستهلاك وتوفير الادخار. وله عبارة قوية في أهمية الأموال والمحافظة عليها وهي "لا بد من العناية بصيانة المال وحفظه، إذ هو العدة على اتساق التدبير، والراغب في الدنيا والزاهد فيها لا يستغنيان عن طلبه" [٢].

وقد أكد بقوة على ضرورة توافر المدخرات وضرورة التوجيه والتوظيف الجيد لها حيث إنها مصدر رأس المال ودعامة النمو . وتناول الاحتمالات الثلاثة المتصورة في علاقة الدخل بالاستهلاك والادخار وهي :

١- الدخل يساوي الاستهلاك	إذن الادخار صفر
٢- الدخل أقل من الاستهلاك	إذن الادخار سالب
٣- الدخل أكبر من الاستهلاك	إذن الادخار موجب

ثم أخذ يحلل ويدرس كل حالة وتوصل في النهاية إلى أن الاحتمال الأخير هو فقط المقبول شرعاً، حيث هو الحالة الوحيدة التي يُمكن فيها النمو على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي.

وهذه عبارته ننقلها على طولها لما تحتوي عليه من معان ودلالات ذات أهمية بالغة يقول "حفظ المال يحتاج إلى خمسة أشياء : أولها ألا ينفق أكثر مما يكتسب فإنه متى فعل ذلك لم يلبث المال أن يفنى ولا يبقى منه شيء البتة، حتى إن رجلاً كان رأس ماله خمسمائة دينار، وكان ربحه في كل عام خمسمائة دينار، فوقع منه تفريط في سنة واحدة بزيادة دينارين من النفقة فخرج من رأسماله وأفتقر بعد تسع سنين حتى لم يبق له شيء البتة، واعتقل في حبس القاضي على دنانير بقيت عليه مما أنفق. بيان هذه القصة أنه ضاع منه في أول سنة ديناران وفي الثانية أربعة دنانير وفي الثالثة ثمانية دنانير وفي الرابعة ستة عشر ديناراً وفي الخامسة اثنان وثلاثون ديناراً وفي السادسة أربعة وستون ديناراً وفي السابعة مائة وثمانية وعشرون ديناراً وفي الثامنة مائتان وستة وخمسون ديناراً وفي التاسعة خمسمائة واثنى عشر ديناراً.

(*) عالم من علماء الشام عاش في القرن السادس الهجري كان يشتغل بالتجارة.

(١) كتاب قيم تناوله بالدراسة العديد من الباحثين والمستشرقين ، قام بتحقيقه الأستاذ البشري الشوربجي، ونشرته مكتبة الكليات الأزهرية ، وقدم فيه دراسة موسعة د. شوقي دنيا ضمن كتابه أعلام الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الأول، نشر مكتبة الخريجي، الرياض ، ١٤٠٤ هـ.

(٢) جعفر الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ص ٧٧.

الثاني ألا يكون ما ينفق مساوياً لما يكسب، بل يكون دونه ليبقى عنده لنائبة لا تؤمن أو آفة تنزل أو وضيعة فيما يعانيه إن كان تاجراً، أو جائحة على غلته وثماره، وما شاكل ذلك، وليس ما ذكرته على أن يقاس كسبه يوماً بيوم بما ينفقه فيه، لكن يقيس عاماً بعام ونحو ذلك من الزمان الذي فيه طول، ويضرب خير الأمر بشره فإن الكسب تارة يبرد ويقل ثم يعود إلى مثل ذلك الدور أو أقل أو أكثر، وهذه سبيل النفقات فربما نقصت وربما زادت بحوادث غير مستمرة، فافهم ذلك هداك اللّه إلى الخير"(١).

ومن هذه العبارة يتضح مدى ما يوليه الدمشقي لعملية الفائض والادخار من أهمية فقدم بالتحليل الرياضي المتقدم " متوالية هندسية " مضار كون الاستهلاك أكبر من الدخل موضحاً أن حدوث ذلك يستأصل رأس المال نفسه على مدار عدة سنوات، وقدم كذلك الاعتبارات العديدة التي تجعل من عدم مساواة الدخل للاستهلاك بل زيادته عليه أمراً ضرورياً حيث الحيطة والحذر من أحداث مستقبلية متوقعة وغير متوقعة.

الجدول رقم (٢-١) : الجدول الافتراضي للدمشقي

السنة	رأس المال	الدخل	الإنفاق الأصلي	الزيادة في الإنفاق	الإنفاق الجديد
١	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢	٥٠٢
٢	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤	٥٠٤
٣	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٨	٥٠٨
٤	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٦	٥١٦
٥	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٣٢	٥٣٢
٦	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٦٤	٥٦٤
٧	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٢٨	٦٢٨
٨	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٥٦	٧٥٦
٩	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥١٢	١٠١٢

طالما أن الأمر على هذا النحو وأنه من الأهمية بمكان أن يكون الدخل أكبر من الاستهلاك حتى يتوفر الفائض أو الادخار فلا يكتفي العلامة "الدمشقي" بهذا التوضيح، وإنما يقدم مرئياته حيال ما يكون عليه الإنتاج والاستثمار ومن ثم الدخل، وحيال الإنفاق الاستهلاكي وترشيده ثم في النهاية مصير الفائض وتوزيعه بين الإنفاق الغيري وبين الاستثمار.

(١) جعفر الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، مرجع سابق، ص ٨٠.

لذا قدم الدمشقي فيما يتعلق بالإنتاج أو الاستثمار بعض الإفادات المهمة والتي فيها ضرورة توفر عناصر الإنتاج للمشروع الذي يود الاستثمار فيه، أو بعبارة أخرى ضرورة قيام دراسة جدوى دقيقة توضح تكلفة المشروع قبل البدء فيه، حتى يكون على بينة من مقدرته الفعلية للقيام به وإلا كان كما قال الدمشقي "خليقاً أن يفوته الربح فضلاً عن أن يذهب رأسماله"[1]. ولا تقف دراسة الجدوى عند النفقات فحسب بل ضرورة أن تتعداها إلى الإيرادات المتوقعة فيقول: "والرابع مما يحتاج إليه في حفظ المال ألا يشغل ماله بالشيء الذي يبطيء خروجه عنه، وإنما يكون ذلك مما يقل طلابه لاستغناء عوام الناس عنه... مثل كتب الحكمة التي لا يطلبها إلا الحكماء والعلماء وأكثرهم فقراء وهم مع ذلك قليل، وما يجري هذا المجرى مما يقل طالبه"[2]. إذن لا بد من دراسة تسويقية جيدة مسبقاً ويختم حديثه الاستثماري بنصائح بالغة ما زالت لها صلاحيتها حتى في عصرنا هذا وهي ضرورة مراعاة سرعة دوران رأس المال التجاري أما رأس المال العقاري فالأفضل التريث في التخلص منه.

أما فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاجتماعي فيقول الدمشقي "أما إنفاق الأموال فينبغي أن يحذر فيه خمس خصال: هي اللؤم والتقتير والسرف والبذخ وسوء التدبير.

أما اللؤم فهو يا أخي الإمساك عن أبواب الجميل " الإنفاق الاجتماعي " مثل مواساة القرابة والإفضال على الصديق وتفقد ذوي الحرمات وتعاهد أبواب البر والصدقة على محاويج الناس وكل ذلك على قدر الإمكان والوسع والطاقة وأما التقتير فبالتضييق فيما لا بد منه ولا مدفع له مثل أقوات الأهل ومصالح العيال، وأما السرف فهو الإنهماك في اللذات واتباع الشهوات، وأما البذخ فهو أن يتعدى الرجل ما يتخذه أهل طبقته وطوره فيما يتغذى به أو ما عساه أن يلبسه طلباً للمباهاة... "[3].

في هذه العبارة أوضح الدمشقي أبعاد عملية الإنفاق الاستهلاكي وكذلك الاجتماعي.

ولم يقف الدمشقي عند ذلك بل أوضح محللاً مغبة الآثار المترتبة على عدم اتباع هذه الضوابط في الإنفاق.

ويعود الدمشقي ويؤكد على قوة العلاقة والروابط بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار موضحاً أن الحصول على المال فحسب لا يغني شيئاً إذا لم يدعمه تثمير رشيد وإنفاق

---

(١) جعفر الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، مرجع سابق، ص ٨١.
(٢) المرجع السابق، ص ٨٣.
(٣) المرجع السابق، ص ٨٤.

صائب بعيد عن السفه والإسراف. لذا يقول "إذا لم يكتسب الإنسان ولم يكن له مال لم يعش ولم يعش به، وإن كان ذا مال وذا اكتساب ولم يحسن القيام عليه أوشك أن يفنى وإن أنفقه ولم يثمره لم تمنعه قلة الإنفاق من سرعة النفاذ كالكحل الذي لا يؤخذ منه إلا مثل الغبار ثم هو سريع النفاذ وإن هو اكتسب وثمر وأصلح وأمسك عن الإنفاق في أبوابه ومواضعه الواجبة حقاً كان فقيراً كالذي لا مال له، ثم لا يمنع ذلك ماله أن يغادره ويذهب حتى لا يدرك منه شيئاً كالحوض الذي لا يزال ينصب الماء فيه فإذا لم يكن له مفيض ومخرج خرج من أماكن شتى فذهب ضياعاً"[1].

ويبدو أن العلاّمة "الدمشقي" كان يستشعر ما سوف تحدثه العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والأفكار السائدة من آثار سيئة على المدخرات فعاد وأكد على ضرورة الوعي الصحيح وانتشاره بين الأفراد، والقضاء على ما قد يكون هنالك من أفكار وعادات مغايرة فيقول في عبارة مطولة نكتفي ببعضها:

"واعلم أن أكبر آفات المال شيئان ... ... **أحدهما** أن حق المال الإنفاق وأن مالكه إن لم يصرفه فيما تتطلع إليه نفسه من شهواته في حياته وإلا حظي غيره بما بقي من بعد وفاته . **والثاني** ما يرجوه من سرعة الخلف في إنفاقه. وهذان الاعتقادان فاسدان إلا في اليسير، لأنه ليس حق ما ملك من المال الإنفاق، فإن كان إنفاق ما تدعو الحاجة إليه حسن المعنى، لكن في المال قوة سماوية تصرف قلوب الناس إلى صاحبه وتحملهم على تعديله وتكميله والثقة به في جميع أموره وتصرفاته، ومعه تنزيه صاحبه عن التذلل وصيانته من رق الحاجة ... وليس من حق نعمة اللّه عز وجل عليه أن يجعل ما جناه منه ذريعة إلى خلافه فيسلط عليه شهواته المؤذية ورذائله ولذاته المختلفة ... يصرف إلى ما اكتنفه من حقوق اللّه، فإن لحقه أجله لم يضره من صار إليه بعد..."[2].

وهكذا احتلت قضية الادخار أهميّة خاصة لدى العلامة الدمشقي في عصر قديم، وقبل أن يظهر الاقتصاد الوضعي أصلاً ناهيك عن أن ينشغل بقضايا الادخار والاستثمار.

---

(١) جعفر الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، مرجع سابق، ص ٨٦

(٢) جعفر الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، مرجع سابق، ص ٩٥، وانظر د. شوقي دنيا، أعلام الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٨٦ وما بعدها.

٣- الشيخ أحمد الدلجي[1]:

ألّف هذا العالم كتاباً عنونه بالفلاكة والمفلوكون. أي الفقر والفقراء ناقش فيه مشكلة الفقر من جميع جوانبها وخاصة ما يتعلق بأسبابها وآثارها، والذي يهمنا هنا الإشارة إلى أنه في معرض حديثه عن العوامل المسؤولة عن هذه المشكلة، أبرز عنصر عدم توفر رأس المال، ومعنى ذلك عدم توفر المدخرات، وهو بذلك يوضح أهمية المدخرات في التقدم والنمو. وكذلك وجدناه يتناول بقدر كبير من الدقة العلمية علاقة الدخل بالاستهلاك، موضحاً أن الدخل عامل مؤثر في الاستهلاك، وموضحاً في الوقت ذاته لماذا عندما يرتفع الدخل لا يزداد الفائض أو الادخار بل يزداد الاستهلاك وخلال حديثه في ذلك عرض لما يعرف حالياً بعامل التقليد والمحاكاة أو عامل المظهرية والتَميُّز، كما أنه أشار إلى بعض ما يذكر حالياً تحت بند المحددات الذاتية للادخار وله عبارة فذة هي: " ...... وأيضاً يقال على وجوه المعاش الثلاثة – التجارة والزراعة والصناعة – أنه كلما تجدد للإنسان دخل جَدّد له صرفاً، إما للمباهاة والترفع على أمثاله، أو إفراطٍ في الشهوات، أو خوفٍ من سوء القالة، أو بإكراه مبغض لتلك النعمة"[2] .

وقد تناول الادخار بصورة مباشرة موضحاً أن لا غبار عليه شرعاً طالما لم يرتبط القلب به ويعتمد عليه ناسياً الله عز وجل[3].

هذه نماذج من مواقف بعض علماء المسلمين حيال قضية الادخار تكشف لنا عن مدى بروز هذه القضية على خريطة اهتماماتهم وأفكارهم، وتبين لنا كيف كانوا على دراية جيدة بأهميتها من جهة، وبأبعادها المختلفة من جهةٍ أخرى، وكيف استطاعوا أن يوضحوا الموقف الإسلامي من هذه القضية، والحق أنهم بهذا التوضيح المتميز المتقدم كثيراً – زمنياً – قد أحاطوا إلى حد كبير بأبعاد ومحاور قضية المدخرات التي لم يحفل بها الاقتصاد الوضعي إلا متأخراً.

ثم إنهم بذلك بيّنوا ما في موقف بعض المسلمين – من الفئة التي تعرف بالمتصوفة والتي تزهد في الادخار وتزهد في جميع الأموال واكتسابها، وترى الاكتفاء باكتساب ما يفي بالحد الأدنى من الحاجة فقط – من ابتعاد عن المنهج والهدي الإسلامي الصحيح، ولسنا هنا بصدد المناقشة المفصلة والتتبع المستقصي لفكر هذه الفئة، والرد المفصل عليها، فلذلك مجالات أخرى، لكن الذي

---

(١) لمعرفة مفصلة بالمؤلف وبكتابه يراجع د. حمد الجنيدل، دراسة للفكر الاقتصادي عند الدلجي، دار معاذ للنشر والتوزيع، الرياض: ١٤١٣هـ.

(٢) أحمد الدلجي، الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب، القاهرة، ١٣٢٢هـ، ص ٥٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٩

نود أن نؤكد عليه أن الصوفية الحقيقية، قد ردّوا على هذه الفئة، ونادوا بأهمية الأموال واكتسابها ومن هؤلاء الحارث المحاسبي[1]. كما أن الكثير من علماء الإسلام قد فند ما ذهب إليه هؤلاء[2].

الادخار والفكر الإسلامي المعاصر:

إذا كان علماء المسلمين السابقين ومن قبلهم أجلاّء الصحابة والتابعين قد بينوا الأهمية الكبيرة للادخار، فإن القضية اليوم تكتسب المزيد من الأبعاد والعناصر التي تزيدها أهمية فوق أهميتها السابقة، ولذلك نجدها تحتل مكاناً بارزاً في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر، فقد قام العديد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بدراسة هذه القضية من أبعادها المختلفة، كما قامت المصارف الإسلامية بالتناول العملي لها، كما إن الكتابات الإسلامية المعاصرة في التنمية وكذلك في التمويل والاستثمار من حيث الصيغ والأدوات، ومن حيث الأجهزة والمؤسسات ومن حيث التطبيق المعاصر وما يواجهه ذلك من تحديات ومشكلات، بالإضافة إلى ما هنالك من أبحاث تتصرف مباشرة إلى موضوع الادخار والاستهلاك. كل ذلك يعد برهاناً على اهتمام الفكر الإسلامي المعاصر بهذه القضية، وبرغم ذلك فهي ما زالت في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة لما لها من أهمية متزايدة يمكن الإشارة إلى بعض جوانبها فيما يلي:

إن الادخار المحلي وخاصة الادخار العائلي هو الوقاية الكبرى من الوقوع في شرك المديونية الخارجية وكذلك المديونية الداخلية، ومضار تفشي الاعتماد على هذه المديونيات لا تحتاج إلى بيان وتوضيح.

كما أنه يمثل حاجزاً أمام الاضطرار إلى الاستثمار الأجنبي والاعتماد الرئيس عليه، ومخاطر ذلك هي الأخرى واضحة جلية.

ثم إنه لا يضطر الدولة إلى اللجوء لبعض مصادر التمويل الضارة مثل التمويل التضخمي.

إننا في حاجة ماسة وملحة إلى إنجاز التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي المعاصر حفاظاً على وجودنا وعقيدتنا وأوطاننا ونشراً للحق والعدل والقيم الإسلامية في العالم، ولا يكون ذلك على الوجه السليم إلا بتوافر مقومات معينة، منها أن يكون الادخار المحلي بكل صوره هو

---

(١) الحارث المحاسبي، المكاسب، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٧هـ.

(٢) ومن هؤلاء الإمام ابن الجوزي من مؤلفاته العديدة، صيد الخاطر، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٣٧٧ وما بعدها وتلبيس إبليس، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٢١١ وما بعدها.

الركيزة الأساسية للتمويل، وهذا بمفرده كفيل باحتلال هذه القضية أهمية متزايدة في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر.

وفي نهاية هذا الفصل "مفهوم وأهمية الادخار العائلي في الاقتصاد الإسلامي" يمكننا الخلوص إلى النتائج التالية:

١- يهتم الاقتصاد الإسلامي كثيراً بقضية المدخرات بكل أبعادها ومراحلها من توفير وإيجاد وتعبئة وتجميع وتوجيه وتوظيف.

٢- القارئ المتمعن للقرآن الكريم يجد عناية ورعاية كبيرة لقضية الادخار يجعل منها قضية شرعية قبل أن تكون قضية اقتصادية.

٣- السنّة المطهرة - القولية والفعلية والتقريرية - تهتم اهتماماً فائقاً بقضية المدخرات.

٤- الاقتصاد الإسلامي يحبذ استخدام مصطلحي العفو والفضل مع عدم إغفال مصطلح الادخار.

٥- علماء المسلمين بدءاً من الصحابة ومروراً بالعصور المختلفة كانت لهم مواقفهم وأقوالهم وأفكارهم الكثيرة حيال هذه القضية.

٦- الاقتصاد الإسلامي يقيم مناهجه على أساس توفير وتوسيع أكبر قاعدة من الأفراد المدخرين، الذين لديهم من الدخول ما تفيض عن استهلاكهم.

٧- للاقتصاد الإسلامي مفهومه المميز للاكتناز وكذلك لعلاقته بالادخار.

٨- الفائض في الاقتصاد الإسلامي يوجه إلى قناتين لا ثالث لهما: قناة الاستثمار، وقناة الإنفاق الاجتماعي.

٩- الادخار العائلي يكتسب اليوم أهمية جديدة من المنظور الإسلامي، فهو البديل الفاعل للمديونية الخارجية والداخلية، ثم إنه يبعدنا عن اللجوء إلى استخدام وسائل تمويلية ضارة مثل زيادة الإصدار والتمويل بالتضخم، كما أنه يحمينا إلى حد كبير من مخاطر الاستثمارات الأجنبية، يضاف إلى ذلك كله أنه الأداة الأساسية لإنجاز التقدم والتنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي المعاصر، ومن هنا أصبح لزاماً على الأفراد المسلمين - وكذلك الدول الإسلامية - الاهتمام به والحرص على جعله في وضعه الصحيح.

الفصل الثاني

العوامل المحددة للادخار العائلي

المبحث الأول :

محددات اقتصادية

المبحث الثاني :

محددات غير اقتصادية

المبحث الثالث:

محددات ذاتية

المبحث الرابع:

محددات دينية

الفصل الثاني
العوامل المحددة للادخار العائلي

تمهيد

أفسح الاقتصاد الوضعي مساحة كبيرة لدراسة العوامل المحددة للادخار، مصنفاً لها إلى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية، وكذلك إلى عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل سياسية ... الخ، مبيناً تأثير كل نوع من هذه العوامل في القرار الادخاري.

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن النظريات التي أتى بها الاقتصاد الوضعي – الرأسمالي – في مجال الادخار، ومن ثم الوصول إلى العوامل التي تحدده، ليس المقصود بها أن تكون مُثُلاً عُليا على الأفراد اتباعها وتنفيذها، وإنما هي وصف لحالة المجتمع وسلوك الأفراد، عندما يتخذون قراراً بتجنيب جزء من دخولهم بعيداً عن الاستهلاك.

فهذه النظريات والعوامل – التي أتى بها النظام الرأسمالي – ما هي إلاّ تنظير للواقع، ومن الخطأ أن ننبذ هذا كلّه بحجة عدم أخذنا بالنظام الرأسمالي، وتطبيقه شريعة لنا. فنحن لا نأخذ بالنظام الرأسمالي ولا نطّبقه، ولكنهم في الحقيقة يصفون واقعاً، ولا يدعون إلى مثل أعلى، فالشيوعيون والاشتراكيون عندهم مثل أعلى، وكذلك نحن المسلمين لدينا مثل أعلى – مع التفاوت العظيم بين المثلين – ولكن النظام الرأسمالي ليس لديه مثل أعلى، وإنما علم الاقتصاد فيه وصفٌ للواقع، كما أن للدولة دوراً، ولها حق التدخل في النشاط الاقتصادي، ولكنهم مع هذا كلّه يصفون واقع مجتمعاتهم ويخلصون إلى نتائج وتعميمات.

كما يجب الإشارة إلى أن واقع مجتمعاتهم هو في الحقيقة واقع كل المجتمعات البشرية وتصرفاتهم يحكمها عنصرين:

العنصر الأول : البشرية :

فهم بشر يتصرفون كما يتصرّف سائر البشر، يدّخرون ويُنفقون دخولهم ويوجّهونها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، في حدود ذلك الدخل، مع تأثّرهم بالعوامل الأخرى التي تؤثر على الادخار، فهذا العنصر – البشرية – جزء من سلوك الناس في كل زمانٍ ومكانٍ، وليس قصراً

على نظام دون آخر أو ديّن دون ديّن، بل إن الفرد في أي نظام يتأثر بهذا العنصر عندما يوجه دخله للاستهلاك أو الادخار.

العنصر الثاني : خصوصية المجتمع الرأسمالي :

ونقصد به تصوراتهم عن الحياة، ونظرتهم الخاصة بهم عندما يُنفقون أو يدّخرون، فلا شك أن هذه النظرة وهذه التصورات تؤثر في قراراتهم فيما يتعلق بالاستهلاك أو الادخار. فسلوكهم الذي يوصف يتأثر بالعنصرين السابقين، فهم بشر كسائر البشر يدّخرون ويُنفقون، كما أن لهم خصوصية معيّنة، وتصوراتهم عن الحياة قد تجعل ادخارهم أو تصرفاتهم الادخارية تختلف عن تصرفات الآخرين.

لذا لا نستطيع إن نقول أن النظريات التي جاء بها هذا النظام، والخاصة بالادخار مرفوضة أو مقبولة إسلامياً، ونتسرع في الحكم عليها، بل يجب أخذ كل نظرية على حدة، ودراستها، ومن ثم النظر بعد ذلك إن كانت تخالف الأوامر والتوجيهات الإسلامية أم لا، فإن خالفتها رفضناها، وإن وافقتها فليس هناك ما يمنع من الأخذ بها، بل ولا حرج علينا إن قلنا إن العوامل التي جاءت بها هذه النظرية تؤثر وتحدد الادخار في الاقتصاد الإسلامي. فكل ما علينا فقط هو دراستها ومعرفة الفرضيات التي قامت عليها، ومن ثم العوامل التي ترى أنها أكبر العوامل تأثيراً في الادخار. حيث إن هذه النظريات والفروض -كما بيّنا- تصف واقعاً معيّناً، وتصفه بتعمّق ودراسة، وهذا الواقع قد يكون وصفاً لشيء مشترك مع البشر كلّهم، وقد يكون خصوصية لمجتمعهم. ومن ثم فمن واجبنا ترك ما كان مخالفاً لشرائع وتوجيهات ديننا، وما كان غير ذلك فلا ضير علينا إذا أخذنا به كأحد العوامل المحددة للادخار في الاقتصاد الإسلامي، حيث إن الأخذ من الآخرين -حتى ولو كانوا لا يؤمنون بديننا- ليس مرفوضاً إسلامياً، بل قد يحث عليه الإسلام ويؤيده، بدليل أن كثيراً من أسلافنا نظروا في تراث الغرب وحضارته، وأخذوا ما لا يتعارض مع شرائع الدين، ويفيدهم في الوصول إلى ما يبحثون عنه، ونلاحظ أن الشريعة الإسلامية لم تلغ كل ما كان سائداً في الجاهلية، بل استبقت منه النافع المفيد.

وعليه فإن أفضل منهج لدراسة موقف الاقتصاد الإسلامي من هذا الموضوع هو دراسة تأثير الجانب الديني في هذه العوامل ونوعية ومدى هذا التأثير ثم التعرف على ما إذا كان الإسلام قد أضاف عوامل جديدة محددة ومؤثرة في المدخرات بعيدة عن اهتمام الاقتصاد الوضعي، ومعنى ذلك أن يكون للعامل تأثير مباشر وتأثير غير مباشر في السلوك الادخاري.

والفرضيــة التــي ننطلــق منهــا هي أن الإسلام له تأثيره الجوهري فـي العوامـل المحـددة للادخار المتعارف عليها كما أنه أضاف عوامل جديدة لهـا تأثيرهـا البـارز فـي القـرار الادخـاري، وينتج عن ذلك افتراض مفاده أنه في ظل مجتمع إسلامي فإن الادخار العائلي فيه قد يكــون أكبــر حجمــاً منــه في ظل مجتمع غير إسلامي، وسوف نتناول هذه المسائل في المباحث التالية:

المبحث الأول : محددات اقتصادية

المبحث الثاني: محددات غير اقتصادية

المبحث الثالث: محددات ذاتية

المبحث الرابع: محددات دينية

المبحث الأول: محددات اقتصادية

المحددات الاقتصادية للادخار متعددة ومتنوعة فنجد الدخل وتوزيعه وتقلبات الأسعار والفرص الاستثمارية والعوامل النقدية والعوامل المالية.

ومن الواضح أن بعض هذه المحددات يمكن أن تدخل أو تُدرج تحت عناوين أخرى لكن المهم هو دراسة الأثر الديني في هذه المحددات وبالتالي يمكننا معرفة موقف الاقتصاد الإسلامي من الادخار في ضوء موقفه من محدداته الاقتصادية.

الدخــــل :

سبق أن تعرفنا في الباب الأول على علاقة الدخل بالادخار واستعرضنا الآراء المختلفة التي قيلت في ذلك، وتوصلنا إلى أن الدخل بغض النظر عن شكله –المطلق أو النسبي أو الدائم– يُعد محدداً أساسياً للادخار.

والبحث هنا سوف ينصب على معرفة أثر الجانب العقدي على الدخل، ومن ثم تأثيره على الادخار وبالتالي نتعرف على موقف الاقتصاد الإسلامي من الادخار، من خلال موقفه من الدخل. ونشير هنا إلى ثلاثة جوانب رئيسة هي:

الجانب الأول:

هل يعترف الإسلام بتأثير الدخل في الادخار؟ إن الإسلام أقر العلاقة التي قال بها الاقتصاد الوضعي بين الدخل والادخار. ونرى ذلك في صور عديدة فمن ليس لديه دخل يفيض عن استهلاكه العادي لا يكلف بتوفير الفائض أو الادخار طالما أنه يبذل كل جهده في تحسين دخله وملتزم في استهلاكه، ولذلك لا يطالب بزكاة ولا بغيرها طلباً لازماً قال اللّه تعالى: **﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾** [1].

إذن لو لم يكن هناك عفو لما كان هناك محل للإنفاق، ولا أمر به، وهذا اعتراف ضمني بأن الدخل مؤثر قوي في الادخار، ثم إن الاستهلاك – وهو قسيم الادخار في الدخل – يتبع الدخل ارتفاعاً وهبوطاً، قال اللّه تعالى: **﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قُدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه اللّه ﴾** [2]. ويقول أيضاً **﴿ ومتّعوهنّ على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾** [3].

(١) سورة البقرة، الآية ٢١٩.
(٢) سورة الطلاق، الآية ٧.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢٣٦.

وقد قال العلماء إن مستوى الكفاية يختلف من فردٍ إلى آخر، وليس متساوياً على مستوى الأفراد، وعندما بحثوا في مسألة الإسراف والتقتير بيّنوا أن ذلك مرتبط -ضمن ما هو مرتبط به- بدخل الفرد، وكذلك عند تحديدهم النفقة الواجبة للزوجة، راعوا حال الفرد -دخله- وقالوا إن نفقة الموسر تختلف عن نفقة الفقير[1].

وعليه فإن ارتباط الاستهلاك -الادخار- بالدخل أمر مقبول إسلامياً. وقد تكلّم الفقهاء في مفهوم الفقر والمسكنة، وقسّموا الواجبات على الأفراد تجاه غيرهم في المجتمع إلى أقسام وفصلوها[2]. وخلاصة ذلك إن كل من له دخل يحقق مستوى الكفاية في استهلاكه، أو له ولكن لا يرقى إلى مستوى كفايته ومن يعول، قلّ هذا الدخل أو كثر، فإن على أفراد المجتمع والدولة إعطائهم الدخل الذي يحقق لهم مستوى الكفاية على تفصيل يُبحث في كتب الفقه[3].

ومعنى تأثر الاستهلاك بالدخل، أن الادخار بدوره يتأثر به، وهكذا نجد الإسلام يقر بالعلاقة الطردية الموجبة بين الدخل والادخار[4].

الجانب الثاني:

إن الإسلام قد اهتم اهتماماً كبيراً بالدخل من خلال اهتمامه بالإنتاج والحث عليه، وتقديم كل المحرضات والمحفزات لقيامه، وقد تناولنا ذلك في الفصل الأول مما يكفينا مشقة الحديث عنه هنا، ويكفي أن نؤكد هنا على أن المحدد الأكبر في العملية الادخارية - الدخل - قد حث الإسلام عليه وقدّم من الوسائل والإجراءات ما يجعله مرتفعاً بقدر الإمكان، ومن ثم فإن الادخار المترتب على ذلك يكون مرتفعاً بدوره.

الجانب الثالث:

إنه إذا كان الاقتصاد الوضعي قد ضيق الفئة الادخارية في المجتمع، فجعلها مقصورة على أصحاب الأعمال أو الرأسماليين، مبعداً كلاً من العمال وأصحاب الأراضي[5] فإن الاقتصاد

---

(١) ابن قدامه، موفق الدين أبو الفرج ابن قدامه، المغني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٤٠١هـ، ج٢، ص ٢٦٣.

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، توزيع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ج ٢٩، ص ١٨٥.

(٣) انظر: هناك رسالة ماجستير بعنوان "مستوى الكفاية ودوره في التنمية الاقتصادية في الإسلام"، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة، إعداد/ عبدالله بن أحمد العليوي، ١٤٠٩هـ.

(٤) انظر: د. شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور اقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٥٨ وما بعدها.

(٥) انظر: د. حسين طه الفقير، العائد الاجتماعي لتعبئة الادخار الضائع، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م ص ٤١٣.

الإسلامي قد وسع قاعدة الفئة المدخرة بحيث تشمل جميع الفئات ولا تقتصر فقط على الرأسماليين، لقد افترض الاقتصاد الرأسمالي أن الطبقة المستثمرة بطبيعتها ومن ثم المدخرة هي طبقة الرأسماليين فقط، ولذلك فقد قدم من النظريات والسياسات ما يُعيّنها على ذلك، من خلال عدم فرض الضرائب على الأرباح الصناعية، وتقديم الدعم والمعونة للشركات، وترك الحرية لهم ليحددوا للعمال أجورهم كما يشاءون، وكذلك لأصحاب الأراضي الريع حسب رغبتهم، إضافة إلى ما هنالك من ضرائب عالية على النشاط الزراعي، بذريعة أن هؤلاء مستهلكون بطبعهم، وأي دخل يحصلون عليه يوجهونه إلى الاستهلاك، وهكذا تتم محاباة الربح على حساب الأجر والريع[1].

أما الاقتصاد الإسلامي فله موقف مغاير حيال هذا الموضوع حيث يؤمن إيماناً مطلقاً بالعدالة الاقتصادية، ويؤمن بعدم محاباة طرف على حساب طرف آخر، ومن ثم يؤمن بحصول صاحب كل خدمة إنتاجية على المقابل العادل لخدمته، سواء تمثّل في أجر أو ريع أو ربح، ولذلك فهو يرفض ما يُعرف بنظريات أجر الكفاف أو أية نظريات أخرى تُنقص العامل حقه تحت أي ذريعة من الذرائع، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل فتح الباب على مصراعيه أمام فئة العمال لتكون من رجال الأعمال أو ما يسمى بالرأسماليين، تحقق وتحصل على الأرباح، وذلك من خلال أسلوب المضاربة والمزارعة والمساقاة وشركات الأبدان وشركات الوجوه ... إلى آخره، ثم إنه رفض إعطاء الرأسماليين فائدة ثابتة محددة على رؤوس أموالهم النقدية، وهو بذلك وازن وعادل بين العمال والرأسماليين، والمغزى المقصود هنا هو إدخال فئة العمال ضمن الفئة الادخارية صاحبة الدخول المرتفعة، مفنداً بذلك مقولة إن العامل لا يميل بطبعه إلى الادخار، وحتى لو كان الأمر كذلك فإنه يميل إليه بحكم العقيدة والدِّين.

والموقف نفسه وقفه الاقتصاد الإسلامي مع أصحاب الأراضي فلهم الحق الكامل في الحصول على الأجر العادل لخدمات أراضيهم، ولهم أن يؤجروا، وأن يشاركوا وأن يزارعوا فالباب مفتوح أمامهم لتحقيق دخول مرتفعة، وعليهم - فقط - الإلتزام بالضوابط والمعايير الإسلامية في مجال الاستهلاك والادخار.

ولقد كان كثير من الصحابة الأغنياء من ذوي الأراضي الزراعية وكانوا يحصلون على عوائد عادلة لأراضيهم وكانوا يدخرون جزءاً كبيراً من دخولهم.

---

(١) د. عاطف السيد، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ١٩٧٨، ص١١٥ وما بعدها.
د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٧.
د. سعيد النجار، تأريخ الفكر الاقتصادي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص ١٥١.
ز.ف. سوكولينسكي، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، ترجمة د. عارف دليله، مرجع سابق، ص١٤ وما بعدها.

والإسلام يرفض تماماً التمييز بين فئة وأخرى من خلال الضرائب والقروض والنفقات العامة، ولقد ثبت خطأ مقولة الاقتصاد الوضعي في قصر الادخار على فئة الرأسماليين حيث دلت التجارب على أن الرأسماليين في الدول النامية هم أكبر الفئات شراهة في الاستهلاك بل إنهم يقودون غيرهم نحو ما يعرف بالمجتمع الاستهلاكي(١).

ومما سبق يتضح لنا أن للإسلام تأثيره الجوهري في المحدد الرئيس للادخار وهو الدخل فهو يعمل على رفعه كلما كان ذلك ممكناً، ويعمل على تعميمه وتوسيع قاعدته بحيث يعم كل فئات المجتمع، وبالتالي فإن الادخار العائلي في مجتمع إسلامي قد يكون – في ضوء هذه الحقائق – أعلى منه في مجتمع غير إسلامي.

توزيع الدخل :

الادخار العائلي – كما يتأثر بالدخل – يتأثر كذلك بنمط توزيعه بين الأفراد، ويبدو ذلك واضحاً عند المقارنة بين دول ذات أنماط توزيعية مختلفة، ثم إنه من الملاحظ أن الفرد عندما يتخذ قرار الادخار يتأثر بدخله الجاري كما يتأثر في ذلك بدخله النسبي.

ومما يلاحظ على الاقتصاد الوضعي أن موقفه مضطرب حيال علاقة توزيع الدخل بالادخار، فبعض مدارسه ترى أن سوء توزيع الدخل أو التفاوت الواسع فيه، مدعاة لزيادة المدخرات العائلية طبقاً لما هو معروف من تزايد الميل الحدي للادخار بتزايد الدخل، ومعنى ذلك أن الميل الحدي للادخار لدى الأغنياء أكبر منه لدى الفقراء، ومعنى ذلك أيضاً أن توزيعاً أقل تفاوتاً للدخول يجعل متوسط الدخول لكل فرد أقل، مما يضيع فرصاً ادخارية على المجتمع، ولذلك فقد نادت ورحبت هذه المدارس بالتفاوت وعدم العدالة في التوزيع، وبعض المدارس الوضعية تذهب إلى عكس ذلك حيث إن في تقليل التفاوت إضعاف لعامل التقليد والمحاكاة، وهو عامل سلبي الأثر على الادخار، فالأثرياء أو الأكثر غنى يقودون مَنْ تحتهم نحو المزيد من الاستهلاك ومن ثم يتدنى حجم الادخار، بينما يقل ذلك الأثر كلما كان هناك تقارب في توزيع الدخول(٢).

---

(١) مالكولم وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه عبد الله منصور، مرجع سابق، ص ٤٦٢.

(٢) لمعرفة موسعة يمكن الرجوع إلى:
- محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مرجع سابق، ص٤٧ وما بعدها.
- د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة د. محمد زهير السمنهوري، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٦هـ، ص ٨٦ وما بعدها.
- د. شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي والتنمية العادلة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ١٢. =

وقد أيدت الدراسات التطبيقية هذا الرأي حيث قلت المدخرات العائلية مع التفاوت الواسع في التوزيع وزادت مع التقارب في توزيع الدخل. ومن ثم فقد نادت بالعدالة التوزيعية لأنها تفيد كثيراً في النمو الاقتصادي وفي زيادة المدخرات المحلية[1].

هذا هو موقف الاقتصاد الوضعي باختصار شديد من قضية علاقة التوزيع بالادخار، ولما كان الإسلام يأمرنا بالعدالة الاجتماعية، ومن متطلبات هذه العدالة، ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة لكل فرد –مستوى الكفاية– ويستلزم ذلك توزيع الدخل توزيعاً عادلاً، كما يستلزم إعادة التوزيع بصفة مستمرة، عن طريق الأساليب المختلفة التي جاء بها الإسلام، فالإسلام لا يقر تركيز الثروات في يد القلّة، وترك السواد الأعظم من المسلمين في حالة فقر وبؤس ﴿ ... **كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم** ﴾ [2]. ويحرص الإسلام على تحقيق العدالة الاجتماعية بعدة أساليب من شأنها إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمساكين وذوي الدخول المحدودة، وذلك لتوفير مستوى معيشي كريم، والزكاة من أهم الأدوات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، وتُفرض على الدخل والثروة القابلة للنماء، متى توفرت فيها شروط وجوب الزكاة، وعليه فإن قاعدتها أوسع من قاعدة الضرائب التصاعدية في النظم الوضعية، كما أن فريضة الزكاة فريضة إلهية أبدية، وعليه فإنها تؤدي إلى إعادة دائمة لتوزيع الدخل. كما لا يقتصر تحقيق عدالة التوزيع في الإسلام على فريضة الزكاة فقط، بل الإنفاق في سبيل اللّه يعتبر أسلوباً آخر له أهمية كبيرة في إعادة التوزيع، قال تعالى ﴿ **وأنفقوا في سبييل اللّه ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ...** ﴾ [3] ، وقال ﴿ **لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبّون وما تُنفقوا من شيءٍ فإن اللّه به عليم** ﴾ [4]، كما حث الرسول ﷺ في أحاديث كثيرة جداً على الإنفاق في سبيل اللّه والصدقات، وعلى القرض الحسن، فعن أبي هريرة رضي اللّه عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ [**ما من يوم يُصبح العباد فيه إلاّ وملكان ينزلان فيقول**

– د. عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٣، ص ٧٤.
– د. سعيد النجار، النظرية العامة لكينز، مرجع سابق، ص ١٥٠ وما بعدها.
– د. رفعت العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨١، ص ٢٢.
– د. وليد الرومي، الإدخار الإجباري، مرجع سابق، ص ٩١ وما بعدها.

(١) انظر: د. منال متولي، المدخرات في الاقتصاد مصري، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٢) سورة الحشر، الآية ٧.
(٣) سورة البقرة، الآية ١٩٥.
(٤) سورة آل عمران، الآية ٩٢.

أحدهما: اللّهم أعط منفقاً خَلَفاً، ويقول الآخر: اللّهم أعط مُمسكاً تَلَفاً] [1]. كما أن عهد الصحابة – رضي اللّه عنهم – لم يخل من الأمثلة العظيمة في الإنفاق في سبيل اللّه. وعليه فإن إعادة التوزيع تعتبر ركناً أساسياً يقوم الاقتصاد الإسلامي عليه. كما أن نظام الإرث في الإسلام يتميز عن غيره، بأنه لا يخول الوصية بأكثر من الثلث، ولا الوصية لوارث، كما أنه لا يقتصر على الأقارب من الدرجات العليا – الآباء والأولاد والأزواج – وإنما يشمل الكثير من الأقارب، وكل هذا يؤدي إلى تفتيت الثروة، كما أن الأوقاف الخيرية والهبات تقوم بالدور نفسه الذي تقوم به الأدوات السابقة من إعادة توزيع للدخل وإيجاد دخول جديدة لمعدمي أو محدودي الدخل. إضافة إلى ما سبق فإن تحريم الربا والاستغلال والاحتكار، وسيادة الأجر العادل والسعر العادل، ومراعاة مصالح الآخرين في المعاملات، كلّها تؤدي إلى التخفيف من حدّة تركّز الثروات.

وعليه فإن الاقتصاد الإسلامي يؤمن بعدالة التوزيع، وهذه العدالة التي يؤمن بها لا تعني المساواة، كما لا تعني في الوقت ذاته التفاوت المفتوح أو القائم على اعتبارات وعوامل غير موضوعية، وإنما تعني أن يأخذ كل فرد في المجتمع حقه ونصيبه، قدر مشاركته في العملية الإنتاجية، والافراد قسمان: فرد شارك بخدمة انتاجية وفرد عجز عن المشاركة في الإنتاج، ولكل حق في الدخل أو الناتج، الأول بمقدار خدمته والثاني بمقدار حاجته، معنى ذلك أن هناك تفاوتاً، لكنه تفاوت موضوعي، ومعنى ذلك – أيضاً – أن عدالة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي فوق اعتبارات الادخار، هذا إذا ما سلمنا بالرأي القائل بأن العدالة في التوزيع تؤثر سلباً على الادخار، ولكن لو نظرنا نظرة شاملة كلية وحركية، فإننا نجد المدخرات في المجتمع تتزايد من خلال تزايد فرص الاستثمار واتساع نطاق السوق والابتعاد عن الترف والإسراف والإنفاق البذخي ... الخ [2].

التضخـــــم :

إن في ارتفاع المستوى العام للأسعار تأثيراً واضحاً على الادخار، وتحديد طبيعة هذا التأثير ونوعية العلاقة بين التضخم والادخار، يشوبه قدر كبير من الغموض وعدم التحديد، ومرجع ذلك أن التضخم يمكن أن يُحدث بعض الآثار الإيجابية على المدخرات، كما أنه في الوقت نفسه ولاعتبارات أخرى له آثاره السلبية عليها وعلى الدخل والاستثمار وبقية المتغيرات الاقتصادية المهمة.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ١٤٢/١. ومسلم في الصحيح: ٥٧/١.

(٢) د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، مرجع سابق، ص ٥٨ وما بعدها، د. شوقي دنيا، تمويل التنمية، مرجع سابق، ص ٢٢٩ وما بعدها.

ومع تنوع التأثير، فإنه يمكن القول – المدعم ببعض الدراسات التطبيقية – أن تأثير التضخم على الادخار سلبي أكثر منه إيجابي، حيث إنه عند انخفاض الدخل الحقيقي، فإن الفرد عادة يُضحي بالادخار عند الاختيار بين تقليل الاستهلاك أو تقليل الادخار، كما أن التضخم يؤدي إلى الهروب من الثروة النقدية ويُساء استخدام وتوجيه المدخرات، كل ذلك يؤدي إلى نقص المقدرة الادخارية في أي مجتمع يسوده التضخم والارتفاع المستمر للأسعار(١).

وعليه فإنه إذا أردنا تشجيع المدخرات المحلية – وخاصة المدخرات العائلية – فعلينا العمل على استقرار الأسعار وإبعاد شبح التضخم.

وهذا ما يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال ما يرتكز عليه من آليات وسياسات سعرية ونقدية ومالية، حيث الاحتكار مرفوض وسعر الفائدة محرّم والعجز المتزايد في الموازنة العامة لا حاجة إليه، والمزيد من الإصدار النقدي دونه حواجز وعقبات، والدارسة المفصلة لموقف الاقتصاد الإسلامي من قضية التضخم ليست محل اهتمامنا هنا لكننا نؤكد على أن الدراسات التي اهتمت بهذه المسألة أوضحت أن التضخم لا يعد مشكلة كبرى في مجتمع يطبق الاقتصاد الإسلامي(٢).

ومتى سلمنا بذلك اتضح أن للاقتصاد الإسلامي مقدرة عالية على تشجيع الادخار وزيادته تفوق مقدرة الاقتصاد الوضعي.

العوامل النقدية :

من العوامل المؤثرة في الادخار طبقاً للاقتصاد الوضعي سعر الفائدة وكذلك عمليات الإقراض والاقتراض وعمليات الائتمان وشروط منحه.

(أ) موقف الاقتصاد الوضعي من علاقة الادخار بسعر الفائدة فيه الكثير من التضارب

---

(١) د. هدى السيد، محددات الادخار في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣١ يناير ١٩٩٣،
د. منال متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر: د. شوقي دنيا، تقلبات القوة الشرائية للنقود ...، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٤١.
د. محمد عبدالمنعم عفر، مشكلة التخلف .. ، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط١، ١٤٠٧، ص١٥٩ وما بعدها.
د. قاسم الحمودي، التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان ١٤١١ جـ١ ، ص ٤١٣ وما بعدها.

والتناقض [1] فبينما تذهب بعض مدارسه إلى أن سعر الفائدة يمارس تأثيراً جوهرياً في قرار الادخار إيجابا وسلباً انطلاقاً من أن سعر الفائدة هو ثمن الادخار، أو على الأقل هو عائد أو مقابل أو مكافأة عليه، تذهب مدارس أخرى إلى عكس ذلك حيث لا ترى لسعر الفائدة أي دور في قرار الادخار، فهو محكوم باعتبارات وعوامل أخرى. والدراسات الميدانية لم تجزم بوجود علاقة قوية ولا محددة بين الادخار وسعر الفائدة، فأحياناً كثيرة يتم اتخاذ القرار في غيبة سعر الفائدة، وأحياناً أخرى يكون لوجوده أثر إيجابي، وفي أخرى يكون لوجوده أثر سلبي، ومن أقوى حجج من يذهب إلى أهمية سعر الفائدة في قرار الادخار، وما يعرف بالتفضيل الزمني الموجب، فالفرد لا يضحي باستهلاك الحاضر أملاً في استهلاك المستقبل، حيث الحاضر عنده أولى وأهم، وإذن فلكي يُقبل على ذلك لا بد من تقديم حافز يغريه على هذا التصرف، ألا وهو ما يتمثل في سعر الفائدة، كذلك فقد ثبت أن انتشار عمليات الإقراض والاقتراض والبيع بالتقسيط والبيع الآجل، كل ذلك له أثره السلبي على الادخار، حيث لا يجد الفرد نفسه مضطراً لاتخاذ قرار الادخار لتأمين احتياجاته من موارده الذاتية، فالباب مفتوح أمامه لبدائل أخرى، ثم إن انتشار هذه المؤسسات وهذه الأنشطة يغري، على المزيد من الاستهلاك وشراء ما يلزم وأحياناً ما لا يلزم[2].

(ب) ما هو موقف الإسلام من هذا العامل ؟ ومن ثم ما هو موقف الاقتصاد الإسلامي من الادخار من خلال موقفه من هذا العامل ؟

الإسلام يرفض رفضاً قاطعاً سعر الفائدة لأنه ربا[3]. فهل معنى ذلك أن موقف الاقتصاد الإسلامي هنا موقف سلبي حيال الادخار؟ كما سبق فإن موقف الاقتصاد الوضعي حيال

---

(١) انظر:

- د. محمد عبد الغفار أبو قشوة، أثر التمويل بالتضخم، مرجع سابق، ص ٦٨ وما بعدها، د. منال متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٤٣ وما بعدها.
- بيجان ب. أغيفلي، الادخار القومي والاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيه ١٩٩٠.
- جوناثان د. أوسترى، الادخار وسعر الفائدة..، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر ١٩٩٥.

(٢) أ. لانزبو فنبرج، لماذا انخفضت المدخرات الشخصية في الولايات المتحدة، مجلة التمويل والتنمية، يونية ١٩٩٠.

د. محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ط١ ١٤٠٥هـ، ص ١١٦.

د. محمد عمرا شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق.

(٣) د. شوقي دنيا، الشبهات المعاصرة لإباحة الربا ... عرض وتفنيد، القاهرة، مكتبة وهبة.

سعر الفائدة وعلاقته بالادخار موقف مضطرب، وهناك اتجاهات قوية ترى أن أثره عكسي أو على الأقل ضعيف، ومعنى ذلك أن تحريم هذا العامل لن يحدث تقليلاً جوهرياً في الادخار بل ربما يزيد منه، ثم إن ذريعة التفضيل الزمني محل تحفظ قوي يصل إلى حد الاعتراض عليه من قبل العديد من الاقتصاديين، وبفرض أنها قائمة، فإن للإسلام آلياته التي يستطيع بها تحييد هذه الفرضية، ومنها العدل المطالب به المسلم في كل شؤونه، ويدخل فيها عدله بين حاضره ومستقبله [1]. ثم ما أثر سعر الفائدة على الاستثمار وعلى ما يحدثه فيه من تشويه في الهيكل وتقليل في الحجم ؟ أليس لذلك أثرٌ سلبيٌ على الادخار من حيث إن الاستثمار محدد أساسي للدخل، الذي هو بدوره محدد رئيس للادخار؟

أما عن موقف الاقتصاد الإسلامي من انتشار عمليات الائتمان والإقراض والاقتراض فهو وإن لم يحرمها ويحظرها من حيث المبدأ، لكنه يضع عليها الكثير من القيود ويزهد فيها كلما كان ذلك ممكناً والحديث الصحيح: [**اللّهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من غلبة الدّيْن وقهر الرجال** ... الحديث] [2] ، وكما هو معلوم أن [**الديْن همّ بالليل ومذلّة بالنهار**]. وبعض الفقهاء يكرهون البيع بالآجل والمقسط بثمن مرتفع عن البيع الحاضر [3]، وبذلك يفقد مرتكزات شيوعه وانتشاره، ثم إن حظر الفائدة على الإقراض ما هو إلا تخفيف لمنابعه ودوافعه.

إن الاقتصاد الإسلامي لا يقلل من أهمية العامل النقدي في تشجيع أو عرقلة الادخار ولكنه يركز على ما هو جدير بالتركيز، وهو ثبات أو استقرار القيمة الحقيقة للنقود، فتلك إحدى الخدمات الكبرى التي يُسديها العامل النقدي لتشجيع الادخار، والإسلام يعتبر ذلك وظيفة أساسية من وظائف الدولة الإسلامية [4].

---

(١) انظر: د. نجاح عبد العليم، التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الإسلامي، مجلة مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، السنة الأولى، العدد الثاني، ١٤١٨هـ.

(٢) رواه البيهقي، انظر المتقي المنذري، كنز العمال، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ، جـ٦، ص ٢٣٢.

(٣) انظر: د. أحمد الحسني، بيع التقسيط بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مجلة مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، السنة الأولى، العدد الثالث، ١٤١٨هـ.
د. رفيق المصري، بيع التقسيط، دمشق: الدار الشامية: ١٤١٠، ص ٣٩ وما بعدها.

(٤) انظر: ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص ٢٦١ وما بعدها، الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، بيروت: دار النهضة العربية ١٩٨١، ص ٢٥٤ وما بعدها.
د. رفيق المصري، الإسلام والنقود، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠١، ص ١٥ وما بعدها.

العوامل المالية :

للعوامل المالية دور بارز في السلوك الادخاري، سواء فيما يتعلق بالضرائب أو فيما يتعلق بالنفقات، وقد حاول الاقتصاد الوضعي جاهداً أن يستخدم هذه العوامل في تدعيم وتنشيط المدخرات، ومع ذلك نجده كثيراً ما يبني سياسات واهية مناهضة ومعوقة.

فالضرائب المرتفعة هي عامل سلبي على الادخار العائلي، لما تحدثه من أثر سلبي على الدخل وعلى الرغبة والإقبال على العمل، وأحياناً ما نجد الضرائب متحيزة ناحية الاستهلاك على حساب الادخار[١].

ثم إن النفقات العامة هي أداة ذات حساسية عالية حيال المدخرات، فتقليلها كثيراً قد يضر بالمدخرات كما أن زيادتها كثيراً هي الاخرى قد تضر بها، إضافة إلى أن لها أنواعاً عديدة لكل نوع أثره الخاص به على الادخار، واستخدامها في تحقيق تأثير إيجابي على المدخرات يتطلب حكمة ومهارة عالية كما أنه في حالات كثيرة يتعارض مع أهداف ومقاصد أخرى[٢].

وفيما يلي نتناول موقف الاقتصاد الإسلامي من الضرائب والإنفاق العام.

(أ) **الاقتصاد الإسلامي والضرائب:**

موقف الاقتصاد الإسلامي من الضرائب هو موقف التقييد الشديد وعدم الإباحة – طالما أُدي الحق الواجب وهو الزكاة – إلا في ظل ملابسات محددة وفي ضوء ضوابط واضحة ملزمة، ومعنى ذلك عدم شيوع هذه الأداة المالية، كل ذلك حرصاً وحماية للأموال الخاصة، وعدم تعريضها للضياع حتى ولو بطريق غير مباشر، من خلال ما تحدثه من تأثير على قرارات الأفراد عند استخدام أموالهم في الأغراض الاستهلاكية والأغراض الادخارية، ومعنى ذلك أنه عندما تكون هناك حاجة لفرض الضرائب، فإنه يراعى ما قد يكون لها من آثار سلبية على قدرة الأفراد ورغبتهم في الادخار سواء من حيث السعر أو الوعاء أو المكلف.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الفقهاء أجاز فرض الضرائب للحد من الاستهلاك

---

(١) انظر:
- د. حامد دراز، مبادىء الاقتصاد العام، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ٢١٤ وما بعدها.
- د. علي لطفي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ٧٢ وما بعدها.
- د. رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سابق، ص ٣١٩ وما بعدها.

(٢) انظر: د. حامد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ٣٢٨ وما بعدها، البنك الدولي، تقرير التنمية لعام ١٩٨٨.

الإسرافي[١]. ولا شك أن ذلك توجه جيد يخدم قضية المدخرات.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن تشريع الزكاة – وهي الركن الثالث من أركان الإسلام – يجد المتأمل فيه مراعاة لما يمكن أن يكون لها من آثار على المقدرة والرغبة الادخارية، فهي من حيث السعر معتدلة تماماً، ومن حيث الوعاء متفاوتة ومتنوعة، كما أنها لا تغفل مراعاة الظروف والأحوال، أما فيما يتعلق بالخراج[٢] فقد حرص المسلمون كل الحرص على ألا يؤثر سلبياً على مدخرات المزارع، ويرد هنا توجيه علي رضي اللّه عنه: "**وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد**"[٣] وقال عمر لعامليه على الخراج: "**انظرا ألا تكونا كلفتما أهل عملكما ما لا يطيقون**"، فقال حذيفة: **لقد تركت فضلاً**، وقال عثمان: "**لقد تركت الضعف ولو شئت لأخذته**"[٤].

وقد كتب الحجاج إلى عبد الملك يستأذنه في أخذ الفضل، أي يستأذن في استداء كل الفائض لدى المزارعين فقال له: " لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، وأبعد لهم لحوماً يعقدون عليها شحوماً " [٥].

واتفق العلماء على أنه يجب أن يترك للمزارعين جزءاً من الفائض يمولون به استثماراتهم ويواجهون ما يجد من ظروف[٦].

وقد أفاض ابن خلدون في توضيح الآثار السلبية للضرائب الثقيلة على مقدرة الأفراد على تمويل ما لديهم من استثمارات ورغبتهم في ذلك[٧].

---

(١) الغزالي، شفاء العليل، مطبعة الإرشاد، بغداد: الطبعة الأولى، ١٩٧١، ص ٢٢٨ وما بعدها. وربما كان مستنده المصلحة العامة وماللدولة من سياسات شرعية، إضافة إلى ما سبق أن فعله عمر رضي اللّه عنه حيث ميّز بين السلع المستوردة فيما يفرض عليها من رسوم.

(٢) الخراج في لغة العرب: هو الكراء والغلة، وفي اصطلاح الفقهاء: ما وُضع على قارب الأرض من حقوق تُؤدى عنها.

انظر: – أبو يوسف محمد بن يعقوب، الخراج، المطبعة السلفية، ط ٥، ١٣٩٥هـ، ص ٢٤.

– يحيى بن آدم، الخراج، مطبعة ليدن، ١٩٨٥م، ص ٩.

(٣) الشريف الرضي، نهج البلاغة، بيروت: دار المعرفة، جـ٣، ص ٩٦، ويواصل الخليفة علي قائلاً: (ولا يثقلن عليك شيء خففت به المئونة عليهم فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك).

(٤) يحيى بن آدم، الخراج، مرجع سابق، ص ٧٦، أبو يوسف محمد بن يعقوب، الخراج، مرجع سابق، ص ٥١.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، مكتبة الحلبي، القاهرة، ص ١٤٩.

(٦) انظر: ابن القيم، أحكام أهل الذمة، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦١، ص ١١٥، جـ١.

(٧) انظر: ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص ٢٨٠ وما بعدها.

وهكذا نجد الأثر البارز للإسلام في هذه الأداة المالية – الضرائب وغيرها من الفرائض المالية – يجعلها بعيدة عن التأثير السلبي على المدخرات.

(ب) **الاقتصاد الإسلامي والإنفاق العام:**

الإنفاق العام في الإسلام له ضوابطه ومجالاته وحدوده، والدولة الإسلامية من خلال الاستخدام الرشيد لهذا الإنفاق في ضوء هذه الضوابط الملزمة يمكنها أن تدعم وتحفز الأفراد على المزيد من الادخار، سواء بتحسين دخولهم أو بإقامة المرافق والبنية الأساسية أو بإقامة المشروعات الإنتاجية ثم تمليكها للأفراد بعد ذلك(١).

ثم إنها مطالبة بحملات توعوية مكثفة توضح من خلالها للأفراد، عدم الاعتماد على ما يكون هناك من نفقات عامة مهما كانت سخية، وضرورة أن يستفيدوا منها في تكوين المدخرات والفوائض التي يمكن توجيهها لمجالات الاستثمار المختلفة، وقد ظهر ذلك بوضوح في عهد أمير المؤمنين عمر – رضي اللّه عنه – عندما نبهه بعض الأفراد إلى ما قد يكون هنالك من أثر سلبي للعطاء على العمل والنشاط الإنتاجي وعلى المزيد من الاستهلاك، فما كان منه إلا أن قام بحملة توعية مستمرة تباعد بين الأفراد وبين ترك النشاط الإنتاجي من جهة، وتُباعد بينهم وبين الإسراف في الاستهلاك من جهة أخرى، وتوجيههم نحو مجالات مفيدة لتوظيف واستثمار ما يفيض عن استهلاكهم الرشيد من العطاء الذي كانوا يحصلون عليه(٢).

وعليه فإن الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي يجب أن يُجنب الإنفاق المظهري والسفه والإسراف والتبذير وأن يقوم بشيئين رئيسيين:

أ – إقامة البنية الأساسية للمجتمع من دفاع وأمن وصحة وتعليم ومرافق ... .

ب– سد حاجات النّاس الأساسية وتوفير حد الكفاية للمحتاجين من أفراد المجتمع.

---

(١) انظر: – د. شوقي دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام، حولية جامعة قطر، العدد ١٤، ١٤١٨هـ.
– د. يوسف إبراهيم يوسف، إنفاق العفو، مرجع سابق، ص ١٠٤ وما بعدها.

(٢) انظر: – البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٥٢، طبعة ليدن.
– الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص ١٨٩، القاهرة: المطبعة الأميرية.
– د. أحمد الدريويش، دور الدولة في الإسلام، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٩هـ.

المبحث الثاني : محددات غير اقتصادية:

الكتابات المتخصصة في موضوع الادخار، وخاصة الكتابات الحديثة، تُشدد على أهمية دور العوامل غير الاقتصادية في تدعيم أو إعاقة تكوين المدخرات، ويشيرون في ذلك إلى العامل السكاني وإلى العامل الاجتماعي وإلى العامل السياسي[(١)].

وفيما يلي نعرض لموقف الإسلام من هذه العوامل – السكانية، الاجتماعية، السياسية – ومن ثم موقفه من الادخار.

السكان والادخار :

يمكن الإشارة هنا إلى جانبين لهذه العلاقة:

١- **معدل الإنجاب أو الإعالة:**

ذهب فريق من الاقتصاديين إلى أن زيادة الإنجاب تزيد معدل الإعالة، وكلما زاد هذا المعدل انخفضت المدخرات العائلية، حيث التهام الاستهلاك للدخل، وحيث أفواه عديدة تطارد أيد وأعمال قليلة.

فمن يُنتج ولا يعول فرصته لتكوين مدخرات أكبر بكثير ممن يُنتج ويعول، ومن يعول قليلاً بدوره فرصته الادخارية، ومقدرته على ذلك أعلى بكثير ممن يعول أفراداً كُثر.

وذهب فريق آخر إلى عكس ذلك، فلمعدل الإعالة أثره الموجب على المدخرات، وإن لم يكن كبيراً، حيث من الممكن أن يكون الأطفال بدائل لأشكال أخرى من الإنفاق، وربما كانوا عوامل دفع للمزيد من الإنتاج، ومن ثم المزيد من الدخل، وللحرص على ترشيد الاستهلاك، وكل ذلك أثره إيجابي على المدخرات[(٢)].

ما هو موقف الإسلام من هذه القضية ؟ الإسلام يأمر بالزواج بل جعله نصف الدين، وجعل من أهم مقاصده الإنجاب حفظاً للنوع من الفناء، بل إنه يحبذ الإنجاب للقوة والمنعة قال ﷺ: [**تناكحوا تناسلوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة**][(٣)]

---

(١) انظر: د. منال متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٧١ وما بعدها، د. محمد عبدالغفار أبو قشوة، أثر التمويل بالتضخم، مرجع سابق، ص ٩١ وما بعدها وص ١٠٨.

(٢) انظر: د. منال متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٧٢ وما بعدها، د. محمد عبدالغفار أبو قشوة، أثر التمويل بالتضخم، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٣) رواه البيهقي، وابن ماجه وابن حبان، العجلوني، كشف الخفاء، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥، جـ١ ص ٣٨٠.

ويقول ﷺ:[**تزوجوا الودود الولود، إني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة**][1]. وقال [**الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة**] [2].

ثم إن نظرة الإسلام للمسألة تتفق مع الرأي الثاني للاقتصاديين – القائل بأن الإنجاب والإعالة قد تؤدي إلى زيادة القوة الادخارية – بل هي أقوى منه من حيث عدم التخوف مما قد يجلبه الإنجاب من فقر نتيجة عدم التمكن من توفير فوائض ومدخرات تُنمي وتزيد من الدخل.

فالإسلام يرفض أن يكون الإنجاب مدعاة للفقر في المستقبل قال اللّه تعالى: ﴿ **ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم...**﴾ [3]، كما أن الفقر الحاضر لا يزيد منه الإنجاب، بل لا يكون حياديا حياله، إذ قد يكون مزيلاً له، قال اللّه تعالى: ﴿ **ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم** ﴾ [4]، وقال اللّه تعالى: ﴿ **وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يُغنهم اللّه من فضله**﴾[5]، قال الألوسي: الظاهر أنه وعد من اللّه عز وجل بالإغناء، وأخرج ذلك ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي اللّه عنهما، ولا يُستبعد أن يكون في ذلك سد لباب التعلل بالفقر وعدّه مانعاً من المناكحة[6].

ثم قال: "لقد تقرر في الطباع الساكنة إلى الأسباب، أن العيال سبب الفقر، وعدمهم سبب توفر المال فأريد قطع هذا التوهم المتمكن بأن اللّه تعالى قد يُنمي المال مع كثرة العيال، التي هي في الوهم سبب لقلة المال، وقد يحصل الإقلال مع الفردية، والواقع يشهد بذلك، فدل على أن ذلك الارتباط الوهمي باطل ... ولا يخفى عليك أن الأخبار الدالة على وعد الناكح بالغنى كثيرة، ولم نجد في وعد العزب الذي ليس بصدد النكاح من حيث هو كذلك خيراً" [7].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم ٢٠٥٠، وابن ماجه في سننه برقم ١٨٤٦، والحاكم في المستدرك: ٣ / ١٦٣.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع الحديث، رقم ٦٤.
(٣) سورة الإسراء، الآية ٣١.
(٤) سورة الانعام، الآية ١٥١.
(٥) سورة النور، الآية ٣٢.
(٦) الألوسي، روح المعاني، دار الفكر، بيروت، جـ٩ ص ١٤٨.
(٧) الألوسي، روح المعاني، جـ٩، ص ١٤٨.

وفي الحديث الصحيح الذي رواه أحمد والترمذي والنسائي وغيرهما قال رسول اللّه ﷺ: [**ثلاثة حق على اللّه تعالى عونهم: الناكح يُريد العفاف والمكاتب يُريد الأداء والغازي في سبيل اللّه تعالى**][1]، وأخرج الخطيب في تاريخه عن جابر قال: [**جاء رجل إلى النبي ﷺ يشكو الفاقة فأمره أن يتزوج**][2]، وأخرج عبد الرزاق وابن شيبة عن عمر -رضي اللّه عنه- قال ابتغوا الغنى في النكاح، يقول اللّه تعالى: ﴿ **إن يكونوا فقراء يُغنهم اللّه من فضله** ﴾ [3].

وأخرج العقيلي والديلمي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: [**التمسوا الرزق بالنكاح**][4].

وبعد أن سرد الألوسي – رحمه اللّه – هذه الأقوال المختلفة، تدخل بتحليل عقلي علمي يوضح كيف تكون العلاقة بين غنى الفقير إذا تزوج أو عزم على الزواج قائلاً: "ولغنى الفقير إذا تزوج سبب عادي وهو مزيد اهتمامه في الكسب والجد التام في السعي، حيث أُبتلي بمن تلزمه نفقته شرعاً وعرفاً، وينضم إلى ذلك مساعدة المرأة له، وإعانتها إياه على أمر دنياه ... وقد ينضم إلى ذلك حصول أولاد له فيقوى أمر التساعد والتعاضد .. ويشارك هذا الفقير المتزوج، الفقير الذي هو بصدد الزواج بمزيد الاهتمام في الكسب، لكن هذا الاهتمام لتحصيل ما يتزوج به وربما يكون لذلك، ولتحصيل ما يحسن به حاله بعد التزوج"[5].

وهكذا نجد نظرة الإسلام للزواج والإنجاب لا تجعلها مصدراً للافتقار، وانعدام الفائض والادخار، وإنما تنظر لمالها من آثار إيجابية، سبق أن نبه إليه بعض علمائه، واليوم فريق من الاقتصاديين الغربيين [6]يقولون بها، وهكذا حافظ الإسلام على الأسرة وامتداد النسل مع عدم التضحية بالعامل الاقتصادي.

---

(١) الألوسي، روح المعاني، جـ٩ ص ١٤٩.

(٢) المرجع السابق، جـ٩ ص ١٤٩.

(٣) المرجع السابق، جـ٩ ص ١٤٩.

(٤) المرجع السابق، جـ٩ ص ١٤٩.

(٥) الألوسي، روح المعاني، جـ٩ ص ١٤٩. قارن القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الخامس، ص ٢٣٩ وما بعدها.

(٦) انظر:

- Gupta: Dependency rates and savings rates. op, cit, p. 468.
- R. Ram: Dependency rates and aggregate savings. op, cit, p. 539.

٢- التحول الحضري :

من مواطن البحث الجديدة، حول علاقة السكان بالادخار، ما يُسمى بالتحول الحضري، حيث أثبتت الدراسات أن سكان الريف ميلهم للادخار أكبر من ميل سكان الحضر، وذلك لاعتبارات عديدة، منها قوة عامل التقليد والمحاكاة في المدن، وارتفاع نفقات المعيشة إضافة إلى توفر فرص الاستثمار المباشر في الريف[١].

إلى أي مدى يؤثر الإسلام في هذا العامل ؟ من المهم التنبيه على أن الفرد المسلم أياً كان موطنه فإنه مطالب بالالتزام بشريعة الإسلام، التي تدعو إلى ترشيد الاستهلاك وتقليل تأثير عامل التقليد والمحاكاة، ومع ذلك فإن الإسلام يهتم تماماً بالريف والمجتمع الزراعي، وعلماء المسلمين في مؤلفاتهم يؤكدون على ذلك وعلى اهتمام الدولة بالريف والزراعة[٢].

والناظر في فريضة الخراج يستشعر هذا الاهتمام بالمزارعين وقد أعلنها الخليفة علي – رضي الله عنه – : "**الناس كلهم عيال على الخراج وأهله**"[٣]. وليس معنى ذلك أن الإسلام يُحرض النّاس على ترك المدن والتحضر، وإنما كل ما يعنيه أن يؤثر في العوامل التي تؤدي إلى هذا الحراك ويقلل منها، إن لم يبطلها الالتزام بالتوجيهات والأحكام والتشريعات الإسلامية.

وهكذا نجد التأثير الديني في العوامل السكانية ومن ثم على الادخار وتعبئته هو تأثير إيجابي ويساعد على زيادته.

محددات اجتماعية :

الادخار العائلي قرار يتخذه الفرد في ظل بيئة وتقاليد وأعراف اجتماعية حاكمة وضاغطة، ثم إنه قرار له أثره في حياة الفرد الحالية والمستقبلية، إنه توزيع وتخصيص لدخله بين حاجاته الحالية وحاجاته المستقبلية، وكلها حاجات اجتماعية في المقام الأول، حيث تلعب العوامل والمؤثرات الاجتماعية الدور البارز فيها، فالحاجة للسكن والحاجة للملبس والحاجة للطعام والشراب والحاجة للتعليم ... الخ كلها حاجات تتأثر جوهرياً بالبيئة الاجتماعية، ومن هنا أدخل

---

(١) انظر: د. منال متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٧٢، د. محمد عبد الغفار ابو قشوة، أثر التمويل بالتضخم، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) انظر: الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، مرجع سابق، ص ١٥٩ وما بعدها.

(٣) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، جـ٣ ص ٩٦.

وقال ﷺ: [**كل ما شئت وألبس ما شئت ما أخطأتك خصلتان سرف ومخيلة**][1]، وقال ﷺ: [**أعظم النساء بركة أيسرهن صداقاً**][2]، وقد قلل الإسلام من مقدار المهر إلى أقل حد ممكن، ونهى عن المبالغة في الكفن، ناهيك عن النفقات الأخرى المتعلقة بالوفاة وإقامة المقابر، وقال ﷺ: [**فراش للرجل وفراش لامرأته والثالث للضيف والرابع للشيطان**][3].

ثم إن الإسلام يُقلل من عامل التقليد والمحاكاة، وفي مجتمع مسلم جيد التنظيم والالتزام، لا نجد لهذه الظاهرة المرضية وجوداً يذكر، وعلاج الإسلام لهذه الظاهرة أو المشكلة علاج ناجع يتبعها من الجذور، فهو لا ينهي الإنسان عن التقليد والمحاكاة لغيره فقط، كما يفعل الفكر الوضعي، وكما يركز الاقتصاديون في دراساتهم وأبحاثهم، لكنه قبل ذلك نهى الإنسان عن سلوك التميز والتظاهر والخيلاء والشهرة، ومن ثم يقطع الطريق من أوله على عملية التقليد، حيث لن يجد الإنسان ما يقلده ويحاكيه.

فالمخيلة في الاستهلاك مرفوضة بنص الحديث السابق وفي الحديث الشريف النهي عن لباس الشهرة [4]، قال ﷺ : [**لا ينظر اللّه يوم القيامة إلى من جر ثوبه خيلاء**][5]، والنهي من اتخاذ الفرس فخراً[6]، وهكذا نجد الإسلام يجعل الإقدام على التباهي والتفاخر والمظهرية عملاً لا معنى له بل إنه عمل ممجوج حيث يُعرّض صاحبه للمهانة وليس للتقدير [7].

فالاستهلاك في الإسلام مجرد وسيلة وليس غاية[8]، ثم يأتي الإسلام على الوجه المقابل وينهي عن التقليد والمحاكاة في غير الأشياء المفيدة، ولا سيما في الناحية المالية وخاصة منها الاستهلاكية يقول اللّه تعالى: ﴿ **ولا تتمنوا ما فضل اللّه به بعضكم على بعض...** ﴾ [9] ويقول اللّه

---

(١) رواه أحمد، انظر الصنعاني، سبل السلام، مرجع سابق، جـ٤ ص ١٦٤.

(٢) رواه أحمد والبيهقي، انظر العجلوني، كشف الخفاء، مرجع سابق، جـ١ ص ٤٦٤.

(٣) رواه مسلم، انظر النووي، شرح صحيح مسلم، جـ١٤، ص ٥٩، مرجع سابق.

(٤) روى ابن ماجة: [من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه اللّه ثوب مذلة يوم القيامة ثم ألهب فيه النار]. انظر المنذري، الترغيب والترهيب، مرجع سابق، جـ٣ ص ١١٦.

(٥) رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس.

(٦) قال صلى اللّه عليه وسلم: [الخيل لثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل أجر .. فالذي عليه وزر رجل أتخذها أشراً وبطراً وبذخاً] الترغيب والترهيب جـ٢ ص ٢٥٩.

(٧) د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٠٨.

(٨) د. محمود أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، نشر الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية ١٣٩٨، ص ١٢.

(٩) سورة النساء، الآية ٣٢.

تعالى في آية أخرى: ﴿ **ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى** ﴾[1]، ويقول ﷺ: [**انظروا إلى من هو أسفل منكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم فهو أجدر ألا تزدروا نعمة الله عليكم**][2].

وقد رأى عمر رجلاً يلبس برداً بستين درهماً، فسأله عن ثروته فقال، ألف درهم، فقام إليه بالدرة فجعل يضربه ويقول رأس مالك ألف درهم وتبتاع ثوباً بستين درهماً[3].

ثم إن التقليد يعكس مضمون الإسراف، حيث يستهلك الإنسان ما يفوق طاقته، وما هو معتاد لدى أمثاله، حيث إن هذا يدخل في الوصف الرائع لسيدنا عثمان بن عفان – رضي الله عنه – عندما عرّف الإسراف بأنه "مجاوزة المرء الحد المعتاد لأمثاله في الإنفاق الحلال" [4].

وقد قص علينا القرآن الكريم قصة قارون – لعنه اللّه – وفيها نجد المواقف البشرية المختلفة، نجد موقف الأكثر غنى ويساراً – قارون – ونزعته التظاهرية التفاخرية قال اللّه تعالى: ﴿ **فخرج على قومه في زينته** ﴾[5] ونجد موقف الأقل ثراء الذي لا يخضع سلوكه للقيم الدينية، حيث التقليد والمحاكاة ولو بالتمني، ونجد موقف الأقل غنى من الملتزمين بالضوابط والقيم الدينية، قال اللّه تعالى: ﴿ **إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوأ بالعصبة أولى القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن اللّه لا يحب الفرحين**﴾[6] وتواصل الآيات قائلة: ﴿ **فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون إنه لذو حظ عظيم، وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب اللّه خير لمن آمن وعمل صالحاً ولا يلقاها إلا الصابرون**﴾[7].

---

(١) سورة طه الآية: ١٣١.

(٢) رواه البخاري ومسلم، انظر النووي، رياض الصالحين، عمان: المكتبة الإسلامية، ١٤١٣هـ ص ١٧١.

(٣) ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، مرجع سابق، ص ١٢٢. وفي هذا مراعاة للعرف -الذي لا يخالف الشرع- لأنه أصل من أصول الشريعة، وبخاصة في مجال النفقات، قال تعالى ﴿ متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين ... ﴾ البقرة ٢٣٦، أما إن كان العرف مخالفاً للشرع -كالإنفاق تفاخراً ورياءً- فهذا مرفوض.

(٤) موسوعة فقه بن عفان، ص ٥٩، وانظر مفصلاً، د. راضي البدور، تعبئة المدخرات للتنمية في المجتمع الإسلامي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، د. بيلي العلمي، إستراتيجية تكوين رأس المال في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد السابع، ص ص ٨٦، ٨٧.

(٥) سورة القصص، الآية: ٧٩.

(٦) سورة القصص، الآية: ٧٦.

(٧) سورة القصص، الآيات ٧٩،٨٠.

ولم يقف الإسلام عند حد منع التظاهر والتفاخر، بل طلب من القادر أن يشرك غيره معه فيما يأكله قال ﷺ: [**إذا طبختم مرقة فأكثروا ماءها واغرفوا لجيرانكم**][1].

ويضع الإسلام للإنسان منهجاً عملياً مفيداً يُعينه على ترشيد استهلاكه وإبعاده عن الإسراف والتبذير وكذلك التقتير، إنه منهج تقسيم حاجات الإنسان إلى ضروريات وحاجيات وكماليات، ثم توجيهه إلى البدء بالضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات[2].

إن الإسراف في الإسلام مرفوض على مستوى الأكثر غنى والأقل غنى، ثم إن التظاهر والخيلاء – كما التقليد والمحاكاة – مرفوض من جهة وداخل في الإسراف والتبذير من جهة أخرى.

والإسلام لم يقف عند حد ذم الإسراف والوعيد الشديد لمن يرتكبه لكنه قدم إجراءً عملياً وهو اعتبار الشخص الذي يمارسه سفيهاً – وكفى بها اجتماعياً ونفسياً مهانة واحتقاراً – ومع ذلك فهناك حكم شرعي إلزامي وهو الحجر عليه، ورفع يده عن ممتلكاته حتى يُحسن التصرف فيها[3].

وهكذا نجد العامل الاجتماعي يتأثر كثيراً بالقيم والتوجيهات والأحكام الشرعية في مجال الاستهلاك ومن ثم الادخار، ثم إن هذا التأثير هو في جانب العملية الادخارية.

وعليه يمكن القول إن الاقتصاد الإسلامي يهتم بالادخار من خلال ما قدمه من قيم وضوابط وأحكام حيال العوامل الاجتماعية المؤثرة في محدد قوي من محدداته وهو الإنفاق الاستهلاكي.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه في كتاب البر.

(٢) انظر: – د. محمد عبدالمنعم عفر، مشكلة التخلف ..، مرجع سابق ص ٧٧ وما بعدها.
- – د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الحضاري، مرجع سابق، ص ٣٤١ وما بعدها.
- – د. محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٧هـ، وكذلك السلوك الاستهلاكي في الإسلام، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تحرير د. منذر قحف، ١٤١٨هـ

(٣) انظر: – د. عبد السلام العبادي، الملكية في الإسلام، ص ٩٥ وما بعدها جـ١، عمان: مكتبة الأقصى ١٩٧٤.
- – د. حسن الشاذلي، الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مطابع دار الاتحاد العربي، ١٩٧٩، ص ١٢٤.

محددات سياسية:

الفرد يعيش في ظل دولة ونظام وسياسات ومؤسسات، إنه كائن اجتماعي، ومن ثم فهو بالضرورة كائن سياسي وإلا سادت الفوضى والصراع والتقاتل[1].

والقرار الادخاري هو قرار يتعلق بالمستقبل، وهذا المستقبل رهين عوامل سياسية – إضافة إلى عوامل أخرى– ثم إنه يدخر من خلال مؤسسات وقنوات، وهي بدورها ذات صبغة سياسية غالباً، ومعنى هذا أن القرار الادخاري يتأثر سلباً وإيجاباً بالجوانب السياسية، فإذا كانت مستقرة آمنة وكانت مؤسساتها رشيدة، تحبب وتشجع على الادخار، فإن ذلك يقدم إغراءً قوياً للأفراد على ممارسة سلوك إدخاري جيد، وعلى الإيداع في هذه القنوات.

ولكن ما هو تأثير الإسلام في هذه الجوانب السياسية المحددة للادخار ؟ يمكن التعرف على ذلك بقدر من الإيجاز في الفقرات التالية:

١- من الجوانب السياسية ذات الأهمية الكبيرة في موضوع الادخار العائلي الاستقرار السياسي، بمعنى استقرار السياسات والنظم واستقرار الحكم، حتى يطمئن الفرد على مدخراته واستثمارها مستقبلاً[2] . وبهذا الخصوص نجد الإسلام يحرص على تحقيق هذا الاستقرار، ويرفض عمليات الانتقال والتبدل المفاجئة وغير المبررة سواء في السُلطة أو في غيرها، قال ﷺ: [**اسمعوا وأطيعوا ...**] الحديث [3]، وسواء فيما تقوم عليه الدولة من سياسات، ونُظم، فمصدر تلك السياسات هي الشريعة، والشريعة قواعدها وأسسها ثابتة مستقرة وعنصر المرونة فيها مضبوط بهذه القواعد[4]، ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية بفروعها المختلفة، النقدية والمالية والسعرية ... الخ كل ذلك يتسم بالاستقرار، الأمر الذي يشجع المدخر على الادخار، وهو آمن مطمئن على مصير مدخراته، فالمستقبل سياسياً واقتصادياً قد يمتاز بالوضوح والشفافية في ظل اقتصاد ملتزم بشريعة الإسلام.

٢- إن الفرد محتاج إلى توعية ادخارية واستثمارية مستمرة من قبل الدولة ومحتاج إلى وجود قنوات وأوعية وأدوات ادخارية واستثمارية جيدة، ومُلبيّة لحاجاته وطاقاته.

---

(١) انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ١٩٠، مرجع سابق.

(٢) انظر: مالكولم، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص ٤٥٠ وما بعدها، د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٣) رواه الإمام مسلم، انظر: الصحيح، كتاب الامارة، باب فضل الإمام العادل.

(٤) انظر: د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية...، مرجع سابق، ص ٩٩.

والإسلام يهتم كثيراً بهذا الجانب، وقد مارست الدولة في عهد الرسول ﷺ هذه المهمة قولاً وعملاً، ومن ذلك موقف الرسول ﷺ من الرجل الذي جاء يطلب صدقة، فكان الموقف ادخاراً حرضت عليه الدولة وأمرت به وتوظيفاً للمدخرات في مجال مناسب، ثم إرشاداً وتوعية للجميع بأن ذلك خير من الأساليب الأخرى.

ومن ذلك أيضاً ما حكاه الدمشقي: [**من أن رجلاً قام إلى رسول اللّه ﷺ وقال له: إنني احترف التجارة ولكني لا أشتري شيئاً إلا كسد أو فسد فسأله النبي ﷺ هل ربحت قط في شيء اشتريته، وتاجرت به ربحاً سررت منه؟ فقال: ما أذكر أنه اتفق لي ذلك إلا في القِراضْ، قال فالزم القراض فلزمه فاستغنى وأثرى وحسنت حاله، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال من بورك له في شيء فليلزمه**][1] وفي الحديث: [**من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيه**][2].

[وقد أمر الرسول ﷺ الأغنياء أن يتخذوا الضان وأمر الفقراء أن يتخذوا الدجاج][3]، وفي هذا توجيه استثماري مناسب للحال، وقدّم عمر رضي اللّه عنه الكثير في ذلك، - سبق ذكر بعض أقواله - وهذه مواقف أخرى له قال أنس بن مالك دخلت امرأة من الأنصار على عمر - رضي الله عنه - فقالت: اكسني يا أمير المؤمنين فقال: ما هذا ؟ فإني كسوتكن فقالت: واللّه ما عليَّ ثوب يواريني. قال، فدخل خزانته ثم أخرج درعاً أبيض قد خُيّط وجُيّب فألقاه عليها فقال: ها ... فالبسي هذا وانظري خلقك - الثوب القديم - وارقعيه وخيطيه والبسيه على برمتك - عند عملك - فإنه لا جديد لمن لا خِلَق له[4]، لاحظ حرص الحاكم أولاً على ترشيد الإنفاق العام وألا يؤدي إلى مزيد من الإسراف ثم لاحظ أيضاً توجيه الحاكم الأفراد لكيفية استخدام ما لديهم من أموال، وكان يقول: (من اتجر في شيء ثلاث مرات فلم يصب فيه فليتحول إلى غيره)[5]، وكان يقول: (فرقوا بين المنايا إذا اشتريتم الحيوان فلا تغالوا في الثمن واشتروا بثمن الرأس الواحد رأسين فإن مات الواحد بقي الآخر، كأنكم فرقتم مالكم عن المنية)[6]، وكذلك كان يقول: (إذا اشتريت

---

(1) الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، مرجع سابق، ص ٦٧.
(2) رواه ابن أبي الدنيا، مرجع سابق، ص ٢٨١ ورواه ابن ماجه في سننه كتاب الرهون.
(3) رواه ابن ماجه في سُننه، كتاب التجارات. وانظر ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، مرجع سابق، ص ٢٢٩.
(4) ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال، مرجع سابق، ص ٢١٧.
(5) المصدر نفسه، ص ٢١٧.
(6) ابن قتيبه، عبد اللّه بن مسلم، عيون الأخبار، القاهرة: مطبعة دار الكتب ط١ ١٩٢٥، ص ٢٥٠.

علماء الاقتصاد هذه العوامل محددات للقرار الادخاري[1]. فبيئة يشيع فيها الاستهلاك المظهري والبذخي في صوره العديدة، وفي مناسباته المختلفة والمتعددة - الزواج، الأعياد، العزاء - هي بلا شك ذات أثر سلبي قوي على القرار الادخاري، مهما كان مستوى الدخل مرتفعاً، وقد يصل الأمر في كثير من الحالات - بتأثير هذه العوامل - إلى الادخار السلبي، رغم ما قد يكون عليه الدخل من الارتفاع، بينما بيئة على عكس ذلك لا تنظر للاستهلاك هذه النظرة بل نظرة معاكسة مغايرة، لا تجعل منه قيمة اجتماعية، بل تجعل منه سلوكاً عادياً بل -أيضاً- ترى في المزيد منه مظهراً للازدراء، نجد القرار الادخاري فيها مختلفاً تماماً، رغم ما قد يكون عليه الدخل من انخفاض أو عدم ارتفاع.

ما تأثير الإسلام في البيئة الاجتماعية من هذه الزاوية، وما أثر ذلك على المدخرات في ظل اقتصاد إسلامي ؟

الإسلام يرفض تماماً الاستهلاك الذي يتصف بالإسراف والبذخ، ناهيك عن الترف، بل إنه يرفض الإسراف في كل شيء حتى في العبادات، فلا إسراف في الزواج وأعبائه ولا إسراف في الوفاة ومراسم الجنازات، ولا إسراف في الملابس والمساكن والمراكب والمطاعم والمشارب، ولا إسراف في مياه الوضوء والغسل ولا إسراف في المفارش والأثاث.

والنصوص والمواقف في ذلك أكثر من أن تُحصى نذكر منها:

قال اللّه تعالى: ﴿ **كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين** ﴾[2].

وقال اللّه تعالى: ﴿ **يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين** ﴾[3].

وقال اللّه تعالى: ﴿ **وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً** ﴾[4].

---

(١) - ز. ف. سوكو لينسكي، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، مرجع سابق، ص ٥٤.
- د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) سورة الانعام، الآية ١٤١.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٣١.

(٤) سورة الاسراء، الآية ١٦.

بعيراً فاشتره ضخماً فإن لم توافق كرماً وافقت لحماً)[1]، وهذا توجيه نبوي جليل يقول ﷺ: [**يا معشر قريش إنكم تحبون الماشية، وإنّا بأقل الأرض مطراً فأقلوا منها، واحرثوا فإن الحرث مباركة، فأكثروا فيه من الجماجم**][2].

٣- إن الدولة في الإسلام مسؤولة عملياً عن إعانة الناس على إصلاح أموالهم، قال الماوردي: "وعليك للرعية حقوق ثلاثة أحدها أن تعينهم على صلاح معايشهم ووفور مكاسبهم لتتوفر بهم مرادك وتعمر بهم بلادك"[3] ومن ثم فعلى الحكومات أن تقدم كل التسهيلات الممكنة لاعانة الأفراد على توفير المدخرات، وحسن توظيفها، سواء بإقامة البنية الأساسية أو إقامة مشروعات إنتاجية أو تقديم دراسات جدوى مفيدة، أو تقديم برامج ثقافية وإعلامية عن أهمية وضرورة الادخار والاستثمار أو غير ذلك[4]،وعليها أن تضرب المثل في ترشيد الاستهلاك العام، فالناس على دين ملوكهم، وكثيراً ما كان الخلفاء الراشدون يُذكّرون بذلك في أقوالهم وأفعالهم[5].

وعليه فإن للعوامل السياسية دوراً مهماً في التأثير على الإنفاق الاستهلاكي وقرارات الادخار لأفراد المجتمع المسلم، رغم أن لهم الحرية الكاملة في استخدام أموالهم -طالما كان ذلك في حدود الشريعة الإسلامية- إلا أن للحكومات الإسلامية دوراً كبيراً في توعية الأفراد وتوجيههم، من واقع مسؤوليتهم الاجتماعية، التي هي في الواقع انعكاس لمسؤولية الخلافة في الأرض.

وهنا تبدو لنا أهمية القدوة من جانب القادة والمسؤولين، في إعمال التوجيهات والشرائع الإسلامية والالتزام بها. ولنا في تاريخنا الإسلامي العظيم أبلغ الصور. فعُمر -رضي اللّه عنه- حرّم على نفسه عام المجاعة أن يأكل لحماً، وقال كلمته المشهورة "**كيف يعنيني أمر رعيتي إذا لم يمسّني ما يمسّهم**"[6]. كما أنه أنكر على عامله باليمن حللاً مُشَّهرة ودُهوناً معطرة، فلما عاد إليه في العام التالي أشعث أغبر عليه ثياب بالية قال له: "**لا، ولا كل**

(١) هامش ص ٢٧٣ من إصلاح المال لابن أبي الدنيا، مرجع سابق ، ص ٢٧٣.
(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، ص ٢٨٥، وأخرجه المتقي المنذري، صاحب كنز العمال، رقم ٩٣٥٩، والجماجم: الفؤوس.
(٣) الماوردي، قوانين الوزارة، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ٨١.
(٤) د. يوسف إبراهيم، إنفاق العفو، مرجع سابق،ص ١٠٣ وما بعدها،د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام،مرجع سابق،ص ٩٤.
(٥) أبو عبيد، الأموال، ص ٣٩٢، مرجع سابق.
(٦) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار القلم، بيروت، دون تاريخ، ٢٢١/٤.

هذا"[1]. كما أن عمر بن عبدالعزيز كان يعيش عيشة مرفهة، قبل أن يتولى الخلافة، ولكن بعد أن تولاها، عاش عيشة متواضعة ومعتدلة، لا لشيء، إلا ليُعطي لأفراده المثل والقدوة الصالحة.

٤- إن الدولة الإسلامية من باب تحقيق المصالح العامة، قد تُوجد بعض صور الادخار الفردي الإجباري، مثل معاشات التقاعد، والتأمين الاجتماعي، ومن ثم فعليها أن تحسن إيجاد الوسيلة، متبعة في ذلك القواعد والأحكام الشرعية، وعليه فإن مسؤولية الدولة حيال الادخار العائلي لا تقف عند حد الادخار الاختياري بل تتعداه إلى بعض صور الادخار الإجباري، ما دام في ذلك صلاحاً للأفراد ومراعاة لهم، فهي راعية ومسؤولة عمن ترعاه ومسؤولة عن النصح له وتوجيهه.

---

(١) عباس محمود العقاد، عبقرية عمر، موسوعة العقاد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١١٧.

المبحث الثالث : محددات ذاتية :

في المبحثين السابقين حاولنا بيان تأثير القيم الدينية في المحددات الموضوعية للادخار، وفي هذا المبحث سوف نحاول التعرّف على الأثر الديني، وطبيعة هذا التأثير، في المحددات الذاتية للادخار، والتي هي عبارة عن الدوافع التي تتعلق بالناحية النفسية للأفراد، من حيث رغبتهم في الإنفاق أو الامتناع عنه بالادخار، فالفرد عندما يقتطع جزءاً من دخله يتأثر ببعض البواعث النفسية، كالتفكير في المستقبل، والاحتياط للطوارئ غير المتوقعة، أو الرغبة في التمتع باستهلاك حقيقي في المستقبل، وتتوقف هذه العوامل على خواص الطبيعة البشرية، وعلى عادات المجتمع القائم.

وفي حدود ما أعلم فإن أول من تناول هذا الموضوع بشكل منهجي مفصل هو الاقتصادي الإنجليزي "Keynes" في كتابه –النظرية العامة– والمقصود بالعوامل الذاتية المؤثرة في القرار الادخاري للفرد هي التي ترجع إلى طبيعة الشخص وذاتيته وتكوينه الشخصي، عكس العوامل الموضوعية التي تتمثل في أوضاع خارجية يمكن تقديرها وتُفرض على الأفراد من خلال الأطر التي تتحرك فيها، ومعنى ذلك أن العوامل الذاتية تختلف من شخص لآخر، حتى وإن خضعا لنفس الظروف الخارجية، فالأشخاص تتفاوت فيما بينهم نزعة البخل والتقتير والاعتدال والإسراف، كما أنها تختلف فيما بينهم النظرة للمستقبل والتحوط له، وكذلك في النظرة للذرية والأطفال والإنفاق عليهم بل وترك مالٍ لهم بعد الوفاة.

ثم إن بعض الأفراد يركزون على المستقبل ويحتاطون لحوادث متوقعة من شيخوخة وتقاعد... الخ، بينما الآخر لا يركز على ذلك، وهكذا نجد أن العوامل الذاتية تلعب دورها في اتخاذ القرار الادخاري، ومع اعتراف الاقتصاد الوضعي بهذه العوامل إلا أنه لم يحفل بها كثيراً، بادعاء أنها ثابتة في الأجل القصير، ومن ثم فالتغير فيها ضئيل، وركز بدلاً من ذلك على العوامل الموضوعية، أو بالتحديد على بعضها – الدخل – لكنه مع ذلك اعترف بأن أثر هذه العوامل الذاتية قد يختلف من مجتمع لآخر، طبقاً للعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات والأعراف السائدة ... الخ[1]، وعليه فإن للدين أثره القوي في هذه العوامل، وهذا ما سنحاول التعرّف عليه في هذا المبحث.

---

(١) انظر: د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، جـ١ ص ٤١٣، مرجع سابق.

الإسلام والبخل:

يمكن القول: إن الاقتصاد الوضعي لا يمانع في نزعة البخل لدى الأفراد بل يرحب بها انطلاقاً من حرصه على المزيد من الادخار، حيث إن البخيل ينصرف أساساً عنده إلى من يقلل بشدة من الإنفاق الاستهلاكي، فإذا ما نظرنا في موقف الاقتصاد الإسلامي فإننا نجده مغايراً لذلك تماماً كما يتضح فيما يلي:

١- المفهوم الإسلامي للبخل مغاير كثيراً للمفهوم الوضعي، فليس البخل في الإسلام مرادفاً لقلة الاستهلاك، ومن ثم يكون مقابلاً للادخار، وإنما هو مقابل للسخاء أو الجود أو الكرم، فقد يكون الإنسان بخيلاً وهو في الوقت ذاته كثير الاستهلاك ربما إلى درجة الإسراف[(١)]، فالبخل شيء والتقتير شيء آخر وإن كان كلاهما مذموم ومرفوض.

إن البخل في الإسلام هو منع الواجب[(٢)]، وغالباً ما ينصرف هذا الواجب إلى الإنفاق أفراداً أو مجتمعاً، فهو منع بعض فضل ماله عن المجتمع وعن الغير، والبخل بهذا التعريف قد يصدق على المسرف وعلى المقتر وعلى المعتدل، وبالتالي فالبخل لا يتعرض للفائض أو الادخار من حيث إيجاده عادة، لكنه يتعرض له من حيث مصيره غالباً، حيث يهمل قناة الإنفاق الاجتماعي، فقد نجد رجلاً مدخراً ومستثمراً ولكنه لا يقدم جزءاً من مدخراته لمصلحة غيره، هنا نجد صورة البخل متجلية ظاهرة، ويصدق عليه ذلك سواء كان مقتراً على نفسه أو لا ، وهذا السلوك مذموم تماماً في الإسلام، قال اللّه تعالى: **﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم اللّه من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات والأرض واللّه بما تعملون خبير﴾**[(٣)]. وقال تعالى: **﴿ ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل اللّه فمنكم من يبخل ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه واللّه الغني وأنتم الفقراء وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ﴾**[(٤)]، وقال تعالى: **﴿ واعبدوا اللّه ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن اللّه لا يحب من كان مختالاً فخوراً، الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم اللّه من فضله وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً ﴾**[(٥)].

---

(١) الجاحظ، البخلاء، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣، جـ٢ ص ٩٨.

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، بيروت: دار المعرفة، ص ٣٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٨٠.

(٤) سورة محمد، الآية ٣٨.

(٥) سورة النساء، الآيات ٣٦، ٣٧.

ولعل في قصة زوجة أبي سفيان مع النبي ﷺ عندما جاءت تشتكي بخل أبي سفيان وتطلب الإذن في الأخذ من ماله دون علمه، ما يؤيد ذلك [1].

قال عبد اللّه بن عمر رضي اللّه عنهما: أربع من فعلهن برىء من البخل "**من آتى الزكاة وقرى الضيف ووصل الرحم وأعطى في النائبة**" [2].

وهكذا نجد نزعة البخل لها مفهومها المتميز في الإسلام، ونجدها من ناحية أخرى نزعة مذمومة شرعاً ومرفوضة عرفاً، ورفض الإسلام لها لا يمت من قريب أو بعيد لموقفه من الادخار وتوفيره، فهي مرفوضة ومع ذلك فالادخار مطلوب، ولا تناقض ولا تعارض.

٢- وحتى بغرض التعامل مع البخل بمفهومه الوضعي المعروف والذي ينصرف غالباً إلى التقليل المبالغ فيه في الاستهلاك، فإن ذلك أيضاً مرفوض إسلامياً، لأن الإسلام في كل شؤونه يرحب ويحبذ الاعتدال، ويمج الإفراط والتفريط، فكما أن المبالغة في الاستهلاك مرفوضة فكذلك المبالغة في تقليله، والحال كذلك مع المتغيرات الأخرى.

وقد أشارت الدراسة إلى ذلك في مباحث سابقة [3]، ومن الناحية الاقتصادية وجدنا تبريراً قوياً لموقف الاقتصاد الإسلامي، فالمعروف أن التقليل الزائد في الاستهلاك ينعكس سلباً على الاستثمار، وانخفاض الاستثمار معناه انخفاض الدخل وبالتالي الادخار، حيث إن الاستثمار وما يعود منه يُعد عاملاً محدداً من محددات الادخار.

وهكذا نجد للإسلام موقفه المميز حيال ما يعرف بالبخل، وهو موقف مغاير إلى حد كبير لموقف الاقتصاد الوضعي، فهو موقف الذم الشديد من جهة، وهو تحديد له على أنه منع للواجب وما يصب فيه من قنوات اجتماعية، بل ومن حيث تأثيره السلبي على الاستهلاك من جهةٍ أخرى، ومعنى ذلك - أيضاً - أن مع هذا التمايز والاختلاف مع الاقتصاد الوضعي، فإن انعكاس ذلك على الادخار وتوفيره ليس انعكاساً سلبياً كما قد يتوهم.

---

(١) انظر: - ابن حجر، فتح الباري: ٤٧٣/٤.
- النووي، شرح صحيح مسلم: ٧/١٢.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، جـ٢٩، ص ١٨٥.

(٣) انظر: الباب الثاني، الفصل الأول، المبحث الأول من هذه الرسالة، ص ١٦٩-١٧٤.

الإسلام والاحتياط للمستقبل:

الإسلام يحث على الاحتياط والنظر للمستقبل وعدم الاستغراق في الحاضر، وهذا شأن عام للإسلام في كل مواقفه، فهو لا يرى الاستغراق في الدنيا ونسيان الآخرة – كما لا يرى العكس – وهو لا يرى الانحصار في الواقع والوضع الاقتصادي الحالي ونسيان هذا الوضع مستقبلاً.

لقد حث الإسلام كثيراً على النظرة المتوازنة والرعاية للمستقبل وفي ذلك يقول ﷺ: [**رحم اللّه امرءاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته**][1]، وفي الحديث أيضاً قال ﷺ: [**خذ من شبابك لهرمك ومن صحتك لمرضك ومن غناك لفقرك**] [2]، والقرآن الكريم يعترف بما لدى الفرد الرشيد من نظر للمستقبل، يقول تعالى: ﴿ **أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل واعناب تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت كذلك يبين اللّه لكم الآيات لعلكم تتفكرون**﴾[3].

وقال عمر رضي اللّه عنه: "... فلو أنه إذا خرج عطاء أحدهم ابتاع منه غنماً فجعلها بسوادهم، فإذا خرج عطاؤه الثانية ابتاع الرأس والرأسين فجعلها فيها، فإني أخاف أن يليكم بعدي ولاة لا يعد العطاء في زمانهم مالاً، فإن بقي أحد منهم أو أحد من ولده كان لهم شيء قد اعتقدوا فيتكئون عليه" [4].

نجد الاهتمام الكامل بالمستقبل والاحتياط له، فلا يقف الحال عند المدخر بل يتجاوزه إلى ذريته من بعده.

وقال ابن الجوزي رحمه اللّه: "ينبغي أن ينظر العاقل في ماله فيكتسب أكثر مما ينفق ليكون الفاضل مدخراً لوقت العجز" [5] .

وقال أيضاً: "ينبغي الاحتراز من كل ما يجوز أن يكون، ولا ينبغي أن يُقال: الغالب السلامة .. وكذا ينبغي أن يقتصد الإنسان في نفقته وإن رأى الدنيا مقبلة، لجواز أن تنقطع تلك الدنيا، وحاجة النفس لا بد من قضائها، فإذا بذر وقت السعة فجاء وقت الضيق لم يأمن أن يدخل مداخل السوء ... وكذلك ينبغي للمعافى أن يعد للمرض، وللقوي أن يتهيأ للهرم، وفي الجملة فالنظر في العواقب وفيما يجوز أن يقع شأن العقلاء، فأما النظر في الحالة الراهنة فحسب فحالة

---

(١) رواه السيوطي، الجامع الصغير، انظر المناوي، فيض القدير، مرجع سابق، جـ٤، ص ٢٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٤٤٧/١، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٩٦/٩٠.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٦٦.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٤٥٢.

(٥) ابن الجوزي، صيد الخاطر، ص ٢٢٣، مرجع سابق.

الجهلة الحمقى، مثل أن يرى نفسه معافى وينسى المرض، أو غنياً وينسى الفقر"[1].

الإسلام ومراعاة الذرية:

إذا كان النظر للذرية بعد الوفاة أمراً غريزياً فطرياً يحرص عليه كل إنسان – بغض النظر عن عقيدته – فإن الإسلام لا يكتفي بالإقرار والاعتراف بذلك، بل يجعل منه أمراً دينياً فوق كونه أمراً فطرياً، بمعنى أن الإنسان يثاب على ذلك، ويعاقب على الإهمال فيه. فعن سعد بن أبي وقّاص –رضي اللّه عنه– قال: "**جاءني رسول اللّه ﷺ يعودني من حجة الوداع من وجعٍ اشتدّ بي فقلت: يا رسول اللّه: بلغ بي الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلاّ ابنة لي أفأتصدق بكل مالي؟ فقال: لا، فقلت: فالشطر؟ قال : لا، قلت : فالثلث؟ قال: الثلث، والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه اللّه عز وجل، إلا أجرت بها حتى ما تجعل في فيء امرأتك**"[2]، لاحظ رفض الرسول ﷺ إهمال الورثة حتى ولو من خلال الإنفاق الاجتماعي، ولاحظ كذلك ما بينه من خيرية ترك الورثة أغنياء والخيرية خيرية في الدين قبل أي شيء. ويُروى عن كعب بن مالك أنه عندما جاءه البشير بتوبة اللّه عليه، أسرع إلى لقاء الرسول ﷺ وطلب منه أن يتصدق بماله، فقال له ﷺ [**أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك**][3].

وقال ﷺ: [**كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول**][4] وكما يصدق ذلك على التصرفات ذات الأثر في حياة العائل، فإنه يصدق على التصرفات ذات الأثر بعد وفاته وهكذا نجد عامل النظر للورثة والاحتياط لهم وما ينتج عنه من قرارات ادخارية هذا العامل يحترمه الإسلام ويقدره ويحض عليه، ومعنى ذلك أن موقف الاقتصاد الإسلامي من المدخرات من خلال تعامله مع هذا العامل هو موقف إيجابي.

ومما سبق يتضح لنا أن العوامل الذاتية المحددة للادخار يؤثر فيها الإسلام تأثيراً جوهرياً بالتقوية والدعم من جهة، وبالرفض والتحذير من جهة أخرى، فموقفه من التحوط للمستقبل ومراعاة الورثة موقف حث وتدعيم، وموقفه من البخل والتقتير موقف رفض، ومع ذلك فإنه في كل مواقفه هنا لا يؤثر في الادخار تأثير سلبياً بل تأثيراً إيجابياً.

---

(١) ابن الجوزي، صيد الخاطر، ص ٤٢٤، مرجع سابق.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٠٣/٢.
(٣) أخرجه أحمد في المسند: ٥٩/٣، والبيهقي في سننه: ١٦٨/١٠.
(٤) رواه أبو داود والنسائي، انظر المنذري، الترغيب ... ، مرجع سابق، جـ٣، ص ٦٥.

المبحث الرابع : محددات دينية:

ذكرت الدراسة أن العامل الديني له أثر مباشر وأثر غير مباشر على العملية الادخارية، فهو يؤثر فيها من خلال تأثيره في العوامل المحددة لها، والمعروفة لدى الاقتصاد الوضعي، وهو يؤثر فيها من خلال أدوات دينية محضة تؤثر مباشرة في القرار الادخاري غير مطروقة ولا معهودة لدى الاقتصاد الوضعي.

وفي ضوء ذلك كان علينا ونحن نبحث محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الإسلامي أن نعي هذه الحقيقة حتى يأتي البحث فيها ذا فائدة، ومن هذا المنطلق جاء التناول للمباحث الثلاثة السابقة للتعرف على طبيعة ومدى تأثير الإسلام في المحددات الادخارية المعروفة وقد تبين لنا بعد دراسة أبعاد هذا الموضوع، أن للإسلام آثاره البعيدة المدى في تلك المحددات، ومعنى ذلك أن هذه المحددات المتعارف عليها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وسواء كانت موضوعية أو ذاتية تمارس في ظل اقتصاد إسلامي مفعولها على الادخار بطريقة مغايرة إلى حد كبير، يجعل منها ذات أثر أقوى في تدعيم المدخرات.

وفي هذا المبحث نجد من الضروري واستكمالاً للطرح العلمي للمسألة، أن نستعرض ما قد يكون هنالك من محددات جديدة يتميز بها الاقتصاد الإسلامي، ذات التأثير المباشر على العملية الادخارية، ومن أهم هذه المحددات الزكاة والميراث والوقف، وفي الفروع التالية نتعرف بصورة موجزة على تأثير هذه الأدوات على الادخار، وبالتالي يمكن لنا أن نعتبرها محددات ادخارية يتميز بها الاقتصاد الإسلامي، وتضاف على المحددات السابقة المعروفة لدى الاقتصاد الوضعي، مع ملاحظة ما قد أدخله الإسلام من تعديلات وتأثيرات جوهرية على العوامل والمحددات السابقة.

أولاً : الزكاة والادخار :

١- سيكون الحديث هنا عن الزكاة مقصورا على زاوية محددة هي أثر الزكاة على المدخرات العائلية، وقبل أن نبدأ بحث هذه المسألة ننبه إلى أن تأثير الزكاة في المدخرات قد تعرض له البحث بإشارات بسيطة، لكن ذلك لا يغني عن التناول المستقل الشامل لكل ما للزكاة من تأثير في المدخرات من حيث إيجادها وتوفرها أو من حيث تعبئتها وتوجيهها.

الزكاة أحد أركان الإسلام، وقد جاء ذكرها تكراراً في عدد كبير من آيات القرآن الكريم – ٣٣ موضعاً – وجمع بينها وبين الصلاة في كل هذه المواضع، ماعدا موضعاً واحداً،

لأن كليهما يعنيان التطهير، كما أن الزكاة فرضت بعد فرض رابطة الأخوة الإسلامية – فرضت بعد غزوة بدر في السنة الثانية – وذلك لتقوية هذه الرابطة وتدعيمها **﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تُقدّموا لأنفسكم من خيرٍ تجدوه عند اللّه إن اللّه بما تعملون بصير﴾**[١] ، وهي فريضة مالية فرضها اللّه تعالى على الأموال بنظام خاص وتشريع معين، تفرض على كل الأموال النامية، سواء تم النمو فعلاً وحقيقة أو لم يتم، طالما أنها معدة للنماء وإدرار الدخول مثل النقود.

وهي تجب في المال إذا ما تم النصاب، والأنصبة محددة تحديداً دقيقاً من قبل الشريعة، والملاحظ أن هذه الأنصبة هي ليست من الارتفاع بالقدر الذي لا يجعل المكلف بها إلا عالي الثراء والغنى، كما أنها ليست هينة بسيطة بالقدر الذي يُدخل الفقراء غير القادرين على دفعها، ومعنى ذلك أنها تعم كل الأغنياء، طالما أنطبق عليهم وصف الغنى، قال ﷺ: [**تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم**][٢].

ثم إن سعرها متفاوت، يبدأ من ٢,٥٪ ويصل إلى ٢٠٪ حسب طبيعة الوعاء المأخوذة منه من جهة، ومقدار التكلفة والنفقة في الحصول عليه من جهة أخرى، ثم أنها تفرض مرة واحدة في العام بالنسبة للأموال الإنتاجية، أما بالنسبة للأموال المنتجة، مثل الزروع والثمار والمعادن، فتفرض متى ما حصل النماء، قال اللّه تعالى: **﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾**[٣] وهي فريضة مالية نسبية في الجملة وليست تصاعدية وليست تنازلية، فسعرها ثابت بغض النظر عن تغير مقدار الوعاء ما عدا الثروة الحيوانية فيختلف حسب النوع والعدد. ثم إن مصارفها محددة بوضوح من قبل الشريعة لا مجال للخروج عليها قال اللّه تعالى: **﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل اللّه وابن السبيل فريضة من اللّه واللّه عليم حكيم﴾**[٤].

ويُلاحظ على مصارفها غلبة عنصر الفقر والحاجة، فهي للفقراء والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب، لكن هناك حيزاً لبعض الأغنياء مثل العاملين عليها فهم يأخذون منها بوصف العمل لا بوصف الفقر، ولذلك فهم من مصارفها حتى ولو كانوا أغنياء، وكذلك الحال في الغارمين في بعض صور الغرم، وبعض المرافق العامة – وفي سبيل اللّه –

---

(١) سورة البقرة، الآية ١١٠.
(٢) رواه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر ابن الأثير، جامع الأصول، دمشق: مكتبة دار البيان، ١٣٨٩.
(٣) سورة الانعام، الآية ١٤١.
(٤) سورة التوبة، الآية ٦٠.

على خلاف وتفصيل فقهي دقيق في ذلك كله[1].

هذه إشارة سريعة عن المحاور الكبرى لهذه الفريضة، وجدتُ من الأهمية ذكرها حتى نستحضر - ويستحضر القارىء معنا - الصورة الكلية العامة لهذه الفريضة، التي يهمنا معرفة أثرها على الادخار، وقبل أن نختم هذا التعريف السريع بالزكاة أحب أن أشير إلى المصطلح - الزكاة - فلم يُسمها اللّه ضريبة، ولم يُسمها أي شيء غير الزكاة والصدقة، والمصطلح له مضامينه وإيحاءاته واشعاعاته، فهي صدقة أي برهان على صدق الدين وصحة التدين والالتزام لدى المكلف بها والمؤتي لها، وهي زكاة أي طهارة وتنمية وبركة للمال وللإنسان الدافع لها والمدفوعة إليه، هي تطهر المال من كل الشوائب وتنميه قال ﷺ: [**ما نقص مال من صدقة**][2]، وهي تطهر نفس الدافع لها من البخل والشح والأثرة وعبادة المال، وتنمي ما لديه من صفات إيثارٍ حسنة من بذل وعطاء وحب للخير.

وهي تطهر نفس الآخذ لها من الحقد والغل والحسد والضغائن، التي تبرز جلية مدمرة إذ ما حُرم الفقير من بعض أموال الغني، ومفعول هذه الضغائن النفسية خطيرة جداً، وخاصة إذا ما تجاوز مرحلة الشعور الداخلي إلى الحركة والفعل، قال تعالى: ﴿**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ...**﴾ [3]، إن الزكاة وإن مثلت جدولاً من إحدى قناتي الفائض، وهي قناة الإنفاق الاجتماعي، فإنها في الحقيقة لا تعد مقابلاً وقسيماً للقناة الثانية - الادخار الموجّه للاستثمار - وإنما هي في الوقت ذاته مدعمة ومحفزة على الادخار بهدف الاستثمار، فهي أداة لتوفير الادخار الفائض كما أنها أداة التوجيه وتوظيف الفائض.

٢- الزكاة والادخار :

أخذاً من اسمها الذي سماها اللّه تعالى به، وتصديقاً وإيماناً بكلام الصادق المصدوق ﷺ فيها والذي لا يحتاج أبداً إلى قسم، لكنه ﷺ أقسم وهو لا ينطق عن الهوى، ولحكمة قد تكون بعض جوانبها ما يثار اليوم من أن الزكاة ذات مفعول سلبي على أموال الأغنياء.

---

(١) لمعرفة موسعة بهذه الجوانب المختلفة للزكاة يراجع د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٣.

(٢) رواه مسلم، انظر الصنعاني، سبل السلام، مرجع سابق، جـ٤، ص ١٠ بعبارة قريبة [ما نقصت صدقة من مال].

(٣) سورة التوبة، الآية ١٠٣.

وذلك من حيث إنقاصها له والحيلولة دونه والاستثمارات المفيدة المنمية للأموال، فأقسم ﷺ أن المال لا ينقص من صدقة، أخذاً من ذلك كله -عقيدةً وإيماناً وديناً- بأن الزكاة لا تؤثر سلباً على كل ما يحافظ على الأموال وينميها، ولعل من أقوى المزاعم في ذلك ما كان على جهة المدخرات إنها تقلل من الفائض، وتأخذه من يد صاحبه الحريص عليه القادر على توظيفه والخبير بذلك، رافعة له إلى أشخاص بعيدين عن ذلك على مستوى القدرة وعلى مستوى الرغبة معاً، ومع هذا الإيمان والاعتقاد فإننا ندعم ذلك كله بالجانب الاقتصادي والتحليل العلمي لأثر الزكاة الاقتصادي.

ومن يحصر ويقصر نظره على جزئية دفع المكلف لبعض ماله زكاة يرى أن فيها انقاصاً لماله وخاصة للفائض المتوفر لديه[1]، لكن هذه النظرة الضيقة غير صحيحة علمياً واقتصادياً، فالصواب أن ينظر المتابع والمراقب نظرة أوسع تأخذ ما قبل لحظة الإخراج في الحسبان، كما تأخذ ما بعد هذه اللحظة، فالفرد الذي يدرك أن عليه زكاة، بافتراض أنه فرد رشيد، يحرص على المال ويحافظ عليه ويسعى لإنمائه وعدم نقصانه، فإنه يعمل بالضرورة على تلافي المفعول الحسي الظاهر للزكاة من انقاص لأمواله، فيزيد من الجد والمكابدة في تحسين الإنتاج، وزيادة الدخل، والسعي الحثيث وراء أفضل الفرص والمجالات الاستثمارية، كل ذلك حتى يعادل أو يتغلب على هذا الأثر الظاهر، وبالتالي فإن أمواله في الحقيقة لم تنقص بفعل الزكاة، حيث إن الزكاة نفسها مثلت له حافزاً من أقوى الحوافز على المزيد من التنمية والإنتاج، وما كان يتحقق له ذلك في غيابها.

ولعل هذا جانبٌ من الرسالة النبوية المتمثلة في قوله ﷺ: [**اتّجِروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة**]، معنى ذلك أن الزكاة بالنسبة للمكلف بها - الرشيد اقتصادياً - لن تقلل مما لديه من فوائض، ثم إن الزكاة من ناحية أخرى تُفرض على النقود والمجوهرات حتى ولو لم توظف وتستثمر، هذا دافع قوي جداً لإخراج وتحرير هذه الثروة النقدية المحبوسة في صورة سائلة أو في صورة مجوهرات وطرحها للتداول والتوظيف الاستثماري المفيد.

ومن ثم إحداث المزيد من النمو والعوائد لصاحبها حيث من المعروف أن النقود والمجوهرات عناصر مالية عاطلة إلا إذا وظفت واستخدمت، ومعنى ذلك أن الزكاة قد أحدثت هنا حيال المدخرات عدة آثار منها: دفع هذه الأموال العاطلة إلى ساحة الإنتاج والاستثمار، ومعنى ذلك الزيادة والنمو ومن ثم القدرة على المزيد من المدخرات، ثم

---

(١) د. صقر أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٦.

إنهـا تؤثـر فـي الادخار على مستوى المصير والغاية وليس فقـط علـى مستوى الوجـود، فالمدخرات وجدت لكنها خزنت في شكل نقدي ولم توجه للاستثمار، فتأتي الزكاة فتواصل به الشوط دافعة لها إلى مجالات الاستثمار وبذلك تكمل الدورة الحميدة.

ثم إن حصول الفقراء وغيرهم على الزكاة معناه قوة شرائية متزايدة، وبالتالي مزيد من الاستثمار والإنتاج، وبالتالي مزيد من الدخول، ومن ثم مزيد من الادخار[1].

ثم إن الزكاة للغارمين تدفع الكثير منهم إلى معاودة ممارسة النشاط الإنتاجي بعد أن هدد الدَّيْن بإفلاسه وتحويله إلى ثروة ضائعة، فإنها تعيد له نشاطه، ومن ثم الاستمرار في الإنتاج والمزيد من الدخل ومن ثم القدرة على الادخار والاستمرارية فيه، ثم إن الفرد الذي يأخذ الزكاة في ظل التشريع الإسلامي لها والحرص على اغنائه من خلالها، عن طريق تزويده بالأدوات الإنتاجية، وتحويله إلى طاقة منتجة، فإنها تسهم بفعالية في بث النشاط في الحياة الاقتصادية، وتُكوّن طلباً على سلع وخدمات إنتاجية، وهذا كله يمثل طلباً متزايداً على المنتجات، مما يفسح الطريق أمام توسعات استثمارية والأثر الادخاري وراء ذلك واضح جلي.

قد يُقال على جهة الآخذ للزكاة، إن الزكاة تغري على البطالة من جهة، وتغري على المزيد من الاستهلاك من جهة أخرى، وتغري على إضعاف الميل للاحتياط للمستقبل فهي أداة تامين واحتياط من جهة ثالثة، وكل ذلك يُنتج آثار سلبية ولا سيما على الاستثمارات والمدخرات، وكل ذلك نابع من عدم فهم دقيق لتشريع وفقه الزكاة، إنها لا تُدفع لقادر على الكسب وواجد له قال ﷺ: [**لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب**][2]، فالفرد القادر على

(1) د. عبد العزيز هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٣٩، وما بعدها.
د. شوقي اسماعيل شحاته، التطبيق المعاصر للزكاة، جدة: دار الشروق، ١٩٧٧.
د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ص ١٥٢، مرجع سابق، د. شوقي دنيا، تمويل التنمية، مرجع سابق، ص ٢٧٥ وما بعدها.
د. منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، ١٣٩٩، ص ١١٢.
د. عبد الله الطاهر، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، ١٤٠٨هـ.

(2) رواه أبو داود والنسائي والإمام أحمد، الشوكاني، نيل الأوطار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٢٤، جـ٤.

العمل والواجد له لا يحصل على زكاة، بإتفاق العلماء لأنه عاطل باختياره[1]، ثم إن الزكاة لا تُعطى في غالب صورها في صورة نقدية أو سلع استهلاكية، تزيد من الاستهلاك مباشرة، دون المرور عبر الممر الإنتاجي، فهي قبل أن تزيد الاستهلاك تزيد الاستثمار والإنتاج[2].

وقد يُتوهم أن الزكاة من خلال سهم الغارمين تُشجع على الاستدانة والإسراف، بدلاً من الاعتماد على أنفسهم والتعويل على تكوين فوائض ومدخرات، وقد قال الفقهاء إن الديون التي تُسدد من الزكاة ما كانت ضرورية وفي غير سرف[3]، بل ويترتب على سدادها تغيير حال الآخذ لها.

يقول الإمام الباجي: "ويجب أن يكون هذا الغارم على هذا الوجه من تنجز حاله بأخذ الزكاة ويتغير بتركها، وذلك بأن يكون ممن له أصول يستغلها ويعتمد عليها، فيركبه دين يلجئه إلى بيعها، ويعلم أنه إذا باعها خرج عن حاله فهذا يُؤدى عنه، وأما من كان على حالة من الابتذال والسعي، فأراد أن يشتري أموال الناس ليكون منها دين في ذمته فيكون غارماً ما يؤدى عنه من الزكاة فلا يجوز ذلك" [4] .

ثم إن مصرف ابن السبيل يقدم مزيداً من الفرص لتوفير الفائض، فالسفر يخفض من ضغط السكان على الموارد، ومن ثم يتيح فرصاً أكبر للفرد كي يدخر وكذلك للدولة[5].

لقد توصل أحد الباحثين بتحليل جيد إلى أن الزكاة بدلاً مما يشاع عنها من أنها تُنقص الميل الحدي لدى الأغنياء فإنها تزيده لديهم، وذلك للحرص القوي لديهم على المزيد من تكوين الفائض والمدخرات تعويضاً عما يدفعون من زكاة، كما أنها في الوقت نفسه ترفع من مستوى الطلب الكلي[6] إن الزكاة تقدم مشاركة جيدة في التنمية وفي تكوين طبقة رجال الأعمال، من خلال ما تقدمه لهم من أدوات وآلات وخدمات إنتاجية تحيلهم من أناس فقدوا القدرة على الاستهلاك وفقدوا القدرة على الإنتاج إلى طبقة منتجة، وقد تأكد اقتصادياً أن توافر هذه الطبقة في المجتمع يُعد عنصراً مهما في توافر المدخرات وحسن استخدامها.

---

(١) الشافعي، الأم، المجلد الأول جـ٢، ص ٧٤، بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٣، أبو عبيدة، الأموال، مرجع سابق، ص ٧٣٨، الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) الرملي، نهاية المحتاج، المكتبة الإسلامية، القاهرة، جـ٦، ص ١٥٧ وما بعدها.

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت، جـ١، ص ٢٩٨.

(٤) الإمام الباجي (أبو الوليد سليمان)، المنتقى شرح الموطأ، بيروت، دار الكتاب العربي، جـ٢، ص ١٥٤.

(٥) د. شوقي دنيا، تمويل التنمية، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٦) د. عبد العزيز هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٦٢.

هذه نبذة مختصرة عن علاقة الزكاة بالادخار، ومنها يتضح أن الزكاة تعتبر محدداً رئيساً للادخار، كما أنها أداة دينية محضة، أنفرد بها الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصادات الأخرى.

الوقف والادخار :

من الأعمال الخيرية التي حبب فيها الإسلام كثيراً ما يسمى بالوقف، وهناك الكثير من الجوانب الوقفية التي نالت اهتمام وعناية الباحثين والفقهاء قديماً وحديثاً، منها فقه الوقف وما يقوم عليه من أحكام فقهية سواء على مستوى الواقف أو الموقوف عليه أو الموقوف أو الناظر للوقف، ومنها الآثار المترتبة على الوقف اقتصادياً ومالياً واجتماعياً، ومنها عمليات توظيف واستثمار الوقف ... الخ.

والذي يُعنى به هذا البحث هو أثر الوقف على قضية الادخار، وكما فعلنا مع الزكاة حيث عرفنا بها تعريفاً عاماً سريعاً فإننا نفعل ذلك مع الوقف.

١- يُقصد بالوقف قيام فرد بوضع أصل مالي من الأصول التي يمتلكها له صفة الدوام والاستمرار بحيث تكون الاستفادة به، وبما يعود منه من دخل أو خدمة لجهة ما أو لفئة ما مثل الفقراء، طلبة العلم، أبناء السبيل، المجاهدين ... الخ، أو هو بالتعبير الفقهي "حبس العين والتصدق بمنفعتها" [(1)] فهناك الواقف وهو الشخص الذي ينشيء الوقف أو بتعبير مرادف -الصدقة الجارية- الذي يخرج بعض ماله بحيث يكون النفع بها مستمراً لجهة ما أو فئة ما.

وهناك المال الموقوف وأشهر أمثلته الأموال الثابتة، مثل العقارات والأراضي، ولكنه طبقاً لبعض المذاهب لا يقف عند ذلك بل يمتد ليشمل النقود، فقد يكون الوقف وقفاً نقدياً حيث توظف النقود بهدف أن يكون عائدها لشيءٍ معيّن ...، بل يمتد ليشمل المنافع فمن ملك منفعة فله أن يوقفها مثل من أستأجر داراً فله أن يوقف منفعة أو خدمة السكنى مدة إجاراتها[(٢)].

---

(١) محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٩٧١.

(٢) محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق، ص ١٠٣ وما بعدها، د. حسن الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، من أعمال الحلقة الدراسية التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٠هـ، ص ١١٥، د. محمد الكبيس، أحكام الوقف، نشر وزارة الأوقاف، بغداد، جـ١، ص٢٣٦ وما بعدها. الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت، جـ٤، ص ٦٩.

وهناك الموقوف عليه، مثل المساجد والمدارس والجامعات والمستشفيات والفقراء وطلبة العلم .... الخ[1].

لقد حبب الإسلام كثيراً في الوقف والأحاديث في فضله وخيريته عديدة، ففي الحديث الشريف قال ﷺ:[**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقةٌ جاريةٌ أو علمٌ يُنتفع به أو ولدٌ صالحٌ يدعو له**][2]، وفي الحديث الشريف قال ﷺ: [**سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره: من علم علماء، أو كرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ورّث مصحفاً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته**][3].

٢- الوقف والادخار: بالنسبة للواقف فإن فتح هذا الباب والتحريض عليه يعتبر دعوة صريحة وقوية للمشاركة فيه، ويكون ذلك من خلال السعي الجاد لتوفير الفائض أو الادخار الذي يقوم بوقفه أو يشتري به ما يقوم بوقفه، إن الوقف قد يتضمن بالضرورة توفر مدخرات وفوائض كبيرة لدى الشخص، فمثلاً رجل يوقف مدرسة ويوقف عليها أموالاً للإنفاق عليها من عائدها، سوف نجد تكاليف بناء أو شراء المدرسة، ثم الأموال الكبيرة التي توقف عليها حتى يتمكن عائدها من الصرف عليها، إن ذلك كله يجعل الفرد يكد ويسعى حثيثاً في المجال الاقتصادي حتى يتوفر له ذلك، وبالتالي كان الوقف دافعاً قوياً للمزيد من الفائض والمدخرات، وقد يقال وما علاقة الادخار والاستثمار والتنمية بذلك؟ لكن عند التأمل السليم نجد أن هذا العمل في وسط وداخل الاستثمارات وأعمال التنمية، ولسنا في مجرد إنفاق اجتماعي كما قد يُتصور، إن معنى وقف مدرسة أو مستشفى، مدخرات كبيرة توجه للاستثمار في بناء هذه المستشفى أو المدرسة، وفي ذلك ما فيه من أنشطة وعمليات اقتصادية متنوعة، ثم إن وقف الأموال عليها، معناه حجز بعض الأموال وتوظيفها واستثمارها اقتصادياً لإدرار عائد يوجه للإنفاق على المدرسة أو المستشفى، وهذا كله عمل استثماري في خدمة التنمية، ثم إن العناصر البشرية المستفيدة من الوقف مثل المرضى وطلبة العلم هم بدورهم رؤوس أموال بشرية، ونحن نعلم أن العلاج والتعليم استثمار لا يقل أهمية للتنمية عن استثمار المال العيني، فهم بدورهم يصبحون من خلال هذا الوقف عناصر إنتاجية فاعلة، تسهم في الإنتاج والاستثمار، وتحقق الدخول ومن ثم

---

(١) د. شوقي دنيا، أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض، العدد الرابع والعشرون، ١٤١٥.
(٢) رواه مسلم، انظر النووي، شرح صحيح مسلم، مرجع سابق، جـ٦، ص ٨٥.
(٣) رواه البيهقي والبزار، انظر المنذري، الترغيب ...، مرجع سابق، جـ٣، ص ٣٧٧.

تكون لديها المقدرة على الادخار ومن ثم تصبح مطالبة به(١).

بل إن المسألة تتجاوز ذلك، فكثيراً ما كان المال الموقوف مصانع ومؤسسات إنتاجية، وإذن فقد دخلت عملية الوقف مباشرة في لب العمل الاستثماري الاقتصادي(٢).

ثم إن الوقف يتضمن من ناحية أخرى الادخار لا محالة، وذلك حيث يتطلب الموقوف الصيانة والمحافظة بل والتنمية حتى يظل مُدراً للدخل، وبالتالي فإن العائد منه لا يوجه كله لأغراض الاستهلاك، أو بعبارة أخرى لا يوجه للمنفعة المباشرة للموقوف عليهم، بل يخصص جزء منه ويجنب للإنفاق منه مستقبلاً على المال الموقوف، وهذا هو المقصود من العملية الادخارية، بل إن الفقهاء جعلوا لذلك الأولوية حتى ولو لم يوزع في بعض الحالات شيء على الموقوف عليهم "**يبدأ الصرف من غلته لعمارته قبل الصرف على المستحقين**" (٣) والحكمة في ذلك أنه بدون هذا الإصلاح المستمر يخرب الوقف وتضيع على المستحقين المنافع التي كانوا يحصلون عليها منه(٤).

ومن الأمثلة الفقهية الجيدة في ذلك، أنهم قالوا لو كان الوقف نخيلاً فيجب على الواقف أو ناظر الوقف وجوباً شراء فسائل من غلة النخيل فيغرسها كي لا تفنى النخل ويخلف بعضها بعضا(٥).

وواضح أن الوقف يسد العديد من الاحتياجات الاستهلاكية التي تلتهم الجزء الأكبر من الدخل على حساب توفير مدخرات، وبالتالي فإنه يُقدم الفرصة القوية أمام تكوين المدخرات، وقد ذكرت لنا الكُتُبُ قصة طريفة مفيدة في ذلك، فقد كان أبو حيان عالم النحو الشهير يعيب على المقري شراء الكتب ويقول له: "اللّه يرزقك عقلاً تعيش به، إن أي كتاب أردته استعرته من خزائن الأوقاف، وإذا أردت من أحد أن يعيرني درهماً ما أجد ذلك"(٦)، وقد ذكر المؤرخون والباحثون ما كان للوقف على المساجد والمدارس

---

(١) د. عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، من أعمال الحلقة الدراسية لإدارة وتثمير الأوقاف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ، ١٤١٠هـ.

(٢) د. عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، مرجع سابق، ص ٢٢٩ وما بعدها، ولمعرفة موسعة انظر سيجفريد هونكة، شمس العرب تشرق على الغرب، ترجمة فاروق بيضون، بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٤، ص ٣٦٩ وما بعدها.

(٣) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، جـ٤، صت٣٦٦ وما بعدها.

(٤) انظر الإمام هلال الرأي، أحكام الوقف، حيدر أباد، دار المعارف العثمانية، ١٣٣٥هـ، ص ١٩.

(٥) الإمام هلال الرأي، أحكام الوقف، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٦) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٣٥٧.

والمستشفيات وغيرها من آثار اقتصادية بالغة، حيث أقيمت صناعات ومشروعات عديدة لخدمة الوقف، مثل صناعات السجاد والبخور والعطور والقناديل وصناعة الورق وصناعة الآلات وصناعة الملابس، ووصل الأمر إلى إحياء أراضي موات ثم وقفها، كل ذلك أوجد فرصاً استثمارية يمكن للمدخر أن يستثمر مدخراته فيها، كما أنها ولدت المزيد من الدخول، وبالتالي أوجدت المقدرة على الادخار[1].

ولعل من ألصق الصور الوقفية بتنمية الادخار وتكوينه، ما هنالك من أوقاف نقدية، حيث يوقف الفرد بعض ما لديه من فوائض ومدخرات نقدية لأغراض خيرية مختلفة.

وهكذا يُعد الوقف عاملاً رئيساً من العوامل المحددة والمؤثرة في المدخرات، إيجاداً وتوجيهاً وتوظيفاً، وعلى المجتمعات والحكومات الإسلامية أن تحسن الاستفادة من هذه المؤسسة، وتُهيئ لها السبل التي تُمكنها من إنجاز مهامها الدينية والاقتصادية والاجتماعية على الوجه المرضي.

الميراث والادخار :

من التشريعات الإسلامية التي لها علاقة وطيدة بالمدخرات الميراث، وبقدر ما هو عامل مفيد وإيجابي حيال الادخار بقدر ما فهم بأنه عامل سلبي حيال هذه المدخرات.

وفيما يلي نبين هذه الجوانب المختلفة:

١- الميراث نظام أو تشريع إسلامي، تكفّل القرآن الكريم بتحديد كل جوانبه وأبعاده، ولم يقف في تناوله له عند حد الكليات والتوجيهات العامة، وإنما كان الميراث أحد المواطن القليلة التي فصل القرآن الكريم القول فيها تفصيلاً شافياً، ولم يترك للسنة الكريمة مجالاً كبيراً في ذلك، وهذا يدل على الأهمية القصوى التي يوليها الإسلام للميراث، وعلى أن للميراث آثاراً جوهرية بارزة في حياة الناس اجتماعياً واقتصادياً، ولقد بيَّن القرآن الكريم بتفصيل دقيق الورثة ونصيب كل وارث، وكيفية التصرف في التركة والحقوق الواردة عليها، وحذر تحذيراً شديداً من التعدي على تلك التشريعات. لذا جاء تسلسل الآيات في سورة النساء تعبيراً صادقاً لذلك[2].

---

(١) د.عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٢) سورة النساء، من الآية السابعة إلى الآية الرابعة عشرة.

ومن الملاحظ أن التنظيم الإسلامي للميراث يختلف كثيراً عن التنظيمات الوضعية له، ومن الأمور ذات الأهمية -في موضوعنا- أن نطاق الورثة في النظام الإسلامي لا هو بالضيق تماماً فيحرم الكثير منه، ولا هو بالواسع كثيراً فيفقده مفعوله وآثاره، ثم إنه يرتكز على العدالة من جهة، وعلى مراعاة درجة العلاقة بين المتوفى والوارث من جهة أخرى، ثم إنه متدرج بنظام فريد، بحيث إذا وجد الأهم أو الأقرب للمتوفى فإن الأبعد منه درجة يُحجب على تفصيل فقهي رائع.

٢- الميراث وشبهات حول أثره السلبي على الادخار: وردت بعض الملاحظات والتعليقات على نظام الميراث الإسلامي من غير المسلمين -بل ومن بعض المسلمين- على أساس أنه عامل اقتصادي سلبي، فهو يضر بالفائض والمدخرات ويفتت الثروة، ويقلل كثيراً من كفاءة استغلالها، وبعبارة مختصرة هو ضد التراكم الرأسمالي[١].

٣- الميراث وتأثيره الإيجابي على الادخار: إن كل ما قيل من شبهات حول التأثير السلبي للميراث على الادخار مردود عليه، يضاف إلى ذلك أن للميراث آثاراً إيجابية بارزة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

إن الإنسان بفطرته يحرص على بقاء نوعه وبقاء نسله وامتداد ذكراه، ولا يكون ذلك إلا من خلال ذريته، ومن ثم فهو يحرص على الذرية، ويحرص نفس الحرص على تأمين مستقبلهم وحياتهم من بعده، ويكون ذلك بترك مال لهم يعتمدون عليه في معيشتهم من بعده، ولا سيما إن كانوا صغاراً، والتتبع والمشاهدة تثبت فروقاً بين من له ذرية ومن ليس له، في السلوك الإنتاجي والاستهلاكي والادخاري.

ولذلك نرى الرجل يكد ويجتهد في ممارسة النشاط الاقتصادي وتجميع الأموال والمحافظة عليها حرصاً على حياة أولاده الحياة الكريمة أثناء وجوده وبعد مماته[٢]، ولو سئل أي فرد في ذلك لقال أريد أن أؤمن لأولادي حياة كريمة من بعدي، وصدق رسول الله ﷺ

(١) د. فاضل عباس الحسب، في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠١ ص ١١٧ وما بعدها وانظر نقداً مفصلاً له، د. شوقي دنيا، نقد كتاب في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة مركز البحوث، جامعة الإمام، العدد الثاني، محرم ١٤٠٤هـ.

(٢) يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٠٧هـ ص ١٨٨ وما بعدها.

إذ يقول: [**الولد مجبنة مبخلة محزنة**] [1] ويقول: [**إنك إن تذر ورثتك أغنياء خيراً من أن تذرهم عالة يتكففون الناس**] [2]، ولقد أحترم القرآن الكريم هذه الفطرة لدى الإنسان وقدم لها التوجيهات الرشيدة قال تعالى: ﴿ **وليخشى الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا اللّه وليقولوا قولاً سديداً**﴾[3].

أما عن التخوفات مما يحدثه الميراث في التركة من تفتيت للمتراكم منها، فهذا لا مجال له هنا، حيث نظمت الشريعة كيفية استخدام التركة بما يكفل حق كل وارث من جهة، وبما يكفل كفاءة الاستخدام من جهة أخرى، فهناك الاستخدام المشترك مع تمايز وتحديد الأنصبة[4].

ثم إن الميراث إذ يوزع التركة يعمل على تداول الثروات والمزيد من الحركة في أنماط التوزيع، ويُمكّن الكثير ممن لهم مقدرة استثمارية على القيام بالاستثمار، ومن ثم عدم تركز واحتكار الثروات، وتوسيع نطاق الملكيات والمشروعات وتكثير رجال الأعمال. كل ذلك له أثره الإيجابي على عملية الاستثمار والادخار في المجتمع[5].

وعليه فإن نظام الميراث الإسلامي، له دوره الفاعل في الادخار العائلي بالدعم والتوجيه ورفع لمستواه وحُسن استخدامه.

خلاصة القول :

ومما سبق يتبيّن لنا أن هذا الفصل تم تخصيصه لمحددات الادخار العائلي، وتناولنا فيه قضية على درجة كبيرة من الأهمية، وهي التي تميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي في موقفهما من موضوع الادخار، فإلى أي مدى يتميز موقف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي حيال هذه القضية ؟ وبعبارة أخرى هل لإدخال القيم والأحكام الشرعية في صلب موضوع الادخار تأثير جوهري عليه ؟.

---

(١) المعجم الكبير للطبراني: ٨١/١٩، مجمع الزوائد للهيثمي: ٣١٥/٩.
(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٥٩/٣، والبيهيقي في سننه: ١٦٨/١٠.
(٣) سورة النساء، الآية ٩.
(٤) انظر باب القسمة في مختلف الكتب الفقهية.
(٥) د. عبد اللّه الجابري، الآثار الاقتصادية للإرث في الإسلام، مجلة مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، السنة الأولى، العدد الثالث ١٤١٨هـ.

وإجابة عن ذلك رأيت أن يكون المنهج هو التعرف أولاً على مدى وكيفية واتجاه تأثير تلك القيم والأحكام في المحددات المعروفة في الاقتصاد الوضعي، ثم بعد ذلك نتعرف على ما إذا كانت هذه القيم قدمت عوامل ومحددات جديدة غير معهودة في الاقتصاد الوضعي. وخلاصة ما توصلت إليه الدراسة في ذلك يمكن بلورته في النقاط التالية:

١- إن للقيم الإسلامية تأثيراً إيجاباً قوياً حيال ما يعرف بالمحددات الاقتصادية، فهي تؤثر في الدخل من حيث الاهتمام بارتفاعه ومن حيث توسيع قاعدة اكتسابه، فلا يقف أرباب الدخول المرتفعة على مهنة دون أخرى ولا على فئة دون أخرى.

٢- ثم إنها تؤثر تأثيراً قوياً كذلك في توزيع الدخل، وأثرها هنا يحتاج إلى قدر من التحليل حيث إنها تؤمن بعدالة التوزيع، وموضوع التوزيع ونمطه محل خلاف لدى الاقتصاديين، وهنا نجد موقف الاقتصاد الإسلامي من خلال إيمانه بعدالة التوزيع -إن صحت مقولة أن عدالة التوزيع تؤثر سلباً في الادخار- يكون موقفه من الادخار من هذه الناحية، ليس محبذاً له لأنه يتعارض مع معتقدهم، ولكن الموقف الاقتصادي المقابل وهو تشجيع عدالة التوزيع للادخار إذا ما كان هو الصواب، فإن الاقتصاد الإسلامي يكون قد حقق مقصدَيْن، عدالة التوزيع وتدعيم الادخار، كذلك وجدنا للقيم تأثيرها البارز حيال التضخم وحيال الجوانب النقدية والجوانب المالية، وكلها تتجه ناحية تدعيم المدخرات.

٣- ثم إن لها كذلك آثارها القوية على ما يعرف بالمحددات غير الاقتصادية من سكانية واجتماعية وسياسية، ولعل من أهم ما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإسلام لا يرى في تقليل السكان مدخلاً للغنى والمزيد من الادخار، كما أنه يؤكد على ضرورة ترشيد الاستهلاك وتجنيد القوى الاجتماعية لتحقيق هذا المقصد.

٤- ثم إن للقيم الدينية تأثيرها الإيجابي على معظم ما يعرف اقتصادياً بالمحددات الشخصية، فهي تحض على الاحتياط للمستقبل والنظر للذرية، ولكنها لا تقر الاقتصاد الوضعي على موقفه من محدد البخل، فالمفهوم أولاً مختلف وثانياً هي ترفض البخل وتذمه، ومع ذلك فلا انعكاس لذلك على موقفها من تدعيم الادخار.

٥- وأخيراً فقد قدمت القيم الإسلامية محددات ادخارية جديدة -تماماً- تؤدي دوراً بارزاً في تدعيم المدخرات العائلية، وعلى رأس هذه المحددات الزكاة والوقف والميراث، وقد تبين أن هذه المحددات -إذا ما أحسن الاستفادة منها- ترتفع بالمدخرات إلى مستويات عالية.

وهكذا نخلص إلى أن المحددات الادخارية في الاقتصاد الإسلامي، هي من جهة نفس المحددات المعروفة اقتصادياً مع إدخال تطوير وتحسين عليها.وهي من جهة أخرى محددات جديدة، لم يتعرف عليها الاقتصاد الوضعي.

الفصل الثالث

تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية

المبحث الأول:

أدوات الادخار

المبحث الثاني:

أجهزة الادخار

مدخــل :

القرار الادخاري قرار له أبعاده وامتداداته بقدر ما للعملية الادخارية من جوانب وأبعاد، إنه لا يقف عند إيجاد وتوفير المدخرات، وإنما يتجاوز ذلك إلى تعبئتها وتجميعها، ومن ثم توجيهها وتوظيفها واستثمارها.

إن هذه العملية هي عملية واحدة لكنها ذات جوانب، كل جانب منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، فإيجاد المدخرات بقدر ما يعتبر نقطة البدء الضرورية بقدر ما لا يفيد شيئاً ذا بال إذا لم تعبأ المدخرات وتجمع تجميعاً جيداً يراكمها ويجعلها صالحة للإفادة الجادة، بل إن غياب عملية التجميع هذه لا يفقد عملية الإيجاد والتكوين مغزاها ومضمونها فحسب بل يفقدها أساس قيامها من البداية، فالفرد الرشيد إذا لم يكن على بيّنة جيدة بمصير مدخراته، وبأنها ستُجمع بطريقة مفيدة وصالحة، عادة لن يُقدم على اتخاذ قرار إيجادها من البداية ثم إن كل ذلك لا قيمة له، إذا لم تكن هناك عملية توجيه رشيد وتوظيف جيد لهذه المدخرات من خلال قنوات وأوعية متاحة وأجهزة وأدوات مناسبة.

إن مسألة المدخرات العائلية يمكن تصويرها كما لو كانت قطرات مياه تتساقط من السماء متفرقة هنا وهناك، إنها لا تعني شيئاً يذكر إلا إذا وجدت قنوات تتراكم وتتجمع فيها ثم تنطلق إلى مناطق الاستفادة المثلى.

في ضوء ذلك كله يمكن القول إن النظام الاقتصادي الكفء هو الذي يَعِي هذه الحقيقة الوعي الجيد، ومن ثم يمتلك منهجاً ونظاماً ادخارياً على درجة عالية من الكفاءة في تعامله مع هذه الجوانب والأبعاد المختلفة، وفي الفصل السابق والذي قبله تعرفنا على موقف الاقتصاد الإسلامي من بعض جوانب هذه القضية، وفي هذا الفصل نتعرف على موقفه من البعض الأخر لها. وهو ما يتعلق بالتعبئة والتوجيه، وبالطبع فإن عمليات التعبئة والتوجيه تتطلب أدوات كما تطلب أجهزة ومؤسسات تقوم بذلك، ومهمة هذا الفصل دراسة أدوات الادخار وأجهزته التي يُعتدُّ بها الاقتصاد الإسلامي، وذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أدوات الادخار

المبحث الثاني: أجهزة الادخار

المبحث الأول: أدوات الادخار

الاقتصاد الوضعي له أدواته التي يستخدمها في تعبئة وتوجيه المدخرات العائلية وعلى رأسها سعر الفائدة، والاقتصاد الإسلامي يرفض هذه الأداة وما يدور في فلكها وما يقوم عليها لأنها من الناحية الاقتصادية أداة غير كفيئة، وسوف نوضح ذلك في الفصل القادم، وبدلاً من هذه الأداة امتلك الاقتصاد الإسلامي العديد من الأدوات ذات الفعالية الأقوى والأفضل.

وقبل أن ندخل في دراسة هذه الأدوات، أُحب أن أُشير إلى أن هناك العديد من المصطلحات المستخدمة في هذا الشأن، فهناك الأدوات وهناك الأوعية وهناك القنوات وهناك الأساليب والصيغ، ومقصودها واحد، وهو ما تتجمع فيه ومن خلاله المدخرات، ثم توجه للاستثمار، إن المسألة باختصار يمكن توضيحها من خلال أن هناك فرداً لديه مدخرات أو أموال فائضة عن استهلاكه، وما مصير هذه الفوائض ؟ من الناحية النظرية هناك احتمالات ثلاثة:

الأول : الاحتفاظ بها نقداً دون أي تحوير أو تغيير.

الثاني : انفاقها اجتماعياً.

الثالث : توظيفها وتثميرها اقتصادياً.

والملاحظ على الاحتمالات الثلاثة السابقة ما يلي:

أن **الاحتمال الأول** غير مُحبب إسلامياً وكذلك في الاقتصاد الوضعي، فالرجل الرشيد لا يمسك ماله النقدي معطلاً، لا سيما إذا كان يتآكل بفعل الزكاة، وما قد يكون هنالك من تضخم. أما **الاحتمال الثاني** وهو الإنفاق على الآخرين، فهو محل اهتمام ورعاية الإسلام لماله من أهمية كبيرة في حياة المجتمعات ورقيها الاجتماعي والاقتصادي، وقد قدم الإسلام له من الضوابط والقيم والأحكام والتنظيمات ما يجعله يمارس ويقوم بمهمته على الوجه الأكمل، لقد جعل له حداً أدنى إلزامياً يتمثل في الزكاة، وما قد يفرض من واجبات أخرى، ثم جعل ما زاد على ذلك تطوعاً واختياراً.

إن الاحتمال الثاني – الإنفاق الاجتماعي– له مجالات بحثية أخرى، لكننا فقط نؤكد على أهميته وعلى عناية الإسلام به، وعلى اعتماد التنمية الاقتصادية بمنظورها الإسلامي عليه، فكما تحتاج التنمية الاقتصادية الرشيدة إلى المزيد من المدخرات التي تستثمر، فإنها تحتاج إلى المدخرات والفوائض التي تنفق اجتماعياً حرصاً على عدالة التوزيع وعلى التماسك الاجتماعي

ونزع فتيل الصراعات والأحقاد، وحرصاً على إقامة المرافق والبنية الأساسية، وتأدية الخدمات العامة، التي لا يستغني عنها المجتمع، معنى ذلك أن هذا السبيل مهم في نظر الاقتصاد الإسلامي ولذلك قدم له الإسلام من الحوافز القوية ما يجعل الفرد يقدم عليه بل ويسارع إليه، ومع هذه الأهمية الكبيرة لهذا اللون من الإنفاق والاستخدام للفائض، فإنه بمفرده لا يغني ولا يصح شرعاً توجيه كل الفائض أو المدخرات إليه، وإنما يجب أن يوجه جزءاً منه للاستثمار الاقتصادي ضماناً لبقاء الغنى والمال لصاحبه، من خلال ما يستثمره في المحافظة على أمواله وتنميتها، وضماناً بالتالي لاستمرارية هذا الإنفاق الاجتماعي، ومعنى ذلك –وكما سلفت الإشارة– أن المسلم يوجه ما لديه من فائض ليصب في قناتين، قناة الإنفاق الاجتماعي وقناة الاستثمار والتوظيف الاقتصادي، ولا يجوز إهمال إحداهما لحساب الأخرى.

يبقى **الاحتمال الثالث** وهو الجزء من الفائض الذي يوجه للاستثمار والتوظيف الاقتصادي من خلال الأدوات والصيغ والأساليب الاستثمارية التالية:

أسلوب المتاجرة :

المتاجرة لغة: مأخوذة من مادة – تَجَرَ – يَتْجُر تَجْراً وتجارة، أي باع وشرى[1].

والمتاجرة في الاصطلاح: "تقليب المال بالبيع والشراء بهدف الربح" وتسمى التجارة[2].

وعلى هذا فأحكامها هي أحكام البيع المذكورة في كتب الفقهاء. ويُطلق البيع ويراد به قسيم الشراء كما يُطلق ويراد به الشراء نفسه، كما يُطلق عليهما معاً. والبيع هو "مبادلة المال بالمال أو المنفعة على التأبيد تمليكاً وتملّكاً". واشتقاقه من الباع: لأن كل واحد من المتعاقدين يمد باعه للأخذ والإعطاء. وهو جائز بالكتاب والسنّة والإجماع[3].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج٤، ص ٨٩، مرجع سابق.

(٢) "الإشارة إلى محاسن التجارة" أبي الفضل جعفر الدمشقي، مرجع سابق، و "عقد البيع: أركانه وشروط صحته في الشريعة الإسلامية"، د. محمد رأفت عثمان، ص ٩-١٠، عام ١٤٠٠، نشر دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

(٣) ابن قدامه، المغني، مرجع سابق، ج٣، ص ٥٦٠، وحاشية الروض المربع، شرح زاد المستقنع، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ج٤، ص ٣٢٦، مرجع سابق.

وللبيع أركان هي:

١- الصيغة : وهي الإيجاب والقبول، ويصح البيع بالمعاطاة فيما جرى العُرف بها.

٢- العاقدان : وهما البائع والمشتري.

٣- المعقود عليه : وهما الثمن والمثمّن.

وللبيع شروط منها:

١- التراضي من المتعاقدين.

٢- أهلية التصرّف من المتعاقدين.

٣- أن يكون العين المعقود عليها مباحة النفع.

٤- أن يكون العقد من مالك أو من يقوم مقامه.

٥- أن يكون المعقود عليه مقدوراً على تسليمه.

٦- أن يكون المبيع معلوماً عند المتعاقدين.

٧- أن يكون الثمن معلوماً عند المتعاقدين(١).

وتشمل المتاجرة عند الإطلاق كافة أنواع البيوع المختلفة، إلا أن المقصود بها هنا هو البيع والشراء والاستثمار الذاتي -المباشر- للمدخرات التي لدى الأفراد.

فنحن هنا أمام فرد يريد أن يقوم بنفسه ودون مشاركة من أحد في استثمار مدخراته، وبالتالي فلسنا هنا في حاجة إلى تعبئة وتجميع مع الغير، وإن تم ذلك مع النفس، فيمكن للفرد أن يجمع مدخراته لديه أو يضعها في مصرف إلى أن تبلغ المقدار الذي يحتاجه لإقامة ما يرغب فيه من مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية أو عقارية ...الخ، ومن الملاحظ أن هذا الأسلوب لتوظيف المدخرات على درجة من الأهمية، وهناك العديد من الأفراد يرغب فيه، ويحرص على أن يتم توظيف مدخراته من خلاله، ومن ثم فعلى النظام الاقتصادي القائم - أياً كانت مذهبيته - ألا يغفل هذا الأسلوب من اهتماماته، بل عليه أن يقدم له كل مقومات الدعم والكفاءة من تشريعات وتسهيلات وإجراءات ... الخ حتى يتمكن المدخر من تثمير مدخراته في المشروع الذي يريده طالما كان ذلك داخل نطاق النظام القائم في الدولة.

---

(١) "المهذب في فقه الإمام الشافعي - رضي اللّه عنه-" للشيرازي، ج١، مرجع سابق، ص ٢٥٧-٢٧٠.

والدارس للاقتصاد الإسلامي يجده قد عنى عناية كبيرة بهذا الأسلوب الاستثماري، وذلك من خلال دعمه وحمايته الفائقة للملكية الخاصة – الفردية – وحماية عوائدها كاملة لصاحبها، ثم إنه يشجع – تماماً – على التملك الفردي ويصونه من أي اعتداء، حتى ولو كان من قبل الدولة ذاتها، والأبحاث العديدة في الملكية الفردية في الإسلام فوق الحصر، وأحاديث الاحتطاب والإقطاع والإحياء وممارسة التجارة والزراعة والاحتراف ... الخ، كلها تصب في هذا الموضوع، كذلك نجد العناية القصوى للشريعة الإسلامية لعمليات البيع والشراء والتأجير، وكل صنوف التبادل الاقتصادي وجعلها على أعلى درجة من الكفاءة، بحيث تُمكّن كل فرد من امتلاك المال ومن التصرف فيه، كل هذا يقدم الحوافز المغرية للفرد كي يستثمر مدخراته بنفسه، وبالصورة التي يريدها، وفي المجال الذي يرغبه، في ظل الضوابط والأحكام الشرعية، والتي تبتعد عن الضرر والإضرار والظلم والتظالم.

أسلوب المشاركة :

المشاركة في اللغة: على وزن مفاعلة، وهي مأخوذة من الاشتراك وهو الاختلاط[1].

أما المشاركة في الاصطلاح الفقهي: فهي الشركة، وتُعرّف بأنها "الاجتماع في استحقاق أو تصرّف"[2]. فالاجتماع في الاستحقاق يتضمن أنواع شركات الأملاك، سواء وجد الاستحقاق بالهبة أو الوصية أو الإرث أو الشراء أو نحو ذلك. والتصرف يتضمن أنواع شركات العقود، سواء كانت بالمال أو بالبدن أو بالجاه. وقد تنوّعت تقسيمات المذاهب الإسلامية لشركات العقود، ومن أجمعها أن تُقسم الشركات إلى أربعة أقسام:

١- **شركات الأموال:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر برأس مال معيّن للتجارة فيه، واقتسام ما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة.

٢- **شركات الأعمال أو الأبدان:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر فيما يكتسبونه بأيديهم كالاشتراك في الاصطياد ونحوه.

٣- **شركات الوجوه:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر فيما يشترونه بجاههما وثقة التجار بهما من غير أن يكون لهما رأس مال ويقتسمان الربح، وسميت بشركة الوجوه لاعتمادها على الوجاهة، وتسمى أيضاً بشركة الذمم لاعتمادها على الذمم.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٤٤٨/١٠، مرجع سابق.

(٢) ابن قدامه، المغني، ٣/٥، مرجع سابق.

وكل من هذه الأقسام الثلاثة - الأموال والأبدان والوجوه - تنقسم إلى شركة مفاوضة وشركة عنان[1].

فشركة المفاوضة : مأخوذة من التفويض وهي "تفويض كل شريك صاحبه بالشراء أو البيع في الذمة والمضاربة والتوكيل ونحو ذلك من أنواع التصرفات". **وشركة العنان:** مأخوذة من قولهم عنّ الشيء أي أذا ظهر أمامك، وقيل من عنان الدابة، وقيل غير ذلك. وهي "اشتراك طرفين أو أكثر بمالهم على أن يعملوا فيه بأبدانهم أو يعمل فيه أحدهم والربح بينهم".

٤- **شركة المضاربة :** وهي "الاشتراك بين طرفين أو أكثر على أن يكون المال من طرف أو أكثر والعمل من طرف".

وكل أنواع هذه الشركات جائزة بالإجماع كشركة العنان والمضاربة، أو جائزة على الأصح من كلام العلماء -كشركة الوجوه- بشروطها الشرعية، والتي من أهمها الإيجاب والقبول والعاقدان والعمل ورأس المال، على أن يكون نقداً أو مقوماً به غير غائب، ولا ديْن، بالإضافة إلى تحديد نسبة الربح بينهم.

ومن هذه التقسيمات لأنواع الشركات يتضح لنا أن أكثر الفقهاء الأقدمين درجوا على أن المضاربة داخلة في أنواع الشركات، وبالتالي فاصطلاح المشاركة يتضمنها ويشملها[2]. ولكن شاع لدى كثير من الباحثين المعاصرين التمييز بينهما، فأصبحت المضاربة قسيمة للمشاركة، وعلى هذا فالمشاركة تشمل جميع الشركات المعروفة في الفقه الإسلامي، باستثناء المضاربة، بل إنها تشمل الاشتراك في أنواع الشركات المستحدثة المعاصرة التي لم تُذكر في كتب الفقهاء السابقين كالشركات المساهمة ونحوها.

وتُعد صيغ المشاركة من أهم صيغ وأدوات استثمار المدخرات في المصارف الإسلامية. فقد يجد المدخر أنه من المناسب له أن يشترك مع غيره في إقامة مشروع ما اشتراك ملكية وإدارة، حيث إن مدخراته بمفردها لا تكفي لإقامة هذا المشروع، أو أن الاشتراك مطلوب لحسن الإدارة

---

(١) راشد بن أحمد العليوي، المعاملات الاقتصادية في شركة الراجحي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ.

(٢) راجع في تعريف الشركات وتقسيماتها وشروطها:
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي، مرجع سابق، ١/٣٤٥-٣٤٩.
- أحكام الشركات في الفقه الإسلامي المقارن، د. يوسف محمود عبدالمقصود، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.

والتشغيل، إن معنى ذلك تعبئة وتجميع أكثر من ادخار فردي، ثم القيام باستثمارها بهذا الأسلوب أو من خلال هذه الأداة.

ومن الواضح أن هذا الأسلوب الاستثماري قد يتم مباشرة - دون وجود أي وسيط - وقد يكون ذلك من خلال وسيط، مثل المصارف أو صناديق الاستثمار أو غيرها، كما أن هذا الأسلوب قد يتمثل في امتلاك المدخر حصة أو جزءاً من المشروع، كما قد يتمثل في امتلاكه سهماً أو مجموعة من الأسهم، حسب نوعية الشركة، وهل هي من قبيل ما يعرف بشركات الأشخاص أو ما يعرف بشركات الأموال.

فما مدى اهتمام الاقتصاد الإسلامي بهذه الأداة ؟ بحيث تصبح متاحة ميسورة أمام كل مدخر يريد توظيف واستثمار مدخراته من خلالها، وبحيث تكون ذات ضوابط وقواعد وأحكام تجعل العمل من خلالها مأموناً واضحاً.

إن الاقتصاد الإسلامي من خلال ما يرتكز عليه من الأحكام الشرعية، قد اهتم بهذه الأداة فوسع نطاقها بحيث تشمل ما يعرف بشركات الأشخاص وما يعرف بشركات الأموال، وكتب الفقه على اختلاف مذاهبها حافلة بالعديد من أنواع الشركات ذات التسميات القديمة مثل العنان والمفاوضة والأبدان والوجوه ... وغيرها، والعبرة بالمضمون لا بالاسم، كما أن الفقه المعاصر تناول الشركات المعاصرة بالدراسة والتحليل، وبين ما يُقبل منها وما لا يُقبل، مُدخلاً في ذلك ما يُعرف بشركات المساهمة(1).

ومعنى ذلك أن أمام المدخر مجالاً رحباً لتوظيف مدخراته بمشاركة غيره في ملكية وإدارة وتشغيل ما يرغب فيه من مشروعات في المجالات الاقتصادية المختلفة.

وقد أحكم الفقه كل ما يتعلق بالشركات من تأسيس وتشغيل وتوزيع للعائد وإنهاء وتصفية، كما فصل القول في رؤوس أموالها، وكيفية الدخول فيها، وكذلك الخروج منها، بما يحقق كفاءة المشروع من جهة، ومصلحة أطرافه من جهة ثانية، ومصلحة المجتمع من جهة ثالثة، ولعل من أهم ما تقدمه هذه الصيغة هي تنمية الوعي الاستثماري الجماعي لدى المدخرين، بحيث تقوم الوحدات الإنتاجية المشتركة الصغيرة والكبيرة على أكتاف المدخرين.

---

(1) انظر: د. صالح المرزوقي، شركة المساهمة في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الشيخ علي الخفيف، الشركات في الفقه الإسلامي، القاهرة: معهد الدراسات العربية.
د. عبد العزيز الخياط، الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٣، حسن محمد البيلي، التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامية، ندوة صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ١٤١٦.

أسلوب المضاربة [1]:

المضاربة في اللغة: على وزن مفاعلة، وهي مأخوذة من الضرب في الأرض، وهو السفر فيها مطلقاً أو للتجارة، كقوله تعالى: ﴿ **وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة** ﴾[2]، وكقوله تعالى: ﴿ **وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل اللّه** ﴾[3] وغير ذلك، وهذه التسمية لأهل العراق، أما أهل الحجاز فيسمونها القراض، وهو مأخوذ من القرض، وهو القطع، إذ يقتطع صاحب المال قطعة من ماله ليعطيها للعامل، أو يقتطع العامل جزءاً من الربح ليدفعه لصاحب المال[4].

أما المضاربة أو القراض في الاصطلاح فهي "أن يدفع طرف مالاً إلى طرف آخر ليتاجر به والربح بينهما حسب ما يشترطانه"[5] . والمضاربة – في الجملة – جائزة بالسنّة والإجماع، وأركانها خمسة: رأس المال، العمل، الربح، الصيغة، العاقدان. وللمضاربة شروط كثيرة منها ما يتعلق برأس المال، ومنها ما يتعلق بالعمل، ومنها ما يتعلق بالربح[6]. وللمضاربة – من حيث إطلاق التصرّف وعدمه – نوعان هما:

- **<u>مضاربة مطلقة:</u>** وهي أن يدفع صاحب المال مال المضاربة للمضارب من دون تحديد نشاطه –مكاناً أو زماناً أو صفةً– بل يعطيه حرية التصرّف فيما جرت به العادة والعرف.

---

(١) د. حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ١٤١٤هـ.
د. محمد عبدالمنعم أبوزيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ، د. محمد أحمد سراج، النظام المصرفي الإسلامي، القاهرة: دار الثقافة، ١٤١٠هـ ص٢٠٥ وما بعدها، د. عبداللّه عبدالرحيم العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ص٢٠٣.

(٢) سورة النساء، الآية ١٠١.

(٣) سورة المزمل، الآية ٢٠.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج٧، مرجع سابق، ص ٢١٦–٢١٧.

(٥) ابن قدامه، المغني، مرجع سابق، ١٤/٥.

(٦) راجع في تفصيل موضوع المضاربة والأدلة والخلاف:
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، ٣٥٨٧/٨–٣٦٢٧، د.ت. مطبعة العاصمة، بيروت.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للإمام محمد بن رشد –الحفيد– ط ٤، ١٣٩٨هـ، دار الفكر، بيروت.
- أحكام الشركات في الفقه الإسلامي المقارن، د. يوسف محمود عبدالمقصود، مرجع سابق.

- **مضاربة مقيدة:** وهي أن يحدد صاحب المال للمضارب مكاناً معيناً أو مدة محددة أو نوعاً معيناً من السلع يضارب بها دون غيرها.

كما قد تكون المضاربة بين اثنين وهي المضاربة الثنائية، وقد تكون بين جماعة وهي المضاربة الجماعية المشتركة. حيث إنه في حالات كثيرة قد لا يرغب المدخر في القيام بنفسه بتثمير مدخراته، إما لعدم تفرغه أو لعدم قدرته ودرايته، أو لأي سبب من الأسباب، وفي تلك الحال، إما أن تبقى المدخرات معطلة أو لا توجد من البداية، أو تدفع لطرف آخر لتوظيفها واستثمارها. والخيار الثالث هو ما يسمى في الفقه بالمضاربة أو القراض، وهنا يمتزج أو يتزاوج المال والعمل، أحدهما من جانب والثاني من جانب آخر، بهدف التنمية وتحقيق الأرباح وقسمة ما ينتج من ربح بينهما حسب النسبة المتفق عليها بينهما.

ومن الواضح أن أي اقتصاد يبغي الكفاءة والفاعلية عليه أن يوفر هذه الصيغة حتى يُتاح المجال لإقامة الاستثمارات المختلفة، وحتى لا يهرب الفرد عن الادخار بالمزيد من الاستهلاك أو بسوء توجيه مدخراته واكتنازها.

ومن الواضح أن هذا الأسلوب مغاير للأسلوب السابق، فهنا الادارة والتشغيل ليست من مهام ولا من اختصاصات صاحب المال، وليس له أن يشارك فيها، بل ذلك كله من اختصاص ومهام سلطات الطرف الثاني –المضارب– هذا الوضع قد يلبي حاجة لدى المدخر الذي لا يرغب أو لا يقدر على الادارة ويريد استثمار أمواله. وبالتالي وجود مثل هذه الأداة ضرورة في كل اقتصاد يستهدف توفير مدخرات عالية ويضمن كذلك حُسن توجيهها وتوظيفها[1]. وقد قام الفقه الإسلامي بتنظيم أحكام هذا الأسلوب الاستثماري تنظيماً شاملاً. موضحاً أن مجالاته تمتد لتشمل كل المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والخدمية[2] وموضحاً أنه يمكن أن يقوم بين العديد من الأفراد، وليس من فردين اثنين فقط، مما يعرف بالمضاربة المشتركة[3]، وأنه يمكن أن يقوم الشركاء المضاربون بالمضاربة بهذه الأموال من باب مضاربة المضارب، وقد تكون هذه المضاربة مطلقة حسب الزمان والمكان والمال، وقد تكون مقيدة، مما يعني أنها قد تمتد للأجل

---

(١) وقد عبر عن ذلك بدقة الامام الباجي قائلا: "وذلك أن الدنانير والدراهم لا تزيد إلا بالعمل وليس كل أحد يستطيع التجارة ويقدر على تنمية ماله، ولا يجوز له اجارتها إلا لمن ينميها، فلولا المضاربة لبطلت منفعتها لأنه لا يتوصل من هذا النوع من المال إلى الانتفاع به إلا على هذا الوجه" انظر المنتقى جـ٥ ص ١٥١ مرجع سابق. وانظر د. محمد عبدالمنعم أبوزيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) انظر: د. شوقي دنيا، تمويل التنمية، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٣) انظر: عبدالله العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

الطويل وقد تنتهي في الأجل القصير[1] وقد تتمثل في شركة تقام أو قائمة يدخل فيها المدخر بسهم أو بحصة ويخرج منها. وقد تتمثل في صفقة تبدأ معها المضاربة وتنتهي بالتخلص من هذه الصفقة. وقد يدخل صاحب المال المدخر بمدخرات نقدية أو أموال عينية طالما أنها تُقوَّم عند الدخول بمال نقدي.

ومن حق الطرفين أن يتفقا فيما بينهما على نسبة توزيع الأرباح دون قهر أو إكراه من قبل الدولة. والشرط المجمع عليه عدم الظلم وعدم الضرر، وأبرز مثال له اشتراط أحدهما نسبة محددة معينة من رأس المال، مثل ٢٠٪ من رأس المال. حيث إن ذلك شرط يحمل الظلم والضرر والغبن إما لصاحبه أو للطرف الثاني[2].

إن هذه الصيغة تمتاز بالعديد من المميزات التي تجعل منها صيغة ذات كفاءة استثمارية عالية. وهذا ما ستُشير إليه الدراسة في الفصل القادم. والذي يعنينا هنا هو التعريف بأهم محاور وأبعاد هذه الصيغة المتاحة أمام المدخر لاستثمار مدخراته في ظل الاقتصاد الإسلامي.

أسلوب التأجير:

التأجير مأخوذ من الأجر، وهو في اللغة: الجزاء والعوض على الشيء[3].

وأما في الاصطلاح فهو "عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم"[4].

وهو نوع خاص من البيوع، إذ هو بيع للمنافع، ولذلك سمي بالتأجير أو الإجارة. والتأجير جائز بالكتاب والسنّة والإجماع[5].

(١) انظر: د. سامي حمود، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٧ ص٧٢.
(٢) انظر: ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مرجع سابق، جـ٢ ١٩٧ ، ٢٠٧.
(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ١٠-١١، مرجع سابق.
(٤) انظر: منصور بن يونس البهوتي، شرح منتهي الإيرادات، ج٢، ص ٣٥٠، دون تاريخ، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
(٥) انظر: ابن قدامه، المغني، ج٣، ص ٤٣٢-٤٣٣، مرجع سابق.

وللتأجير أركان أربعة هي:

١- **الصيغة** : وهي الإيجاب والقبول.
٢- **العاقدان:** وهما المؤجر والمستأجر.
٣- **المعقود عليه:** وهو المنفعة.
٤- **الأجرة:** وهي العوض المحدد مقابل بذل المنفعة.

شروط التأجير :

١- التراضي من المتعاقدين.
٢- العلم بالمعقود عليه.
٣- أن يكون المعقود عليه مما يمكن الانتفاع به.
٤- أن يكون المعقود عليه مما يمكن استيفاؤه.
٥- أن تكون المنفعة المعقودة عليها مباحة شرعاً.
٦- أن تكون المنفعة مملوكة للمؤجر أو مأذوناً له فيها.
٧- أن تكون الأجرة معلومة[1].

والتأجير بهذا الأسلوب وهذه الصفة مغاير تماماً للأساليب السابقة فهو ليس شركة وليس مضاربة، وإنما هو قيام فرد أو شركة بامتلاك أصل مالي معين، قد يكون مالاً عينياً، وقد يكون منفعة، وقد يمتلك داراً أو عربة أو أرضاً زراعية أو ورشة، وقد يستأجر بعضاً من ذلك. وعليه فإن صاحب المال أو صاحب المدخرات قد حول مدخراته إلى أصل عيني يمتلك عينه أو منفعته. ثم بعد ذلك هو يريد أن يستثمر ويوظف هذا الأصل بما يدر له عوائد ويحقق له أرباحاً، ومعنى ذلك أننا أمام ادخار تحول إلى استثمار، وتوظيف لهذا الادخار وهو لا يود أو لا يقدر على تثمير ماله بنفسه، وإذاً فأمامه أن يقدمه لغيره ليقوم باستخدامه نظير عائد محدد معين يحصل عليه صاحب المال.

هنا نجد المدخر يرغب في تثمير مدخراته نظير عائد ثابت، وليس نظير عائد غير محدد بل واحتمالي، وهو لا يريد أن يتعرض أو لا يرغب في تحمل المخاطر المتنوعة الأخلاقية والاقتصادية التي يمكن أن تنجم من الطرف الآخر.

---

(١) د. عبدالوهاب أبو سليمان، عقد الاجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٣هـ.

وهنا ينهض أسلوب التأجير أداة جيدة لتوظيف مدخرات مثل هذا الشخص، حيث سيحصل على عائد ثابت محدد، ثم إن أمواله مجسدة في شكل أصل معين تحت نظره وبصره، ومن ثم فدرجة الأمن والاطمئنان عليه أقوى بكثير مما لو كانت ممثلة في العديد من السلع. كل ذلك يقدم اغراءً لبعض المدخرين لا يستطيع أسلوب آخر أن يقدمه لهم.

يضاف إلى ذلك أن هناك طلباً متزايداً على هذا الأسلوب، ليس من قبل أصحاب الأموال بل من قبل المحتاجين لها، حيث لا تمثل لهم عبئاً كبيراً فهم غير مضطرين لشراء هذه الأصول ودفع أثمانها، التي قد تكون مرتفعة تماماً، في حين أن بوسعهم من خلال أسلوب التأجير أن يحصلوا على المنافع والخدمات التي يحتاجونها، نظير عبء قليل -إلى حد ما- وهو ما يتمثل في مبلغ الاجارة. ومعنى ذلك أن هناك مجالاً واسعاً أمام أرباب المدخرات لتكوين المزيد منها ولتوجيهه ليستثمر من خلال هذا الأسلوب[1]. وقد حفل الفقه الإسلامي بتناول هذه الأداة مفصلاً تفصيلاً دقيقاً كل الاحكام المتعلقة بها بما يجعل التعامل بها لكل من الطرفين واضحاً لا غموض فيه، فالكل يعلم ما له وما عليه. يقول الإمام الكاساني : "إن اللّه تعالى إنما شرع العقود لحوائج العباد، وحاجتهم إلى الإجارة ماسة، لأن كل واحد لا يكون له دار مملوكة يسكنها أو أرض مملوكة يزرعها أو دابة مملوكة يركبها، وقد لا يمكنه امتلاكها بالشراء لعدم وجود الثمن، ولا بالهبة والاعارة لأن نفس كل واحد لا تسمح بذلك، فيحتاج إلى الإجارة فجوزت"[2] ويقول علي حيدر: "إن المؤجر -صاحب المال- محتاج إلى الإجارة، فهو يؤجر أعيانه وينتفع بإجارتها ويستبقيها" [3].

وقد أجاز الإسلام ما يمكن أن يسمى "بإجارة المستأجر" فمن حق صاحب المال أو المدخرات أن يقوم باستئجار بعض الأصول مثل السيارات أو الدور أو الأراضي أو الأجهزة والآلات .. الخ. ثم يقوم بعد ذلك بتأجيرها للغير مستفيداً في ذلك بفرق الأجرة[4]. وواضح من جواز ذلك أنه محفز قوي للمدخر، حيث قد لا تكون المدخرات من الكبر بحيث يتمكن من شراء هذه الأصول الإنتاجية، لكنه يستطيع أن يدفع أجرتها[5].

---

(١) د. منذر قحف، سندات الاجارة، مرجع سابق، ص ١٥-١٧.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع، بيروت، مرجع سابق، ج٤، ص ١٧٤.

(٣) علي حيدر، دور الحكام شرح مجلة الأحكام، ترجمة فهمي الحسيني، بيروت: مكتبة النهضة، جـ١ ص٢٧١.

(٤) د. عبدالوهاب أبو سليمان، عقد الاجارة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٥) كما استجدت صور من التأجير سوى التأجير المعتاد، وتسمى -إجمالاً- التأجير المنتهي بالتملك، وصفته العامة أن يرغب الطرف الأول بيع بعض ممتلكاته أو أصوله من معدات وآلات وعقارات ونحوها ولكنه لا يود نقل ملكيتها إلى الطرف الثاني، من أجل ضمان حقوقه وعدم تصرفه فيها، فيقوم

ومن الملاحظ أن هذه الأداة ذات مميزات تجعلها ذات كفاءة عالية في جذب العديد من الأفراد لتكوين مدخرات ثم توظيفها من خلالها، وسوف نوضح ذلك في الفصل القادم.

أسلوب المرابحة[1]:

المرابحة في اللغة: مأخوذة من الربح، وهو النماء في التجارة وهي اسم لما ربحه وأربحه على سلعته[2].

وفي الاصطلاح: "بيع الشيء برأس ماله وربح معلوم"[3].

وبيع المرابحة هو أحد بيوع الأمانة. إذ إن البيع ينقسم باعتبار النظر إلى رأس مال السلعة وعدمه إلى قسمين:

١- **بيع المساومة:** وهي المماكسة والمفاوضة على ثمن السلعة دون النظر إلى ثمنها الذي دخلت على البائع به.

٢- **بيع الأمانة:** وهو البيع الواقع على السلعة بالنظر إلى سعرها الذي دخلت على البائع به. وهو ثلاثة أنواع: بيع الوضيعة، وبيع التولية، وبيع المرابحة. وسُميت هذه الأنواع ببيع الأمانة، لأنه يلزم فيها الإخبار عن رأس مال السلعة بأمانة وصدق. والمرابحة جائزة على الصحيح من كلام الفقهاء رحمهم اللّه تعالى.. ومن شروطها: العلم بالثمن الأول، والعلم بالربح، وصحة العقد الأول على السلعة. ويسمى ما سبق المرابحة البسيطة، حيث تكون السلعة موجودة لدى البائع أصلاً، وهي المشهورة عند الإطلاق في كتب الفقهاء السابقين. ويوجد ما يُسمى بالمرابحة المركبة: وهي المرابحة للآمر بالشراء أو للواعد بالشراء، وقد شاع استخدامها في الوقت الحاضر – صيغة تمويلية – وخاصة في المصارف الإسلامية، وتكون السلعة في هذه الحالة غير موجودة لدى البائع، بل يقع الوعد

بالتعاقد معه على تأجيرها مدة من الزمن ثم بيعها إليه بعد ذلك. وقد أجاز مجمع الفقه معظم هذه العقود إذا توفرت فيها الشروط والأركان.

(١) انظر: د. يوسف القرضاوي، بيع المرابحة للآمر بالشراء.. ، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٧.
د. عبدالحميد البعلي، فقه المرابحة في التطبيق الاقتصادي المعاصر، القاهرة: دار السلام العالمية للطبع والنشر والتوزيع، د. عبداللّه عبدالرحيم العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٤٩ وما بعدها. د. سعود الربيعة، التمويل الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي، دكتوراه جامعة أم القرى ١٤١٧ ص ١٤٥ وما بعدها.

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص ٤٤٢–٤٤٣، مرجع سابق.

(٣) ابن قدامه، المغني، ج٤، ص ١٩٩، مرجع سابق.

على أن يشتري الطرف الأول سلعة محددة بعينها أو مواصفاتها من قبل الطرف الثاني، ثم بعد شرائها من طرف ثالث، يقوم الطرف الثاني بشرائها من الطرف الأول بربح معيّن. وهذه العملية جائزة على الصحيح إن شاء الله تعالى، إذا وقع البيع على السلعة بعد دخولها في مُلك الطرف الأول وقبضها قبضاً شرعياً، أما بدون ذلك فتغدو العملية صورية وتستر تمويلاً بالفائدة[1].

وعليه فإن المقصود بهذه الأداة قيام شخص بتوظيف مدخراته في شراء سلع على أن يقوم ببيعها بربح معيّن، إلا أن المرابحة البسيطة تعتبر عملية بيع عادية وعلاقتها بموضوعنا أنها توظيف للمدخرات المتاحة في عمليات تجارية. والشأن في ذلك هو الشأن في شراء السلعة ثم بيعها مماكسة ومكايسة، أي بثمن يحدد من خلال قوى العرض والطلب.

أما المرابحة المركبة فربما كان ظهور الاستثمار – وتحقيق العوائد الكبيرة – فيها بارزاً بدرجة أوضح. حيث هناك أفراد أو شركات تمتلك الأموال وتمتلك الدراية والخبرة، فيأتي إليها شخص أو جهة ليست مالكة لمال حاضر أو ليس لديها الخبرة والدراية بسوق هذه السلعة فتستفيد من الفرد أو الجهة صاحبة المال والخبرة، فتطلب منها شراء سلعة على أن تقوم بشرائها منها بعد ذلك، وغالباً ما يكون الشراء الثاني بثمن مقسط أو مؤجل، فيوافق صاحب الأموال علـى اساس أن هذا أسلوب لتوظيف وتثمير مدخراته، لاسيما ولديه خبرة ودراية بذلك. ولا تقف هذه الأداة عند تملك عين المال، بل يمكن أن تسري على ملكية المنافع، فقد يستأجر الشخص بعض الأشياء ثم يقوم بتأجيرها مرابحة لمن طلب منه تأجيرها[2].

وجدير بالذكر أن المرابحة – خاصة للآمر بالشراء أو الواعد بالشراء – احتلت مساحة كبيرة من اهتمام الفقهاء والاقتصاديين المعاصرين، وتفاوتت حيالها الآراء والمواقف، نظراً لما تحتويه من بعض العناصر، وكل ذلك ليس محل اهتمامنا هنا، فنحن لا ندرس ولا نبحث بيع المرابحة للآمر بالشراء من حيث هو، ولا باعتباره محلاً مستقلاً للبحث، وإنما فقط نعرض له أداة أو صيغة متاحة أمام صاحب الادخار، أن يوظف مدخراته من خلالها، طالما كانت لديه الرغبة والخبرة والمقدرة التسويقية. والمهم أن هناك طلباً متزايداً على هذا الأسلوب من قبل من ليس لديهم المال والخبرة. ومعنى ذلك أنها تمثل فرصاً لا بأس بها أمام توظيف المدخرات[3].

---

(١) د. راشد بن أحمد العليوي، المعاملات الاقتصادية في شركة الراجحي، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

(٢) د. محمد سراج، النظام المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٣٠، د. منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة ، مرجع سابق ص ٢٥.

(٣) انظر: د. سعود الربيعة، التمويل الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٤٥.

والمهم – أيضاً – أن هذه الصيغة يمكن أن تتم مباشرة بين صاحب المال وطالبه دون توسيط جهة ما، كما يمكن أن تمارسها الأجهزة الوسيطة، مثل المصارف والمؤسسات المالية، وسواء أكان هذا أم ذاك، فهي قناة أو صيغة تُوظف وتستثمر المدخرات من خلالها، ومهما كانت درجة إمكانياتها فهي تضيف مساحة أمام أصحاب المدخرات والفوائض المالية لتوظيف ما لديهم، يضاف إلى ذلك ما فيها من انخفاض درجة المخاطرة نسبياً. كما تتميز بمقدرة عالية على الثبات والاستقرار، مما يعد ميزة في عمليات التخطيط المالي لكلا الطرفين. ثم إنها تقدم لصاحب المال عائداً محدداً معلوماً.

أسلوب السّلم:

السّلم والسّلف بتحريك اللام في كليهما، يُقصد بهما في اللغة الإعطاء والدفع[1]. أما في الاصطلاح فيُعرف السّلم بأنه "بيع موصوف في الذمة ببدل يُدفع عاجلاً"[2]. كأن يشتري الإنسان – مثلاً– كمية معلومة من إنتاجٍ زراعي لم يتم إنتاجه بعد بمبلغ يسدد فوراً للمزارع، فيستفيد المشتري انخفاض السعر، ويستفيد المزارع توفر التمويل –لكي يقوم بالزراعة– وتوفر الضمان لتسويق هذا الزرع، كما يستفيد صاحب المدخرات من توظيفها في مثل هذه الصيغة.

والسّلم جائز بالكتاب والسنّة والإجماع. وللسّلم ثلاثة أركان هي:

١- **الصيغة** : وهي الإيجاب والقبول.

٢- **العاقدان** : وهما المسّلم والمسلّم إليه.

٣- **المحلان** : وهما رأس المال والمسلّم فيه "أي السلعة".

وللسّلم شروط منها:

١- أن يكون كل من رأس المال والمسلّم فيه مالاً معلوماً متقوماً لا يجري بينهما الربا.

٢- أن يتم تسليم رأس المال في مجلس العقد، ورخص بعضهم في تأخيره إلى ثلاثة أيام.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص ٢٩٥، مرجع سابق.

(٢) ابن قدامه، المغني، ج٤، ص ٣٠٤، مرجع سابق.

٣- أن يكــون المسلّـم فيـه ديناً موصوفاً في الذمة مؤجلاً أجلاً معلوماً مقـدوراً علـى تسليمه فيه[١].

ويُعدّ السّلم من الأدوات الاستثمارية ذات الأهمية الكبيرة في الفقه الإسـلامي، حيث يقـوم صاحب المدخرات بتوظيف أمواله من خلال تعاقدات حالية مع الغـير علـى أن يقدم لـه هذا الغير سلعة ما في زمن محدد مع قيام صاحب المال بدفع الثمن حالاً.

هذه الأداة ذات أهمية كبيرة على مستوى الادخار والاستثمار معـاً، أو بعبـارة أخـرى علـى مستوى صاحب الادخار وعلى مستوى الطالب له. فالمدخر يهمه توظيـف واستثمار مدخراته بمـا يحقق له عائداً، وهذه الصيغة تحقق له ذلك، حيث يحصل عادة على سلع بأثمـان أقل مـن أثمانهـا العادية وبالتالي يحقق عائداً مجزياً من خلال فروق الأثمان.

وهذه الصيغة مشهورة في الكثير من الدول الإسلامية، خاصــة فـي الأريـاف حيث يتعـامل الفلاحون بها مع أصحاب الأموال المدخرة وأصحاب المزارع. وهي مفيدة لكـلا الطرفين، فـالأول يوظف أمواله والثاني يحصل على احتياجاته دون الاضطرار إلى الاستدانه أو بيع بعض الأصـول وإلا توقف عن النشاط الإنتاجي، ثم إنه في الوقت ذاته يضمـن تسـويقاً لمنتجاتـه بعيـداً عـن تقلبـات الأوضـاع الاقتصـادية. وقد عبر ابن قدامه، عن ذلك تعبيراً دقيقاً إذ يقـول: "... ولأن بالنـاس حاجـة إليه، لأن أرباب الزروع والثمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم وعليهـا لتكتمل، وقد تعوزهم النفقة فجوز لهم السّلم ليرتفقوا ويرتفق المسلّم - صـاحب المدخـرات - بالاسـترخاص"[٢]. ولعل في عبارة ابن قدامه توضيح للحكمة من تشريع وجواز هذه الصيغة.

وإمكانيات هذه الصيغـة كبيـرة، حيـث يمكـن أن تنظـم معظـم السلـع الزراعيـة والصناعيـة

---

(١) لمعرفة مفصلة لموضوع السّلم يراجع:
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي، ج١، مرجع سابق، ص ٢٩٦-٣٠٢.
- المغني، لابن قدامه، ج٤، مرجع سابق، ص ٣٠٤-٣٤٦.
- "عقد السلم في الشريعة الإسلامية"، د. نزيه حماد، ط١، ١٤١٣هـ، دار القلم بدمشق والـدار الشامية ببيروت.
- مظهر سيف أحمد، عقد السلم وعقد الاستصناع ومجالات تعبئتها في الاقتصاد الإسـلامي، ماجستير، جامعة أم القرى١٤١٤هـ، د. سعود الربيعة، التمويل الاستثماري في الاقتصـاد الإسلامي، مرجع سابق.
- د. محمد عبدالحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٢، محمد عبدالعزيز زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم، القـاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٤١٧هـ.

(٢) ابن قدامه، المغني، ج ٤، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

وغيرها. طالما كانت مما ينضبط قدراً وصفة، بغض النظر عن طبيعتها، وهل هي سلعة انتاجية أم استهلاكية[1].

وهذه الصيغة يمكن أن تتم مباشرة من أرباب المدخرات والفوائض المالية، وبين أرباب التجارات والمشروعات المختلفة، كما يمكن أن تتم من خلال وسيط مثل المصارف[2].

ولهذه الصيغة ميزات عديدة تغري على استخدامها، ومن ذلك أن تحمي كلاً من الطرفين من آثار التضخم إلى حد كبير، فصاحب المال سوف يحصل على سلعة أصبح سعرها مستقبلا مرتفعاً، كما أن الطرف الثاني إذا ما أحسن استخدام المال المتحصل عليه وحوله إلى مستلزمات انتاج فهو بدوره لن يُضار مما قد يحدث من تضخم، وإن كان ذلك ليس دائماً كما هو واضح، لكن أثرها الإيجابي بارز وواضح بالنسبة لصاحب المدخرات.

ومن صور السلم الجائزة، والتي هي في الوقت نفسه تقدم مزيداً من الامكانيات لاستخدامها والاستفادة بها من كلا الطرفين، أن كلاً من رأس المال والمسلم فيه يمكن أن يكونا منفعة من المنافع ولا يشترط أن يكونا أشياء مادية، فيمكن للفرد أن يقدم منفعة داره رأسمال في السّلم، كما يمكن أن تكون هي المسّلم فيه[3].

والمهم أن يشار إلى أن صيغة السلم لم تجز فقط لإشباع رغبات الاستهلاك وإنما أُجيزت كذلك لإشباع رغبات الاستثمار وتوظيف الأموال سواء في ذلك كلا العاقدين [4].

أسلوب الاستصناع:

الاستصناع في اللغة: مأخوذ من مادة "صنع" واستصنع الشيء أي دعا إلى صنعه، إذ السين والتاء للطلب[5].

---

(١) د. محمد عبدالحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم، مرجع سابق، ص٢٧.

(٢) د. سامي حمود، الأدوات التمويلية، مرجع سابق، ص ٨٨ وما بعدها.
د. محمد سراج، النظام المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣٠٠ وما بعدها.
د. عبدالله العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٠٠ وما بعدها.

(٣) مظهر سيف أحمد، عقد السلم وعقد الاستصناع، مرجع سابق، ص٢٤.

(٤) أحمد علي عبدالله، صيغ الاستثمار الزراعي في النظام المصرفي السوداني ص١١٦، ندوة صيغ تمويل التنمية في الإسلام، ص ١١٦، مرجع سابق.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج٨، ص ٢٠٨-٢٠٩، مرجع سابق.

أما الاستصناع في الاصطلاح: فيعرف بأنه "عقد على مبيع في الذمة مطلوب عمله على وجه مخصوص"[1] كطلب صناعة إناء أو باب أو سفينة ونحو ذلك.

وقد اختلفت المذاهب الفقهية في عقد الاستصناع. فمن المذاهب ما يجيزه ويسميه بهذا المصطلح -الاستصناع- مفرقاً بينه وبين عقد السّلم، ومنها ما يمنعه ويلحق الجائز منه بعقد السّلم. والراجح إن شاء اللّه جوازه لدلالة السنّة عليه، وعمل الناس عليه من غير نكير، ولدعاء الحاجة إليه، ولأن الأصل في المعاملات الحل، كما اختلفت المذاهب في تكييفه: فهل الاستصناع عقد وارد على العين أو على العمل، والراجح أنه يرد عليهما معاً[2]، ومع ذلك فإنه يمكن للصانع أن يوفر الشيء المراد صنعه عن طريق غيره إذا توفرت فيه المواصفات المحددة في العقد بكل دقة[3].
وللاستصناع ثلاثة أركان هي:

١- **الصيغة:** وهي الإيجاب والقبول.
٢- **العاقدان:** وهما المستصنع -أي طالب الصنعة- والصانع وهو الذي يقوم بتنفيذ الشيء المصنوع أو توفيره مصنوعاً.
٣- **المحلان** : وهما الثمن والشيء المراد صنعه أو توفيره مصنوعاً.

شروط الاستصناع :

١- أن تكون أوصاف السلعة المطلوبة معلومة ومحددة ومنضبطة.
٢- أن يكون ثمن السلعة معلوماً سواء دفع عاجلاً أو آجلاً أو مقسطاً.
٣- أن تكون مادة الشيء المراد صنعه من الصانع، فإذا كانت من المستصنع فإنها إجارة. وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي -التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي- جواز الاستصناع وذكر بعض التفصيلات المتعلقة به[4].

---

(١) "تحفة الفقهاء" للإمام علاءالدين السمرقندي، تحقيق/ محمد زكي عبدالبر، ج٢، ص ٥٣٨، ط١، ١٣٧٩، مطبعة جامعة دمشق، دمشق. و "عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي"، كاسب عبدالكريم البدران، ص ٥٩، بلا رقم طبعة، بلا تاريخ، نشر دار الدعوة، الاسكندرية.

(٢) "الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية"، د. محمد صدقي البورنو، ص ١٠٩-١١٥، مرجع سابق.

(٣) د. راشد بن أحمد العليوي، المعاملات الاقتصادية في شركة الراجحي المصرفية، مرجع سابق، ص٥١٧.

(٤) نص القرار رقم ٦٧/٣/٦ بشأن عقد الاستصناع: "إن مجلس الفقه المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ٧-١٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م، بعد اطلاعه، ومراعاة لمقاصد الشريعة في مصالح العباد، والقواعد الفقهية في العقود والتصرفات،=

الفرق بين الاستصناع والسَّلم:

يوجد تشابه بين الاستصناع والسَّلم مما دعا كثيرٌ من الفقهاء إلى اعتبار الاستصناع داخلاً في السَّلم؛ إذ إن كلاً منهما عقد على شيء غير موجود، ولكن الاتفاق في هذا ونحوه لا يجعلهما شيئاً واحداً، إذ كما يوجد بينهما شبه واتفاق، فيوجد بينهما تمايز واختلاف، ويمكن لنا أن نميز أهم الفروق بينهما فيما يلي:

١- إن السَّلم يكون في المنتجات الطبيعية كالإنتاج الزراعي والألبان واللحوم ونحو ذلك مما لم يدخله التصنيع، وأما الاستصناع فهو خاص بالمصنوعات وما ألحق بها فقط، كصناعة الآلات والأجهزة والأثاث والمباني ونحوها[1].

٢- إن السَّلم يُشترط فيه تعجيل الثمن وتسديده فوراً، وأما الاستصناع فلا يشترط فيه ذلك، بل يمكن أن يكون معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً، وهذا الفرق يعطي الاستصناع مزية، إذ إنه لا يمكن في كثير من الأحيان القدرة على تسديد القيمة بصفة فورية فيتم اللجوء إلى التأجيل. كما أن للسَّلم -أيضاً- ميزة في مناسبته[2].

= ونظراً لأن عقد الاستصناع له دور كبير في تنشيط الصناعة، وفتح مجالات واسعة للتمويل والنهوض بالاقتصاد الإسلامي، قرر:

١- أن عقد الاستصناع -وهو عقد وارد على العمل والعين في الذمة- ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط.

٢- يشترط في عقد الاستصناع ما يلي:

أ) بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.

ب) أن يحدد فيه الآجل.

٣- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.

٤- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان، ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

راجع: "القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره السابع المنعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في ٧-١٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م".

(١) ألحق أعضاء مجمع الفقه الإسلامي عملية التعاقد على إنشاء المباني بطريقة الشراء المسبق بعقد الاستصناع. انظر "مجلة مجمع الفقه الإسلامي" الدورة السادسة، العدد السادس، ط ١، ص ١٨٨.

(٢) هذا وإن الحاجة في العصر الحاضر الذي اتّسعت فيه المنتجات الصناعية بشكل مذهل وكبير تجاوزت النطاق الشخصي إلى صناعات ضخمة هائلة كصناعة البواخر العملاقة والقطارات الطويلة والطائرات الكبيرة والمصافي الضخمة والأسلحة المعقدة والأجهزة التي تحتاج إلى طلب خاص ومواصفات معينة حتى تتم صناعتها بناءً على هذا الطلب المسبق. كل هذه التغيرات تستدعي من الفقهاء والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي، ومن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الاهتمام بعقد الاستصناع على المستوى النظري والتطبيقي. وما ينطبق على عقد الاستصناع، ينطبق على عقد السَّلم من حيث الحاجة إلى التنظير وارتياد مجالات جديدة للتطبيق. انظر: "عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة"، د. مصطفى أحمد الزرقاء، شعبان، ١٤١٤هـ.

وبالترخيص في عقود الاستصناع وجوازها يكون الإسلام قد فتح أمام المدخر قناة استثمارية أخرى يمكن عن طريقها توظيف واستثمار مدخراته، وهي قناة أو أداة الاستصناع. وذلك بأن يقوم الفرد أو الشركة بالاتفاق مع فرد أو شركة أخرى على تصنيع سلعة معينة، مع قيام الصانع بتقديم الخامات والمواد اللازمة من عنده نظير ثمن معين.

ويمكن لصاحب المدخرات أن يقوم بنفسه بتوظيف مدخراته من خلال هذه الصيغة، وذلك بأن يتخصص في حرفة معينة أو صناعة معينة، مثل صناعة الأحذية أو الملابس أو غير ذلك من شتى صنوف السلع الاستهلاكية والإنتاجية، الصغيرة والكبيرة.

كما يمكن أن يتم الاستصناع بصورة أخرى لتوظيف المدخرات، حيث يقوم طالب السلعة بتوظيف مدخراته في سلعة معينة، من خلال استصناعها لدى جهة ما ثم يقوم ببيعها بيعاً عادياً أو من قبيل تقديمها استصناعاً لجهة أخرى[١].

ويمكن أن يتم ذلك من خلال العمل الفردي ومن خلال المشاركات، كما يمكن أن يتم بوسيط مثل المصارف وبغير وسيط[٢] ، وميزته عن السلم أنه يمكن فيه تأجيل الثمن. ولا يشترط دفعه كاملاً مقدماً. ولا شك أن ذلك يوفر ميزة إضافية أمام المدخرين والمستثمرين[٣].

أسلوب المزارعة :

المزارعة في اللغة: مفاعلة من زَرَعَ، وجاء في المعجم الوسيط: زَرَعَ الحبَّ بَذَره. وزرع الأرض حرثها للزراعة. وزرع الله الزرع أنبته ونماه. وجاء في المجمع اللغوي تعريف المزارعة بأنها طريقة لاستغلال الأرض الزراعية باشتراك المالك والزارع في الاستغلال ويُقسم الناتج بينهما بنسبة يُعيّنها العقد أو العُرف[٤].

أما المزارعة في الاصطلاح: فهي دفع الأرض إلى من يزرعها بجزءٍ من الزرع. وتجوز

---

(١) انظر: د. مصطفى الزرقاء، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٦هـ، د.شوقي دنيا، الجعالة والاستصناع ـ تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١١هـ.

(٢) انظر: د. شوقي دنيا، الجعالة والاستصناع، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٣) انظر: د. مصطفى الزرقاء، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، مرجع سابق، ص١٦.

(٤) انظر: المعجم الوسيط، مادة زرَعَ، ٣٩٢/١، مرجع سابق.

في الأرض البيضاء والتي بين الشجر، لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ "**عامل أهل خيبر على شطر ما يخرج من ثمرٍ أو زرع**"[1]. ولأنه مال يُنمي بالعمل عليه، فجازت المعاملة عليه ببعض نمائه، كالأثمان، ولا تجوز على ما لا يُثمر.

وعن عمر رضي الله عنه: أنه كان يدفع الأرض على أن من أخرج البذر، فله كذا، ومن لم يُخرجه فله كذا[2].

وعليه فقد يرغب الفرد أن يكون صاحب مزرعة، وقد تكون لديه المقدرة الادخارية على توفير المبالغ المطلوبة لذلك. ولكن قد يحول دون مسألة الزراعة والتشغيل وتنمية هذه المزرعة، عدم كفاية المدخرات أو عدم وجود الرغبة في الحرث والزراعة، ومن ثم فإن ذلك قد يثنيه كثيراً عن القيام بهذا العمل. فإذا ما أمكن التغلب على هذه العقبة كان ذلك حافزاً له إنجازه. والإسلام قدم لمثل هذا الفرد أكثر من أداة للتغلب على ذلك، إما بتأجيرها بعائد محدد ثابت، ويدخل ذلك في نطاق أسلوب التأجير الذي سبق الحديث عنه. وإما بدفعها لمن يقوم بزراعتها بجزء من الناتج منها وهو ما يسمى فقهاً بالمزارعة. وقد قدم الفقه لهذه الأداة من الأحكام والأنظمة والقواعد ما يجعلها تحقق المستهدف منها بكفاءة ودون إلحاق ضرر أو ظلم بأي من الطرفين[3]. في الوقت الذي تفتح المجال واسعاً أمام الاستثمار الزراعي، والذي يحتل أهمية استراتيجية، خاصة وأن ميل الفلاحين للادخار أعلى من غيرهم ومن ثم فإن مثل تلك الأداة قد تحول دون اكتناز هذه المدخرات أو سوء توجيهها. ومن الممكن أن تُمارس هذه الصيغة مباشرة بين المدخر صاحب المزرعة وبين المزارع دون واسطة، كما يمكن أن تتم من خلال جهاز وسيط مثل المصارف.

ومما سبق، ومن خلال دراسة الأدوات التي قد تستطيع تعبئة وتجميع وتوجيه المدخرات في الاقتصاد الإسلامي، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

١- أن أدوات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي متعددة ومتنوعة، ولكل منها سمات خاصة بها، ومن ثم فإن هذه الأدوات –في جملتها– تستطيع تلبية رغبات المدخرين مهما تنوعت وتعددت.

---

(١) ابن قدامه، الكافي في فقه الإمام المبجل ابن حنبل، الناشر المكتب الإسلامي، ١٣٩٩هـ، ط ٢، ٢٨٩/٢، ٢٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٣) د. شوقي دنيا، كفاءة نظام التمويل الإسلامي، مجلة جامعة أم القرى، السنة السابعة، العدد التاسع ١٤١٤هـ، ص١٠٥ وما بعدها.

٢- أنها أدوات استثمارية بقدر ما هي ادخارية، فمن خلالها تزول عملية الانفصام الضار بين قضايا الادخار وقضايا الاستثمار. وأن الادخار هو وسيلة وليس غاية وإذا لم تتولد عنه استثمارات مفيدة كان ادخاراً عقيماً وكان ضرره الاقتصادي كبيراً.

٣- إن هذه الأدوات تجعل من الاستثمار استثماراً حقيقياً وفعلياً، وليس مجرد استثمار ورقي أو نقدي. إنها ليست أدوات للمضاربة بمفهومها الوضعي أو بعبارة أدق للمقامرة، وإنما هي إنتاج حقيقي في كل المجالات، فالمدخر المسلم حتى ولو تعامل مع الاستثمار في الأوراق المالية، فهو يتعامل في الحقيقة في استثمارات حقيقية تمثلها هذه الأوراق.

٤- إنها أدوات بسيطة وغير معقدة وقابلة للتطور والتحسين، ومعنى ذلك توافر الإمكانية الكبيرة للتعامل بها من قبل صغار وكبار المدخرين والمستثمرين[١].

٥- وأخيراً فهي تقوم على مبدأ العدالة بين الطرفين، وعدم تمكين طرف من إلحاق ظلم أو ضرر بالطرف الآخر.

---

(١) د. عبدالرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

المبحث الثاني : الأجهزة الادخارية

تناولنا في المبحث السابق الأدوات الادخارية التي يمكن بها تجميع وتوجيه المدخرات، وغير خافٍ أن هذه الأدوات حتى تعمل بكامل طاقتها تتطلب توافر أجهزة ومؤسسات تقوم باستخدامها، وتتولى إدارتها والإشراف عليها، فهذه الأدوات في كثير من الحالات قد لا تعمل بمفردها.

ومعنى ذلك أن الاقتصاد الإسلامي، شأنه شأن الاقتصاد الوضعي يحتاج إلى ما يعرف بالأجهزة الادخارية والتي تتولى القيام بالتعامل مع المدخرين، حثاً لهم على توفير المدخرات، وتجميعاً لها منهم، ثم توجيهها للتوظيف والاستثمار مباشرة أو من خلال طرف ثالث[1].

أهمية وجود الأجهزة الادخارية :

الاقتصاد الوضعي يُعلق أهمية كبيرة على توافر هذه الأجهزة، وأن تكون بدرجة عالية من الكفاءة، وذلك لما تقدمه من خدمات ضرورية للاقتصاد، وكذلك ما تقدمه من مميزات للمدخرين، حيث تشابك وتعقد الأنشطة الاستثمارية من جهة، وعظم احتياجاتها المالية من جهة أخرى، وتضاؤل الثقة بين الأفراد في النواحي المالية من جهة ثالثة. وبالتالي فوجود أجهزة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة والمقدرة على معرفة السوق والمستثمرين، وبالتالي تقليل المخاطر وتقليل الأعباء والتكاليف، واستخدام المدخرات في المجالات الاستثمارية الجيدة، كل ذلك يجعل من وجود هذه الأجهزة عنصراً لا غنى عنه في أي اقتصاد، يحرص على توفير المدخرات وعلى حسن توجيهها[2]. فإذا ما اتجهنا بالحديث عن الاقتصاد الإسلامي فإن وجود مثل هذه الأجهزة يعتبر فرضاً كفائياً حيث لا يستغني المجتمع عن وجودها، فالمسلم مطالب بالادخار ومطالب بحسن توجيه وتوظيف هذه المدخرات، وفي حالات كثيرة يتوقف ذلك على وجود أجهزة ادخارية تُعين المسلم على أداء هذه المطالب، إن المسلم لا يدخر لمجرد الادخار، وإنما يدخر لتحقيق مقاصد وغايات معينة، تتمثل في الإنفاق الاجتماعي كما تتمثل في الاستثمار والتوظيف الاقتصادي،

---

(١) د. شوقي دنيا، كفاءة نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د. طه عبدالله منصور ود. عبدالفتاح عبدالمجيد، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٧هـ، ص٧٤ وما بعدها، د. جمال عطيه، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الدوحة. وزارة الأوقاف، كتاب الأمة رقم (١٣) ص٨٠ وما بعدها. البنك الدولي، تقرير التنمية لعام ١٩٨٩م.

وبدون وجود أدوات وأجهزة تعينه على ذلك فإنه لن يُقدم على الادخار، وقد يترتب على ذلك الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي وهو مرفوض، كما قد يترتب على ذلك تعطيل واكتناز هذه المدخرات، وهو أيضاً مرفوض، كما أن توظيفها من خلال سعر الفائدة هو بدوره مرفوض، إذن لا يبقى أمامه إلا خياراً واحداً، هو توظيفها في استثمارات حقيقية مشروعة. وهذا لا يتأتى على الوجه الأمثل في هذا العصر في غيبة الأجهزة الادخارية. ومن هنا كان توفر هذه الأجهزة مطلباً إسلامياً يرقى لدرجة كونه واجباً مفروضاً لاحتياج المجتمع إليه ولأن الواجب يتوقف عليه.

وفيما يلي أهم الأجهزة الادخارية التي يُمكن أن تعمل في ظل سيادة الاقتصاد الإسلامي:

الأجهزة المصرفية :

تُعد المصارف من أهم الأجهزة الادخارية، حيث تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات من الأفراد والشركات بنظام معين، ثم تقوم بتوظيف هذه المدخرات بطرق متعددة، إما مباشرة أو من خلال طرف ثالث غالباً. وهي بذلك تقدم خدمة مهمة لكل من المدخر والمستثمر والمجتمع.

والمعروف أن الاقتصاد الوضعي يعتمد أداة سعر الفائدة، وأن المصارف التقليدية – الربوية – داخل هذا النظام تتمحور أعمالها حول هذه الأداة، ونظراً لأن تعامل المصارف التقليدية مع عملائها يتدرج بإتفاق الاقتصاديين والقانونيين تحت عقد القرض، وحيث إن سعر الفائدة هو زيادة مشترطة في عقد القرض فإن ذلك يُعد ربا، ومن ثم فإن هذا النظام غير مقبول في ظل الاقتصاد الإسلامي. ونظراً لأهمية وجود الأجهزة المصرفية، فقد فتح أمامها الاقتصاد الإسلامي الأدوات الادخارية المتعددة، والتي سبق الحديث عنها في المبحث السابق، لتجري تعاملاتها وتقيم أنشطتها من خلالها.

والحديث عن المصارف الإسلامية متسع متشعب الجوانب، ونحن إذْ نتحدث عنها هنا فإننا نتحدث عنها فقط من حيث علاقتها بعملية الادخار والاستثمار. وما لها من إمكانات في هذا الشأن. وبداية فإن الحديث سوف يكون عمّا ينبغي أن تكون عليه هذه المصارف، وليس عن القائم منها الآن، فقد تكون هناك ملاحظات حول القائم منها تحد من كفاءتها الادخارية والاستثمارية، إننا بعبارة أخرى نتحدث عن المصارف الإسلامية أساساً من الناحية النظرية مؤسسات تقوم بتجميع مدخرات الأفراد ثم استثمارها بأسلوب شرعي[1]. مع ضرورة الإشارة إلى أن ذلك لا يعني – إطلاقاً – عدم التعويل على المؤسسات القائمة منها حالياً. فالقائم يُعد جيداً إلى حد كبير في ضوء

---

(١) من الكتابات المفيدة في ذلك رسالة البنك الإسلامي ومعايير تقويمها، د. عبدالشافي محمد أبوالفضل، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ، وكذلك تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، إعداد لجنة من الاقتصاديين والشرعيين، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ.

البيئة التي يتعامل من خلالها وحداثة التجربة. والباحث يؤمن بأنه بمزيد من الوقت، ومزيد من التحسين والتطوير، يُمكن للمصارف القائمة أن ترفع من كفاءتها الادخارية والاستثمارية.

إن المصرف الإسلامي يقدم – أول ما يقدم – للمدخر حافزاً من أقوى الحوافز لديه وهو حرصه على أن يكون ماله حلالاً. وأن يُنمّى بالطرق المشروعة. وقد صدق من قال: "إن أشد عوامل الجذب لدى المجتمع المسلم تتمثل في تقديم ما يمكن أن يلتقي في نفس المسلم مع عقيدته وما يريح نفسه من التناقض، ولذلك فقد كان مجرد عدم التعامل بالربا عاملاً من أقوى عوامل الجذب"[١]، إضافة إلى ما يقوم عليه من مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع والمتعاملين معه[٢].

ثم إن المصرف الإسلامي يفتح أبوابه لاستقبال مدخرات الفرد أياً كان مقدارها، ومهما صغر حجمها، فلذلك لا يُحرم المدخر من التعامل مع المصرف الإسلامي، عكس الكثير من المصارف الربوية التي تشترط حداً أدنى للتعامل، قد لا يكون في مقدور الكثير من الأفراد. كما أنه يتعامل مع المدخر في مختلف أغراضه ومقاصده، وسواء أكان القصد مجرد الحفظ، أو كان الحفظ لأجل محدد، أو كان الاستثمار. فهناك ما يعرف بالودائع الجارية وما يعرف بالودائع الادخارية، وما يعرف بالودائع الاستثمارية[٣]. فقد يقصد الفرد إلى حفظ مدخراته بعيداً عن السرقة والضياع، فيودعها في المصرف للسحب منها في أي وقت يشاء. وقد يتفق مع المصرف على إيداعها للحفظ من وجهة على أن يسحبها في وقت محدد متفق عليه. وفي الحالتين من حق الطرفين أن يتفقا على أن يقوم البنك باستخدام هذه الودائع، ومن ثم تصبح دَيْناً عليه مضموناً لصاحبه ضماناً قانونياً كاملاً. وقد تحقق للمودع مقصده من الحفظ والصيانة والضمان الكامل. وليس له عند ذلك نصيب من العوائد التي قد تحدث، وإنما هي حق البنك فهو الضامن لها، والغنم بالغرم. يضاف إلى ذلك أن المدخر قد ابتعد بذلك عن محظور تعطيل الأموال وحبسها وعدم الاستفادة منها. وإذا ما رغب في الحصول على عائد فله ذلك من خلال الوديعة الاستثمارية، وعند ذلك لن تكون العملية عملية دين مضمون، وإنما هي عملية مضاربة أو وكالة[٤].

والمصرف الإسلامي يستقبل هذه الودائع ويقوم بتجميعها مع غيرها بنظام معين، ثم يقوم بتوظيفها من خلال قنواته الاستثمارية إما مباشرة أو من خلال طرف آخر. يدفع له تلك المدخرات

---

(١) انظر: د. أحمد النجار، الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الشاملة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م. د. عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية ....، مرجع سابق، ص٧٠.

(٢) انظر: د. عبدالشافي أبوالفضل، رسالة البنك الإسلامي ومعايير تقويمها، مرجع سابق، ص٧٦.

(٣) انظر: د. أحمد النجار، الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الشاملة، مرجع سابق، ص٤٢ وما بعدها.

(٤) انظر: د. جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص٨١ وما بعدها.

لتشغيلها من خلال المضاربة أو المرابحة أو التأجير ....الخ.

إن المصرف الإسلامي الجيد التنظيم والإدارة والتسويق، يُقدم للمدخرين خدمات على درجة كبيرة من الأهمية.

فهو من جهة يحفزهم على الادخار بتقديم عائد جيد، يتفوق في كثير من الأحيان على معدل الفائدة الذي يحصل عليه من المصرف الربوي[١]. كذلك طمأنتهم على أن مدخراتهم توظف بأسلوب شرعي بعيد عن الحرام، ثم إنه يشبع لهم رغباتهم المختلفة من استثمار قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل، ومن استثمار عام أو استثمار مخصص مقيد[٢].

والمصرف الإسلامي يشجع المدخرات العائلية من زاوية أخرى، هي زاوية استخدام ما لديه من مدخرات، من خلال اختيار المشروعات التي يتعامل معها، والسلع والخدمات التي يمولها، وعليه ألا يشجع تحت أي ظرف ولا يسهل إنتاج أو استهلاك سلع وخدمات ذات أولوية منخفضة أو سلعاً كمالية لا يحتاج المجتمع لها [٣].

كما أنه يشجع الادخار العائلي من خلال مشاركته في توفير رجال الأعمال في المجتمع، حيث إنه يستهدف التعامل مع كل من يريد الاستثمار الحقيقي ولديه المقدرة الفكرية والرغبة في ذلك مهما كان حجم أعماله متواضعاً، وذلك عكس ما يجرى عليه العمل في المصارف التقليدية، حيث التعويل الأساسي على ملاءة ويسر المستثمر، الذي يتعامل مع هذه المصارف[٤] وبهذا القدر الموجز من العرض يمكن القول إن المصارف الإسلامية تمثل جهازاً ادخارياً واستثمارياً يمكنها أن تقوم بخدمات أساسية في هذا المجال. وخاصة إذا ما كانت ذات إدارة وتنظيم وكوادر جيدة [٥].

صناديق الاستثمار[٦]:

تُعتبر صناديق الاستثمار من الأجهزة الادخارية التي تقوم بتجميع وتعبئة وتوجيه

---

(١) انظر: د. عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية ....، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) انظر: د. عبدالله العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٠٠ وما بعدها.

(٣) انظر: د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي، مرجع سابق، ص١١٦.

(٤) انظر: د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي، مرجع سابق، ص٢٢٢.
د. عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية ....، مرجع سابق، ص٧١.

(٥) لمعرفة مفصلة، انظر: د. أحمد النجار، بنوك بلا فوائد، القاهرة : مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٥م.

(٦) انظر: هناك دراسات عديدة حول هذا الموضوع ولعل أشملها وأحدثها أعمال ندوة صناديق الاستثمار في مصر – الواقع والمستقبل. والتي عقدها مركز صالح كامل – جامعة الأزهر خلال شهر ذي القعدة ١٤١٧هـ.

المدخرات العائلية في ظل اقتصاد إسلامي، وقد عُرفت هذه الصناديق في أجزاء كثيرة من العالم تحت مسميات مختلفة، والبعض ينظر لها على أنها أداة مالية[1]. لكنها في عرف الماليين تعتبر جهاز أو مؤسسة تمويلية يمكن أن تقف على قدميها مثل البنوك[2]. إنها -بقدر كبير من التبسيط- كيان يقوم بتجميع المدخرات لتوظيفها بطريقة معينة لا من خلال أداة الفائدة، كما هو الحال في المصارف الربوية ولا من خلال الأدوات الادخارية الإسلامية المذكورة سلفاً كما تفعل المصارف الإسلامية. وإنما لتوظيفها في شراء أشياء معينة محددة، قد تكون أوراقاً مالية لبعض الشركات وقد تكون سلعاً عادية، على أن توزع الأرباح بطريقة معينة بين هذا الكيان وبين المدخرين. والدخول في هذه الصناديق يكون بتملك وثيقة أو أكثر تعرف بالوثيقة الاستثمارية.

وفي ضوء ذلك يمكن أن تُعرّف صناديق الاستثمار بأنها مؤسسات مالية في شكل شركة من الشركات، أو في شكل وحدة تنظيمية مستقلة عن المؤسسة التي تنشئها، تتولى تجميع المدخرات بموجب صكوك تسمى الوثائق الاستثمارية، موحدة القيمة، ثم تعهد بهذه المدخرات إلى جهة أخرى تسمى إدارة الاستثمار، بهدف تثمير هذه المدخرات في الأوراق المالية ومجالات الاستثمار الأخرى[3]. وهناك أنواع عديدة لهذه الصناديق[4].

وهكذا تعتبر صناديق الاستثمار أجهزة أو مؤسسات تمويلية وسيطة، تصل بين المدخر والمستثمر، وهي بحكم قيامها على مدخرات مجمعة وعلى استثمار هذه المدخرات في أوراق مالية - عادة - لأكثر من شركة عُدت من قبيل مؤسسات الاستثمار الجماعي.

الأهمية الادخارية لصناديق الاستثمار :

السؤال المهم هنا هو ما الذي تقدمه هذه المؤسسات للمدخر من حوافز وإغراءات تجعله يقوم على الادخار أولاً، ثم على توجيه مدخراته لتوظف من خلال هذه المؤسسات، بدلاً من قيامه

---

(١) انظر: سيد عيسى، تقييم تجربة صناديق الاستثمار في مصر، ندوة صناديق الاستثمار، ١٤١٧هـ، ص٧٥.
محمود سليمان : صناديق الاستثمار، ندوة صناديق الاستثمار، ١٤١٧هـ، ص٢، جـ١.
د. سهير عبدالعال، أهمية صناديق الاستثمار ....، مجلة المعاملات الإسلامية، مركز صالح كامل، ذو الحجة ١٤١٣هـ ص١١٧.

(٢) انظر: محمود فهمي، الإطار القانوني لصناديق الاستثمار، ص١٥٨ وما بعدها. جـ٢.

(٣) انظر: د. محمد عبدالحليم عمر، المعالجة المحاسبية لأرباح صناديق الاستثمار من منظور إسلامي، ندوة صناديق الاستثمار، ١٤١٧هـ، ص٢٩، د. عطية فياض، التكييف الشرعي لصناديق الاستثمار، ندوة صناديق الاستمثار، ١٤١٧هـ، ص٣٨، جـ٢، سيد عيسى، تقييم تجربة صناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٤) انظر: د. عطية فياض، التكييف الشرعي لصناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص٥٢ وما بعدها، سهير عبدالعال، أهمية صناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص١٢١.

باستثمارها بنفسه أو دفعها ودائع في المصارف الإسلامية أو دفعها للمصارف الربوية للحصول على الفائدة. ما الذي يجعل الفرد يُقبل على هذه الأجهزة بدلاً من هذه البدائل المتنوعة؟

إن خبراء المال والاقتصاد يجيبون على هذا السؤال مؤكدين على ما تمتلكه من مميزات تجعلها فعالة في تحفيز الادخار وتوجيهه نحوها، ومن ذلك :

أ) إنها تُمكن أكبر قاعدة ادخارية من التعامل معها، وذلك بتقليل قيمة الوثيقة الاستثمارية إلى أقل حد ممكن، مما يُمكن المدخرين الصغار من التعامل معها.

ب) ثم إنها في حالات كثيرة تقدم عائداً أعلى بكثير من العوائد التي تقدمها المصارف التقليدية وحتى المصارف الإسلامية[1].

ج) تحقق للمدخر قدراً كبيراً من الأمان، وتحد بقوة من الخسائر المحتملة، لأن التعامل يكون في أوراق مالية عديدة ومختارة بدقة وعناية. والمدخر الصغير وحتى المتوسط لا يتمكن من تحقيق ذلك دون اللجوء إلى هذه الصناديق، فلن يستطيع شراء أكثر من عدد محدود جداً من الأوراق المالية، ثم إن خبرته – مهما كانت – محدودة حيال جودة هذه الأوراق[2].

د) هناك إمكانية عالية لتسييل وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار طبقاً لآخر سعر معلن، وقد يكون ذلك أسبوعياً، ومعنى ذلك عدم تحمل خسائر كبيرة كما يحدث في حالة كسر الوديعة في المصارف والبنوك.

هـ) تقوم على هذه الصناديق إدارة فنية متمرسة على درجة عالية من الخبرة والمهارة في توظيف الأموال وتنشيطها.

و) تتميز هذه الصناديق بقدر كبير من الشفافية والإفصاح، حيث يتم تقديم الوثائق أسبوعياً، مما يجعل المدخر على بيّنة دائمة بحال الصندوق ومقدار ما يملكه فيه.

ز) إضافة إلى ذلك فإن هناك رقابة قوية على تلك الصناديق من قبل الدولة.

من ذلك يتضح أن صناديق الاستثمار يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في أسواق المال، باعتبارها جهازاً جديداً لتجميع المدخرات العائلية بصفة أساسية، ودفعها للاستثمار المالي الذي يتطلب خبرات ومهارات عالية لا تتوفر عادة لدى المدخر الفرد، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا

---

(١) انظر: د. عصام خليفة، تقييم تجربة صناديق الاستثمار في مصر، ندوة صناديق الاستثمار، ١٤١٧هـ، مركز صالح كامل، جـ١، ص١٣٧.

(٢) انظر: د. عصام خليفة، تقييم تجربة صناديق الاستثمار، ١٤١٧هـ، مرجع سابق، جـ١، ص١٣٨، د. عطية فياض، التكييف الشرعي لصناديق الاستثمار، مرجع سابق، جـ٢، ص٥٦، د. منير هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، ندوة صناديق الاستثمار، ص٩٦ وما بعدها، د. سهير عبدالعال، أهمية صناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص١١٧.

الجهاز يمكنه استخدام الأدوات المالية المختلفة والتي منها الاستثمار المباشر في السلع والخدمات من خلال المرابحة والسلم وغيرهما. وقد قامت البنوك في المملكة بإنشاء هذه الصناديق التي تتعامل في الاستثمارات المباشرة[1].

مشروعية استثمار المدخرات في هذه الصناديق :

هناك دراسات جيدة متخصصة للتعرف على مدى شرعية هذه الصناديق والتعامل معها[2].

إن إقامة هذه الصناديق في المجتمع الإسلامي ينطبق عليها ما سبق ذكره حيال المصارف كأحد الأجهزة الادخارية إذ وجودها يعتبر فرضاً كفائياً حيث لا يستغني المجتمع عنها.

أما عن عملياتها وأنشطتها ففيها الحلال وفيها الحرام، وعلينا أن نباعد بينها وبين المحرمات ونركز على ما لديها من المعاملات التي لا تتعارض مع أحكام الشرع.

ولسنا هنا في معرض الدراسة المفصلة المتأنية لمدى شرعية معاملات هذه الصناديق. فهذا ليس هدفنا الرئيس إضافة إلى ما هنالك من دراسات متخصصة من فقهاء أقدر منا على تناول ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن القضايا الشرعية في هذه الصناديق تدور حول محاور معينة أهمها: تكييف العلاقة بين المدخرين والصندوق والطرف الثالث إن وجد، وكذلك ما يتعامل فيه الصندوق من أموال وخاصة إذا كانت أوراقاً مالية .. وكذلك نشاط الشركات التي تطرح هذه الأوراق للتداول ومدى مشروعيته. ثم مسألة توزيع الأرباح والخسائر ومسألة التخارج وتداول الوثائق الاستثمارية وتنظيم إصدارها.

إن علاقة المدخر بالصندوق هي علاقة المدخر نفسه بالمصرف الإسلامي تحكمها المضاربة أو الوكالة ومن الميزات في هذه الصناديق أنه يمكن أن يدفع المدخر ثمن الوثيقة على دفعات طبقاً لما جاء في المذهب الحنبلي من عدم اشتراط تسليم المضارب كل رأس المال[3]. ومن حق صاحب الوثيقة أن يتصرف فيها بالبيع وغيره، بالثمن الذي يحدث التراضي عليه[4]. ويخضع

---

(١) انظر: د. محمد عبدالحليم، المعالجة المحاسبية لأرباح صناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص٤٠.

(٢) انظر: - د. عبدالستار أبوغدة، التكييف الشرعي لصناديق الاستثمار، ندوة صناديق الاستثمار، ١٤١٧هـ.
- د. عطية فياض، التكيّف الشرعي لصناديق الاستثمار، مرجع سابق.
- مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة الرابعة.

(٣) انظر: ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، جـ٥، ص١٣٨.

(٤) انظر: مجمع الفقه الإسلامي، أعمال الدورة الرابعة، مرجع سابق.

توزيع الأرباح للقواعد المنظمة لذلك في المضاربة. أما التعامل في السندات ذات الفائدة، فهو مُحرّم شرعاً أما التعامل في الأسهم والصكوك الأخرى فهو مباح بشروط[1].

الدولة والأجهزة الادخارية :

إدخال الدولة ضمن الأجهزة الادخارية قد يحتاج إلى بعض التوضيح، فالمعروف أن الأجهزة الادخارية يقصد بها تلك الأجهزة التي تقوم بعملية تجميع المدخرات ثم توجيهها للاستثمارات المختلفة مثل المصارف التجارية. فهل يصدق ذلك على الدول؟ إن الدولة من خلال أجهزتها المختلفة أو بعض أجهزتها بعبارة أدق قد تمارس هذه المهمة بأكثر من طريقة، ومن ذلك ما تقوم به بعض هيئاتها باستقطاع بعض المبالغ من العاملين بالدولة بطريقة جبرية لتعيدها إليهم مرة أخرى في صورة معاشات تقاعد. والأصل أن تستثمر الدولة هذه المبالغ المدخرة من قبل بعض الجهات بما يحقق عوائد يستفيد بها أصحاب المعاشات. إضافة إلى ذلك المبالغ التي تستقطعها المؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية بحيث تُرد للعامل عند ترك العمل لسبب أو لآخر[2]. والدولة بهذه الطريقة قد تستطيع أن تكون جهازاً ادخارياً مسؤولاً عن تجميع المدخرات من خلال بعض مؤسساتها.

ومن الناحية الشرعية فإن للدولة الإسلامية الحق في القيام بذلك بل يصل الأمر في بعض الحالات إلى اعتبار ذلك داخلاً في نطاق مسؤولياتها، فهي مسؤولة عن الرعاية للأفراد وتصرفاتها عليهم منوطة بالمصلحة، وحيث قد ثبت أن في ذلك مصلحة للأفراد فعليها القيام بذلك، شأنه شأن بقية المصالح العامة المطلوب من الدولة تحقيقها. وكثيراً ما يتغافل الفرد عن مصلحته والعمل بمقتضاها، والحاكم عليه أن يرشد الفرد إلى ذلك، بل ويحمله عليها، لقد تدخلت الدولة في ترشيد الإنفاق الاستهلاكي كما حدث بوضوح في عهد عمر رضي الله عنه[3].

وكذلك قد يُعدّ قريباً من هذا قيام رسول الله ﷺ ببيع بعض ثروة الفرد الذي جاء يطلب صدقة واستقطاع جزء منها وتوجيهه للاستثمار.

---

(١) د. عطية فياض، التكييف الشرعي لصناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص٦٤ وما بعدها.

(٢) انظر:
- د. محمد نعيم ياسين، زكاة مكافأة نهاية الخدمة، حولية كلية الشريعة، جامعة قطر، العدد (١٤)، ١٤١٧هـ.
- محمد عبدالمجيد مرعي، شرح نظام المعاشات والادخار، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٠م.
- د. هشام رفعت هاشم، عقد العمل في الدول العربية، القاهرة : الدار القومية، ١٩٨٥م.
- د. حسن علي خفاجي، الوجيز في التشريعات الاجتماعية في المجتمع السعودي، ط١، ١٩٨٢م.

(٣) البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، القاهرة : الناشرون العرب، ١٩٧١م،ص١٨٢.

وهكذا يمكن التعرف على مشروعية هذا العمل. والشرط في ذلك ألا يتم بطريقة ضارة ومجحفة بالأفراد. وألا يضيع على الأفراد وذرياتهم من تلك المدخرات شيئاً، بل ينبغي أن يضاف إليها بعضاً من الأموال العامة، تحفيزاً ومكافأة على الأعمال التي قدموها.

أما عن علاقة الدولة بالادخار العائلي الاختياري فيمكن للدولة من خلال بعض أجهزتها القيام بذلك مثل الصناديق الادخارية والبنوك الاستثمارية التي تتجمع فيها مدخرات اختيارية للأفراد ثم توجه لقنوات التوظيف الاستثمارية، ويمكن أن تُكمل ذلك بإقامة المشروعات الإنتاجية شريكا للأفراد على أن يتم تمليكها لهم تدريجياً من خلال ما يدفعونه كأقساط من المدخرات. وهكذا يمكن إدخال الدولة ضمن الأجهزة الادخارية في المجتمع.

هذه بعض الأجهزة الادخارية التي يمكن أن توجد في ظل الاقتصاد الإسلامي، وهناك أجهزة أخرى يمكن أن تمارس أدوارها مثل الجمعيات الأهلية والنوادي الاجتماعية والنقابات المهنية -كما في بعض البلدان العربية- وغير ذلك من القنوات التي يمكن أن تساعد على تعبئة وتجميع المدخرات.

وجوهر المسألة أن الإسلام يطالب المجتمع الإسلامي، وعلى رأسه الحكومات بتكوين وتوفير الأجهزة الادخارية الضرورية لتجميع وتوجيه وتوظيف المدخرات بما يسد حاجة المجتمع. وقضية الصور والأشكال التي يمكن أن تكون عليها هذه الأجهزة متروكة لظروف الزمان والمكان.

ومما سبق ومن خلال مباحث هذا الفصل تكون الدراسة قد تناولت مسألة تعبئة وتوجيه المدخرات وكذلك الأجهزة والمؤسسات القائمة على عملية الادخار والاستثمار. وأن هذه المسألة تُمثل بعداً رئيساً من أبعاد العملية الادخارية.

كما تبين لنا - أيضاً - أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك العديد من الأدوات والأجهزة الادخارية ما يجعله - لو أحسن الاستفادة منها - قادراً على إنجاز عملية ادخارية ناجحة.

الفصل الرابع

كفاءة موقف الاقتصاد الإسلامي من الادخار العائلي

المبحث الأول :

كفاءة القيم الدينية في المجال الادخاري.

المبحث الثاني :

كفاءة الأدوات الادخارية.

المبحث الثالث :

كفاءة الأجهزة الادخارية.

مدخـــل :

العملية الادخارية عملية مركّبة من عدة عناصر، كل عنصر فيها يتفاعل إيجاباً وسلباً مع بقية العناصر، وهذه العناصر تتمثل في التكوين والإيجاد، وفي التعبئة والتجميع، وفي التوجيه والاستثمار. وتقويم كفاءة النظام الاقتصادي حيال هذه العملية يعني تقويم كفاءته حيال هذه العناصر الثلاثة، منفردة ومجتمعة.

وقبل أن ندخل في تناول هذه الكفاءة نود أولاً أن نحدد معيار الكفاءة الادخارية الذي نتحاكم إليه.

يمكن القول إن معيار الكفاءة يتمثل في مدى تلبية احتياجات المدخر واحتياجات المستثمر واحتياجات الوسيط واحتياجات المجتمع في مجموعه. إذ في تلبية هذه الاحتياجات توجد عملية ادخارية ناجحة. توفر الفائض بالحجم الأمثل، وتستأديه وتجمعه بالوسيلة المثلى، وتوجهه وتوظفه في المجالات الاستثمارية المفيدة والصالحة.

وكذلك مدى وجود آليات تجعل الفرد يُقبل طواعية بل ورغبة في تكوين الفائض، وعدم إضاعته في استهلاك بذخي أو في هبوط في الدخل بغير مبرر. ثم تجعله يسارع بوضع مدخراته مهما قلت ومهما تتابعت في قنوات جيدة للتعبئة والتجميع، بحيث تتراكم المدخرات بما يجعلها قادرة وصالحة لسد حاجة الاستثمار. ثم توجه إلى مجالات استثمارية جيدة، تحقق عائداً مقبولاً لكل الأطراف. كل هذا في ظل توفر قدر كبير من الأمان على الأموال من جهة ومقدرة كبيرة على استردادها من جهة أخرى.

فما مدى امتلاك الاقتصاد الإسلامي لهذه الآليات التي تضمن توافر القدر المثالي من المدخرات؟ وهل يمتلك من الأدوات والأجهزة ما يجعلها تستولي على كل هذه المدخرات المتوفرة دون هروب أو تسرب؟ وهل يمتلك فوق ذلك من الأساليب والصيغ ما توجه وتوظف هذه المدخرات التوظيف الاقتصادي الرشيد؟ لقد تناولنا في فصول سابقة ما لدى الاقتصاد الإسلامي من آليات في هذا الشأن. ونريد هنا أن نتحقق من كفاءة هذه الآليات. إننا على يقين بأن الاقتصاد الإسلامي لديه الكفاءة العالية للتعامل مع هذه القضية ذات الأهمية الكبيرة. طالما طُبّق التطبيق الجاد والصحيح.

وسوف تحاول الدراسة التأكد من صدق وصحة هذه المقولة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : كفاءة القيم الدينية في المجال الادخاري.

المبحث الثاني : كفاءة الأدوات الادخارية.

المبحث الثالث : كفاءة الأجهزة الادخارية.

المبحث الأول: كفاءة القيم الدينية في المجال الادخاري

من عناصر القوة الفريدة التي يمتلكها الاقتصاد الإسلامي، منظومة القيم الدينية الفاعلة في العملية الادخارية دعماً وتحفيزاً في كل جوانبها وأبعادها ومراحلها.

إن الحافز الاقتصادي وحده، ومهما بلغت قوة فعاليته، فإنه في حاجة إلى حوافز أخرى تُقوي منه، حتى يولد سلوكاً اقتصادياً قوياً رشيداً، وليس هناك خير من الحوافز العقدية. والإسلام في ذلك يفوق غيره إلى حد بعيد.

ففيه لا يخضع توفر الفائض لإشباع حاجة اقتصادية للفرد فحسب، بل لأنه فوق ذلك يُشبع حاجة روحية. فإذا ما تعاضدت الحاجتان فإنهما يكتسبان قوة وكفاءة مضاعفة. وليس ذلك من قبيل الادعاء وافتعال المواقف، وإنما هي المصادر الأصيلة للإسلام تنطق بذلك صراحة. وإلاّ فما معنى جعل السلوك الادخاري الرشيد النابع عن سلوك استهلاكي رشيد لا إسراف فيه ولا تقتير جعله من مقومات عباد الرحمن، حيث يقول اللّه تعالى فيهم ﴿**والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً**﴾[1]. وما معنى اعتبار المبذر أخاً للشيطان ﴿**إن المبذرين كانوا أخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً**﴾ [2]. وما معنى تأكيد القرآن الكريم في أكثر من آية على أن اللّه لا يحب المسرفين. وما معنى الترغيب البالغ القوة في جزاء بالغ السخاء لمن ينفق في المجال الاجتماعي، وهل يُنفق فيه إلا من الفائض والادخار. وما معنى قول رسولنا ﷺ [**من أحيا أرضاً ميتة فله أجر**][3]. وقوله ﷺ : [**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن يزرعها فليزرعها فإن له في ذلك أجراً**][4]. وهل كلمة الأجر تطلق في الإسلام بعيدة عن الثواب الأخروي، فإذا ما ظهر أنه هناك حديثاً شريفاً آخر في المجال نفسه ينص على العائد الاقتصادي فإن الأمر هنا ينصرف بقوة إلى الأجر الديني [**من أحيا أرضاً ميتة فهي له**][5]، وما معنى [**رحم اللّه امرءاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته**][6] فهل الرحمة الإلهية مقصورة على الجانب الاقتصادي؟ وما معنى قوله ﷺ [**يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل**

---

(١) سورة الفرقان، الآية ٦٧.

(٢) سورة الاسراء، الآية ٢٧.

(٣) رواه الإمام أحمد، المسند، ٣٣٩/٤.

(٤) رواه البخاري ـ الأدب المفرد، القاهرة : نشر قصي الدين الخطيب، ١٣٧٩، ص١٦٨.

(٥) رواه مالك في الموطأ، القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٥١، ج (٢)، ص ١٢١..

(٦) رواه السيوطي، الجامع الصغير، انظر المناوي، فيض القدير، مرجع سابق، جـ٤، ص ٢٣.

خير لك وإن تمسكه شرّ لك][1] وما معنى الكثير من الأخبار والآثار التي وردت عن سلفنا الصالح، التي توضح أن جمع المال لديهم الهدف الأكبر منه حماية الدين.

ولو تتبعتْ الدراسة ما قيل في هذا الموضوع بطريق مباشر أو غير مباشر في القرآن والسنة وأقوال السلف لضاق المقام.

إذن هناك حوافز روحية تؤدي دوراً بارزاً في اتخاذ قرار الادخار في ظل الاقتصاد الإسلامي.

ثم إن الاقتصاد الإسلامي لا تقف فيه القيم الدينية عند هذا الحد، بل إنها تسير مع العملية الادخارية حتى نهاية المطاف، فهناك حرمة الربا وحرمة الاكتناز وحرمة البخل وحرمة الاحتكار وحرمة الاعتداء على الملكيات الخاصة وهناك فريضة الزكاة ونَدْبية التطوع في الإنفاق وتأمين المستثمر والمدخر ضد التقلبات الاقتصادية وغيرها. كل ذلك يؤثر جوهرياً في تعبئة وتوجيه المدخرات ويحافظ عليها من التسرب والتعطيل وسوء الاستخدام.

كذلك نجد التزهيد القوي في الاستدانة دون مبرر، لدرجة عدم صلاة الرسول ﷺ على الميت الذي عليه دين. ذلك يجعل الأفراد لا تلجأ إلى هذا الأسلوب، وتسرف في الاستهلاك الضروري وغير الضروري، وبدلاً من ذلك تعتمد على ذاتيتها، وترشد من استهلاكها، وتوفر وتدخر من دخولها.

---

(١) رواه مسلم، انظر النووي، شرح صحيح مسلم، جـ٧ ص١٢٦.

المبحث الثاني : كفاءة الأدوات الادخارية

مما لا يحتاج إلى بيان أنه عند البحث في مدى الكفاءة الادخارية للاقتصاد، فإن الأضـــواء تسلـط بقـوة على ما يمتلكه من أدوات ادخارية، فإذا ما كانت هذه الأدوات ذات كفـاءة عاليـة فـإن موقف الاقتصاد من العملية الادخارية، يكون قد حقق شرطاً ضرورياً من شروط الكفاءة.

وهنا يبرز تساؤل كبير حـول مدى تـأثير غيـاب سـعر الفـائدة -كـأداة ادخاريـة- مـن بيـن الأدوات الادخارية الإسلامية، وهل لهذا الغياب أثر سلبي أو إيجابي على العملية الادخاريـة أم أنـه عامل محايد. ومن المهم الإجابة على هذا السؤال ثم دراسة عناصر الكفاءة في الأدوات الادخاريـة الإسلامية الأخرى. وذلك في النقاط التالية :

تأثير غياب سعر الفائدة على الكفاءة الادخارية:

في مرحلة سابقة من مراحل الاقتصـاد الوضعي، ويوم أن كانت الهيمنة للفكر الـذي يعـرف بالفكر - الكلاسيكي -، كان يُنظر لسعر الفائدة على أنه محدد رئيس للادخار بمعنى أنـه لا ادخـار دون فـائدة، أي أن الفـائدة هـي ثمـن الادخـار، وكلمـا ارتفـع الثمـن زادت الكميـة المعروضـــة مــن المدخرات، وهكذا كان الادخار دالة في سعر الفائدة.

وقدم هذا الفكر -تأصيلاً لذلك- اعتبارات عديدة [1] ليس هذا مجال التعرض المفصل لهـا، وربمـــا كان من أهم الاعتبـارات التـي اعتمـدوا عليهـا -فـي القـول بذلـك- مـا يعـرف بـالتفضيل الزمني "Time Preference"، حيث الحاضر أهم وأفضل وأولى بالرعاية من المستقبل، ومعنـى ذلك أن للأفراد تفضيلات زمنية موجبة، وبالتالي فلن يقوم الفرد الرشيد على التضـحية باستهـــلاك الحاضر -حرصاً على استهلاك المستقبل- دون وجود حافز قوي يدفعه لذلـك، يتفـوق فـي قوتـــه علـــى عامل التفضيل الزمني أو على الأقل يُحيده، وما هذا العـامل سـوى سـعر الفـائدة. فما مدى صحة هذه المقولة؟ وما هو موقف الاقتصاد الوضعي من علاقة سعر الفائدة بالادخار في المراحـل التالية للمرحلة - الكلاسيكية - ؟ ثم ما هي التأثيرات السلبية لسعر الفائدة على عملية الادخار؟

---

(١) انظر: - د. درويش صديق جستنيه، الفـائدة والربـح وأدوات التمويل الإسـلامية ـــ دراسـة تحليليـة اقتصادية، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٦هـ، ص٨ وما بعدها.
- د. فتحي لاشين، الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، الموسوعة العلميـة والعملية للبنوك الإسلامية، جـ٥، ص٤٦٥ وما بعدها.
- د. رفيق المصري، مصرف التنمية الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٩٩ وما بعدها.

١- **التفضيل الزمني:** عند مقارنة الحاضر بالمستقبل فأيهما الأفضل أو الأهم أو الأولى بالاعتبار؟ هل وجبة طعام شهية اليوم أم وجبة شهية غداً؟ هل ريال في يدي اليوم أم ريال في يدي بعد شهر؟ هل من الرشد أن أُفضل هذه على تلك أم العكس أم كلاهما سواء؟ من الناحية النظرية هناك احتمالات ثلاثة : الحاضر أهم، المستقبل أهم، كلاهما سواء. الاقتصاديون – الكلاسيك – قالوا بالاختيار الأول، ومعنى ذلك أن معدل التفضيل الزمني لديهم موجب[١].

فالامتناع عن الاستهلاك الحاضر يُرتب تضحية يتحملها الفرد أو يرتب منفعة حدية سالبة ومن ثم فلا بد من وجود مقابل لهذه النتيجة وهذا هو المقال هو سعر الفائدة.

الكثير من الاقتصاديين اللاحقين يرفضون فكرة التفضيل الزمني الموجب، ويعتبرونها مجرد خيال لا رصيد له من الواقع[٢]. فالمسألة محكومة بعوامل واعتبارات عديدة ومعقدة، وتختلف من شخص لآخر، بل وللشخص نفسه من حال لآخر، بل ومن سلعة لأخرى. ثم ما هي التضحية التي يتحملها المدخر الثري عند حجز جزء من دخله بعيداً عن الاستهلاك؟ وأين هو سعر الفائدة في العديد من الحالات التي تمت فيها مدخرات في غيبته؟ وبالتالي فاعتبار ذلك حقيقة تُصاغ في ضوئها قوانين، وتتخذ إجراءات وسياسات قد يكون عمل جانبه الصواب.

وأخف الاعتراضات على مقولة التفضيل الزمني الموجب أن الاحتمالات الثلاثة واردة فكما يمكن أن يكون موجباً، فقد يكون سالباً، وقد يكون صفرياً[٣].

وكل ذلك ينتج عنه نقص للهالة الكبيرة التي أعطيت لسعر الفائدة، حافزاً لا بد منه للقيام بعملية الادخار. وبفرض وجود تفضيل زمني موجب –في بعض الحالات– أليس هناك من حافز قد يجعل الفرد يُقبل على الادخار خلاف سعر الفائدة؟ إن قصر الحافز على سعر الفائدة عمل مناف للمنطق السليم، ولما لا تكون بعض القيم السائدة والحاكمة، مثل قيمة العدل المفروضة على المسلم في كل سلوكياته والتي منها نظرته لحاضره ونظرته لمستقبله

---

(١) انظر: د. عبدالفتاح قنديل، د. سلوى سليمان، الدخل القومي، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢) انظر: ج. غراف، اقتصاد الرفاه، نقلاً عن د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٣) انظر: د. محمد أنس الزرقاء، نظرة إسلامية إلى اقتصاديات الحسم في تقويم المشروعات، نقلاً عن د. عمر شابرا، نحو نظام نقدي، ص١٥٣، مرجع سابق.

دون محاباة لأحدهما على الآخر، لما لا تكون حافزاً قوياً على النظرة للاثنين معاً وإعطاء كل منهما ما يستحق من اعتبار[1]؟.

٢- الكثير من الاقتصاديين اللاحقين – للكلاسيك – وعلى رأسهم كينز يذهبون إلى خرافة كون الفائدة ثمناً للادخار. وأن الادخار دالة في سعر الفائدة ويرون أنه دالة في الدخل[2]. وأن دور سعر الفائدة لا يظهر في تلك اللحظة التي يُتخذ فيها قرار الادخار، وإنما في اللحظة التي يُتخذ فيها القرار بمصير الادخار، وهل يظل سائلاً أم يوجه للاستثمارات العينية؟ هنا يكون لسعر الفائدة دوره في نظر هؤلاء، حيث هو الحافز على ترك تفضيل السيولة أو بعبارة أخرى على ترك الاكتناز. ومن ثم اعتبر سعر الفائدة ثمناً للتفضيل النقدي. وهكذا اعتبرت الفائدة عاملاً موازناً بين الاكتناز والاستثمار لا بين الادخار والاستهلاك.

والفكر الاقتصادي المعاصر – اعتماداً على دراسات ميدانية – يذهب إلى أن أثر الفائدة في الادخار هو أثر غير محدد، فقد يكون موجباً وقد يكون سالباً، ثم هو – إن كان موجباً – أثر ضعيف.

يقول سامولسن : "تشير الأدلة إلى أن بعض الناس، يقل ادخارهم بدل أن يزيد حينما تزيد معدلات الفائدة، وأن كثيراً من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريباً بغض النظر عن مستوى معدل الفائدة، وأن بعض الناس يميلون إلى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بفوائد ربوية أعلى"[3].

ورغم كل هذا فإنه عند القول بأن الاقتصاد الإسلامي، يرفض الفائدة رفضاً قاطعاً، يُثار من قبل البعض – ضمن ما يثار – أنه لن تكون هناك مدخرات[4]. وهذا غير صحيح باعتراف العديد من الاقتصاديين.

---

(١) انظر: د. نجاح عبدالعليم أبوالفتوح، التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الإسلامي، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة الأولى، العدد الثاني ١٤١٨هـ.

(٢) انظر: د. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكويت : شركات كاظمة للنشر، ١٩٨٢م، الباب الثامن عشر.

(٣) مشار إليه في "الأرباح والفوائد المصرفية"، د. عبدالحميد الغزالي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٤هـ، ص١٨، قارن ز.ف سوكو لينسكي، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، مرجع سابق، ص٦٢ وما بعدها. د. محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، مرجع سابق، ص١٢٠ وما بعدها.

(٤) انظر: د. سعيد النجار، سعر الفائدة المصرفي .. والأغلبية الصامتة، صحيفة الأهرام القاهرية ١٢، ١٤ من شهر سبتمبر ١٩٨٩م.

٣- التأثير السلبي لسعر الفائدة على الادخار وغيره. إن المسألة لا تقف عند إبطال مقولة توقف حجم الادخار على سعر الفائدة، مع أن هذا يكفي – على الأقل – لإثبات أن غياب سعر الفائدة لا يعد عامل ضعف في موقف الاقتصاد الإسلامي من الادخار، وإنما تتعدى ذلك إلى إثبات أن للفائدة آثاراً سلبية على المدخرات نفسها، ومتى ثبت ذلك حق لنا الوصول إلى القول بأن غياب سعر الفائدة هو في جانب رفع كفاءة الاقتصاد الإسلامي الادخارية، وليس فقط هو عامل محايد.

إن العديد من الدراسات الاقتصادية المعاصرة، تؤكد على أن لسعر الفائدة آثاراً سلبية على المدخرات ومن ذلك:

- الفائدة ذات تأثير سلبي على الاستثمار حجماً وهيكلاً. والمعروف أن الاستثمار مؤثر قوي في الدخل ومعنى تدني الاستثمار وتشوهه، تدني مستوى الدخل ويترتب على ذلك تدني مستوى المدخرات[(١)].
- الفائدة ذات تأثير قوي على التضخم، والتضخم ـ كما سبقت الإشارة ـ ذو علاقة سلبية بالمدخرات.
- الفائدة هي ثمن الدين أو الإقراض، وقد أثبتت الدراسات أن الارتفاع الكبير في مدفوعات الفائدة كان له تأثيره السلبي الكبير على المدخرات[(٢)].
- الفائدة لها علاقة سلبية بالاستقرار الاقتصادي، وقد أكد فريدمان أن وراء التقلبات العنيفة في الاقتصاد الأمريكي السلوك الطائش لسعر الفائدة[(٣)].
- ثم إن معدلات الفائدة ضارة في كلتا حالتيها : الارتفاع والانخفاض. ويفسر هذه المقولة أحد الباحثين بقوله : "إن معدلات الفائدة إذا ارتفعت قللت من الأرباح .. وضاقت السيولة بانخفاض التدفقات النقدية الداخلية، وصار من الضروري زيادة الاقتراض قصير الأجل، ودوران الائتمان بمعدلات أعلى، مما يزيد في تقليل الأرباح، ويؤدي إلى الإفلاس.. ثم إن الهبوط في أسعار الفائدة قد لا يحدث توازناً عادلاً وبنّاءً، فإنه يستغل المدخرين ويزيد من الإنفاق الاستهلاكي، ومن حرارة المضاربات، ويعزز الاستثمارات غير الإنتاجية. – ويخلص من ذلك قائلاً – إن إبطال الفائدة وإدخال المشاركة قد يكون هو السبيل الوحيد

---

(١) د. شوقي دنيا، الشبهات المعاصرة، مرجع سابق، ص١٠٢ وما بعدها، ص٩٧ وما بعدها. د. محمد عبدالمنعم عفر، مشكلة التخلف ...، مرجع سابق، ص٩٨ وما بعدها.

(٢) البنك الدولي، تقرير التنمية ١٩٨٩م، ص٤٣ النسخة العربية، بيجان ب. أغيفلي الادخار النقدي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد يونية ١٩٩٠م.

(٣) نقلاً عن د. عمر شابرا، نحو نظام نقدي، مرجع سابق، ص٢٦٥.

لخلق مناخ للتوقعات الرشيدة، وأرضية مستقرة للمنظمين والممولين والمدخرين والمستهلكين"[1].

- إن الفائدة عند المسلمين معناها الربا، والمسلم مهما كانت درجة تدينه، فإنه يجد حرجاً في نفسه – بدرجاته المختلفة – للتعامل بالربا، لأن الإحساس بالألم النفسي من خلال الشعور بالإثم من التعامل بالفائدة يزيد كثيراً على الإحساس باللذة من هذا التعامل.

وهذا قد يفسر – ولو جزئياً – عدم قدرة المصارف الربوية على تعبئة المدخرات المتاحة في المجتمعات الإسلامية، بدليل هذا الإقبال المتزايد يوماً بعد يوم على المصارف الإسلامية.

إن ذلك يعني أن شيوع أداة الفائدة في المجتمع الإسلامي، هو عامل مثبط للمدخرات وليس مشجعاً لها، طالما استخدمت الأدوات الأخرى الاستخدام الصحيح.

وهكذا نصل إلى نتيجة مفادها، أن غياب سعر الفائدة في الاقتصاد الإسلامي هو عامل مدعم ومقو لموقف الاقتصاد الإسلامي من الادخار وليس العكس كما يشاع.

التنوع الواسع في الأدوات الادخارية المقبولة إسلامياً:

الاقتصاد الإسلامي عندما رفض أداة سعر الفائدة فقد استعاض عنها بالعديد من الأدوات، ووفرة الأدوات في حد ذاتها عامل قوة، حيث الوفرة تحمل معها التنوع والتمايز، فلكل أداة خصائصها وقدراتها، ومعنى ذلك ساحة أوسع من الاختيار أمام المدخر، وفرصة أكبر لإشباع متطلباته. فمن يريد القيام باستثمار مدخراته بمفرده فالباب مفتوح، ومن يريد المشاركة الكاملة فهي متاحة، ومن يريد المشاركة في الأرباح فقط فهذا متاحٌ أيضاً، ومن يريد الحصول على عائد محدد ثابت فهو جائز شرعاً، وهكذا نجد التعدد والتنوع، الأمر الذي يواجه مختلف الرغبات والمتطلبات[2]، وهذا يعكس مقدرة ادخارية مرتفعة للاقتصاد الإسلامي، من خلال هذا التنوع الكبير فيما يمتلكه من أدوات ادخارية.

---

(١) د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي، مرجع سابق، ص١٧٤. انظر د. عبدالحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية، مرجع سابق، ص١٨ وما بعدها.

(٢) – د. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٢هـ.

– د. محمد فهيم خان، اقتصاديات التمويل، مقارنة لبعض وسائل التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٤١٥هـ.

الطبيعة الاستثمارية للأدوات الادخارية الإسلامية:

معنى ذلك أن أدوات الادخار في الإسلام هي في الوقت نفسه أدوات استثمار، وبالتالي فهناك ربط وثيق بين الادخار والاستثمار. فالمدخر في الإسلام ليس في واد والمستثمر في واد آخر. إنهما معاً في المشاركة، والمضاربة، والمرابحة .. وبقية الصيغ. بل إن قراره الادخاري هو في الوقت ذاته قرار بالاستثمار، حيث الاكتناز مرفوض وحيث الاقراض الربوي محرم، إذن لا مناص من التوجه إلى الاستثمار الحقيقي، سواء تم ذلك من قبل الفرد نفسه مباشرة أو من قبل الغير. ومعنى ذلك عدم وجود الانفصام بين الادخار والاستثمار وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية خطيرة (*).

ولذلك فقد نادى – بل حبّذ – كثير من الاقتصاديين تحويل المدخرين إلى رجال أعمال، وليس فقط رجال أموال. وذلك يكون أفضل ما يكون من خلال الأدوات الإسلامية الادخارية. ثم إن الأدوات الادخارية الإسلامية تمتلك قدرة كبيرة من المرونة والمواءمة فيمكن أن تُستخدم مباشرة دون وجود جهاز وسيط. ويمكن أن تُستخدم من خلال جهاز وسيط، ثم إنها تعم كافة المجالات الاقتصادية. كذلك يمكن أن يُتعامل بها من خلال حصص في شركات أشخاص، كما يمكن أن يتعامل بها من خلال أسهم في شركات المساهمة[1]. ثم إن صكوكها قابلة للتداول بضوابط معينة. كل ذلك يكسبها درجة عالية من الكفاءة الادخارية، ولا سيما إذا وجدت الرعاية المناسبة من الدراسة والبحث الجاد، حيال تطويرها بما يتواءم مع ظروف العصر، مع عدم الخروج على القواعد الشرعية المعروفة. وهذا يتطلب مزيداً من الجهد الواقع على الأجهزة المعنية بالاقتصاد الإسلامي عامة وبالمصارف الإسلامية خاصة.

ميزات فريدة لصيغة المضاربة:

تمثل المضاربة بالنسبة للمدخر أداة جيدة تحقق له العديد من مطالبه، وتزيح عن طريقه العديد من العقبات التي قد تحول دون تحقيقه لعملية الادخار من أصلها. فقد تكون لديه المقدرة على الادخار لكنه لا يستطيع أو لا يرغب في ممارسة الاستثمار لمدخراته بنفسه، وبدلاً من ذلك يحتاج إلى رجل خبير مقتدر، يدفع إليه بمدخراته يقوم باستثمارها بنسبة من الأرباح، وتحقق له

(*) وأهمها التقلبات الاقتصادية –التضخم والانكماش– التي يمر بها الاقتصاد العالمي من وقتٍ لآخر.
(١) د. سامي حمود، الأدوات المالية، مرجع سابق.

هذه الأداة إضافة إلى ذلك غالباً ارتفاع العائد من جهة واستقراره من حيث النسبة. مع ما يتاح له من تقديم المشورة والمتابعة والمشاركة في وضع الخطوط الرئيسة للمشروع. الأمر الذي يُحقق مزيداً من الأمن على أمواله. ثم إن الأجهزة الحديثة تستطيع تطوير هذه الأداة بما يجعلها أداة مسايرة بقوة لمقتضيات العصر. خاصة من حيث الخبرة والمهارة وعملية الانضمام وعملية الخروج وغير ذلك.

إن هذه الأداة لا تقف ميزتها عند المدخر فحسب، بل تمتد للطرف الثاني، فهي تتعامل مع الأفراد ذوي المقدرة والخبرة الإدارية والاقتصادية، لكن الأموال قد تعوزهم، وبالتالي فهي تخلق منهم رجال أعمال، ومعنى ذلك التحويل المستمر للأفراد من أُجراء ومجرد مستهلكين إلى أرباب أعمال، لهم استثماراتهم، ولهم دخولهم، ومن ثم لهم مدخراتهم.

نخلص من ذلك إلى القول بأن الاقتصاد الإسلامي يمتلك درجة عالية من الكفاءة الادخارية، من حيث ما يمتلكه من أدوات ادخارية عديدة ومتنوعة، وتتسم بقدرات عالية من الفعالية، ومن حيث منعه وتحريمه لسعر الفائدة، بما له من آثار سلبية على عملية المدخرات.

المبحث الثالث: كفاءة الأجهزة الادخارية الإسلامية

هذا هو أحد المحاور الرئيسة التي لها دورها الكبير في درجة الكفاءة الادخارية للاقتصاد، وبغير توافر هذه الأجهزة ذات الكفاءة الادخارية العالية، فإن الاقتصاد مهما امتلك من الأدوات ومهما امتلك من القيم، فإن كفاءته الادخارية لا تصل إلى مداها، ويهمنا هنا أن نتعرف على مدى كفاءة هذه الأجهزة في الاقتصاد الإسلامي.

كفاءة المصارف الإسلامية:

من الواضح أننا لا ندرس -هنا- كفاءة المصارف الإسلامية بوجه عام، وإنما ندرس كفاءتها من زاوية معينة محددة هي كفاءتها في تجميع وتوجيه المدخرات، بل وفي الحث والتحريض على توفيرها وتكوينها أصلاً. ومعنى ذلك أن السؤال الذي نحاول الإجابة عليه هنا هو إلى أي مدى تسهم المصارف الإسلامية في ايجاد عملية ادخارية ناجحة (*)؟.

وللإجابة عن ذلك نستعرض النقاط التالية التي تمكنا من الإجابة العلمية والموضوعية إلى حد مقبول. ونؤكد على أننا نتحدث عن المصارف الإسلامية كما ينبغي أن تكون، بغض النظر عن الواقع الحالي لها:

١- المصرف الإسلامي والتجاوب الديني:

من الثابت لدى علماء النفس أن دفع الأذى لدى الإنسان العاقل مقدم على جلب النفع، والمسلم يدرك في أعماق ذاته حرمة الربا، ويدرك أن الفائدة المصرفية المعاصرة هي صورة عصرية للربا، متى ما تكونت لديه درجة من المعرفة الصحيحة بأمور دينه.

وبسبب ذلك تراه يحجم في غالب الأحوال عن التعامل مع المصارف الربوية، لأنه يدرك أن تعامله معها وإن حقق له بعض المنافع المادية، فإنه يجلب أذى نفسياً وضرراً روحياً كبيراً. ومعنى ذلك أن تعامله مع المصرف الربوي يحقق نفعاً صافياً سالباً[1].

(*) تجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين أبدى تخوفاً على حجم المدخرات في ظل النظام المصرفي الإسلامي، حيث العائد غير محدد وغير ثابت. لكن الدراسات التي قُدمت حول الأدوات التمويلية الإسلامية تُثبت عدم صحة ذلك. إضافة إلى ما هنالك من قيم إسلامية حاكمة لعملية الادخار لا تلعب فيها كثيراً مسألة العائد المحدد وغير المحدد. انظر: د. ضياء الدين أحمد، النظام المصرفي الإسلامي: الوضع الحالي، مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المجلد الثاني، العدد الأول، رجب ١٤١٥هـ.

(١) د. أحمد النجار، الأصالة والمعاصرة، مرجع سابق، ص٤٧.

ثم إن المسلم يستشعر أنه مطالب بتنمية الثروة وزيادة الدخل، ومطالب بالاعتدال في الإنفاق ومطالب بتكوين مدخرات. مطالب بكل ذلك دينياً قبل أن يكون اقتصادياً فهي عملية تعبدية أو –بعبارة أخرى– هي العبادة في المجال الاقتصادي.

هنا يمكن للمصرف الإسلامي أن يتدخل محفزاً ومعيناً على أداء هذه العبادات، من خلال توفيقه بين هذه المصالح وبين المصلحة الاقتصادية للفرد، والتي يحرص الفرد عليها بحكم فطرته من جهة وبحكم إسلامه من جهة أخرى .. وهكذا يحقق المصرف الإسلامي قدراً كبيراً من التجاوب والانسجام مع الدين الذي نؤمن به. وهو بذلك يكتسب درجة عالية من الفعالية في جذب المدخرات من الأفراد. وهذا ما يشهد به الواقع حيث التزايد الكبير في الاقبال على التعامل مع هذه المصارف. رغم أنها لا تقدم للمدخرين ضمانة قانونية كما يحدث في المصارف الربوية حيث إن المسألة مسألة دَيْن مضمون في الذمة قانوناً، كما أنها حسب التجارب المعاصرة، لا تقدم عائداً يتفوق كثيراً وربما ولا قليلاً عن معدلات الفائدة السائدة. فلم هذا الاقبال؟ وما تفسيره؟ إنه عند التأمل لا يكون إلا العامل والدافع الديني[1]. فإذا ما تمكن المصرف الإسلامي –إضافة إلى ذلك– من تطوير نفسه ورفع معدلات أدائه، وتحسين خدماته وأدواته، بما يحقق للمدخر خدمة أفضل فإنه قد يكتسب فعالية أكبر.

٢- المصرف الإسلامي والمدخر الصغير:

من المآخذ السيئة على المصارف التقليدية أنها تقصر تعاملها على الأغنياء القادرين، وكلما زاد غنى الفرد زادت معاملة المصرف له، وحظي بمعاملة خاصة تقلل من تكلفة هذا التعامل على الغني. هذه حقيقة تؤكدها البيانات المتوافرة لدى هذه المصارف وهياكل الودائع والقروض لديها، والتفسير النظري لهذا السلوك يقوم على أن المصرف الربوي كل ما يهدف إليه هو مصلحته الخاصة المتمثلة في الضمان الكامل لأمواله قبل العملاء، وكذلك فإن تعامله في الودائع مع الأقل قدرة مرهق ومكلف له. ومعنى ذلك أنه غير معني أساساً بدرجة احتياج الشخص المتعامل معه ولا بجديته ولا بأهمية المشروع المستثمر فيه.

---

(١) د. حاتم القرنشاوي، سياسات التشغيل وتوظيف الموارد في الاقتصاد الإسلامي، من أعمال ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، تحرير د. منذر قحف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٨هـ. ص٤٥٢.

وهكذا انصرفت هذه المؤسسات الربوية في تعاملاتها عن الفئات المحتاجة حقيقة إلى مضارباتها على مستوى المدخرين وعلى مستوى المستثمرين[1].

لكن المصرف الإسلامي وبحكم أهدافه وطبيعته الإسلامية فإنه يولي اهتماماً كبيراً بصغار المدخرين والمستثمرين، فهم أولى بالرعاية، ثم إن طبيعة الأدوات الادخارية التي يتعامل من خلالها تستدعي ذلك وتعينه عليه، ولذلك يجد المدخر الصغير الفرصة متاحة أمامه لإيداع أية مبالغ، ثم إن المستثمر الصغير يجد فرصته المتكافئة أو الأولى بالرعاية طالما أن المشروع جيد، وأن المستثمر جاد في استثماراته. وهي بذلك تسهم في إعادة توزيع الثروات والدخول بما يحقق لها قدراً كبيراً من العدالة.

إن فتح أبواب المصارف الإسلامية القائمة حالياً أمام كل المدخرين، والاقبال المتزايد عليها يوماً بعد يوم، ودراسة فئات المتعاملين معها، ليؤكد على ذلك، لقد وصل الحال – في بعضها – إلى ما يمكن اعتباره مشكلة أمام هذه المصارف تتمثل فيما يعرف بفائض السيولة. ومعنى ذلك كله امتلاك هذه المصارف قدرات ادخارية عالية، رغم أن ما توزعه من عوائد قد لا يزيد كثيراً من الناحية الواقعية على معدلات الفائدة، وعليه فإن هذه الدراسة تنادي وتحث هذه المصارف على فتح المزيد من فروعها، وابتكار المزيد من وسائل الجذب، بحيث تسير وراء المدخر الممتثل مهما صغر في أي موقع وأي مكان. وكذلك وراء المستثمر ولو كان التعامل بفئات زهيدة من الأموال حرصاً على تنمية الوعي الادخاري لدى المسلمين، وكذلك الوعي الاستثماري لديهم والذي هو أحد المهام الكبرى التي قامت من أجلها هذه المصارف.

٣- المصرف الإسلامي وترشيد الاستهلاك:

من المهام الكبرى للمصرف الإسلامي المشاركة الجادة في تحقيق المقاصد الشرعية في المجال الاقتصادي، فهو يعين المستثمر الصغير ويجذب ويحفز المدخر الصغير. وهو يُشارك في ترشيد الاستهلاك وإبعاده عن الإسراف والتبذير، وذلك من نواحي عديدة مباشرة وغير مباشرة، على مستوى الايرادات وعلى مستوى الاستخدامات إن تشجيعه للمدخر على الادخار وكذلك تشجيعه للمستثمر يعني – ضمن ما يعني – ترشيد الاستهلاك، ثم إنه في توجيهه لأمواله واستخدامها قادر على إحداث تأثير كبير في ترشيد الاستهلاك

(١) د. عبدالرحمن يسري، الصناعات الصغيرة، ص٤٢، مرجع سابق.

من خلال اختياره للمشروعات ولما تنتجه من سلع وخدمات واختياره للمستثمرين. وعليه أن يتجه ناحية المشروعات الضرورية أولاً، والابتعاد قدر الإمكان عن مشروعات الاستهلاك البذخي والمظهري[1].

ثم إن المصرف الإسلامي من خلال طبيعته ومن خلال الأدوات التي يعمل بها ويتعامل من خلالها يُجنب المجتمع الكثير من الضغوط التضخمية وما تجره على المدخرات والاستثمارات من مخاطر ومضار[2].

كفاءة الأجهزة الادخارية الحكومية:

الدولة في الإسلام راعية وعليها مسؤوليات الرعاية الكاملة للمواطنين، ومن ذلك رعايتهم في مدخراتهم واستثماراتهم.

ولا شك أن اقتصاداً يعيش في كنف دولة تضع عملية الادخار والنهوض بها وتنميتها وترشيدها ايجاداً وتجميعاً وتوجيهاً هدفاً رئيساً من أهدافها، تختلف كفاءته الادخارية كثيراً عن اقتصاد يعيش في دولة تشجع على الإسراف والتبذير والاستهلاك المظهري، وتسمح بالمديونيات على نطاق واسع، ثم إن الدولة معنية تماماً بعدالة التوزيع، وبالقضاء على الفقر، وبحماية الملكيات الخاصة، كل ذلك يلقي بظلاله على العملية الادخارية والاستثمارية. "إن الدولة في الإسلام طراز خاص من الدول يختلف في طبيعته وذاتيته عن الدول المعاصرة"[3].

إنها دولة لا تصادر المبادرات الخاصة، ولا تُقيم نفسها بديلاً عن الأفراد كما أنها في الوقت ذاته لا تترك لهم الحبل على الغارب. وكل ذلك ذو أثر إيجابي على المدخرات العائلية. لقد طالب الإسلام الدولة بالعناية الكبرى بعمليات الادخار العائلي. وقد قامت الدولة الإسلامية في العصور الأولى بهذه المهمة خير قيام في حدود ما وصل إليه التطور العلمي والاقتصادي، واليوم الدولة الإسلامية في كل المجتمعات الإسلامية، مطالبة بالنهوض بهذه المهمة في ضوء الواقع المعاصر، وما يواجهه من تحديات وما يمتلكه من آليات وأدوات. وللدولة في ذلك صلاحيات

---

(١) د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي، مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٢) د. حاتم القرنشاوي، دور المعاملات المصرفية الإسلامية في الاستقرار المالي والاقتصادي من أعمال ندوة "البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط١، ١٤١٦هـ، ص١٦٧ وما بعدها.

(٣) د. فؤاد محمد النادي، بعض المفاهيم الإدارية والسياسية من منظور إسلامي، من أعمال ندوة الإدارة في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٦هـ، ص٨١.

واسعة، بقدر ما عليها من مسؤوليات، طالما كان ذلك مضبوطاً بالأحكام الشرعية الثابتة. لها أن تستخدم أجهزتها ومؤسساتها المختلفة، وكذلك سياساتها الاقتصادية المتنوعة.

إضافة إلى برامج الاعلام والتوعية بما يجعل الأفراد راشدين في سلوكهم الاقتصادي. وهذه بعض الأمور التي يرى الباحث ضرورة قيام الدولة بها في المجتمع الإسلامي المعاصر:

١- قيام الأجهزة التربوية والتعليمية بالتأكيد من خلال البرامج المختلفة، ومراحل التعليم المتعددة على أهمية الإنتاج والمحافظة على الأموال، وترشيد الإنفاق، وأن يعرف الجميع أن ذلك مقصد أساس من مقاصد الدين، وأنه فريضة لا تقل عن بقية الفرائض.

٢- أن تكون قدوة حسنة في توظيف وتثمير ما تحت يديها من ممتلكات عامة، بحيث تحقق أكبر عائد ممكن لصالح المجتمع، وأن تضرب المثل في ترشيد الاستهلاك العام والابتعاد بقدر الامكان عن الاستهلاك البذخي، فالناس على دين ملوكهم.

٣- أن تقدم المزيد من الدعم والتحفيز على توفير المدخرات من خلال التوعية المستمرة الإعلامية والثقافية، ومن خلال تقديم المشورة والخبرة، ومن خلال إقامة البنية الأساسية والخدمات العامة. ومن خلال طرح المزيد من المشروعات المشتركة مع الأفراد.

٤- عليها أن تحد من إنتاج واستيراد السلع الترفيهية بكل الوسائل الممكنة.

ومما سبق يتضح لنا أن هذا الفصل قد استهدف التعرّف على مدى الكفاءة الادخارية للاقتصاد الإسلامي، بعد أن عرضنا لموقفه من العملية الادخارية بمختلف جوانبها وأبعادها.

ونستطيع أن نخلص إلى نتيجة موضوعية هي أن مقدرة الاقتصاد الإسلامي الادخارية – بما يملكه من قيم وأدوات وأجهزة ادخارية – مرتفعة إذا أحسن الاستفادة من الأحكام والتوجيهات الشرعية في هذا المجال وطبّقها التطبيق الصحيح، واستخدم بكفاءة وفعالية ما لديه في ذلك من أجهزة وأدوات.



الباب الثالث

الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية
في الفترة من عام ١٣٩٦ - ١٤١٥هـ

تمهيد : منهج الدراسة التطبيقية

الفصل الأول:

حجم الادخار العائلي وهيكله وأهميته

الفصل الثاني:

العوامل المحددة للادخار العائلي في المملكة

الفصل الثالث:

النموذج القياسي

الباب الثالث

الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية

في الفترة من عام ١٣٩٦ - ١٤١٥هـ

يتناول هذا الباب الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٣٩٦ إلى ١٤١٥هـ، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لمعرفة حجم هذا الادخار، والعوامل المحددة له، والأجهزة المسؤولة عن تجميع هذه المدخرات وتوجيهها، وعمل نموذج قياسي لمعرفة التأثير الفعلي للعوامل التي تم التوصل إليها والمعنوية الإحصائية لهذه العوامل وذلك من خلال الفصول التالية:

- **تمهيد : منهج الدارسة التطبيقية**
- **الفصل الأول: حجم الادخار العائلي وهيكله وأهميته.**
- **الفصل الثاني: العوامل المحددة للادخار العائلي في المملكة.**
- **الفصل الثالث: النموذج القياسي.**

الباب الثالث

الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية

في الفترة من عام ١٣٩٦ - ١٤١٥هـ

منهج الدراسة التطبيقية

تمهيد :

لا شك أن هناك العديد من مناهج البحث العلمي الممكن استخدامها في هذا النوع من الدراسات التي تتناول المتغيرات الاقتصادية؛ حيث يمكن استخدام أكثر من منهج للوصول إلى نتائج معينة أو علاقات محددة بين هذه المتغيرات. ومن أنسب هذه المناهج التي يمكن استخدامها في هذه الدراسة، المنهج الاستقرائي، والذي يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف وتحليل البيانات، وكذلك المنهج المقارن سواء زمنياً من خلال فترات زمنية، وهي السلاسل الزمنية لدولة معينة، أومكانياً للمقارنة بين أكثر من دولة. وفي كلا المنهجين سوف يُستخدم أسلوب التحليل الوصفي والكمي للبيانات، سواء كانت هذه البيانات مجمَّعة عن طريق البيانات الاحصائية المنشورة في صورة سلاسل زمنية "Time Series Data" من مصلحة الاحصاءات العامة، أو وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أو وزارة التخطيط، أو مؤسسة النقد العربي السعودي. أو بيانات مقطعية "Cross Section Data" وهي البيانات المجمَّعة عن طريق أداة البحث (الاستبانة) من عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

وسوف يستخدم الباحث الأساليب الاحصائية المناسبة، مثل تحليل الانحدار لدالة الادخار التي توضح العلاقة بين الادخار والعوامل المؤثرة فيه، وذلك في صور رياضية مختلفة، منها الصورة الخطية، والصورة - اللوغاريتمية - لمعرفة أفضلها، ومدى توافقها مع النظرية الاقتصادية والمعايير الاحصائية، وذلك عن طريق الحاسب الآلي، باستخدام بعض البرامج الاحصائية المناسبة، لاستخراج النتائج، ومنها برنامج "SPSS" لاستخراج نتائج الاستبانة.

مصادر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين من البيانات:

١- **المصدر الأول:** البيانات الاحصائية المنشورة سواء لمصلحة الاحصاءات العامة، أو لوزارة التخطيط، أو لمؤسسة النقد العربي السعودي، أو لوزارة المالية والاقتصاد الوطني. ولقد تم

جمع هذه البيانات في صورة سلسلة زمنية من عام ١٣٩٦/٩٥هـ الموافق (١٩٧٥م) بداية الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية الشاملة في المملكة، إلى عام ١٤١٥/١٤١٦هـ الموافق (١٩٩٥م) وذلك لبيانات الدخل القومي، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص، وإجمالي الصادرات، وعرض النقود، والرقم القياسي لتكاليف المعيشة ولقد تم تبويب وجدولة هذه البيانات وتحليلها حسب مواقع استخدامها في الدراسة.

٢- **المصدر الثاني:** المسح الميداني، واستخدم في هذه الدراسة أسلوبين من المسح الميداني: **أولهما المقابلة**، حيث تم مقابلة المتخصصين في مجال الدراسة من أساتذة الجامعات - أقسام الشريعة والاقتصاد والإدارة والاجتماع - والعديد من رجال الأعمال والمسؤولين في المصارف التجارية، والطلاب والأفراد من جميع فئاتهم، وذلك لتحديد جميع المتغيرات التي أُدخلت في قائمة الاستقصاء. **وثانيهما الاستبانة.** حيث تم على ضوء المقابلات الشخصية تحديد جميع المتغيرات والتي بمقتضاها تم صياغة أسئلة الاستبانة، والتي صُمِّمت للحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة على أساس جمع البيانات من العينة التي وُجّهت لها أسئلة الاستبانة.

أسلوب جمع البيانات:

- **مجتمع الدراسة:**

لقد حدد الباحث مجتمع الدراسة على أساس أن مفردة الدراسة هو رب الأسرة أو العائلة من المواطنين السعوديين المقيمين داخل المملكة العربية السعودية. ولقد اختار الباحث ثلاث مدن رئيسة في المملكة تتميز بكثافتها السكانية، وتتوفر جميع أنماط الحياة فيها، والمدن التي تم اختيارها هي: الرياض، جدة، الدمام، لتمثل مجتمع الدراسة.

- **عينة الدراسة:**

من نتائج المقابلات التي أجراها الباحث مع العديد من المسؤولين والأفراد العاديين، أمكن تحديد إطار معين لمجتمع الدراسة، الذي على أساسه يمكن سحب عينة الدراسة. ولقد وجد الباحث أن اطار تحديد مهنة وعمل رب الأسرة أو العائلة يمكن أن يساعد الباحث في سحب عينة الدراسة، وبذلك حددت المهن وفقاً للمقابلات التي تمت إلى ست مهن هي:

١- موظف حكومي.

٢- موظف في القطاع الخاص.

٣- أصحاب المؤسسات والشركات.

ا

٤-	أصحاب الأعمال الحرة المهنية والخدمية.

٥-	المتقاعدون.

٦-	أصحاب المهن الزراعية (من يعمل في الزراعة، أو لديه مشروع زراعي).

وبناء على ذلك، تم تحديد وحدة الدراسة، وهي رب الأسرة أو العائلة الذي يعمل في هذه المهن.

- **أسلوب سحب العينة:**

قام الباحث باستخدام أسلوبين لسحب العينة نظراً لظروفه من حيث محدودية الموارد – الجهد والوقت والمال – وعدم توفر جامعي البيانات، لذا تم استخدام:

(أ) **أسلوب العينة العشوائية**[1]، واستُخدم ذلك في سحب عينة الموظفين، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، باختيار عدد من الوزارات أو المؤسسات الخاصة بطريقة عشوائية من المدن الثلاث، واختيار مفردات من داخل كل وزارة أو مؤسسة بالطريقة العشوائية، باستثناء بعض الحالات التي تم أخذها ممن تمت مقابلتهم أثناء وجوده في هذه الوزارات أو المؤسسات من الموظفين.

واستخدم هذا الأسلوب كذلك، مع أصحاب المؤسسات والشركات، حيث تم عن طريق الغرف التجارية في كل من الرياض، وجدة، والدمام، سحب عينة من الشركات والمؤسسات من خلال قاعدة بيانات هذه الغرف، وتم مقابلة أصحابها، أو من يقوم مقامهم من الموظفين.

(ب) **أسلوب العينة الميسرة**[2]، ويطلق عليه أسلوب المصادفة؛ لذا استُخدم هذا الأسلوب في بعض المهن التي لم يُتمكن من معرفة إطار لها، مثل المهن الحرة، والمتقاعدين، والمهن الزراعية، حيث تم جمع البيانات من الأفراد الذين تمت مقابلتهم في المدن الثلاث على أن لا يكونوا من ذوي المهن التي تم اختيارها بالأسلوب الأول، وهذا النوع يعتبر من النوع العشوائي غير المنظم، حيث إنه ليس للباحث أي تحيز في اختيار المفردة سوى أنه لم

---

(١) "Random Sample" وكلمة عشوائية هنا لا ترمز إلى العينة بحد ذاتها، ولكن تشير إلى طريقة اختيار العينة. انظر: د. أحمد عبادة سرحان. العينات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م. ص ٩٣.

(٢) العينة الميسرة أو العينة العرضية وهي تلك العينة التي لا تسحب بطريقة عشوائياً أو طبقياً وإنما يقيس الباحث ما يتيسر أمامه من عناصر أو ما يجده عرضاً في متناوله. انظر: د. ميخائيل أسعد. الإحصاء النفسي وقياس لقدرات الإنسانية. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٠٤.

يحدد – مقدماً – هذا الاختيار عشوائياً وفقاً لإطار الدراسة. وهذا الأسلوب يعتبر مقبولاً بافتراض عدم تحيز الباحث في الاختيار، وهو من الأساليب السهلة والميسرة والسريعة، وذات تكلفة قليلة في عملية جمع البيانات، عن طريق الاستبانة، كما أنه يمكن الوصول إلى عدد كبير من المفردات.

استعان الباحث ببعض زملائه وقام بتدريبهم على الاستبانة، لضمان تفهمهم لعملية جمع البيانات وعملية المقابلة وتعبئة الاستبانة بدون تدخل من قبلهم في الاختيار أو في الإجابة أو في المساعدة على الإجابة، حتى يضمن عدم التحيز، ولقد أخذ ذلك جهداً كبيراً من الباحث في التطبيق الميداني. ثم بعد جمع البيانات، قام الباحث بالمراجعة الميدانية لمفردات العينة المختارة وفقاً لحجم العينة، للتأكد من قيام جامعي البيانات بالدقة والموضوعية في تعبئة الاستبانات، والغاء الاستبانات الناقصة وتكملة العدد المطلوب وفقاً لحجم العينة.

- **حجم العينة :**

إن تحديد حجم العينة يتأثر بعوامل كثيرة. فرغم أنه كلما كبر حجم العينة، زاد احتمال اقتراب القيمة الإحصائية للعينة من معلمة المجتمع المطلوب تقديره، وعلى الرغم من ذلك، وجد الباحث عوامل كثيرة تحد من زيادة حجم العينة، ومنها تكلفة جمع البيانات والجهد المطلوب وكذلك الوقت، حيث إن الباحث سوف يأخذ عينة من المدن الثلاثة: الرياض وجدة والدمام. هذا ولقد قام الباحث بتقدير حجم العينة(*) بحيث لا يقل الحجم من المدن الثلاث عن ٥٠٠ مفردة، تم توزيعهم ٢٠٠ من مدينة الرياض، ١٥٠ من جدة، و ١٥٠ من الدمام.

أما توزيع حجم العينة بالنسبة للمهن المختارة، فيبين الجدول رقم (٣-١) عدد مفردات عينة الدراسة وفقاً للمهنة والمدينة.

(*) استخدم الباحث معادلة حجم العينة التي تعتمد على نسبة الصفة المسموح بها (P) وخطأ التقدير β ومستوى المعنوية المطلوب α، ومعادلة تقدير العينة:

$$n = p(1 - p)\left(\frac{Z\alpha_{/2}}{\beta}\right)^2$$

بافتراض أن P = ٠,٢

β = ٠,٣

α = ٠,٠١

انظر: د. أحمد عبادة سرحان وآخرون. مقدمة العينات، دار الكتب الجامعية، ١٩٧١، ص ٧٦.

جدول رقم (٣-١): عدد مفردات عينة الدراسة وفقاً للمهنة والمدينة

المهن	الرياض	جدة	الدمام	المجموع
موظفو الحكومة.	٤٦	٣٧	٢٧	١١٠
موظفو المؤسسات الخاصة والشركات.	٤٣	٢٧	٢٠	٩٠
أصحاب المؤسسات والشركات.	٣٥	٢٥	٣٠	٩٠
أصحاب المهن الحرة.	٣٥	٣٠	٢٥	٩٠
المتقاعدون.	٣٦	٢٦	٢٨	٩٠
المزارعون.	٥	٥	٢٠	٣٠
المجموع	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	٥٠٠

أداة جمع البيانات:

استخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتحتوي الاستبانة على أربعة أقسام رئيسة، حيث يركز كل قسم على جانب معين من جوانب الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى قسم خاص يحتوي على البيانات الأولية للمبحوث وذلك على النحو التالي[١]:

القسم الأول: البيانات الأولية: تمثل هذه البيانات الترتيب الأول في الاستبانة، وتحتوي على بيانات خاصة بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية للفرد، وتتضمن العمر، المهنة، المؤهل (المستوى التعليمي)، الدخل، مصادر الدخل، قيمة الدخل، حالة السكن، ملكية السكن، وعدد أفراد الأسرة، وهذه البيانات قد توضح خصائص عينة الدراسة.

القسم الثاني: قائمة الإنفاق الشهري: ويبين هذا القسم ما تم صرفه في أوجه الإنفاق المختلفة بالقيمة أو نسبة مئوية من الدخل وذلك وفقاً لبنود الإنفاق الرئيسة التالية:

١- المنفق على المواد الغذائية.
٢- المنفق على السكن وتوابعه.
٣- المنفق على الأقمشة والملابس.
٤- المنفق على الاثاث المنزلي.
٥- المنفق على الرعاية الطبية.
٦- المنفق على التعليم.
٧- المنفق على الترفيه والرحلات والسفر.
٨- المنفق على النقل والمواصلات.
٩- النفقات الأخرى (الولائم، الأدوات الشخصية والزينة).
١٠- إجمالي الإنفاق.

(١) انظر: سجل ترميز الاستبانة، جدول رقم ٣-٣، ص ٣٠٦ من هذه الدراسة.

ثم سؤال عن إجمالي الادخار، حيث يُحدد المبحوث إجمالي الدخل ويطرح منه الإنفاق، لتنتج قيمة الادخار.

وقد تم التوضيح للمشمولين في الاستبانة كيفية حساب النسبة إذا ذكر المبحوث قيمة المنفق.

القسم الثالث: أسئلة عن مصادر ومحافظ الادخار: ويتضمن هذا القسم أسئلة عن مصادر ومحافظ الادخار التقليدية وشملت:

١- البنوك والمصارف في الداخل.
٢- البنوك في خارج المملكة.
٣- الأسهم والسندات.
٤- الأملاك والعقارات.
٥- أنصبة أو مشاركة في شركات.

القسم الرابع: العوامل المؤثرة على الادخار العائلي: استخدم الباحث في معرفة آراء المبحوثين نحو العوامل التي تم تحديدها في التأثير على الادخار العائلي مقياس من ثلاث نقاط يتدرج من الموافقة التامة، ثم الموافقة إلى حدٍ ما، وأخيراً عدم الموافقة. وهو مقياس قائم ومعروف[1]، استخدمه الباحث على أساس أن الأفراد يمكنهم الحكم على عبارة معينة، أو وصف شيء معين، أو رأي معين، من خلال بيان مدى موافقتهم أو عدمها على هذا الاتجاه، وأخذ المقياس المتدرج من ١ إلى ٣. كما وضح الباحث العوامل التي قد يكون لها تأثير على قرارات الأفراد عند تجنيب جزء من دخولهم بعيداً عن الإنفاق.

والجزء الثاني من القسم الرابع، سؤال ذو اتجاهات عن الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي، ولقد حدد الباحث عدد ثمانية أسباب، وطبّق عليها أسلوب المقياس السابق ذكره.

القسم الخامس: سؤال عن ما هي الوسيلة المثلى لزيادة الادخار العائلي، ولقد حدد الباحث عدد خمس وسائل، ووضع لها أسلوب المقياس السابق ذكره.

ثم سؤال عن المقترحات لتوجيه هذه المدخرات، وكان هذا السؤال من الأسئلة التي تحمل أكثر من إجابة، حيث وضع الباحث ثلاث أماكن لتوجيه المدخرات، وترك للمبحوث أن يذكر مقترحات أخرى حسب رأيه.

---

(١) د. السيد محمد خيري، الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، دار النهضة العربية، ١٩٧٠. كما أن هناك تقسيمات أخرى لوصف شيء معين أو أخذ الرأي عنه.

اختبار صدق وثبات أداة جمع البيانات:

قام الباحث باستخدام اسلوبين لاختبار صدق وثبات الاستبانة:

- **الأسلوب الأول:** صدق المحكمين، ولقد عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في هذا المجال من أساتذة الجامعة، ومن المسؤولين في مصلحة الاحصاءات العامة ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ومؤسسة النقد العربي السعودي. وبعد الاطلاع على الآراء والمقترحات تم تعديل الاستبانة وفقاً لذلك.

- **الأسلوب الثاني:** الصدق والثبات الاحصائي، قام الباحث باختبار عينة جزئية مطابقة لعينة الدراسة من المدن الثلاث في حدود ٣٠ مفردة، وتم استخدام أسلوب القسمة النصفية في إيجاد الصدق والثبات الاحصائي.

استخدم الباحث معادلة جتمان "Guttman" للتجزئة النصفية[١]:

$$ر.أ.أ = \frac{ن}{ن-1}\left(1 - \frac{مجـ\ ع^2 جـ}{ع^2}\right)$$

حيث ر. أ. أ. معامل الثبات.

وتدل ن على عدد الأجزاء (التي قسم اليها الاختبار وهي قسمين).

$مجـ\ ع^2 جـ$ مجموع تباين هذه الأجزاء.

$ع^2$ التباين الكلي للمجموعة.

وتم استخدام الحاسب في إيجاد معامل الثبات، هذا وقد بلغت درجة الثبات (٠,٧٤) مما يشير على أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات معقولة.

وحيث إن الصدق = الجذر التربيعي للثبات، بلغ صدق الأداة (٠,٨٦).

ولمزيد من التأكد، استخدم الباحث معادلة "**ألفا**" لسبيرمان وبراون[٢]، وذلك لمعرفة معامل الثبات لأقسام الأداة (الاستبانة) ولجميع أسئلة الأداة، كما هو موضح في الجدول رقم (٣-٢).

---

(١) د. مصطفى الشليقاني، الإحصاء للعلوم الاجتماعية والتجارية، دار القلم، الكويت، ١٩٨٩.

(٢) د. عبداللطيف عبدالفتاح وآخرون، المدخل في الإحصاء ورياضياته، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣.

جدول رقم (٣-٢): معاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية

أقسام الاستبانة	معامل ألفا
القسم الثاني (الإنفاق)	٠,٦٣
القسم الثالث (مصادر ومحافظ الادخار)	٠,٥٩
القسم الرابع: (أ) العوامل المؤثرة على الادخار.	٠,٧٥
(ب) أسباب الادخار.	٠,٦٩
القسم الخامس: (أ) الوسيلة المثلى لزيادة الادخار.	٠,٥٥
(ب) المقترحات.	٠,٦١
جميع أسئلة الاستبانة	٠,٧٢

ويتضح أن معامل الثبات لأقسام الاستبانة تتراوح ما بين ٠,٥٥ و ٠,٧٥. كما يتضح أن الثبات الكلي للاستبيان وفقاً لمعامل ألفا قد بلغ ٠,٧٢ مما يشير إلى أن الأداة المستخدمة في البحث على قدر مناسب من الثبات.

تجهيز البيانـــــات:

قام الباحث بعمل سجل ترميز للاستبانة، وتم ترميز الاستبانات وتفريغها في سجلات تفريغ للبيانات وذلك لادخالها في الحاسب باستخدام البرامج المعدة لذلك ومنها برنامج "SPSS" .

- المعالجة الإحصائية:

تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي، وذلك باستخراج الجداول التكرارية البسيطة لجميع اسئلة الاستبانة، وكذلك الجداول المزدوجة، وتم استخدام التكرار والنسب المئوية في وصف خصائص العينة، وفي تفسير نتائج الدراسة مع بعض المعاملات الاحصائية ومنها الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري.

وكذلك تم استخدام أسلوب الاحصاء التفسيري وذلك بإيجاد العلاقات الارتباطية ومنها معامل كا٢ ومعامل جاما.

كما تم استخدام تحليل التباين (اختبار ف) لمعرفة هل توجد فروق بين اتجاهات المبحوثين بالنسبة للمدن الثلاثة.

- **معالجة بيانات دالة الادخار:**

تم إدخال بيانات دالة الادخار، والتي تم جمعها من الإحصاءات المالية المنشورة على شكل سلسلة زمنية "Time series" للفترة من عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ الموافق عام ١٩٧٥م إلى عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الموافق عام ١٩٩٥م للمتغيرات التالية:

- حجم الادخار العائلي.
- الدخل المتاح.
- الدخل الدائم.
- التضخم المتوقع.
- عدد البنوك وفروعها.
- سعر الفائدة.
- متغير عشوائي.

- **المعنوية الاحصائية:**

تختلف المعنوية الاحصائية وفقاً للاختبار الاحصائي المستخدم ولدقة النتائج المتحصل عليها، ففي استخدام [*] معاملات الارتباط من الظواهر، مثل معامل كا٢، ومعامل الارتباط، يمكن استخدام مستوى معنوية ٥٪، أي أن يسمح بخطأ عشوائي ٥٪ و ٩٥٪ اتجاه حقيقي للمبحوث نحو هذه الأسئلة، أو استخدام مستوى معنوية ١٠٪، أي يسمح بخطأ عشوائي ١٠٪ و ٩٠٪ اتجاه حقيقي للمبحوث، وهذا المستوى ٥٪ أو ١٠٪ يسمى المعنوية الاحصائية "Statistical Significance"، أو المعنوية الاحصائية. ولقد اعتمد الباحث على هذه النسب للمعنوية في اختبار التباين وفي تفسير نتائج الدراسة.

- **الارتباط الذاتي:**

فيما يتعلق بتحليل الانحدار المتعدد في إيجاد العلاقة بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة، فإنه يُمكن أن تُثار قضية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرين مستقلين "Multicollinearity" يصعب معها تفسير ما إذا كان تأثير أحدهما على المتغير التابع نابع من ذاته أو من تأثير المتغير المستقل الآخر. ولقد عالج الباحث المتغيرات التي أظهرت الدراسة وجود ارتباط ذاتي بينها وتم استبعادها من النموذج.

(*) اعتماد الباحث في استخدام المصطلحات الإحصائية على "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية" للدكتور/ عبدالعزيز فهمي هيكل، دار النهضة العربية، بيروت.

جدول رقم (٣-٣) : سجل ترميز الاستبانة

المتغيرات في كل سؤال	الرمز	عدد الأعمدة	أرقام الأعمدة	ملاحظات
أولاً: البيانات الأولية:			١،٢،٣	مسلسل
١- العمر: فئات العمر:				السؤال
اقل من ٢٥ سنة	١	١	١	المسمى في
من ٢٥ - ٣٥ سنة	٢			الحاسب
من ٣٥ - ٤٥ سنة	٣			V1
من ٤٥ - ٥٥ سنة	٤			
من ٥٥ - ٦٠ سنة	٥			
٦٠ سنة فأكثر	٦			
غير مبين	٩			
٢- المهنـــــــة:				
موظف حكومي.	١	١	٢	V2
موظف قطاع خاص.	٢			
صاحب مؤسسة أو شركة.	٣			
أعمال حرة (مهنة أو خدمات).	٤			
متقاعد.	٥			
مزارع.	٦			
غير مبين.	٩			
٣- المؤهل الدراسي:				
يقرأ ويكتب.	١	١	٣	V3
متوسط أو ابتدائي.	٢			
ثانوي وما يعادله.	٣			
جامعـــي.	٤			
فوق الجامعي (ماجستير - دكتوراه).	٥			
غير مبين.	٩			
٤- مصادر الدخل الشهري:				
من راتب الوظيفة أو التقاعد.	١	١	٤	V4
من أرباح المؤسسة أو الشركة أو المزرعة.	٢			
من عقارات أو أملاك.	٣			
من عائدات أسهم وبنوك.	٤			
من الراتب + عقارات وأملاك.	٥			
من الراتب + عائدات أسهم وبنوك.	٦			
مـن أربـاح المؤسســة أو الشــركة + عقــارات وأملاك وعائداتها.	٧			
من جميع ما ذكر.	٨			
غير مبين.	٩			
٥- السكن :				
(أ) نوع السكن:		١	٥	V5
قصر	١			
فيلا	٢			
شقة	٣			
بيت شعبي	٤			
غير مبين	٩			

المتغيرات في كل سؤال	فئات النسبة	الرمز	عدد الأعمدة	أرقام الأعمدة	ملاحظات
(ب) ملكية السكن:					
مُلك		١	١	٦	V6
إيجار		٢			
غير مبين		٩			
٦- عدد أفراد الأسرة (حجم الأسرة):					
أقل من ٥ أفراد		١	١	٧	V7
٦ - ٨ أفراد		٢			
٩ - ١١ فرد		٣			
١٢ فرد فأكثر		٤			
غير مبين		٩			
ثانياً: (أ) الإنفاق الشهري:	فئات النسبة:				
١- المنفق على المواد الغذائية.	١-٥ ٪	١	١	٨	V8
٢- المنفق على السكن وتوابعه.	٦-١٠٪	٢	١	٩	V9
٣- المنفق على الأقمشة والملابس.	١١-١٥٪	٣	١	١٠	V10
	١٦-٢٠٪	٤			
٤- المنفق على الاثاث المنزلي.	٢١-٢٥٪	٥	١	١١	V11
٥- المنفق على الرعاية الطبية.	٢٦-٣٠٪	٦	١	١٢	V12
٦- المنفق على التعليم.	٣١-٣٥٪	٧	١	١٣	V13
٧- المنفق على الترفيه والرحلات والسفر.	٣٦-٤٠٪	٨	١	١٤	V14
	غير مبين	٩			
٨- المنفق على النقل والمواصلات.			١	١٥	V15
٩- النفقات الأخرى (الولائم، الأدوات الشخصية والزينة).			١	١٦	V16
إجمالي الإنفاق.			١	١٧	V17
(ب) إجمالي الإنفاق: فئات الإنفاق:					
أقل من ألف ريال.		١	١	١٨	V18
من ١ - ٣ آلاف ريال.		٢			
من ٣ - ٥ آلاف ريال.		٣			
من ٥ - ٧ آلاف ريال.		٤			
من ٧ - ٩ آلاف ريال.		٥			
من ٩ - ١١ ألف ريال.		٦			
من ١١ - ١٣ ألف ريال.		٧			
١٣ ألف ريال فأكثر.		٨			
غير مبين.		٩			
(جـ) إجمالي الادخار: فئات الادخار:					
لا يوجد		١	١	١٩	V19
أقل من ألف ريال.		٢			
من ١ - ٢ ألفي ريال.		٣			
من ٢ - ٣ آلاف ريال.		٤			
من ٣ - ٤ آلاف ريال.		٥			
من ٤ - ٦ آلاف ريال.		٦			
من ٦ - ٨ آلاف ريال.		٧			
٨ آلاف ريال فأكثر.		٨			
غير مبين.		٩			

المتغيرات في كل سؤال	الرمز	عدد الأعمدة	أرقام الأعمدة	ملاحظات
(د) نسبة الادخار للدخل الشهري: فئات النسبة:				
١-٥ ٪	١	١	٢٠	V20
٦-١٠٪	٢			
١١-١٥٪	٣			
١٦-٢٠٪	٤			
٢١-٢٥٪	٥			
٢٦-٣٠٪	٦			
٣١-٣٥٪	٧			
٣٦-٤٠٪	٨			
ثالثاً: مصادر ومحافظ الادخار:				
١- الودائع في البنوك داخل المملكة:				
(أ) هل لك ودائع؟ نعم	١	١	٢١	V21
لا	٢			
(ب) في حالة نعم، ما نسبتها إلى إجمالي الادخار؟	فئات النسبة السابقة	١	٢٢	V22
٢- الودائع في البنوك خارج المملكة:				
(أ) هل لك ودائع؟ نعم	١	١	٢٣	V23
لا	٢			
(ب) في حالة نعم، ما نسبتها إلى إجمالي الادخار؟	فئات النسبة السابقة	١	٢٤	V24
٣- أسهم في شركات:				
(أ) هل تمتلك أسهم؟ نعم	١	١	٢٥	V25
لا	٢			
(ب) في حالة نعم، ما نسبتها إلى إجمالي الادخار؟	فئات النسبة السابقة	١	٢٦	V26
٤- أملاك وعقارات:				
(أ) هل تمتلك أملاك وعقارات؟ نعم	١	١	٢٧	V27
لا	٢			
(ب) في حالة نعم، ما نسبتها إلى إجمالي الادخار؟	فئات النسبة السابقة	١	٢٨	V28
٥- أنصبة في شركات:				
(أ) هل تمتلك أنصبة؟ نعم	١	١	٢٩	V29
لا	٢			
(ب) في حالة نعم، ما نسبتها إلى إجمالي الادخار؟	فئات النسبة السابقة	١	٣٠	V30

(تابع) سجل ترميز الاستبانة

المتغيرات في كل سؤال	الرمز			عدد الأعمدة	أرقام الأعمدة	ملاحظات
	أوافق تماما	أوافق إلى حدما	غير موافق			
رابعاً:						
(أ) العوامل المؤثرة على الادخار:						
١- الدخل.	١	٢	٣	١	٣١	V31
٢- انتشار البنوك.	١	٢	٣	١	٣٢	V32
٣- رصيد الثروة.	١	٢	٣	١	٣٣	V33
٤- التضخم.	١	٢	٣	١	٣٤	V34
٥- الاعالة.	١	٢	٣	١	٣٥	V35
٦- تحديد سن التقاعد.	١	٢	٣	١	٣٦	V36
٧- نظام التأمين والمعاشات.	١	٢	٣	١	٣٧	V37
٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية.	١	٢	٣	١	٣٨	V38
٩- الثقة في الأسواق المالية.	١	٢	٣	١	٣٩	V39
١٠- السياسة المالية والاقتصادية.	١	٢	٣	١	٤٠	V40
١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق.	١	٢	٣	١	٤١	V41
(ب) الأسباب التي تؤدي إلى الادخار:						
١- مواجهة الأعباء العائلية.	١	٢	٣	١	٤٢	V42
٢- تأمين رصيد من المال عند الحاجة إليه.	١	٢	٣	١	٤٣	V43
٣- تأمين مستلزمات زواج الأبناء.	١	٢	٣	١	٤٤	V44
٤- حث الدين الحنيف على الادخار.	١	٢	٣	١	٤٥	V45
٥- تأمين مبلغ لأداء فريضة الحج والعمرة.	١	٢	٣	١	٤٦	V46
٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل.	١	٢	٣	١	٤٧	V47
٧- عمل احتياطي عند بلوغ سن التقاعد أو العجز عن العمل.	١	٢	٣	١	٤٨	V48
٨- تأمين مبلغ للسفر للخارج وقضاء وقت الفراغ.	١	٢	٣	١	٤٩	V49
خامسا :						
(أ) ما هي الوسيلة المثلى لزيادة الادخار العائلي؟						
١- تخفيض النفقات على الكماليات.	١	٢	٣	١	٥٠	V50
٢- تشجيع المؤسسات المصرفية لفتح محافظ استثمارية لجذب المدخرات.	١	٢	٣	١	٥١	V51
٣- فرص الاستثمارات في المملكة كبيرة.	١	٢	٣	١	٥٢	V52
٤- تشجيع وزارة البريد على فتح صناديق توفير البريد.	١	٢	٣	١	٥٣	V53
٥- الحد من الاستيراد الترفي.	١	٢	٣	١	٥٤	V54

(تابع) سجل ترميز الاستبانة

المتغيرات في كل سؤال	الرمز: أوافق تماما	الرمز: أوافق إلى حدما	الرمز: غير موافق	عدد الأعمدة	أرقام الأعمدة	ملاحظات
(ب) ما هـي مقترحـاتك لتوجيـه هـذا الادخـار لخدمة الاقتصاد السعودي؟						
١- تكوين شركات مساهمة لجمع المدخـرات واستثمارها في المشاريع الاستثمارية.	١	٢	٣	١	٥٥	V55
٢- تشـجيع المواطنيـن علىالاسـتثمار فـي سوق رأس المال.	١	٢	٣	١	٥٦	V56
٣- تشـجيع المواطنيـن علـى التعـامل مـع المصارف والبنوك التجارية.	١	٢	٣	١	٥٧	V57
٤- تشجيع الاسـتثمارات الصغـيرة للشـباب للقضاء على البطالة.	١	٢	٣	١	٥٨	V58
٥- شركات خدمات لجذب العمالة السعودية.	١	٢	٣	١	٥٩	V59
مناطق الدراسـة:						
الريـاض	١			١	٦٠	V60
جـدة	٢					
الدمـام	٣					

الفصل الأول

حجم الادخار العائلي وأهميته وهيكله

المبحث الأول:

أهمية المدخرات العائلية في الاقتصاد السعودي

المبحث الثاني:

حجم الادخار العائلي

المبحث الثالث:

هيكل المدخرات العائلية

المبحث الأول: أهمية المدخرات العائلية في الاقتصاد السعودي

يُعتبر الادخار العائلي أحد المصادر المهمة في تمويل الاستثمارات المحلية حيث تشكل مدخرات الأفراد في القطاع العائلي نسبة لا بأس بها، وتتسم هذه المدخرات بالاختيارية، أي أنها مدخرات يحتجزها الأفراد باختيارهم ورغبتهم، وتوجه هذه المدخرات إلى أبواب الاستثمار المختلفة عن طريقهم مباشرة أو في الأوعية الادخارية المختلفة التي تقوم باستثمار وتنمية هذه المدخرات.

فإذا نظرنا إلى حجم استثمارات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، فإن الجدول رقم (٣-٤) يوضح تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات.

جدول رقم (٣-٤) : تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات بالأسعار الجارية

القيمة (بالمليون ريال)

السنة	الحكومي وقطاع النفط (*)		القطاع الخاص (*)		مجموع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
	القيمة	النسبة إلى الاجمالي (٪)	القيمة	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
١٩٩١	٤٩٧٠٦	٥٧,٥	٣٦٨٠٤	٤٢,٥	٨٦٥١٠
١٩٩٢	٣٩٢٨٩	٤١,٨	٥٤٦٨٦	٥٨,٢	٩٣٩٧٥
١٩٩٣	٣٨٠٢٩	٣٨,٦	٦٠٤٢١	٦١,٤	٩٨٤٥٠
١٩٩٤	٣٢٠٥٣	٣٨,٣	٥١٦٥٤	٦١,٧	٨٣٧٠٧
١٩٩٥	٣٣٣٧٥	٣٩,٠	٥٢٢٢٠	٦١,٠	٨٥٥٩٥

(*) القيمة الاستثمارية لكل من القطاع الحكومي وقطاع النفط والقيمة الاستثمارية للقطاع الخاص والأهلي.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٤١٨هـ.

يتضح من الجدول السابق أن الاستثمارات الخاصة قد زادت خلال الفترة من ١٩٩١م إلى ١٩٩٥م حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الاستثمارات ٤٢,٥٪ عام ١٩٩١م بقيمة إجمالية ٣٦٨٠٤ مليون ريال، في حين بلغت الاستثمارات الحكومية وقطاع النفط نسبة ٥٧,٥٪ بقيمة ٤٩٧٠٦ مليون ريال. ولقد ارتفعت استثمارات القطاع الخاص بنسبة ٤١,٩٪ في عام ١٩٩٥م عن عام ١٩٩١م حيث بلغت ٥٢٢٢٠ مليون ريال تمثل نسبة ٦١,٠٪، في حين أن الاستثمارات الحكومية انخفضت إلى ٣٣٣٧٥ مليون ريال تمثل نسبة ٣٩,٠٪ خلال هذه الفترة، مما يؤكد الدور المهم للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وذلك نتيجة لزيادة الادخار العائلي واستغلاله في التنمية الاقتصادية. والشكل رقم (٣-١) يوضح تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات.

شكل رقم (٣-١): تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات

الاستثمار (القيمة بالمليون ريال)

١٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠
٨٠٠٠٠
٧٠٠٠٠
٦٠٠٠٠
٥٠٠٠٠
٤٠٠٠٠
٣٠٠٠٠
٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠
٠

١٩٩٥ ١٩٩٤ ١٩٩٣ ١٩٩٢ ١٩٩١

السنوات

رأس المال الثابت الإجمالي — القطاع الخاص — القطاع الحكومي وقطاع النفط



سوق رأس المال السعودي:

كان لاستثمارات القطاع الخاص والعائلي أثر كبير على نمو سوق رأس المال، حيث تولت وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية تنظيم عمل الشركات والإشراف على عمليات الاكتتاب في أسهم الشركات، وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بالإشراف اليومي على عمليات تداول الأسهم في السوق، بالإضافة إلى الحركة اليومية للمصارف التجارية وعددها ١٢ مصرفاً، كما تم تأسيس شركة لتسجيل الأسهم عام ١٩٨٤م تقوم بتسهيل مقاصة كافة عمليات الأسهم، وأدخلت مؤسسة النقد العربي السعودي النظام الآلي لمعلومات الأسهم (ESIS) عام ١٩٩٠م ويُقدّم هذا النظام معلومات فورية ومستمرة عن حجم المعاملات، وأسعارها في السوق، وطلبات البيع والشراء. ولقد تم إرساء أساس مناسب لسوق أسهم متقدمة ومتطورة مما أدى إلى في تضاعف عدد العمليات المنفذة خلال فترة السنوات العشرة المنتهية في عام ١٩٩٦م إلى ٣٦ ضعفاً من ٧,٨ آلاف صفقة إلى ٢٨٣,٨ ألف صفقة، وارتفع حجم الأسهم المتداولة إلى أكثر من ٣٥ ضعفاً من ٣,٩ مليون سهم إلى ١٣٧,٨ مليون سهم، وزادت قيمة الأسهم إلى ٣٢ ضعفاً من ٠,٨ مليار ريال عام ١٩٨٥م إلى ٢٥,٤ مليار ريال عام ١٩٩٦م، وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة حوالي ١٧٢,٠ مليار ريال حيث ارتفعت بنسبة مقدارها ١٥٦,٧٪، كما ارتفع مؤشر الأسهم من ٦٩,١ نقطة عام ١٩٨٥م إلى ١٥٣,١ نقطة عام ١٩٩٦م محققاً نسبة نمو سنوي بمتوسط ١١,١٪، كما هو مبين في الجدول رقم (٣-٥).

جدول رقم (٣-٥) : حركة سوق الأسهم خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٦م

حركة سوق الأسهم	عام ١٩٨٥م	عام ١٩٩٦م	التغير خلال الفترة (٪)
قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	٠,٨	٢٥,٤	٣١٧٥
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	٣,٩	١٣٧,٨	٣٥٣٣
عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	٧,٨	٢٨٣,٨	٣٦٣٨
القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	١٠٩,٧	١٧٢,٠	١٥٦,٧
مؤشر أسعار الأسهم (نقطة)	٦٩,١	١٥٣,١	٢٢١,٦

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٤١٨هـ.

صناديق الاستثمـــــار:

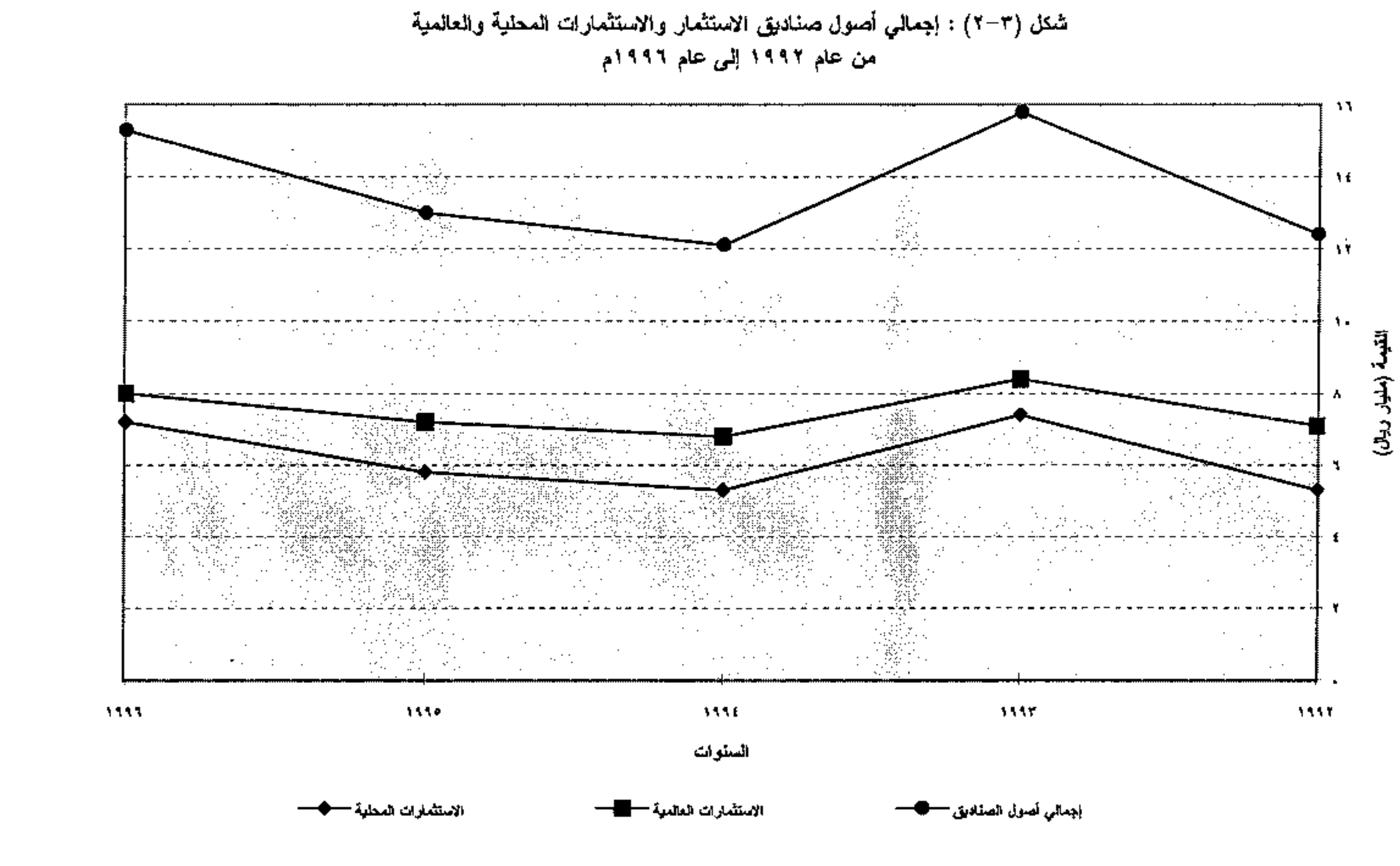
أما صناديق الاستثمار في المصارف التجارية فقد شهدت نمواً كبيراً، إذ زاد عدد الصناديق العاملة بنسبة ٥٠٪ من عام ١٩٩٢م البالغ عددها ٥٢ صندوقاً إلى ٧٨ صندوقاً عام ١٩٩٦م، حيث ارتفع إجمالي أصول الصناديق من ١٢,٤ مليار ريال عام ١٩٩٢م إلى ١٥,٣ مليار ريال عام ١٩٩٦م، أي بمعدل ارتفاع نسبته ٢٣,٤٪. وبلغ حجم الاستثمارات المحلية ٥,٣ مليار ريال عام ١٩٩٢م حيث ارتفع بنسبة ٣٥,٩٪ عام ١٩٩٦م حيث بلغت ٧,٢ مليار ريال. وبالنسبة للاستثمارات العالمية، فقد ارتفعت بنسبة ١٢,٧٪ خلال هذه الفترة حيث بلغت ٧,١ مليار ريال عام ١٩٩٢م ووصلت إلى ٨,٠ مليار ريال عام ١٩٩٦م، بينما زاد عدد المشاركين في صناديق الاستثمار بنسبة ٣٦,١٪ من ٣٣١٦٢ مشارك عام ١٩٩٢م إلى ٤٥١٣٦ مساهم عام ١٩٩٦م، ويوضح الجدول رقم (٣-٦) حركة صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، كما يوضح الشكل رقم (٣-٢) إجمالي أصول هذه الصناديق والاستثمارات المحلية والعالمية.

جدول رقم (٣-٦): صناديق الاستثمار التي تديرها المصارف التجارية

	عدد الصناديق العاملة		الاستثمارات المحلية		الاستثمارات العالمية		إجمالي أصول الصناديق		عدد المشتركين	
السنوات	العدد	التطور	مليار ريال	التطور	مليار ريال	التطور	مليار ريال	التطور	العدد	التطور
١٩٩٢	٥٢	١٠٠	٥,٣	١٠٠	٧,١	١٠٠	١٢,٤	١٠٠	٣٣١٦٢	١٠٠
١٩٩٣	٦٠	١١٥,٤	٧,٤	١٣٩,٦	٨,٤	١١٨,٣	١٥,٨	١٢٧,٤	٣٤١٧٠	١٠٣,٠
١٩٩٤	٦١	١١٧,٣	٥,٣	١٠٠	٦,٨	٩٥,٨	١٢,١	٩٧,٦	٣٠٩٤٥	٩٣,٣
١٩٩٥	٧١	١٣٦,٥	٥,٨	٩,٤	٧,٢	١٠١,٤	١٣,٠	١٠٤,٨	٣٣٠٥١	٩٩,٧
١٩٩٦	٧٨	١٥٠,٠	٧,٢	١٣٥,٨	٨,٠	١١٢,٧	١٥,٣	١٢٣,٤	٤٥١٣٦	١٣٦,١

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٤١٨هـ.

شكل (٣-٢) : إجمالي أصول صناديق الاستثمار والاستثمارات المحلية والعالمية
من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦م



الودائع الادخارية في البنوك التجارية:

لقد زادت الودائع الادخارية في البنوك التجارية منذ عام ١٩٧٥م إلى ١٩٩٦م بنسبة ٤٤٢٢٪ أي تضاعف حوالي ٤٤ ضعفاً من حوالي ١٥٧٢ مليون ريال عام ١٩٧٥م إلى حوالي ٧١٠٨١ مليون ريال عام ١٩٩٦م مما يؤكد قدرة المصارف والبنوك التجارية في المملكة على جذب الودائع والمدخرات العائلية، وأدى ذلك إلى زيادة عرض النقود في المصارف التجارية حيث يتكون عرض النقود من النقد المتداول خارج البنوك مضافاً إليه إجمالي الودائع لديها وهي تشمل الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية وشبه النقود. هذا ولقد بلغ إجمالي عرض النقود بمفهومه الشامل عام ١٩٧٥م حوالي ٢٤٤٥٣ مليون ريال تمثل إجمالي الودائع نسبة ٦٥٪، بينما النقد المتداول خارج البنوك يمثل نسبة ٣٥٪، ولقد بلغت نسبة الودائع الادخارية ٩,٩٪. والجدول رقم (٣-٧) يُقارن بين عرض النقود في عام (١٩٧٥م) وعرضها في عام (١٩٩٦م).

جدول رقم (٣-٧) : التغير في عرض النقود بالمصارف التجارية
في عام ١٩٩٦م عن عام ١٩٧٥م

عرض النقود	القيمة عام ١٩٧٥م (مليون ريال)	القيمة عام ١٩٩٦م (مليون ريال)	التغير في عام١٩٩٦م عن عام ١٩٧٥م
النقد المتداول خارج البنوك	٨٥٥٨	٤٣٠٣٧	٪ ٤٠٣
إجمالي الودائع	١٥٨٩٤	٢١٥٤٦٣	٪ ١٢٥٥
إجمالي عرض النقود (ن٣)	٢٤٤٥٣	٢٥٨٥٠٠	٪ ٩٥٧
الودائع الادخارية	١٥٧٢	٧١٠٨١	٪ ٤٤٢٢
نسبة الودائع الادخارية إلى إجمالي الودائع	٪ ٩,٩	٪ ٣٣	

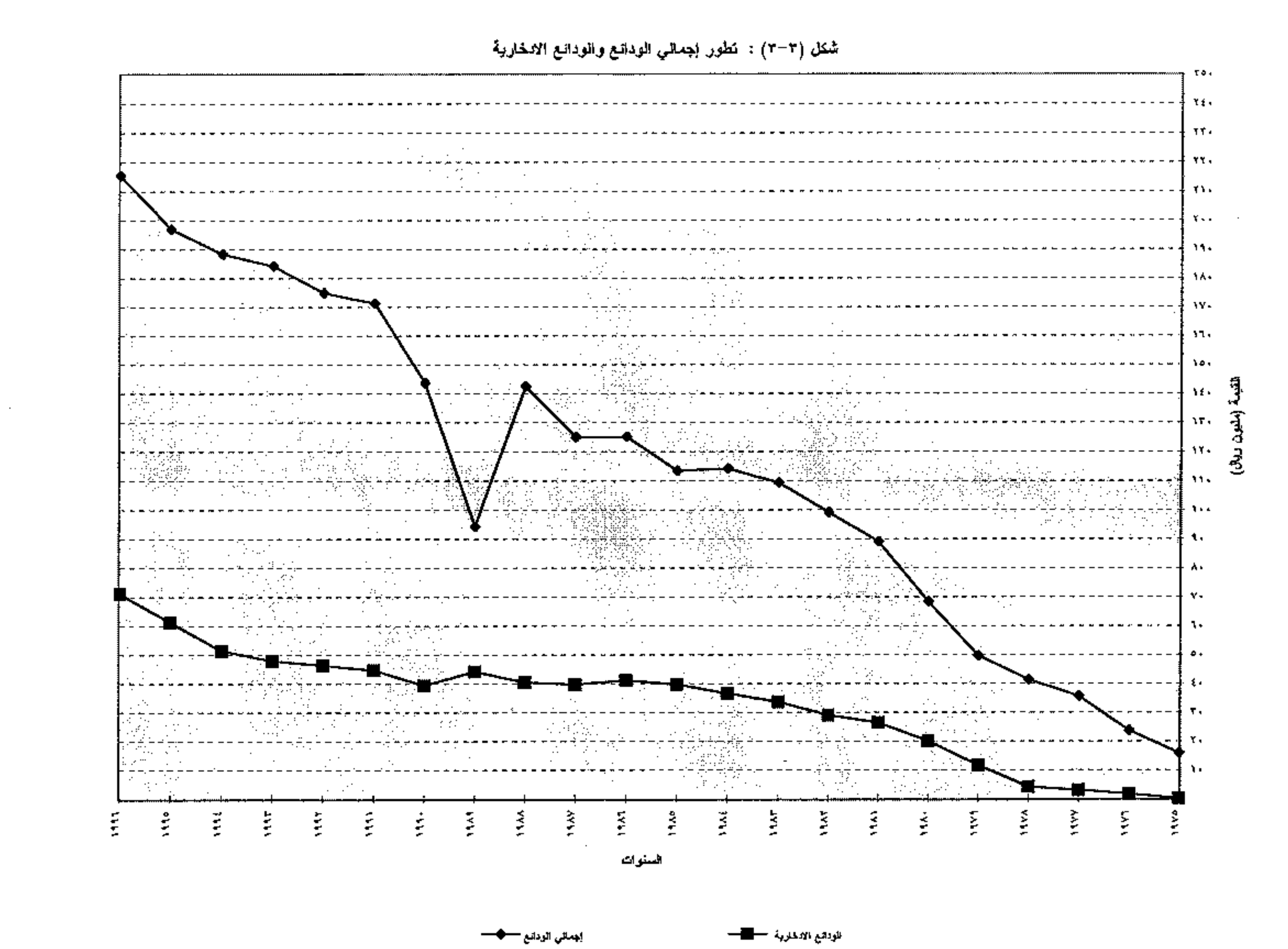
حسبت وجمعت من الجدول رقم (٣-٨).

هذا ويبين الجدول السابق أن الودائع الادخارية ولأجل قد شاركت كثيراً في الرصيد النقدي في المصارف التجارية في المملكة، مما يؤكد دور هذه المصارف في جذب المدخرات العائلية، كما تعتبر هذه المصارف مصدراً لتعبئة المدخرات واستثمارها. والجدول رقم (٣-٨) يُبين تطور عرض النقود خلال فترة الدراسة. كما يوضح الشكل (٣-٣) تطور إجمالي الودائع والودائع الادخارية خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (٣-٨) : عرض النقود بالمصارف التجارية
من عام ٩٦/١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) إلى عام ١٤١٧/١٤١٦هـ (١٩٩٦م)

السنوات		النقد المتداول خارج البنوك		إجمالي الودائع		عرض النقود (ن٣)		الودائع الادخارية لأجل		
هجرية	ميلادية	القيمة	التطور	القيمة	التطور	القيمة	التطور	القيمة	التطور	النسبة
٩٦/١٣٩٥	١٩٧٥	٨٥٥٨	١٠٠	١٥٨٩٤	١٠٠	٢٤٤٥٣	١٠٠	١٥٧	١٠٠	٩,٩
٩٧/١٣٩٦	١٩٧٦	١٣٦٠٨	١٠٩	٢٣٧٢٨	١٤٩	٣٧٣٣٦	١٥٣	١٨١١	١١٥	٧,٩
٩٨/١٣٩٧	١٩٧٧	١٧٩٧٠	٢١٠	٣٥٦٤٧	٢٢٤	٥٣٦١٧	٢١٩	٣٠٦٠	١٩٥	٨,٦
٩٩/١٣٩٨	١٩٧٨	٢١٠١٠	٢٤٥	٤١٢٧٠	٢٦٠	٦١٣٨٠	٢٥١	٤١٦٥	٢٦٥	١٠,١
٤٠٠/١٣٩٩	١٩٧٩	٢٥١٩٩	٢٩٤	٤٩٥٨٠	٣١٢	٧٤٧٨٩	٣٠٦	١١٦٣٠	٧٤٠	٢٣,٥
٤٠١/١٤٠٠	١٩٨٠	٢٦١٤٤	٣٠٥	٦٨٢٣٦	٤٢٩	٩٤٣٨٠	٣٨٦	١٩٩٩٤	١٢٧٢	٢٩,٣
٤٠٢/١٤٠١	١٩٨١	٣٠٤٢١	٣٥٥	٨٩٠٢٤	٥٦٠	١١٩٤٤٥	٤٨٨	٢٦٣٦٧	١٦٧٧	٢٩,٦
٤٠٣/١٤٠٢	١٩٨٢	٣٥٢٨١	٤١٢	٩٩١١٧	٦٢٤	١٣٤٣٩٨	٥٥٠	٢٩٠٥٠	١٨٤٨	٢٩,٣
٤٠٤/١٤٠٣	١٩٨٣	٣٤٦٥٥	٤٠٥	١٠٩٢٩٢	٦٨٨	١٤٣٩٤٧	٥٨٩	٣٣٥٧٥	٢١٣٦	٣٠,٧
٤٠٥/١٤٠٤	١٩٨٤	٣٤٧٥٠	٤٠٦	١١٤١٤٦	٧١٨	١٤٨٨٩٦	٦٠٩	٣٦٥٨٩	٢٣٢٧	٣٢,١
٤٠٦/١٤٠٥	١٩٨٥	٣٦٨٦٨	٤٣١	١١٣٣٧٢	٧١٣	١٥٠٢٤٠	٦١٤	٣٩٦٨٢	٢٥٢٤	٣٥,٠
٤٠٧/١٤٠٦	١٩٨٦	٣٨٦٠٤	٤٥١	١٢٥١٣٢	٧٨٧	١٦٣٠٣٦	٦٦٩	٤١٠٨٩	٢٦١٤	٣٢,٨
٤٠٨/١٤٠٧	١٩٨٧	٣٩٣٩٦	٤٦٠	١٢٤٩٦٣	٧٨٦	١٦٤٣٠٩	٦٧٢	٣٩٦٩٧	٢٢٥	٣١,٨
٤٠٩/١٤٠٨	١٩٨٨	٣٥٩٤٥	٤٢٠	١٤٢٤٧٣	٨٩٦	١٧٨٤١٨	٧٣٠	٤٠٤٧٩	٢٥٧٥	٢٨,٦
٤١٠/١٤٠٩	١٩٨٩	٣٣٨٧٧	٣٩٦	٩٤٢١٧	٥٩٣	١٨٠١٨٠	٧٣٧	٤٤١٦٢	٢٨٠٩	٤٧,٤
٤١١/١٤١٠	١٩٩٠	٤٤٧٧٦	٥٢٣	١٤٣٦٦٢	٩٠٤	١٨٨٤٣٨	٧٧١	٣٩٢٨١	٢٤٩٩	٢٧,٣
٤١٢/١٤١١	١٩٩١	٤٤٦٢٠	٥٢١	١٧١٢٢٣	١٠٧٧	٢١٥٨٤٣	٨٨٣	٤٤٦٢٣	٢٨٣٩	٢٦,١
٤١٣/١٤١٢	١٩٩٢	٤٣٧٧٢	٥١١	١٧٤٨٨٠	١١٠٠	٢١٨٦٥٢	٨٩٤	٤٦٣٣٣	٢٩٤٧	٢٦,٥
٤١٤/١٤١٣	١٩٩٣	٤٢٦٢٣	٤٩٨	١٨٤١٧٨	١١٥٩	٢٢٦٨٠٠	٩٢٧	٤٧٨٩٢	٣٠٤٦	٢٦,٠
٤١٥/١٤١٤	١٩٩٤	٤٤٩٦٥	٥٢٥	١٨٨٢٨٢	١١٨٥	٢٣٣٢٤٧	٩٥٤	٥١٤١٧	٣٢٧١	٢٧,٣
٤١٦/١٤١٥	١٩٩٥	٤٣٠٨٧	٥٠٣	١٩٦٩٧٤	١٢٣٩	٢٤٠٠٦١	٩٨٢	٦١٢٢٢	٣٨٩٤	٣١,١
٤١٧/١٤١٦	١٩٩٦	٤٣٠٣٧	٥٠٣	٢١٥٤٦٣	١٣٥٦	٢٥٨٥٠٠	١٠٥٧	٧١٠٨١	٤٥٢٢	٣٢,٩

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٤١٨هـ.



شكل (٣-٣) : تطور إجمالي الودائع والودائع الادخارية

المبحث الثانـي : حجم الادخار العائلي

يُعتبر الدخل القومي الإجمالي من أهم المحددات الرئيسة لحجم الادخار العائلي وحجم الدخل القومي الإجمالي بدوره يتوقف على إيرادات القطاعات المختلفة في المملكة المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وهي إيرادت القطاع النفطي والقطاع غير النفطي سواء القطاع الحكومي أو القطاع الخاص مضافاً إليها رسوم الاستيراد.

الدخل القومي الإجمالـي:

في هذه الدراسة سيتم الإشارة إلى التطور التاريخي للناتج المحلي الإجمالي مؤشراً للدخل القومي في المملكة وفقاً لأهم قطاعاته.

يوضح جدول رقم (٣-٩) الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للقطاعات الانتاجية من عام ١٣٩٥/١٣٩٦ إلى عام ١٤١٦/١٤١٧هـ وذلك اعتباراً من الخطة الخمسية الثانية.

جدول رقم (٣-٩) : التطور التأريخي للناتج المحلي الإجمالي بالمملكة وفقاً لأهم القطاعات بالأسعار الجارية
(سنة ٩٥/١٣٩٦هـ = ١٠٠)

(القيمة مليون ريال)

السنـــــوات		الناتج المحلي الإجمالي		القطاع النفطي		القطاع غير النفطي الحكومي		القطاع غير النفطي الخاص		رسوم الاستيراد	
		القيمة	التطور	القيمة	التطور	القيمة	التطور	القيمة	التطور	القيمة	التطور
٩٦/١٣٩٥	(١٩٧٥)	١٦٤٥٢٦	١٠٠	١١٦,٥٧٠	١٠٠	١٨,٩٤١	١٠٠	٣٨,٣٨٢	١٠٠	٦٣٣	١٠٠
٩٧/١٣٩٦	(١٩٧٦)	٢٠٥٠٥٦	١٢٤,٩	١٣٦,٢٤٩	١١٦,٩	٢٧,٤٧٥	١٤٥,٠	٤٠,٢١٩	١٠٤,٨	١١١٤	١٧٦,٠
٩٨/١٣٩٧	(١٩٧٧)	٢٢٥٤٠٠	١٣٧,٠	١٣٣,٩٣٥	١١٤,٣	٣٨,٩٩٩	٢٠٥,٩	٥٠,٨٨٤	١٧٩,٣	١٥٨٣	٢٥٠,١
٩٩/١٣٩٨	(١٩٧٨)	٢٤٩٥٣٩	١٥١,٧	١٤٠,٣٨٤	١٢٠,٤	٤٥,٩٠٣	٢٤٢,٣	٦١,٣٣٥	٢١٦,١	١٩١٧	٣٠٢,٨
٤٠٠/١٣٩٩	(١٩٧٩)	٣٨٥٨٠٦	٢٣٤,٥	٢٥٢,٧٠٥	٢١٦,٨	٥٦,٣٢٥	٢٩٧,٣	٧٤,٥٥٩	٢٦٢,٧	٢٢١٧	٣٥٠,٢
٤٠١/١٤٠٠	(١٩٨٠)	٥٢٠٥٨٩	٣١٦,٤	٣٦٠,٧٤١	٣٠٩,٥	٦٨,٧٣٣	٣٦٢,٩	٨٨,٥٢٠	٣١١,٩	٢٥٩٥	٤٠٩,٩
٤٠٢/١٤٠١	(١٩٨١)	٥٢٤٧١٨	٣١٨,٩	٣٣٧,٨٨٤	٢٨٩,٨	٨١,٤١٨	٤٢٩,٨	١٠٢,٨٧٤	٣٦٢,٥	٢٥٤٢	٤٠١,٦
٤٠٣/١٤٠٢	(١٩٨٢)	٤١٥٢٣٤	٢٥٢,٤	٢٠٦,٣٦٠	١٧٧,٠	٨٧,٩٩٣	٤٦٤,٥	١١٧,٤٤٦	٤١٣,٨	٣٤٣٣	٥٤٢,٣
٤٠٤/١٤٠٣	(١٩٨٣)	٣٧٢٠٢٣	٢٢٦,٢	١٥٧,٩٨٩	١٣٥,٥	٨٢,٥٩٤	٤٣٦,٠	١٢٧,٨١٦	٤٥٠,٣	٣٦٢٤	٥٧٢,٥
٤٠٥/١٤٠٤	(١٩٨٤)	٣٥١٣٩٧	٢١٣,٦	١٣٢,٥٥٥	١١٣,٧	٨٤,٨٧١	٤٤٨,١	١٢٩,٩٩٨	٤٥٨,٠	٣٩٧٣	٦٢٧,٦
٤٠٦/١٤٠٥	(١٩٨٥)	٣١٣٩٤٢	١٩٠,٨	٩٦,٩٥٨	٨٣,٢	٨٢,٠٩٢	٤٣٣,٤	١٣٠,٩٨١	٤٦١,٥	٣٩١٠	٦١٧,٦
٤٠٧/١٤٠٦	(١٩٨٦)	٢٧١٠٩١	١٦٤,٨	٦٧,٤٦١	٥٧,٩	٧٦,٦٩٩	٤٠٤,٩	١٢٣,٦٨٦	٤٣٥,٨	٣٢٤٥	٥٤٢,٦
٤٠٨/١٤٠٧	(١٩٨٧)	٢٧٥٤٥٣	١٦٧,٤	٧٠,٤٤٣	٦٠,٤	٧٨,٥٩٠	٤١٤,٩	١٢٢,٩٦٧	٤٣٣,٢	٣٤٥٣	٥٤٥,٥
٤٠٩/١٤٠٨	(١٩٨٨)	٢٨٥١٤٥	١٧٣,٣	٦٩,١١٥	٥٩,٣	٨٠,٩٨١	٤٢٧,٥	١٢٦,٨١٢	٤٤٦,٨	٨٢٣٩	١٣٠١,٦
٤١٠/١٤٠٩	(١٩٨٩)	٣٦٠١٤٥	١٨٨,٩	٩٠,٧٤٩	٧٧,٨	٨٣,٢٨٩	٤٣٩,٧	١٣٠,٠٤٥	٤٥٨,٢	٦٧٤٠	١٠٦٤,٨
٤١١/١٤١٠	(١٩٩٠)	٣٩١٩٩٤	٢٣٨,٢	١٤٦,٤٦٠	١٢٥,٦	٩٩,٥٢٥	٥٢٥,٤	١٣٩,٠٠٨	٤٨٩,٨	٧٠٠٠	١١٠٥,٨
٤١٢/١٤١١	(١٩٩١)	٤٤٢٠٣٧	٢٦٨,٧	١٦٧,٥٢٥	١٤٣,٨	١١٩,٠٦٢	٦٢٨,٦	١٤٨,٤٥٠	٥٢٣,٩	٧٠٠٠	١١٠٥,٨
٤١٣/١٤١٢	(١٩٩٢)	٤٦١٣٩٨	٢٨٠,٤	١٨٦,٥٢٤	١٦٠,٠	١٠٩,٤٠٩	٥٧٧,٦	١٥٦,٣٦٥	٥٥٠,٩	٩١٠٠	١٤٣٧,٥
٤١٤/١٤١٣	(١٩٩٣)	٤٤٣٨٤٢	٢٦٩,٨	١٥٨,٣٦٤	١٣٥,٨	١١٣,٤٤١	٥٩٨,٩	١٦٢,٧٩٠	٥٣٣,٦	٩٢٧٧	١٤٦٥,٥
٤١٥/١٤١٤	(١٩٩٤)	٤٥٠٠٢٥	٢٧٣,٥	١٥٧,٧٧٢	١٣٥,٣	١١٥,٦١٩	٦١٠,٤	١٦٨,٣٩٨	٥٩٣,٣	٨٤٨٩	١٣٤١,١
٤١٦/١٤١٥	(١٩٩٥)	٤٦٩١٢١	٢٨٥,١	١٦٧,٠٤٩	١٤٣,٣	١٢٢,٧٥٧	٦٤٨,١	١٧١,٨١٥	٦٠٥,٤	٧٥٠٠	١١٨٤,١
٤١٧/١٤١٦	(١٩٩٦)	٥٠٩,٢٨٤	٣٠٩,٥	١٩٥,٤٧٩	١٩٧,٧	١٢٧,٦٦٢	٦٧٤,٠	١٧٧,٧١٥	٦٢٦,١	٨٣٥٨	١٣٢٠,٤

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، ١٤١٨هـ.

يتضح من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ١٦٤,٥٢٦ مليون ريال في بداية الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٦/٩٥ – ١٤٠٠/٩٩هـ) يمثل قطاع البترول نسبة ٦٦,٤٪ والقطاع الحكومي غير النفطي نسبة ١٣,٤٪ والقطاع الخاص غير النفطي نسبة ١٩,٦٪ ورسوم الاستيراد نسبة ٠,٤٪.

ولقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٣٤,٥٪ في نهاية الخطة الخمسية الثانية نتيجة نمو القطاع غير النفطي حيث بلغ نسبة الزيادة ١٩٧,٣٪ في القطاع الحكومي ونسبة ١٦٢,٧٪ في القطاع الخاص.

ولقد بلغت أعلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الأولى والثانية من الخطة الخمسية الثالثة حيث بلغ ٥٢٠٥٨٩ مليون ريال في عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ يمثل القطاع النفطي نسبة ٦٩,٢٪ والقطاع الحكومي غير النفطي ١٣,٣٪ والقطاع الخاص ١٧,٠٪ ورسوم الاستيراد ٠,٥٪. وكذلك عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ بلغ ٥٢٤٧١٨ مليون ريال ولقد زاد بنسبة ٢١٨,٩٪ عن سنة الأساس، ثم بدأ الناتج المحلي الإجمالي في الانكماش حتى بلغ ٣٥١,٣٩٧ بليون ريال في نهاية الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٤/١٤٠٥هـ وذلك بسبب انخفاض عائدات النفط بنسبة ٦٣٪ نتيجة للتقلبات في أسعار البترول العالمية، ولقد استمرت هذه التقلبات إلى الخطة الخمسية الرابعة.

ففي بداية الخطة الخمسية الرابعة عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ بلغ إجمالي الناتج المحلي ٣١٣٩٤٢ مليون ريال ولقد بلغت نسبة عائدات النفط ٣٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي بينما غير النفطية بلغت ٦٩,١٪ منها ٢٦,١٪ عائدات القطاع الحكومي غير النفطي ونسبة ٤١,٥٪ عائدات القطاع الخاص.

هذا ويتضح نمو القطاع الإنتاجي غير النفطي (الحكومي والخاص) مما كان له الأثر في عدم تدهور الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر نتيجة انخفاض عائدات البترول واستمر خلال سنوات هذه الخطة في التذبذب حتى بلغ في نهايتها ٣١٠٨٢٣ مليون ريال عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ حيث بلغت نسبة القطاع النفطي ٢٩,٢٪ والقطاع غير النفطي ٧٠,٨٪ (١).

وفي الخطة الخمسية الخامسة بدأ الناتج المحلي الإجمالي في الزيادة حيث بلغ في بداية الخطة ٣٩١٩٩٣ مليون ريال، ثم بلغ ٤٥٠٠٢٥ مليون ريال في نهاية الخطة عام ١٤١٤/١٤١٥هـ بزيادة نسبتها ٤٤,٨٪ عن نهاية الخطة الرابعة. ولقد زادت عائدات القطاع

---

(١) المصدر: التقرير السنوي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

البترولي بنسبة ٧٣,٨٪، بينما القطاع غير النفطي زاد بنسبة ٣٢,٨٪ وما زال يمثل ٦٥٪ من إجمالي الناتج المحلي[١].

ولقد تحسن الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٤١٥/١٤١٦هـ و ١٤١٦/١٤١٧هـ حيث زاد في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ بنسبة ٤,٤٪، وزاد في العام التالي ١٤١٦/١٤١٧هـ بنسبة ٨,٤٪، ويمكن إرجاع ذلك إلى نمو القطاع النفطي خلال هاتين السنتين بنسبة ٥,٩٪ لعام ١٤١٥/١٤١٦هـ وبنسبة ١٧٪ لعام ١٤١٦/١٤١٧هـ.

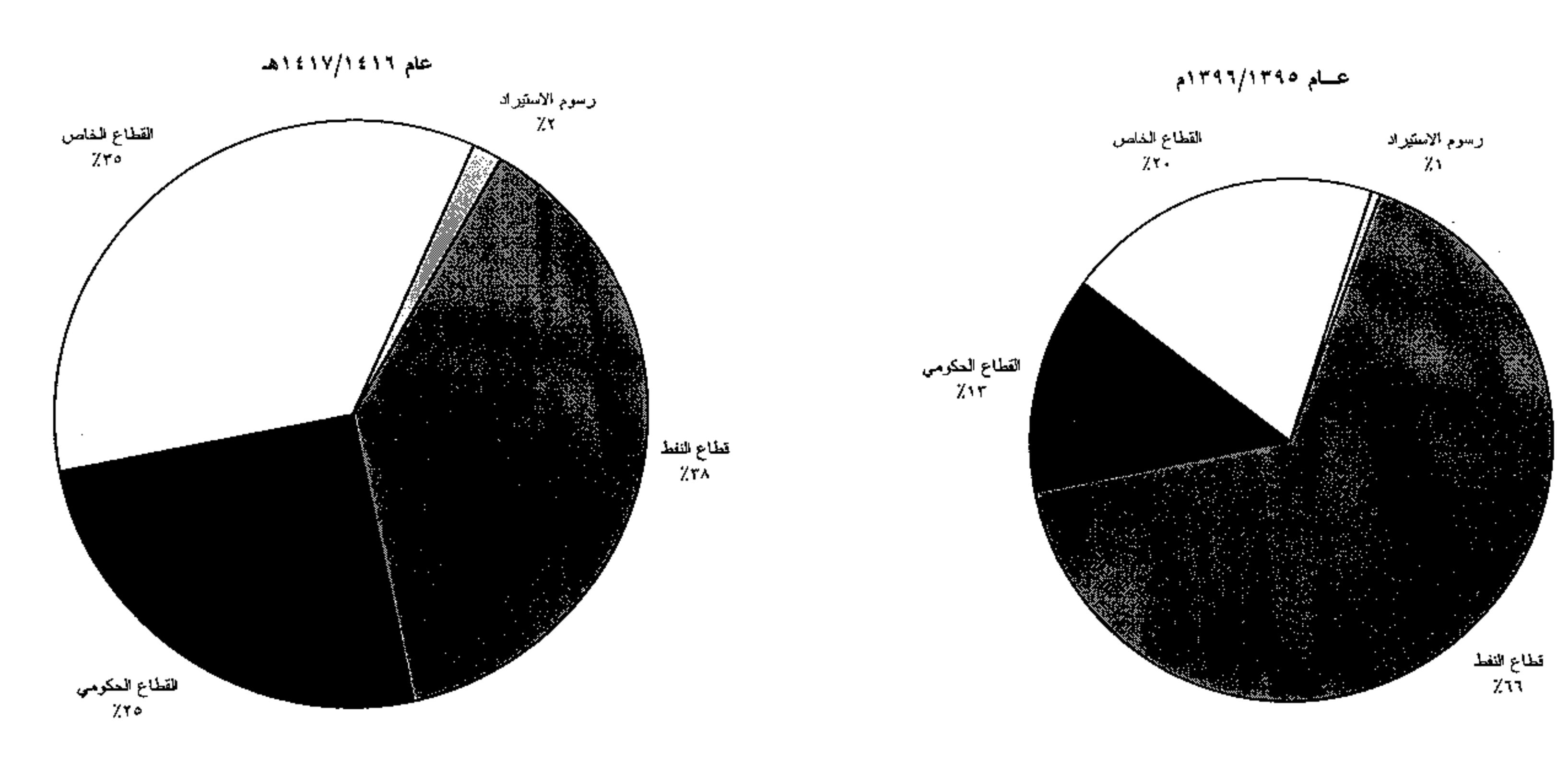
هذا ولقد بلغ إجمالي الناتج المحلي في عام ١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٦م) حوالي ٥٠٩٢٨٤ مليون ريال – لم يصل إلى ما كان عليه عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ – تمثل عائدات البترول نسبة ٣٨,٤٪ والقطاع غير النفطي نسبة ٦١,٦٪ حيث بلغ القطاع الحكومي نسبة ٢٥,١٪ والقطاع الخاص نسبة ٣٤,٩٪ ورسوم الاستيراد ١,٦٪.

هذا ولقد بلغ الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي ٣٠٩,٥ والعائدات النفطية ١٩٧,٧ بينما بلغ للقطاع الحكومي ٦٧٤ والقطاع الخاص ٦٢٦,١، أي أن القطاع غير النفطي قد تضاعف ست مرات عمّا كان عليه عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ مما يؤكد قوة الاقتصاد السعودي، وازدياد الدور الريادي للقطاع الخاص في المملكة. والشكل رقم (٣-٤) يوضح نسب عائدات القطاعات الرئيسة للناتج المحلي الإجمالي خلال عامي ١٣٩٥/١٣٩٦ و ١٤١٦/١٤١٧هـ.

---

(١) المصدر: التقرير السنوي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

شكل رقم (٣-٤) رسم توضيحي لنسب عائدات القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي



نمو الناتج المحلي الإجمالي :

حقق الاقتصاد السعودي نمواً مرتفعاً في العامين ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م)، ١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٦م) حيث ارتفعت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٢٪ في عام ١٩٩٥م إلى ٨,٥٪ في عام ١٩٩٦ وهو يفوق نسبة النمو في الاقتصاد العالمي، حيث ارتفع من ٣,٧٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٤٪ في عام ١٩٩٦، بينما في الدول الصناعية الرئيسة ارتفع من ٢٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٢,٢٪ في عام ١٩٩٦، وفي الدول النامية ارتفع من ٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦,٥٪ عام ١٩٩٦، وفي دول الشرق الأوسط وأوروبا ارتفع من ٣,٨٪ إلى ٤,٥٪ خلال الفترة نفسها. والجدول رقم (٣-١٠) يُبين نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (٣-١٠) : نمو الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية سنوياً)

	عام ١٩٩٥م	عام ١٩٩٦م
العالم	٣,٧	٤,٠
الأقطار الصناعية الرئيسية	٢,٠	٢,٢
الدول النامية	٦,٠	٦,٥
دول الشرق الأوسط وأوروبا	٣,٨	٤,٥

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٤١٨هـ.

الإنفاق الاستهلاكي:

يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للدولة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث إن للإنفاق الاستهلاكي دوراً هاماً في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وخاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وذلك بسبب قيام الدولة بإنشاء العديد من المؤسسات والمجمعات الصناعية والشركات الكبيرة، بجانب تمويل كثير من الخدمات التي منها التعليم والصحة والسكن، ولقد برز ذلك خلال خطط التنمية الشاملة.

ولقد بلغ أعلى معدلات الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في خطة التنمية الثانية، حيث مثل نسبة ٥٥٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في عام ١٣٩٦/٩٥هـ (١٩٧٥م) بداية خطة التنمية الثانية، وبالنسبة للإنفاق الخاص مثل نسبة ٤٥٪ بلغت قيمته ٢٨٨٨٣ مليون ريال للإنفاق الاستهلاكي الحكومي و ٢٣٩٠٣ مليون ريال للإنفاق الاستهلاكي الخاص.

هذا وقد استمر في النمو حتى بلغ عام ١٤١٦/١٤١٥هـ (١٩٩٥م) ما قيمته ١٢٢٨٤٩ مليون ريال بنسبة زيادة خلال هذه الفترة تمثل ٣٢٥٪ بمعدل زيادة سنوية ١٦,٢٪ للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وكذلك ما قيمته ١٩٨٠٩٩ مليون ريال بنسبة زيادة خلال الفترة نفسها تمثل ٧٢٩٪ بمعدل زيادة سنوية ٣٨,٣٪.

ويمثل الجدول رقم (٣-١١) الإنفاق الاستهلاكي النهائي من عام ١٣٩٦/٩٥ إلى ١٤١٦/٤١٥هـ بالأسعار الجارية.

جدول رقم (٣-١١) : تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي
من عام ١٣٩٦/٩٥هـ إلى ١٤١٦/١٤١٥هـ
بالأسعار الجارية

(القيمة مليون ريال)

السنوات		الاستهلاك الحكومي			الاستهلاك الخاص			إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	
		القيمة	التطور	النسبة إلى الاجمالي	القيمة	التطور	النسبة إلى الاجمالي	القيمة	التطور
٩٦/١٣٩٥	١٩٧٥	٢٨٨٨٣	١٠٠	٥٥	٢٣٩٠٣	١٠٠	٤٥	٥٢٧٨٦	١٠٠
٩٧/١٣٩٦	١٩٧٦	٤١٠٣٣	١٤٢	٥٤	٣٤٣٧٢	١٤٤	٤٦	٧٥٤٠٥	١٤٣
٩٨/١٣٩٧	١٩٧٧	٤٧٠٣٤	١٦٣	٤٦	٥٤٦٠٦	٢٢٨	٥٤	١٠١٦٤٠	١٩٢
٩٩/١٣٩٨	١٩٧٨	٧١٩٠٤	٢٤٩	٥١	٦٨٦٠٨	٢٨٧	٤٩	١٤٠٥١٢	٢٦٦
٤٠٠/١٣٩٩	١٩٧٩	٧٧٥٦٣	٢٦٨	٤٣	١٠٢٣٨٥	٤٢٨	٥٧	١٧٩٩٤٨	٣٤١
٤٠١/١٤٠٠	١٩٨٠	٨١٩١٥	٢٨٤	٤٢	١١٤٩٠٥	٤٨١	٥٨	١٩٦٨٢٠	٣٧٢
٤٠٢/١٤٠١	١٩٨١	١٢٨٥٢٦	٤٤٥	٥٠	١٢٦٥١٤	٥٢٩	٥٠	٢٥٥٠٤٠	٤٨٣
٤٠٣/١٤٠٢	١٩٨٢	١٢٦٨٥٤	٤٣٩	٤٦	١٥١٢٩٤	٦٣٣	٥٤	٢٧٨١٤٨	٥٢٧
٤٠٤/١٤٠٣	١٩٨٣	١٢١٣٢٥	٤٢٠	٤٤	١٥٧٣٧٣	٦٥٨	٥٦	٢٧٨٦٩٨	٥٢٨
٤٠٥/١٤٠٤	١٩٨٤	١٢١٠٥٥	٤١٩	٤٣	١٥٩٣٥٤	٦٦٧	٥٧	٢٨٠٤٠٩	٥٣١
٤٠٦/١٤٠٥	١٩٨٥	١١٤٣٨٨	٣٩٦	٤٢	١٥٨٥٩٢	٦٦٣	٥٨	٢٧٢٩٨٠	٥١٧
٤٠٧/١٤٠٦	١٩٨٦	١٠٦٣٦٧	٣٦٨	٤٣	١٤٠١٤٨	٥٨٦	٥٧	٢٤٦٥١٥	٤٦٧
٤٠٨/١٤٠٧	١٩٨٧	١٠٧٧٠٧	٣٧٣	٤٤	١٣٥٥٣٩	٥٦٧	٥٦	٢٤٣٢٤٦	٤٦١
٤٠٩/١٤٠٨	١٩٨٨	٩٧٤١٧	٣٣٧	٤١	١٣٩٣٩٨	٥٨٣	٥٩	٢٣٦٨١٥	٤٤٧
٤١٠/١٤٠٩	١٩٨٩	٩٦٥٦٤	٣٣٤	٤٠	١٤٥٠٣٣	٦٠٧	٦٠	٢٤١٥٩٧	٤٥٨
٤١١/١٤١٠	١٩٩٠	١٢٠١٢٩	٤١٦	٤٤	١٥٥٨٧٤	٦٥٢	٥٦	٢٧٦٠٠٣	٥٢٣
٤١٢/١٤١١	١٩٩١	١٦٥٠٠٠	٥٧١	٤٩	١٦٨٧٥١	٧٠٦	٥١	٣٣٣٧٥١	٦٣٢
٤١٣/١٤١٢	١٩٩٢	١٤٨٩٦٥	٥١٦	٤٥	١٨٣٩١٩	٧٦٩	٥٥	٣٣٢٨٨٤	٦٣١
٤١٤/١٤١٣	١٩٩٣	١٢٧٧٧٩	٤٤٢	٤٠	١٩٣٩٠٩	٨١١	٦٠	٣٢١٦٨٨	٦٠٩
٤١٥/١٤١٤	١٩٩٤	١١٩٥٦١	٤١٤	٣٨	١٩٤٨٣١	٨١٥	٦٢	٣١٤٣٩٢	٥٩٥
٤١٦/١٤١٥	١٩٩٥	١٢٢٨٤٩	٤٢٥	٣٨	١٩٨٠٩٩	٨٢٩	٦٢	٣٢٠٩٤٨	٦٠٧

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد الثالث والثلاثون، ١٤١٨هـ.

شكل (٣-٥) : مقارنة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بالانفاق الاستهلاكي الخاص بين عامي ٩٥/١٣٩٦هـ و ١٤١٦/٤١٥هـ

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص عام ٩٥/١٣٩٦هـ (١٩٧٥م)

الإنفاق الاستهلاك الحكومي والخاص عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م)

الادخار الإجمالي:

ويشمل الادخار الحكومي والادخار الخاص وهو ناتج من صافي الدخل القومي بعد استبعاد إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

ولقد كانت لخطط التنمية الشاملة التي أنجزتها المملكة مطالب عديدة للوصول إلى مرحلة النمو الذاتي للاقتصاد المحلي، ولقد برز رفع معدل الادخار الإجمالي كواحد من أهم تلك المطالب.

كما برزت أهمية الادخار المحلي في كسر حدة الضغوط التضخمية، حيث إن ترشيد الاستهلاك شرط ضروري للاستقرار النقدي والتخفيف من الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الفعال، وهو ما يصاحب عملية التنمية، لذا فإن سياسة رفع معدل الادخار سوف تؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم.

هذا وقد سجلت معدلات الادخار المحلي ارتفاعاً ملحوظاً في خطتي التنمية الثانية والثالثة، ويوضح الجدول رقم (٣-١٢) تطور الادخار المحلي من عام ١٣٩٧/٩٦هـ (١٩٧٧م) إلى عام ١٤١٦/٤١٥هـ (١٩٩٥م).

هذا ولقد بلغت نسبة الادخار المحلي في سنوات الخطة الخمسية الثانية حوالي ٥١٪ من الدخل القومي المتاح، وفي سنوات خطة التنمية الثالثة، بلغت نسبة الادخار المحلي حوالي٣٤٪ ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت نسبة ١٠,٤٪ في خطة التنمية الرابعة. هذا وبلغ معدل الادخار المحلي في المملكة نسبة ٢٣,٤٪ من الدخل القومي.

كما يوضح الجدول رقم (٣-١٢) أن قيمة الادخار المحلي بلغت ٩٨٠٩٦ مليون ريال عام ١٩٧٧م ثم ارتفعت إلى أعلى قيمة لها ٢٦٤٦٦٧ مليون ريال عام ١٩٨١م ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت عام ١٩٩١م عجزاً مقداره (٨٧٢٩) مليون ريال، ثم بدأ الادخار المحلي في النمو إلى أن بلغ ٧٣٦٢٧ مليون ريال عام ١٩٩٥م مما يؤكد قدرة الاقتصاد الوطني على النمو.

جدول رقم (٣-١٢) : تطور الادخار المحلي

من عام ١٣٩٨/٩٧هـ إلى ١٤١٦/١٤١٥هـ

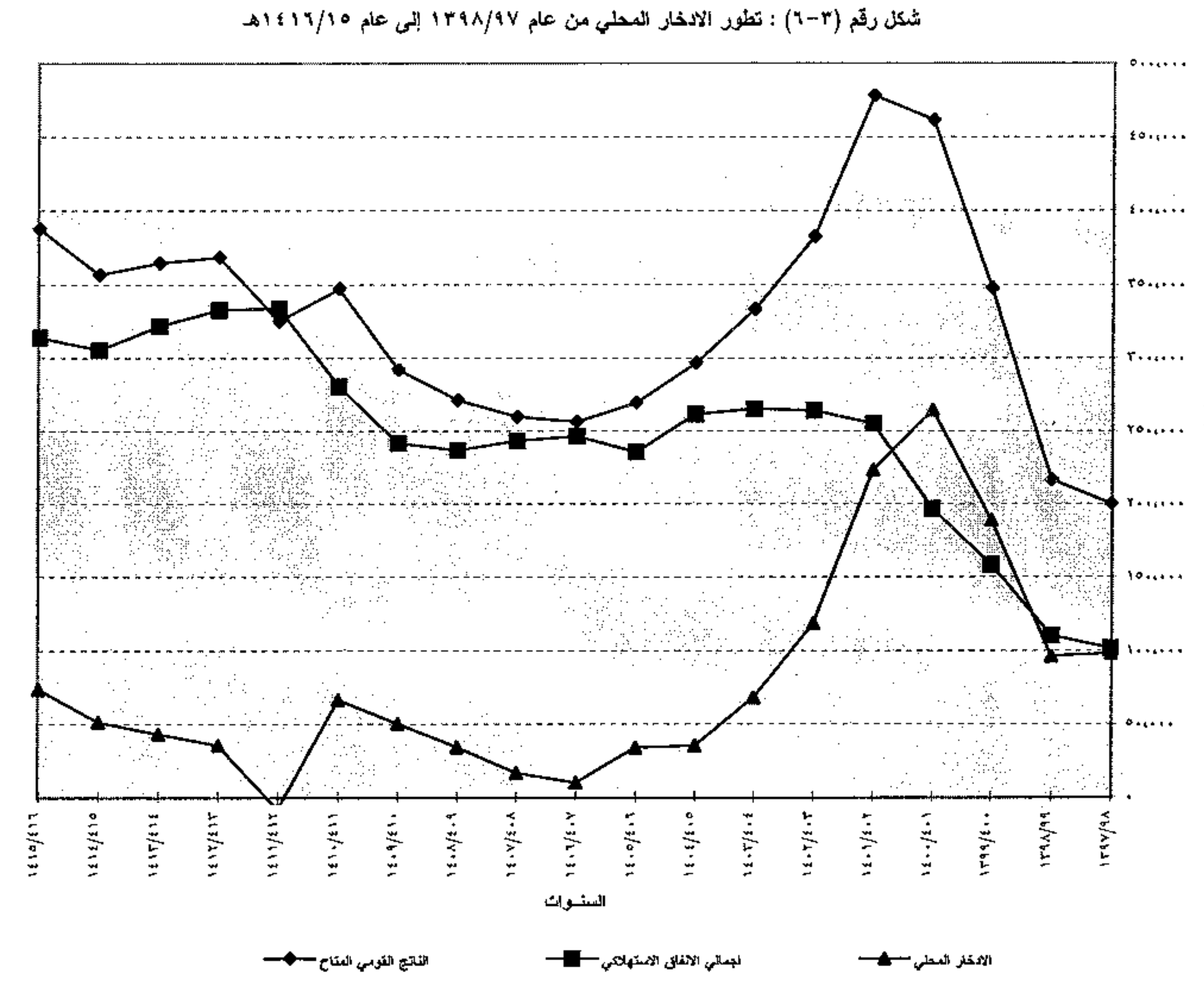
(القيمة مليون ريال)

السنوات		الدخل القومي المتاح		إجمالي الإنفاق الاستهلاكي			الادخار المحلي		
		القيمة	التطور	القيمة	التطور	النسبة الى الدخل	القيمة	التطور	النسبة الى الدخل
٩٨/١٣٩٧	١٩٧٧	١٩٩٧٣٦	١٠٠	١٠١٦٤١	١٠٠	٥١	٩٨٠٩٦	١٠٠	٤٩
٩٩/١٣٩٨	١٩٧٨	٢١٦٤١٦	١٠٨	١١٠١٢٠	١٠٨	٥١	٩٦٢٩٦	٩٨	٤٩
٤٠٠/١٣٩٩	١٩٧٩	٣٤٧٤٣١	١٧٤	١٥٨٣٩٢	١٥٦	٤٥	١٨٩٠٣٩	١٩٣	٥٥
٤٠١/١٤٠٠	١٩٨٠	٤٦١٤٨٧	٢٣١	١٩٦٨٢٠	١٩٤	٤٣	٢٦٤٦٦٧	٢٧٠	٥٧
٤٠٢/١٤٠١	١٩٨١	٤٧٨٣٣٠	٢٣٩	٢٥٥٠٤٠	٢٥١	٥٣	٢٢٣٢٩٠	٢٢٨	٤٧
٤٠٣/١٤٠٢	١٩٨٢	٣٨٢٥٧٨	١٩١	٢٦٤١٥٨	٢٦٠	٦٩	١١٨٤٢٠	١٢١	٣١
٤٠٤/١٤٠٣	١٩٨٣	٣٣٣٢٧٥	١٦٧	٢٦٥٢٥٢	٢٦١	٧٩	٦٨٠٢٣	٦٩	٢١
٤٠٥/١٤٠٤	١٩٨٤	٢٩٦٤٥٢	١٤٨	٢٦١٦٣٧	٢٥٧	٨٨	٣٥٠٧٧	٣٥	١٢
٤٠٦/١٤٠٥	١٩٨٥	٢٦٩٤٥٢	١٣٥	٢٣٥٥٣٩	٢٣٢	٨٧	٣٣٩١٣	٣٤	١٣
٤٠٧/١٤٠٦	١٩٨٦	٢٥٦٢٨٦	١٢٨	٢٤٦٤١٥	٢٤٢	٩٦	٩٨٧١	١٠	٤
٤٠٨/١٤٠٧	١٩٨٧	٢٥٩٦٩٢	١٣٠	٢٤٣٢٤٦	٢٣٩	٩٤	١٦٤٤٦	١٦	٦
٤٠٩/١٤٠٨	١٩٨٨	٢٧١١٧٤	١٣٦	٢٣٦٨١٥	٢٣٣	٨٧	٣٤٣٥٩	٣٥	١٣
٤١٠/١٤٠٩	١٩٨٩	٢٩١٧٣٦	١٤٦	٢٤١٥٩٧	٢٣٨	٨٣	٥٠١٣٩	٥٨	١٧
٤١١/١٤١٠	١٩٩٠	٣٤٧٠١٢	١٧٤	٢٨٠٥٧٨	٢٧٦	٨١	٦٦٤٣٤	٦٨	١٩
٤١٢/١٤١١	١٩٩١	٣٢٥٠٢٢	١٦٣	٣٣٣٧٥١	٣٢٨	١٠٣	(٨٧٢٩)	(٩)	(٣)
٤١٣/١٤١٢	١٩٩٢	٣٦٨٤٠٠	١٨٤	٣٣٢٨٨٤	٣٢٧	٩٠	٣٥٥١٦	٣٦	١٠
٤١٤/١٤١٣	١٩٩٣	٣٦٤٦٤١	١٨٢	٣٢١٦٨٨	٣١٦	٨٨	٤٢٩٥٣	٤٤	١٢
٤١٥/١٤١٤	١٩٩٤	٣٥٦٥٤٨	١٧٨	٣٠٥٣٩٣	٣٠٠	٨٦	٥١١٥٥	٥٢	١٤
٤١٦/١٤١٥	١٩٩٥	٣٨٧٥٧١	١٩٤	٣١٣٩٤٤	٣٠٩	٨١	٧٣٦٢٧	٧٥	١٩

المصدر: الحسابات القومية في المملكة العربية السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة، حساب رقم (٣)، الدخل القومي المتاح وتخصصاته.

( ) تعني قيمة سالبة.

شكل رقم (٣-٦) : تطور الادخار المحلي من عام ١٣٩٨/٩٧ إلى عام ١٤١٦/١٥هـ



متوسط دخل الفرد في المملكة:

أمكن التوصل إلى حساب متوسط الدخل الفردي وذلك من واقع بيانات الدخل القومي وتقديرات عدد سكان المملكة.

ويوضح الجدول رقم (٣-١٣) متوسط الدخل الفردي من عام ١٣٩٦/١٣٩٥ إلى عام ١٤١٦/١٤١٥هـ.

الجدول رقم (٣-١٣) : متوسط الدخل الفردي من عام ١٣٩٦/١٣٩٥ إلى عام ١٤١٦/١٤١٥هـ

السنوات		الدخل القومي	عدد السكان*	متوسط الدخل الفردي		معدل التغير
		(مليون ريال)	(مليون نسمة)	بالريال	التطور	السنوي (٪)
٩٦/١٣٩٥	١٩٧٥	١٦٤٥٢٦	٧٠٧٠	٢٣٢٧١	١٠٠	–
٩٧/١٣٩٥	١٩٧٦	٢٠٥٠٥٦	٧٢٨٢	٢٨١٥٩	١٢١	٢١
٩٨/١٣٩٧	١٩٧٧	٢٢٥٤٠٠	٧٥٠٢	٣٠٠٤٥	١٢٩	٦,٧
٩٩/١٣٩٨	١٩٧٨	٢٤٩٥٣٩	٧٧٢٥	٣٢٣٠٣	١٣٩	٧,٥
٤٠٠/١٣٩٩	١٩٧٩	٣٨٥٨٠٧	٧٩٥٧	٤٨٤٨٦	٢٠٨	٥٠,١
٤٠١/١٤٠٠	١٩٨٠	٥٢٠٥٨٩	٨١٩٥	٦٣٥٢٥	٢٧٣	٣١
٤٠٢/١٤٠١	١٩٨١	٥٢٤٧١٨	٨٤٤١	٦٢١٦٣	٢٦٧	٢,١ -
٤٠٣/١٤٠٢	١٩٨٢	٤١٥٢٣٤	٨٦٩٤	٤٧٧٦١	٢٠٥	٢٣,٢ -
٤٠٤/١٤٠٣	١٩٨٣	٣٧٢٠٢٣	٨٩٥٥	٤١٥٤٤	١٧٨	١٣,٠ -
٤٠٥/١٤٠٤	١٩٨٤	٣٥١٣٩٧	٩٢٢٥	٣٨٠٩٢	١٦٤	٨,٣ -
٤٠٦/١٤٠٥	١٩٨٥	٣١٣٩٤٢	٩٥٠١	٣٣٠٣٤	١٤٢	١٣,٢ -
٤٠٧/١٤٠٦	١٩٨٦	٢٧١٠٩١	٩٧٨٦	٢٧٧٠٢	١١٩	١٦,١ -
٤٠٨/١٤٠٧	١٩٨٧	٢٧٥٤٥٣	١٠٠٧٩	٢٧٣٢٩	١١٧	١,٣ -
٤٠٩/١٤٠٨	١٩٨٨	٢٨٥١٤٥	١٠٣٨١	٢٧٤٦٨	١١٨	٠,٥
٤١٠/١٤٠٩	١٩٨٩	٣٦٠٨٢٣	١٠٦٩٢	٣٣٧٤٧	١٤٥	٢٢,٨
٤١١/١٤١٠	١٩٩٠	٣٩١٩٩٤	١١٠١٣	٣٥٥٩٤	١٥٣	٥,٥
٤١٢/١٤١١	١٩٩١	٤٤٢٠٣٧	١١٣٤٣	٣٨٩٧٠	١٦٧	٩,٥
٤١٣/١٤١٢	١٩٩٢	٤٦١٣٩٨	١١٦٨٣	٣٩٤٩٣	١٧٠	١,٣
٤١٤/١٤١٣	١٩٩٣	٤٤٣٨٤٢	١٢٣٠٥	٣٦٠٧٠	١٥٥	٨,٧ -
٤١٥/١٤١٤	١٩٩٤	٤٥٠٠٢٥	١٢٦٧٤	٣٥٥٠٨	١٥٢	١,٥ -
٤١٦/١٤١٥	١٩٩٥	٤٦٩١٢١	١٣٠٥٤	٣٥٩٣٧	١٥٤	١,٢

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ١٤١٨هـ.

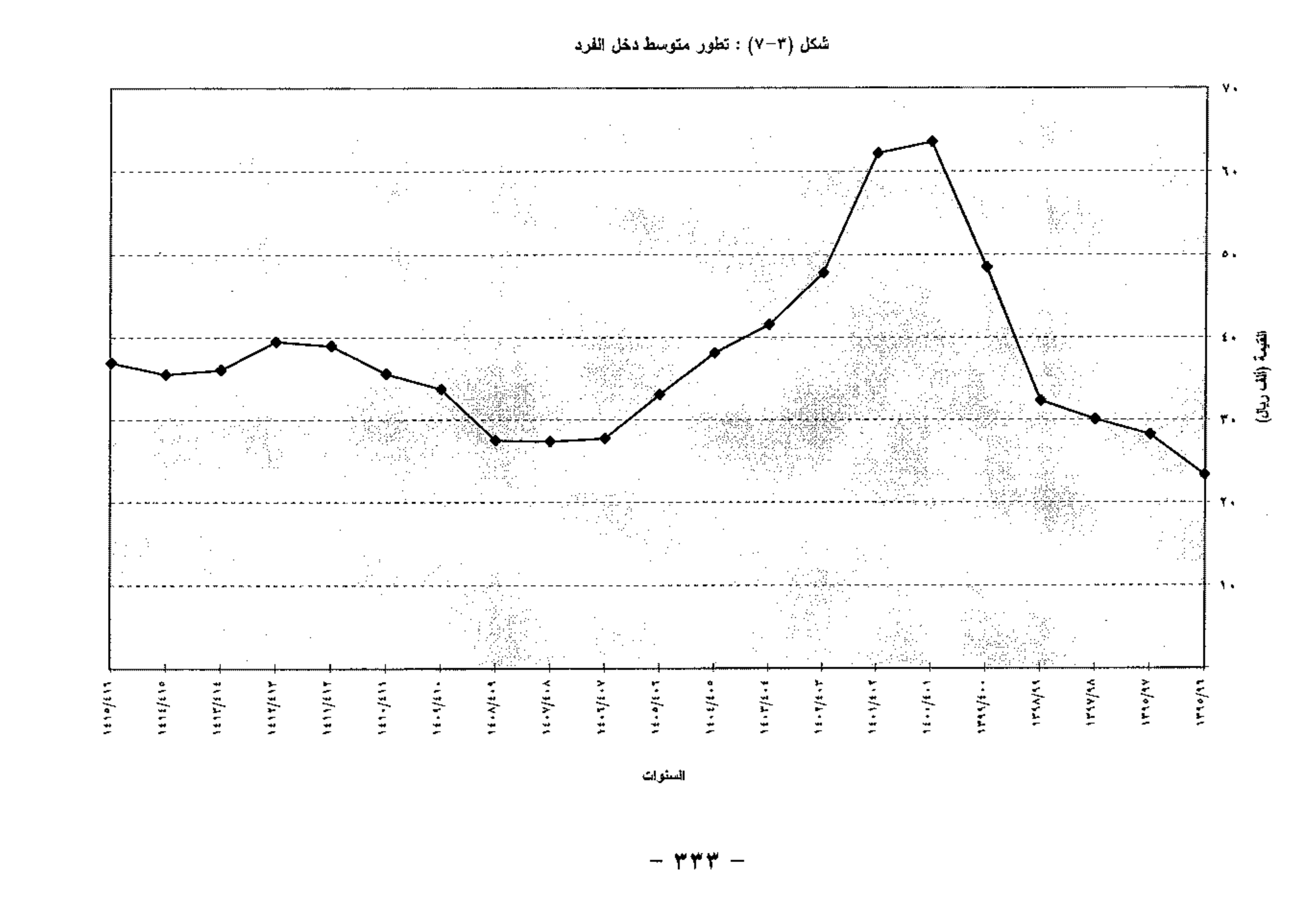
* تقديرات سكان المملكة تم حسابها من تقدير سكان المملكة لعام ١٩٧٥م بمعرفة مصلحة الاحصاءات العامة المقدر بعدد (٧,٠٧٠ مليون نسمة) وبافتراض معدل نمو سنوي مقداره ٣٪، وتقديرات عدد السكان السعوديين وفقاً لنتائج التعداد الذي جرى في ١٤١٣/٤/١هـ الموافق ١٩٩٢/٩/٢٧م المقدرة بـ (١٢,٣٠٥ مليون نسمة).

يتبين من الجدول رقم (٣-١٣) أن متوسط دخل الفرد تضاعف في سنوات خطة التنمية الثانية حيث بلغ في بدايتها ٢٣٢٧١ ريالاً في السنة ووصل في نهايتها إلى ٤٨٤٨٦ ريالاً ولقد بلغ أعلى متوسط عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ (١٩٨٠م) حوالي ٦٣٥٢٥ ريالاً، ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى أدنى قيمة في عام ١٤٠٧/١٤٠٨هـ (١٩٨٧م) حوالي ٢٧,٣٢٩ ريالاً، ثم بدأ في التحسن إلى أن وصل إلى ٣٥٩٣٧ ريالاً في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م).

ويُعزى السبب في انخفاض متوسط دخل الفرد إلى انخفاض عائدات البترول خلال هذه الفترة بسبب تذبذب أسعار النفط.

هذا ولقد بلغ متوسط الدخل الفردي خلال فترة الدراسة (١٣٩٥-١٤١٥هـ) حوالي ٣٧٤٣٧ ريالاً سنوياً. والشكل رقم (٣-٧) يوضح تطور متوسط دخل الفرد خلال الفترة نفسها.

شكل (٣-٧) : تطور متوسط دخل الفرد



متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد:

استُخدم الأسلوب المتبع في إيجاد متوسط دخل الفرد لإيجاد متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد، وذلك بقسمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص على عدد السكان.

ويوضح الجدول رقم (٣-١٤) متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد على أساس الأسعار الجارية وذلك خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (٣-١٤) متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد على أساس الأسعار الجارية

السنوات		الإنفاق الاستهلاكي الخاص[1] (مليون ريال)	عدد السكان مليون نسمة	متوسط الإنفاق للفرد		معدل التغير السنوي
				بالريال	التطور	
٩٦/١٣٩٥	١٩٧٥	٢٣٩٠٣	٧٠٧٠	٣٣٨١	١٠٠	-
٩٧/١٣٩٥	١٩٧٦	٣٤٣٧٢	٧٢٨٢	٤٧٢٠	١٤٠	٣٩,٦
٩٨/١٣٩٧	١٩٧٧	٥٤٦٠٦	٧٥٠٢	٧٢٧٩	٢١٥	٥٤,٢
٩٩/١٣٩٨	١٩٧٨	٦٨٦٠٨	٧٧٢٥	٨٨٨١	٢٦٣	٢٢,٠
٤٠٠/١٣٩٩	١٩٧٩	١٠٢٣٨٥	٧٩٥٧	١٢٨٦٣	٣٨٠	٤٤,٨
٤٠١/١٤٠٠	١٩٨٠	١١٤٩٠٥	٨١٩٥	١٤٠٢١	٤١٥	٩,٠
٤٠٢/١٤٠١	١٩٨١	١٢٦٥١٤	٨٤٤١	١٤٩٨٨	٤٤٣	٦,٩
٤٠٣/١٤٠٢	١٩٨٢	١٥١٢٩٤	٨٦٩٤	١٧٤٠٢	٥١٥	١٦,١
٤٠٤/١٤٠٣	١٩٨٣	١٥٧٣٧٣	٨٩٥٥	١٧٥٧٤	٥٢٠	١,٠
٤٠٥/١٤٠٤	١٩٨٤	١٥٩٣٤٥	٩٢٢٥	١٧٢٧٤	٥١١	١,٧ -
٤٠٦/١٤٠٥	١٩٨٥	١٥٨٥٩٢	٩٥٠١	١٦٦٩٢	٤٩٤	٣,٤ -
٤٠٧/١٤٠٦	١٩٨٦	١٤٠١٤٨	٩٧٨٦	١٤٣٢١	٤٢٣	١٤,٢ -
٤٠٨/١٤٠٧	١٩٨٧	١٣٥٥٣٩	١٠٠٧٩	١٣٤٤٨	٣٩٨	٦,١ -
٤٠٩/١٤٠٨	١٩٨٨	١٣٩٣٩٨	١٠٣٨١	١٣٤٢٨	٣٩٧	٠,١ -
٤١٠/١٤٠٩	١٩٨٩	١٤٥٠٣٣	١٠٦٩٢	١٣٥٦٥	٤٠١	١,٠
٤١١/١٤١٠	١٩٩٠	١٥٥٨٧٤	١١٠١٣	١٤١٥٤	٤١٩	٤,٣
٤١٢/١٤١١	١٩٩١	١٦٨٧٥١	١١٣٤٣	١٤٨٧٧	٤٤٠	٥,١
٤١٣/١٤١٢	١٩٩٢	١٨٣٩١٩	١١٦٨٣	١٥٧٤٢	٤٦٦	٥,٨
٤١٤/١٤١٣	١٩٩٣	١٩٣٩٠٩	١٢٣٠٥	١٥٧٥٩	٤٦٦	٠,١
٤١٥/١٤١٤	١٩٩٤	١٩٤٨٣١	١٢٦٧٤	١٥٣٧٢	٤٥٥	٢,٤ -
٤١٦/١٤١٥	١٩٩٥	١٩٨٠٩٩	١٣٠٥٤	١٥١٧٥	٤٤٩	١,٣ -

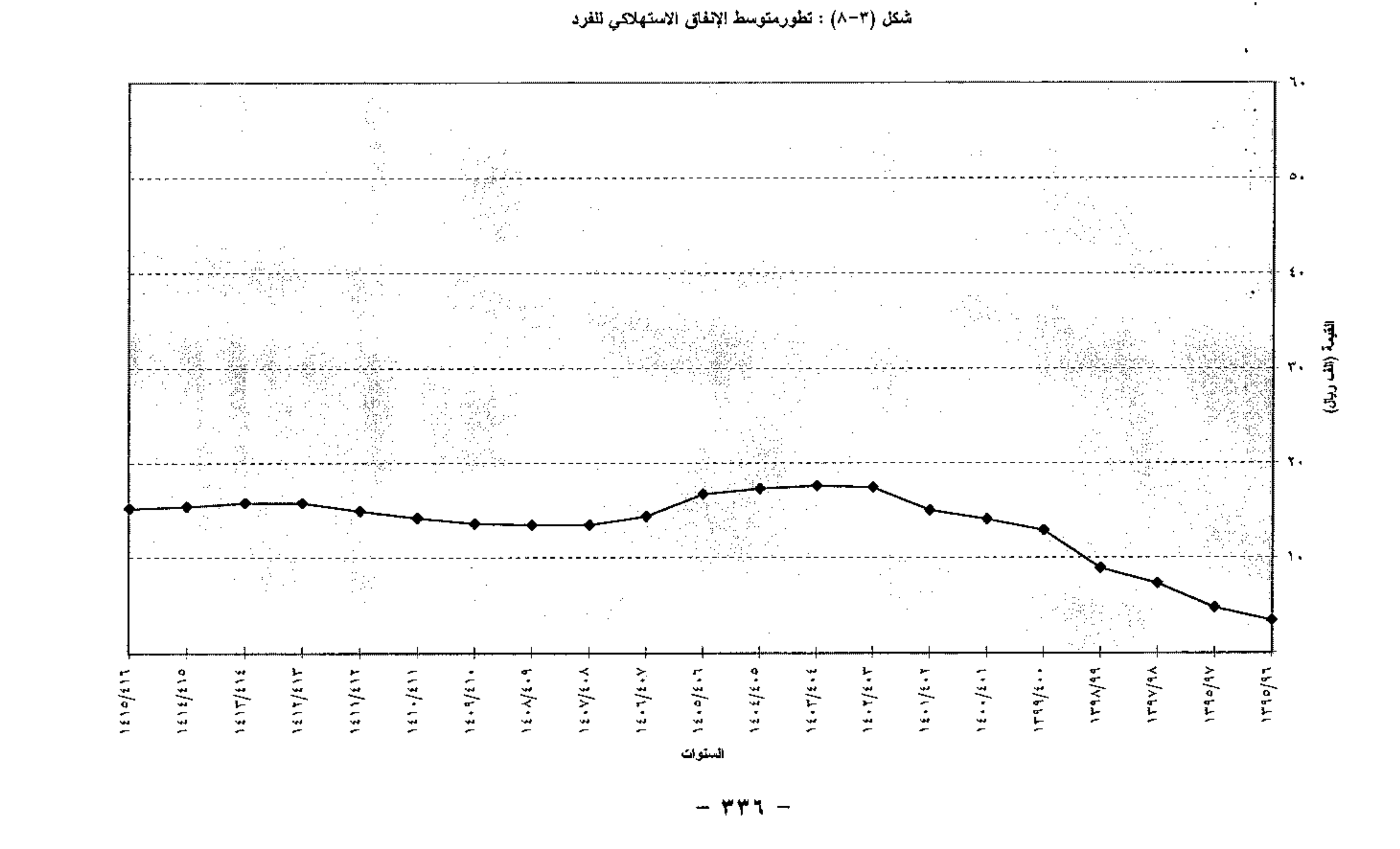
المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (٣-١١)

---

[1] تم أخذ الإنفاق الاستهلاكي الخاص لإيجاد متوسط الإنفاق للفرد وذلك لأن الإنفاق الكلي يتضمن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالإضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٣-١٤) أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد أخذ في النمو حيث تضاعف أكثر من ثلاث مرات في نهاية سنوات خطة التنمية الثانية ١٣٩٥/١٣٩٦هـ إلى ١٣٩٩/١٤٠٠ حيث بلغ متوسط الإنفاق ٣٣٨١ ريالاً في أول الخطة وصل إلى ١٢٨٦٣ ريالاً في نهاية سنوات الخطة، واستمر في النمو خلال سنوات خطة التنمية الثالثة ١٤٠٥/١٤٠٦ إلى ١٤٠٤/١٤٠٥هـ من ١٤٠٢١ ريالاً ووصل إلى ١٧٥٧٤ ريالاً ثم أخذ في الانكماش إلى أن وصل في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ ١٥١٥٧ ريالاً. هذا ولقد بلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد خلال فترة الدراسة حوالي ١٣٣٧٧ ريالاً. ويوضح الشكل رقم (٣-٨) تطور متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد خلال الفترة نفسها.

شكل (٣-٨) : تطورمتوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد



حجم الادخار العائلي:

من البيانات التي تم التوصل إليها عن متوسط الدخل الفردي في الجدول رقم (٣-١٣)، ومتوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد في الجدول رقم (٣-١٤) أمكن حساب متوسط الادخار الفردي - العائلي -. ويوضح الجدول رقم (٣-١٥) متوسط الادخار الفردي - العائلي - خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (٣-١٥) متوسط الادخار الفردي - العائلي - خلال العام

		متوسط الدخل للفرد	متوسط الإنفاق للفرد	نسبة الإنفاق إلى الدخل	متوسط الادخار الفردي		معدل التغير السنوي	نسبة الادخار إلى الدخل(*)
					القيمة بالريال	التطور		
٩٦/١٣٩٥	١٩٧٥	٢٣٢٧١	٣٣٨١	١٤,٥	١٩٨٩٠	١٠٠	–	٨٥,٥
٩٧/١٣٩٥	١٩٧٦	٢٨١٥٩	٤٧٢٠	١٦,٨	٢٣٤٣٩	١١٨	١٧,٨	٨٣,٢
٩٨/١٣٩٧	١٩٧٧	٣٠٠٤٥	٧٢٧٩	٢٤,٢	٢٢٧٦٦	١١٤	٢,٩ –	٧٥,٨
٩٩/١٣٩٨	١٩٧٨	٣٢٣٠٣	٨٨٨٣	٢٧,٥	٢٣٤٢٢	١١٨	٢,٩	٧٢,٥
٤٠٠/١٣٩٩	١٩٧٩	٤٨٤٨٦	١٢٢٨٦٣	٢٦,٥	٣٥٦٢٣	١٧٩	٥٢,١	٧٣,٥
٤٠١/١٤٠٠	١٩٨٠	٦٣٥٢٥	١٤٠٢١	٢٢,١	٤٩٥٠٤	٢٤٩	٣٩,٠	٧٧,٩
٤٠٢/١٤٠١	١٩٨١	٦٢١٦٣	١٤٩٨٨	٢٤,١	٤٧١٧٥	٢٣٧	٤,٧ –	٧٥,٩
٤٠٣/١٤٠٢	١٩٨٢	٤٧٧٦١	١٧٤٠٢	٣٦,٤	٣٠٣٥٩	١٥٣	٣٥,٦ –	٦٣,٦
٤٠٤/١٤٠٣	١٩٨٣	٤١٥٤٤	١٧٥٧٤	٤٢,٣	٢٣٩٧٠	١٢٠	٢١,٠ –	٥٧,٧
٤٠٥/١٤٠٤	١٩٨٤	٣٨٠٩٢	١٧٢٧٤	٤٥,٣	٢٠٨١٨	١٠٥	١٣,١ –	٥٤,٦
٤٠٦/١٤٠٥	١٩٨٥	٣٣٠٣٤	١٦٦٩٢	٥٠,٥	١٦٣٤٢	٨٢	٢١,٥ –	٤٩,٥
٤٠٧/١٤٠٦	١٩٨٦	٢٧٧٠٢	١٤٣٢١	٥١,٧	١٣٣٨١	٦٧	١٨,١ –	٤٨,٣
٤٠٨/١٤٠٧	١٩٨٧	٢٧٣٢٩	١٣٤٤٨	٤٩,٢	١٣٨٨١	٧٠	٣,٧	٥٠,٨
٤٠٩/١٤٠٨	١٩٨٨	٢٧٤٦٨	١٣٤٢٨	٤٨,٩	١٤٠٤٠	٧١	١,١	٥١,١
٤١٠/١٤٠٩	١٩٨٩	٣٣٧٤٧	١٣٥٦٥	٤٠,٢	٢٠١٨٢	١٠١	٤٣,٧	٥٩,٨
٤١١/١٤١٠	١٩٩٠	٣٥٥٩٤	١٤١٥٤	٣٩,٨	٢١٤٤٠	١٠٦	٤,٧	٦٠,٢
٤١٢/١٤١١	١٩٩١	٣٨٩٧٠	١٤٨٧٧	٣٨,٢	٢٤٠٩٣	١٢١	١٤,٠	٦١,٨
٤١٣/١٤١٢	١٩٩٢	٣٩٤٩٣	١٥٧٤٢	٣٩,٩	٢٣٧٥١	١١٩	١,٤ –	٦٠,١
٤١٤/١٤١٣	١٩٩٣	٣٦٠٧٠	١٥٧٥٩	٤٣,٧	٢٠٣١١	١٠٢	١٤,٥ –	٥٦,٣
٤١٥/١٤١٤	١٩٩٤	٣٥٥٠٨	١٥٣٧٢	٤٣,٣	٢٠١٣٦	١٠١	٠,٩ –	٥٦,٧
٤١٦/١٤١٥	١٩٩٥	٣٥٩٣٧	١٥١٧٥	٤٢,٢	٢٠٧٦٢	١٠٤	٣,١	٥٧,٨

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول السابقة أرقام (٣-١٣)، (٣-١٤).

(*) هذه النسبة المرتفعة جداً -وغير العادية- سببها نسبة الادخار إلى متوسط دخل الفرد وليس إلى الدخل المتاح كما جرى العرف وذلك بسبب عدم وجود تباينات عن هذا المتغير حيث ليس من المعقول إطلاقاً أن تتراوح النسبة بين ٥٧,٨٪ و ٨٥,٥٪.

يتضح من الجدول رقم (٣-١٥) أن متوسط الادخار الفردي زاد خلال فترة خطة التنمية الثانية عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ إلى ١٣٩٩/١٤٠٠هـ بنسبة ٧٩٪ من ١٩٨٩٠ ريالاً في عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ إلى ٣٥٦٢٣ ريالاً عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ حيث يمثل نسبة ٧٣,٥٪ من إجمالي متوسط دخل الفرد خلال العام نفسه.

ثم بدأ متوسط الادخار الفردي في الانكماش خلال فترة خطة التنمية الثالثة حيث بلغ في بداية الخطة عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ حوالي ٤٩٥٠٤ ريالاً، وفي نهاية الخطة بلغ ٢٠٨١٨ ريالاً وذلك في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ أي بنسبة انخفاض ٥٨٪، ورغم ذلك بلغت نسبة متوسط الادخار إلى متوسط الدخل في نهاية سنوات الخطة الثالثة ٥٤,٦٪.

ثم أخذ متوسط الادخار الفردي في الزيادة الطفيفة خلال فترة خطة التنمية الرابعة والخامسة حيث بلغت نسبة الزيادة خلال هذه الفترة ٢٤,٠٪ أي معدل ٢,٤٪ سنوياً حيث بلغ متوسط الادخار الفردي ١٦٣٤٢ ريالاً في عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ ووصل إلى ٢٠٣١١ ريالاً في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ.

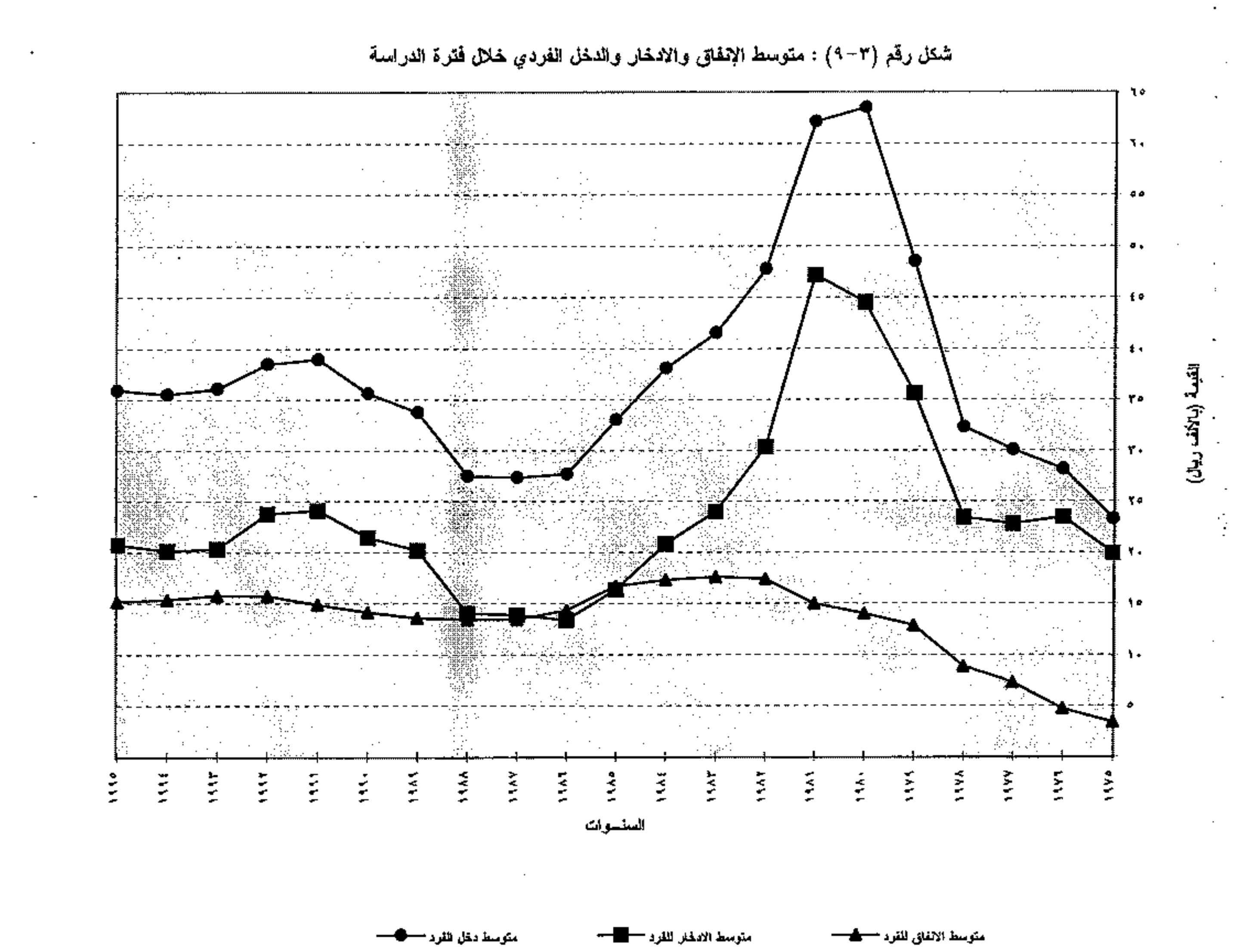
وفي عام ١٤١٥/١٤١٦هـ زاد متوسط الادخار الفردي بمعدل ٣,١٪ عن العام السابق له ولقد بلغ متوسط الادخار الفردي خلال فترة الدراسة من عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ إلى ١٤١٥/١٤١٦هـ حوالي ٢٤٠٦١ ريالاً وهو يمثل نسبة ٦٤٪ من متوسط الدخل الفردي خلال هذه الفترة.

متوسط الفترة من ١٣٩٥/٩٦هـ (١٩٧٥م) إلى ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م)

متوسط دخل الفرد	٣٧٤٣٨	ريال
متوسط الإنفاق للفرد	١٣٣٧٧	ريال
متوسط الادخار للفرد	٢٤٠٦١	ريال
نسبة متوسط الإنفاق إلى متوسط الدخل	٣٦ ٪	
نسبة متوسط الادخار إلى متوسط الدخل	٦٤ ٪	

والشكل رقم (٣-٩) يوضح متوسط الإنفاق والادخار والدخل للفرد خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (٣-٩) : متوسط الإنفاق والادخار والدخل الفردي خلال فترة الدراسة



الفرص الاستثمارية :

لم تقتصر الزيادة في نسبة الادخار الفردي (العائلي) بالنسبة للدخل الفردي والتي بلغت في المتوسط (٦٤٪) على الاكتناز لدى الأفراد أو الإيداع في البنوك أو في الحصول على السلع الكمالية والترفيهية، بل نتج عن ذلك قيام المشاريع الاستثمارية الضخمة في المملكة والتي عكست الدور الذي قام به القطاع الخاص في الاستثمار وفي التنمية الاقتصادية في المملكة وكما وضّحه نشاط سوق المال في المملكة وكذلك عدد الشركات القائمة بالمملكة حتى عام ١٤١٧/١٤١٦هـ (١٩٩٦م). ويوضح الجدول رقم (٣-١٦) عدد الشركات القائمة بالمملكة ورأس المال المستثمر فيها.

الجدول رقم (٣-١٦): عدد الشركات القائمة بالمملكة ورأس المال المستثمر بها

رأس المال بالمليون ريال

الشركة	الجنسية	العدد	رأس المال	اجمالي العدد	اجمالي رأس المال
الشركات المساهمة	سعودية			١٠٥	٦٩٩٧٧
شركات المسئولية المحدودة	سعودية	٣٩٣٢	٤١٩٥٨		
	مختلطة	١٠٥٩	٢٢٨٩٤		
	أجنبية	٨٧	٩٥١		
	إجمالي			٥٠٧٨	٦٥٨٠٤
شركات التضامن	سعودية	٢٢٦٧	٩٩١٥		
	مختلطة	٢٢	٢٨		
	أجنبية	١٩	١٦		
	إجمالي			٢٣٣٠٨	٩٩٥٩
شركات التوصية البسيطة	سعودية	٩٢١	١٨٨٤		
	مختلطة	٩	٢٣		
	أجنبية	٣	١٨		
	إجمالي			٩٣٣	١٩٢٥
شركات توصية بالأسهم	سعودية			٢	١
إجمالي الشركات				٨٤٢٦	١٤٧٦٦٦

المصدر: وزارة التجارة، التقرير الإحصائي السنوي، ١٤١٧هـ.

هذا ويعكس عدد الشركات ورأس المال المستثمر فيها، قيام القطاع الخاص باستثمار مدخراته، حيث يتبين من الجدول أن عدد الشركات السعودية تمثل ٨٥,٨٪ من إجمالي الشركات، ورأس المال نسبة ٨٣,٨٪ حيث بلغ عدد الشركات ٧٢٢٧ شركة برأس مال استثماري ١٢٣٧٣٥ مليون ريال.

وتستحوذ كل من مدينة الرياض وجدة والدمام - مكان الدراسة - نسبة ٦٠٪ من المؤسسات التجارية القائمة بالمملكة حيث بلغ إجمالي المؤسسات التجارية بالمملكة حتى عام ١٤١٦هـ حوالي ٤٧٠٣٧٤ مؤسسة، منها في مدينة الرياض عدد ١٣٤٦٨٥ مؤسسة تمثل نسبة ٢٨,٦٪، وفي مدينة جدة عدد ٩٦٤٦٣ مؤسسة تمثل نسبة ٢٠,٥٪، وفي مدينة الدمام عدد ٥١٨٧٣ مؤسسة تمثل نسبة ١١٪. وبلغ عدد المصانع العاملة بالمملكة والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية عام ١٤١٦هـ عدد ٢٤٧٦ مصنعاً برأس مال ١٦٣,٢ مليار ريال يعمل فيها ما يقرب من ٢٢٥ ألف عامل ما بين سعودي وأجنبي.

ويوضح الجدول رقم (٣-١٧) عدد المصانع المرخصة في المملكة ورأسمالها وعدد العمال حتى عام ١٩٩٦م.

الجدول رقم (٣-١٧): عدد المصانع ورأسمالها وعدد العمال حتى عام ١٩٩٦م

(القيمة بالمليون ريال)

النشاط	المصانع	رأسمالها	عدد العمال
١- صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٣٩١	١١٢٩٤	٣١٤٠٥
٢- صناعة المنسوجات والملابس	١٠٨	٢٥٩٢	١٢٩٠٥
٣- صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث	١٠٩	١٤٩٦	٩٢٤١
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	١٦٣	٤٥٩٩	١٢٢٤٢
٥- الصناعات الكيماوية والبلاستيك	٤٦٣	١٠٨٧٥	٥١٩٣٧
٦- صناعة مواد البناء والخزف الصيني والزجاج	٤٦٤	١١١٦٩	٤٠٧٥٨
٧- الصناعات المعدنية الأساسية	١٥	٤٣٧٢	٣٧٢٧
٨- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات	٦٨٥	١٥٤٥٨	٥٦٢٥١
٩- صناعات متنوعة أخرى	٥٩	٩٣٤	٤٥٥
١٠- النقل والتخزين	١٩	٣٩١	١٩٥٦
إجمالي	٢٤٧٦	١٦٣١٨٠	٢٢٤٨٧٧

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء، وكالة الوزارة لشئون الصناعة، التقرير الاحصائي السنوي، ١٤١٧هـ.

المبحث الثالث : هيكل المدخرات العائلية:

لا شك أن الطفرة التي حدثت في المملكة العربية السعودية، وزيادة الدخل خلال فترة الدراسة، لم تكن مقصورة على زيادة النفقات الاستهلاكية فقط، بل إلى زيادة الادخار وتكوين رأس المال.

ولقد قامت المملكة بسن القوانين والتشريعات التي تُلزم الهيئات الحكومية والخاصة، بقطع جزء من هذه المدخرات من المنبع، وهي الأوعية الادخارية الإجبارية، ومنها التأمينات الاجتماعية، ومصلحة المعاشات والتقاعد.

أما الجزء الأكبر من الادخار العائلي الاختياري، فيذهب إلى سوق المال أو الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والعقارية والزراعية والخدمية. وسوف نستعرض في هذا المبحث هيكل المدخرات العائلية.

لقد أعطت خطط التنمية الاقتصادية الشاملة في المملكة، فرصاً كبيرةً لزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ولقد برز ذلك الدور المأمول من القطاع الخاص خلال خطة التنمية السادسة (١٤١٥/١٤١٦هـ)، حيث ركزت الخطة على أهمية القطاع الخاص في تكوين وتنويع الهياكل الانتاجية والخدمية، حيث يقع على عاتق القطاع الخاص في هذه الخطة دور حيوي، في ظل تخفيف الاعتماد على الإنفاق الحكومي، والاعتماد على تنويع مصادر الدخل، والقيام بالمشروعات الاستثمارية والانتاجية والخدمية، وتشجيع رؤوس أموال القطاع الخاص، وفتح الباب أمامها للمشاركة في الاستثمار المحلي والعمل على استقطاب رؤوس الأموال المدخرة والمستثمرة خارج المملكة، لتشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة بهدف الاستثمار في المشاريع الكبيرة، التي يتوفر لها مقومات اقتصادية أفضل، وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المواطنين للاستفادة من عمليات الاستثمار هذه، وكذلك التطوير المستمر في عمليات سوق المال وتداول الأسهم.

سوق رأس المال في المملكة العربية السعودية:

يتكون سوق رأس المال في المملكة من:

١- سوق الأسهم.

٢- مؤسسات اقراض متخصصة تلبي احتياجات الائتمان متوسط وطويل الأجل لقطاع الصناعة والزراعة والتجارة.

٣- المصارف التجارية (البنوك) التي تطرح صناديق استثمارية مشتركة، وتقدم الائتمان طويل الأجل وعددها ١٢ مصرفاً تجارياً.

٤- سوق الأوراق المالية الحكومية.

سوق الأسهم السعودية:

تعتبر سوق الأسهم السعودية من أكبر الأسواق في العالم العربي، حيث تزيد القيمة السوقية للأسهم المصدرة عن ١٧٠ مليار ريال سعودي، كما بلغ إجمالي القروض التي صرفتها مؤسسات الإقراض المتخصصة منذ إنشائها وحتى عام ١٩٩٦م حوالي ٢٥٧ مليار ريال سعودي.

ولقد وضعت الدولة تسهيلات لنمو سوق رأس المال السعودي، حيث وضعت لها نظاماً رقابياً محكماً، وأدخلت أحدث التقنيات لضمان الإدارة الآمنة والفعّالة لسوق الأسهم. ولقد اتخذت خطوات لفتح سوق رأس المال تدريجياً أمام المستثمرين الأجانب. ولقد بدأت سوق الأسهم السعودية مع تأسيس أول شركة مساهمة سعودية عام ١٩٦٠، وهي الشركة العربية للسيارات برأس مال بلغ ١٢ مليون ريال، وكان عدد الأسهم لهذه الشركة ٢٦ ألف سهم. كما صدر نظام الشركات عام ١٩٦٥، وتم تعديله عدة مرات، وفي عام ١٩٨٣ تكونت لجنة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة التجارة، ومؤسسة النقد العربي السعودي لتنظيم وتطوير أداء سوق رأس المال.

وتتولى وزارة التجارة الإشراف على عمليات الاكتتاب في أسهم الشركات، وتنظيم عمل الشركات المساهمة والإشراف عليها، وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بالإشراف اليومي على عمليات التداول في السوق وإدارتها.

وتقتصر عملية الوساطة في تداول الأسهم حالياً، على المصارف (البنوك) التجارية، وذلك بهدف تحسين الإطار التنظيمي للسوق. ولقد أنشأت المصارف التجارية شركة لتسجيل الأسهم السعودية عام ١٩٨٤، وتقوم الشركة بتقديم تسهيلات لتسجيل الأسهم للشركات المساهمة وتسوية ومقاصة كافة عمليات الأسهم.

وقامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإدخال النظام الآلي لمعلومات الأسهم "ESIS" في عام ١٩٩٠، والتي قامت بتطويره وإدارته، ويقدم هذا النظام معلومات فورية ومستمرة عن حجم المعاملات وطلبات البيع والشراء وتوزيع الأسهم وأسعارها في السوق حسب الشركات.

كما شهدت سوق الأسهم السعودية طفرة كبيرة في حركة تداول الأسهم خلال السنوات الأخيرة (١٩٨٥ - ١٩٩٦)، فقد تضاعف عدد الصفقات المنفذة خلال هذه الفترة أكثر من ٣٦ ضعفاً من ٧,٨ ألف صفقة عام ١٩٨٥ إلى أن وصلت ٢٩١,٧ ألف صفقة عام ١٩٩٥، ثم انخفضت عام ١٩٩٦ بنسبة ٢,٧٪ عن عام ١٩٩٥.

هــذا وقــد تضاعــف عدد الأسهم أكثر من ٣٤ مرة، حيث بلغ عدد الأسهم ٣,٩ مليــون سهــم عــام ١٩٨٥، وصل إلى ١٣٧,٨ مليون سهم عام ١٩٩٦ الذي شهد زيــادة مقدارهـا ١٨,٣٪ عن عام ١٩٩٥. كما تضاعفت قيمة الأسهم بمقدار ٣٠ ضعفــاً خــلال هـذه الفـترة، مـن ٠,٨ مليـار ريال عام ١٩٨٥ إلى ٢٥,٨ مليار ريال عام ١٩٩٦، حيث ارتفعت بنسبة ٩,٥٪ عن عام ١٩٩٥.

كمـا ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنسبة ١٥٦,٧٪ من ٦٧,٠ مليـار ريـال عـام ١٩٨٥ إلى ١٧٢,٠ مليار ريال عام ١٩٩٦ الذي شـهد زيـادة مقدارهـا ١٢,١٪ عـن عـام ١٩٩٥. كما زاد مؤشر أسعار الأسهم بنسبة ١١٩,١٪ من ٦٩,٩ نقطة عام ١٩٨٥ إلى ١٥٣,١ نقطة عـام ١٩٩٦ الذي شهد زيادة نسبتها ١١,٩٪ عن عام ١٩٩٥، وذلك كما هو موضح بالجدول (٣-١٨).

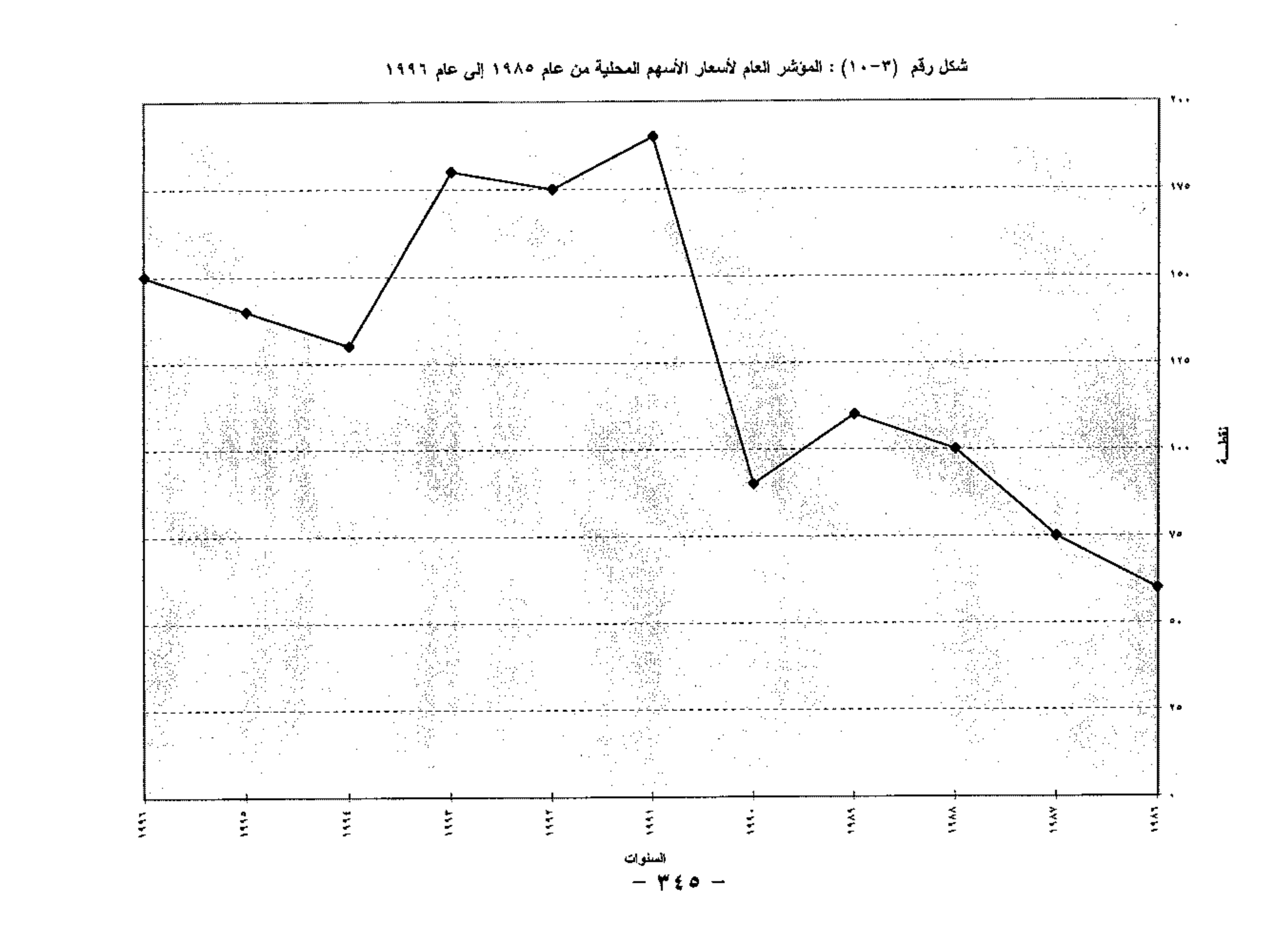
جدول رقم (٣-١٨) : مقارنة حركة تداول الأسهم لعام ١٩٩٦
بالمقارنة بعام ١٩٨٥ ثم عام ١٩٩٥

حركة تداول الأسهم	عام ١٩٨٥	عام ١٩٩٥	عام ١٩٩٦	تغير عام ٩٥/٩٦	تغير عام ٨٥/٩٦
قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	٠,٨	٢٣,٢	٢٥,٤	٪٩,٥	٪٣٠,٧٥
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	٣,٩	١١٦,٦	١٣٧,٨	٪١٨,٣	٪٣٤,٣٣
عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	٧,٨	٢٩١,٧	٢٨٣,٨	٪٢,٧ -	٪٣٥٣,٨
القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	٦٧,٠	١٥٣,٤	١٧٢,٠	١٢,١	٪١٥٦,٧
مؤشر أسعار الأسهم (نقطة)	٦٩,٩	١٣٦,٨	١٥٣,١	٪١١,٩	٪١١٩,٠

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد الثالث والثلاثون، ١٤١٨هـ.

ويؤدي الادخار العائلي (الخـاص) دوراً كبيراً فـي حركـة سـوق الأسـهم السـعودية، حيـث اتجـه كثيــر مـــن المواطنين إلى تنميــة مدخراتهـم عن طريق بيع وشراء أسـهم الشـركات نوعـاً من المضـاربة والاستثمار، ويُبين الشكل رقم (٣-١٠) المؤشر العام لأسعار الأسـهم المحليـة خـلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٦.

شكل رقم (٣-١٠) : المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٦



أما بالنسبة لحركة تداول الأسهم حسب القطاعات، فيتضح من الجدول (٣-١٩) أن المصارف التجارية شهدت أعلى قيمة للأسهم المتداولة عام ١٩٩٦، حيث بلغت ١٠,٤ مليار ريال، تمثل نسبة ٤١٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام ١٩٩٦، وبعدد ٣١,٩ مليون سهم، تمثل نسبة ٢٣,١٪ من عدد الأسهم المتداولة. يليها قطاع الصناعة، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة ٥,٧ مليار ريال، تمثل نسبة ٢٢,٥٪ بعدد ١٩,٩ مليون سهم، تمثل نسبة ١٤,٥٪. ثم قطاع الإسمنت، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة ٥,٣ مليار ريال تمثل نسبة ٢١٪، بعدد ٢٩,٨ مليون سهم تمثل نسبة ٢١,٦٪ من إجمالي عدد الأسهم. يليه قطاع الخدمات حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة ٣,٥ مليار ريال تمثل نسبة ١٣,٦٪ بعدد ٤٨ مليون سهم، تمثل نسبة ٣٤,٨٪. ثم قطاع الزراعة حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة ٠,٣ مليار ريال، تمثل نسبة ١,١٪ بعدد ٥,٩ مليون سهم تمثل نسبة ٤,٣٪. وأخيراً قطاع الكهرباء، حيث بلغت قيمة الأسهم ٠,٢ مليار ريال تمثل نسبة ٠,٧٪ بعدد ٢,٣ مليون سهم تمثل نسبة ١,٧٪.

جدول رقم (٣-١٩) : تداول الأسهم حسب القطاعات عام ١٩٩٦

القطاعات	قيمة الأسهم		عدد الأسهم	
	مليار ريال	النسبة	مليون سهم	النسبة
المصارف التجارية	١٠,٤	٤١,٠	٣١,٩	٢٣,١
الصناعة	٥,٧	٢٢,٥	١٩,٩	١٤,٥
الاسمنت	٥,٣	٢١,٠	٢٩,٨	٢١,٦
الخدمات	٣,٥	١٣,٦	٤٨,٠	٣٤,٨
الزراعة	٠,٣	١,١	٥,٩	٤,٣
الكهرباء	٠,٢	٠,٧	٢,٣	١,٧
الإجمالـــي	٢٥,٤	١٠٠	١٣٧,٨	١٠٠

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد الثالث والثلاثون، ١٤١٨هـ.

صناديق الاستثمـــار:

قامت المصارف التجارية السعودية بطرح صناديق للاستثمار بلغ عددها ٥٢ صندوقاً عام ١٩٩٢، وبلغ إجمالي أصول هذه الصناديق ١٢,٤ مليار ريال، وبلغت الاستثمارات المحلية ٥,٣ مليار ريال، بينما الاستثمارات العالمية بلغت ٧,١ مليار ريال. هذا ولقد نمت هذه الصناديق بفضل استخدام أحدث وسائل التقنية والاتصالات، وكذلك لزيادة المدخرات لدى الأفراد.

كما ارتفع عدد الصناديق حيث بلغ ٧٨ صندوقاً عام ١٩٩٦ بنسبة ٥٠٪، وارتفع إجمالي أصولها حيث بلغ ١٥,٣ مليار ريال بنسبة ٢٣,٤٪، كما زاد عدد المشاركين وبلغ عددهم ٤٥١٣٦ مشتركاً عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٣٦,١٪ عن عام ١٩٩٢. وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية

٤٧٪ عـام ١٩٩٦، بينمـا الاستثمـارات العالميـة بلغت نسـبة ٥٢,٣٪ كمـا هـو موضـح بـالجدول رقم (٣-٢٠).

جدول رقم (٣-٢٠) : صناديق الاستثمار التي تديرها المصارف التجارية

القيمة (مليار ريال)

السنة	عدد الصناديق		الاستثمارات المحلية		الاستثمارات العالمية		اجمالي أصول الصناديق		عدد المشتركين	
	العدد	التطور	القيمة	النسبة إلى الإجمالي	القيمة	النسبة إلى الإجمالي	القيمة	التطور	العدد	التطور
١٩٩٢	٥٢	١٠٠	٥,٣	٤٣	٧,١	٥٧	١٢,٤	١٠٠	٣٣١٦٣	١٠٠
١٩٩٣	٦٠	١١٥,٤	٧,٤	٤٧	٨,٤	٥٣	١٥,٨	١٢٧,٤	٣٤١٧٠	١٣٠,٠
١٩٩٤	٦١	١١٧,٣	٥,٣	٤٤	٦,٨	٥٦	١٢,١	٩٧,٦	٣٠٩٤٥	٩٣,٣
١٩٩٥	٧١	١٣٦,٥	٥,٨	٤٥	٧,٢	٥٥	١٣,٠	١٠٤,٨	٣٣٠٥٢	٩٩,٧
١٩٩٦	٧٨	١٥٠,٠	٧,٢	٤٧	٨,٠	٥٣	١٥,٣	١٢٣,٤	٤٥١٣٦	١٣٦,١

المصدر: جمعت وحسبت من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

المصارف التجارية:

شهد عرض النقود في المصــارف التجاريـة نمـواً فـي السـنوات الخمـس الأخيـرة مـن عـام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦، حيث زادت وسـائل الدفـع (ن٣) بتفريعهـا الشـامل (النقـد المتـداول خـارج البنوك بالإضـافة إلـى إجمـالي الودائـع) بنسـبة ١٨,٢٪ مـن ٢١٨,٦ مليـار ريـال عـام ١٩٩٢ إلـى ٢٥٨,٥ مليـار ريـال عـام ١٩٩٦ نتيجـة زيـادة إجمـالي الودائـع، حيـث زادت بنسـبة ٢٣,٣٪ مـن ١٧٤,٨ مليار ريال عام ١٩٩٢ إلى ٢١٥,٥ مليار ريال عام ١٩٩٦، كما أن النقد المتداول خـارج البنوك انخفض بنسبة ١,٨٪ خلال هذه الفترة.

هذا وقد شهدت الودائع الادخارية الزمنية زيادة نسبتها ٥٣,٦٪ من ٤٦,٣ مليار ريال عـام ١٩٩٢ إلى ٧١,١ مليار ريال عام ١٩٩٦، وهذا مؤشر إيجابي على استقطاب المدخـرات الخاصـة والعامة في البنوك التجارية، ويوضح الجدول رقم (٣-٢١) حركة النقود في المصـارف التجاريـة.

جدول رقم (٣-٢١) : حركة النقود في المصارف التجارية

القيمة (مليار ريال)

السنة	النقد المتداول في الخارج		إجمالي الودائع		الودائع الادخارية الزمنية			وسائل الدفع (ن٣)	
	القيمة	التطور	القيمة	التطور	القيمة	التطور	النسبة إلى الودائع ٪	القيمة	التطور
١٩٩٢	٤٣,٨	١٠٠	١٧٤,٨	١٠٠	٤٦,٣	١٠٠	٢٦,٥	٢١٨,٦	١٠٠
١٩٩٣	٤٢,٦	٩٧,٣	١٨٤,٢	١٠٥,٤	٤٧,٩	١٠٣,٤	٢٦,٠	٢٢٦,٨	١٠٣,٧
١٩٩٤	٤٥,٠	١٠٢,٧	٢٨٨,٢	١٦٤,٩	٥١,٤	١١١,٠	١٧,٨	٣٣٣,٢	١٥٢,٤
١٩٩٥	٤٣,١	٩٨,٤	١٩٧,٠	١١٢,٧	٦١,٢	١٣٢,٢	٣١,١	٢٤٠,١	١٠٩,٨
١٩٩٦	٤٣,٠	٩٨,٢	٢١٥,٥	١٢٣,٣	٧١,١	١٥٣,٦	٣٣,٠	٢٥٨,٥	١١٨,٢

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الاحصائية، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٨هـ.

التأمينات الاجتماعية:

وهي من أجهزة تعبئة المدخرات الإجبارية، وتهدف المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى ضمان دخل منتظم للعمال أو عائلات العاملين في مؤسسات وشركات القطاع الحكومي والخاص وذلك في حالات العجز والتقاعد والوفاة.

ولقد بلغ عدد المؤسسات التي تم التأمين على العاملين بها عام ٩٦/١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) ١٩٣٤ مؤسسة، منها ٥١٧ مؤسسة حكومية تمثل نسبة ٢٧٪، و ١٤١٧ مؤسسة خاصة تمثل ٧٣٪. هذا وقد بدأت المؤسسات في التزايد سنة بعد أخرى، إلى أن تضاعفت ثماني مرات خلال الفترة من ٩٦/١٣٩٥ إلى ١٤١٤/١٤١٥هـ حيث بلغ عددها ١٧٨٤٨ مؤسسة، منها ١٣٤٠ حكومية زادت بنسبة ١٥٩٪ وتمثل نسبة ٧,٥٪، وعدد ١٦٥٠٨ مؤسسة خاصة زادت بنسبة ١٠٦٥٪ (أي تضاعفت أكثر من عشر مرات عن عام ٩٦/١٣٩٥هـ) وتمثل نسبة ٩٢,٥٪ من عدد المؤسسات. ولقد بلغ عدد العمال المؤمن عليهم ٣٦١٠٠٤ عمال عام ٩٦/١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) منهم ٦٠٩٤٦ يعملون في القطاع الحكومي ويمثلون نسبة ١٧٪، و ٣٠٠٠٥٨ عاملاً في القطاع الخاص يمثلون نسبة ٨٣٪.

هذا وقد تضاعف عدد العمال حوالي ٧ مرات خلال الفترة من ٩٦/١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) إلى ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) حيث بلغ إجمالي العدد ٢٤٩٦٢١٣ عاملاً، منهم ٣١٣٥٥٢ في القطاع الحكومي ويمثلون نسبة ١٢,٥٪، و ٢١٨٢٦٦١ في القطاع الخاص يمثلون نسبة ٨٧,٥٪، ويوضح الجدول رقم (٣-٢٢) عدد المنشآت المسجلة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وكذلك عدد العمال المستفيدين من خدمات المؤسسة وذلك خلال فترة الدراسة، كما يوضح الجدول رقم (٣-٢٣) جملة التعويضات الممنوحة للمشتركين وكذلك المعاشات الدورية، كما يصور الشكل رقم (٣-١١) والشكل رقم (٣-١٢) تطور عدد المنشآت المسجلة بالمؤسسة وكذلك تطور أعداد المشتركين على التوالي، في حين يصور الشكل رقم (٣-١٣) قيمة التعويضات والمعاشات الدورية الممنوحة للمشتركين.

ولقد بلغت إجمالي التعويضات ١٢٠١ ألف ريال عام ٩٦/١٣٩٥ هـ (١٩٧٥م) وأخذت تتزايد سنوياً إلى أن بلغت أعلى نسبة تزايد ٩٧٠٪ عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ حيث بلغت قيمة التعويضات الممنوحة ٤١٢٢,٤ مليون ريال، وفي عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ بلغت ٤١٥٢,٦ مليون ريال. هذا ولقد بلغت عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (١٩٩٣م) حوالي ٧٠٥٨٠٥ مليون ريال. كما بلغت قيمة المعاشات الدورية الممنوحة ١٤٦٥ ألف ريال عام ٩٧/١٣٩٦ (١٩٧٦م) وأخذت في التزايد سنوياً حتى بلغت قيمة المعاشات عام ١٤١٣/١٤١٤هـ حوالي ٥٩١٧٥٩ ألف ريال، كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٣-٢٣).

جدول رقم (٣-٢٢): عدد المنشآت المسجلة بالتأمينات الاجتماعية وعدد العمال
خلال فترة الدراسة (١٣٩٥هـ - ١٤١٥هـ)

السنوات		عدد المنشآت						عدد العمال المسجلين					
		حكومية		خاصة		إجمالي		حكومي		خاص		إجمالي	
هجرية	ميلادية	العدد	التطور	العدد	التطور	العدد	التطور	العدد	التطور	العدد	التطور	العدد	التطور
٩٦/١٣٩٥	١٩٧٥	٥١٧	١٠٠	١٤١٧	١٠٠	١٩٣٤	١٠٠	٦٠٩٤٦	١٠٠	٣٠٠٠٥٨	١٠٠	٣٦١٠٠٤	١٠٠
٩٧/١٣٩٦	١٩٧٦	٥٤١	١٠٥	١٨١٦	١٢٨	٢٣٥٧	١٢٢	٩٠٧٧٥	١٤٩	٣٩٦٢٥١	١٣٢	٤٨٧٠٢٦	١٣٥
٩٨/١٣٩٧	١٩٧٧	٥٦١	١٠٨	٢٣٨٥	١٦٨	٢٩٤٦	١٥٢	١٠٦٩٢٥	١٧٥	٥١٠٦٩٢	١٧٠	٦١٧٦١٧	١٧١
٩٩/١٣٩٨	١٩٧٨	٥٨٣	١١٣	٣٢١٧	٢٤٧	٣٨٠٠	١٤٦	١٦٣٣٥٣	٢٦٨	٨٦٢٤١٩	٢٨٧	١٠٢٥٧٧٢	٢٨٤
٤٠٠/١٣٩٩	١٩٧٩	٦٢٣	١٢٠	٤٤٦٠	٣١٥	٥٠٨٣	٢٦٣	١٨٩٩٢٤	٣١٢	١١٥٥٩٩٧	٣٨٥	١٣٤٥٩٢١	٣٧٣
٤٠١/١٤٠٠	١٩٨٠	٦٤٧	١٢٥	٥٤٧٢	٣٨٦	٦١١٩	٣١٦	٢٤٤٦١٣	٤٠١	١٥٢٩٠٧٦	٥٠٩	١٧٧٣٦٨٩	٤٩١
٤٠٢/١٤٠١	١٩٨١	٧٢٩	١٤١	٦٤٤٧	٤٥٥	٧١٧٦	٣٧١	٢٦٦١٧٩	٤٣٧	١٧٢٢٦٧٢	٥٧٤	١٩٨٣٨٥١	٥٤٩
٤٠٣/١٤٠٢	١٩٨٢	١٠٢٠	١٩٧	٨٩٩٢	٦٣٤	١٠٠١٢	٥١٨	٣٨١٨٢٠	٦٢٦	١٩٩٤٠١٩	٦٦٤	٢٢٧٥٨٣٩	٦٣٠
٤٠٤/١٤٠٣	١٩٨٣	١١٩٩	٢٣٢	١٠٧٢٣	٧٥٧	١١٩٢٢	٦١٦	٣٠٥٧٦٢	٥٠٢	٢٥٢٤٣٩٥	٨٤١	٢٨٣٠١٥٧	٧٨٤
٤٠٥/١٤٠٤	١٩٨٤	١٣٢٤	٢٥٦	١١٧٤٦	٨٢٩	١٣٠٧٠	٦٧٦	٣٣٣٥٢٦	٥٤٧	٣٠٠١١٤٦	١٠٠٠	٣٣٣٤٦٧٢	٩٢٣
٤٠٦/١٤٠٥	١٩٨٥	١٣٦٧	٢٦٤	١٢٠٢٠	٨٤٨	١٣٣٨٧	٦٩٢	٣٥٥٠٠٥	٥٨٢	٣٢٦١٠٧٨	١٠٧٨	٣٦١٦٠٨٣	١٠٠٢
٤٠٧/١٤٠٦	١٩٨٦	١٣٣٧	٢٥٩	١٢١٧٤	٨٥٩	١٣٥١١	٦٩٩	٣٧٠١١٤	٦٠٧	٣٤٥٨٦٠٣	١١٥٣	٣٨٢٨٧١٧	١٠٦٠
٤٠٨/١٤٠٧	١٩٨٧	١٣٥٣	٢٦٢	١١٩٢٦	٨٤٢	١٣٢٧٩	٦٨٧	٣٨١٩٠٠	٦٢٧	٣٥٥١٤١١	١١٨٣	٣٩٣٣٣٤١	١٠٨٩
٤٠٩/١٤٠٨	١٩٨٨	١٣١٣	٢٥٤	١١٩٧٠	٨٤٥	١٣٢٨٣	٦٨٧	٣٨٦٧٠١	٦٣٤	٣٥٧٩٠٠٨	١١٩٣	٣٩٨٥٧٠٩	١١٠٤
٤١٠/١٤٠٩	١٩٨٩	١٣٢٥	٢٥٦	١٢٠٤٦	٨٥٠	١٣٣٧١	٦٩١	٣٠٨٠٥٥	٥٠٥	٣٢٠٩٩٩٣	١٠٧٠	٣٥١٨٠٤٨	٩٧٤
٤١١/١٤١٠	١٩٩٠	١٣٢٦	٢٥٦	١٢٠٠٦	٨٤٧	١٣٣٣٢	٦٨٩	٢٩٣٥٨٧	٤٨٢	٣٩٧٣٠١٩	١٣٢٤	٣٢٦٦٦٠٦	٩٠٥
٤١٢/١٤١١	١٩٩١	١٢٩٠	٢٤٩	١٢١٣١	٨٥٦	١٣٤٢١	٦٩٤	٢٩٤٩٧٢	٤٨٣	٢٨١٣٧٤٣	٩٤١	٣١٠٨٧١٥	٨٦١
٤١٣/١٤١٢	١٩٩٢	١٣٠٧	٢٥٣	١٤٢٦٩	١٠٠٦	١٥٥٧٦	٨٠٥	٢٩٩٨٦٣	٤٩٢	٢٨٤٠٥٨١	٩٤٧	٣١٤٠٤٤٤	٨٧٠
٤١٤/١٤١٣	١٩٩٣	١٣٢٩	٢٥٧	١٥٤٨٧	١٠٩٣	١٦٨١٦	٨٦٩	٣٠٦٦٩٥	٥٠٣	٢١٨٨٤٨٦	٧٢٩	٢٤٩٥١٨١	٦٩١
٤١٥/١٤١٤	١٩٩٤	١٣٤٠	٢٥٩	١٦٥٠٨	١١٦٥	١٧٨٤٨	٩٢١	٣١٣٥٥٢	٥١٤	٢١٨٢٦٦١	٧٢٧	٢٤٩٦٢١٣	٦٩١

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي، العدد الثلاثون، ١٤١٤/١٤١٥هـ.

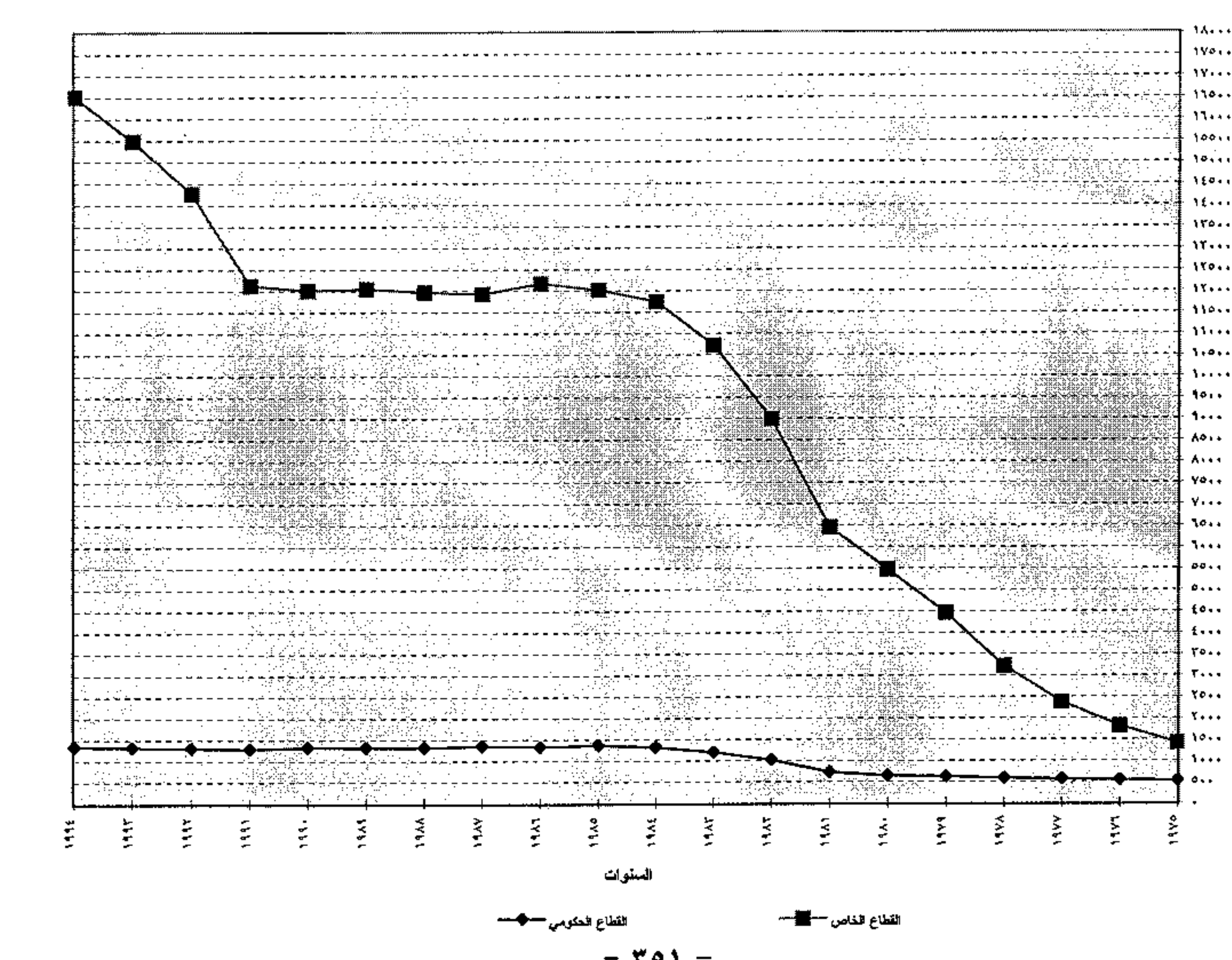
جدول رقم (٣-٢٣) : جملة التعويضات الممنوحة للمشتركين والمعاشات الدورية

القيمة (بالألف ريال)

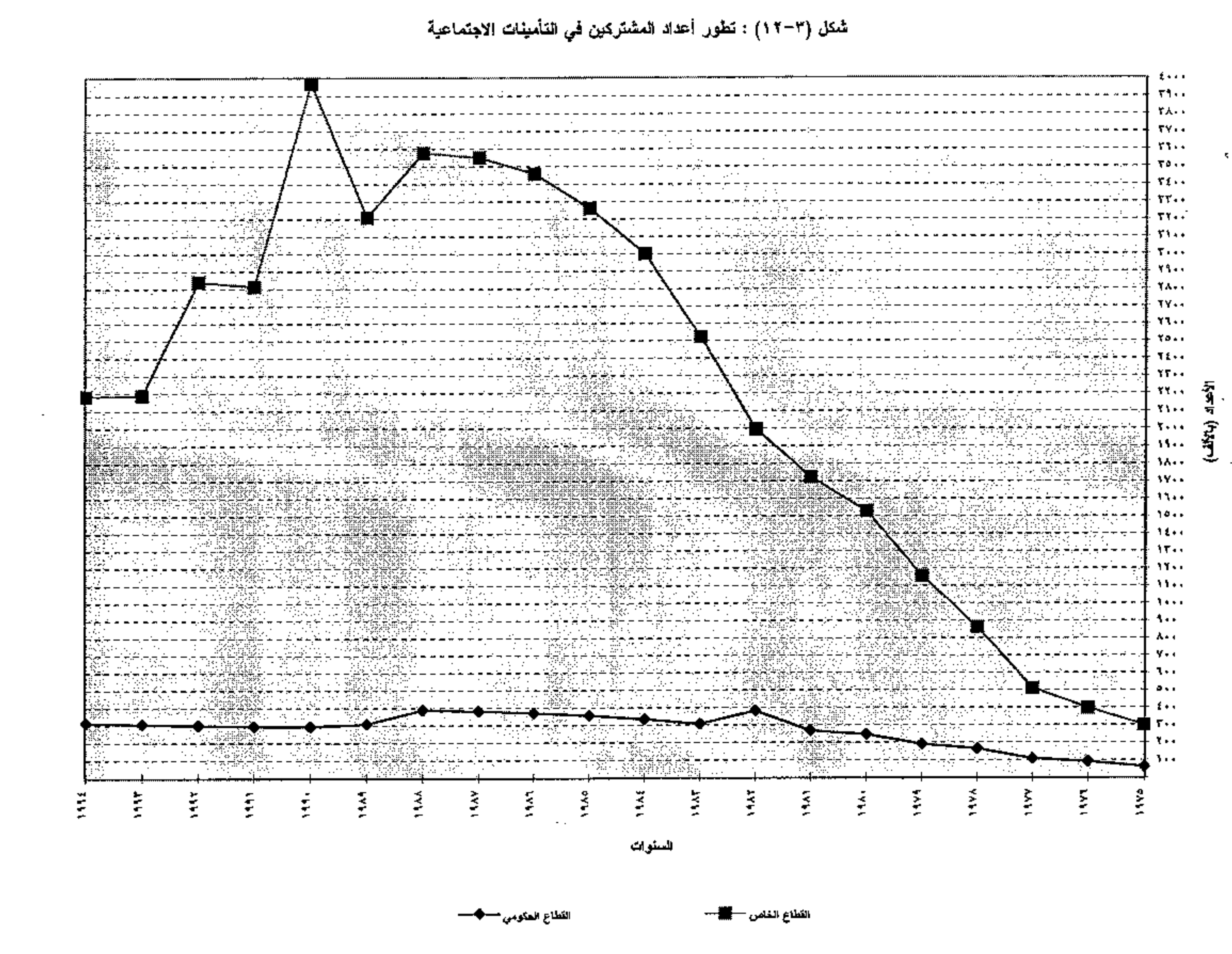
السنوات		جملة التعويضـــات		المعاشات الدورية	
هجري	ميلادي	القيمة	التغير السنوي	القيمة	التغير السنوي
٩٦/١٣٩٥	١٩٧٥	١٢٠١	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧/١٣٩٦	١٩٧٦	٢٥٨٠	١١٥	١٤٦٥	٠٠
٩٨/١٣٩٧	١٩٧٧	٦٤٠٤	١٤٨	٤٢٠٢	١٨٧
٩٩/١٣٩٨	١٩٧٨	١٣٠٨٠	١٠٤	٨٨٤٤	١١٠
٤٠٠/١٣٩٩	١٩٧٩	٢١٦٣٨	٦٥	١٥٥٧٣	٧٦
٤٠١/١٤٠٠	١٩٨٠	٣٤٨٩٣	٦١	٢٥٥٤٦	٦٤
٤٠٢/١٤٠١	١٩٨١	٤٩٦١٤	٤٢	٣٦٤١٣	٤٣
٤٠٣/١٤٠٢	١٩٨٢	٧٩٠١١	٥٩	٥٥٥٥٢	٥٣
٤٠٤/١٤٠٣	١٩٨٣	١٠٠٣٢٩	٢٧	٧٤٠٢١	٣٣
٤٠٥/١٤٠٤	١٩٨٤	١٥١٦٤٥	٥١	١١٦٣٢٥	٥٦
٤٠٦/١٤٠٥	١٩٨٥	٢٣٩٤٠٧	٥٨	١٧٩٦٢٥	٥٤
٤٠٧/١٤٠٦	١٩٨٦	٣٤٤٨٥١	٤٤	٣٤٩٣٥٥	٣٩
٤٠٨/١٤٠٧	١٩٨٧	٣٨٥٣٧٩	١٢	٣٠٨٥٧٤	٢٤
٤٠٩/١٤٠٨	١٩٨٨	٤١٢٢٤١٩	٩٧٠	٣٥٦٣١٤	١٥
٤١٠/١٤٠٩	١٩٨٩	٤١٥٢٦٥٥	١	٣٧٨٢٨٤	٦
٤١١/١٤١٠	١٩٩٠	١٨١٧٧٧٨	٥٦ -	٤١٦٠٧٤	١٠
٤١٢/١٤١١	١٩٩١	٧٨٧٢٢٩	٥٧ -	٤٦٦٦٩٥	١٢
٤١٣/١٤١٢	١٩٩٢	٧٦٧١٤٣	٢,٥ -	٥٣٠٨٩٣	١٤
٤١٤/١٤١٣	١٩٩٣	٧٠٥٨٠٥	٨ -	٥٩١٧٥٩	١١

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي، العدد الثلاثون، ١٤١٤/١٤١٥هـ.

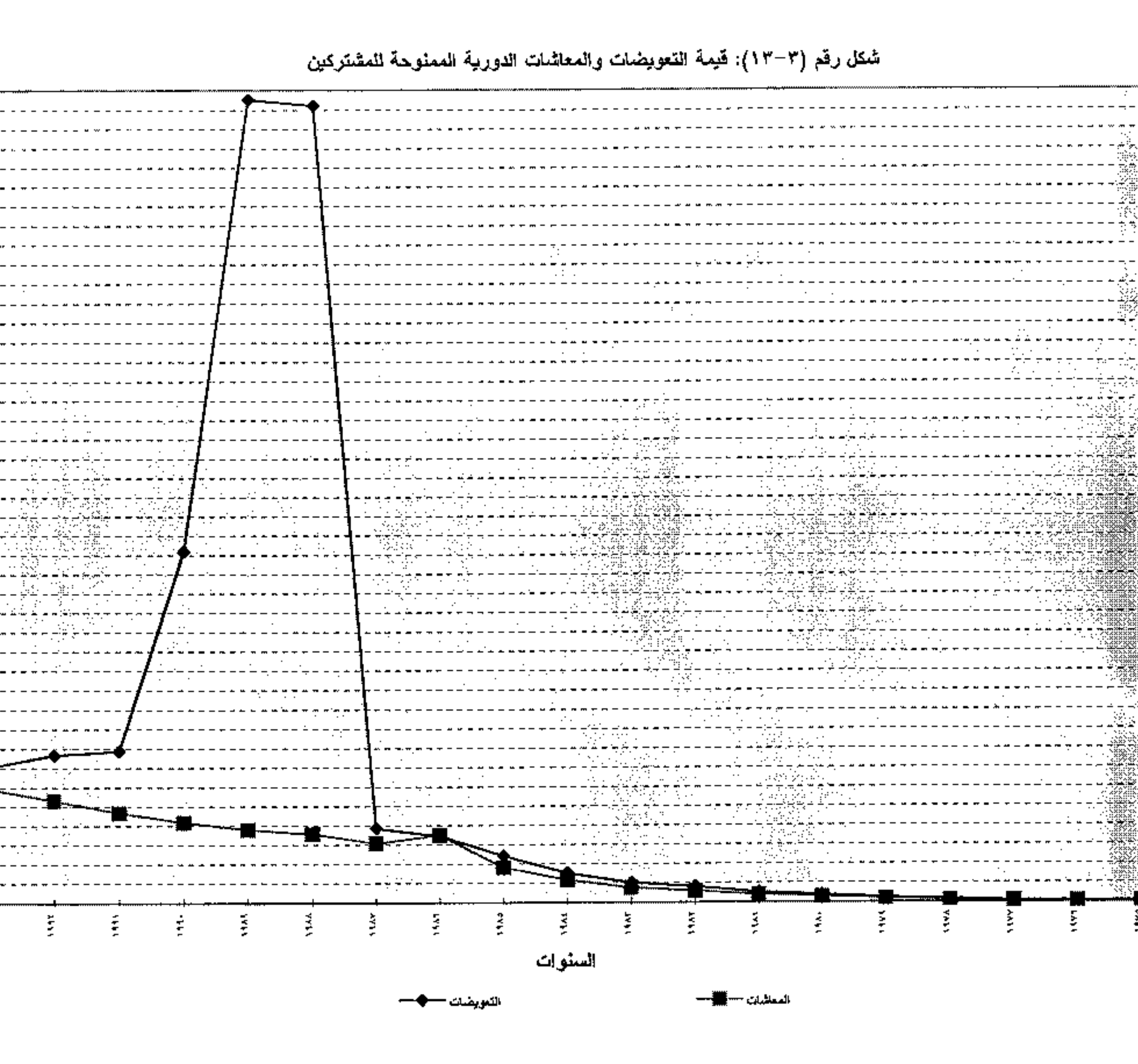
شكل (٣-١١) : عدد المنشآت المسجلة بالتأمينات الاجتماعية



شكل (٣-١٢) : تطور أعداد المشتركين في التأمينات الاجتماعية



شكل رقم (٣-١٣): قيمة التعويضات والمعاشات الدورية الممنوحة للمشتركين



سوق الأوراق المالية الحكومية :

يمثل سوق الأوراق المالية الحكومية في المملكة العربية السعودية أذونات الخزينة وسندات التنمية الحكومية وكذلك السندات الأذنية، التي تصدرها الدولة في حالات العجز في موازنتها العامة. وقد تم إصدار **أذونات الخزينة** "Treasury Bills" لأول مرة في شهر نوفمبر ١٩٩١، وهي أوراق مالية أُصدرت باستحقاقات مدتها ٤ / ١٣ / ٢٦ / ٥٢ أسبوع، يتم الاستثمار فيها عن طريق المصارف، وتصدر للمصارف بفئة مليون ريال ومضاعفاتها، وللعملاء من غير المصارف من فئة ٥٠ ألف ريال ومضاعفاتها. وتقدر القيمة المطروحة حالياً حوالي (٢) مليار ريال، ويستفيد منها الأفراد في استثمار مدخراتهم. كما تُصدر سوق الأوراق المالية الحكومية **"سندات التنمية الحكومية"** "Government Development Bonds" وبدأ طرحها في شهر يونيو ١٩٩٨، وهي سندات ثابتة السعر باستحقاقات تسدد دفعة واحدة تتراوح من سنتين إلى ٥ سنوات، وتسدد القسائم كل ٦ شهور، وفئاتها للمستثمرين الأفراد ٥٠ ألف ريال ومضاعفاتها، ويتم الاستثمار فيها عن طريق المصارف التجارية.

كما تُصدر – أيضاً – **"سندات أذنية بمعدل عائم عام"** "Floating Rate Notes" تم إضافتها إلى مجموع الأذونات في بداية عام ١٩٩٧ ويغلب عليها قصر الأجل فئاتها ٥٠ ألف ريال ومضاعفاتها للأفراد المستثمرين، ويتم الاستثمار فيها عن طريق المصارف.

الفصل الثاني

العوامل المحددة للادخار العائلي في المملكة

المبحث الأول : خصائص عينة الدراسة.

المبحث الثاني: اتجاهات المواطن السعودي نحو العوامل المحددة للادخار العائلي.

المبحث الثالث: أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمواطن السعودي على اتجاهاته نحو الادخار ودوافعه.

المبحث الأول : خصائص عينة الدراسة

أولاً : خصائص عينة الدراسة "الاجتماعية والاقتصادية".

ثانياً : الادخار وبنود الإنفاق الرئيسة.

خصائص عينة الدراسة :

نقصد بخصائص عينة الدراسة هنا: المتغيرات التي تصف مفردات عينة الدراسة، وهو رب الأسرة من الناحية الاجتماعية والناحية الاقتصادية.

وتشمل الناحية الاجتماعية الخصائص التالية: عمر المبحوث، المهنة (العمل)، الحالة التعليمية (المؤهل الدراسي)، وعدد أفراد الأسرة. أما الناحية الاقتصادية فتشمل: الدخل ومصادر الدخل، السكن، الإنفاق الشهري وبنوده، والادخار.

وسوف نحاول التوصل من خلال دراسة خصائص العينة إلى معرفة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفرد السعودي موضوع البحث.

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة:

(أ) الخصائص الاجتماعية:

١- عمر المبحوث:

يوضح الجدول (٣-٢٤) توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لعمر المبحوث، ويتبين أن العينة ممثلة لجميع الأعمار، حيث بلغت نسبة فئة العمر أقل من ٢٥ سنة نسبة ٧,٢٪، وبلغت فئة العمر من ٢٥ إلى ٣٥ سنة نسبة ١٨,٦٪، وفئة العمر من ٣٥ إلى ٤٥ سنة نسبة ١٨,٢٪، أما فئة العمر من ٤٥ إلى ٥٥ سنة فبلغت نسبة ٢٢,٢٪، وفئة العمر من ٥٥ إلى ٦٥ سنة بلغت نسبة ٢٦,٤٪، وفئة العمر أكثر من ٦٥ سنة بلغت ٧,٢٪.

ولقد بلغ متوسط العمر ٤٧ سنة، وعلى ذلك يعتبر المجتمع السعودي من المجتمعات الشابة وهي الفئات العمرية القادرة على العمل.

جدول رقم (٣-٢٤) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لعمر المبحوث

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٥ سنة	٣٦	٧,٢
٢٥ إلى ٣٥ سنة	٩٣	١٨,٦
٣٥ إلى ٤٥ سنة	٩١	١٨,٢
٤٥ إلى ٥٥ سنة	١١١	٢٢,٢
٥٥ إلى ٦٥ سنة	١٣١	٢٦,٤
٦٥ سنة فأكثر	٣٦	٧,٢
غير مبين	١	٠,٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠

المتوسط = ٤٧ سنة   الانحراف المعياري = ٠,٤٢

٢- المهنة (العمل):

يتضح من الجدول (٣-٢٥) أن العينة ممثلة لجميع شرائح المجتمع، وهذا ما اتخذه الباحث إطاراً لسحب العينة، وفقاً لآراء المشرفين وأصحاب الخبرة عند عمل تحكيم الاستبانة، ولقد تم تقسيم مجتمع الدراسة وفقاً للمهنة وسحبت العينة على هذا الأساس، وتبين أن نسبة حوالي ٤٠٪ من مفردات العينة من موظفي الحكومة والقطاع الخاص، بينما نسبة ١٨٪ لكل من مهن أصحاب المؤسسات الخاصة والشركات وأصحاب الأعمال الحرة المهنية والخدمية ومن المتقاعدين، بينما بلغت نسبة المهن الزراعية ٦,٠٪.

جدول رقم (٣-٢٥) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمهنة المبحوث

المهـــــن	التكرار	النسبة المئوية
موظف حكومي	١١٠	٢٢,٠
موظف قطاع خاص	٨٩	١٧,٨
صاحب مؤسسة أو شركة	٩٠	١٨,٠
أعمال حرة (مهنية أو خدمية)	٩٠	١٨,٠
متقاعـــد	٩٠	١٨,٠
مـــزارع	٣٠	٦,٠
غير مبين	١	٠,٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠

٣- الحالة التعليمية (المؤهل الدراسي):

يتضح من الجدول (٣-٢٦) أن توزيع الحالة التعليمية للعينة يمثل بدرجة كبيرة الحالة التعليمية في المجتمع السعودي ويعكس النهضة التعليمية الهائلة في المملكة، ولقد تبين أن نسبة من يقرأ ويكتب أو دون ذلك بلغت ١٣,٦٪ وهي نسبة معقولة قد يكون لبرامج تعليم

الكبار ومحو الأمية دور فيها، بينما بلغت نسبة من أكملوا التعليم الابتدائي والمتوسط ٢٥,٨٪، ونسبة من أكملوا التعليم الثانوي وما يعادله من دبلومات بلغت ٣٣,٢٪، وأن من حصل على التعليم الجامعي وما فوقه بلغت نسبتهم ٢٧٪ حيث بلغت نسبة الحاصلين على الماجستير والدكتوراه نسبة ٣,٨٪ وهذه النسبة معقولة في المجتمع السعودي وذلك بوجود سبع جامعات [١] .

جدول رقم (٣-٢٦) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للمؤهل الدراسي

الحالة التعليمية (المؤهل الدراسي)	التكرار	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب أو دون ذلك	٦٨	١٣,٦
تعليم ابتدائي ومتوسط	١٢٩	٢٥,٨
تعليم ثانوي وما يعادله	١٦٦	٣٣,٢
تعليم جامعي	١١٦	٢٣,٢
تعليم فوق الجامعي (ماجستير ودكتوراه)	١٩	٣,٨
غير مبين	٢	٠,٤
المجموع	٥٠٠	١٠٠

٤- حجم الأسرة (عدد أفراد الأسرة):

يتضح من الجدول (٣-٢٧) أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المملكة ثمانية أفراد، وتعتبر هذه ظاهرة طبيعية في المجتمع السعودي، حيث إن نسبة ٤٣٪ منهم لديه أسر كبيرة بها أكثر من ٩ أفراد (من ٩ إلى ١١ فرداً ويمثلون نسبة ٣٠,٢٪، و ١٢ فرداً فأكثر يمثلون نسبة ١٢,٨٪) وهذه النسب تتفق مع واقع المجتمع السعودي حيث تضم بعض الأسر الأبناء حتى ولو بعد الزواج. واتضح أن الأسر التي بها أقل من ٥ أفراد بلغت نسبتها ٢٦,٤٪، والأسر التي بها من ٦ إلى ٨ أفراد بلغت نسبتها ٣٠,٠٪.

جدول رقم (٣-٢٧) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لحجم الأسرة

فئات العدد	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ أفراد	١٣٢	٢٦,٤
من ٦ – ٨ أفراد	١٥٠	٣٠,٠
من ٩ – ١١ فرداً	١٥١	٣٠,٢
١٢ فرد فأكثر	٦٤	١٢,٨
غير مبين	٣	٠,٦
المجموع	٥٠٠	١٠٠

المتوسط = ٨ أفراد الانحراف المعياري = ١,٠٢

---

(١) تم في العام – ١٤١٩هـ – إضافة جامعة ثامنة في أبها هي جامعة الملك خالد.

(ب) الخصائص الاقتصادية للعينة :

١- الدخل الشهري:

يتضح من الجدول (٣-٢٨) أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لفئات الدخل الشهري تتفق إلى حد كبير مع التوزيع الاحتمالى الطبيعي، وهو ما يتفق مع واقع المجتمع السعودي بالنسبة للدخل، حيث إن فئات الدخل المنخفضة تمثل ٨٪ (أقل من ٤٠٠٠ ريال)، وفئات الدخل الكبير تمثل ٤,٦٪ (٣٠ ألف ريال فأكثر)، بينما أرباب الأسر ذات الدخل المتوسط (٨ إلى ١٢ ألف ريال) تمثل ١٣,٢٪، وذات الدخل (٢٥ إلى ٣٠ ألف ريال) بلغت نسبة ٩٪، وأن الغالبية حوالي ٦٠٪ دخولهم ما بين ١٢ إلى أقل من ٢٥ ألف ريال.

ومع ذلك فإن متوسط الدخل الشهري بلغ حوالي ١٢ ألف ريال، وتعتبر المملكة من البلدان ذات الدخل المرتفع.

جدول رقم (٣-٢٨) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لفئات الدخل الشهري

فئات الدخل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٤ الاف ريال	٥	٨,٠
٤ - ٨ آلاف ريال	٢٤	٤,٨
٨ - ١٢ ألف ريال	٦٦	١٣,٢
١٢ - ١٦ ألف ريال	١١٣	٢٢,٦
١٦ - ٢٠ ألف ريال	١١١	٢٢,٢
٢٠ - ٢٥ ألف ريال	١٠١	١٥,٢
٢٥ - ٣٠ ألف ريال	٥٥	٩,٠
٣٠ ألف ريال فأكثر	٢٣	٤,٦
غير مبين	١	٠,٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠

المتوسط = ١٢ ألف ريال الانحراف المعياري = ١,٧٥ التباين = ٢,٤٧

٢- مصادر الدخل الشهري:

يتضح من الجدول (٣-٢٩) أن نسبة ٣٩,٢٪ من مفردات العينة تعتمد على الرواتب فقط مصدراً للدخل الشهري وتشمل (رواتب موظفي الحكومة والقطاع الخاص والتقاعد)، بينما نسبة ٢٨,٢٪ يعتمد على دخله من أرباح المؤسسة أو الشركة أو المزرعة التي يمتلكها فقط، بينما نسبة ٣٢,٦٪ تعتمد على أكثر من مصدر للدخل حيث تبين أن نسبة ١١,٢٪ تعتمد على الراتب بالإضافة إلى عوائد العقارات والأملاك، وكذلك نسبة ٦,٢٪ تعتمد على الراتب بالإضافة إلى عوائد استثمارية (أسهم أو عائدات استثمارية في المصارف)، كما أن نسبة ٥,٨٪ تعتمد على دخل المؤسسة أو الشركة بالإضافة إلى

عوائد العقارات والأملاك، وأن نسبة ٨,٨٪ تعتمد على كل هذه المصادر (الرواتب والعقارات والأملاك وعائدات الأسهم والعائدات الاستثمارية)، وقد يكون في هذا إشارة إلى أن الفرد يحاول باستمرار تحسين دخله وذلك بتوظيف مدخراته في المجالات الاستثمارية.

جدول رقم (٣-٢٩) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمصادر الدخل الشهري

مصادر الدخـل	التكرار	النسبة المئوية
من راتب الوظيفة أو التقاعد	١٩٦	٣٩,٢
من أرباح المؤسسة أو الشركة أو المزرعة	١٤١	٢٨,٢
من العقارات والأملاك	١	٠,٢
عائدات أسهم وودائع استثمارية	٠٠	٠٠
من الراتب والعقارات والأملاك	٥٦	١١,٢
من الراتب وعوائد استثمارية	٣١	٦,٢
من أرباح المؤسسة أو الشركة والعقارات والأملاك وعوائد الأسهم	٢٩	٥,٨
من كل ما ذكر	٤٤	٨,٨
غير مبين	٢	٠,٤
المجموع	٥٠٠	١٠٠

٣- السكـــن:

يتضح من الجدول (٣-٣٠) أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لنوع السكن يعكس واقع المجتمع السعودي الذي كان أول اهتماماته توفير المسكن الملائم للأسرة. ويعتبر السكن من النواحي الاقتصادية لأنه يعكس المستوى الاقتصادي للأسرة، كما يوضح المستوى الاجتماعي لها. ولقد اتضح أن غالبية أفراد العينة ٦٩,٦٪ يسكنون في فيلا، وأن نسبة ١٠,٢٪ يسكنون في قصور وهو يمثل واقع المدن الثلاث (الرياض، جدة، والدمام)، وأن نسبة ٩,٨٪ يسكن في شقة وهم من الشباب المتزوج حديثاً حيث لم يتمكن من بناء سكن فيبدأ حياته باستئجار شقة أو دور، وما زال نمط البيت الشعبي التقليدي موجوداً حيث تبين أن نسبة ١٠,٠٪ يسكنون في بيوت شعبية.

جدول رقم (٣-٣٠) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لنوع السكن

نوع السكـــن	التكرار	النسبة المئوية
قصر	٥١	١٠,٢
فيلا	٣٤٨	٦٩,٦
شقة	٤٩	٩,٨
بيت شعبي	٥٠	١٠,٠
غير مبين	٢	٠,٤
المجموع	٥٠٠	١٠٠

٤- ملكيـة السكـــن:

يتضح من الجدول (٣-٣١) أن أغلب مفردات عينة الدراسة حالة السكن لديهم مُلك وبلغت نسبتهم ٨٦,٢٪ ويرجع ذلك لتشجيع الدولة لبناء المساكن بإعطاء منح أراضي وقروض للإسكان[1]، بينما نسبة ١٣,٦٪ يستأجر سواء شقة أو فيلا، وتُعطي ملكية السكن مؤشراً عن الحالة الاقتصادية السائدة.

جدول رقم (٣-٣١) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لملكية السكن

نوع السكـــن	التكرار	النسبة المئوية
ملك	٤٣١	٨٦,٢
إيجار	٦٨	١٣,٦
غير مبين	١	٠,٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠

خلاصـــة :

يتضح من دراسة خصائص العينة الاجتماعية والاقتصادية أن العينة ممثلة لجميع فئات المجتمع، وتعتبر هذه الخصائص من حيث العمر والمهنة والتعليم والسكن والدخل ومصادره متفقة مع واقع المجتمع السعودي، حيث إنه لا توجد بيانات رسمية منشورة عن خصائص المجتمع السعودي، وتعتبر هذه الدراسة إضافة جديدة للمجتمع السعودي. كما أن لهذه الخصائص أثراً واضحاً على هيكل وحجم الادخار العائلي كما ستبين هذه الدراسة.

---

(١) إلا أن هذه القروض وخلال العشر سنوات الأخيرة انخفضت انخفاضاً كبيراً وذلك لقلة دعم موارد الصندوق ولعدم التزام المستفيدين بالسداد.

ثانياً: الادخار وبنود الإنفاق الرئيسة:

(أ) بنود الإنفاق الشهري العائلي:

سوف نستعرض في هذا الجزء من الدراسة، نسبة الإنفاق الشهري إلى الدخل على بنود الإنفاق العائلي وهي: المواد الغذائية، السكن وتوابعه، الأقمشة والملابس، الأثاث المنزلي، الرعاية الطبية، التعليم والترفيه، النقل والاتصالات، والنفقات الأخرى. ويوضح الجدول (٣-٣٢) نسبة الإنفاق على مختلف بنود الإنفاق الاستهلاكي العائلي.

جدول رقم (٣-٣٢) : توزيع مفردات عينة الدراسة
وفقاً لنسب الإنفاق على بنود الاستهلاك العائلي (نسبة مئوية)

نسبة الإنفاق	المواد الغذائية	السكن وتوابعه	الأقمشة والملابس	الأثاث المنزلي	الرعاية الطبية	التعليم	الترفيه	النقل والاتصالات	النفقات الأخرى
١-٥ ٪	٠,٦	٦١,٤	٧٠,٦	٧٦,٨	٧٥,٨	٦٢,٨	٥٨,٨	٨٠,٨	٦٦,٦
٦-١٠ ٪	٢,٨	٢١,٢	٢٠,٤	١٧,٦	١٧,٦	٢٢,٦	٢٣,٤	١٠,٠	٢٠,٨
١١-١٥ ٪	٧,٦	١١,٦	٦,٤	٠٠	٠,٢	٧,٦	٥,٢	٠,٢	٤,٢
١٦-٢٠ ٪	١٩,٦	٤,٦	٠٠	٠٠	٠٠	١,٢	١,٤	٠٠	٠,٢
٢١-٢٥ ٪	٢٢,٨	٠,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٠	٠٠	٠٠
٢٦-٣٠ ٪	٢٤,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٦	٠٠	٠٠
٣١-٣٥ ٪	١٥,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦-٤٠ ٪	٦,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
غير مبين	٠,٢	٠,٦	٢,٦	٥,٦	٦,٤	٥,٨	٨,٦	٩,٠	٨,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المتوسط	٢٨,٤	٨,٢	٧,٦	٨,٠	٨,٥	٩,٤	١٠,٩	٩,٢	٩,٨

١- نسبة الإنفاق على المواد الغذائية:

يتضح من الجدول (٣-٣٢) أن متوسط نسبة الإنفاق على المواد الغذائية بلغ ٢٨,٤٪ من الدخل الشهري، حيث إن نسبة عدد مفردات العينة التي أفادت بأن نسبة إنفاقها على المواد الغذائية أقل من ١٥٪ بلغت ١١٪، ومن ١٦-٢٥٪ بلغت ٤٢,٥٪، ومن ٢٦ إلى ٤٠٪ بلغت نسبتهم إلى العينة ٤٦,٤٪.

واختلاف هذه النسب بالنسبة لمفردات العينة يرجع إلى اختلاف متوسط الدخل الشهري لهذه الأسر، حيث إن الأسر ذات الدخل الكبير تقل عندهم نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، بينما الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض تزيد عندهم نسبة الإنفاق على المواد الغذائية[1].

٢- نسبة الإنفاق على السكن وتوابعه:

بلغ متوسط نسبة الإنفاق على السكن وتوابعه ٨,٢٪ من الدخل الشهري، حيث أفاد نسبة ٦١,٤٪ من مفردات العينة أن نسبة المنفق على السكن وتوابعه بلغت أقل من ٥٪، بينما أفاد نسبة ٢١,٢٪ أن نسبة الإنفاق على السكن وتوابعه بلغت ٦-١٠٪، وأفاد نسبة ١١,٦٪ بأن نسبة الإنفاق على السكن وتوابعه بلغت من ١١ إلى ١٥٪ من الدخل، وأن نسبة ٤,٦٪ أفاد بأن نسبة الإنفاق بلغت من ١٦ إلى ٢٠٪ من الدخل، بينما نسبة ٠,٦٪ أفاد بأن نسبة الإنفاق على السكن وتوابعه بلغت من ٢١ إلى ٢٥٪ من الدخل.

وتعزى هذه النسب الكبيرة من ١٦ إلى ٢٥٪ في الإنفاق على السكن وتوابعه لوجود نسبة ١٣,٦٪ من مفردات العينة لا تملك مسكناً، حيث إن حالة السكن لديها مستأجر.

٣- نسبة الإنفاق على الأقمشة والملابس:

بلغ متوسط نسبة الإنفاق على الأقمشة والملابس ٧,٦٪ من الدخل الشهري للأسرة، ولقد اتضح أن نسبة ٧٠,٦٪ من مفردات العينة تقع نسبة إنفاقهم على الأقمشة والملابس من ١ إلى ٥٪، وأن نسبة ٢٠,٤٪ من مفردات العينة تقع نسبة إنفاقهم بين ٦ إلى ١٠٪، بينما ٦,٤٪ تقع نسبة إنفاقهم على الأقمشة والملابس بين ١١ إلى ١٥٪ من الدخل الشخصي.

٤- نسبة الإنفاق على الأثاث المنزلي:

بلغ متوسط نسبة الإنفاق على الأثاث المنزلي ٨,٠٪ من الدخل، ولقد اتضح أن نسبة ٧٦,٨٪ من مفردات العينة تقع نسب إنفاقهم ما بين ١ إلى ٥٪، وأن نسبة ١٧,٦٪ تقع نسبة إنفاقهم ما بين ٦ إلى ١٠٪.

---

(١) هذه النسبة المتوسطة ٢٨,٤٪ مقاربة للنسبة التي تحصل عليها الباحث/ أحمد محمد أبو معطي في دراسته عن أنماط الإنفاق الغذائي في المملكة عام ١٤١٢هـ، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، ١٤١٢هـ، حيث توصل إلى أن المنفق على المواد الغذائية بلغت نسبته ٢٩,٩٪ من الدخل الشهري.

٥- نسبة الإنفاق على الرعاية الطبية:

بلغ متوسط نسبة المنفق على الرعاية الطبية ٨,٥٪ من الدخل الشهري، ولقد بلغ نسبة عدد مفردات العينة الذين أفادوا بأن نسبة إنفاقهم على الرعاية الطبية من ١ إلى ٥٪ بلغ ٧٥,٨٪، وهذه النسبة الكبيرة يمكن إرجاعها إلى أن الدولة قد وفرت الرعاية الطبية المجانية، بينما أفاد نسبة ١٧,٦٪ بأن نسبة المنفق على الرعاية الطبية ما بين ٦ إلى ١٠٪ من الدخل.

٦- نسبة الإنفاق على التعليم:

بلغ متوسط نسبة المنفق على التعليم ٩,٤٪ من الدخل الشهري، ويرجع هذا إلى اهتمام الأفراد بالتعليم رغم أن الدولة وفرت سبل التعليم المجاني للجميع، ولكن قد يكون لحرص البعض على تعليم أبنائهم في مدارس خاصة، لذا فإن نسبة ٢٢,٦٪ من أفراد العينة يصرف على التعليم ما نسبته ٦ إلى ١٠٪ من الدخل، وأن ٧,٦٪ يصرف ما نسبته ١١ إلى ١٥٪، وأن نسبة ١,٢٪ يصرف ما نسبته ١٦ إلى ٢٠٪، فيما الغالبية ٣٢,٨٪ يصرف أقل من ٥٪ من دخله على التعليم.

٧- نسبة الإنفاق على الترفيه:

ويشمل السفر داخل وخارج المملكة لقضاء الإجازات والعطلات الصيفية، ولقد بلغ متوسط نسبة المنفق على الترفيه ١٠,٩٪، ويرجع ذلك إلى أن نسبة لا يستهان بها من العينة تقضي إجازتها داخل وخارج المملكة، حيث إن نسبة ٣٢,٨٪ وصلت نسبة إنفاقهم من ٦ إلى ٣٠٪ من الدخل على الترفيه، بينما أفاد نسبة ٥٨,٨٪ أن المنصرف على الترفيه بلغت نسبته أقل من ٥٪.

٨- نسبة الإنفاق على النقل والاتصالات:

بلغ متوسط المنفق على النقل والاتصالات نسبة ٩,٢٪، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الأسر بها أكثر من سيارة وأجهزة اتصال من فاكس، وهاتف، وهاتف جوال وغيرها. ولقد أفاد نسبة ٨٠,٨٪ أن ما ينفق على النقل والاتصالات نسبته ما بين ١ إلى ١٥٪، وأن نسبة ١٠,٢٪ ينفقون ما بين ٦ إلى ١٥٪ من دخلهم على النقل والاتصالات، وأغلب هذه الفئة من غير الموظفين.

٩- **نسبة الإنفاق على النفقات الأخرى:**

وتشمل الإنفاق على الولائم والأدوات الشخصية وأدوات الزينة وغيرها، وبلغ متوسط نسبة المنفق ٩,٨٪، ولقد أفاد نسبة ٦٦,٦٪ من أفراد العينة أن ما ينفق على هذا البند بلغ ما بين ١ إلى ١٥٪، بينما أفاد نسبة ٢٠,٨٪ أن ما ينفق بين ٦ إلى ١٠٪، وأن نسبة ٤,٤٪ أفاد بأن ما ينفق بين ١١ إلى ٢٠٪، وهذه النفقات تعتبر مرتفعة بالنسبة للمنفق على هذا البند في الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى بعض العادات الاجتماعية التي لم يستطع بعض أفراد المجتمع التخلي عنها.

إجمالي الإنفاق :

يتضح من الجدول (٣-٣٣) أنه لا يوجد أحد إنفاقه أقل من ١٠٠٠ ريال، وأن نسبة من إنفاقهم بين (١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ آلاف ريال) بلغ ٤,٠٪، ونسبة من إنفاقهم بين (٣ إلى ٥ آلاف ريال) بلغت ٢٠,٤٪، ونسبة من إنفاقهم ما بين (٥ إلى ٧ آلاف ريال) بلغت ٢٤,٦٪، ونسبة من إنفاقهم ما بين (٧ إلى ٩ آلاف ريال) بلغت ٢٨,٠٪، وهي تعتبر اكبر نسبة في الإنفاق، وأن نسبة من إنفاقهم ما بين (٩ إلى ١١ ألف ريال) بلغت ١٤,٨٪، وأن نسبة ٨,٢٪ بلغ إنفاقهم أكثر من ١١ ألف ريال.

وقد بلغ متوسط الإنفاق حوالي ٧٠٠٠ ريال، وبالرجوع إلى الجدول (٣-٥) بالنسبة لمتوسط الدخل الذي بلغ ١٢ ألف ريال نجد أن نسبة الإنفاق إلى الدخل بلغت ٦٤٪ في المتوسط بالنسبة لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٣-٣٣) : توزيع مفردات عينة الدراسة بالنسبة لإجمالي الإنفاق الشهري

فئات الإنفاق	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠٠ ريال	٠٠	٠٠
١٠٠٠ - ٣٠٠٠ ريال	٢٠	٤,٠
٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ ريال	١٠٢	٢٠,٤
٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ ريال	١٢٣	٢٤,٦
٧٠٠٠ - ٩٠٠٠ ريال	١٤٠	٢٨,٠
٩٠٠٠ - ١١٠٠٠ ريال	٧٤	١٤,٨
١١٠٠٠ - ١٣٠٠٠ ريال	٣٧	٧,٤
١٣٠٠٠ ريال فأكثر	٤	٠,٨
غير مبين	٠٠	٠٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠

المتوسط ٧٠٠٠ ريال

الادخار :

يتضح من الجدول (٣-٣٤) أن نسبة ٤,٢٪ لا يوجد ادخار لديهم، أي أن كل دخلهم يتم إنفاقه، بينما أفاد نسبة ١٣,٠٪ أن ادخارهم أقل من ١٠٠٠ ريال، وأن نسبة ٣١,٠٪ ادخارهم ما بين (ألف إلى ٣ آلاف ريال)، وأن نسبة ٢٩,٢٪ ادخارهم ما بين (٣ - ٥ آلاف ريال)، وأن نسبة ١٠,٨٪ ادخارهم ما بين (٥ إلى ٧ آلاف ريال)، وأن نسبة ٣,٨٪ ادخارهم ما بين (٧ - ٩ آلاف ريال)، وأن نسبة ٤,٨٪ ادخارهم ما بين (٩ إلى ١١ ألف ريال)، وأن ٢,٦٪ ادخارهم أكثر من ١١ ألف ريال، وتختلف هذه النسبة باختلاف الدخول.

وقد بلغ متوسط الادخار حوالي أربعة آلاف ريال، وهذا مؤشر جيد يعكس حرص واهتمام الأفراد على تجنيب جزء من دخولهم بعيداً عن أوجه الإنفاق الاستهلاكي وذلك لاستثمارها وزيادة الدخل في المستقبل أو لمواجهة حوادث غير متوقعة.

جدول رقم (٣-٣٤) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للادخار الشهري

فئات الادخار	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد (صفر)	٢١	٤,٢
أقل من ١٠٠٠ ريال	٦٥	١٣,٠
١٠٠٠ - ٣٠٠٠ ريال	١٥٥	٣١,٠
٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ ريال	١٤٦	٢٩,٢
٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ ريال	٥٤	١٠,٨
٧٠٠٠ - ٩٠٠٠ ريال	١٩	٣,٨
٩٠٠٠ - ١١٠٠٠ ريال	٢٤	٤,٨
١١٠٠٠ ريال فأكثر	١٣	٢,٦
غير مبين	٣	٠,٦
المجموع	٥٠٠	١٠٠

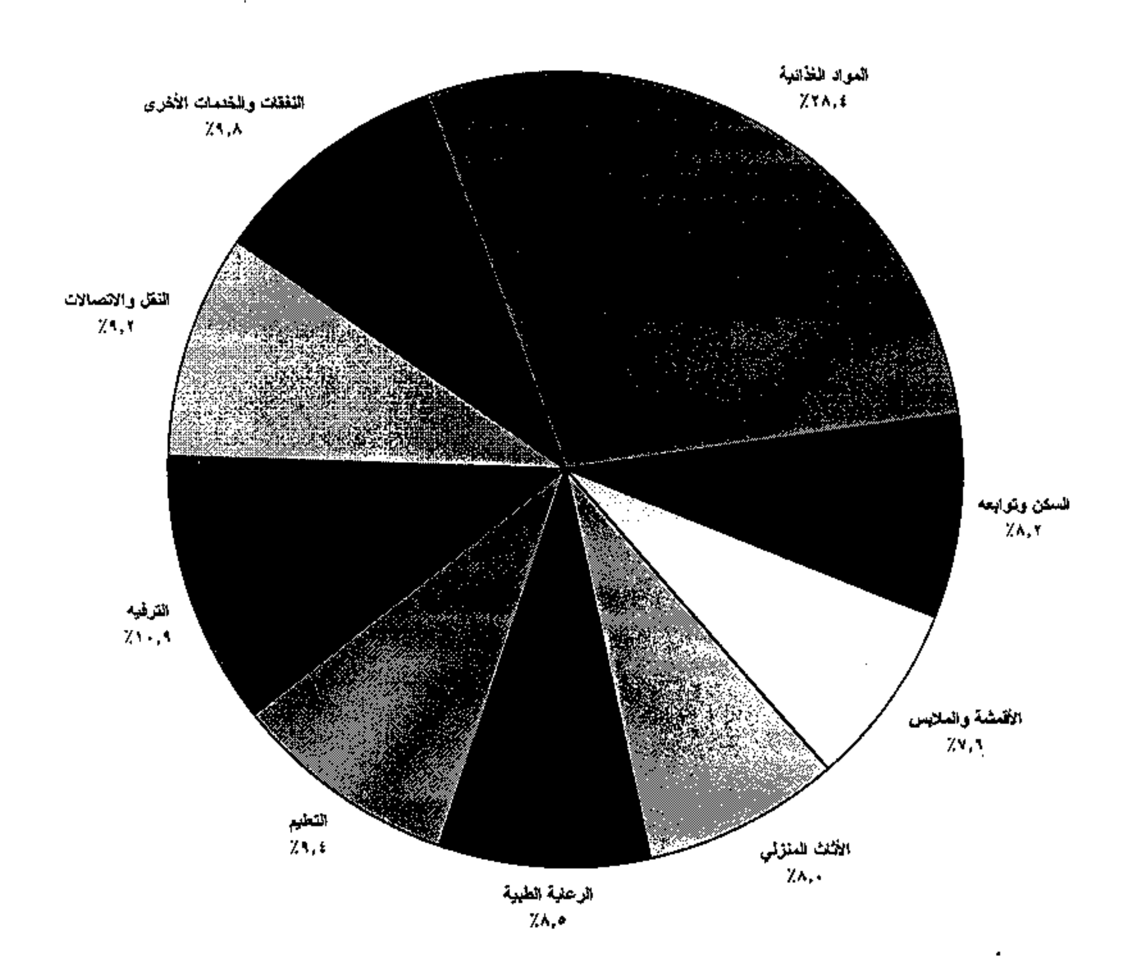
المتوسط ٣٦٢٠ ريال

وباستعراض نتائج الإنفاق وفقاً لبنود الإنفاق المختلفة، فقد تم التوصل إلى أن متوسط نسبة الإنفاق على البنود المختلفة بلغت كما يلي:

متوسط نسبة المنفق على المواد الغذائية	٢٨,٤ ٪
متوسط نسبة المنفق على السكن وتوابعه	٨,٢ ٪
متوسط نسبة المنفق على الأقمشة والملابس	٧,٦ ٪
متوسط نسبة المنفق على الأثاث المنزلي	٨,٠ ٪
متوسط نسبة المنفق على الرعاية الطبية	٨,٥ ٪
متوسط نسبة المنفق على التعليم	٩,٤ ٪
متوسط نسبة المنفق على الترفيه	١٠,٩ ٪
متوسط نسبة المنفق على النقل والاتصالات	٩,٢ ٪
متوسط نسبة المنفق على النفقات والخدمات الأخرى	٩,٨ ٪
المجمــوع	١٠٠ ٪

ويوضح الشكل رقم (٣-١٤) توزيع هذه النسب على بنود الإنفاق الرئيسة.

شكل رقم (٣-١٤) : نسب الإنفاق على مختلف بنود الإنفاق الرئيسة



(ب) محافظ الادخار:

١- الودائع في البنوك التجارية داخل المملكة:

يتضح من الجدول (٣-٣٥) أن نسبة ٧٩,٦٪ من المبحوثين لديه ودائع في البنوك التجارية داخل المملكة، بينما أفاد ٢٠,٤٪ أنه ليس لديه ودائع في البنوك التجارية.

جدول رقم (٣-٣٥) : هل للمبحوث ودائع لدى البنوك التجارية داخل المملكة

الـــــرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٩٨	٧٩,٦
لا	١٠٢	٢٠,٤
المجموع	٥٠٠	١٠٠

نسبة الإيداع في البنوك التجارية داخل المملكة:

يتضح من الجدول (٣-٣٦) أن نسبة الودائع في البنوك التجارية داخل المملكة بالنسبة لإجمالي الادخار العائلي بلغت ٢٣,٤٪ ممن كان نسبة إيداعاتهم ما بين (١ إلى ٥٪) من الادخار، ونسبة ٥٣,٨٪ ممن كانت إيداعاتهم ما بين (٦ إلى ١٠٪) من الادخار، ونسبة ٠,٦٪ ممن كانت إيداعاتهم ما بين (١٠ إلى ١٥٪) ونسبة ٠,٨٪ ممن كانت إيداعاتهم ما بين (١٥ إلى ٢٠٪). ولقد بلغ متوسط نسبة الإيداع في البنوك التجارية داخل المملكة نسبة ٧٪ من الادخار العائلي.

جدول رقم (٣-٣٦) : نسبة الودائع لدى البنوك داخل المملكة بالنسبة لإجمالي الودائع الادخارية العائلية

النسبة المئوية للودائع	التكرار	النسبة المئوية
من ١ إلى ٥٪	١١٧	٢٦,٤
من ٦ إلى ١٠ ٪	٢٦٩	٦٧,٦
من ١١ إلى ١٥ ٪	٣	٠,٧
من ١٦ إلى ٢٠ ٪	٤	١,٠
من ٢١ إلى ٢٥ ٪	٥	١,٣
لا يوجد	٠٠	٠٠
المجموع	٣٩٨ (*)	١٠٠

المتوسط = ٧ ٪

(*) عدد من لهم ودائع لدى البنوك داخل المملكة.

٢- الودائع في البنوك التجارية خارج المملكة:

يتضح من الجدول (٣-٣٧) أن نسبة ٤٨٪ من المبحوثين لديهم ودائع في البنوك التجارية خارج المملكة، بينما أفاد نسبة ٥٢٪ بأنه ليس لديهم ودائع في البنوك خارج المملكة، وأغلب فئات هذه النسبة من الموظفين.

جدول رقم (٣-٣٧) : هل للمبحوث ودائع لدى البنوك التجارية خارج المملكة

الـــــرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٤٠	٤٨,٠
لا	٢٦٠	٥٢,٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠

نسبة الإيداع في البنوك التجارية خارج المملكة:

يتضح من الجدول (٣-٣٨) أن نسبة ٥٤,٦٪ من المبحوثين الذين لهم إيداعات لدى البنوك التجارية خارج المملكة بلغت نسبة إيداعاتهم من (١ إلى ٥٪)، ونسبة ٣٦,٧٪ بلغت من (٦ إلى ١٠٪)، ونسبة ٥,٣٪ بلغت من (١١ إلى ١٥٪)، و ١,٧٪ تقل نسبة إيداعاتهم عن (١٦ إلى ٢٠٪ و ٢١ إلى ٢٥٪).

هذا وبلغ متوسط نسبة الإيداع للادخار العائلي في البنوك خارج المملكة ٦٪، ويمكن إرجاع ذلك إلى أسباب خاصة لدى المودعين.

جدول رقم (٣-٣٨) : نسبة الودائع لدى البنوك خارج المملكة بالنسبة لإجمالي الودائع الادخارية العائلية

النسبة المئوية للودائع	التكرار	النسبة المئوية
من ١ إلى ٥٪	١٣١	٥٤,٦
من ٦ إلى ١٠ ٪	٨٨	٣٦,٧
من ١١ إلى ١٥ ٪	١٣	٥,٣
من ١٦ إلى ٢٠ ٪	٤	١,٧
من ٢١ إلى ٢٥ ٪	٤	١,٧
لا يوجد	٠٠	٠٠
المجموع	٢٤٠ (*)	١٠٠

المتوسط = ٦ ٪

(*) عدد من لهم ودائع لدى البنوك خارج المملكة.

٣- شراء أسهم في شركات:

يتضح من الجدول (٣-٣٩) أن نسبة ٣٧,٨٪ لهم أسهم في الشركات الاستثمارية داخل المملكة، بينما أفاد نسبة ٦٢,٢٪ بأنه ليس لديهم أسهم في شركات.

جدول رقم (٣-٣٩) : هل للمبحوث أسهم في الشركات الاستثمارية في المملكة

الـــــرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٨٩	٣٧,٨
لا	٣١١	٦٢,٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠

نسبة شراء الأسهم في الشركات الاستثمارية:

يتضح من الجدول (٣-٤٠) أن نسبة ٥٣,٤٪ من المبحوثين الذين اشتروا أسهماً في شركات كانت نسبة هذه الأسهم بالنسبة للادخار تمثل من (١ إلى ٥٪)، وأن نسبة ٤٠,٨٪ كانت نسبة هذه الأسهم تمثل من (٦ إلى ١٠٪)، وأن نسبة ٥,٨٪ كانت نسبة هذه الأسهم تمثل من (١١ إلى ١٥٪).

وقد بلغ متوسط نسبة الأسهم من الادخار ٥,٤٪ وهذا يرجع إلى نشاط سوق الأوراق المالية خاصة بعد تطويره وإدخال أحدث الأجهزة وسهولة استخدامها بالنسبة للمتعاملين، حيث وفّرت البنوك التجارية صالات خاصة للمتعاملين وأجهزة وشاشات عرض، يستطيع الفرد القيام بعملية الشراء والبيع بنفسه.

جدول رقم (٣-٤٠) : نسبة شراء الأسهم في الشركات

النسبة الى إجمالي الادخار	التكرار	النسبة المئوية
من ١ إلى ٥٪	١٠١	٥٣,٤
من ٦ إلى ١٠ ٪	٧٧	٤٠,٨
من ١١ إلى ١٥ ٪	١١	٥,٨
من ١٦ إلى ٢٠ ٪	٠٠	٠٠
من ٢١ إلى ٢٥ ٪	٠٠	٠٠
لا يوجد	٠٠	٠٠
المجموع	١٨٩ (*)	١٠٠

المتوسط = ٥,٤ ٪

(*) عدد من اشترى أسهماً في شركات

٤- أملاك وعقارات :

يتضح من الجدول (٣-٤١) أن نسبة ٧٩,٤٪ من مفردات العينة لديهم أملاك وعقارات وهي عبارة عن استثمارات من مدخرات سابقة، وأن نسبة ٢٠,٦٪ أفادوا بأنهم لا يملكون شيئاً.

جدول رقم (٣-٤١) : هل للمبحوث أملاك وعقارات

الـــــرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٩٧	٧٩,٤
لا	١٠٣	٢٠,٦
المجموع	٥٠٠	١٠٠

نسبة الأملاك والعقارات بالنسبة للادخار العائلي:

يتضح من الجدول (٣-٤٢) أن نسبة ١٤,٩٪ من المبحوثين أفادوا بأنهم يملكون أملاك وعقارات وأن نسبة هذه الأملاك تمثل من (١ إلى ٥٪) من إجمالي الادخار، وأن نسبة ٧٠,٥٪ أفاد بأنها تمثل من (٦ إلى ١٠٪)، وأن نسبة ١٤,٦٪ أفاد بأنها تمثل من (١١ إلى ١٥٪).

ولقد بلغ متوسط نسبة هذه الأملاك بالنسبة لإجمالي الادخار حوالي ٨٪.

جدول رقم (٣-٤٢) : نسبة ما يملكه المبحوث من أملاك وعقارات بالنسبة للمدخرات العائلية

النسبة الى إجمالي الادخار	التكرار	النسبة المئوية
من ١ إلى ٥٪	٥٩	١٤,٩
من ٦ إلى ١٠ ٪	٢٨٠	٧٠,٥
من ١١ إلى ١٥ ٪	٥٨	١٤,٦
من ١٦ إلى ٢٠ ٪	٠٠	٠٠
من ٢١ إلى ٢٥ ٪	٠٠	٠٠
المجموع	(*) ٣٩٧	١٠٠

المتوسط = ٨ ٪

(*) عدد من أفاد بأنه يمتلك أملاكاً وعقارات.

٥- أنصبة في شركات :

يتضح من الجدول (٣-٤٣) أن نسبة ٢٩,٤٪ من المبحوثين يمتلكون أنصبة في الشركات العاملة سواء في المملكة أو خارجها (دول مجلس التعاون الخليجي)، بينما أفادت نسبة ٧٠,٦٪ أنهم لا يملكون أنصبة في شركات.

جدول رقم (٣-٤٣) : هل للمبحوث أنصبة في شركات بالمملكة أو خارجها

الـــــرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٤٧	٢٩,٤
لا	٣٥٣	٧٠,٦
المجموع	٥٠٠	١٠٠

نسبة امتلاك نصيب في شركة بالنسبة للادخار العائلي:

يتضح من الجدول (٣-٤٤) أن نسبة ٥٨,٥٪ من المبحوثين الذين يمتلكون أنصبة في شركات بأن نسبة الامتلاك تمثل من (١ إلى ٥٪) من إجمالي الادخار، وأن نسبة ٣٩,٥٪ أفاد بأن هذه النسبة تمثل من (٦ إلى ١٠٪) من إجمالي الادخار، بينما نسبة ٢,٠٪ أفاد بأنها تمثل من (١١ إلى ١٥٪).

وبلغ متوسط نسبة إمتلاك أنصبة في شركات حوالي ٥٪.

جدول رقم (٣-٤٤) : نسبة ما يملكه المبحوث من أنصبة في شركات بالنسبة للمدخرات العائلية

النسبة الى إجمالي الادخار	التكرار	النسبة المئوية
من ١ إلى ٥٪	٨٦	٥٨,٥
من ٦ إلى ١٠ ٪	٥٨	٣٩,٥
من ١١ إلى ١٥ ٪	٣	٢,٠
من ١٦ إلى ٢٠ ٪	٠٠	٠٠
من ٢١ إلى ٢٥ ٪	٠٠	٠٠
المجموع	١٤٧ (*)	١٠٠

المتوسط = ٥ ٪

(*) عدد من أفاد بأنه يمتلك أنصبة في شركات.

ولقد تبين أن أهم أوعية الادخار العائلي بالنسبة للعينة تمثلت في الأملاك والعقارات حيث تبين أن نسبة ٧٩,٤٪ من مفردات العينة لديهم أملاك وعقارات، وتمثل نسبة المنصرف في هذه الأملاك والعقارات ٨,٠٪ من الادخار العائلي، تليها إيداعات في البنوك التجارية داخل المملكة حيث تبين أن نسبة ٧٩,٦٪ من مفردات العينة لديهم ودائع لدى البنوك التجارية داخل المملكة وتمثل هذه الودائع نسبة ٧,٠٪ من إجمالي الادخار، وتمثلت الأهمية الثانية في محافظ الادخار، ثم الإيداعات في البنوك خارج المملكة حيث إن نسبة ٤٨٪ من مفردات العينة لديهم إيداعات في بنوك خارج المملكة وتمثل إيداعاتهم نسبة ٦,٠٪ من إجمالي الادخار، وتأتي في الترتيب الثالث من حيث الأهمية. أما بالنسبة للأسهم في شركات فتأتي في الترتيب الرابع في الأهمية حيث أفاد ما نسبته ٣٨,٧٪ من مفردات العينة أنه يمتلك أسهماً في شركات، وتمثل هذه الأسهم نسبة ٥,١٪ من إجمالي الادخار، ثم أنصبة في شركات حيث تبين أن نسبة ٢٩,٤٪ من مفردات العينة لديهم أنصبة في شركات وتمثل هذه الأنصبة نسبة ٥,٠٪ من إجمالي الادخار، كما هو في الجدول رقم (٣-٤٥).

جدول رقم (٣-٤٥) : الأهمية النسبية لمحافظ الادخار العائلي

محافظ الادخار	نسبة المواطنين	النسبة إلى إجمالي الادخار	الأهمية النسبية
١- أملاك وعقارات	٪ ٧٩,٤	٪ ٨,٠	الأول
٢- ودائع لدى بنوك داخل المملكة	٪ ٧٩,٦	٪ ٧,٠	الثاني
٣- ودائع لدى بنوك خارج المملكة	٪٤٨,٠	٪ ٦,٠	الثالث
٤- أسهم في شركات	٪ ٣٧,٨	٪ ٥,١	الرابع
٥- أنصبة في شركات	٪ ٢٩,٤	٪ ٥,٠	الخامس

المبحث الثاني : اتجاهات المواطن السعودي نحو محددات الادخار

مدخـــل :

يتناول هذا المبحث تحليلاً تفسيرياً لـ:

أولاً: اتجاهات المواطن السعودي نحو العوامل المحددة للادخار العائلي، وذلك من واقع البيانـات المتحصل عليها من الاستبانة، وأهم العوامل التي تمت الاستبانة عنها هي:

١- الدخـل.
٢- انتشار وحدات الجهاز المصرفي.
٣- رصيد الثروة.
٤- التضخم.
٥- الإعالـة.
٦- تحديد سن التقاعد.
٧- نظام التأمين ومعاشات التقاعد.
٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية.
٩- الثقة في الأسواق المالية.
١٠- السياسة المالية والاقتصادية.
١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق.

ثانياً: اتجاهات المواطن السعودي نحو الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الادخار.

ثالثاً: اتجاهات المواطن السعودي نحو الوسيلة المثلى لزيادة المدخرات العائلية وتنميتها.

رابعاً: اتجاهات المواطـن السـعودي نحـو اقتراحاتـه وآرائـه لتوجيـه المدخـرات العائليـة لخدمـة الاقتصاد الوطني.

أولاً: العوامل المحددة للادخار العائلي في المملكة:

١- **الدخــل:**

قام الباحث بمعرفة أثر الدخل عاملاً محدداً للادخار من واقع أسئلة الاستبانة بالنسبة للمدن الثلاث: الرياض، جدة، الدمام.

يتضح من الجدول رقم (٣-٤٦) أن نسبة ٥١,٤٪ من إجمالي العينة موافقة تماماً على أن الدخل من أهم العوامل المحددة للادخار، وهذه النسبة بلغت في الرياض ٥٦,٥٪، وفي جدة ٥٢,٧٪، وفي الدمام ٤٣,٣٪. وأن نسبة ٤٣,٠٪ أفاد "بالموافقة إلى حد ما" وهذه النسبة بلغت ٣٩٪ في الرياض، و ٤٢٪ في جدة، و ٤٩,٣٪ في الدمام. بينما أفاد نسبة ٥,٦٪ بعدم الموافقة حيث توزعت بين ٤,٥٪ في الرياض، و ٥,٣٪ في جدة، و ٧,٣٪ في الدمام.

جدول رقم (٣-٤٦) : توزيع مفردات عينة الدراسة
وفقاً للآراء في الدخل عاملاً محدداً للادخار

الــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	١١٣	٥٦,٥	٧٩	٥٢,٧	٦٥	٤٣,٣	٢٥٧	٥١,٤
الموافقة إلى حد ما	٧٨	٣٩,٠	٦٣	٤٢,٠	٧٤	٤٩,٣	٢١٥	٤٣,٠
غير موافق	٩	٤,٥	٨	٥,٣	١١	٧,٣	٢٨	٥,٦
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٣,٣٩ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,١٧

هذا ولم يثبت وجود اختلافات في الرأي نحو الاتجاه على أن الدخل عامل محدد للادخار بين المدن الثلاثة وذلك لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ (٣,٣٩) بمستوى معنوية (٠,١٧) وهو مستوى غير مطلوب في ثبوت المعنوية، حيث مستوى المعنوية المطلوب ما بين (٥٪ إلى ١٠٪) فقط، ويعزى ذلك إلى أن اتجاهات المواطنين تؤيد أن الدخل الشخصي له أثر على الادخار العائلي وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وتعكسه الدوال الادخارية، حيث تبين أن دالة الادخار تعتمد على الدخل عاملاً رئيساً مؤثراً على القرار الادخاري.

٢- **انتشار وحدات الجهاز المصرفي:**

يتضح من الجدول (٣-٤٧) أن نسبة ٤٧٪ من المبحوثين (من إجمالي العينة) أفادوا بالموافقة تماماً على أن انتشار البنوك عامل من العوامل المحددة للادخار، وتراوحت هذه

الموافقة التامة ما بين ٤٩,٥٪ في الرياض، و ٤٦,٧٪ في جدة، و ٤٤٪ في الدمام. بينما أفاد نسبة ٣٩,٦٪ بأنه موافق إلى حد ما على ذلك، وتراوحت هذه النسبة ما بين ٣٧٪ في الرياض، و ٤٢٪ في جدة، و ٤٠,٧٪ في الدمام. بينما أفاد ١٣,٤٪ بأنه غير موافق وبلغت نسبة عدم الموافقة ١٣,٥٪ في الرياض، و ١١,٣٪ في جدة، و ١٥,٣٪ في الدمام.

جدول رقم (٣-٤٧) : توزيع مفردات عينة الدراسة
وفقاً للآراء نحو انتشار وحدات الجهاز المصرفي عاملاً محدداً للادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٩٩	٤٩,٥	٧٠	٤٦,٧	٦٦	٤٤,٠	٢٣٥	٤٧,٠
الموافقة إلى حد ما	٧٤	٣٧,٠	٦٣	٤٢,٠	٦١	٤٠,٧	١٩٨	٣٩,٦
غير موافق	٢٧	١٣,٥	١٧	١١,٣	٢٣	١٥,٣	٦٧	١٣,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٤,٤٠ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٦٢

ولقد تبين عدم وجود اختلافات بين آراء واتجاهات المبحوثين نحو انتشار البنوك كعاملاً محدداً للادخار بين المدن الثلاثة وذلك لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ (٤,٤٠) ومستوى المعنوية (٠,٦٢) وذلك لواقعية هذا العامل، حيث إن فروع البنوك التجارية الاثنى عشر منتشرة في جميع أحياء مدن المملكة - خاصة مدن الدراسة - مما ساعدها على التوسع في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد وتجميع مدخراتهم.

٣- رصيد الثروة (مستوى الثروة):

يتضح من الجدول (٣-٤٨) أن نسبة ٣٤,٦٪ من إجمالي العينة أفادت بالموافقة التامة على أن رصيد الثروة من العوامل المحددة للادخار، وتراوحت هذه الموافقة التامة ما بين ٣١,٥٪ في الرياض، و ٣٨٪ في جدة، و ٣٥,٣٪ في الدمام. وبالنسبة لمن أفاد بالموافقة إلى حد ما فقد بلغت نسبتهم ٤٢,٦٪ من إجمالي العينة، وبلغت في الرياض نسبة ٤٢,٥٪، وفي جدة ٤١,٣٪، وفي الدمام ٤٤٪. أما من أفاد بعدم الموافقة، وهي نسبة لا يستهان بها، فقد بلغت على مستوى إجمالي العينة ٢٢,٨٪، وعلى مستوى المدن، في الرياض ٢٦,٠٪، وجدة ٢٠,٧٪، والدمام ٢٠,٦٪.

جدول رقم (٣-٤٨) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين
نحو كون رصيد الثروة أحد العوامل المحددة للادخار

الـــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٦٣	٣١,٥	٥٧	٣٨,٠	٥٣	٣٥,٣	١٧٣	٣٤,٦
الموافقة إلى حد ما	٨٥	٤٢,٥	٦٢	٤١,٣	٦٦	٤٤,٠	٢١٣	٤٢,٦
غير موافق	٥٢	٢٦,٠	٣١	٢٠,٧	٣١	٢٠,٦	١١٤	٢٢,٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٦,٣٥ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٣٦

هذا ولم تثبت وجود اختلافات بين اتجاهات المبحوثين في المدن الثلاث نحو رصيد الثروة عاملاً محدداً للادخار لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ (٦,٣٥) ومستوى المعنوية (٠,٣٦). وعليه فإن الثروة يمكن أن تخفض الادخار من الدخل الجاري، أو ترفع من الميل للاستهلاك مع ارتفاع مستوى الدخل.

٤- **التضخـــم:**

يتضح من الجدول (٣-٤٩) أن نسبة ٣١,٢٪ من إجمالي مفردات العينة أفادت بالموافقة التامة على أن التضخم عامل من عوامل تحديد الادخار، وتراوحت هذه الموافقة التامة ما بين ٢٨,٥٪ في الرياض، و ٣٢٪ في جدة، و ٣٤٪ في الدمام. أما من أفاد بالموافقة إلى حد ما فقد بلغت نسبتهم ٤٦,٤٪ بالنسبة لإجمالي العينة، وبلغت في مدينة الرياض نسبة ٤٧,٥٪، وفي جدة ٤٤,٧٪، وفي الدمام ٤٦,٧٪. وبالنسبة لعدم الموافقة، فقد بلغت نسبتهم ٢٢,٤٪ على مستوى إجمالي العينة، وفي الرياض بلغت ٢٤٪، وفي جدة ٢٣,٤٪، وفي الدمام ١٩,٣٪ وهذه النسبة لا يستهان بها حيث إنها توضح عدم تأثير التضخم على الادخار. ولعل ذلك يتفق إلى حدٍ ما مع ما توصلت إليه الدراسات الغربية الحديثة [١] من عدم تحديد مؤكد لأثره النهائي على الادخار.

---

(١) انظر:

1. Juster and Wachtel: A note on inflation and the saving rate, op. cit.
2. Thiriwall, A: Inflation and saving ratio across countries, op. cit.

جدول رقم (٣-٤٩) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين
نحو كون التضخم أحد عوامل تحديد للادخار

الـــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٥٧	٢٨,٥	٤٨	٣٢,٠	٥١	٣٤,٠	١٥٦	٣١,٢
الموافقة إلى حد ما	٩٥	٤٧,٥	٦٧	٤٤,٦	٧٠	٤٦,٧	٢٣٢	٤٦,٤
غير موافق	٤٨	٢٤,٠	٣٥	٢٣,٤	٢٩	١٩,٣	١١٢	٢٢,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٣,٥٣ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٧٤

هذا ولم تثبت وجود اختلافات بين اتجاهات المبحوثين بالنسبة للتضخم عاملاً محدداً للادخار بين المدن الثلاث وذلك لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ (٣,٥٣) ومستوى المعنوية (٠,٧٤). ويعزى ذلك إلى أن التضخم الناتج عن زيادة المستوى العام للأسعار من العوامل التي يستطيع أفراد العينة ملاحظتها والإحساس بهاء، حيث إن مستويات الأسعار للسلع والخدمات ارتفعت كثيراً، ورغم أن المملكة من الدول التي تسعى دائماً للحد من التضخم وارتفاع الأسعار وخاصة للسلع الأساسية التي تُدعم من قبل الدولة.

٥- **الإعالــة:**

يتضح من الجدول (٣-٥٠) أن نسبة الموافقة التامة على أن الإعالة أحد العوامل المحددة للادخار بلغت ٢٤٪ على مستوى العينة، وبالنسبة للمدن الثلاث فقد بلغت النسبة في الرياض ٢١٪، وفي جدة ٢٨٪، وفي الدمام ٢٤٪. أما بالنسبة للموافقة إلى حد ما فقد بلغت ٤٦,٦٪ على مستوى العينة، وبلغت في الرياض ٤٨٪، وفي جدة ٤٤,٧٪، وفي الدمام ٤٦,٧٪. بينما من أفاد بعدم الموافقة على أن الإعالة عامل من عوامل تحديد الادخار بلغت نسبتهم على مستوى العينة ٢٩,٤٪، وبالنسبة للمدن، ففي الرياض بلغت ٣١٪، وفي جدة ٢٧,٣٪، وفي الدمام ٢٩,٣٪.

جدول رقم (٣-٥٠) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين
نحو كون الاعالة أحد العوامل المحددة للادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٤٢	٢١,٠	٤٢	٢٨,٠	٣٦	٢٤,٠	١٢٠	٢٤,٠
الموافقة إلى حد ما	٩٦	٤٨,٠	٦٧	٤٤,٧	٧٠	٤٦,٧	٢٣٣	٤٦,٦
غير موافق	٦٢	٣١,٠	٤١	٢٧,٣	٤٤	٢٩,٣	١٤٧	٢٩,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٩,٠٨ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,١٦

ولم تثبت وجود اختلافات بين اتجاهات المبحوثين في المدن الثلاث نحو هذا الاتجاه لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ (٩,٠٨) بمستوى معنوية (٠,١٦).

٦- تحديد سن التقاعد:

لا شك أن تحديد سن التقاعد مُلتَزَم به في القطاع الحكومي، لذا تحرص فئة الموظفين الحكوميين على تأمين مدخرات لهم قبل الوصول إلى هذا السن، بينما في القطاع الخاص فإنه ليس هناك سن معين للتقاعد، ويعتمد على مقدرة الشخص على العمل والعطاء، ومع ذلك فإن نسبة ٣٠,٨٪ من إجمالي العينة، أفادت بالموافقة التامة على أن تحديد سن التقاعد يُعدّ عاملاً من العوامل المحددة للادخار ، بينما أفاد نسبة ٤٨٪ أنه موافق إلى حد ما، وأن نسبة لا يستهان بها ٢١,٢٪ أفادت بعدم الموافقة، ولقد بلغت هذه النسب في الرياض حيث أفاد نسبة ٣٤,٥٪ بالموافقة التامة على هذا العامل، وأن نسبة ٤٦,٥٪ أفادت بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ١٩٪ بعدم الموافقة. وفي جدة بلغت نسبة الموافقة التامة ٢٦,٧٪، والموافقة إلى حد ما ٥٢٪، وعدم الموافقة ٢١,٣٪. في حين بلغت الموافقة التامة في الدمام ٣٠٪، والموافقة إلى حد ما ٤٦٪، وعدم الموافقة ٢٤٪ وذلك كما هو موضح بالجدول (٣-٥١).

جدول رقم (٣-٥١) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين
نحو كون تحديد سن التقاعد أحد العوامل المحددة للادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٦٩	٣٤,٥	٤٠	٢٦,٧	٤٥	٣٠,٠	١٥٤	٣٠,٨
الموافقة إلى حد ما	٩٣	٤٦,٥	٧٨	٥٢,٠	٦٩	٤٦,٠	٢٤٠	٤٨,٠
غير موافق	٣٨	١٩,٠	٣٢	٢١,٣	٣٦	٢٤,٠	١٠٦	٢١,٢
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٥,٠٩ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٥٣

هذا ولم يثبت وجود اختلافات بين المدن الثلاث -الرياض، جدة، الدمام- نحو هذا العامل لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢.

٧- نظام التأمين ومعاشات التقاعد:

لا شك أن إدخال نظام التأمين ومعاشات التقاعد في القطاعين الحكومي والخاص كان له أثر على الادخار العائلي، حيث يعتبر هذا النظام من الادخار الإجباري الذي يلتزم به المستفيد مباشرة، دون أن يكون للفرد اختيار في استقطاعه من راتبه، بل يشعر الفرد أنه سوف يحصل (بعد بلوغه سن التقاعد أو عجزه عن العمل أو في حالة وفاته) على ما يكفي أسرته.

هذا ولقد أفاد نسبة ٣٥,٦٪ من إجمالي عينة الدراسة بالموافقة التامة على أن نظام التأمين ومعاشات التقاعد يعتبر عاملاً من العوامل المحددة للادخار العائلي، وأن نسبة ٤٣,٢٪ أفاد بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٢١,٢٪ بعدم الموافقة وهذه النسبة من الأفراد هم الذين لم يشملهم هذا النظام. وهذه النسب بلغت في مدينة الرياض ٣٧٪ للموافقة التامة، و ٤٤٪ للموافقة إلى حد ما، و ١٩٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة بلغت ٤١,٣٪ للموافقة التامة، ونسبة ٤٠٪ للموافقة إلى حد ما، ونسبة ١٨,٧٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة الدمام بلغت ٢٨٪ للموافقة التامة، ونسبة ٤٥,٣٪ للموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٤,٣٪ لعدم الموافقة، والجدول (٣-٥٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٣-٥٢) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين نحو كون نظام التأمين ومعاشات التقاعد أحد العوامل المحددة للادخار

الــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٧٤	٣٧,٠	٦٢	٤١,٣	٤٢	٢٨,٠	١٧٨	٣٥,٦
الموافقة إلى حد ما	٨٨	٤٤,٠	٦٠	٤٠,٠	٦٨	٤٥,٣	٢٤٦	٤٣,٢
غير موافق	٣٨	١٩,٠	٢٨	١٨,٧	٤٠	٢٤,٣	١٠٦	٢١,٢
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ١٠,٤٩ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,١٠

هذا ولقد ثبت وجود اختلافات بين المدن الثلاث نحو كون هذا العامل أحد العوامل المحددة للادخار وذلك لثبوت معنوية معامل كا٢ (١٠,٤٩) بمستوى (٠,١٠) وترجع هذه الاختلافات لوجود نسبة لا يستهان بها في المدن الثلاث لم تشملها نظام التأمينات ومعاشات

التقاعد مما أوجد اختلافات في الرأي بينهم، حيث إن مدينة الرياض تعتبر من المدن المطبق بها هذا النظام بالكامل، وربما في القطاع الخاص، بينما في مدينة الدمام ربما توجد نسبة من القطاع الخاص لم يطبق عليهم هذا النظام، وإن كان للإجراءات الأخيرة لوزارة الداخلية التي تقضي بضرورة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية وعدم الموافقة على طلبات الاستقدام للشركات والمؤسسات غير المشتركة دور في زيادة تأثير هذا العامل.

٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية:

لا شك أن المملكة العربية السعودية من البلاد المستقرة إلى حدٍ كبير من الناحية الاقتصادية والسياسية، وذلك للسياسة الرشيدة والمتّزنة لحكومة المملكة تجاه مختلف القضايا الإسلامية والعربية والدولية، ولهذا فإن استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية يعتبر عامل مهم من العوامل المحددة للادخار العائلي، لاطمئنان المواطن على دخله ومن ثم مدخراته.

هذا ولقد أفاد نسبة (٣٣٪) من إجمالي العينة بالموافقة التامة على أن استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية عامل من العوامل المحددة للادخار العائلي، بينما أفاد نسبة ٤٤,٦٪ بالموافقة إلى حد ما، وأن نسبة ٢٢,٤٪ أفاد بعدم الموافقة. كما أن هذه النسبة بلغت في مدينة الرياض ٣٣٪ أفاد بالموافقة التامة، ونسبة ٤٢,٥٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٤,٥٪ أفاد بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة أفاد نسبة ٣٨٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٣٨٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٤٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة الدمام أفاد نسبة ٢٨٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٥٤٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ١٨٪ بعدم الموافقة، ويوضح ذلك الجدول (٣-٥٣).

جدول رقم (٣-٥٣) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين نحو كون استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية أحد العوامل المحددة للادخار

الرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٦٦	٣٣,٠	٥٧	٣٨,٠	٤٢	٢٨,٠	١٦٥	٣٣,٠
الموافقة إلى حد ما	٨٥	٤٢,٥	٥٧	٣٨,٠	٨١	٥٤,٠	٢٢٣	٤٤,٦
غير موافق	٤٩	٢٤,٥	٣٦	٢٤,٠	٢٧	١٨,٠	١١٢	٢٢,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ١٠,٧٤ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٠٩

هذا ولقد ثبت وجود اختلافات في آراء المواطنين في المدن الثلاث نحو هذا الاتجاه لثبوت معنوية معامل كا٢ (١٠,٧٤) بمستوى (٠,٠٩)، ويعزى ذلك لعدم إحساس بعض المواطنين بهذا العامل، كونه اتجاه طبيعي لديهم أن تكون المملكة في حالة استقرار جيد اقتصادياً وسياسياً.

٩- الثقة في الأسواق المالية:

يعتبر سوق المال في المملكة من أفضل الأسواق المالية في العالم العربي، وذلك لكبر حجم التعامل، ولدقة التشريعات والقوانين التي تنظمه، والإشراف الجيد عليه، وبذلك تعتبر ثقة المواطن السعودي في سوق المال من العوامل المؤثرة في القرار الادخاري لدى الأفراد.

ويتضح من الجدول (٣-٥٤) أن نسبة ٣٤,٤٪ أفاد بالموافقة التامة على أن سوق المال السعودي عامل من العوامل المحددة للادخار، بينما أفاد نسبة ٤٦,٢٪ بالموافقة إلى حد ما، وأن نسبة ١٩,٤٪ أفاد بعدم الموافقة وذلك لإجمالي العينة. وقد بلغت نسبة الموافقة التامة في مدينة الرياض ٣٤,٥٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٧٪، وبعدم الموافقة نسبة ١٨,٥٪. وفي مدينة جدة بلغت نسبة الموافقة التامة ٣٠٪، وبالموافقة إلى حد ما ٥٠٪، وبعدم الموافقة نسبة ٢٠٪. بينما في مدينة الدمام بلغت نسبة الموافقة التامة ٣٨,٧٪، والموافقة إلى حد ما ٤١,٣٪، وعدم الموافقة ٢٠٪.

جدول رقم (٣-٥٤) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين نحو كون الثقة في الأسواق المالية أحد العوامل المحددة للادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٤٩	٣٤,٥	٤٥	٣٠,٠	٥٨	٣٨,٧	١٧٢	٣٤,٤
الموافقة إلى حد ما	٩٤	٤٧,٠	٧٥	٥٠,٠	٦٢	٤١,٣	٢٣١	٤٦,٢
غير موافق	٣٧	١٨,٥	٣٠	٢٠,٠	٣٠	٢٠,٠	٩٧	١٩,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٣,٢٣ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٧٧

هذا ولم تثبت وجود اختلافات نحو هذا العامل في المدن الثلاث، حيث إن سوق الأوراق المالية في المملكة منظم ومستقر وفعال ويستخدم أحدث ما تم التوصل إليه من تقنيات في هذه السوق، لذا لم تثبت معنوية معامل كا٢ (٣,٢٣).

١٠- السياسة المالية والاقتصادية:

يمكن القول إن السياسة الاقتصادية والتي هي إجراءات تتخذها السلطات الحكومية بهدف تحقيق أهداف معينة، ولعل أهم أدواتها هي السياستين المالية والنقدية، وفي جميع خطط التنمية وضعت الدولة سياسة مالية ونقدية هدفت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أسواق المملكة.

ولقد أفاد نسبة ٣٤,٦٪ من إجمالي العينة بالموافقة التامة على أن السياسة المالية والنقدية عامل من العوامل المحددة للادخار، بينما أفاد نسبة ٤٠,٤٪ بالموافقة إلى حد ما، وأن نسبة ٢٥٪ أفاد بعدم الموافقة. ولقد بلغت نسبة الموافقة التامة في مدينة الرياض ٢٤٪، والموافقة إلى حد ما نسبة ٣٨,٥٪، وعدم الموافقة نسبة ٢٧,٥٪. وفي مدينة جدة بلغت نسبة الموافقة التامة ٣٨,٧٪، والموافقة إلى حد ما ٣٩,٣٪، وعدم الموافقة نسبة ٢٢٪. بينما في مدينة الدمام بلغت نسبة الموافقة التامة ٣١,٣٪، والموافقة إلى حد ما ٤٤٪، وعدم الموافقة ٢٤,٧٪ كما يتضح ذلك من الجدول (٣-٥٥).

جدول رقم (٣-٥٥) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين نحو كون السياسة المالية والنقدية أحد العوامل المحددة للادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٦٨	٢٤,٠	٥٨	٣٨,٧	٤٧	٣١,٣	١٧٣	٣٤,٦
الموافقة إلى حد ما	٧٧	٣٨,٥	٥٩	٣٩,٣	٦٦	٤٤,٠	٢٠٢	٤٠,٤
غير موافق	٥٥	٢٧,٥	٣٣	٢٢,٠	٣٧	٢٤,٧	١٢٥	٢٥,٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٣,٠١ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٨٠

هذا ولم تثبت وجود اختلافات بين المدن الثلاث لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ (٣,٠١) ولشعور معظم الأفراد بنوع من الاستقرار النسبي في السياستين المالية والاقتصادية.

١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق:

قد تكون المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الإسلامية التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في سائر شؤونها، ولعل ذلك ينعكس على تصرفات الأفراد عند إنفاق الدخل بحيث يجنبونه السفه والإسراف والتبذير. لذا يمكن اعتبار الالتزام بالأحكام والآداب الشرعية عامل من العوامل المحددة للادخار لدى أفراد المجتمع السعودي.

وكما يتضح من الجدول (٣-٥٦) فقد أفاد نسبة ٣٣,٦٪ بالموافقة التامة على أن الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق عامل من العوامل المحددة للادخار، بينما أفاد نسبة ٤٢,٨٪ بالموافقة إلى حد ما، وأن نسبة ٢٣,٦٪ أفاد بعدم الموافقة وذلك على مستوى إجمالي العينة. وفي مدينة الرياض أفاد نسبة ٣٥٪ بالموافقة التامة على ذلك، ونسبة ٣٩٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٦٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة أفاد نسبة ٣٣,٣٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٦,٧٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٠٪ بعدم الموافقة. بينما في مدينة الدمام فقد أفاد نسبة ٣٢٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٤٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٤٪ بعدم الموافقة.

جدول رقم (٣-٥٦) : توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لاتجاهات المبحوثين نحو كون الالتزام بالآداب الشرعية أحد العوامل المحددة للادخار

الـــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٧٠	٣٥,٠	٥٠	٣٣,٣	٤٨	٣٢,٠	١٦٨	٣٣,٦
الموافقة إلى حد ما	٧٨	٣٩,٠	٧٠	٤٦,٧	٦٦	٤٤,٠	٢١٤	٤٢,٨
غير موافق	٥٢	٢٦,٠	٣٠	٢٠,٠	٣٦	٢٤,٠	١١٨	٢٣,٦
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٣,٣٥ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٧٦

هذا ولم تثبت وجود اختلافات في المدن الثلاث نحو هذا الاتجاه، وذلك لوجود الالتزام بالآداب والتوجيهات الإسلامية في كل مدن المملكة، لذا لم تثبت معنوية معامل كا٢ (٣,٣٥).

الأهمية النسبية للعوامل المحددة للادخار العائلي:

يتضح من المتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاهات المبحوثين نحو العوامل المحددة للادخار العائلي أن الدخل يعتبر في الأهمية الأولى من هذه العوامل، يليه الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق وتعتبر الأهمية الثانية، ثم انتشار وحدات الجهاز المصرفي في الأهمية الثالثة، في حين تأتي الإعالة في الأهمية الرابعة، ويأتي في الأهمية الخامسة رصيد الثروة، ثم تحديد سن التقاعد في الأهمية السادسة، ثم التضخم في الأهمية السابعة، ثم نظام التأمين ومعاشات التقاعد في الأهمية الثامنة، فاستقرار الأحوال الاقتصادية والسياسة في الأهمية التاسعة، وتأتي الثقة في الأسواق المالية في الأهمية العاشرة، وأخيراً السياسة المالية والنقدية، وذلك كما هو موضح في الجدول (٣-٥٧).

جدول رقم (٣-٥٧) : الأهمية النسبية للعوامل المحددة للادخار العائلي

العوامل المحددة للادخار العائلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١- الدخل	١,٥٤	٠,٦٠	الأول
٢- انتشار وحدات البنوك التجارية	١,٧٢	١,٠٧	الثاني
٣- رصيد الثروة	١,٩٩	١,٢٨	الخامس
٤- التضخم	٢,٠١	١,٣٤	السادس
٥- الإعالة	٢,١١	١,٢٠	العاشر
٦- تحديد سن التقاعد	١,٩٨	١,٢٨	السابع
٧- نظام التأمين ومعاشات التقاعد	٢,٠٠	١,٣٨	الثامن
٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية	٢,٠٤	١,٤١	التاسع
٩- الثقة في الأسواق المالية	٢,٠٧	١,٥٤	الرابع
١٠- السياسة المالية والنقدية	٢,١٣	١,٧٩	الحادي عشر
١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق	١,٦٨	١,٠١	الثاني عشر

بعض العوامل الأخرى المحددة للادخار العائلي:

١- العادات والتقاليد السائدة:

يمكن استنتاج هذا العامل من التحليل الذي أُجري لمعرفة أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمواطن السعودي على العوامل المحددة للادخار العائلي، حيث تبين من إيجاد العلاقات بين العمر والمهنة والتعليم والدخل وحجم الأسرة، مع العوامل الأخرى المحددة للادخار العائلي، أن لها تأثيراً على قرارات الأفراد عند تجنيبهم جزء من الدخل، وتتحكم في هذه الخصائص، العادات والتقاليد السائدة في المجتمع السعودي، وبذلك يمكن القول بأن للعادات والتقاليد أثر على الادخار العائلي، وعليه يمكن اعتبارها عاملاً من العوامل المحددة للادخار العائلي.

٢- المحاكاة والتقليد:

وهو سلوك متّبع في المجتمع السعودي، ودافع ذو أثر كبير على قرارات الإنفاق والادخار لدى أفراد المجتمع في المملكة العربية السعودية، وإن كان هذا ليس سيئاً، حيث إن بعض الأعراف السوية مأمور باتباعها شرعاً.

٣- معدل ربحية الاستيراد في القطاع الخاص.

٤- الرقم القياسي لأسعار المنتجات.

٥- **الرقم القياسي المرجح لأسعار المستهلكين.**

هذه المتغيرات تندرج تحت السياسة الاقتصادية في المملكة، والتي تم دراستها في الاستبانة عاملاً من العوامل المحددة للادخار العائلي والتي اتضح أن تأثيرها ضعيف، وهي من أقل العوامل تأثيراً في الادخار العائلي حيث كان لها التأثير الأخير في الأهمية النسبية، ولعل للاستقرار النسبي في السياسة الاقتصادية للمملكة دوراً في هذا.

٦- **سعر الفائدة:**

تقدم البنوك التجارية أسعار فائدة على أنواع معينة من الودائع بهدف تشجيع وحفز الأفراد على زيادة مدخراتهم وتجميعها في أوعية لها عائد مستقر يتمثل في نسبة معينة من هذه المدخرات، وعادة ما تعادل هذه النسبة ما هو سائد في البنوك العالمية. ولكن ليس لهذا النوع من التشجيع والحفز دور كبير في جذب مدخرات الأفراد. لذا انتهى رأي المبحوثين إلى ثانوية هذا العامل وإن لم يُستبعد.

ثانياً: الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي:

في محاولة لمعرفة اتجاهات المواطن السعودي نحو الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى تجنيب جزء من الدخل بعيداً عن الإنفاق الاستهلاكي، تم وضع مقياس ثلاثي لهذه الدوافع والأسباب لتوضيح اتجاهات المواطنين نحوها.

وفيما يلي اتجاهات المواطنين نحو الدوافع والأسباب التي تجعل الأفراد يدخرون:

١- مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل.

٢- تأمين رصيد من المال عند الحاجة إليه.

٣- تأمين مستلزمات زواج الأبناء.

٤- حث الدين الحنيف على الادخار وعدم إنفاق كل الدخل.

٥- تأمين مبلغ من المال لأداء فريضة الحج والعمرة.

٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل.

٧- لعمل احتياطي ينفع عند بلوغ سن التقاعد أو العجز عن العمل.

٨- تأمين مبلغ للسفر للخارج ولقضاء الإجازات.

١- مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل:

تعتبر الرغبة في توفير دخل لمواجهة الأعباء العائلية في المستقبل من الدوافع المهمة التي قد تؤدي إلى زيادة الادخار لدى الأفراد في المجتمع السعودي، وقد انعكس هذا عند انخفاض الدخل للظروف الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط، ولوحظ تكيف المواطن السعودي مع الدخل الجديد، ولقد حرص على الاستفادة من مدخراته السابقة في زيادة هذا الدخل والإنفاق لمواجهة الأعباء العائلية.

هذا وقد أفاد نسبة ٤٨,٨٪ من إجمالي العينة بالموافقة التامة على هذا الدافع، بينما أفاد نسبة ٤٢,٤٪ بالموافقة إلى حد ما، وأن نسبة ٨,٨٪ لم توافق. وفي مدينة الرياض أفاد بالموافقة التامة على هذا الدافع نسبة ٤٨٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٥٪، وبعدم الموافقة نسبة ٧٪. وفي مدينة جدة أفاد بالموافقة التامة على هذا الدافع نسبة ٤٨٪ وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤١,٣٪، وبعدم الموافقة نسبة ١٠,٧٪. وفي مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة ٥٠,٧٪، وبالموافقة إلى حد ما ٤٠٪، وبعدم الموافقة ٩,٣٪، كما هو موضح بالجدول (٣-٥٨).

جدول رقم (٣-٥٨) : آراء المبحوثين نحو كون مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل دافعاً للادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٩٦	٤٨,٠	٧٢	٤٨,٠	٧٦	٥٠,٧	٢٤٤	٤٨,٨
الموافقة إلى حد ما	٩٠	٤٥,٠	٦٢	٤١,٣	٦٠	٤٠,٠	٢١٢	٤٢,٤
غير موافق	١٤	٧,٠	١٦	١٠,٧	١٤	٩,٣	٤٤	٨,٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٢,٢٦ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٦٠

هذا ولم تثبت وجود اختلافات بين المدن الثلاث لثبوت معنوية معامل كا٢، ويؤكد ذلك أن هذا الاتجاه يعتبر اتجاه عام لجميع مواطني المملكة في حرصهم على مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل وعلى زيادة مدخراتهم والاستفادة منها في زيادة الدخل في المستقبل.

٢- **تأمين رصيد من المال عند الحاجة إليه:**

لاشك في أن مواجهة الأعباء العائلية تحتاج إلى تأمين رصيد من المال قد تدعو إليه الحاجة، كما أن هذا التأمين متمم للدافع الأول، حيث إنه يليه في الأهمية، وذلك لمواجهة الأعباء العائلية غير المتوقعة. ولهذا فقد أفاد نسبة ٤٧,٨٪ من مفردات عينة الدراسة بالموافقة التامة على هذا الدافع، وأفاد نسبة ٤٥,٢٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٧٪ بعدم الموافقة.

وبالنسبة لمدينة الرياض فلقد أفاد ٤٨,٥٪ بالموافقة التامة على هذا الدافع، ونسبة ٤٤,٥٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٧٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة أفاد نسبة ٤٧,٣٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٤٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٧,٧٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة الدمام أفاد نسبة ٤٧,٣٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٧,٣٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٥,٤٪ بعدم الموافقة، كما هو موضح بالجدول (٣-٥٩).

جدول رقم (٣-٥٩) : آراء المبحوثين نحو كون تأمين مبلغ من المال عند الحاجة إليه دافعاً للادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٩٧	٤٨,٥	٧١	٤٧,٣	٧١	٤٧,٣	٢٣٩	٤٧,٨
الموافقة إلى حد ما	٨٩	٤٤,٥	٦٦	٤٤,٠	٧١	٤٧,٣	٢٢٦	٤٥,٢
غير موافق	١٤	٧,٠	١٣	٧,٧	٨	٥,٤	٣٥	٧,٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٢,٥٩ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٨٥

هذا ولم توجد أي اختلافات في الرأي بين المدن الثلاث وذلك لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢، ولأهمية هذا الدافع لدى المواطن السعودي.

٣- **تأمين مستلزمات زواج الأبناء:**

يُعدّ الزواج من الحاجات الطبيعية التي ينبغي إشباعها وهو في المملكة يُنافس الوظيفة ومصدر الدخل في الأهمية لدى الشباب، وقد شكلت المهور عقبة كبيرة أمام كثير منهم، لذا قد يلجأ أولياء الأمور إلى الادخار وتوفير جزء من الدخل لمواجهتها.

هذا ولقد أفاد نسبة ٤١,٦٪ من مفردات عينة الدراسة بالموافقة التامة على هذا الدافع، وأفاد نسبة ٤٥,٨٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ١٢,٦٪ بعدم الموافقة.

وفي مدينة الرياض أفاد ٤٦٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٠٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ١٤٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة أفاد نسبة ٣٨,٧٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٩,٣٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ١٢٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة الدمام أفاد نسبة ٣٨,٧٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٥٠٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ١١,٣٪ بعدم الموافقة، كما هو موضح بالجدول (٣-٦٠).

جدول رقم (٣-٦٠) : آراء المبحوثين نحو كون تأمين مستلزمات زواج الأبناء دافعاً للادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٩٢	٤٦,٠	٥٨	٣٨,٧	٥٨	٣٨,٧	٢٠٨	٤١,٦
الموافقة إلى حد ما	٨٠	٤٠,٠	٧٤	٤٩,٣	٧٥	٥٠,٠	٢٢٩	٤٥,٨
غير موافق	٢٨	١٤,٠	١٨	١٢,٠	١٧	١١,٣	٦٣	١٢,٦
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٩,٦٢ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,١٤

ولم تثبت وجود اختلافات في الاتجاه والرأي نحو هذا العامل بين المدن الثلاث لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ ولأهمية هذا الدافع.

٤- حث الدين الحنيف على الادخار:

قد يكون لالتزام المملكة بتطبيق الشريعة الإسلامية دور في الرشد عند إنفاق الدخل وتجنيبه السفه والإسراف والتبذير وادخار جزء منه.

ولقد كان لهذا الدافع الأثر الكبير في اتجاهات الأفراد نحو ادخار جزء من الدخل حيث إنعكس ذلك في آرائهم، فقد أفاد نسبة ٦٣,٤٪ من مفردات عينة الدراسة بالموافقة التامة، وأن نسبة ٣٢,٤٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما نسبة قليلة أفادت بعدم الموافقة بلغت ٤,٢٪.

واتضح ذلك في المدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد بالموافقة التامة على هذا العامل نسبة ٦٢,٥٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٣٣,٥٪، بينما عدم الموافقة بلغت نسبة ٤٪. وفي مدينة جدة أفاد بالموافقة التامة نسبة ٥٩,٣٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٣٦٪، بينما أفاد بعدم الموافقة نسبة ٤,٧٪. وفي مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة نسبة ٦٨,٧٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٢٧,٣٪، بينما من أفاد بعدم الموافقة نسبة ٤٪، كما هو موضح بالجدول (٣-٦١).

جدول رقم (٣-٦١) : آراء المبحوثين في حث الدين على الادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	١٢٥	٦٢,٥	٨٩	٥٩,٣	١٠٣	٦٨,٧	٣١٧	٦٣,٤
الموافقة إلى حد ما	٦٧	٣٣,٥	٥٤	٣٦,٠	٤١	٢٧,٣	١٦٢	٣٢,٤
غير موافق	٨	٤,٠	٧	٤,٧	٦	٤,٠	٢١	٤,٢
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٣,٩٢ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٦٦

هـذا ولـم تثبـت وجـود اختلافـات في الاتجاه بالنسبة للمدن الثـلاث لعدم ثبوت معنويـة معامل كا٢.

٥- تأمين مبلغ من المال لأداء فريضة الحج والعمرة:

الحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام، والاستطاعة متوفرة لدى أغلب فئات المجتمـع السعودي، ونظراً لارتفاع تكاليف الحج، أو حتى العمرة، فقد يحتـاج الشـخص إلـى تجنيـب جزء من دخله للصرف على أداء هذه الفريضة.

ولقد أفاد نسبة ٢٩,٨٪ من مفردات العينة بالموافقة التامة علـى ذلـك، وأفـاد نسـبة ٤٧,٤٪ بالموافقة إلى حد ما، بينمـا أفـاد نسبة ٢٢,٨٪ بعـدم الموافقـة، وتـرى هـذه النسـبة التـي لا يستهان بها على أن فريضة الحج تتم مرة واحدة وأن الدخل يكفي للقيام بهذه الفريضة دون الحاجة إلى الادخار.

وبالنسبة للمدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد نسبة ٣٠٪ بالموافقة التامة على هذا الدافـع، وأن نسبة ٤٥٪ أفاد بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٢٥٪ بعـدم الموافقـة. وفـي مدينـة جدة أفاد بالموافقة التامة نسبة ٢٦٪، وبالموافقة إلى حد ما نسـبة ٤٩,٣٪، بينمـا أفـاد بعـدم الموافقـة نسـبة ٢٤,٧٪. وفـي مدينـة الدمـام أفـاد بالموافقـة التامـة نسـبة ٣٣,٣٪، ونسـبة ٣٣,٣٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ١٨٪ بعدم الموافقة، كما هو موضـح بـالجدول (٣-٦٢).

جدول رقم (٣-٦٢) : آراء المبحوثين نحو تأمين مبلغ من المال لأداء
فريضة الحج والعمرة

الـــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٦٠	٣٠,٠	٣٩	٢٦,٠	٥٠	٣٣,٣	١٤٩	٢٩,٨
الموافقة إلى حد ما	٩٠	٤٥,٠	٧٤	٤٩,٣	٧٣	٤٨,٧	٢٣٧	٤٧,٤
غير موافق	٥٠	٢٥,٠	٣٧	٢٤,٧	٢٧	١٨,٠	١١٤	٢٢,٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٥,٤٧ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٤٨

هـذا ولـم تثبـت وجـود اختلافـات فـي الـرأي بالنسبة للمدن الثلاث لعدم ثبـوت معنويـة معامل كا٢.

٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل:

نظراً للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، ورغبة الأفراد فـي الاسـتفادة مـن المشـاريع الاستثمارية سواء بالمشاركة فيها أو تملّكها، حيث إن لها دوراً في زيادة دخل الفرد، وهـذا ما تم التوصل إليه من مصادر الدخل، حيـث يوجـد لـدى أغلـب الأفـراد أكثـر مـن مصـدر للدخل مع الراتب سواء من الاستثمار في سوق الأسهم أو العقارات أو المشاريع المشتركة. والرغبة في الادخار لغرض الاستثمار من الدوافع ذات الأهمية لـدى الأفـراد فـي المجتمـع السعودي.

ولقد أفاد نسبة ٣٢,٢٪ من مفردات العينة بالموافقـة التامـة علـى هـذا العـامل، وأفـاد نسـبة ٤٢,٢٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٢٥,٦٪ بعدم الموافقة.
وبالنسبة للمدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد نسـبة ٣٢٪ بالموافقـة التامـة، ونسـبة ٤٠٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٢٨٪ بعـدم الموافقـة. وفـي مدينـة جـدة أفـاد بالموافقـة التامة نسبة ٣٢,٧٪، وبالموافقة إلى حد ما نسـبة ٤٤,٧٪، بينمـا أفـاد بعـدم الموافقـة نسـبة ٢٢,٦٪ . وفي مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة نسبة ٣٢٪، ونسبة ٤٢,٧٪ بالموافقـة إلـى حد ما، بينما أفاد نسبة ٢٥,٣٪ بعدم الموافقة، كما هو موضح بالجدول (٣-٦٣).

جدول رقم (٣-٦٣) : آراء المبحوثين نحو كون الادخار لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل دافعاً للادخار

الـــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٦٤	٣٢,٠	٤٩	٣٢,٧	٤٨	٣٢,٠	١٦١	٣٢,٢
الموافقة إلى حد ما	٨٠	٤٠,٠	٦٧	٤٤,٧	٦٤	٤٢,٧	٢١١	٤٢,٢
غير موافق	٥٦	٢٨,٠	٣٤	٢٢,٦	٣٨	٢٥,٣	١٢٨	٢٥,٦
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٤,١٢ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية =

هذا ولم تثبت وجود اختلافات في الرأي في اتجاهات المواطنين في المدن الثلاث لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢.

٧- لعمل احتياطي ينفع عند بلوغ سن التقاعد أو العجز عن العمل:

قد يكون من الأمور الجيدة في المجتمع السعودي هو النظرة للمستقبل ومحاولة تأمينه والاطمئنان عليه، وخاصة عند بلوغ سن التقاعد أو العجز عن العمل، ولذلك قد يُنظر إلى هذا اليوم بعين اليقين، لذا يعمل على تأمين مبالغ احتياطية إما في صورة نقدية أو استثمارات تعود عليه بدخل عند سن التقاعد أو العجز عن العمل.

هذا ولقد أفاد نسبة ٣٨,٨٪ من مفردات العينة بالموافقة التامة على ذلك، وأفاد نسبة ٤١,٨٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ١٩,٤٪ بعدم الموافقة. وترجع هذه النسبة – عدم الموافقة – إلى اطمئنان هذه الفئة لوجود نظام التأمين والتقاعد الذي سوف يضمن لهم معاش تقاعد.

وفي المدن الثلاث، في مدينة الرياض أفاد نسبة ٤٢,٥٪ بالموافقة التامة، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٣٨٪، بينما أفاد بعدم الموافقة نسبة ١٩,٥٪. وفي مدينة جدة أفاد بالموافقة التامة نسبة ٣٧,٣٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٠,٧٪، بينما أفاد بعدم الموافقة نسبة ٢٢٪. وفي مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة نسبة ٣٥,٣٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٨٪، بينما أفاد بعدم الموافقة نسبة ١٦,٧٪، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٦٤).

جدول رقم (٣-٦٤) : آراء المبحوثين نحو عمل احتياطي ينفع عند بلوغ سن التقاعد أو العجز عن العمل

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٨٥	٤٢,٥	٥٦	٣٧,٣	٥٣	٣٥,٣	١٩٤	٣٨,٨
الموافقة إلى حد ما	٧٦	٣٨,٠	٦١	٤٠,٧	٧٢	٤٨,٠	٢٠٩	٤١,٨
غير موافق	٣٩	١٩,٥	٣٣	٢٢,٠	٢٥	١٦,٧	٩٧	١٩,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٥,٥٧ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٤٧

هذا ولم يثبت وجود اختلافات في الرأي في المدن الثلاث بالنسبة لهذا العامل لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ وأهمية مثل هذا الدافع.

٨- تأمين مبلغ للسفر للخارج ولقضاء الإجازات:

قد يأتي في مؤخرة العوامل من حيث الأهمية دافعاً من دوافع الادخار، تأمين مبلغ للسفر للخارج أو لقضاء الإجازات، وذلك لأن بعض فئات المجتمع تحرص على ذلك، ولكن الغالبية قد لا تدخر لهذا السبب، ولهذا اختلفت اتجاهات الأفراد نحو هذا الدافع.

ولقد تبين أن نسبة ٢٣,٤٪ من مفردات العينة أفادت بالموافقة التامة على هذا الرأي، وأفاد نسبة ٣٩,٨٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما نسبة ٣٦,٨٪ أفاد بعدم الموافقة.

ولقد اختلفت هذه النسب في المدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد نسبة ٢٦,٥٪ بالموافقة التامة، وأن نسبة ٣١,٥٪ أفاد بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٤٢٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة أفاد نسبة ١٦,١٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٥,٣٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٣٨,٦٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة الدمام أفاد نسبة ٢٦,٧٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٥,٣٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما نسبة ٢٨٪ بعدم الموافقة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٦٤).

جدول رقم (٣-٦٤) : آراء المبحوثين نحو تأمين مبلغ للسفر للخارج وقضاء وقت الفراغ

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٥٣	٢٦,٥	٢٤	١٦,١	٤٠	٢٦,٧	١١٧	٢٣,٤
الموافقة إلى حد ما	٦٣	٣١,٥	٦٨	٤٥,٣	٦٨	٤٥,٣	١٩٩	٣٩,٨
غير موافق	٨٤	٤٢,٠	٥٨	٣٨,٦	٤٢	٢٨,٠	١٨٤	٣٦,٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ١٦,٠٥ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٠١

هذا ولقد وجدت اختلافات في الرأي بالنسبة للمدن الثلاث، وهذا ما أكدته البيانات بأنه لم يتفق المبحوثين على أن السفر للخارج وتأمين مبالغ له من الدوافع التي قد تؤدي إلى الادخار، لذا لم تثبت معنوية معامل كا٢ (١٦,٥) بمستوى معنوية (٠,١).

الأهمية النسبية للدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي :

يتضح من المتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاهات المبحوثين نحو الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي، أن مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل يُعتبر الأول في الأهمية النسبية، يليه تأمين رصيد من المال عند الحاجة إليه في الأهمية الثانية، ثم حث الإسلام على الادخار يأتي في الأهمية الثالثة، وتأمين مستلزمات الزواج للأبناء في الأهمية الرابعة، ثم لعمل احتياطي ينفع عند بلوغ سن التقاعد أو العجز عن العمل يأتي في الأهمية الخامسة، ثم تأمين مبلغ من المال لأداء فريضة الحج والعمرة في الأهمية السادسة، ولعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل يأتي في الأهمية السابعة، وأخيراً تأمين مبلغ للسفر للخارج ولقضاء وقت الفراغ يأتي في الأهمية الثامنة، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٣-٦٦).

جدول رقم (٣-٦٦) : الأهمية النسبية للدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي

الدوافع والأسباب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١- مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل.	١,٤٣	٠,٧٣	الأول
٢- تأمين رصيد من المال عند الحاجة إليه.	١,٦٤	٠,٨٩	الثاني
٣- تأمين مستلزمات زواج الأبناء.	١,٨٦	١,٠٧	الرابع
٤- حث الإسلام على الادخار.	١,٧٦	١,٠٣	الثالث
٥- تأمين مبلغ من المال لأداء فريضة الحج والعمرة.	٢,١٦	١,٥٢	السادس
٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل.	٢,٣٨	١,٥٧	السابع
٧- لعمل احتياطي ينفع عند بلوغ سن التقاعد أو العجز عن العمل.	١,٩٦	١,٣٥	الخامس
٨- تأمين مبلغ للسفر للخارج ولقضاء وقت الفراغ.	٢,٢٢	١,٦٨	الثامن

ثالثاً: اتجاهات المواطن السعودي نحو الوسيلة المثلى لزيادة المدخرات وتنميتها :

حاول الباحث – من خلال الاستبانة – معرفة آراء المبحوثين حول الوسيلة المثلى لزيادة مدخراتهم وكيفية تنميتها وأهم الوسائل المستخدمة في ذلك، وكانت الإجابات على النحو التالي:

١- تخفيض الإنفاق على الكماليات:

يتضح من الجدول رقم (٣-٦٧) أن الاتجاه العام للمبحوثين يميل إلى الموافقة على أن تخفيض الإنفاق على السلع الكمالية قد يؤدي إلى زيادة المدخرات، حيث أفاد نسبة ٤٢,٢٪ من إجمالي العينة بالموافقة التامة، ونسبة ٤٤,٤٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ١٣,٤٪ بعدم الموافقة على ذلك.

ولقد بلغت هذه النسبة في مدينة الرياض ٤٥,٥٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٠,٥٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ١٤٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة أفاد نسبة ٣٨,٧٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٨٪ بالموافقة إلى حد ما ونسبة ١٣,٣٪ بعدم الموافقة. أما في مدينة الدمام فقد أفاد نسبة ٤١,٣٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٦٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ١٢,٧٪ بعدم الموافقة.

جدول رقم (٣-٦٧) : آراء المبحوثين نحو كون تخفيض الإنفاق على الكماليات إحدى وسائل زيادة الادخار

الـــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٩١	٤٥,٥	٥٨	٣٨,٧	٦٢	٤١,٣	٢١١	٤٢,٢
الموافقة إلى حد ما	٨١	٤٠,٥	٧٢	٤٨,٠	٦٩	٤٦,٠	٢٢٢	٤٤,٤
غير موافق	٢٨	١٤,٠	٢٠	١٣,٣	١٩	١٢,٧	٦٧	١٣,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٧,٩٢ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٢٤

ولم تثبت وجود اختلافات بين آراء المبحوثين في كل من الرياض وجدة والدمام لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ (٧,٩٢) حيث إن الآراء متفقة على أن تخفيض الإنفاق على الكماليات قد يؤدي إلى زيادة الادخار.

٢- تشجيع المؤسسات المصرفية (البنوك) على فتح محافظ استثمارية وفقاً للشريعة الإسلامية لجذب المدخرات العائلية وعمل شهادات استثمار:

يتضح من الجدول التالي (٣-٦٨) أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو تشجيع المصارف على فتح محافظ استثمارية وفقاً للشريعة الإسلامية لجذب المدخرات العائلية قد يكون عاملاً من عوامل زيادة الادخار، وكذلك عمل شهادات استثمارية ذات عائد جيد قد يؤدي لجذب المدخرات، ولقد أجاب على ذلك نسبة ٣٤,٦٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٤٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما أفاد نسبة ٢١,٤٪ بعدم الموافقة.

وبالنسبة للمدن الثلاث ففي مدينة الرياض أفاد نسبة ٣٣٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٥٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٢٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة أفاد نسبة ٣٤٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٤٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٢٪ بعدم الموافقة. أما في مدينة الدمام فقد أفاد نسبة ٣٧,٣٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٢,٧٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ٢٠٪ بعدم الموافقة. وقد بلغت نسبة عدم الموافقة ٢١,٤٪ من إجمالي العينة، ونسبة ٢٢٪ في مدينة الرياض، و٢٢٪ في مدينة جدة، و٢٠٪ في مدينة الدمام، وهذه النسب لا يستهان بها، ويمكن إرجاع ذلك إلى تخفيض بعض أفراد العينة التعامل مع بعض المصارف التجارية.

جدول رقم (٣-٦٨) : آراء المبحوثين نحو تشجيع المؤسسات المصرفية بفتح محافظ استثمارية جديدة لجذب المدخرات

الـــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٦٦	٣٣,٠	٥١	٣٤,٠	٥٦	٣٧,٣	١٧٣	٣٤,٦
الموافقة إلى حد ما	٩٠	٤٥,٠	٦٦	٤٤,٠	٦٤	٤٢,٧	٢٢٠	٤٤,٠
غير موافق	٤٤	٢٢,٠	٢٩	٢٢,٠	٣٠	٢٠,٠	١٠٧	٢١,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ١,٥٨ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٩٥

ولم تثبت وجود اختلافات بين المدن الثلاث لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢ حيث اتفقت جميع الاتجاهات في المدن الثلاث على أن للمصارف التجارية دوراً كبيراً في تجميع المدخرات العائلية، كما أن لها وسائلها الخاصة في جذب هذه المدخرات، وإن كانت تبذل جهداً في إقناع عملائها بشرعية معاملاتها وبُعدها عن شُبهة الربا.

٣- فرص الاستثمار في المملكة كبيرة وضمان الحصول على عائد مجزي فيها يشجع على الادخار:

يتضح من الجدول (٣-٦٩) أن الاتجاه العام للمبحوثين يميل إلى الموافقة على أن فرص الاستثمار في المملكة كبيرة، وضمان الحصول على عائد مجزي يشجع على الادخار، ولقد أفاد بالموافقة التامة نسبة ٣٧٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٣٨,٤٪ لإجمالي العينة. بينما بلغت هذه النسبة في مدينة الرياض ٣٤٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٣٩,٥٪ بالموافقة إلى حد ما. وفي مدينة جدة أفاد ٣٧,٣٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٣٨٪ بالموافقة إلى حد ما. وفي مدينة الدمام أفاد نسبة ٤٠,٧٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٣٧,٣٪ بالموافقة إلى حد ما. بينما من أفاد بعدم الموافقة بلغت نسبتهم ٢٤,٦٪ لإجمالي العينة، فيما بلغت ٢٦,٥٪ في مدينة الرياض، ونسبة ٢٤,٧٪ في جدة، و ٢٢٪ في مدينة الدمام.

جدول رقم (٣-٦٩) : آراء المبحوثين نحو أن فرص الاستثمار في المملكة كثيرة وتشجع على الادخار

الـــــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٦٨	٣٤,٠	٥٦	٣٧,٣	٦١	٤٠,٧	١٨٥	٣٧,٠
الموافقة إلى حد ما	٧٩	٣٩,٥	٥٧	٣٨,٠	٥٦	٣٧,٣	١٩٢	٣٨,٤
غير موافق	٥٣	٢٦,٥	٣٧	٤٤,٧	٢٧	٢٢,٠	١٢٣	٢٤,٦
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٤,٤٨ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٦١

هذا ولم يثبت وجود اختلافات في الاتجاه بين المدن الثلاث، بل إن أغلب المبحوثين متفقون على أن فرص الاستثمار في المملكة كبيرة ومجزية اقتصادياً وتشجع على الادخار.

٤- تشجيع وزارة البرق والبريد والهاتف على فتح صناديق توفير للبريد لجذب المدخرات الصغيرة:

كثير من الدول تشجع صغار المودعين على الادخار لديها بفتح صناديق توفير بريد لجمع المدخرات الصغيرة، لذلك لو طُبّقت في المملكة قد يكون لها تأثير في جذب المدخرات الصغيرة، حيث أفاد نسبة لا يستهان بها من إجمالي العينة ٣٢٪ بالموافقة التامة على ذلك، ونسبة ٤٤,٦٪ بالموافقة إلى حد ما، بينما من أفاد بعدم الموافقة بلغت نسبتهم ٢٣,٤٪. ولقد بلغت هذه النسب في مدينة الرياض ٢٩,٥٪ بالموافقة التامة، و٣٩٪ بالموافقة إلى حد

ما، و٣١,٥٪ بعدم الموافقة. وفي مدينة جدة أفاد نسبة ٣٣,٣٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٩,٣٪ بالموافقة إلى حد ما، و١٧,٤٪ بعدم الموافقة. أما في مدينة الدمام فقد أفاد نسبة ٣٤٪ بالموافقة التامة، ونسبة ٤٧,٣٪ بالموافقة إلى حد ما، ونسبة ١٨,٧٪ بعدم الموافقة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٧٠).

جدول رقم (٣-٧٠) : آراء المبحوثين على تشجيع وزارة البرق والبريد والهاتف على فتح صناديق توفير للبريد

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٥٩	٢٩,٥	٥٠	٣٣,٣	٥١	٣٤,٠	١٦٠	٣٢,٠
الموافقة إلى حد ما	٧٨	٣٩,٠	٧٤	٤٩,٣	٧١	٤٧,٣	٢٢٣	٤٤,٦
غير موافق	٦٣	٣١,٥	٢٦	١٧,٤	٢٨	١٨,٧	١١٧	٢٣,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ١٤,٦٨ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٠٢

هذا ولم يثبت وجود اختلافات بين آراء المبحوثين في المدن الثلاث نحو تشجيع وزارة البرق والبريد والهاتف[1] بفتح صناديق توفير لجمع المدخرات الصغيرة واستثمارها وذلك لانتشار مكاتب البريد في جميع مدن المملكة، وللخدمات التي تقدمها الوزارة والتي يمكن أن تستثمر فيها مدخرات الأفراد لإيجاد عائد مجزي لهم، وخاصة المدخرات الصغيرة، ولعدم قناعة نسبة لا يستهان بها من التعامل مع البنوك التجارية في مجال استثمار مدخراتهم.

٥- الحد من استيراد السلع الترفيهية والكمالية:

لقد زامن زيادة الدخل في المملكة والانفتاح الاقتصادي على جميع دول العالم، استيراد السلع الترفيهية والكمالية، وتستحوذ هذه السلع على نسبة لا يستهان بها من دخول الأفراد. لذلك فإن الحد من استيراد السلع الترفيهية والكمالية قد يساعد أو يزيد من الادخار وخاصة للطبقات المرتفعة الدخل.

وكما يوضح الجدول رقم (٣-٧١) فقد أفاد بالموافقة التامة على ذلك نسبة ٣١,٤٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٣,٢٪، بينما أفاد بعدم الموافقة نسبة ٢٥,٤٪ من إجمالي

(١) تم في العام ١٤١٩هـ تخصيص قطاع البرق والبريد والهاتف إلى شركة سعودية مساهمة باسم "شركة الاتصالات السعودية".

العينة. وقد بلغت نسبة الموافقة التامة في مدينة الرياض ٢٨٪، والموافقة إلى حد ما ٤٤٪، وعدم الموافقة نسبة ٢٨٪. بينما في مدينة جدة فقد بلغت نسبة الموافقة التامة ٣٥,٣٪، والموافقة إلى حد ما نسبة ٣٩,٣٪، وعدم الموافقة ٢٥,٤٪. وفي مدينة الدمام بلغت نسبة الموافقة التامة ٣٢٪، والموافقة إلى حد ما ٤٦٪، وعدم الموافقة ٢٢٪.

جدول رقم (٣-٧١) : آراء المبحوثين نحو الحد من استيراد السلع الترفيهية والكمالية لزيادة الادخار

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٥٦	٢٨,٠	٥٣	٣٥,٣	٤٨	٣٢,٠	١٥٧	٣١,٤
الموافقة إلى حد ما	٨٨	٤٤,٠	٥٩	٣٩,٣	٦٩	٤٦,٠	٢١٦	٤٣,٢
غير موافق	٥٦	٣٨	٣٨	٢٥,٤	٣٣	٢٢,٠	١٢٧	٢٥,٤
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٣,٨٥ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٦٠

هذا ولم توجد اختلافات بين آراء المبحوثين نحو هذا الاتجاه في المدن الثلاث. ويُعزى ارتفاع نسبة عدم الموافقة – نسبياً – على الحد من الاستيراد الترفيهي إلى أن هذه الفئة من ذوي الدخول المرتفعة التي لم تتأثر بشراء السلع الترفيهية والكمالية.

الأهمية النسبية للوسائل التي تؤدي إلى زيادة الادخار:

يتضح من المتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاهات المبحوثين نحو أهم الوسائل التي قد تؤدي إلى زيادة الادخار أن تخفيض الإنفاق على الكماليات احتل الترتيب الأول في الأهمية حيث إن الادخار والإنفاق على السلع والخدمات وجهان لعملة واحدة، لذا فإن تقليل الإنفاق وخاصة على السلع الكمالية قد يؤدي إلى زيادة الادخار.

وكان في الأهمية الثانية تشجيع المؤسسات المصرفية (البنوك) على فتح محافظ استثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لجذب المدخرات، وهذا العامل مهم لشريحة كبيرة من المواطنين الذين يدخرون ويودعون مدخراتهم في البنوك التجارية، وهو ما حدا ببعض البنوك التجارية إلى الإعلان عن شرعية كثير من معاملاتهم، ولعل أهمها فتح فروع مرابحة إسلامية للبنك الأهلي التجاري في مدينتي الرياض وجدة.

ويأتي في الأهمية الثالثة أن فرص الاستثمار في المملكة كبيرة وضمان الحصول على عائد مجزي يُشجع على الادخار، ولقد أستفاد كثير من الأفراد من هذه الفرصة سواء بالمشاركة في المشاريع أو المضاربة في سوق الأوراق المالية. ويأتي في الأهمية الرابعة تشجيع وزارة البرق والبريد والهاتف على فتح صناديق توفير، وهذا النوع من أوعية الادخار انتشر في كثير من البلاد حيث يمتاز بامتصاص المدخرات الصغيرة لتوفر مكاتب البريد في جميع الأنحاء كما أن فيه الابتعاد عن شُبهة التعامل بالربا مع البنوك التجارية خاصة في مجال استثمار المدخرات الصغيرة. ويأتي الحد من الاستيراد الترفي في الأهمية الخامسة حيث إن هناك فئة معينة من المواطنين قد ترغب في استيراد السلع الترفيهية والكمالية لقدرتهم على ذلك. والجدول رقم (٣-٧٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٣-٧٢) : الأهمية النسبية للدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي

الدوافع والأسباب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١- تخفيض النفقات على الكماليات.	١,٨٢٠	١,١٨	الأول
٢- تشجيع المؤسسات المصرفية.	٢,٠٨٤	١,٥١	الثاني
٣- فرص الاستثمار في المملكة كبيرة.	٢,١٥٦	١,٥٩	الثالث
٤- تشجيع وزارة البرق والبريد والهاتف على فتح صناديق توفير.	٢,٢٦٤	١,٧٦	الرابع
٥- الحد من الاستيراد الترفي.	٢,٢٦٢	١,٨١	الخامس

رابعاً: المقترحات لتوجيه المدخرات العائلية لخدمة الاقتصاد السعودي:

١- تكوين شركات مساهمة لجمع المدخرات العائلية:

بعد استعراض اتجاهات المواطن السعودي نحو العوامل المحددة للادخار العائلي، والدوافع والأسباب التي تؤدي إليه، والوسيلة المثلى لزيادة هذه المدخرات، قام الباحث بمعرفة مقترحات المواطن السعودي نحو توجيه هذه المدخرات، وكانت أولى هذه المقترحات هو تكوين شركات مساهمة لجمع المدخرات والاستثمار في المشاريع التي تعود بالفائدة على المساهمين وعلى الاقتصاد الوطني، وهذه المشاريع تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لذا فإن تكوين شركات مساهمة هو الشكل القانوني والمناسب لتوفير مثل هذه الأموال.

وكما يوضح الجدول رقم (٣-٧٣) فقد أفاد بالموافقة التامة على ذلك نسبة ٣٢٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٣٩,٨٪، بينما أفاد بأنه غير موافق نسبة ٢٨,٢٪. وبالنسبة للمدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد بالموافقة التامة على ذلك نسبة ٣٥,٥٪، وبالموافقة إلى حد ما ٣٩٪، وبعدم الموافقة نسبة ٢٥,٥٪. وفي مدينة جدة أفاد بالموافقة التامة ٣٢,٧٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٣٦,٧٪، وبعدم الموافقة ٣٠,٦٪. بينما في مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة ٢٦,٧٪، وبالموافقة إلى حد ما ٤٤٪، وعدم الموافقة ٢٩,٣٪، كما أنه لم توجد اختلافات في الرأي بين المدن الثلاث.

جدول رقم (٣-٧٣) : آراء المبحوثين نحو تكوين شركات مساهمة لجمع المدخرات العائلية

الرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٧١	٣٥,٥	٤٩	٣٢,٧	٤٠	٢٦,٧	١٦٠	٣٢,٠
الموافقة إلى حد ما	٧٨	٣٩,٠	٥٥	٣٦,٧	٦٦	٤٤,٠	١٩٩	٣٩,٨
غير موافق	٥١	٢٥,٥	٤٦	٣٠,٦	٤٤	٢٩,٣	١٤١	٢٨,٢
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٤,١٥ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٦٥

٢- تشجيع المواطنين على استثمار مدخراتهم في سوق الأوراق المالية:

ويأتي ثاني هذه المقترحات تشجيع المواطنين على استثمار مدخراتهم في السوق المحلي للأوراق المالية الذي اتضح أنه أكبر أسواق المال في العالم العربي، وأنه يتمتع باستقرار نسبي وفيه عائد مجزي للمتعاملين الّذين يُحسنون الدخول والخروج في هذا السوق.

وكما يوضح الجدول رقم (٣-٧٤) فقد أفاد بالموافقة التامة على ذلك نسبة ٤٠,٦٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٢,٤٪، بينما أفاد بأنه غير موافق نسبة ١٧٪. وبالنسبة للمدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد بالموافقة التامة على ذلك نسبة ٤١٪، وبالموافقة إلى حد ما ٤٣٪، وبعدم الموافقة نسبة ١٦٪. وفي مدينة جدة أفاد بالموافقة التامة ٤٦٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٠٪، وبعدم الموافقة ١٤٪. بينما في مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة ٣٤,٧٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٤٪، وبعدم الموافقة نسبة ٢١,٣٪.

هذا ولم تثبت وجود اختلافات في الرأي بين المدن الثلاث لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢.

جدول رقم (٣-٧٤) : آراء المبحوثين نحو تشجيع المواطن على الاستثمار في سوق المال

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٨٢	٤١,٠	٦٩	٤٦,٠	٥٢	٣٤,٧	٢٠٣	٤٠,٦
الموافقة إلى حد ما	٨٦	٤٣,٠	٦٠	٤٠,٠	٦٦	٤٤,٠	٢١٢	٤٢,٤
غير موافق	٣٢	٢١,٠	٢١	١٤,٠	٣٢	٢١,٣	٨٥	١٧,٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٥,٨٧ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٤٣

٣- تشجيع المواطنين على التعامل مع المصارف التجارية على أساس وعاء استثماري لأموالهم وليس مكاناً لحفظ الأموال:

إن قناعة المواطن السعودي بالدور التقليدي للمصارف التجارية، وأنها أوعية لحفظ الأموال، جعلت التعامل مع المصارف من الناحية الاستثمارية فيها تحفّظ كبير، وخاصة في مجالات التوظيف أو الاقتراض، ولكن بعد الوعي الكبير بدور المصارف في التنمية الاقتصادية وفي تنمية سوق المال السعودي، اتسع حجم تعامل الأفراد مع المصارف التجارية وعاءً استثمارياً يجذب المدخرات ويوجهها للاستثمار والمضاربة وليس فقط مكاناً لحفظ الأموال.

وكما يوضح الجدول رقم (٣-٧٥) فقد أفاد بالموافقة التامة نسبة ٢٨,٢٪ من إجمالي العينة، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٣٦,٨٪، بينما أفاد بعدم الموافقة نسبة ٣٥٪. وبالنسبة للمدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد بالموافقة التامة نسبة ٢٨٪، وبالموافقة إلى حد ما ٣٦٪، وبعدم الموافقة نسبة ٣٦٪ أيضاً. وفي مدينة جدة أفاد بالموافقة التامة نسبة ٢٨٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٣٧,٣٪، وبعدم الموافقة ٣٤,٧٪. بينما في مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة ٢٨,٧٪، وبالموافقة إلى حد ما ٣٧,٣٪، وبعدم الموافقة نسبة ٣٤٪. هذا ولم تثبت وجود اختلافات بين اتجاهات المواطنين نحو هذا الرأي في المدن الثلاث لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢.

جدول رقم (٣-٧٥) : آراء المبحوثين نحو تشجيع المواطن على التعامل مع المصارف التجارية

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٥٦	٢٨,٠	٤٢	٢٨,٠	٤٣	٢٨,٧	١٤١	٢٨,٢
الموافقة إلى حد ما	٧٢	٣٦,٠	٥٦	٣٧,٣	٥٦	٣٧,٣	١٨٤	٣٦,٨
غير موافق	٧٢	٣٦,٠	٥٢	٣٤,٧	٥١	٣٤,٠	١٧٥	٣٥,٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٢,٠٧ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٩١

٤- تشجيع الاستثمارات الصغيرة الخاصة بالشباب للقضاء على البطالة:

لا شك أن البطالة لها تأثير سيء في المجتمع. فعدم وجود فرص العمل للمواطن وهو في قمة نشاطه وحيويته، فيه إهدار لطاقات الشباب وتفويت الفرصة عليهم بالمشاركة في بناء وطنهم، وعلى ذلك فإن تشجيع الشباب وتقديم مشاريع استثمارية صغيرة مثل الورش الفنية أو الخدمية أو مجالات التسويق والتوزيع الصغيرة، سوف يساعد على زيادة المدخرات العائلية لتوجيهها في هذه المجالات.

وكما يوضح الجدول رقم (٣-٧٦) فقد أفاد بالموافقة التامة على ذلك نسبة ٤٠,٤٪ من أفراد العينة، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٥,٦٪، بينما أفاد بأنه غير موافق ١٤٪ من إجمالي العينة. وبالنسبة للمدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد بالموافقة التامة على ذلك نسبة ٣٧,٥٪، وبالموافقة إلى حد ما ٤٨٪، ويعدم الموافقة نسبة ١٤,٥٪. وفي مدينة جدة أفاد بالموافقة التامة ٤٠,٧٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٥٨,٧٪، وبعدم الموافقة ١٠,٦٪. بينما في مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة نسبة ٤٤٪، وبالموافقة إلى حد ما ٣٩,٣٪، وبعدم الموافقة ١٦,٧٪. هذا ولم تثبت وجود اختلافات نحو هذا الاتجاه بين المدن الثلاث لعدم ثبوت معنوية معامل كا٢.

جدول رقم (٣-٧٦) : آراء المبحوثين نحو تشجيع الاستثمارات الصغيرة للشباب للقضاء على البطالة

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٧٥	٣٧,٥	٦١	٤٠,٧	٦٦	٤٤,٠	٢٠٢	٤٠,٤
الموافقة إلى حد ما	٩٦	٤٨,٠	٧٣	٥٨,٧	٥٩	٣٩,٣	٢٢٨	٤٥,٦
غير موافق	٢٩	١٤,٥	١٦	١٠,٦	٢٥	١٦,٧	٧٠	١٤,٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٦,٨٣ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٣٣

٥- تشجيع المواطنين على فتح مؤسسات ومكاتب خدمات يعمل بها السعوديون وتقوم بالأعمال التي تقوم بها العمالة الوافدة:

لا شك أن توجّه الدولة الجاد في الحد من العمالة الوافدة وسعودة الوظائف في جميع القطاعات سوف يعود بالنفع على المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني في مجموعه، لذا فإن قيام شركات ومؤسات ومكاتب خدمات لتوظيف السعوديين والربط بين طالب الوظيفة وعارضها، وانتشار مكاتب التدريب التعاوني في كثير من المرافق التعليمية سوف يؤدي إلى ضمان فرص عمل لكثير من العاطلين وكذلك زيادة دخول آخرين، كما أن فيه خدمة للاقتصاد الوطني، ويساعد على توفير مدخرات كافية للتنمية.

وكما يوضح الجدول (٣-٧٧) فلقد أفاد بالموافقة التامة على ذلك نسبة ٤٣,٤٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٠,٨٪، بينما أفاد بعدم الموافقة نسبة ١٥,٨٪. وبالنسبة للمدن الثلاث، ففي مدينة الرياض أفاد بالموافقة التامة نسبة ٤٨٪، وبالموافقة إلى حد ما ٣٦٪، وبعدم الموافقة ١٦٪. وفي مدينة جدة أفاد بالموافقة التامة ٤١,٣٪، وبالموافقة إلى حد ما نسبة ٤٦,٧٪، وبعدم الموافقة ١٢٪. بينما في مدينة الدمام أفاد بالموافقة التامة نسبة ٣٩,٣٪، وبالموافقة إلى حد ما ٤١,٣٪، وبعدم الموافقة ١٩,٤٪. هذا ولم تثبت وجود اختلافات في الرأي بالنسبة للمدن الثلاث.

جدول رقم (٣-٧٧) : آراء المبحوثين نحو تشجيع المواطن السعودي
على فتح مكاتب خدمات يعمل بها السعوديون تقوم بالأعمال التي يعمل بها الوافدون

الـــــرأي	الرياض		جدة		الدمام		إجمالي العينة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموافقة التامة	٩٦	٤٨,٠	٦٢	٤١,٣	٥٩	٣٩,٣	٢١٧	٤٣,٤
الموافقة إلى حد ما	٧٢	٣٦,٠	٧٠	٤٦,٧	٦٢	٤١,٣	٢٠٤	٤٠,٨
غير موافق	٣٢	١٦,٠	١٨	١٢,٠	٢٩	١٩,٤	٧٩	١٥,٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠٠	١٠٠

كا ٢ = ٦,٦٦ درجات الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,١٥

الأهمية النسبية للمقترحات الخاصة بتوجيه المدخرات العائلية لخدمة الاقتصاد السعودي:

بالنسبة للمقترحات التي قد تشارك في توجيه المدخرات العائلية لخدمة الاقتصاد السعودي من وجهة نظر المبحوثين، يتضح من آراء المبحوثين السابق شرحها ومن خلال المتوسطات والانحرافات المعيارية لهذه الآراء، بأنه يأتي في الأهمية الأولى تشجيع المواطنين على فتح مكاتب خدمات تعمل على توظيف العمالة السعودية وإحلالها مكان العمالة الوافدة، وهذا ما تهدف إليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة في سعودة الوظائف، وذلك لضمان فرص العمل للمواطنين السعوديين، وزيادة الخدمات المالية والاقتصادية، وخدمة الاقتصاد الوطني. وعليه فإن فتح مثل هذه المكاتب سوف يجذب إليها كثيراً من العمالة السعودية التي تريد أن تدخل سوق العمل، وخاصة الحاصلة على تأهيل مهني جيد من مراكز التدريب المهني والمعاهد الفنية - الزراعية والصناعية والتجارية المنتشرة في كافة مناطق المملكة[1] كما خطت المؤسسة العامة للتعليم الفني

(١) بلغ عدد المعاهد الفنية ومراكز التدريب التي تشرف عليها المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ٨٨ معهداً ومركزاً، الإصدار السنوي للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ١٤١٨هـ.

والتدريب المهني، خطوات كبيرة في مجال تطوير مناهجها بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل السعودي واختارت أكبر ١٠٠٠ شركة لتحديد التخصصات المطلوبة كما أشركت نخبة من أساتذة الجامعات في عملية التطوير والتحديث لهذه المناهج، وأدخلت ما يُسمى بالتدريب التعاوني، حيث يُلزم الخريج بأن يتدرب فصلاً دراسياً كاملاً قبل حصوله على المؤهل، في إحدى الشركات أو المؤسسات الخاصة في مجال تخصصه.

ويأتي في الأهمية الثانية تشجيع الاستثمارات الصغيرة للشباب، وهذا قد يُقلل من بطالة وتعطّل بعض الشباب، حيث إن الشباب طاقة فاعلة في المجتمع وإهدارها هو إهدار لبعض طاقات الاقتصاد الوطني. وعليه فإن تشجيع الشباب بفتح ورش فنية أو خدمية وذلك من مدخرات أولياء أمورهم، سوف يزيد من أهمية المدخرات العائلية، كما أن في تشجيع أولياء الأمور بفتح مثل هذه المشاريع الصغيرة لأبنائهم حماية لهم وإيجاداً لمصدر دخل يعتمدون عليه في المستقبل.

ويأتي في الأهمية الثالثة تكوين شركات مساهمة، حيث إن هذا النوع من الشركات يستثمر في المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لذا فإن تشجيع قيام شركات مساهمة قد يوجه المدخرات إلى المشاركة في هذه الشركات بالإضافة إلى شراء وبيع الأسهم وهو ما تقوم به حركة سوق الأوراق المالية في المملكة.

والأهمية الرابعة هي تشجيع المواطنين السعوديين على استثمار مدخراتهم في سوق المال، ولقد وضحت كثيراً أهمية سوق المال السعودي في جذب المدخرات بدليل كبر وضخامة حجم المبادلات في هذه السوق، وهذا ما أيدته اقتراحات المبحوثين. والأهمية الخامسة هي تشجيع المواطنين على التعامل مع المصارف التجارية، ويأتي هذا الاقتراح بناءً على ما تقوم به المصارف التجارية من خدمات متطورة وسريعة في السحب والإيداع، والائتمان، وفتح محافظ للادخار وغيرها. ويوضح ذلك الجدول (٣-٧٨).

جدول رقم (٣-٧٨) : الأهمية النسبية للمقترحات الخاصة بتوجيه المدخرات العائلية لخدمة الاقتصاد السعودي

الدوافع والأسباب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١- تكوين شركات مساهمة لجمع المدخرات.	٢,٠٣	١,٦٤	الثالث
٢- تشجيع المواطنين على استثمار مدخراتهم في سوق المال.	٢,٣١	١,٨٢	الرابع
٣- تشجيع المواطنين على التعامل مع المصارف التجارية.	٢,٦١	٢,١٤	الخامس
٤- تشجيع الاستثمارات الصغيرة للشباب.	١,٧٨	٠,٩٤	الثاني
٥- تشجيع المواطنين على فتح مكاتب خدمات لجذب العمالة السعودية.	١,٧٢	٠,٧٢	الأول

المبحث الثالث : أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمواطن السعودي على اتجاهاته نحو الادخار ودوافعه

مدخل :

يتناول هذا المبحث تحليلاً تفسيرياً للعلاقات بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمواطن السعودي واتجاهاته نحو أهمية الادخار ودوافعه، وسوف يتطرق إلى :

١- أثر كل من العمر والمهنة والتعليم والدخل وحجم الأسرة في توزيع الدخل على بنود الإنفاق المختلفة وعلى الادخار، ويوضح رؤية المواطن السعودي نحو تصرفه في دخله الخاص ما بين الإنفاق على السلع والخدمات أو الادخار.

٢- أثر كل من العمر والمهنة والتعليم والدخل وحجم الأسرة على العوامل المحددة للادخار وهذا يوضح درجة تأثير هذه العوامل والدوافع على الادخار.

٣- أثر كل من العمر والمهنة والتعليم والدخل وحجم الأسرة على الأسباب التي تؤدي إلى الادخار وهذا يوضح مدى تأثير هذه الأسباب بالنسبة لخصائص المجتمع السعودي.

أولاً: رؤية المواطن السعودي حول توجيه دخله الشخصي نحو الإنفاق والادخار:

١- أثر عمر المبحوث على الإنفاق والادخار:

جدول رقم (٣-٧٩) : العلاقة بين عمر المبحوث والإنفاق والادخار

بنود الإنفاق	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- المنفق على المواد الغذائية	٥٥٩,٤	٠,٠٠١	٠,٧٢	توجد علاقة طردية
٢- المنفق على السكن وتوابعه	٥٦٧,٤	٠,٠٠١	٠,٧٣	توجد علاقة طردية
٣- المنفق على الأقمشة والملابس	٥١٩,٤	٠,٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة طردية
٤- المنفق على الأثاث المنزلي	٥٢٣,٩	٠,٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة طردية
٥- المنفق على الرعاية الطبية	٢٢,٢	٠,٢٢	٠,٢١	لا توجد علاقة
٦- المنفق على التعليم	١٩,٣	٠,٧٣	٠,١٩	لا توجد علاقة
٧- المنفق على الترفيه والرحلات	٣٦,٢	٠,٤٦	٠,٢٦	لا توجد علاقة
٨- المنفق على النقل والاتصالات	٣٩,٩	٠,٠١	٠,٢٧	توجد علاقة طردية
٩- المنفق على النفقات الأخرى	٤٢,٩	٠,٠١	٠,٢٨	توجد علاقة طردية
١٠- إجمالي الإنفاق	٦٢,٤	٠,٠١	٠,٣٣	توجد علاقة طردية
١١- الادخار	٨٠,٦	٠,٠١	٠,٣٧	توجد علاقة طردية

اتضح من العلاقة الارتباطية بين عمر المبحوث وإنفاقه لدخله على بنود الإنفاق المختلفة أنه توجد علاقة قوية جداً بين عمر المبحوث وبين المنفق على المواد الغذائية والمنفق على السكن وتوابعه والمنفق على الأقمشة والملابس والمنفق على النقل والاتصالات وعلى النفقات الأخرى وذلك لثبوت معامل كا٢ وأن شدة هذه العلاقة قوية جداً كما أوضحتها قيمة معامل التوافق(*) "Coefficient of Contingency" بالنسبة لبنود المواد الغذائية والسكن والأقمشة والأثاث.

وهذه توضح اهتمامات المواطن السعودي بالضروريات في الإنفاق فكلما زاد عمره زادت اهتماماته بهذه البنود في الإنفاق.

بينما لم تثبت وجود علاقة بين عمر المبحوث والمنفق على الرعاية الطبية والتعليم وقد يكون لعلم المبحوث أن هذه الخدمات تقوم الدولة بتوفيرها مجاناً ولذا قد لا يعمل حساب لها في خططه أو عند إنفاق الدخل.

(*) وهو من المقاييس المستخدمة في الدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية لسهولته ولعدم اشتراطه شروط معينة عن نوع المتغير أو طريقة توزيعه. وذلك لأنه يُعبرعن شدة العلاقة بين متغيرين مقاسة وصفياً. انظر:

- د. عبداللطيف عبدالفتاح وآخرون، المدخل في الإحصاء ورياضياته، وكالة المطبوعات، الكويت، ص ٤٤٨.
- د. شفيق العتوم، مقدمة في الأساليب الإحصائية، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ١٩٨٥، ص ٢٣٠.
- د. السيد محمد خيري، الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٨٠.

هذا ولقد ثبت أن إجمالي الإنفاق يتأثر بعمر المبحوث، وكذلك الادخار يتأثر بعمر المبحوث، حيث إنه كلما زاد عمر المبحوث زادت أهمية الادخار لديه وزاد ادخاره لحرصه على تأمين دخل له بعد التقاعد أو العجز عن العمل من عوائد الادخار في فترة شبابه[1].

٢- أثر مهنة المبحوث على الإنفاق والادخار:

جدول رقم (٣-٨٠) : العلاقة بين مهنة المبحوث والإنفاق والادخار

بنود الإنفاق	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- المنفق على المواد الغذائية	٦٣٠,٢	٠,٠٠١	٠,٧٥	توجد علاقة
٢- المنفق على السكن وتوابعه	٦٣٩,٥	٠,٠٠١	٠,٧٥	توجد علاقة
٣- المنفق على الأقمشة والملابس	٦٢٩,٨	٠,٠٠١	٠,٧٥	توجد علاقة
٤- المنفق على الأثاث المنزلي	٥٤٧,٩	٠,٠٠١	٠,٧٢	توجد علاقة
٥- المنفق على الرعاية الطبية	٤٤,٨	٠,٠١	٠,٢٩	توجد علاقة
٦- المنفق على التعليم	٤٦,١	٠,٠١	٠,٢٩	توجد علاقة
٧- المنفق على الترفيه والرحلات	١٧٢,٥	٠,٠٠١	٠,٥١	توجد علاقة
٨- المنفق على النقل والاتصالات	٦٣,٦	٠,٠١	٠,٣٤	توجد علاقة
٩- المنفق على النفقات الأخرى	٥٢,٩	٠,٠١	٠,٣٩	توجد علاقة
١٠- إجمالي الإنفاق	١٦٤,٩	٠,٠٠١	٠,٥٠	توجد علاقة
١١- الادخار	٢٥٣,٤	٠,٠٠١	٠,٥٨	توجد علاقة

اتضح من العلاقة الارتباطية بين المهنة للمواطن السعودي وبين أوجه إنفاقه على بنود الإنفاق المختلفة وعلى إجمالي الإنفاق والادخار، أنه توجد علاقة ارتباطية قوية جداً بين مهنة المواطن السعودي وبين الإنفاق وبنوده المختلفة والادخار كما وضحها ثبوت معامل كا٢ وقيمة معامل التوافق كما في الجدول رقم (٣-٨٠).

(١) قد تتطابق هذه النتيجة مع نظرية الدخل طوال فترة الحياة، حيث إن دخل الأسرة يكون منخفضاً في بداية حياة الفرد ثم يصل إلى قمته عند متوسط العمر ثم يتناقص عند سن التقاعد إلا أن الاستهلاك قد يكون ثابتاً - تقريباً - في حين يتأثر الادخار بالدخل.

ويُمكن إرجاع ذلك إلى أن كل صاحب مهنة من هذه المهن سواء فئات الموظفين أو أصحاب الأعمال يحرص على مستوى إنفاق معين وعلى الادخار بدرجة تتفق مع المستوى الاجتماعي والمعيشي لهذه الفئة وأن يتميز عن فئات الأعمال الحرة (المهنية والخدمية) وفئة المزارعين.

٣- أثر الحالة التعليمية للمبحوثين على الإنفاق والادخار:

جدول رقم (٣-٨١) : العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوث والإنفاق والادخار

بنود الإنفاق	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- المنفق على المواد الغذائية	٧٠٣,٣	٠,٠٠٠١	٠,٧٦	توجد علاقة
٢- المنفق على السكن وتوابعه	٥٢١,٧	٠,٠٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة
٣- المنفق على الأقمشة والملابس	٥٣٣,٤	٠,٠٠٠١	٠,٧٢	توجد علاقة
٤- المنفق على الأثاث المنزلي	٥٠٩,٧	٠,٠٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة
٥- المنفق على الرعاية الطبية	١٥,٦	٠,٦١	٠,١٧	لا توجد علاقة
٦- المنفق على التعليم	١٨,٢	٠,٧٩	٠,١٩	لا توجد علاقة
٧- المنفق على الترفيه والرحلات	٤٠,٦	٠,٢٥	٠,٢٧	توجد علاقة
٨- المنفق على النقل والاتصالات	٣٣,٧	٠,٠١	٠,٢٥	توجد علاقة
٩- المنفق على النفقات الأخرى	٥٠٧,٣	٠,٠٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة
١٠- إجمالي الإنفاق	٥٢٣,٥	٠,٠١	٠,٧١	توجد علاقة
١١- الادخار	٦٥,٤	٠,٠٥	٠,٣٤	توجد علاقة

اتضح من العلاقة الارتباطية بين المستوى التعليمي للمواطن السعودي وبين أوجه إنفاقه على بنود الإنفاق المختلفة وعلى إجمالي الإنفاق، أنه توجد علاقة ارتباطية قوية للمنفق على المواد الغذائية والسكن والأقمشة والأثاث المنزلي كما وضحها ثبوت معنوية معامل كا٢ وقيمة معامل التوافق، وذلك لدى فئة المتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية، بينما كانت العلاقة متوسطة مع بند الترفيه والنقل والاتصالات.

ولم تثبت وجود علاقة مع الإنفاق على الرعاية الطبية والتعليم ولعل السبب في هذا معرفتهم أن الدولة حريصة على توفير الخدمات الطبية والتعليم المجاني للجميع.

هذا ولقد كانت العلاقة بين المستوى التعليمي وإجمالي الإنفاق علاقة قوية جداً، وكذلك ثبت وجود علاقة مع الادخار وإن كانت هذه العلاقة متوسطة القوة رغم أن هذه الفئة يُفترض أنها أكثر الفئات حرصاً على الادخار وإدراكاً لأهميته.

٤- أثر دخل المبحوث على الإنفاق والادخار:

جدول رقم (٣-٨٢) : العلاقة بين دخل المبحوث والإنفاق والادخار

بنود الإنفاق	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- المنفق على المواد الغذائية	٧٢٢,٤	٠,٠٠١	٠,٧٧	توجد علاقة عكسية
٢- المنفق على السكن وتوابعه	٥٥٣,٥	٠,٠٠١	٠,٧٢	توجد علاقة عكسية
٣- المنفق على الأقمشة والملابس	٥٢١,٦	٠,٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة عكسية
٤- المنفق على الأثاث المنزلي	٥١٤,٣	٠,٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة عكسية
٥- المنفق على الرعاية الطبية	٢٧,٥	٠,٤٣	٠,٢٣	لا توجد علاقة
٦- المنفق على التعليم	٥٩,٥	٠,٠١	٠,٣٣	توجد علاقة طردية
٧- المنفق على الترفيه والرحلات	٨٣,٣	٠,٠١	٠,٣٨	توجد علاقة
٨- المنفق على النقل والاتصالات	٣٧,٩	٠,٠٧	٠,٢٦	توجد علاقة
٩- إجمالي الإنفاق	١٣٨,٧	٠,٠٠١	٠,٤٧	توجد علاقة عكسية
١٠- الادخار	٤٩٢,٩	٠,٠٠١	٠,٧٠	توجد علاقة طردية

يتضح أن للدخل تأثيراً كبيراً على الإنفاق حيث وجدت علاقة ارتباطية عكسية بين الدخل وبين المنفق على المواد الغذائية والسكن وتوابعه والأقمشة والملابس والأثاث المنزلي كما وضحها ثبوت معنوية معامل كا٢ وقيمة معامل التوافق، وترجع العلاقة العكسية إلى اتفاقه مع النظرية الاقتصادية، أي كلما زاد الدخل زاد الإنفاق إلى حد معين ثم لا يتزايد الإنفاق بزيادة مستوى الدخل نفسه وذلك لأن الفرد في المراحل الأولى من الدخل غطّى الاحتياجات الرئيسة ومن ثم فإن أي زيادة في الدخل يوجَّه الجانب الأكبر منها إلى الادخار.

وقد يكون لمجانية الخدمات الطبية في المملكة دور في عدم ثبوت علاقة بين الدخل والمنفق على الرعاية الطبية.

أما بالنسبة للتعليم فاختلف الوضع رغم أنه مجاني إلا أن زيادة الدخل قد تجعل بعض الأفراد حريص على توجيه جزء من دخله لتعليم الأبناء في المدارس الأهلية أو في الخارج على نفقته الخاصة، وهذا ما ظهر من وجود علاقة ارتباط طردية بين الدخل والتعليم.

أما بالنسبة للعلاقة الطردية بين الدخل والمنفق على الترفيه والرحلات والنقل والاتصالات، فقد ترجع إلى التباهي من قبل أصحاب الدخول الكبيرة عند سفرهم للخارج أو في تنقلاتهم، وقد يرجع هذا إلى بعض العادات والتقاليد غير المحبّذة. وكذلك بالنسبة للنفقات الأخرى والتي تشمل

الولائم والحفلات والمناسبات والأشياء الشخصية فإن العلاقة طردية بين الدخل وبين المنفق عليها إما للمباهاة أو للتميّز.

أما وجود علاقة عكسية مع إجمالي الإنفاق طبياً فقد يكون تأثر بقانون المنفعة الحدية والاشباع للسلع، أو أن السلع والخدمات الطبية عديمة المرونة ولا تتأثر بمستوى الدخل، ولقد ظهرت علاقة ارتباط طردية تعكس واقع الدخل بالنسبة للادخار حيث إنه كلما زاد الدخل زاد الادخار، وهذا يتفق مع مبادئ النظرية الاقتصادية.

٥- أثر حجم الأسرة للمبحوث على الإنفاق والادخار:

جدول رقم (٣-٨٣) : العلاقة بين حجم الأسرة والإنفاق والادخار

بنود الإنفاق	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- المنفق على المواد الغذائية	٧٠٣,٣	٠,٠٠١	٠,٧٦	توجد علاقة
٢- المنفق على السكن وتوابعه	٥١٧,٣	٠,٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة
٣- المنفق على الأقمشة والملابس	٥٢٠,٣	٠,٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة
٤- المنفق على الأثاث المنزلي	٥١١,٠	٠,٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة
٥- المنفق على الرعاية الطبية	١٣,٣	٠,٧٧	٠,١٦	لا توجد علاقة
٦- المنفق على التعليم	٢١,٣	٠,٦٢	٠,٢٠	لا توجد علاقة
٧- المنفق على الترفيه والرحلات	٤٨,٧	٠,٠٧	٠,٢٩	توجد علاقة
٨- المنفق على النقل والاتصالات	٢٢,٢	٠,٢٢	٠,٢١	لا توجد علاقة
٩- المنفق على النفقات الأخرى	٥١٢,٨	٠,٠٠١	٠,٧١	توجد علاقة
١٠- إجمالي الإنفاق	٥٣٦,٥	٠,٠٠١	٠,٧٢	توجد علاقة
١١- الادخار	٦٣,٩	٠,٠٦	٠,٣٣	توجد علاقة

يتضح أنه يوجد تأثير كبير لحجم الأسرة على الأولوية في الإنفاق، فلقد ثبت وجود علاقة قوية بين حجم الاسرة والمنفق على المواد الغذائية والسكن وتوابعه والأقمشة والملابس والأثاث المنزلي، وهذه البنود تتأثر بحجم الأسرة، حيث إنه كلما زاد حجم الأسرة زاد الإنفاق على هذه البنود، حيث إن الأسر الصغيرة الحجم لا تحتاج إلى نفقات كثيرة على المواد الغذائية أو السكن أو الملبس أو الأثاث مثل الأسر كبيرة الحجم. هذا ولقد ثبتت معنوية معامل كا٢ بوجود علاقة بين حجم الأسرة وبين الإنفاق على هذه البنود ويوضح ارتفاع قيمة معامل التوافق شدة هذه العلاقة.

أما بالنسبة للرعاية الطبية والتعليم فهو لم يتأثر بحجم الأسرة إذ قد يكون لضمان الدولة توفير هذه الخدمات مجاناً، وتأتي في الأهمية الأقل النسبة المنفقة على الترفيه والرحلات، بينما لم تثبت علاقة بين المنفق على النقل والاتصالات وحجم الأسرة.

هذا ولقد ثبت وجود علاقة قوية مع النفقات الأخرى والتي تشمل الولائم والأدوات الشخصية وأدوات الترفيه وهي تتأثر بحجم الأسرة، فالأسر الكبيرة تحتاج إلى نفقات كبيرة في الأدوات الشخصية وأدوات الترفيه.

ولقد ثبت وجود علاقة مع إجمالي الإنفاق حيث إن اجمالي الإنفاق على مستوى الأسر يتأثر بحجمها. بينما كانت العلاقة قوية بين حجم الأسرة والادخار حيث يتأثر الادخار بزيادة النفقات إذ كلما زاد حجم الأسرة زادت النفقات وقل الادخار.

ويتضح أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه الباحثون في هذا المجال فكلما زاد عدد أفراد الأسرة فإن حجم الادخار يقل لأن الإنفاق يزيد بزيادة حجم الأسرة حيث توصل "Gupta" إلى أن متوسط دخل الفرد ومعدل الاعالة هو أهم محددات الادخار العائلي، كما توصل "Leff" إلى أن أثر معدلات الاعالة (زيادة حجم الأسرة) على الادخار صحيح سواء في الدول المتقدمة أو النامية[١]. وتشير دراسة للبنك الدولي إلى أن زيادة نسبة الأطفال تُخفّض من ادخار الأسرة. فكلما زاد عدد الأطفال المعالين ينخفض معدل الادخار حتى حد معين، ثم بعد ذلك ينخفض ولكن ليس بالمعدل نفسه [٢].

(1) Gupta, dependency rates and savings rates, op. cit. p. 468.

(2) World Bank. Policy and Research. Why do savings vary across countries? op. tic.

ثانياً: أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية على العوامل المحددة للادخار:

سوف نبين أثر كل من العمر للمبحوث والمهنة والمستوى التعليمي والدخل الشخصي وحجم الأسرة على العوامل المحددة للادخار وهذا سوف يوضح درجة الحاح بعض الدوافع بالنسبة للادخار دون سواها عند المواطن السعودي.

١- أثر عمر المبحوث على العوامل المحددة للادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٨٤) : العلاقة بين عمر المبحوث والعوامل المحددة للادخار العائلي

العوامل المحددة للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- الدخل	٩,١٢	٠,٦٩	٠,١٣	لا توجد علاقة
٢- انتشار البنوك	٢٤,٧٤	٠,١٣	٠,٢٢	لا توجد علاقة
٣- رصيد الثروة	٣٥,٦١	٠,٠١	٠,٢٦	توجد علاقة
٤- التضخم	٣٤,٩٨	٠,٠١	٠,٢٥	توجد علاقة
٥- الاعالة	١٥,٤٣	٠,٦٣	٠,١٧	لا توجد علاقة
٦- تحديد سن التقاعد	٣١,٠٠	٠٠٢	٠,٢٤	توجد علاقة
٧- نظام التأمينات ومعاشات التقاعد	٢٠,٤٥	٠,٣٠	٠,١٩	لا توجد علاقة
٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية	١٨,٠٣	٠,٤٥	٠,١٨	لا توجد علاقة
٩- الثقة في سوق المال	٢٠,٩٢	٠,٢٨	٠,٢٠	لا توجد علاقة
١٠- السياسة المالية والاقتصادية	٢٠,٧١	٠,٢٩	٠,١٩	لا توجد علاقة
١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق	٢٢,٤٣	٠,٢١	٠,٢١	لا توجد علاقة

يتضح من الجدول رقم (٣-٨٤) عدم تأثر العوامل المحددة للادخار بعمر المبحوث فبعض هذه العوامل لم تتغير نظرة المواطن السعودي لأهميتها بتغير أعمارهم، وذلك لأن هذه العوامل لها دور بارز في الادخار العائلي، ومنها الدخل حيث إن له تأثيراً قوياً على الادخار وكذلك انتشار البنوك وكذا نظام التأمين والمعاشات واستقرار الأحوال الاقتصادية وثقة المواطنين في سوق المال السعودي والتزام المواطنين بالآداب الشرعية في إنفاقهم. لذا لم توجد فروق بين فئات العمر المختلفة تجاه هذه العوامل، وقد أيد ذلك عدم ثبوت معنوية معامل كا٢ لكل منها.

بينما وجدت اختلافات بالنسبة لفئات العمر لكل من رصيد الثروة والتضخم وتحديد سن التقاعد، ولعل السبب يرجع لاختلاف أرصدة وثروات الأفراد، كما أن فئة لا يُستهان بها لم يشملهم نظام التأمينات الاجتماعية أو نظام التقاعد وكذلك إن أثر التضخم غير واضح، لذا ثبتت معنوية معامل كا٢ (٣٥,٦١) بمستوى ٠,٠١ بين العمر ورصيد الثروة وكانت شدة العلاقة متوسطة، وكذلك ثبتت معنوية معامل كا٢ (٣٤,٩٨) بمستوى معنوية ٠,٠١ بين العمر والتضخم، وكانت

شدة العلاقة متوسطة، وكذلك ثبتت معنوية معامل كا٢ (٣١,٠) بمستوى معنوية ٠,٠٢ بين العمر وتحديد سن التقاعد وأيضاً هذه العلاقة متوسطة، لذا توجد اختلافات بالنسبة لفئات العمر للمبحوثين وبعض العوامل المحددة للادخار.

٢- أثر المهنة للمبحوث على العوامل المحددة للادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٨٥) : العلاقة بين مهنة المبحوث والعوامل المحددة للادخار العائلي

العوامل المحددة للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- الدخل	٢٨,٥٢	٠,٠١	٠,٢٣	توجد علاقة
٢- انتشار البنوك	٦١,٣٤	٠,٠٠١	٠,٣٣	توجد علاقة
٣- رصيد الثروة	٨٦,١٠	٠,٠٠١	٠,٣٨	توجد علاقة
٤- التضخم	٥٧,٥١	٠,٠٠١	٠,٣٢	توجد علاقة
٥- الاعالة	٤١,٩٥	٠,٠٠١	٠,٢٨	توجد علاقة
٦- تحديد سن التقاعد	٢٥,٠٦	٠,١٢	٠,٢١	لا توجد علاقة
٧- نظام التأمينات ومعاشات التقاعد	٥٨,٤١	٠,٠٠١	٠,٣٢	توجد علاقة
٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية	٥١,٠٠	٠,٠٠١	٠,٣٠	توجد علاقة
٩- الثقة في سوق المال	٤١,٨٠	٠,٠٠١	٠,٢٨	توجد علاقة
١٠- السياسة المالية والاقتصادية	٧٣,٢٥	٠,٠٠١	٠,٣٦	توجد علاقة
١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق	٤٧,٢٩	٠,٠٠١	٠,٢٩	توجد علاقة

من الجدول رقم (٣-٨٥) يتضح أن لمهنة المبحوث أثراً كبيراً في وجود اختلافات بين المهن المختلفة للمواطنين واتجاهاتهم نحو العوامل المحددة للادخار، وهذا عائد إلى أن أنماط السلوك المهني لفئات الموظفين (الحكومي أو الخاص) تختلف عن أصحاب المؤسسات والشركات وتختلف عن أصحاب المهن الفنية أو الخدمية. ولقد اوضحت هذه الاختلاف بين فئات الموظفين ثبوت معنوية معامل كا٢ وذلك كما في الجدول رقم (٣-٨٥).

بينما لم تثبت وجود علاقة بين المهنة وبين تحديد سن التقاعد لوجود نسبة من المبحوثين لم يشملهم نظام التقاعد، لذا لم تثبت معنوية معامل كا٢.

٣- أثر الحالة التعليمية للمبحوث على العوامل المحددة للادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٨٦) : العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوث والعوامل المحددة للادخار العائلي

العوامل المحددة للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- الدخل	٩,٦٩	٠,٦٤	٠,١٣	لا توجد علاقة
٢- انتشار البنوك	٢٤,٥٧	٠,٠١	٠,٢١	توجد علاقة
٣- رصيد الثروة	١٣,٧٨	٠,١٠	٠,١٦	توجد علاقة
٤- التضخم	١٣,٤٢	٠,١٠	٠,١٦	توجد علاقة
٥- الاعالة	١١,٦٧	٠,٨٦	٠,١٥	لا توجد علاقة
٦- تحديد سن التقاعد	١٣,٥٦	٠,١٠	٠,١٦	توجد علاقة
٧- نظام التأمينات ومعاشات التقاعد	٢٣,٤٦	٠,١٠	٠,٢١	توجد علاقة
٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية	٢٥,٥٤	٠,٠١	٠,٢٢	توجد علاقة
٩- الثقة في سوق المال	٢٥,٢٩	٠,٠١	٠,٢٢	توجد علاقة
١٠- السياسة المالية والاقتصادية	١٢,٠٧	٠,٨٤	٠,١٥	لا توجد علاقة
١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق	١٧,١١	٠,٠٥	٠,١٦	توجد علاقة

يلاحظ وجود أثر للحالة التعليمية للمبحوث بالنسبة للعوامل المحددة للادخار، وتختلف اتجاهات المبحوثين نحو هذه العوامل وفقاً لمستوى تعليمهم، حيث إن نظرة الحاصلين على مؤهلات جامعية فما فوق بالنسبة لانتشار البنوك أو رصيد الثروة أو التضخم أو تحديد سن التقاعد أو نظام التأمينات أو استقرار الأحوال الاقتصادية والثقة في سوق رأس المال أو الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق تختلف عمّن تعليمهم متدنٍ - يقرأ ويكتب - أو بين الابتدائي والمتوسط.

هذا ولقد ثبت وجود علاقة بين الحالة التعليمية للمبحوث وبين هذه العوامل بثبوت معنوية معامل كا٢ وهذه العلاقة ضعيفة.

وكذلك لم توجد أي اختلافات بين المستوى التعليمي وبين الاعالة أو السياسة المالية والاقتصادية عاملاً من العوامل المحددة للادخار العائلي لعدم ثبوت معامل كا٢ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣-٨٦).

٤- أثر الدخل الشهري للمبحوث على العوامل المحددة للادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٨٧) : العلاقة بين الدخل الشهري للمبحوث والعوامل المحددة للادخار العائلي

العوامل المحددة للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- الدخل	٢٤,٧٣	٠,٠٥	٠,٢٢	توجد علاقة
٢- انتشار البنوك	٣٧,٦١	٠,٠١	٠,٢٦	توجد علاقة
٣- رصيد الثروة	٥٨,١٥	٠,٠٠١	٠,٣٢	توجد علاقة
٤- التضخم	٤٤,٩٨	٠,٠١	٠,٢٩	توجد علاقة
٥- الاعالة	١٧,٤٦	٠,٢٧	٠,١٨	لا توجد علاقة
٦- تحديد سن التقاعد	٣٣,٣٣	٠,٠١	٠,٢٥	توجد علاقة
٧- نظام التأمينات ومعاشات التقاعد	٣٣,٩٠	٠,٠١	٠,٢٥	توجد علاقة
٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية	٣٥,٢٢	٠,٠١	٠,٢٦	توجد علاقة
٩- الثقة في سوق المال	٨٣,١٤	٠,٠٠١	٠,٣٨	توجد علاقة
١٠- السياسة المالية والاقتصادية	٥٨,٤٧	٠,٠٠١	٠,٣٢	توجد علاقة
١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق	٧٥,٥٨	٠,٠٠١	٠,٣٦	توجد علاقة

من الجدول رقم (٣-٨٧) يتضح أن للدخل الشهري للمبحوث أثراً على العوامل المحددة للادخار، حيث إن اختلاف الدخل الشهري للمبحوثين من أصحاب الدخول المتدنية إلى أصحاب الدخول المتوسطة والدخول المرتفعة أثر على اتجاهاتهم نحو العوامل المحددة للادخار، وهذا ما اتضح من وجود علاقة بين أثر الدخل الشهري للمبحوث والدخل عاملاً من العوامل المحددة للادخار وانتشار البنوك ورصيد الثروة والتضخم وتحديد سن التقاعد ونظام التأمينات واستقرار الأحوال الاقتصادية والثقة في الأسواق المالية والالتزام بالآداب الشرعية وذلك لثبوت معنوية معامل كا٢ كما وضحها الجدول رقم (٣-٨٧) وهذا ما يؤكد أن للدخل الشهري أثراً كبيراً في تحديد الاتجاهات نحو العوامل المحددة للادخار.

٥- أثر حجم الأسرة للمبحوث على العوامل المحددة للادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٨٨) : العلاقة بين حجم الأسرة وبين العوامل المحددة للادخار العائلي

العوامل المحددة للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- الدخل	٧,٥١	٠,٨٢	٠,١٢	لا توجد علاقة
٢- انتشار البنوك	١٧,٠١	٠,٠١	٠,١٨	توجد علاقة
٣- رصيد الثروة	٢٤,٣٠	٠,٠٠١	٠,٢٢	توجد علاقة
٤- التضخم	١٩,٠١	٠,٠١	٠,١٩	توجد علاقة
٥- الاعالة	١٨,٠٥	٠,٠١	٠,١٩	توجد علاقة
٦- تحديد سن التقاعد	١٩,٧٣	٠,٠١	٠,١٩	توجد علاقة
٧- نظام التأمينات ومعاشات التقاعد	١٩,٠٣	٠,٠١	٠,١٩	توجد علاقة
٨- استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية	١٧,٧٨	٠,٠١	٠,١٨	توجد علاقة
٩- الثقة في سوق المال	٤٠,٠٥	٠,٠٠١	٠,٢٧	توجد علاقة
١٠- السياسة المالية والاقتصادية	٢٢,٥٦	٠,٠١	٠,٢١	توجد علاقة
١١- الالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق	٣١,٢١	٠,٠١	٠,٢٤	توجد علاقة

من الجدول رقم (٣-٨٨) يتضح أن حجم الأسرة يتأثر بالعوامل المحددة للادخار العائلي حيث إن الأسر الكبيرة الحجم - أكثر من ١٢ فرد - تختلف اتجاهاتها نحو العوامل المحددة للادخار عن الأسر التي حجمها - أقل من ٥ أفراد -. وعلى هذا وجدت اختلافات بين أثر حجم الأسرة على العوامل المحددة للادخار عدا الدخل وقد يرجع ذلك لتأثر الدخل بحجم الأسرة.

ولقد ثبتت معنوية معامل كا٢ بين حجم الأسرة وبين العوامل التالية: انتشار البنوك ورصيد الثروة والتضخم والإعالة وتحديد سن التقاعد ونظام التأمينات واستقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية والنقدية وسوق المال والالتزام بالآداب الشرعية في الإنفاق، وذلك كما في الجدول رقم (٣-٨٨).

ثالثا: أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوث على الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي:

قد تختلف الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي – بالنسبة للمواطنين – وفقاً لاختلاف خصائصهم الاجتماعية أو الاقتصادية، ولذلك قام الباحث بإيجاد العلاقة الارتباطية بين عمر المبحوث والمهنة والحالة التعليمية والدخل الشهري وحجم الأسرة وبين الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي، وفيما يلي نتائج هذا التحليل.

١- أثر عمر المبحوث على الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٨٩) : العلاقة بين عمر المبحوث والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي

الأسباب التي تؤدي للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل	٢٠,٤٤	٠,٠٥	٠,٢٠	توجد علاقة
٢- تأمين رصيد من المال عند الحاجة اليه	٢٨١,٠٧	٠,٠١	٠,٦٠	توجد علاقة
٣- تأمين مستلزمات زواج الأبناء	٢٠,٧٩	٠,٠٥	٠,٢٠	توجد علاقة
٤- حث الدين الحنيف على الادخار	٢١,٣٣	٠,٠٥	٠,٢٠	توجد علاقة
٥- تأمين مبالغ لأداء فريضة الحج والعمرة	٦٠,٠٥	٠,٠٠١	٠,٣٣	توجد علاقة
٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل	١٩,٣١	٠,٠٥	٠,١٩	توجد علاقة
٧- عمل احتياطي عند سن التقاعد	١٦,٥٧	٠,٠٥	٠,١٨	توجد علاقة
٨- تأمين مبالغ للسفر للخارج أو قضاء وقت الفراغ	٢٦,١٥	٠,٠١	٠,٢٢	توجد علاقة

من الجدول رقم (٣-٨٩) يتضح وجود علاقة بين تأثير عمر المبحوث وبين اتجاهاته نحو الأسباب التي تؤدي إلى الادخار حيث ثبتت معنوية معامل كا٢، وتعزى هذه العلاقة إلى أن فئات العمر للمبحوث هي التي تحدد شخصيته الاجتماعية ونظرته إلى الأسباب التي تؤدي إلى اتخاذ قرار تجنيب جزء من الدخل بعيداً عن الإنفاق. فهذا القرار يختلف باختلاف فئات العمر.

ولقد اتضح أن أهم الأسباب بالنسبة للمبحوثين مهما اختلفت أعمارهم كان تأمين رصيد من المال عند الحاجة إليه حيث بلغت شدة العلاقة بين العمر وهذا السبب ٠,٦٠ كما وضحته قيمة معامل التوافق، يلي ذلك تأمين مبالغ لأداء فريضة الحج والعمرة حيث إن الجميع يسعى لأداء هذه الفريضة لأنها ركن من أركان الاسلام الخمسة، ثم تأمين مبلغ لمواجهة الأعباء العائلية في المستقبل ثم حث الدين الحنيف على الادخار ثم تأمين مستلزمات زواج الأبناء ثم جاء في المرتبة الرابعة عمل مشروع استثماري وأخيراً عمل احتياطي للحاجة إليه عند التقاعد وكذلك تأمين مبالغ للسفر للخارج وقضاء الإجازات.

٢- أثر مهنة المبحوث على الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٩٠) : العلاقة بين مهنة المبحوث والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي

الأسباب التي تؤدي للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل	٢٨٣,٩٩	٠,٠٠١	٠,٦٠	توجد علاقة
٢- تأمين رصيد من المال عند الحاجة اليه	١٨,٠٠	٠,٠٥	٠,١٩	توجد علاقة
٣- تأمين مستلزمات زواج الأبناء	٢٣,٧٤	٠,٠١	٠,٢١	توجد علاقة
٤- حث الدين الحنيف على الادخار	١٩,٧٩	٠,٠٥	٠,١٩	توجد علاقة
٥- تأمين مبالغ لأداء فريضة الحج والعمرة	٨١,٤٥	٠,٠٠١	٠,٣٧	توجد علاقة
٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل	٤٢,٥٤	٠,٠٠١	٠,٢٨	توجد علاقة
٧- عمل احتياطي عند سن التقاعد	٥٢,٠١	٠,٠٠١	٠,٣١	توجد علاقة
٨- تأمين مبالغ للسفر للخارج أو قضاء وقت الفراغ	٥٨,٩٣	٠,٠٠١	٠,٣٢	توجد علاقة

من الجدول رقم (٣-٩٠) يتضح أنه توجد علاقة بين مهنة المبحوث وبين الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي كما وضحها ثبوت معنوية معامل كا٢ ومستوى المعنوية التي تقبل هذه العلاقة.

وتعزى هذه العلاقة إلى اختلاف المهن للمبحوثين حيث آراء الموظفين (حكومي أو قطاع خاص) تختلف عن آراء أصحاب المؤسسات والشركات وعن آراء المهنيين وأرباب الخدمات.

ويعكس الجدول رقم (٣-٩٠) شدة العلاقة بين الاحتياط لمواجهة الأعباء العائلية في المستقبل والمهن المختلفة ٠,٦٠، يلي ذلك تأمين مبلغ لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل، ثم السبب الديني وكذلك تأمين مبالغ لأداء فريضة الحج والعمرة، ثم تأمين مستلزمات زواج الأبناء، ثم إيجاد احتياطي عند سن التقاعد ومن ثم تأمين رصيد من المال عند الحاجة إليه وتأمين مبالغ للسفر وقضاء وقت الفراغ.

٣- أثر المستوى التعليمي للمبحوث على الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٩١) : العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث
والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي

الأسباب التي تؤدي للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل	١١,٥١	٠,٣٧	٠,١٥	لا توجد علاقة
٢- تأمين رصيد من المال عند الحاجة اليه	٢٠,٤٩	٠,٠٥	٠,٢٠	توجد علاقة
٣- تأمين مستلزمات زواج الأبناء	١٣,٢٥	٠,٢٥	٠,١٦	لا توجد علاقة
٤- حث الدين الحنيف على الادخار	٢٨٤,٢٧	٠,٠٠١	٠,٦٠	توجد علاقة
٥- تأمين مبالغ لأداء فريضة الحج والعمرة	٤٤,٠٨	٠,٠٠١	٠,٢٨	توجد علاقة
٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل	٢٠,٧٧	٠,٠٥	٠,٢٠	توجد علاقة
٧- عمل احتياطي عند سن التقاعد	١٥,٠٢	٠,١٠	٠,١٧	توجد علاقة
٨- تأمين مبالغ للسفر للخارج أو قضاء وقت الفراغ	١٦,١٩	٠,٠٥	٠,١٨	توجد علاقة

يتضح من الجدول رقم (٣-٩١) وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث وبين الرأي في حث الدين الحنيف على الادخار وهذه العلاقة قوية جداً كما وضحتها قيمة معامل التوافق ٠,٦٠ وثبوت معنوية معامل كا٢ بمستوى ٠,٠٠١ لذا فإن المستوى التعليمي له تأثير كبير في اتجاهات الأفراد نحو الالتزام بشرائع الدين، بما في ذلك الحث على الادخار. وكذلك تأمين مبالغ للحج والعمرة حيث ثبتت معنوية معامل كا٢ بمستوى معنوية ٠,٠٠١ وشدة هذه العلاقة متوسطة، ثم وجود علاقة مع تأمين مبالغ رصيداً عند الحاجة إليه، ولعمل مشروع استثماري وعمل احتياطي عند بلوغ سن التقاعد وتأمين مبالغ للسفر للخارج كما وضحتها ثبوت معنوية معامل كا٢ لكل منها.

بينما لم تثبت وجود علاقة بين المستوى التعليمي وبين مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل وكذلك تأمين مستلزمات الزواج للأبناء حيث لم تثبت معنوية معامل كا٢، حيث الجميع يتساوون في تأثيرهذا العامل.

٤- أثر الدخل الشهري للمبحوث على الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٩٢) : العلاقة بين الدخل الشهري للمبحوث
والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي

الأسباب التي تؤدي للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل	١٧,٣٧	٠,٢٨	٠,١٨	لا توجد علاقة
٢- تأمين رصيد من المال عند الحاجة اليه	٢٨,٩٣	٠,٠٥	٠,٢٣	توجد علاقة
٣- تأمين مستلزمات زواج الأبناء	٢٩,٢٥	٠,٠٥	٠,٢٣	توجد علاقة
٤- حث الدين الحنيف على الادخار	٢٧٤,٥٤	٠,٠٠١	٠,٥٩	توجد علاقة
٥- تأمين مبالغ لأداء فريضة الحج والعمرة	٦٢,٢٥	٠,٠٠١	٠,٣٣	توجد علاقة
٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل	٥٢,٩٧	٠,٠٠١	٠,٣١	توجد علاقة
٧- عمل احتياطي عند سن التقاعد	٢٦,٤٠	٠,٠٢	٠,٢٢	توجد علاقة
٨- تأمين مبالغ للسفر للخارج أو قضاء وقت الفراغ	٦١,١٥	٠,٠٠١	٠,٣٣	توجد علاقة

يتضح من الجدول رقم (٣-٩٢) وجود علاقات ارتباطية بين الدخل الشهري للمبحوثين وبين الأسباب التي تؤدي إلى الادخار وكان أقواها مع القيم الدينية (حث الدين الحنيف على الادخار) لثبوب معنوية معامل كا٢ بمستوى ٠,٠٠١ وشدة هذه العلاقة قوية جداً ٠,٥٩ كما وضحها قيمة معامل التوافق، ثم مع توفير مبالغ لأداء فريضة الحج والعمرة لثبوت معنوية معامل كا٢ بمستوى معنوية ٠,٠٠١ وشدة هذه العلاقة متوسطة، وكذلك ثبت وجود علاقة مع كل من تأمين رصيد من المال عند الحاجة وتأمين مستلزمات زواج الأبناء ولعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل وعمل احتياطي عند سن التقاعد وتأمين مبالغ للسفر للخارج أو قضاء وقت الفراغ، بينما لم تثبت وجود علاقة مع مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل.

٥- أثر حجم الأسرة على الأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي:

جدول رقم (٣-٩٣) : العلاقة بين حجم الأسرة
والأسباب التي تؤدي إلى الادخار العائلي

الأسباب التي تؤدي للادخار	معامل كا٢	مستوى المعنوية	معامل التوافق	ملاحظات
١- مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل	٨,٥٩	٠,٣٢	٠,١٣	لا توجد علاقة
٢- تأمين رصيد من المال عند الحاجة اليه	١٣,٤٥	٠,١٠	٠,١٦	توجد علاقة
٣- تأمين مستلزمات زواج الأبناء	٣٤,٤٨٢	٠,٠١	٠,٢٥	لا توجد علاقة
٤- حث الدين الحنيف على الادخار	٢٩٠,٩٦	٠,٠٠١	٠,٦١	توجد علاقة
٥- تأمين مبالغ لأداء فريضة الحج والعمرة	٤٩,٨٠	٠,٠٠١	٠,٣٠	توجد علاقة
٦- لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل	١٥,١٨	٠,١٠	٠,١٧	توجد علاقة
٧- عمل احتياطي عند سن التقاعد	٩,٥٤	٠,٣٣	٠,١٤	لا توجد علاقة
٨- تأمين مبالغ للسفر للخارج أو قضاء وقت الفراغ	١٠,١٤	٠,٣٨	٠,١٤	توجد علاقة

يتضح من الجدول رقم (٣-٩٣) وجود علاقة ارتباطية بين حجم الأسرة وبين حث الدين الحنيف على الادخار كما وضحتها ثبوت معامل كا٢ بمستوى ٠,٠٠١ وشدة هذه العلاقة قوية جداً كما وضحتها قيمة معامل التوافق ٠,٦١، كذلك وجدت علاقة بين حجم الأسرة وبين تأمين مبالغ للحج والعمرة كما وضحتها ثبوت معنوية معامل كا٢ بمستوى ٠,٠٠١ وشدة هذه العلاقة متوسطة، وكذلك وجدت علاقة ارتباطية بين حجم الأسرة وبين تأمين رصيد عند الحاجة إليه، وكذلك لعمل مشروع استثماري لزيادة الدخل وتأمين مستلزمات زواج الأبناء لثبوت معنوية معامل كا٢ لكل منهم.

بينما لم تثبت وجود علاقة بين حجم الأسرة وبين كل من مواجهة الأعباء العائلية مستقبلاً وبين تأمين مبالغ للسفر للخارج وبين عمل احتياطي عند سن التقاعد.

الفصل الثالث

النموذج القياسي

المبحث الأول :

الإطار النظري

المبحث الثاني:

الدراسات السابقة

المبحث الثالث:

النموذج المقترح

المبحث الأول: الإطار النظري

يُعدّ موضوع الادخار - كما بيّنت الدراسة - من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزاً كبيراً في التحليل والدراسة في العقود الثلاثة السابقة، نظراً لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الشخصي وعلى المستوى المحلي، من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة، وبالاستثمار الخاص والحكومي من جهة أخرى، وما يترتب على ذلك من تحديد استراتيجيات للتنمية الاقتصادية، التي تعتمد على تعبئة المدخرات المحلية على المستويين العام والخاص.

ومن هذا المنطلق ركزت المؤسسات الدولية على موضوع الادخار، وفي دراسة شاملة صدرت عن البنك الدولي(1)، حول اتجاهات الادخار في الدول النامية، أوضحت هذه الدراسة مقدار التباين في معدلات الادخار بين مجموعات دول العالم، من حيث الارتفاع والانخفاض، ومقدار التدهور في هذه المعدلات، حيث تناقصت معدلات الادخار العالمية من ٢٥٪ عام ١٩٧٣م، إلى ١٩٪ عام ١٩٩٤م، واتّسعت الفجوة بين ادخار الدول الصناعية والدول النامية منذ السبعينات، أما في الدول النامية فإن الاختلاف في معدلات الادخار كان مثيراً، حيث بلغت هذه المعدلات الضعف في دول شرق آسيا، وكانت منخفضة في أمريكا اللاتينية، وتواجه انهياراً في دول إفريقيا الصحراوية(٢). وهذه الاختلافات في الادخار تظهر بوضوح في النمو الذي تم تحقيقه، ففي جميع الدول تنسجم معدلات الادخار المرتفعة - تماماً - مع نمو الدخل الأكثر ارتفاعاً، وهذا يوضح أن زيادة الادخار بمقدارٍ كافٍ، تعتبر وسيلة رئيسة تضعها هذه الدول نصب أعينها، لأنها تشارك في تقليل قابلية الدول للتأثر بالتغيرات غير المتوقعة في تدفق رأس المال الدولي.

وعليه فإن فهم القوى التي تقف وراء اختلاف معدلات الادخار في مختلف الدول، وعبر الفترات الزمنية المختلفة والعوامل المؤثرة في هذه المعدلات، وكذلك تحديد دور السياسات المالية، من الأمور المهمة في عملية زيادة النمو.

وتطرح الاتجاهات الرئيسة الراهنة للادخار في العالم ثلاثة أسئلة مهمة مرتبطة بالسياسات الاقتصادية بشكل مباشر. أولاً: لماذا تختلف معدلات الادخار بهذا الحجم؟ ثانياً: ما حجم المشاركة

---

(1) Schmidt - Hebble K. and Serven L., Savings Across The World, Puzzles and Polices, World Bank, Washington, 1997.

(٢) انخفضت معدلات الادخار في دول شرق آسيا من ٢٩٪ عام ١٩٧٣م إلى ١٩,٨٪ عام ١٩٩٤م، وفي أمريكا اللاتينية وصلت النسبة إلى ١٣,٦٪ خلال الفترة من ٨٤-١٩٩٤م، أما في دول إقليم الصحراء الإفريقية فانخفضت معدلات الادخار إلى ٦,٥٪ عام ١٩٩٤م. انظر: المرجع السابق، الادخار عبر العالم، ألغاز وسياسات، ص ١٧.

التي تقوم بها معدلات الادخار المرتفعة لمساعدة النمو المرتفع؟ **ثالثاً:** ما المقاييس التي تُعتبر أكثر فعالية لزيادة الادخار المحلي.

ففيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن كبر حجم معدلات الادخار في العديد من الدول المتقدمة راجع إلى عدد من المسلّمات والسلوكيات المطبقة في هذه الدول. ولهذا فإن معدلات الادخار المرتفعة – والتي بدورها تختلف من دولة إلى أخرى – يرجع إلى قرارات الاستهلاك المثلى، كما أن للتقنية والعوامل الأخرى أثر مهم في هذا الجانب. أما في دول العالم النامي فإن الخيارات الوقتية المتبادلة بين الادخار والاستهلاك تتأثر بشكلٍ كبيرٍ بالظروف الخارجية بوجهٍ عام، حيث إنه من المحتمل أن يؤدي عجز الأسواق والانحرافات في السياسات إلى اختلاف معدلات الادخار من حيث الكم والكيف.

علاوة على ذلك، فإن معدلات الادخار المنخفضة في الدول النامية، خاصة في تلك الدول التي تُعد من أفقر دول العالم، توضح الموقف السائد حالياً، والمتمثل في عدم وجود معدلات ادخار كافية والذي يعكس بدوره العلاقة المباشرة بين معدلات الادخار ومعدلات النمو في الدول المختلفة، كما تشير بقوة إلى وجود علاقات مهمة بين الادخار والرخاء الاقتصادي.

وهناك هدف سياسي رئيس، يتعلق بأسباب أخرى غير التأثير المباشر للادخار. وهذا الهدف هو ضمان توفير قدر كاف من الادخار، وتعتبر نسبة الادخار المحلي المتوافقة مع حاجات الاستثمار المحلي بمثابة العنصر المهم لتخفيض قابلية الدول للتأثر بالتغيرات غير المتوقعة لتدفق رأس المال الدولي. وفي حالة التكامل المالي الدولي، فإن الادخار المحلي المرتفع قد يشارك في ضمان الاستقرار للاقتصاديات الصغيرة، كما أنه يعتبر في حد ذاته عاملاً تنموياً قوياً.

وبالنسبة للسؤال الثاني، فإن الإجابة عليه تتطلب الإدراك الدقيق للسلسة المترابطة من العلاقات القائمة بين الادخار والنمو. كما أن هذا السؤال يلقي الضوء على دور الادخار، إزاء العوامل الأخرى، في تحفيز النمو وتحقيق معدلات مرتفعة ودائمة. وقد لا يكون هناك شك في أن الادخار يعتبر عنصراً مركزياً ورئيساً للنمو. وفي الوقت نفسه، فإن الدراسات الحديثة توضح العلاقة العكسية المتبادلة القوية بين النمو والادخار حيث تعكس معدلات الادخار مستوى الأداء الاقتصادي للدول. فإذا كان الادخار يعتبر محدداً رئيساً للنمو، فإن القضاء على التشوهات المسببة لانخفاض معدلات الادخار يجب أن يكون عنصراً مركزياً ومهماً في الإطار السياسي الهادف للقضاء على الفقر. وفي المقابل، فإن التسليم بكون معدلات الادخار المرتفعة نتيجة لعملية النمو يستلزم أساساً أن يستهدف الإطار السياسي في هذه الحالة القضاء على معوقات الاستثمار المادي، وتراكم رأس المال البشري، والتقدم التقني، وكلها متغيرات تقود دفة النمو.

أما السؤال الثالث والمتعلق بالاختيار الأفضل لوسائل وأدوات السياسة الادخارية، فإن

اختيار الأدوات القادرة على التأثير على معدلات الادخار المحلي يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف النظم والمؤسسات القائمة المسؤولة عن الادخار، ومدى ضرورة توجيهها الوجهة السليمة والمثلى، وتعتبر نتائج الدراسات التطبيقية أهم مصدر لعملية اختيار أدوات السياسة الادخارية في هذا المجال.

ومما سبق يتضح مدى عمق وتشعب موضوع الادخار، ويؤكد أن دراسة هذا الموضوع تعتبر من أصعب وأعقد المسائل. ولهذا تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت جوانب الادخار المختلفة، بين أبحاث تركز على الادخار العام والحكومي، وما يستتبع ذلك من التطرق للسياسات المالية والنقدية، وأبحاث أخرى تركز على الادخار الخاص والعائلي، على الرغم من العلاقة القوية والمتشابكة بين هذين النوعين من الادخار. وفي هذا المبحث سوف نركز على دراسة العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في المملكة من خلال دراسة قياسية حول صياغة وتقدير دالة الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية.

وفي هذا المجال، فإن أهم وأحدث الأبحاث عن الاستهلاك والادخار الخاص تُبرز فكرة بعض المتغيرات التي تؤثر على الادخار بعيداً عن النظرية الكينزية التي تركز على فكرة الدخل الجاري، ولهذا نجد أن معظم الأبحاث الحالية يركز على دور فرضية الدخل الدائم "PIH" وفرضية دورة الحياة "LCH" [1]، بالإضافة إلى التعرّف عن طريق الدراسات التطبيقية على آثار التغيرات في أسعار الفائدة وفي بعض الدراسات الأكثر تعقيداً والتي تهتم بما يسمى بالأجيال المتعاقبة "Overlapping Generation" بالإضافة إلى "Representative Agents Models" "نماذج الوحدات الممثلة" والتي تعتبر من أحدث النظريات التي تفسر المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل هذه الفرضيات. ولهذا كان للادخار والاستهلاك نصيب كبير في الدراسات الحديثة من حيث دراسة آثار الوصايا وتعويضات التقاعد والديون على الأجيال الحالية، والأجيال القادمة بالإضافة إلى تأثير ما يسمى بعدم العدالة في توزيع الدخل على تلك المتغيرات[٢].

ليس هذا فقط، بل إن الخط الجديد من الأبحاث يركز على دراسة دور السياسات العامة والحكومية في التأثير على معدل الادخار العائلي. ولهذا تركز معظم الدراسات على الإجابة على الأسئلة التالية:

---

(١) انظر:

- **Hebbel, K. and Serven (1997), op., cit.**

(٢) انظر مثلاً:

- **Parkin, M. and Bade, R. (1988), Modern Macroeconomics, Phillip Allan, London.**
- **Minford, P. (1992), Rational Expectation Macroeconomics, Blackwell, UK.**

١- هل الادخار يؤدي إلى النمو أم أن النمو يؤدي إلى الادخار؟
٢- كيف يؤثر الادخار الخارجي على الادخار المحلي من خلال آثار المعونة الأجنبية؟
٣- ما القطاع الذي يقوم بعملية الادخار؟
٤- هل للحوافز الضريبية دور في زيادة الادخار العائلي؟
٥- هل تؤدي الحرية المالية إلى انخفاض حجم الادخار العائلي؟
٦- ما دور نظام التقاعد في التأثير على حجم الادخار؟
٧- هل الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل يؤثر على حجم الادخار؟

وهذا قد يؤكد أهمية دراسة الادخار من الناحية النظرية والتطبيقية للإجابة على التساؤلات السابقة.

ولهذا يبقى تطوير الدراسات التطبيقية مهماً من حيث مصادر المعلومات، والحصول على بيانات لسلاسل زمنية طويلة عن المتغيرات المهمة، ومحاولة تحري الدقة في البيانات على الرغم من أن السمة العامة عن البيانات المستخدمة في كثير من الدراسات التطبيقية عن الدول النامية هي عدم الدقة، ولهذا تكون النتائج المبنية عليها غير دقيقة. والملاحظ أن هذه البيانات في الدول المتقدمة أكثر وضوحاً عنها في الدول النامية، لذا يضطر الباحثون إلى حساب تلك البيانات بطرق مختلفة.

وقد تمت دراسة دالة الادخار على المستوى التطبيقي لمجموعة من الدول المتقدمة والدول النامية، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات علاقات متشابهة أو مختلفة، ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى الوضع التنموي والاقتصادي لكل دولة على حده، وعلى مستوى الدول النامية سوف يتم استعراض دراستين من هذه الدراسات بشكل مفصّل في المبحث الثاني من هذا الفصل، والملاحظ أن معظم الدراسات قد اتّفقت على أهمية عامل الدخل الجاري كأهم محددات الادخار العائلي.

فالدراسة التي قامت بها الباحثة/ لبنى أبو العلا (١٩٨٩) عن العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في مصر، وجدت أن الدخل أهم العوامل المؤثرة على الادخار، وأن لسعر الفائدة تأثيراً إيجابياً على ادخار هذا القطاع[1].

أما دراسة الباحثة/ عالية عبدالمنعم (١٩٨٩) عن أهم سمات وملامح الدالة الادخارية في مصر، فقد ركزت على معرفة الميل الحدي للادخار والذي بلغ ١٥٪[2].

---

(١) د. لبنى أبو العلا. العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في مصر، مجلة المال والتجارة، السنة: ١١، العدد: ٢٤٣، يوليو ١٩٨٩م.

(٢) د. عالية عبدالمنعم. أهم سمات وملامح الدالة الادخارية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد: ٤١٥-٤١٦، ابريل، ١٩٨٩م.

وعلى مستوى الدول المتقدمة، أوضح هوريكا و وتنابي "Horioka and Watanabe" (١٩٩٧) في دراستهما عن دوافع الادخار العائلي في اليابان أن الادخار العائلي يتأثر بشكل كبير بدافعي التقاعد "Retirement" والاحتياط "Precaution" لأجل المرض وراحة البال "Illness and peace of mind" من بين اثني عشر دافعاً تمت دراستها [1]. وتتفق هذه النتيجة مع نظرية دورة الحياة لـ "موديغلياني وبرومبيج". كما توصل ميريقان ونورماندن (١٩٩٦) "Merrigan and Normandin" إلى نتيجة مماثلة على مستوى الادخار العائلي في المملكة المتحدة[٢].

ومما سبق، ومن خلال العرض النظري يتبين لنا أن دالة الادخار تعتمد في دقتها على كيفية صياغة هذه الدالة وعلى طرق التقدير المستخدمة.

لذا فإن تقييم أي نموذج اقتصادي يعتمد بشكل كبير على مجموعة المتغيرات التي يتم أخذها في الحساب - المتغيرات المدخلة - وطرق الصياغة والتقدير لهذا النموذج.

---

1) **Horioka, C. and Watanabe, W. (1997). Why do People Save? A Micro-analysis of Motives for Household Saving in Japan, The Economic Journal (107), No. 442.**

(2) **Merrigan, P. and Normandin, M. (1996). Precautionary Saving Motives: An Assessment from UK Time Series of Cross-sections, The Economic Journal (106), No. 438.**

المبحث الثاني: استعراض لبعض الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

في دراسة عن محددات الادخار في مصر، (١٩٦٩-١٩٩٠م) قامت بها د. هدى السيد[1]، واتبعت أسلوب الانحدار المتدرج إلى جانب الانحدار المتعدد، واستخدمت سلسلة زمنية طويلة نسبياً من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٩٠م.

متغيرات النموذج:

١- المتغير التابع، الادخار، اتخذت الباحثة مفهوم الادخار المحلي باعتباره أكثر تعبيراً عن حجم الجهود المحلية لتعبئة المدخرات، بالإضافة إلى ذلك اتخذت الدخل المتاح الخاص، وهو يعادل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، مطروحاً منه كافة إيرادات الدولة (سيادية أو غير سيادية) ومضاف إليه كافة أنواع التمويل التي تمنحها الدولة للأفراد (تأمينات ومعاشات وإعانات مباشرة وغير مباشرة)، ثم أخذ نصيب الفرد من الادخار الحقيقي، وذلك لاستبعاد أثر النمو السكاني على الادخار.

٢- المتغيرات المستقلة، تتضمن هذه المتغيرات الخارجية كلاً من نصيب الفرد من الدخل القومي، ومعدل التضخم ونصيب الفرد من الأرصدة النقدية (النقود وشبه النقود وودائع التوفير) وسعر الفائدة لمدة سنة، ومعدل البطالة ومعدل التبادل الدولي، كما قامت الباحثة بإضافة متغير صوري.

النماذج المستخدمة:

تم استخدام النماذج التالية:

١- د = أ + ب ى$_{د}$

٢- د = أ + ب ى$_{د}$ + ب$_{١}$ د

٣- د = أ + ب ى$_{د}$ + ب$_{١}$ د + ب$_{٢}$ ى$_{٣}$ + ب$_{٣}$ ص + ب$_{٤}$ ف + ب$_{٥}$ ت + ب$_{٦}$ ت + ب$_{٧}$ ط + ب$_{٨}$ ل

حيث د = نصيب الفرد من الادخار المحلي.

ى د = الدخل الدائم (نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي).

---

(١) د. هدى السيد. محددات الادخار في مصر (١٩٦٩-١٩٩٠)، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، السنة ٨٤، العدد ٤٣١، يناير، ١٩٩٣م.

ى٣ = الدخل المؤقت = الدخل الفعلي - الدخل الدائم.

د = متغير صوري (صفر، ١، ٢).

ص = نصيب الفرد من الأرصدة النقدية.

ت = معدل التضخم الفعلي.

ت* = معدل التضخم المتوقع.

ف = سعر الفائدة الاسمي.

ط = معدل البطالة.

ل = معدل التبادل التجاري.

وفيما يلي الإشارات المتوقعة للمعاملات وفقاً للنظريات الاقتصادية:

معامل ى > صفر ، معامل ص > صفر

معاملات ت ، ت* ، ف >/< صفر.

معاملات ل > صفر، معامل ط >/< صفر.

وقد أظهرت نتائج النماذج ١ ، ٢ والتي تعبر عن العلاقة بين الادخار المحلي والدخل الدائم والمتغير الصوري معنوية المعاملات، كما أوضحت النتائج - أيضاً - وجود ظاهرة ارتباط سلسلي. وباستخدام أسلوب الانحدار المتدرج ثم إدخال المتغيرات الأخرى دالة رقم (٣)، ولقد استبعد من النموذج سعر الفائدة ونصيب الأرصدة، وأوضحت الدالة النتائج التالية:

د =	٥٩,٤٣٥ + ٠,٢٣٧ ىد	+ ٠,٩٣١ ى٣	+ ٣٠,٩٧٦ ت*	- ٧,٨٧٢ ط
الانحراف المعياري	(٠,٠٥٤)	(٠,٤٠٥)	(١,٨٧٨)	(٢,٨٣٠)
اختبار ت	٤,٣٨٤	٣,٢٩٧	٢,١١٧	- ٤,٣٠١

D. W = 1.54 F = 12.87 $R^2 = 0.81$

عدد المشاهدات ٢١

يُظهر هذا النموذج ارتفاع معنويــة المعاملات عند درجة ثقة ٠,٠٥، وبصفة خاصة معاملي الدخل الدائم ومعدل البطالة، كما تتفق جميع الإشارات والتوقعات مع مبادئ النظرية الاقتصادية. ويشير النموذج إلى أن الميل الحدي للادخار يقدر بحوالي ٢٣٪ وهي نسبة مرتفعة جداً. ويمكن تفسير المعامل الموجب للتضخم المتوقع بأن ارتفاع معدل التضخم قد يدفع الوحدات الاقتصادية للأحجام عن الادخار تحسباً لانخفاض الدخول الحقيقية مستقبلاً. أمـــا معامـل البطالـة فهو سـالب، ويشير إلى أن تزايد معدل البطالة كان له تأثير سالب على الادخار.

الدراسة الثانية:

من بين الدراسات التطبيقية على مستوى الدول الإسلامية الدراسة التي قام بها ظفر محمود[1] "Mahmood (1994)" عن العوامل المحددة لادخار القطاع الخاص والعام في الباكستان. وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، التي بحثت سلوك الادخار في الباكستان، باشتمالها على كثير من المتغيرات التي يمكن من الناحية النظرية أن تؤثر على معدلات الادخار الخاص، ولهذا فقد تمت صياغة دالة الادخار الخاص في الباكستان على النحو التالي:

$$PRS = a_o + a_1\,FDI + a_2\,LON + a_3\,IRR + a_4\,TOT + a_5\,YP$$
$$+ a_6\,YG + a_7\,INF + a_8\,PUS + a_9\,PRS_{(-1)}$$

حيث :

PRS = معدل الادخار في القطاع الخاص.

PUS = معدل الادخار في القطاع العام.

FDI = حجم الاستثمار الأجنبي.

LON = حجم القروض الخارجية.

IPR = أسعار الفائدة الحقيقية.

TOT = معدل التبادل التجاري.

YP = مستوى الدخل الفردي.

YG = معدل نمو الدخل.

INF = معدل التضخم.

والملاحظة المهمة على هذه الدراسة أنها اهتمت بدراسة سلوك الادخار الخاص على المستويين العائلي وقطاع الأعمال دون فصل بينهما، ولهذا كانت المتغيرات المتضمنة في المعادلة تعكس العوامل المؤثرة على كلا النوعين من الادخار، وبالذات تلك المتغيرات المتعلقة بأحجام الاستثمار الأجنبي والقروض الخارجية الخاصة والتي تؤثر بشكل مباشر على مستوى ادخار قطاع الأعمال أكثر من تأثيرها على مستوى القطاع العائلي "Household Savings".

ولهذا كانت نتائج تقدير المعادلة تعطي بعض الفوائد المهمة للمهتمين بدراسة محددات الادخار في الباكستان. وكان من أبرز النتائج تلك العلاقة القوية بين حجم الادخار الخاص وبين حجم الاستثمار الأجنبي، وكذلك حجم القروض الأجنبية التي يحصل عليها القطاع الخاص، وكانت

---

1) **Zafar Mahmood (1994); External Shocks and Private and Public Savings, Savings and Development, No (1), XVIII.**

هذه العلاقـة عكسية وتقرر أن زيـادة أحجـام تلك المتغيرات يـؤدي إلـى انخفـاض حجـم الادخـار الخـاص. كمـا تبيـن مـن الدراسة أهمية حجم الدخل الفردي على مستوى الادخار مما يعكس أثره على مستوى الادخـار العـائلي، وتبيـن الدراسـة أيضـاً أن العلاقـة السـالبة توضـح أن أثـر الإحـلال "Substitution-effect" للمعـدل المنخفض للعوائـد يطغـى علـى أثـر الدخـل "Income-effect" والـذي يحفـز القطاع الخاص لعدم الادخار. كما أن نتائج تقديـر فـترة إبطـاء "Lagged period" أعطت نتائج غريبة توضح عدم أهمية الادخار الماضي في التأثير على الادخار الحالي.

$$PRS = 0.226 - 10.6\,FDI - 0.58\,LON + 0.001\,IPR +$$
$$(5.7) \quad (-4.88) \quad (-3.8) \quad (1.05)$$
$$0.029\,TOT + 0.001\,YP - 0.002\,INF_{(-1)} - 0.98\,Lag$$
$$(1.12) \quad (2.7) \quad (-3.35) \quad (-6.8)$$

$R^2 = 0.883$ $\quad$ $DW = 1.62$ $\quad$ $F\text{-test} = 19.34$

المبحث الثالث : النموذج المقترح لدالة الادخار في الاقتصاد السعودي

مقدمـــــة :

على الرغم من أهمية العوامل الاجتماعية التي تؤثر على الادخار، إلا أن دراسة العوامل المؤثرة على الادخار، على نحو ما سبق توضيحه في المبحث الأول، تتطلب دراسة قياسية كمية كإحدى أهم الوسائل المتاحة لدراسة مثل هذا النوع من الموضوعات. ولهذا كان من ضمن ما ركزت عليه هذه الدراسة، هو استخدام أفضل الطرق لتكوين نموذج مقبول للادخار، من حيث شموليته لكافة المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الادخار، انطلاقاً من النظريات الاقتصادية، التي وجدت لتفسير الاستهلاك والادخار، وعليه كان لزاماً على كل من يتصدى لبحث هذا الموضوع، أن يعتمد على هذه الأسس فيما يتعلق باختبار هذه العوامل. ومن بين النماذج المقدمة في هذا الموضوع، نموذج تصحيح الخطأ "Error Correction Model" [ECM] الذي وجد تلافياً للأخطاء القياسية التي يمكن أن يقع بعض الاقتصاديين فيها كالخطأ في اختيار عناصر النموذج "Specification"، أو أخطاء الازدواجية "Multicollinearity". ولهذا كان من المهم البدء بنموذج عام "General Model" يشمل متغيرات كثيرة كما يشمل فترات إبطاء لكافة المتغيرات، لفترة زمنية أو فترتين، ثم اختصار هذا النموذج إلى النموذج المقبول من الناحية القياسية، باستخدام بعض أنواع الاختبارات، كاختبار "F" واختبار مربع كاي "Chi^2" (١).

هذا الأسلوب الدقيق في تقدير دالة الادخار مهم جداً من الناحية التخطيطية، لأن النموذج الضعيف سوف يوجد تقديرات ضعيفة وخاطئة، وكل ما يعتمد على هذه التقديرات سيقود إلى نتائج خاطئة، ولهذا كان تركيز البنك الدولي كمنظمة دولية على بناء نماذج دقيقة فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية المهمة.

وإذا تم اختبار المتغيرات فإن نتائج التقدير لا يمكن أن تكون متطابقة بين الدول لاختلاف الظروف المحيطة باقتصاد كل دولة، فنجد أن الدخل الجاري قد يكون عاملاً مؤثراً في دولة

---

(١) يُعتبر اختبار مربع كاي أحد أهم اختبارات القيود "restrictions" ويستخدم لإجراء هذا الاختبار الصيغة التالية:

$2 (L_1 - L_2) \quad Chi^2_{(g)}$

حيث:

L_1 = Log Liklehood for the unrestricted model.

L_2 = Log Liklehood for the restricted model.

g = Number of restrictions.

ما، ولكن في دولة أخرى قد يكون الدخل الدائم (PI) هو العامل المؤثر أو الدخل مدى الحياة (LI) والعكس صحيح، كما أن لأسعار الفائدة آثار متباينة علـى معدلات الادخـار، قد تُقَـوّي أو تُضَعِّـفْ حسب التكوين الاجتماعي والعقدي للمجتمع، بل ومدى تكامل النظام المصرفي في مجموعه.

كما أن هناك نظريات متضاربة حول تأثير التضخـم المتوقع علـى الادخـار، وكـل نظريـة تعتمد على حجج قد تكون مقبولة، فمن يرى -مثلاً- وجود علاقة إيجابية يبني رأيـه علـى أسـاس أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ما يسمى بالهروب من العملة عن طريـق المزيـد مـن الادخـار بعملات أخرى، أو أنه مؤشر للتقلبات ولعدم التأكد أو الثبـات بالنسبة للاقتصـاد الكلـي[1]. أمـا مـن يرى وجود علاقة سلبية بين التضخم والادخار، يُؤكد على أن زيـادة معـدلات التضخم تُـؤدي إلـى زيادة الاستهلاك على حساب معدلات الادخار، لذا فإن نتائج تقييم النمـوذج المختـار لدالـة الادخـار هي التي تبين أي الرأيين أكثر قبولاً في اقتصاد الدولة تحت الدراسة.

(١) انظر:
World Bank. Policy and Research: January-March, 1999, Why do savings rates vary accross countries?

صياغة النموذج "Specification of the Model":

استناداً إلى ما تم بحثه من الناحية النظرية عن العوامل المؤثرة على الادخار في النظرية الاقتصادية، وكذلك في الدراسات التطبيقية التي أجريت على عدد من الدول المتقدمة والنامية، وكذلك ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية، عن العوامل المحددة للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، فقد تم اختيار بعض العوامل التي تعكس جانبي العوامل المؤثرة على الحجم "Scale Variables"، وكذلك المتغيرات التي تعكس الفرصة البديلة للادخار (OCV) Opportunity Cost Variables. ومن المجموعة الأولى تم إدخال الدخل المتاح "Disposable Income" (Y*) والدخل الدائم "Permenant Income" (Y) لكي تعكس أثر كل منهما على نحو ما قرره فريدمان[1]، وفي المجموعة الثانية تم إدخال التضخم المتوقع "EINF" وأسعار الفائدة "R_s" أهم عاملين يمكن أن ندخلهما في النموذج. وعليه فقد تم صياغة النموذج التالي :

$$S = a_0 + a_1 y + a_2 y^* + a_3 EINF + a_4 Rs + a_5 Bank + a_6 S(-1) + U \;..... \; (1)$$

حيث :

S = حجم الادخار العائلي (بليون ريال)

Y = الدخل المتاح (بليون ريال)

Y* = الدخل الدائم (بليون ريال)

E INF = التضخم المتوقع pa %

Bank = عدد فروع البنوك العاملة في المملكة

R = الفائدة pa %

U = متغير عشوائي

المتغيرات ومصادر المعلومات:

أجريت الدراسة على البيانات والمعلومات للفترة من ١٩٨٧م وحتى عام ١٩٩٥م طبقاً للمفاهيم والمصادر التالية:

S = حجم الادخار العائلي الحقيقي.

وقد تم حساب الادخار العائلي من إحصاءات الحسابات القومية الموحدة - الدخل القومي المتاح وتخصيصاته - للمملكة العربية السعودية.

والقيم المتحصل عليها ببلايين الريالات وقد تم قسمتها على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI (١٩٩٠ = ١٠٠) لتحويل القيم من جارية إلى حقيقية لاستبعاد آثار التضخم.

---

(١) انظر القسم النظري من هذه الدراسة، نظريات الدخل بعد كينز، ص.ص ٧٥ - ٨٢.

ومصدر بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين هو الإحصاءات المالية الدولية (IFS) الصادرة من صندوق النقد الدولي (IMF).

INF = هو معدل التضخم المحلي والشكل رقم (٣-١٥) يمثل معدلات التضخم المحلي خلال فترة الدراسة، وقد تم حسابه على النحو التالي:

$$INF = \frac{CPI - CPI(-1)}{CPI(-1)} \quad \text{........} \quad (2)$$

EINF = التضخم المتوقع.

تم إدخال هذا المتغير نظراً للدور الكبير الذي تقوم به التوقعات في الاقتصاد، الذي يستوجب إدخال عنصر التوقعات في معظم النماذج الاقتصادية بصفةٍ عامة، ونموذج دالة الادخار بصفةٍ خاصة، وبخاصة التوقعات المتعلقة بعنصر مهم وهو معدل التضخم.

وعملية إدخال عنصر التوقعات ليس بالأمر المتفق عليه بين الاقتصاديين، من حيث نوعية التوقعات المهمة، فهناك مدرسة التوقعات المنطقية (Rational Expectation) التي تعتمد في صياغتها لعنصر التوقعات على إدخال كل المعلومات التي يمكن أن تؤثر على المتغير في المستقبل، وهذه الفرضية تقوم على أن الوحدة الاقتصادية (Economic Agent) ممثلة في المستهلك أو المدخر أو المنتج تمتلك معلومات وافرة عن الاقتصاد وتحلل بالشكل الرشيد والمنطقي هذه المعلومات.

وفرضية التوقعات المنطقية "RH" فرضية صارمة جداً[١]، وعلى فرض وجودها في الواقع، فهي أكثر وضوحاً في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، نظراً لتوفر المعلومات والإحصاءات اليومية مما يسهل عملية التوقع.

في المقابل هناك نوع من التوقعات تعتبر أكثر واقعية، وتعتمد على مبدأ بسيط وهو أن الشخص يأخذ ما حدث في الماضي القريب مؤشراً على ما سيحدث في المستقبل، وتسمى هذه التوقعات بـ: (Adaptive Expectation) وهذه الفرضية أكثر تداولاً على مستوى الاقتصاديات النامية، نظراً لقربها من الواقع. وجرى العرف الاقتصادي على ضرورة صياغة معادلة تعكس اتجاه المتغير في المستقبل بناء على الماضي، ولهذا فإن الأسلوب القياسي هو استخدام صيغة

(١) حيث تتطلب هذه الفرضية أن تكون الوحدات الاقتصادية قادرة على التعرّف على جميع العوامل المؤثرة على المتغير محل الدراسة وليس فقط قيم المتغير في الزمن الماضي. وهذا يتطلب وجود نظام كامل للمعلومات لا يمكن أن يتوفر في بعض اقتصاديات الدول المتقدمة، فضلاً عن النامية.
لمزيد من التفصيل انظر:
د. خالد بن عبدالرحمن المشعل، دور التوقعات في بناء النماذج الاقتصادية في ظل التطورات الدولية الحديثة، دراسة عن الدول العربية، ١٩٩٩م.

الانحدار الذاتي AR(2) , AR(1). واستخدمت هذه الدراسة صيغة (AR1) حيث تم تقدير المعادلة التالية:

$$INF = B_0 + B_1\, INF(-1) \qquad .... \qquad (3)$$

وتم اختبار فرضية الثبات "Stationary" عن طريق اختبار "Dicky - Fuller" والمعروف بـ"Unit Root Test" [1] أي اختبار جذر الوحدة ويجدر الذكر إلى أن نموذج AR(1) أصبح من أهم النماذج التي تستخدم في اختبار التوقعات في مجالات كثيرة أهمها مجال أسواق الأسهم والسندات "Stock Exchange" [٢].

وقد تم أخذ القيم المقدرة "Fitted Values" من المعادلة رقم (3) واعتبرت بمثابة القيم الممثلة للتضخم المتوقع (EINF).

Y = الدخل المتاح (بالأسعار الثابتة).

وهو حجم الدخل المتاح بالأسعار الجارية ببلايين الريالات مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للحصول على الدخل المتاح بالأسعار الثابتة. والشكل رقم (٣-١٦) يُمثل الدخل المتاح (Y) خلال فترة الدراسة. وقد تم أخذ بيانات الدخل المتاح من الحسابات القومية الموحدة للمملكة العربية السعودية – بيانات غير منشورة – حيث تم حساب الدخل المتاح في تلك الحسابات كالتالي:

الدخل المتاح = تعويضات الموظفين – تعويضات الموظفين من بقية أنحاء العالم + دخل الملكية ورجال الأعمال – الضرائب غير المباشرة – تحويلات جارية أخرى من بقية أنحاء العالم (الصافي).

وتم إدخال هذا المتغير أفضل بديل "Proxy" للدخل المتاح للقطاع العائلي، حيث إن الأخير غير متوفر في سلسلة زمنية طويلة، كما أن حسابه قد يؤثر على درجة الثقة في القيم الممثلة لهذا المتغير. وقد جرى العرف القياسي على استخدام إجمالي الناتج المحلي GDP أفضل بديل للدخل العائلي المتاح عند إجراء الدراسات القياسية على مستوى الدول النامية[٣].

---

(1) Pindyck, R. and Rubinfeld, D. (1991), Econometric Models and Economic Forecasts. McGraw-Hell New York pp. 460-461.

(2) MacDonald, R. and Taylor, M. (1989), Economic Analysis of Foreign Exchange Markets: an Expository survey in: Exchange Rates and Open Economy. Macro economics. Black Well, Oxford.

(٣) لا شك أن استخدام الدخل العائلي المتاح والذي تستطيع المعادلة التالية تمثيله:
(الدخل العائلي المتاح = إجمالي الناتج المحلي + صافي مدفوعات عناصر الإنتاج الخارجية – مخصص الإهلاك – الإيرادات الحكومية غير النفطية + الرواتب والإعانات)
قد يعطينا اطمئنان أكثر للنتائج، إلا أن عدم توفر البيانات المطلوبة في المعادلة السابقة بشكل متناسق وفي سلسلة زمنية طويلة جعل الباحث يلجأ إلى استخدام GDP أفضل بديل. إضافة إلى أن =

Y* = الدخل الدائم (PIH)

مما لاشك فيه أن فكرة الدخل الدائم (PIH) أو الثروة تعتبر من العوامل المهمة. ولتقدير ما يسمى بالدخل الدائم جرى العرف في بعض الدراسات الاقتصادية الحديثة استخدام بعض أنواع المعادلات التي تعتمد على عدم ثبات المتغير مع الزمن (Trend Model) وأخذ القيم التقديرية من هذا النوع من المعادلات. والشكل رقم (٣-١٦) يمثل الدخل الدائم (Y*) خلال فترة الدراسة.

وتطبيقاً لهذا المبدأ فقد تم تقدير المعادلة التالية:

$$Y = \delta_0 + \delta_1 \ Trend \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots \qquad (4)$$

وتم أخذ (Fitted Value) لكي تمثل القيم الخاصة بالدخل الدائم على الرغم من أن هذا الأسلوب يشوبه الكثير من التناقض بين المؤيد والمعارض، ولكن جرت العادة باستخدام هذا الأسلوب في بعض الدراسات عن الدول النامية[1].

RS = أسعار الفائدة.

تم أخذ أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي لكي تعكس العامل المهم في جانب الفرصة البديلة، حيث إن أسعار الفائدة المحلية لم تكن موجودة في شكل سلسلة زمنية طويلة تُغطي فترة الدراسة، كما أن الملاحظ أن هناك تقارباً – إن لم يكن تطابق – بين أسعار الفائدة المحلية المتاحة وأسعار الفائدة الأمريكية، ولذا تم اختيار أسعار الفائدة الأمريكية المتوسطة المدى، وتم الحصول على المعلومات من IFS. والشكل رقم (٣-١٧) يُمثل أسعار الفائدة خلال فترة الدراسة.

S(-1) = الادخار في السنة السابقة.

الادخار في السنة السابقة، حيث جرت العادة عند صياغة دوال الادخار أو الاستهلاك إدخال قيم المتغير في السنة الماضية، لبيان أثرها على القيمة الحالية ومعرفة فترة الإبطاء والتكيّف "Adjustment Lag".

Bank = عدد البنوك العاملة.

يعتبر تطور النظام المصرفي والانتشار الجغرافي الجيد للبنوك وفروعها من العوامل المهمة من الناحية النظرية من حيث التأثير على حجم الادخار العائلي. والشكل رقم (٣-١٨) يمثل تطور إعداد البنوك وفروعها العاملة في المملكة، وتم أخذ البيانات عن هذا المتغير من تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي.

U = متغير عشوائي يضم جميع العوامل الأخرى التي لم تدخل في النموذج.

الاقتصادات النفطية – ومنها المملكة – تتأثر كثيراً بالتغيرات في القطاع النفطي وبالتالي فإن الدخل المتاح للقطاع العائلي يأخذ نفس اتجاه إجمالي الناتج المحلي. انظر:

See: Minford, and Walters, (1989), Modelling the Role of budget deficit in developing countries, Applied Economics.

1) Blake, D. (1991), The Estimation of Rational Expectations Models, Journal of Economic Studies, 18 (3).

تقدير النموذج : "Model Estimation"

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS" لتقدير معالم هذا النموذج، كما تم اختبار هذه المعادلة للتأكد من اجتيازها بعض الاختبارات المتعلقة بوجود ارتباط ذاتي وغيرها من الاختبارات الاحصائية كاختبار F-Test, DW, Chi^2 (١).

وتلافياً لأية أخطاء في صياغة النموذج "Specification" وعدم وجود ارتباط "Multicollinearity" في المتغيرات، تم استخدام طريقة تصحيح الخطأ "Error Correction Method" [ECM] (٢).

حيث تم صياغة الادخار دالة في كافة المتغيرات المذكورة سابقاً وهي الدخل الحقيقي المتاح (Y) والدخل الدائم (Y*) وسعر الفائدة (RS) ومعدل التضخم المتوقع (EINF) وعدد البنوك العاملة في المملكة (Bank) بالإضافة إلى الادخار في السنة الماضية، ثم إضافة فترة إبطاء واحدة لكل من (Y)، (RS)، (Bank)، حيث إن فترة إبطاء واحدة كافية، طالما أن البيانات المستخدمة في العينة هي بيانات سنوية (Annual) وليست شهرية (Monthly)، أو ربع سنوية (Quarterly) مما يتطلب استخدام فترات إبطاء أكثر.

كما تم تحويل القيم الخاصة بالمتغيرات إلى قيم لوغاريتمية، لكي نتمكن مباشرة من قياس مرونات التغير في الادخار الناشئ بسبب التغير في المتغيرات المستقلة المختلفة، حيث توضح معاملات المعادلة مقدار المرونات، بدلاً من المعدل الحدي في حالة كون المعادلة في شكل دالة غير لوغاريتمية.

كما تم استبعاد المتغيرات التي لا تتمتع بمستوى معنوية مقبول من الدالة، مع إعادة التقييم حتى الوصول إلى شكل الدالة المقبول من الناحية الإحصائية، والذي يتفق مع متطلبات اختبار Chi^2 الذي يقيس مدى قبول أو عدم قبول حذف أي متغير من المتغيرات في الدالة المقدرة. وتم بعد ذلك تفسير النتائج بناءً على هذا الشكل، كما تم التأكد من صحة النموذج عن طريق التأكد من بعض المعايير والاختبارات الإحصائية كمعامل الارتباط R^2، وعدم وجود أي ارتباط ذاتي "Auto correlation" وذلك بالنظر في قيم اختبار D-W (٣) واختبار h، كما تم تدوين الخطأ المعياري SE للمعادلة إضافة إلى اختبار F، كما تم مقارنة القيم الحقيقية للادخار بالقيم المقدّرة من الدالة نفسها والتي تسمى "Fitted Values" وتم تمثيل ذلك في الشكل رقم (٣-١٩) الذي يُوضح الفروق (Residuals) بين تلك القيم.

---

(1) Gujarati Damodar, (1988), Basic Econometrics. Mc Graw Hill, New York.

2) Hendry, D. (1979). Predictive Failure and Eocnometric Modelling in Macro Economics: The Transactions Demand for money. In Econometric Modelling: Current Issues and Problems in the UK and the US: (Ed: Ormerod, p.), Heinemann, London.

(٣) لا بد من الإشارة إلى أن اختبار D-W قد لا يكون دقيقاً في قياس وجود ارتباط ذاتي عندما تكون المتغيرات مشتملة على فترة إبطاء Lagged Period كما أن الاختبارات البديلة تتطلب وجود عينة أكبر من المتاحة لدينا. ولهذا يمكن الاسترشاد بقيم D-W لقياس درجة الارتباط الذاتي على الرغم من وجود فترة إبطاء في بعض المتغيرات.

النتائــــج :

من خلال النموذج السـابق والمتغيرات التـي تـم أخذهـا توصلنـا إلـى تقدير لدالـة الادخـار العائلي في المملكة وذلك على النحو التالي:

$$Log\ S = -52.9 + 1.24\ Log\ Y + 0.57\ Log\ Y^* + 0.016\ RS(-1)$$
$$(-1.9) \quad (6.4) \quad (1.8) \quad (1.1)$$
$$+ 0.098\ EINF + 0.16\ Log\ Bank + 0.1\ Log\ S(-1) \quad .... (5)$$
$$(3.5) \quad (1.96) \quad (1.8)$$
$$R^2 = 0.934 \quad DW = 1.8 \quad F = 42.1 \quad Chi^2_{(3)} = 3.1$$
$$S.\ E.\ of\ Regresson = 0.09$$

القيم بين القوسين هي اختبار t (t - test)

تبين من تقدير دالة الادخار العائلي في الاقتصاد السعودي، أن الادخار العائلي يعتمد بشكل كبير على الدخل المتاح الجاري بدرجة كبيرة (1.24)، كما تبين أن تأثير فكرة الدخل الدائم لم تكن موجودة بشكل مقبول إحصائياً، حيث بلغ معامل الداخـل الدائـم (0.27) واختبـار (T) بلـغ (0.10) ولعل ذلك راجع إلى عدم دقة النمـوذج المسـتخدم فـي الحصـول علـى بيانـات للدخـل الدائـم حسـب المعادلة رقم (4). وللتأكد من هذه النتيجة، تم تقدير قيم أخـرى تمثـل فرضيـة الدخـل الدائـم، وذلـك على أساس أن التقلبات الملاحظة في مستويات الدخل الحقيقي المتاح في فترة الدراسة، توحي بـأن اسـتخدام النمـاذج الزمنيـة (Trend Model) أو مـا يسـمى بالنمـاذج المحـددة زمنيـاً (Deterministic Model) قـد لا يكـون اختبـاراً جيداً لوجـود التبـاين بيـن القيـم الحقيقيـة للدخـل الجاري والقيم الممثلة للدخل الدائم، ولهـذا كـان لا بـد مـن اسـتخدام نمـوذج لا يعتمـد علـى الزمـن (Trend) فقـط بـل علـى مسـتويات الدخـل المتـاح الماضيـة، وهـذا النـوع مـن النمـاذج يسـمى بــ (Stockastic Model) حيث يعتمد التقدير على كل من الزمن (Trend) وقيم المتغير في الفـترة الماضيـة[1].

وتم استخدام الصيغة التالية للحصول على القيم الممثلة للدخل الدائم (Y^*).

$$Y = A_0 + A_1\ Trend + A2\ Y_{(-1)} \quad .... (6)$$

وأسفرت نتائج التقدير "Estimation" أن للدخل الدائم تأثيراً على مستوى الادخار العائلي حيث بلغ معامل الدخل الدائم (0.57). والشكل (٣-١٦) يوضح القيم المتحصل عليها باستخدام كلتا الطريقتين السابقتين حيث يتضح من الشكل أن نموذج "Stockastic Model" أقـرب إلـى تمثيـل قيم الدخل الدائم من "Deterministic Model"، وقد أيدت نتائج التقدير للنموذج أن الدخل الدائـم يُعتبر عاملاً مؤثراً على الادخار العائلي.

---

(1) **Pindyck, R. and Rubinfeld, D. (1991). Economitric Models and Economic Forecasts. op. cit.**

أما فيما يتعلق بآثار سعر الفائدة فلم تكن مقبولة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية ٥٪، وعلى فرض قبولها عند مستوى معنوية أكبر ١٥٪، فإن قيمة معامل سعر الفائدة كان ضعيفاً (0.016)، مما يعنى أن أسعار الفائدة ليست ذات أهمية في تقدير معدلات الادخار العائلي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى النواحي الدينية التي تؤثر بشكل واضح في سلوك الأفراد بفعل تحريم الإسلام للفائدة.

كما تبين من نتائج التقدير أن هناك علاقة موجبة بين التضخم المتوقع (EINF) ومستويات الادخار (0.098) مما يؤيد النظرية التي تم ذكرها في مقدمة هذا المبحث والتي ترى أن زيادة معدلات التضخم قد تؤدي إلى زيادة المدخرات في العملة نفسها أو في شكل عملات أجنبية هروباً من آثار الادخار على الأصول العينية، أي أن للتضخم آثاراً إيجابية على الادخار حيث يعكس عدم الاستقرار والتيقن من المستقبل[1].

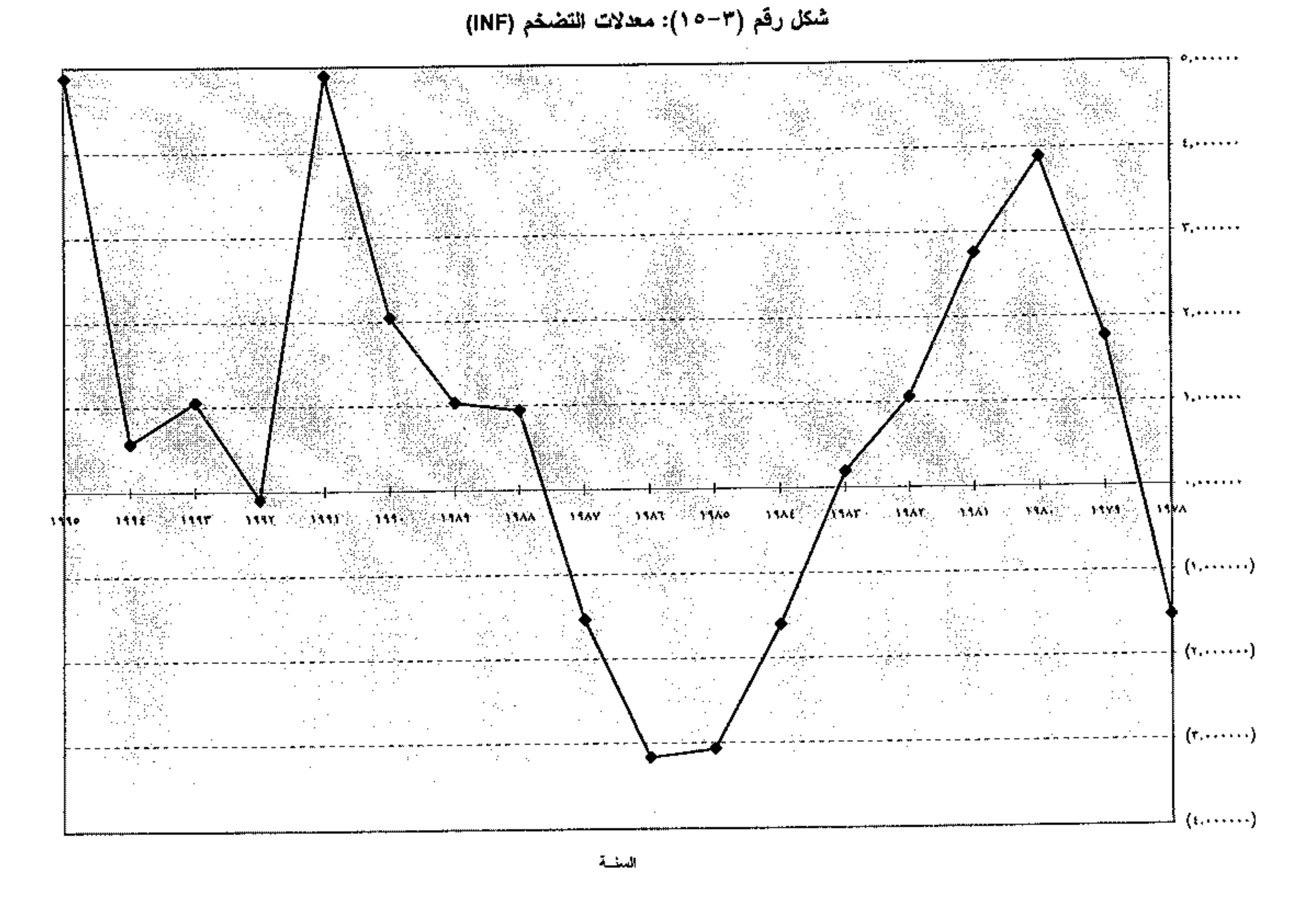
كما تبين من نتائج الدراسة أن تطور النظام المصرفي ممثلاً في إعداد البنوك كان له دور إيجابي في زيادة مستويات الادخار (0.16)، مما يعنى أن سهولة ومرونة النظام المصرفي يمكن أن يكون لها دور في عملية زيادة حجم المدخرات وهذه النتيجة مهمة من الناحية العملية.



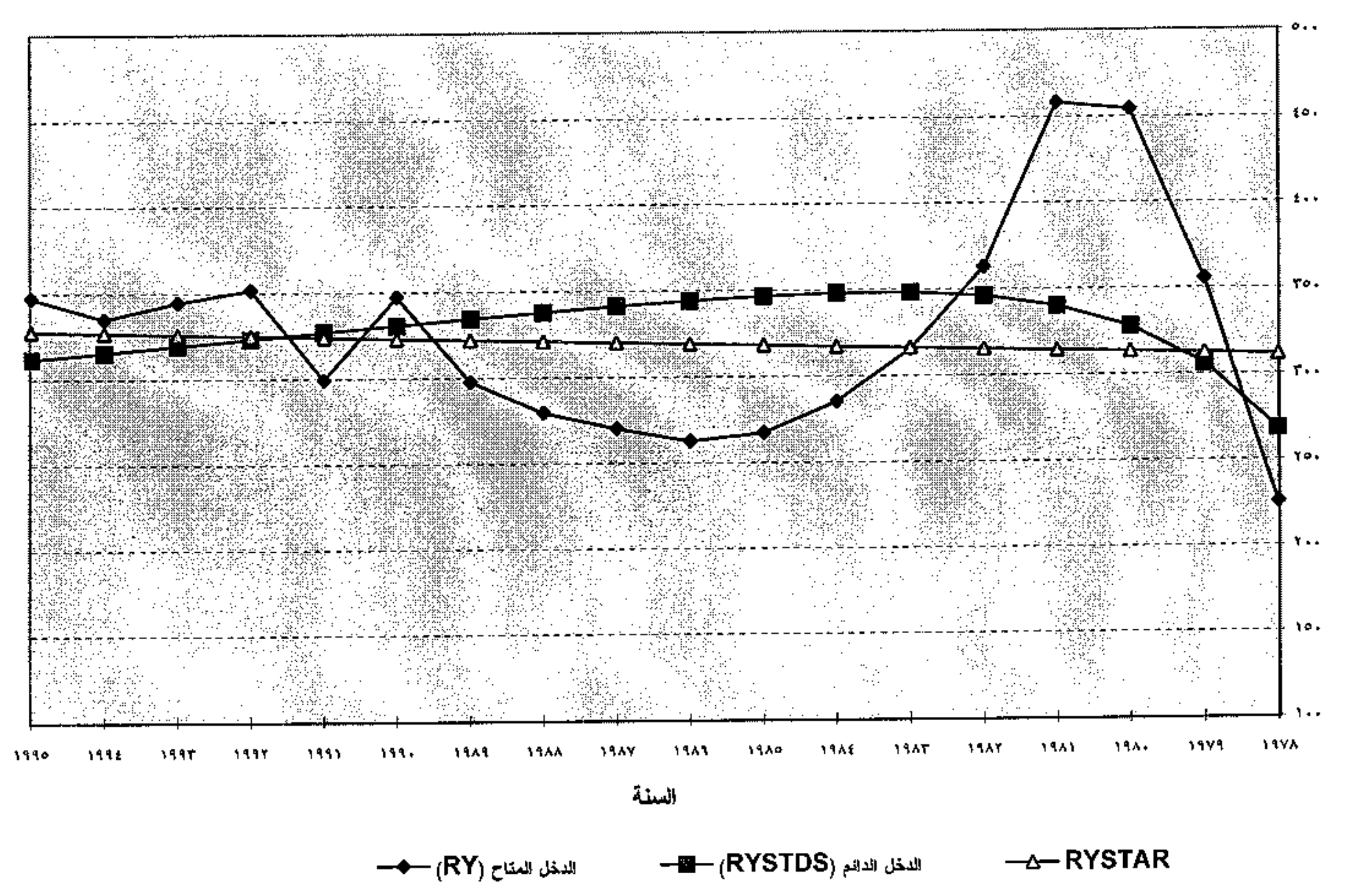
---

(1) World Bank, Policy and Research, Why do savings rates vary across countries? op. cit.

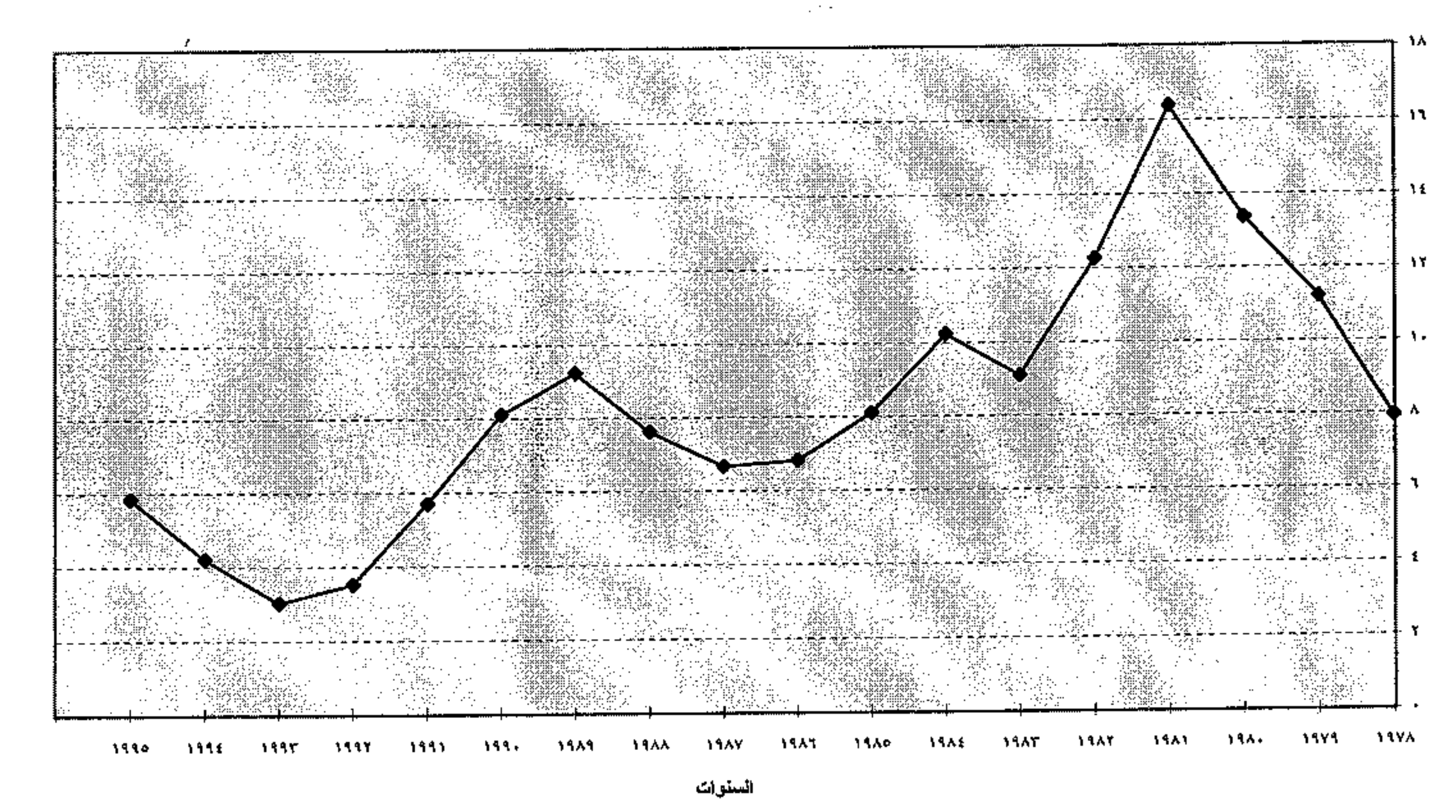
شكل رقم (٣-١٥): معدلات التضخم (INF)



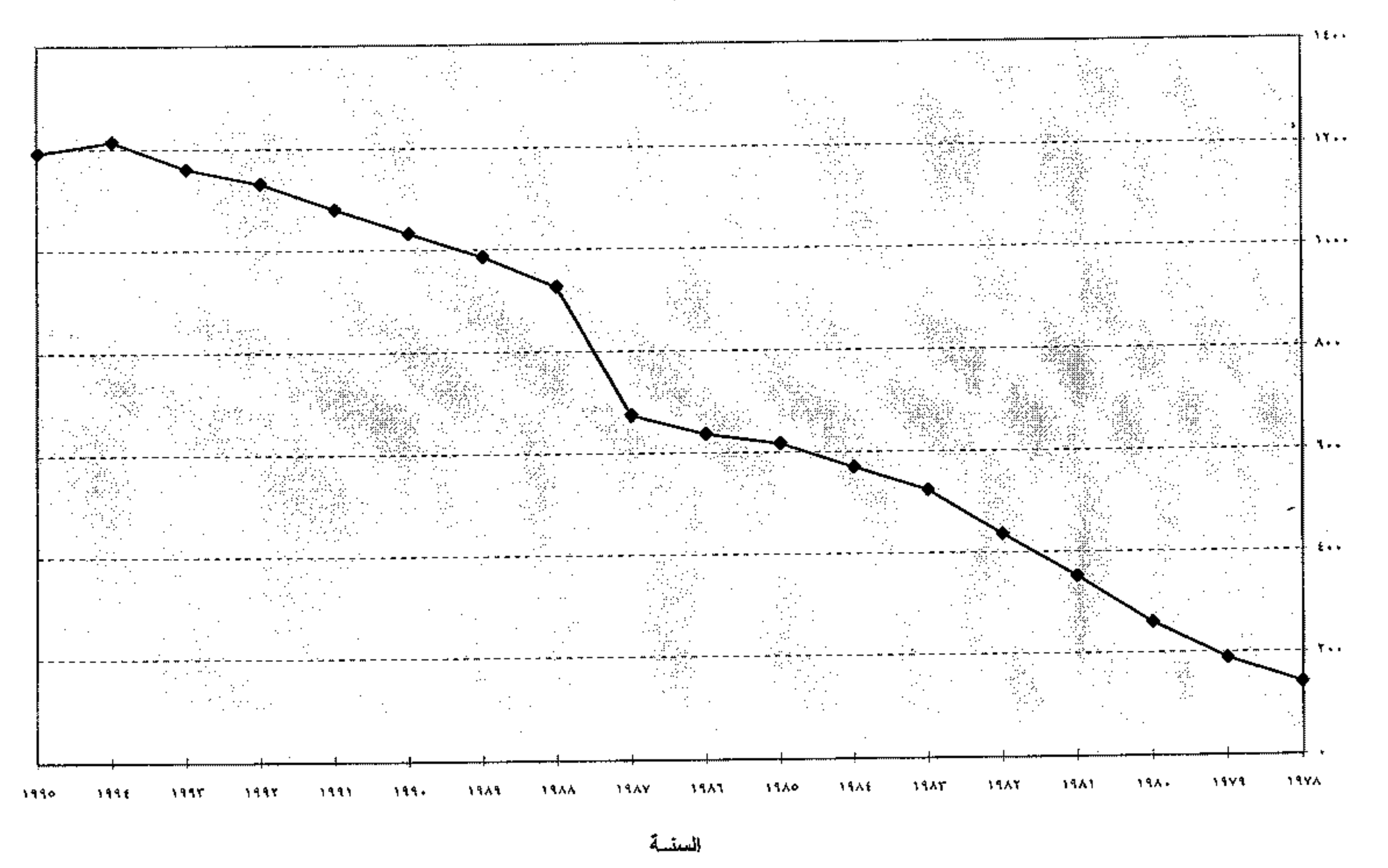
الشكل رقم (٣-١٦) : الدخل المتاح (Y) ، الدخل الدائم (RYSTDS) ، (RYSTAR)



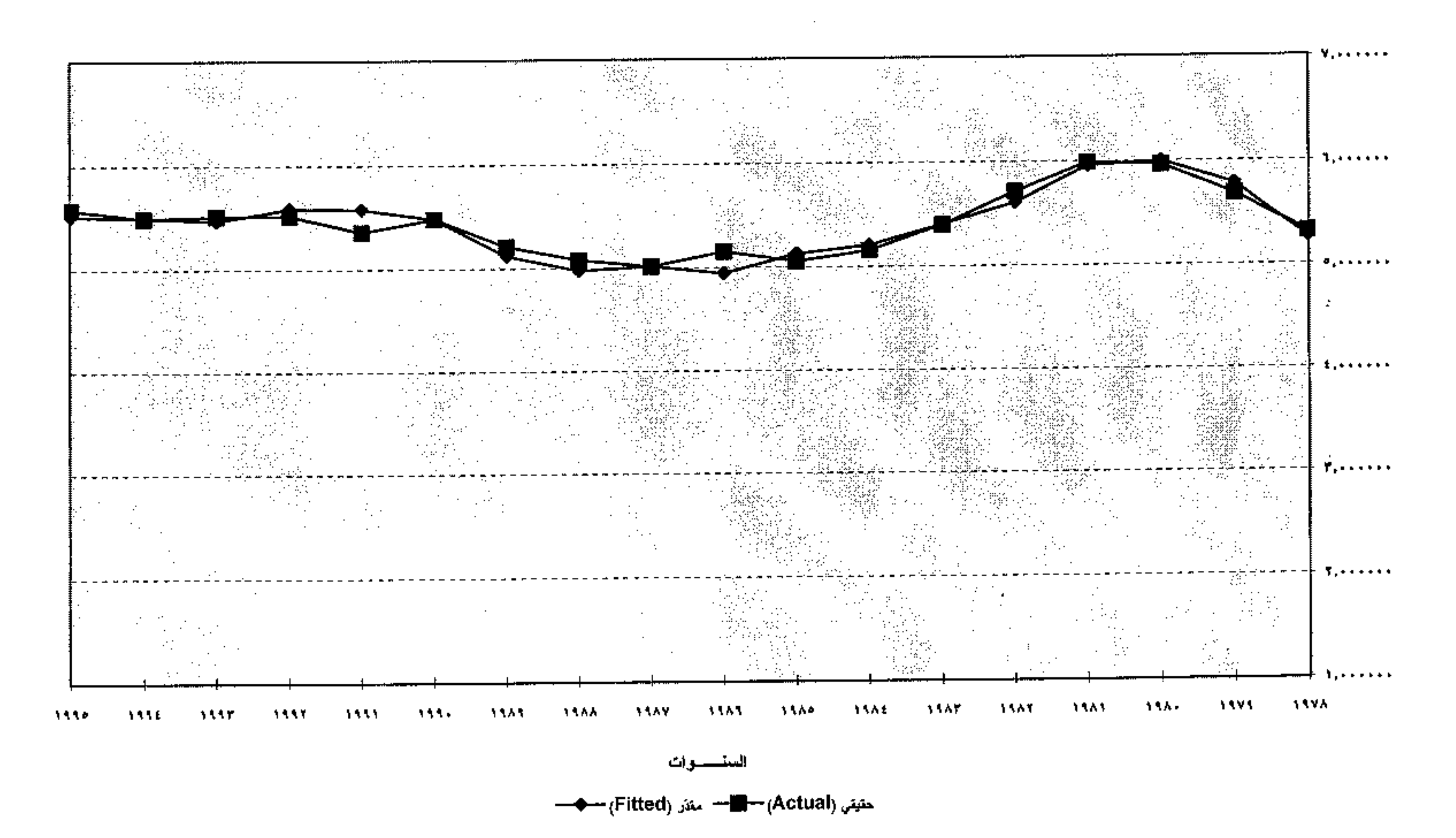
الشكل رقم (٣-١٧): أسعار الفائدة (Rs)



الشكل (٣ - ١٨): تطور البنوك



الشكل رقم (٣-١٩): القيم الحقيقية والقيم المقدرة لدالة الادخار *



خاتمة البحث

خاتمة البحث

وفي ختام هذا البحث، أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأسأله أن ينفع به، وأن يكون نواة خير وبركة، كما أرجو أن أكون قد وفقت في إبراز الجوانب الرئيسة لهذا الموضوع، بالصورة التي تفي بالغرض منه، وأن أضيف إلى المكتبة الإسلامية شيئاً من الجديد ... وأن يكون منطلقاً لإبراز المعالم الواضحة للاقتصاد الإسلامي.

وأرى من الأهمية بمكان، وأنا أسطّر الأحرف الأخيرة من هذا البحث، أن أُشير إلى أربعة أمور مهمة هي:

أولاً: أنه إضافة إلى الضوابط التي جاء بها الإسلام في مجال السلوك الادخاري، فإن في عقيدة المسلم والتزامه بتوجيهات الإسلام وقواعده العامة، وقيام ولي الأمر – الدولة – بتنفيذ هذه الشرائع ودعوة الأفراد إليها، ومتابعة تنفيذهم لها، إضافة إلى إعطائه الحق في الحجر على السفيه، الذي يُسيء استخدام ماله، ما يؤدي إلى أن يكون الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع المسلم متوازناً يُلبي حاجات الفرد ومتطلباته، ومحققاً وظيفته الاجتماعية، ألا وهي حفظ الحياة والصحة وتحقيق الرفاهية، وأن للدولة في مجال تشجيع الادخار أن تأخذ بكافة الوسائل المتاحة لديها، والتي تثبت كفاءتها في رفع معدل الادخار المحلي، وإقامة المشاريع الاستثمارية التي تناسب ظروف المجتمع، بالإضافة إلى ترشيد الإنتاج وتوجيهه لدعم الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وتوفير احتياجاته الأساسية.

ثانياً: يتأثر الأفراد المسلمين بميلهم وفطرتهم فيما يتعلق بكافة جوانب حياتهم، وتصرفاتهم الاستهلاكية – وغيرها – تنشد السعادة والرضا والأمن، وتحقيق الإشباع في حدود الدخل والإمكانيات المتاحة، فهم بشر يتصرفون كما يتصرف سائر البشر، يدّخرون ويُنفقون دخولهم ويوجهونها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، في حدود ذلك الدخل، مع تأثرهم بالعوامل الأخرى التي تؤثر على الادخار، وقد يتأثر الأفراد في المجتمع الإسلامي بالعوامل التي تحدد ادخار الآخرين – ماعدا بالطبع العوامل الواقعة في دائرة الحرام – وأنها من حيث المبدأ قد لا تختلف جوهرياً عن تفضيلات غير المسلم، إلا أن الشيء الرئيس الذي يُميز المسلم عن غيره، أو جوهر الاختلاف بين سلوك المسلم وغير المسلم – في مجال

الادخار – هو إيمان المسلم بالغيب وبجزاء الآخرة، إلى جانب النواحي المؤسسية الأخرى التي تُميّز المجتمعات الإسلامية عن غيرها، مثل مؤسسة الزكاة والصدقات والإنفاق في سبيل الله والخراج والوقف والميراث... .

ثالثاً: إن تطوير علم الاقتصاد الإسلامي يقتضي الاهتمام بتوجيه هذا العلم لمنفعة المجتمعات الإسلامية المعاصرة، ومعرفة توجهاتها، وإمكانية التأثير فيها، لذا فإن القيام بدراسة هذه المجتمعات، ومعرفة الخصائص العامة لها، قد يكون منطلقاً أفضل للإقتصاد الإسلامي، من أن نفترض مجتمعاً مثالياً ليس له وجود في الواقع العملي. إضافة إلى أن المجتمع الإسلامي في جميع العصور، وحتى في صدر الإسلام الأول، كان يشتمل على كافة الأنماط السلوكية التي تعكس مستويات مختلفة من الالتزام بالأحكام الشرعية في مجال السلوك الادخاري وغيره. قال تعالى ﴿ **ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات ...** ﴾ الآية[١].

رابعاً: تتميز هذه الدراسة ليس فقط في أولويتها بالبحث في هذا المتغير المهم من المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد السعودي، وإنما في الفترة الزمنية التي اختارتها، حيث أخذت في اعتبارها فترات مختلفة جداً، إذ بدأت بالنصف الثاني من التسعينات الهجرية، التي كان الاقتصاد السعودي في بداية نهوضه ... ثم بداية الطفرة المالية الكبيرة – ١٤٠٠هـ – وذلك من حيث الوفر المالي والأرصدة الكبيرة ... ثم أتت مرحلة الركود والكساد العالمي – ١٤٠٥هـ – الذي شمل – أيضاً – الاقتصاد السعودي ... ثم المرحلة المهمة – ١٤١٠هـ – والحرجة في الوقت نفسه، ألا وهي حرب الخليج الثانية، وما خلفه العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيق، وانعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد السعودي، وعلى الادخار العائلي بشكلٍ خاص ثم مرحلة ما بعد الأزمة، ونهوض الاقتصاد السعودي، وضرورة توجيهه بما يتلاءم والمتغيرات الجديدة.

---

(١) سورة فاطر، الآية رقم ٣٢.

النتائج والتوصيات

في الختام يطيب لي أن أعرض أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة، وكذلك إبراز التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا الشأن:

أولاً: النتائج:

١- يُعتبر الادخار من أقدم الظواهر الاقتصادية، إذ هو قديم قدم الإنسان نفسه.

٢- يُؤدي الادخار دوراً مهماً في التخفيف من الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

٣- تؤكد تجارب التنمية الاقتصادية، أن مشكلة التكوين الرأسمالي - الادخار - تحتل أهمية كبيرة جداً، مقارنة بمشاكل توفير العناصر الأخرى، وأن حل مشكلة التكوين الرأسمالي شرط ضروري - وليس كافياً - لنجاح عملية التنمية في كثير من البلدان، حيث إن العناصر الأخرى قد تتوقف - أيضاً - على رفع معدل الادخار.

٤- إن العناصر الإنتاجية الأخرى، يجب ألا تتخلف حتى مع رفع معدل الادخار، وخاصة الكفاءات الفنية والتنظيمية، والمهارات والخبرات اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية، التي يستهدف التكوين الرأسمالي إنشاءها بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية والمستوى التقني والمناخ الاجتماعي والسياسي الملائم.

٥- الادخار من حيث طبيعة تكوينه، ينقسم إلى قسمين رئيسين: **ادخار اختياري** Voluntary savings و**ادخار إجباري** Compulsory savings.

٦- يشترك الاكتناز مع الادخار، في كونهما يُمثلان جزءاً من الدخل يتم تجنيبه بعيداًعن الاستهلاك، ويختلفان في كون الادخار يُعرض في سوق رأس المال، ويكون له قابلية التحول إلى رأس مال عيني، أما الاكتناز فلا يُعرض في سوق رأس المال بل يُعتبر تسرباً من دورة الدخل.

٧- تستخدم الحسابات القومية، وكذلك تقارير المنظمات الدولية لغة التعادل بين الادخار والاستثمار، كما أن النظرية الاقتصادية تقرر هذا التعادل الضروري، إلا أنه - وفي ظل الفكر الكينزي - لا يمتنع أن يكون الادخار أكبر من الاستثمار أو العكس.

٨- إن تطور حجم المدخرات المحلية وقدرتها على المشاركة في الاستثمارات المنتجة يُعتبر سبباً ونتيجة للنمو الاقتصادي.

٩- يتطابق الادخار – الفرق بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري – مع الفائض الفعلي – الفرق بين الناتج الإجمالي الجاري والاستهلاك الفعلي الجاري – وقد يكون أكثر أو أقل أو مساوياً للفائض المخطط، أما الفائض الاحتمالي فسوف يفوق الادخار في كثير من البلدان.

١٠- التنمية عملية معقدة مركبة، وإنجازها يتطلب توفر عدة مقومات، أهمها بيئة سياسية مستقرة صالحة وكذا البيئة الاجتماعية والثقافية، وأخيراً بيئة اقتصادية عناصرها تقنية حديثة، وعنصر بشري مؤهل، وموارد طبيعية ورأس مال كافٍ.

١١- التمويل الخارجي باستطاعته المشاركة في عملية التنمية، ولكنه ليس ضرورياً لها.

١٢- تختلف الدوافع – التي تجعل الأفراد يحجمون عن إنفاق كامل الدخول التي يحصلون عليها، ويحتفظون بها في شكل مدخرات، للرجوع إليها عند الحاجة – من مجتمع إلى آخر بل وحسب الفئة العمرية داخل المجتمع نفسه.

١٣- من خلال الدراسة اتضح وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر على قرارات الأفراد بشأن تجنيب جزء من الدخل بعيداً عن الإنفاق الاستهلاكي.

١٤- اتضح من خلال الدراسة أن الدخل المتاح يُعتبر من أهم العوامل الاقتصادية التي تحدد ادخار القطاع العائلي.

١٥- يرى الباحث أن تأثير الاستهلاك في الادخار هو أشد وأقوى من تأثير الدخل فيه، حيث إن القدرة على التحكم في رفع الدخل قد لا تكون متاحة بقدر ما تُتاح القدرة على ترشيد الاستهلاك، لأن عوامل الترشيد محكومة وليست حاكمة.

١٦- يكتنف الوصول إلى رأي قاطع حول تأثير سعر الفائدة على الادخار، كثيراً من المصاعب النظرية والقياسية، إلا أنه يمكن القول أن المدخرين قد تكون لديهم تفضيلات قوية، بحيث تفضي إلى أن رفع سعر الفائدة، قد يؤثر على الادخار في اتجاهات متعارضة.

١٧- التركيب العمري، لأي مجتمع، تزيد فيه نسبة صغار السن من المعالين – غالبية الدول النامية – يؤثر سلبياً على الادخار الكلي، في حين أن التركيب العمري الذي تزيد فيه فئة المنتجين – حالة الدول الصناعية الغربية – يُعتبر مواتياً لمزيد من الادخار.

١٨- يُعتبر النظام المصرفي من أهم العوامل المؤسسية – التي لا يستطع الأفراد التحكم فيها سواء من حيث قوة التأثير أو حتى الوجود – التي تؤثر تأثيراً مهماً على قرارات الأفراد

حيال التصرف في دخولهم سواء بالاستهلاك أو الادخار، وأن سهولة وصول الأفراد إلى هذه المؤسسات، وثقتهم فيها – والمهارة التسويقية لها – قد يساعد الأفراد ويشجعهم على الادخار.

١٩- للاقتصاد الإسلامي مفهومه المميز للاكتناز، فليس هو مجرد حبس الأموال النقدية عن التداول، وإنما يشمل عدم إخراج حقوق الله تعالى منها.

٢٠- أولى القرآن الكريم والسنّة المطهرة الادخار عناية كبيرة وذلك من خلال اهتمامهما بالإنتاج والاستثمار وتجنيب الأموال السفه والإسراف والحث على ترشيد الاستهلاك.

٢١- مارس الرسول ﷺ عملية الادخار بنفسه، فقد كان يدخر لأهله قوت عامه، وهو قدوتنا وسلوكه سنّة متّبعة.

٢٢- أظهرت الدراسة أن للقيم الإسلامية تأثيراً بارزاً على قرارت الأفراد بشأن توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار.

٢٣- بيّنت الدراسة مجموعة من العوامل الإسلامية المحضة المؤثرة في القرار الادخاري وقد يكون من أهمها الزكاة والوقف والميراث.

٢٤- أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي، يمتلك العديد من الأدوات الادخارية، ذات الطابع المميز والقدرة العالية على تلبية مطالب المدخرين والمستثمرين.

٢٥- إن قدرة النظام المالي غير الربوي على جذب المدخرات وتوجيهها لا تقل عن قدرة النظام الربوي، بل تفوقه، كما أن الأدوات المالية التي يمتلكها لتعبئة وتوظيف المدخرات تستوفي إلى حد كبير الشروط التقليدية لحسن توظيف الأموال وهي الأمان والسيولة والقابلية للتسويق والعائد.

٢٦- إن الاقتصاد الإسلامي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة الإسلامية، فهو جزء من كل أو فرع من أصل ولا حياة للجزء إلا في إطار الكل، ولا استقامة للفرع إلا باستقامة الأصل، فالله سبحانه وتعالي يقول ﴿ **ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ...** ﴾ الآية(١).

٢٧- الأجهزة التي تقوم بتجميع وتعبئة المدخرات في القطاع العائلي، تتركز في المصارف التجارية وفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصلحة معاشات التقاعد.

---

(١) سورة الأعراف، الآية رقم ٩٦.

٢٨- يشتمل الفكر الاقتصادي الوضعي على نظريات عديدة تُحدد المتغيرات التي يُعتقد في تأثيرها على معدلات الادخار، إلا أن الدراسات التطبيقية أسفرت عن تباين شديد في النتائج، مما يجعل علاقة كل من هذه المتغيرات بالادخار، تتفاوت وفقاً لعينة البحث وفترات الدراسة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، فضلاً عن اختلاف أساليب التقدير من دراسة لأخرى، الأمر الذي يستلزم دراسة كل حالة على حدة وعدم تعميم النتائج.

٢٩- من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن ثلثي حجم الودائع في المصارف التجارية في المملكة، ودائع تحت الطلب، وعليه فإنها واجبة الدفع في أية لحظة ومن ثم فإن المصارف لا تملك حرية التصرّف بها إلا في حدود ضيقة.

٣٠- تعتبر سوق الأسهم السعودية من أكبر الأسواق في العالم العربي.

٣١- باستخدام أسعار الفائدة لم تستطع البنوك التجارية في المملكة تشجيع وحفز الأفراد على زيادة مدخراتهم أو حتى تجميعها في أوعية معينة لها عائد مستقر.

٣٢- للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع السعودي، تأثير كبير على قرارات الأفراد عند توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار.

٣٣- قد تعود قدرة الاقتصاد على تكوين المدخرات لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو حتى مؤسسية، لا دخل للأفراد بالتحكم في وجودها أو قوة تأثيرها.

٣٤- إن استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمملكة ترتبط بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة وتعمل في إطارها، لذا قد تسترشد بالسياسة الاستثمارية لمؤسسة النقد العربي السعودي.

٣٥- للمؤهل الذي يحصل عليه الشخص، تأثير في درجة إحساسه بأهمية الادخار، وتُعد أقل الفئات إدراكاً لهذه الأهمية، هم الذين لم يحصلوا على شهادة أو لم ينالوا قدراً كافياً من التعليم.

٣٦- قد يستطيع أصحاب الدخول المتوسطة أو حتى المنخفضة، الادخار، في حين قد لا يستطيع أصحاب الدخول المرتفعة ذلك، بل قد يقترضون لا بقصد الاستثمار، وإنما للمزيد من الاستهلاك أو المحافظة على المستوى المعيشي الذي هم فيه، نتيجة ارتفاع الأسعار، وقد لمس الباحث نفسه هذا الشيء، من خلال العلاقة التي نشأت بينه وبين بعض أفراد العينة من ذوي الدخول المرتفعة، حيث إن معظمهم مرتبط بأقساط شهرية، لقيمة سيارة أو لتزويج الأبناء أو لتجديد المنزل. وعليه فبجانب القدرة على الادخار لا بد أن تتوفر الرغبة والقناعة بأهميته وجدواه.

٣٧- إن النظريات المشهورة في الادخار تكشف لنا جوانب من السلوك الإنساني – في مجال الاستهلاك والادخار – وأنها قد تنسجم مع أنماط السلوك المقبولة شرعاً أو المستحبة أو على الأقل لا يرفضها الاقتصاد الإسلامي.

٣٨- لا يرفض الاقتصاد الإسلامي مبدأ تخطيط وتنظيم الاستهلاك، بل قد يدعو إليه ويحبّذه وقد يتحول إلى مبدأ واجب الاتباع والتنفيذ إذا دعت الحاجة، وفي الأحوال الاستثنائية مثل حالات الطوارئ والكفاف والقلة الشديدة، فيخطط الاستهلاك ويُجبر الأفراد على الادخار لأن هذه فروض لا تتم الأمور إلا بها، مع التأكيد على أن هذا ليس هو الوضع الطبيعي له.

٣٩- الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي يجب أن يُجنب الإنفاق المظهري والسَفَه وأن يقوم بشيئين رئيسين:

أ - إقامة البنية الأساسية للمجتمع من دفاع وأمن وصحة وتعليم ومرافق.

ب- سد حاجات الناس الأساسية وتوفير حد الكفاية للمحتاجين من أفراد المجتمع.

٤٠- إن الإنفاق الاستهلاكي الخاص وإشباع الحاجات في الاقتصاد الإسلامي ليس مطلقاً من كل قيد أو ضابط، بل يتعين الالتزام بضوابط ومعايير معينة تُحقق الرُشد وتحول دون نقيضه.

٤١- إن كلاً من الإسراف والتبذير يؤديان إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية لا يقتصر تأثيرها على الإنسان وحده وعلى الناس الذي يعيشون معه بل يتسع ليشمل باقي الأحياء التي تشاركنا الحياة على هذه الأرض، وخير وسيلة لتجنّب الآثار الناجمة عنهما، تكون باتباع النهج السليم الذي سنّته الشريعة الإسلامية ألا وهو الاعتدال والتوسط، ولعل هذا من جوانب الحكمة في النهي عن الإسراف والتبذير وذم من يفعلهما.

ثانياً : التوصيــات :

١- إنه إحدى بدائل بحث المشكلات الاقتصادية على مستوى الدولة في أي بلد من البلـدان هـي دراسة اتجاه وحجم المدخرات المحلية والعوامل المحددة لها.

٢- التنمية الاقتصادية السليمة لا ينبغي أن تتكئ بكل ثقلها على الموارد الأجنبيــة المتاحـة، لما في ذلك من أخطار سياسية واقتصادية، بل عليها أن تعتمـد علـى المـوارد المحليـة وجعـل دور رأس المال الأجنبي دوراً مساعداً فقط.

٣- إذا اقتضـت الضـرورة الاستعانة بـرؤوس الأمـوال الأجنبيـة، فـلا بـد مـن حُسـن ورشـد استخدامها وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة والمفيدة.

٤- إن دراسة الأوعية الادخاريـة أمـر تقتضيـه السياسـة الاقتصاديـة الرشـيدة التـي تبغـي رفـع معدلات الادخار المحلي.

٥- لا بد من العمل على فهم طبيعة عمل الأجهزة التي تتولى جمع المدخـرات، ومـدى قدرتـها على القيام بوظائفها، وإمكانية تطويرها وتدعيمها أو إنشاء أجهزة ادخارية جديدة.

٦- يجب توفر أجهزة وأدوات كفيئة لتكوين وتجميع المدخرات العائلية ثم تعبئتها وتوجيهها إلى مجالات التوظيف والاستثمار.

٧- لا بد من توافر شروط معينة في أدوات تعبئة وتوظيف المدخرات، أهمها الأمان والسـيولة والقابلية للتسويق والعائد المجزي.

٨- إن تطبيق الاقتصاد الإسلامي التطبيق الجاد السليم كفيل - إذا ما تـم ذلـك - بإيجـاد عمليـة ادخارية ناجحة تُحقق تمويـلاً داخلياً للتنميـة، دونمـا لجـوء أو اضطـرار إلـى المديونيـة أو الاستثمارات الأجنبية ذات المخاطر العالية.

٩- الادخار العائلي هـو البديـل الفـاعل للمديونيـة الخارجيـة والداخليـة، كمـا أنـه يُجنـب الدولـة استخدام وسائل تمويلية ضارة، لـذا أصبح لزامـاً علـى الأفـراد المسـلمين - وكذلـك الـدول الإسلامية - الاهتمام به والحرص على جعله في وضعه الصحيح.

١٠- إضافة إلى برامج الإعلام والتوعية بأهمية الادخار العائلي، لا بد من قيام الأجهزة التربوية والتعليمية بالتأكيد من خلال البرامج المتعددة، ومراحل التعليم المختلفة على أهمية الإنتاج والمحافظة على الأموال وترشيد الإنفاق، وأن يعرف الجميع أن ذلك مقصد أساس من مقاصد الشريعة.

١١- لا بد من حُسن وكفاءة توظيف واستثمار الممتلكات العامة، وترشيد الإنفاق العام.

١٢- ضرورة استقرار القواعد والقوانين والقرارات المالية والنقدية، حيث إنها أساس تشجيع الاستثمار. كما لا بد أن تتضمن أدوات السياسة الاقتصادية – المالية والنقدية – العناصر المشجعة على الادخار، حتى تضمن تحقق الآثار المرغوب فيها على المتغيرات محل الدراسة.

١٣- إن رفع مستوى دخول الأفراد يؤدي إلى زيادة القدرة الادخارية لهم.

١٤- قد يكون من الضروري وجود جهة متخصصة في السياسة الادخارية، تقوم بالإشراف والتوجيه والتنسيق بين المؤسسات المختلفة العاملة في هذا المجال وبين المودعين لديها، لإكسابها الثقة اللازمة، وكذلك تقوم بتوجيه هذه المدخرات نحو الأولويات اللازمة لعملية التنمية.

١٥- توصي الدراسة بمزيد من الاهتمام والبحث في المحددات والعوامل الرئيسة، المسؤولة عن الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، وذلك لتقديمها لمتخذ القرار، وواضعي السياسة الاقتصادية، لاتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة لزيادة ورفع معدل هذا العنصر الهام من عناصر الادخار المحلي الإجمالي، لمواكبة النهضة الاقتصادية التي تمر بها المملكة، ولزيادة مستوى النمو والتنمية في هذه المرحلة المهمة، خاصة في ظل الانخفاض الكبير والغير متوقع لأسعار النفط.

١٦- إن أزمة الديون الخارجية التي تتعرض لها البلاد النامية، تُشير بوضوح إلى عدم فاعلية القروض الأجنبية في تحقيق مشاركة جادة في التنمية، ما لم ترتبط باستراتيجية تمويلية واضحة تهدف إلى جعل أهمية التمويل الخارجي متناقصة دائماً عبر الزمن، ولن يتم ذلك إلا إذا نظرنا إلى التمويل الخارجي على أنه عنصر ثانوي ومؤقت، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن الادخار المحلي، ومن هنا لا بد أن يكون الهدف الرئيس هو التعبئة الرشيدة للمدخرات المحلية عموماً والمدخرات العائلية على وجه الخصوص.

١٧- إن تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً وشاملاً، في كافة جوانب الحياة الإنسانية، كفيل بالقضاء على الاختلالات في السلوك الادخاري، وتصحيح السلوك الاقتصادي في مجموعه، فضلاً عن القضاء على الاختلالات في الجوانب الاجتماعية من حياة الأفراد.

١٨- يجب أن يوجه البحث في الاقتصاد الإسلامي لخدمة المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وليس فقط لبناء النظريات الفلسفية المثالية، وتصور لمجتمعٍ إسلاميٍ خالٍ من النواقص، حيث إن وجود مثل هذا المجتمع صعبٌ إن لم يكن مستحيلاً.

هذا ما تيسر لي كتابته في هذا البحث، سائلاً المولى عزّ وجل أن يتجاوز عمّا وقعت فيه من أخطاء أو هفوات، فهو سبحانه يُثيب على الحسنات ويغفر السيئات. وصلّى اللّه على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه ومن تَبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين.

* * *

فهرس المراجع [1]

أولاً: القرآن الكريم وتفاسيره:

١. الألوسي (شهاب الدين محمود)، روح المعاني، بيروت: دار الفكر.

٢. الجصاص (أحمد بن علي)، أحكام القرآن، بيروت: دار الكتاب العربي.

٣. الرازي (الفخر الرازي)، التفسير الكبير، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.

٤. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، بيروت: دار المعرفة.

٥. سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق.

٦. الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٧. إبن العربي (محمد بن عبد الله)، أحكام القرآن بيروت: دار الفكر.

٨. إبن عطية، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الدوحة: دار إحياء التراث.

٩. القرطبي (محمد بن أحمد)، الجامع لأحكام القرآن، بيروت : دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٥م.

١٠. محمد رشيد رضا، تفسير المنار، بيروت: دار المعرفة.

ثانياً: الحديث الشريف ومصادره:

١. إبن الأثير (المبارك بن محمد)، جامع الأصول، دمشق: مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ.

٢. البخاري (محمد بن اسماعيل)، الأدب المفرد، القاهرة: نشر قصي الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ.

٣. الترمذي (محمد بن عيسى)، الجامع الصحيح، القاهرة : مطبعة الحلبي.

٤. إبن أبي الدنيا (أبو بكر)، إصلاح المال، المنصورة، دار الوفاء الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٥. الشوكاني (محمد بن علي) نيل الأوطار، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م.

٦. الصنعاني (محمد بن اسماعيل)، سبل السلام، الرياض: نشر جامعة الإمام محمد بن سعود.

---

[1] تم تقسيم مراجع الدراسة إلى مجموعات متجانسة ثم رُتبت داخل كل مجموعة حسب حروف المعجم وفق اسم الشهرة للمؤلف دون اعتبار "ألـ" التعريفية أو لفظ "أبو" أو "ابن".

٧. العجلوني (اسماعيل بن محمد)، كشف الخفاء، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.

٨. مالك (الإمام مالك بن أنس)، الموطأ، القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٥١م

٩. المتقي المنذري (علي المتقى بن حسام)، كنز العمال، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ.

١٠. المناوي (محمد المدعو بعبدالرؤوف)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

١١. المنذري (زكي الدين عبد العظيم)، الترغيب والترهيب، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ.

١٢. النووي (محيى الدين يحي بن شرف)، شرح صحيح مسلم، الرياض: رئاسة البحوث العلمية والإفتاء.

١٣. النووي (محيى الدين يحيى بن شرف)، رياض الصالحين، طبع على نفقة عبدالرحمن بن محمد، ١٣٥١هـ.

ثالثاً: كتب فقهية:

١. ابن عابدين (محمد أمين)، حاشية إبن عابدين، بيروت: دار الفكر.

٢. الباجي (أبو الوليد سليمان)، المنتقى شرح الموطأ، بيروت: دار الكتاب العربي.

٣. حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة في المصارف الإسلامية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٤هـ.

٤. الدسوقي، (محمد بن عرفة)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت: دار الفكر.

٥. إبن رشد (محمد بن أحمد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بيروت، دار الفكر.

٦. الرملي (محمد بن أبي العباس)، نهاية المحتاج، المكتبة الإسلامية.

٧. الشافعي (الإمام) الأم، بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٣م.

٨. د. شوقي دنيا، الجعالة والاستصناع – تحليل فقهي واقتصادي، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١١هـ.

٩. د. عبدالحميد محمود البعلي، فقه المرابحة في التطبيق الاقتصادي المعاصر، القاهرة: دار السلام العالمية للنشر.

١٠. د. عبدالعزيز الخياط، الشركات في الشريعة الإسلامية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م.

١١. د. عبدالله عبدالرحيم العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

١٢. د. عبدالوهاب أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٣هـ.
١٣. د. علي حيدر، درر الحكام، ترجمة فهمي الحسيني، بيروت: مكتبة النهضة.
١٤. علي الخفيف، الشركات في الفقه الإسلامي، القاهرة: معهد الدراسات العربية.
١٥. الغزالي (محمد بن محمد)، شفاء العليل، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧١هـ.
١٦. إبن قدامه (عبدالله بن قدامة)، المغني، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠١هـ.
١٧. إبن القيم (محمد بن أبي بكر)، أحكام أهل الذمة، دمشق: جامعة دمشق ، ١٩٦١م.
١٨. الكاساني (أبو بكر بن مسعود)، بدائع الصنائع، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٤هـ.
١٩. مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة.
٢٠. د. محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧١م.
٢١. د. محمد صدقي البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مذكرات غير منشورة.
٢٢. د. محمد عبدالمنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ.
٢٣. محمد الكبيسي، أحكام الوقف، بغداد: وزارة الأوقاف.
٢٤. د. مصطفى الزياد، عقد الاستصناع، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٦هـ.
٢٥. هلال الرأي، أحكام الوقف، حيدر أباد: دار المعارف العثمانية: ١٩٣٥م.
٢٦. د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٣م.
٢٧. د. يوسف القرضاوي، بيع المرابحة للآمر بالشراء، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٧هـ.
٢٨. د. يوسف محمود عبدالمقصود، أحكام الشركات في الفقه الإسلامي المقارن، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٤٠٠هـ.

رابعاً : كتب في الاقتصاد الإسلامي :

١. أحمد الدلجي، الفلاكة والمفلوكون، القاهرة: مطبعة الشعب، ١٣٢٢هـ.
٢. د. أحمد النجار، الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الشاملة، القاهرة: ط٢، ١٩٨٥م.
٣. د. أحمد النجار، بنوك بلا فوائد، القاهرة: مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٥م.
٤. البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، القاهرة: الناشرون العرب، ١٩٧١م.

٥. جعفر بن علي الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية.

٦. د. جمال عطية، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الدوحة: وزارة الأوقاف، كتاب الأمة، رقم (١٣).

٧. الحارث المحاسبي، المكاسب، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٧هـ.

٨. د. حسن الشاذلي، الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الاتحاد العربي، ١٩٧٩م.

٩. د. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، دراسة الفكر الاقتصادي عند الدلجي، الرياض: دار معاذ، ١٤١٣هـ.

١٠. د. درويش صديق جستنية، الفائدة والربح وأدوات التمويل الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٦هـ.

١١. د. رفعت العوضي، منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة : الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨١هـ.

١٢. د. رفيق المصري، الإسلام والنقود، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠١هـ، جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي.

١٣. د. رفيق المصري، مصرف التنمية الإسلامي، جدة، ط٣، ١٤٠٩هـ.

١٤. د. رفيق المصري، بيع التقسيط، دمشق: الدار الشامية، ١٤١٠هـ.

١٥. د. سامي حموده، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٧هـ.

١٦. د. شوقي أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الرياض مكتبة الخريجي، ١٤٠٤هـ.

١٧. د. شوقي أحمد دنيا، أعلام الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الأول، الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٤هـ.

١٨. د. شوقي أحمد دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

١٩. د. شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩م.

٢٠. د. شوقي أحمد دنيا، الشبهات المعاصرة لإباحة الربا، عرض وتفنيد، القاهرة: مكتبة وهبه، ١٤١٤هـ.

٢١. شوقي إسماعيل شحاته، التطبيق المعاصر للزكاة، جدة، دار الشروق، ١٩٧٧م.

٢٢. د. صقر أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

٢٣. د. عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٤هـ.
٢٤. د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨١م.
٢٥. د. عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، عمان: مكتبة الأقصى، ١٩٧٤م.
٢٦. د. عبد الشافي محمد أبو الفضل، رسالة البنك الإسلامي ومعايير تقويمها، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ.
٢٧. د. عبد العزيز هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥م.
٢٨. د. عبدالله عبدالرحيم العبادي، مواقف الشريعة من المصارف الإسلامية، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
٢٩. د. عبدالوهاب أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، جدة: المعهد الإسلامي والتدريب، ١٤١٣هـ.
٣٠. د. عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد ، الكويت سلسة عالم المعرفة، رقم (٦٣).
٣١. أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
٣٢. د. فاضل عباس الحسب، في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠١هـ.
٣٣. د. فتحي لاشين، الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية.
٣٤. د. كاسب عبدالكريم البدران، عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي، الاسكندرية: دار الدعوة، بدون تاريخ.
٣٥. لجنة من الاقتصاديين والشرعيين، تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ.
٣٦. الماوردي (علي بن محمد) الأحكام السلطانية، القاهرة: مكتبة الحلبي.
٣٧. د. محمد أحمد سراج، النظام المصرفي الإسلامي، القاهرة: دار الثقافة، ١٤١٠هـ.
٣٨. د. محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية - قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٧هـ.
٣٩. محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، دمشق: نشر عبد الهادي حرصوني، ١٤٠٠هـ.
٤٠. د. محمد رأفت عثمان، عقد البيع، أركانه وشروط صحته في الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٠هـ.

٤١. د. محمد سعيد النابلسي، التمويل الخارجي للتنمية من منظور إسلامي، من أعمال ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمّان: ١٤١١هـ.

٤٢. د. محمد شوقي الفنجري، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢هـ.

٤٣. د. محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي الاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٢هـ.

٤٤. د. محمد عبد العزيز زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ.

٤٥. د. محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ.

٤٦. د. محمد عبدالمنعم عفر، مشكلة التخلف والتنمية، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٤٠٧هـ.

٤٧. د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ١٤٠٨هـ .

٤٨. د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة د. محمد زهير السمهورى، عمان : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٦هـ.

٤٩. د. محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، جامعة الملك عبد العزيز – المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

٥٠. د. محمود أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي – الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية.

٥١. د. معبد علي الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، شعبان، ١٤٠١هـ.

٥٢. د. منذر قحف ، الاقتصاد الإسلامي، الكويت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٥٣. د. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٢هـ.

٥٤. د. منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٥هـ.

٥٥. د. نزيه حماد، عقد السلم في الشريعة الإسلامية، دمشق: دار القلم، ١٤١٣-١٤١٤هـ.

٥٦. د. نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالي للفكر الإسلامي، هرندون فيرجينيا، الولايات المتحدة، ١٤١٤ هـ.

٥٧. يحيى بن آدم، الخراج، بيروت: دار المعرفة، دون تاريخ.

٥٨. د. يوسف إبراهيم يوسف، إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق، الدوحة: كتاب الأمة (٣٦).

٥٩. د. يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية العاصرة، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٠٧هـ.

٦٠. أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم)، الخراج ، القاهرة ، المكتبة السلفية، دون تاريخ.

خامساً : كتب في الاقتصاد الوضعي :

١. د. أحمد عبدالعزيز الشرقاوي، النفقات المالية، معهد التخطيط القومي، القاهرة: مايو، ١٩٧٠م.

٢. د. إسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

٣. إفيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨م.

٤. ج. آكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة عطية سليمان، بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠م.

٥. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د. طه عبدالله منصور، الرياض: دار المريخ، ١٤٠٧هـ.

٦. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨م، وتقرير التنمية لعام ١٩٨٩م.

٧. بنيامين هيجن، التنمية الاقتصادية – المبادئ، المشاكل والسياسات، ترجمة وتلخيص: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.

٨. بوكنان وآخرون، وسائل التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود فتحي عمر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٨م.

٩. بول باران، الاقتصاد السياسي والتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: دار القلم، ١٩٨٣م.

١٠. جيرالد ماير و بولد وين، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. يوسف صائغ، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٤م.

١١. جيرالد ماير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة د. أحمد سعيد دويدار، القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٨م.

١٢. د. حامد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.

١٣. د. حسن علي خفاجي، الوجيز في التشريعات الاجتماعية في المجتمع السعودي، ط١، ١٩٨٢م.

١٤. د. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة: دار الشروق، ١٩٧٩م.

١٥. د. حمدي رضوان، التابع والمتبوع في الاقتصاد الدولي، القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٧٨م.

١٦. س. داجل، فن التخطيط، ترجمة د. راشد البراوي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م.

١٧. د. رمزي زكي، مشكلة الادخار في الدول النامية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.

١٨. د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

١٩. د. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر – أسبابها ونتائجها، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٢٠. د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤م.

٢١. د. رفعت المحجوب، إعادة توزيع الدخل القومي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.

٢٢. د. رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

٢٣. روبرت الكسندر، التخطيط والتنمية، ترجمة عمر القباني، القاهرة: دار الكرنك، ١٩٦٤م.

٢٤. د. سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، الكويت: شركات كاظم للنشر، ١٩٨٢م.

٢٥. د. سامية مصطفى كامل، التعليم والإنتاجية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، أبريل، ١٩٩١م.

٢٦. د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣م.

٢٧. د. سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١م.

٢٨. د. سمير عبدالعزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨م.

٢٩. ز. ف. سوكو لينسكي، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، ترجمة د. عارف دليلة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٠م.

٣٠. شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة د. اسماعيل صبري عبدالله، القاهرة: دار المعارف.
٣١. د. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧م.
٣٢. د. صلاح نامق، اقتصاديات التنمية، القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٧٢م.
٣٣. د. عاطف السيد، دراسات في التنمية الاقتصادية، جدة: دار المجمع العلمي، ١٩٧٨م.
٣٤. د. عبدالرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٨٣م.
٣٥. د. عبدالرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٥هـ.
٣٦. د. عبدالحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مكتبة شباب الجامعة، ١٩٧٣م.
٣٧. عبدالفتاح قنديل، د. سلوى سليمان، الدخل القومي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م.
٣٨. د. عبدالله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٩م.
٣٩. د. عبدالهادي علي النجار، الفائض الاقتصادي الفعلي، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٤م.
٤٠. عبده محمد، تقييم الشركات والأوراق المالية، كليوباترا للطباعة والكمبيوتر، ١٩٨٨م.
٤١. د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٦م.
٤٢. د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥م.
٤٣. د. علي لطفي، المالية العامة – دراسة تحليلية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٥م.
٤٤. د. علي لطفي، د. إيهاب نديم، التحليل الكلي، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٦م.
٤٥. د. عمر عبدالرحمن الباني، إدارة المنشأة المالية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٦م.
٤٦. د. عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.
٤٧. د. غازي القصيبي، التنمية وجهاً لوجه، جدة: مكتبة تهامة، ١٤٠١هـ.
٤٨. د. فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥م.
٤٩. د. فايز الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥م.

٥٠. فرانسو بيرو، الاقتصاد والمجتمع، ترجمة د. كمال غالي، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٦٤م.

٥١. د. فرج عزت، د. محمد علي، أبعاد وقضايا التنمية الاقتصادية، القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٤م.

٥٢. مالكولم وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه عبدالله منصور، الرياض: دار المريخ، ١٤١٥هـ.

٥٣. محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة د. أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٤. محمد جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكينز، القاهرة، مطبعة لبنان، البيان العربي، ١٩٦٢م.

٥٥. د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٣م.

٥٦. د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢م.

٥٧. د. محمد صلاح الدين، أسواق الأوراق المالية، القاهرة: معهد الدراسات المصرفية، ١٩٨٠م.

٥٨. د. محمد عبدالعزيز عجمية، د. محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

٥٩. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٨٠م.

٦٠. محمد عبدالمجيد مرعي، شرح نظام المعاشات والادخار، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٠م.

٦١. د. محمد يحيى عويس، مقدمة في التخطيط الاقتصادي، القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٥م.

٦٢. د. نادية أبو فخر، المؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨م.

٦٣. د. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٣م.

٦٤. د. هاشم رفعت هاشم، عقد العمل في الدول العربية، القاهرة: الدار القومية، ١٩٨٤م.

٦٥. أ. هـ. هانسون، المشروع والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد أمين إبراهيم، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٧٣م.

٦٦. ولاسي س. بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح دباغ، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٧م.

سادساً: كتب ومراجع عامة:

١. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، بدون تاريخ.

٢. البلاذري (أحمد بن يحيى)، فتوح البلدان، طبعة البدن، ١٩٦٦م.

٣. إبن تيمية (شيخ الإسلام أحمد بن تيمية)، مجموع الفتاوى، الرياض: الطبعة الأولى، ١٣٩٨م.

٤. الجاحظ (عمر بن بحر)، البخلاء، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٥. إبن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن)، تاريخ عمر، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ.

٦. إبن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن)، تلبيس إبليس، بيروت: دار الكتب العلمية.

٧. إبن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن)، صيد الخاطر، بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

٨. حسن علي خفاجي، الوجيز في التشريعات الاجتماعية في المجتمع السعودي، ١٩٨٢م.

٩. إبن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) المقدمة، بيروت: دار القلم، دون تاريخ.

١٠. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بيروت: دار الفكر، دون تاريخ.

١١. الرملي، نهاية المحتاج، القاهرة: المكتبة الإسلامية، دون تاريخ.

١٢. سيغريد هونكة، شمس العرب تسطع على الغرب، ترجمة، فاروق بيضون، بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٤م.

١٣. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن إبن أبي بكر)، تاريخ الخلفاء، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة.

١٤. الشريف الرضي، نهج البلاغة، بيروت: دار المعرفة.

١٥. الطبري، تاريخ الأمم والملوك، بيروت: دار القلم.

١٦. عباس محمود العقاد، عبقرية عمر، موسوعة العقاد، دار الكتاب العربي، ١٩٧٠م.

١٧. عبدالحي الكتاني، التراتيب الإدارية، بيروت: محمد أمين، بدون تاريخ.

١٨. علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، تحقيق: محمد زكي عبدالبر، ١٣٩٧هـ، دمشق: مطبعة دمشق.

١٩. إبن قتيبة (عبد الله بن مسلم)، عيون الأخبار، القاهرة: مطبعة دار الكتب.

٢٠. لستر بورسون، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير، ترجمة إبراهيم نافع، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م.

٢١. الماوردي (علي بن محمد)، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

٢٢. الماوردي (علي بن محمد)، أدب الدنيا والدين، القاهرة: المطبعة الأميرية.

٢٣. محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧١م.

٢٤. مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦٩م.

٢٥. ناجي معروف، أصالة حضارتنا العربية، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٥م.

سابعاً: رسائل جامعية:

١. أحمد الدريويش، دور الدولة في الإسلام، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٢. حسين طه الفقير، العائد الاجتماعي لتعبئة الادخار الضائع، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م.

٣. خالد زكي الديب، دور السياسة النقدية والسياسة المالية في خفض الفجوة الادخارية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦م.

٤. راشد بن أحمد العليوي، المعاملات الاقتصادية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ.

٥. سعود الربيعة، التمويل الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٦. صالح المرزوقي، الشركات المساهمة في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ.

٧. عبد الهادي علي النجار، الفائض الاقتصادي الفعلي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م.

٨. ماجدة أحمد شلبي، الرشد الاقتصادي في توزيع الإنفاق الاستهلاكي من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦م.

٩. محمد عبد الغفار أبو قشوة، أثر التمويل الخارجي على الادخار في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، ١٩٨٢م.

١٠. مظهر سيف أحمد، عقد السلم وعقد الاستصناع ومجالات تعبئتها في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.

١١. منال محمد متولي، المدخرات في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م.

١٢. وليد عبد الرحمن الرومي ، الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢م.

ثامناً: ندوات ومؤتمرات:

١. التنمية من منظور إسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمّان، ١٩٩١م. – د. راضي البدور، تعبئة المدخرات للتنمية في المجتمع الإسلامي – د. قاسم الحموري، التضخم والبطالة في إطار التكييف الاقتصادي من منظور إسلامي.

٢. الحلقة الدراسية لإدارة وتثمير الأوقاف، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٠هـ – د. حسن الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي.

٣. الحلقة الدراسية لإدارة وتثمير الأوقاف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٠هـ، د. عبدالملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف.

٤. السياسة الاقتصادية في إطار الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٨هـ – د. محمد أنس الزرقاء، السلوك الاستهلاكي في الإسلام – د. حاتم القرنشاوي، سياسات التشغيل وتوظيف الموارد في الاقتصاد الإسلامي.

٥. د. صقر محمد صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر، من أعمال المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، ١٩٧٧م.

٦. د. كريمة كريم، توزيع الدخل في مصر، تقدير وتوقع، المؤتمر السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، ١٩٨٢م.

٧. د. مصطفى الزرقاء، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة: ١٤١٦هـ.

٨. موارد الدولة في المجتمع الحديث، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤٠٨هـ – د. عبد الله الطاهر، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع.

٩. ندوة الإدارة في الإسلام، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٦هـ – د. فؤاد محمد النادي، بعض المفاهيم الإدارية والسياسية من منظور إسلامي.

١٠. ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٦هـ – د. حاتم القرنشاوي، دور المعاملات المصرفية الإسلامية في الاستقرار المالي والاقتصادي.

١١. ندوة صناديق الاستثمار في مصر – مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ١٤١٧هـ – محمود سليمان، صناديق الاستثمار – سيد عيسى، تقييم تجربة صناديق الاستثمار في مصر – محمود نهى، الإطار القانوني لصناديق الاستثمار – د. محمد عبد الحليم عمر، المعالجة المحاسبية لأرباح صناديق الاستثمار من منظور إسلامي – د. عطية فياض، التكييف الشرعي لصناديق الاستثمار – د. عصام أبو النصر، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتوزيع عوائد صناديق الاستثمار – د. عصام خليفة، تقييم تجربة صناديق الاستثمار في مصر – د. منير هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال – د. عبد الستار أبو غدة، التكييف الشرعي لصناديق الاستثمار.

١٢. ندوة صيغ تمويل التنمية في الإسلام، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٦هـ. – حسن محمد البيلي، التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامية. – أحمد علي عبد الله، صيغ الاستثمار الزراعي في النظام المصرفي السوداني.

تاسعاً: نشرات ودوريات:

١. حولية كلية الشريعة – جامعة قطر – الدوحة – د. شوقي دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام، العدد الرابع عشر، ١٤١٧هـ – د. محمد نعيم ياسين، زكاة مكافأة نهاية الخدمة، العدد ١٤، ١٤١٧هـ.

٢. صحيفة الأهرام القاهرية، يوما ١٢، ١٤ سبتمبر، ١٩٨٩م، د. سعيد النجار، سعر الفائدة المصرفي .. الأغلبية الصامتة.

٣. د. درويش صديق جستنية، الفائدة والربح وأدوات التمويل الإسلامية، دراسة تحليلية اقتصادية، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٦هـ.

٤. د. محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٥. د. محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٥هـ.

٦. مجلة الإدخار والتنمية، ميلانو، العدد الأول، ١٩٨٢م، ماريو ماريني، خيارات التنمية وتعبئة المدخرات المصرفية والشخصية.

٧. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة – الرياض – د. شوقي أحمد دنيا، الاقتصاد الإسلامي والتنمية العادلة، العدد ١٢ – د. شوقي أحمد دنيا، دور الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، العدد الرابع والعشرون.

٨. مجلـة التمويـل والتنمية – صندوق النقد الدولي، سبتمبر ١٩٨٩م، إدوارد بـول نيشـتاين، أثر الدين الخارجي على الاستثمار.

٩. مجلـة التمويـل والتنمية – صندوق النقد الدولي، سبتمبر ١٩٩٠م، روبرت إيرس، المعونة الأجنبية والإقلال من الفقر.

١٠. مجلـة التمويـل والتنمية – صندوق النقـد الدولـي، واشنطن، النسـخة العربيـة، جوناثـان – أوسترى، الادخار وسعر الفائدة، عدد ديسمبر ١٩٩٥م، بيجان ب أغيفلي، الادخار القومـي والاقتصـاد العـالمي، عـدد يونيـة ١٩٩٠م – ألانـز بوفنبرج، لمـاذا انخفضت الادخـارات الشخصية في الولايات المتحدة، عدد يونية ١٩٩٠م.

١١. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ١٩٩١م، وليم استيرلي، السياسة الاقتصاديـة والنمو الاقتصادي.

١٢. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونية،١٩٩١م، ماريشيلو سيلوسكي، التمويـل الخارجي والتصحيح الاقتصادي.

١٣. مجلـة التمويـل والتنميـة – صنـدوق النقـد الدولـــي، مـارس، ١٩٩٣م، د. مسـعود أحمـد، الاستثمار بالحافظة.

١٤. مجلـــة التمويـــل والتنميـة – صنـدوق النقد الدولـي، مـارس، ١٩٩٤م، سـوزان ســكادلر، الزيادة في تدفقات رأس المال أهي نعمة أم نقمة.

١٥. مجلـة التمويل والتنميـة، صنـدوق النقـد الدولـي، ديسـمبر، ١٩٩٥م، جويـل برجسـمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات والمشكلات.

١٦. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية – المعهد الإسـلامي للبحـوث والتدريب جدة – د. محمد فهيم خان، اقتصاديات التمويل، مقارنة لبعـض وسـائل التمويـل الإسـلامي، المجلـد الثـاني، العدد الأول، ١٤١٥ – د. ضياء الدين أحمد، النظام المصرفي الإسلامي : الوضع الحـالي، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٤١٥هـ.

١٧. مجلة جامعة أم القرى – د. شوقي دنيا، كفاءة نظام التمويل الإسلامي، العدد التاسع، السـنة السابعة، ١٤١٤هـ.

١٨. مجلة جامعة القاهرة – فرع الخرطوم – د. بيلي إبراهيم العليمي، استراتيجية تكوين رأس المال في الاقتصـاد الإسلامي، العدد السابع، ١٩٨٦م.

١٩. مجلـة جامعـة الملك عبـد العزيز، الاقتصـاد الإسـلامي، جدة – د. مختـار متولـي، أحكـام الشريعة ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة، المجلد الأول، ١٤٠٩هـ.

٢٠. مجلة مركز البحـوث – جامعـة الإمـام – د. شـوقي دنيـا، دراسـة نقديـة لكتـاب "فـي الفكـر الاقتصادي الإسلامي للدكتور فاضل عباس الحسب"، العدد الثاني، ١٤٠٦هـ.

٢١. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي – د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الإسلامي، السنة الأولى – العدد الثاني، ١٤١٨هـ – د. أحمد الحسني ، بيع التقسيط بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، السنة الأولى، العدد الثالث، ١٤١٨هـ – د. عبد الله الجابري، الآثار الاقتصادية للإرث في الإسلام، السنة الأولى، العدد الثالث، ١٤١٨هـ – د. سهير عبد العال، أهمية صناديق الاستثمار ، ذى الحجة ١٤١٣هـ.

٢٢. مجلة المسلم المعاصر – الكويت – د. شوقي أحمد دنيا، تقلبات القوة الشرائية للنقود، العدد ٤١، ١٩٨٥م.

٢٣. مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر، ١٩٧٦، د. جلال أمين، تنمية أم تعبئة اقتصادية وثقافية.

٢٤. مجلة مصر المعاصرة، يناير وأبريل، ١٩٨٧م، د. سمير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكنزي والنقدي – مع إشارة خاصة للبلدان المتخلفة.

٢٥. مجلة مصر المعاصرة – القاهرة – د. صبحي تادرس قريصة، دراسة في العوامل المحددة لسياسة ادخارية رشيدة، العدد ٣٢٨، إبريل ١٩٩٧م – د. هدى السيد، محددات الادخار في مصر ، العدد ٤٣١، يناير ١٩٩٣م.

٢٦. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٢هـ – د. محمد عبدالحليم عمر ، الإطار الشرعية والمحاسبي والاقتصادي لبيع السلم.

٢٧. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٨هـ – د. حاتم القرنشاوي، سياسات التشغيل وتوظيف الموارد في الاقتصاد الإسلامي.

٢٨. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٦هـ – د. فؤاد محمد النادي، بعض المفاهيم الإدارية والسياسية من منظور إسلامي.

عاشراً : المراجع الأجنبية:

1. **Adams, P. (1978),** Mobilization household saving through financial markets, Economic Development and Cultural Change, Vol. 26, No.: 3, April.
2. **Ando, and Modigliani (1963),** The life cycle hypothesis of saving: Aggregate implication and test, American Economic Review, V: 53 (1-3).
3. **Axilard, S. (1960)**, A note on saving, deprecation and capital gains, Review of Economics and Statistics, V: XIII.
4. **Bhalla, S. (1982),** The measurement of permanent income and its application to saving behavior, World Bank, reprinted series, No.: 172.

5. **Bhalla, S. (1979),** Measurement errors and the permanent income hypothesis, evidence from rural India, American Economic Review, V: 69, No.: 3, June.

6. **Deaton, A. (1977),** Involuntary saving through unanticipated inflation, American Economic Review, V: 67, No.: 5.

7. **Desai, V.R. (1967),** Social aspects of savings, Bombay, Papulan, Parkashan.

8. **Dueseberry, (1952),** Income, saving and the theory of consumer behavior, Harvard university press, Cambridge, Mass.

9. **Elzenga, W. (1961),** Demographic factors & savings, Amsterdam, North, Holland, publishing company.

10. **Enke, S. (1960),** The economic of government payments to limit population, Economic development and culture change, V: VIII, No.: 4, July.

11. **Ferber, R. (1962),** Research on household behavior, American Economic Review, V: 52.

12. **Friedman, M. (1969),** "The permanent income hypothesis" in "Macroeconomic theory: selected readings" ed., William & Huffnagles, New York, Meredith corporation.

13. **Friedman, M. (1957),** A theory of consumption function, Princeton, N.J., Princeton university press.

14. **Goldsmith, R. (1956),** A study of saving in the United States, V: III, Princeton university press.

15. **Gupta, K. L. (1987),** Aggregate savings, financial intermediation and interest rate, Review of Economics and Statistics, V: LXIX, May.

16. **Gupta, K. L. (1971),** Dependency rates and savings rates: comment, American Economic Review, U: IXI, No.: 3, June.

17. **Hall, R. (1978),** Stochastic implications of the life cycle, permanent income hypothesis: theory and evidence, Journal of political economy, V: 86, No.: 6, December.

18. **Hammer, H. (1985),** Population growth and saving in developing countries, World Bank staff working papers, No.: 687.

19. **Juster, J & L. Taylor, (1975),** Towards a theory of saving behavior, American Economic Review, V: VIXV, No.: 2, May.

20. **Juster and Wachtel (1972),** A note on inflation and the saving rate, Brooking papers on economic activity, No.: 3.

21. **Kelley (1976),** Savings, demographic change and economic development, Economic development and cultural change, V: 25, No.: 1, October.

22. **Keynes, J. (1973),** The general theory of employment, interest and money, London, The Macmillan press LTD.

23. **Kuznets, S. (1955),** Economic growth and income inequality, American Economic Review, V: 45, No.: 1, March.

24. **Lewis, A. (1955),** The theory of economic growth, London: George Allen & Unwin, LTD.

25. **Maslow, A. H. (1960),** "A theory of Human Motivation", New York, Haprer and Brothers.

26. **Mayer, (1981),** Money, banking and the economy, W. W. Norton & Company, INC.

27. **Mayer, (1972),** Permanent income, wealth and consumption: A critique of the permanent income theory, life cycle hypothesis and related theories, Berkeley, Los Angeles, University of California press.

28. **Modigliani, F. (1966),** The life cycle hypothesis of saving: the demand for wealth and the supply of capital, Social Research, V: 33, No.: 2, Summer.

29. **Mundell, R. (1971),** Monetary theory, inflation, interest and growth in the world economy, Goodyear publishing company, Inc.

30. **Musgrove, P. (1980),** Income distribution and the aggregate consumption function, Journal of political economy, V: 88, No.: 3, June.

31. **Ram, R. (1982),** Dependency rates and aggregate savings: A new international cross section study, American Economic Review, V: 72, No.: 3, June.

32. **Ramanthan, A. (1969),** An econometric exploration of Indian saving behavior, Journal of the American statistical association, March, V: 64, No.: 325.

33. **Robinson, S. (1971),** Source of growth in less developed countries: Across section study, Quarterly journal of economics, VIXXV, No.: 3, August.

34. **Simon, H.A. (1976),** Administrative Behavior, 3rd ed., New York, Macmillan.

35. **Smith, A. (1961),** The wealth of nations, Book 2, University paperhachs, ed., Edwin Cannon, London, Methuen & Co., Ltd.

36. **Snyder, D. (1974),** Econometrics studies of household saving behavior in developing countries: A survey, Journal of development studies, V: 10, No.: 2, January.

37. **Thiriwall, A, (1974),** Inflation and saving ratio across countries, Journal of development studies, V: 10, No.: 2, January.

فهرس الجداول

(تابع) فهرس الجداول

(تابع) فهرس الجداول

(تابع) فهرس الجداول

(تابع) فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	اسم السورة	رقم الصفحة
١	﴿ وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون فى بيوتكم﴾	٤٩	آل عمران	١٢، ١٨٢، ١٨٧
٢	﴿ يوسف أيها الصديق أفتنا فى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون ، قال تزرعون سبع سنين دأباً ، فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون﴾	٤٦ - ٤٩	يوسف	١٢، ١٨٢
٣	﴿ وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل تُرهبون به عدوّ اللّه وعدوّكم ﴾	٦٠	الأنفال	٢٩، ١٨١-١٨٢
٤	﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾	٦١	هود	٣٠، ١٧٨
٥	﴿ قل من حرّم زينة اللّه التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصّل الآيات لقوم يعلمون﴾	٣٢	الأعراف	٣٠
٦	﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل اللّه فبشرهم بعذاب أليم ﴾	٣٤	التوبة	١٧١
٧	﴿ وضرب اللّه مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم اللّه فأذاقها اللّه لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾	١١٢	النحل	١٧٣
٨	﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ....﴾	٢١٩	البقرة	١٧٥، ٢٠٥
٩	﴿خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين﴾	١٩٩	الأعراف	١٧٥
١٠	﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾	١٥	المُلك	١٩٠
١٢	﴿علم أن سيكون منكم مرضي وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل اللّه وآخرون يقاتلون في سبيل اللّه فاقرءوا ما تيسر منه... ﴾	٢٠	المزمل	١٧٨

(تابع) فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	اسم السورة	رقم الصفحة
١٣	﴿يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ...﴾	٢٦٧	البقرة	١٧٩
١٤	﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾	٣١	الأعراف	١٧٩، ٢٢١،
١٥	﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾	١٤١	الأنعام	١٧٩، ٢٢١، ٢٣٥
١٦	﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ﴾	٢٩	الإسراء	١٧٩
١٧	﴿والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾	٦٧	الفرقان	٢٨١
١٨	﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾	١٧٢	البقرة	١٩٢
١٩	﴿ قل من حرّم زينة اللّه التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون﴾	٣٢	الأعراف	١٩٢
٢٠	﴿ ولا تبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً ﴾	٢٦، ٢٧	الإسراء	١٨٠، ٢٨١
٢١	﴿ وجاهدوا في اللّه حق جهاده ... ﴾	٧٨	الحج	١٨٢
٢٢	﴿ الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل اللّه بأموالهم وأنفسهم ﴾	٢٠	التوبة	١٨٢
٢٣	﴿ انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل اللّه ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون﴾	٤١	التوبة	١٨٢
٢٤	﴿ فاقصص القصص لعلهم يتفكرون﴾	١٧٦	الأعراف	١٨٢
٢٥	﴿ ذلكما مما علمنى ربى ﴾	٣٧	يوسف	١٨٢

(تابع) فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	اسم السورة	رقم الصفحة
٢٦	﴿ وقال الملك إنـى أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون. قالوا أضغاث احلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين. وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون. يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلـى أرجع إلـى الناس لعلهم يعلمون. قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون. ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ﴾	٤٣-٤٩	يوسف	١٨٢
٢٧	﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾	٤٤	النحل	١٨٣
٢٨	﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾	٢١٩	البقرة	٢٠٥
٢٩	﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قُدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه اللّه﴾	٧	الطلاق	٢٠٥
٣٠	﴿ ومتّعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾	٢٣٦	البقرة	٢٠٥
٣١	﴿ ... كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾	٧	الحشر	٢٠٩
٣٢	﴿ وأنفقوا في سبيل اللـه ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة.... ﴾	١٩٥	البقرة	٢٠٩
٣٣	﴿ لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبّون وما تُنفقوا من شيء فإن الله به عليم﴾	٩٢	آل عمران	٢٠٩
٣٤	﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم﴾	٣١	الإسراء	٢١٨
٣٥	﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾	١٥١	الانعام	٢١٨
٣٦	﴿ وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم اللّه من فضله﴾	٣٢	النور	٢١٨
٣٧	﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً ﴾	١٦	الاسراء	٢٢١
٣٨	﴿ ولا تتمنوا ما فضل اللّه به بعضكم على بعض﴾	٣٢	النساء	٢٢٢
٣٩	﴿ ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى﴾	١٣١	طه	٢٢٣

(تابع) فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	اسم السورة	رقم الصفحة
٤٠	﴿ إن قارون كان من قوم موسى فبغي عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوأ بالعصبة أولى القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن اللّه لا يحب الفرحين ﴾	٧٦	القصص	٢٣٧
٤١	﴿ فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتى قارون إنه لذو حظ عظيم، وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب اللّه خير لمن آمن وعمل صالحاً ولا يلقاها إلا الصابرون﴾	٧٩، ٨٠	القصص	٢٣٧
٤١	﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم اللّه من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات والأرض واللّه بما تعملون خبير﴾	١٨٠	آل عمران	٢٣٠
٤١	﴿ ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل اللّه فمنكم من يبخل ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه واللّه الغني وأنتم الفقراء وأن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ﴾	٣٨	محمد	٢٣٠
٤٢	﴿ واعبدوا اللّه ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن اللّه لا يحب من كان مختالاً فخوراً، الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم اللّه من فضله وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً ﴾	٣٦، ٣٧	النساء	٢٣٠
٤٣	﴿ أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل واعناب تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت كذلك يبين اللّه لكم الآيات لعلكم تتفكرون ﴾	٢٦٦	البقرة	٢٣١
٤٤	﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ...﴾	١٠٣	التوبة	٢٣٦

م	الآية	رقمها	اسم السورة	رقم الصفحة
٤٥	﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل اللّه وابن السبيل فريضة من اللّه واللّه عليمٌ حكيم﴾	٦٠	التوبة	٢٣٥
٤٦	﴿ وليخشى الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا اللّه وليقولوا قولاً سديداً﴾.	٩	النساء	٢٤٥
٤٧	﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تُقدّموا لأنفسكم من خيرٍ تجدوه عند اللّه إن اللّه بما تعملون بصير﴾	١١٠	البقرة	٢٣٥
٤٨	﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾	١٠١	النساء	٢٥٥
٤٩	﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل اللّه ﴾	٢٠	المزمل	٢٥٥
٥٠	﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾	٦٧	الفرقان	٢٨١
٥١	﴿إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً﴾	٢٧	الاسراء	٢٨١
٥٢	﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات ...﴾	٣٢	فاطر	٤٤٩
٥٣	﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركاتٍ من السماء والأرض ... ﴾	٩٦	الأعراف	٤٥٢

فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	التخريج	رقم الصفحة
١	[لا يشكر اللّه من لا يشكر النّاس]	أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة	ب
٢	[من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له...]	رواه مسلم	١٧٥، ١٨٧
٣	[يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف]	صحيح مسلم بشرح النووي	١٨٦
٤	[رحم اللّه أمرءاً أكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته]	المناوي، فيض العدير في شرح الجامع الصغير	١٧٥، ٢٣٢
٥	[بينما رجل يمشي بفلاة من الأرض فسمع صوتا في سحابة أسق حديقة فلان... ثم ذهب فسأل صاحب الحديقة ما تصنع فيها؟ فقال : إني أنظر ما يخرج منها فأتصدق بثلثه وآكل أنا وعيالي ثلثاً وأردّ فيها ثلثاً]	المناوي، فيض العدير في شرح الجامع الصغير	١٧٦
٦	[ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان او بهيمة إلا كان له به صدقة]	صحيح مسلم	١٨٤
٧	[من أحيا أرضاً ميتة فهي له] وفي رواية [فله بذلك أجر]	صحيح مسلم، رواه مالك في الموطأ	١٨٤، ٢٨١
٨	[تسعة أعشار الرزق في التجارة]	رواه ابن أبي الدنيا	١٨٤
٩	[ما أكل أحد طعاماً خيراً من عمل يده]	رواه البخاري	١٨٤
١٠	[الشاة في البيت بركة والشاتان بركتان والثلاث شياه ثلاث بركات]	البخاري	١٨٤
١١	[إن اللّه يحب العبد المحترف]	ابن أبي الدنيا	١٨٤
١٢	[إن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل اللّه، وإن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل اللّه، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل اللّه وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان]	رواه الطبراني	١٨٤

(تابع) فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	التخريج	رقم الصفحة
١٣	[أما في بيتك شئ ؟ قال الرجل : حلس نلبس بعضه ونفترش بعضه قال ائتنى بهما ثم قال ﷺ من يشترى هذين فقال رجل أشتريهما بدرهم فقال ﷺ من يزيد فقال رجل أشتريهما بدرهمين فأعطاهما إياه، وقال له اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوماً فائتنى به فأتاه به فشد رسول اللّه ﷺ عوداً بيده، ثم قال اذهب فاحتطب، ولا أرينك خمسة عشر يوماً ففعل فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشتري ببعضها ثوباً وبعضها طعاماً. قال ﷺ: هذا خير من أن تجئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تحل إلا لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجع]	رواه الترمذي	١٨٤–١٨٥
١٤	[كل ما شئت والبس ما شئت ما أخطأتك خصلتان سرف ومخيلة]	رواه أحمد	١٨٥، ٢٢٢
١٥	[ما عال من اقتصد]	ابن أبي الدنيا	١٨٥
١٦	[إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة]	ابن أبي الدنيا	١٨٥
١٧	[ولا تلبسوا الحرير والديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها ، فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة]	صحيح مسلم	١٨٥–١٨٦
١٨	[المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء]	صحيح مسلم	١٨٦
١٩	[رحم اللّه رجلاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته]	رواه الإمام أحمد	١٨٦
٢٠	[الثلث والثلث كثير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس]	صحيح مسلم	١٨٦
٢١	[خذ من شبابك لهرمك، ومن صحتك لسقمك ومن غناك لفقرك. . .]	صحيح مسلم	١٨٦، ٢٣٢

م	الحديث	التخريج	رقم الصفحة
٢٢	[يأتي الرجل بكل ماله يتصدق به ويجلس يتكفف الناس، خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى]	سنن أبي دواد، باب الزكاة	١٨٦
٢٣	[يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف وابدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى]	صحيح مسلم	١٨٦، ٢٨١
٢٤	[من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له وما زال يذكر من الأموال حتى علمنا أنه لاحق لأحد منا في فضل مال لديه]	رواه مسلم	١٨٦
٢٥	[ما من يوم يُصبح العباد فيه إلاّ وملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللّهم أعط منفقاً خَلَفاً، ويقول الآخر: اللّهم أعط مُمسكاً تَلَفاً]	صحيح البخاري، وصحيح مسلم	٢٠٩
٢٦	[اللّهم إني أعوذ بك من الدَّيْن]	رواه البيهقي	٢١٣
٢٧	[تناكحوا تناسلوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة]	رواه البيهقي	٢١٧
٢٨	[تزوجوا الودود الولود، إني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة]	رواه أحمد وصححه ابن حبان	٢١٨
٢٩	[الدنيا متاع وخير متاعه المرأة الصالحة]	صحيح مسلم	٢١٨
٣٠	[ثلاثة حق على اللّه تعالى عونهم: الناكح يريد العفاف والمكاتب يريد الأداء والغازي في سبيل اللّه تعالى]	الألوسي، روح المعاني	٢١٩
٣١	[جاء رجل إلى النبي ﷺ يشكو الفاقة فأمره أن يتزوج]	الألوسي، روح المعاني	٢١٩
٣٢	[التمسوا الرزق بالنكاح]	رواه أحمد	٢١٩
٣٣	[كل ما شئت وألبس ما شئت ما أخطأتك خصلتان سرف ومخيلة]	رواه أحمد والبيهقي	٢٢٢
٣٤	[أعظم النساء بركة أيسرهن صداقاً]	رواه مسلم	٢٢٢
٣٥	[فراش للرجل وفراش لامرأته والثالث للضيف والرابع للشيطان]	رواه البخاري	٢٢٢

(تابع) فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	التخريج	رقم الصفحة
٥٣	[سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته: من علم علما، أو كرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ورث مصحفاً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته]	رواه البهيقي والبزار	٢٤١
٥٤	[الولد مجبنة مبخلة محزنة]	أبو داود	٢٤٥
٥٥	[إنك إن تذر ورثتك أغنياء خيراً من أن تذرهم عالة يتكففون الناس]	رواه البخاري	٢٤٥
٥٦	[إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن يزرعها فليزرعها فإن له في ذلك أجراً]	رواه البخاري	٢٨١

فهرس المحتويات

(تابع) فهرس المحتويات

(تابع) فهرس المحتويات